

الجزيرة قصة مشروعه ورحلة عمر

مذكرات عمر محمد عبد الله الكارب



الجزيرة

قصة مشروع

ورحلة عُمر

مذكرات عمر محمد عبد الله الكارب

المؤلف فى سطور

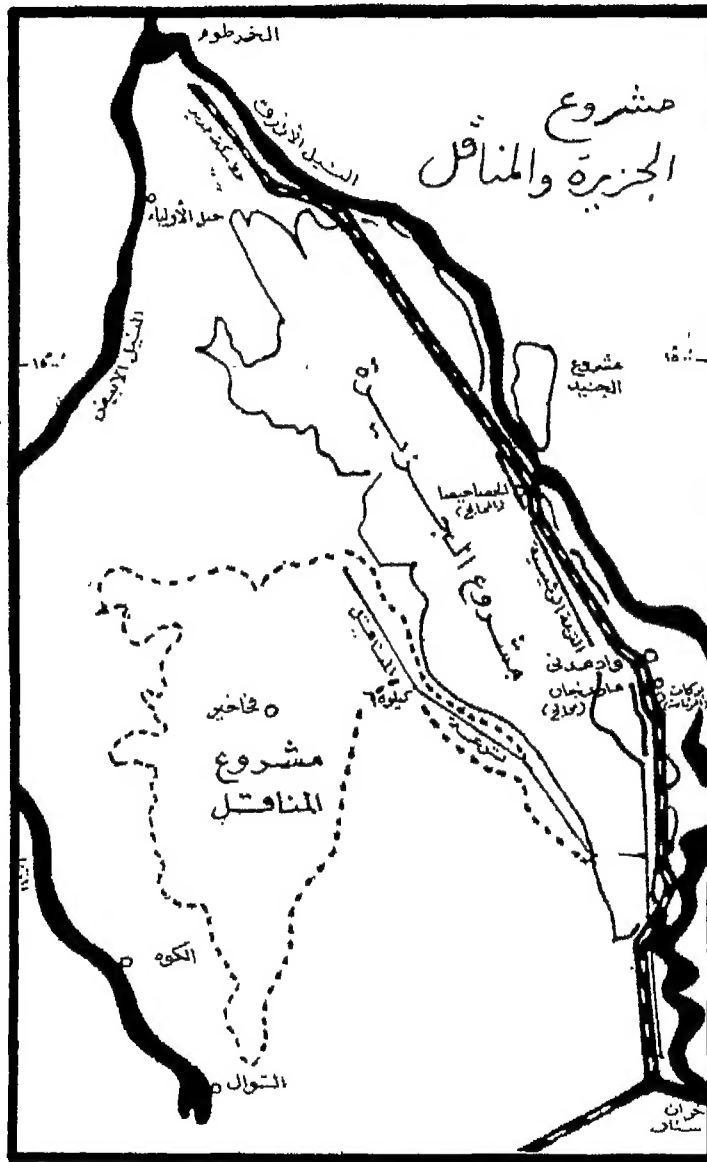
- عمل مزارعاً فى مشروع الجزيرة من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٤.
- موظفاً فى المشروع من ١٩٢٩/١/١٧ إلى ١٩٦٤/٦/٣٠.
- كان مسئولا فى بداية عمله عن المكاتبات والوثائق السرية.
- فى ١٩٣٨ أصبح مديراً لمكتب المستر جيتسكل نائب المدير.
- اشترك فى تأسيس دار الوثائق بالمشروع وكان مسئولا عنها.
- فى ١٩٤٣ أصبح مديراً لمكتب المدير المستر ارشيديل.
- فى ١٩٤٦ ترقى إلى وظيفة ضابط للعمل وترقية العاملين.
- سافر إلى انجلترا لفترتين تدريبيتين فى ١٩٥١ و ١٩٦٣.
- فى ١٩٥٢ أصبح مساعداً للمدير العام وفى ١٩٥٤ نائبا للمدير العام.
- فى ١٩٦٤ تقاعد على المعاش.
- فى ١٩٧٦ تعين عضواً فى مجلس الإدارة.

الغلاف تصميم الفنان : حسين شريف

الطبعة الأولى : مارس ١٩٩٤ ميلادية - رمضان ١٤١٤ هجرية

رقم الإيداع : ٩٤ / ٣٧٩٩

ISBN : 977-5508-03-7



محتويات الكتاب

- الاهداء ٦
- شكر ٧
- مقدمة المؤلف ١٣
- التقديم: الدكتور محمد سعيد القدال ١٥
- الفصل الأول: الخلفية التاريخية والسياسية والاقتصادية لمشروع الجزيرة. ١٩
 - ١- الجزيرة فى التاريخ. ٢١
 - ٢- خلفية عن منطقة الجزيرة وزراعة القطن. ٢٥
 - ٣- الأراضى والتنمية فى بداية الحكم البريطانى. ٢٩
 - ٤- اتفاقية ملاك الأراضى والايجاره. ٤٣
 - ٥- تلمس الطريق إلى التنمية. ٥٥
 - ٦- الطريق إلى الجزيرة: الرى ٥٨
- الفصل الثانى: قيام مشروع الجزيرة ٦٥
 - ١- زراعة القطن بالرى. ٦٧
 - ٢- ملكية الأراضى. ٦٨
 - ٣- تقسيم الأرباح بين الشركاء الثلاثة. ٦٩
 - ٤- اتفاقية مشروع الجزيرة وتطورها. ٧١
 - ٥- الهيكل الإدارى لمشروع الجزيرة فى عهد الشركة الزراعية. ٧٤
 - ٦- توظيف مفتش الغيط. ٧٦
 - ٧- توظيف الموظفين من غير البريطانيين. ٧٩
 - ٨- إدارة الغيط. ٨١
 - ٩- تاريخ العمل والعمال فى مشروع الجزيرة. ٨٢
 - ١٠- نبذة عن مشروع الجزيرة والمناقل. ٩٨
 - جدول يوضح انتاج المشروع من ١٩٢٦ إلى ١٩٥٠. ١٠٦
- الفصل الثالث: رحلتان فى مشروع الجزيرة: ١١١
 - ١- عندما كنت مزارعاً فى المشروع. ١١٣
 - ٢- وأصبحت موظفاً فى الشركة الزراعية السودانية. ١٢٦

الفصل الرابع: وتتوالى ذكرياتى فى الجزيرة: ١٦٧

- ١- قصيدتى التى فجرت معركة. ١٦٩
- ٢- منشور الآلهة السود Black Gods. ١٧٢
- ٣- السودانيون الأوائل فى إدارة الشركة الزراعية. ١٧٥
- ٤- المشروع خلال الأزمة الاقتصادية العالمية. ١٧٩
- ٥- إدارة المشروع ابان أعوام الحرب العالمية الثانية. ١٨٢
- ٦- الصعوبات التى تواجه الكتبة الجدد فى المشروع. ١٨٣
- ٧- تطورات الأحداث فى المشروع. ١٩٠
- ٨- قصة دخول العمال الأجانب فى المشروع كمزارعين. ٢٠٠
- ٩- دار وثائق المركزية بالجزيرة. ٢٠٣

الفصل الخامس: تأميم مشروع الجزيرة: ٢١٣

- تقرير اللجنة المختارة من الجمعية التشريعية للنظر فى رداة المشروع فى المستقبل. ٢١٥
- قانون الجزيرة لسنة ١٩٥٠ (نمرة ١٩) ومجلس الإدارة الأول. ٢٢٦
- سودنة وظيفة المحافظ ومساعديه. ٢٣٥
- سودنة وظيفة المدير العام. ٢٤٣
- قصيدة عبد الحليم على طه إلى مكى عباس. ٢٤٤
- المشروع بعد التأميم. ٢٤٦
- الخلل الإدارى فى مشروع الجزيرة. ٢٥٩

الفصل السادس: المزارعون فى مشروع الجزيرة: ٢٦٥

- ١- إضراب المزارعين عام ١٩١٣. ٢٦٧
- ٢- المال الاحتياطى ومال رفاة المزارعين: إضراب المزارعين عام ١٩٤٦. ٢٧٢
- ٣- تنظيمات المزارعين. ٣١٧

الفصل السابع: إضرابات العمال فى عهد الشركة الزراعية. ٣٣٣

الفصل الثامن: بعض قضايا مشروع الجزيرة. ٣٦٧

- علاقات الانتاج فى مشروع الجزيرة. ٣٦٩
- التطورات الاجتماعية والسياسية. ٣٨٩
- امتداد المناقل. ٤٠١

الغائمة ٤٠٧

الملاحق ٤١١

الإهداء

إلى مزارعى مشروع الجزيرة الذين عملت معهم مزارعا خلال موسمين. عشت بينهم مزارعا عاديا وشاركت فى أغلب العمليات الزراعية. وسكنت فى بيت الحواشة (٣٩٧). ورقدت على عنقريب حبل، وتوسدت يدئ، ولدغتنى العقارب، وطعننى الشوك فى قدمى، وتبردت فى دوران "أبو عشرين" وتنشفت بالهواء والشمس، وشربت من ماء التربة، وأصابتنى الملاريا والدسنتاريا والبلهارسيا، ورعيت البقر وحلبت لبنها. وشاركت المزارعين الأفراح والأفراح.

وإلى العاملين فى مشروع الجزيرة الذين عملت معهم موظفا صغيرا، وتدرجت حتى أصبحت نائبا للمدير العام. وتحملنا سويا الصعاب والمشاكل. وعندما تقاعدت كرمونى فأحسنوا تكريمى.

وإلى السادة المحافظين المتعاقبين على المشروع، الذين اتخذوا القرارات الصعبة بدون خوف من فقدان وظائفهم، فأسهموا فى تطوير المشروع اقتصاديا واجتماعيا وتعاونيا.

وإلى الباحثين المنقبين فى تاريخ المشروع وتطوره.

إلى كل هؤلاء أهديهم هذه المذكرات، أملا أن تكون معلما فى أحداث الماضى وتجاربه، حتى نستفيد منها فى الحاضر والمستقبل الأفضل فى تطور المشروع وتقدمه.

ثم أنى أهدي هذه المذكرات لأفراد أسرتى جميعهم وأخص بإهدائى روح أبنائى البروفسور أمين عبد الله الكارب والبروفسور عمر محمد بليل فقد كانا تواقين لرؤية هذا الكتاب بين يدي الناس فسبق الأجل وانتقلا إلى جنات الخلد وحسن الرفيق إن شاء الله.

الشكر

قال الله سبحانه وتعالى فى محكم تنزيله (ولئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم، وهانذا أبدأ بشكر الله والثناء عليه الذى خلقنى وكرمنى بمنحى جوهرة العقل- (الذى خلقنى فهو يهدين، والذى هو يطعمنى ويسقئ والذى اذا مرضت فهو يشفين، والذى يميئتنى ثم يحيين، والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين، رب هب لى حكما والحقنى بالصالحين، وأجعل لى لسان صدق فى الآخرين، واجعلنى من ورثة جنة النعيم) صدق الله العظيم. ولا بد لى أن أكون عبدا شكورا لله الذى وفقنى بأن أتقرب منه، فكان بجانبى فى كل المهالك التى صادفتنى فى حركة حياتى، والذى تولى انقاذى بمجرد شعورى لدعوته، ولم يحدث أن توسلت أو دعوت غير الله فى أى حاجة من حاجات الدنيا. وأشكره على أن وفقنى إلى جمع هذه المذكرات والتى أرجو أن تكون ذات نفع للآخرين.

وأصلى وأسلم على حبيب الله، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، النبى الامى، الذى خصه الله بوحيه ورسالته للخلق أجمعين، وكانت أولى رسالات الوحى، ربطت الدين بالعلم فى قوله تعالى (اقرأ باسم ربك الذى خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الاكرم الذى علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم) صدق الله العظيم. أما بعد، فاننى أشعر بأننى مدين لبعض الأشخاص الذين سخرهم الله لمساعدتى، بعضهم حتى بدون طلب منى. كان أول هؤلاء ثلاثة من الفلسطينيين، الأول (السيد/ اميل عيساوى) الذى كان باشكاتباً لمديرية كسلا، والذى تبرع بدون أن أطلب منه، وسلمنى فى آخر لحظة لوداعى له خطاب توصية الى قريبه (السيد/ توفيق عطا الله) رئيس حسابات الشركة الزراعية الذى اهتم اهتماما بالغا بالخطاب، حتى أن تعيينى فى الشركة الزراعية لم يأخذ أكثر من ساعتين. وأما الثالث فقد كان (السيد اسكندر صفدى) الذى حال دون قرارى بترك خدمة الشركة الزراعية، و(للمستر ارشديل) الذى كان نائب مدير الشركة الزراعية، فأنه لو لا خوفى منه، بعد مصير سلفى (السيد/ سعيد البستاني) فى المكاتبات، مما جعلنى أن أكون ملما بمكاتبات ومستندات تاريخ المشروع، بالصبر والقراءة والذاكرة. ومدين (للمستر جيتسكل) نائب المدير فى سنة ١٩٣٨، الذى اشتركت معه فى تدوين

مذكرات تاريخ المشروع العامة والسرية، والذي قام بتشديد دار الوثائق لإدارة الجزيرة، والتي أصبحت مسئولاً عنها مسئولية مباشرة، وكان (مستر جيتسكل) الحافز والمتحدى لى لهذا العمل.

واننى مدين الى أخى وصديقى وزميلى (السيد/ عبدالله كزار) رحمه الله رحمة واسعة، والذي أراد الله أن يخلقنى فى المكاتب وفى دار الوثائق التى أصبحت جزءاً من حياته، وكان له الفضل أن رتب لى الكثير من الوثائق التى وصلت الى الدار فيما بعد، وكانت له ذاكرة لا تعرف النسيان. وقد كان متشوقاً ليرى هذه المذكرات مجموعة فى كتاب. وتشاء المقادير أن يسافر من ودمدنى، وفى الوقت الذى كنت أتوقع عودته سمعت فى المذياع من ودمدنى خبر وفاته. كان (عبدالله كزار) أمة قائمة بذاتها.

وإذا جاز لى أن أضيف فلا بدلى أن أذكر أبنائى (التجاني) الذى ظل يلاحقنى ويشجعنى لجمع هذه المذكرات لدرجة أنه أخذ المبادرة فى العمل على طبعها فى مصر والاتصال بأصحاب المطابع هناك. وابنى (أمين) - رحمه الله - الذى نقل لى الكثير من المذكرات إلى اللغة العربية، كما قرأ وصحح بعض هذه المذكرات. وابنى صلاح الدين، الذى نقل الكثير من هذه المذكرات الى اللغة العربية، كما قرأ وصحح كل المذكرات. وابنى الطيب حاج عطية الذى له الفضل الأعظم فى جمع هذه المذكرات وتبويبها، فقد وقع عليه كل العبء فى آخر الأمر.

وأنتقل بعد ذلك الى إسداء الشكر لكل الذين ساعدونى فى نشر هذه المذكرات فى جريدة الجزيرة، من السادة رؤساء التحرير ومساعدتهم وسانقى وموزعى الجريدة، والذين كانوا يهتمون بهذه المذكرات وأخذها منى ونشرها. ولابد فى هذه المجال أن أذكر اصحاب (مطبعة التمدن) بالخرطوم، وعلى رأسهم (السيد/ حسن محمد صالح العراقى)، الذى كان المقاول فى بعض الأعمال فى عهد الشركة الزراعية.

واخص بالذكر الأخ والصديق والزميل (سليمان بخيت) رئيس التحرير الأول للجريدة، منذ انشائها أول مرة فى شهر مايو ١٩٥٠، فقد كان له الفضل فى الاهتمام الخاص بهذه المذكرات فى وضعها فى الجريدة وفى تصحيحها، كما تكرم وعلق عليها ونقل لى من الانجليزية الى العربية العديد من المذكرات بالذات مذكرة (مستر جيتسكل) الخاصة بمل اتحاد المزارعين. أطال الله عمر صديقنا (سليمان) ومتعه

بالعاقبة، فقد بذل كل نشاطه في خدمه هذا المشروع عندما كان مسئولاً عن الجريدة وعندما كان فيما بعد نائباً لضابط الخدمات الاجتماعية، كان مشروع الجزيرة جزءاً من حياته. ولا بد من ذكر رؤساء التحرير الآخرين الذين ساعدوا في النشر والاهتمام بهذه المذكرات وهم السادة (محمد خير البدوي) (زكريا جاد كريم) (يوسف عبدالعال) (وعلى السمانى) (أحمد دفع الله كباشى) ونجم الدين ومساعدتهم (على الخليفة) (محيى الدين بابكر) (مساعدة عبدالخالق). (وعوض إبراهيم) و(محجوب مالك) و(محمد عبدالرحيم) ومساعدته بالخدمات الاجتماعية. والسواقين والموزعين (عطا محمد عبدالباقى) و(بابكر سليمان سالم) و(الطاهر محمد أحمد) و(عثمان عوض الكريم) و(أبو القاسم إبراهيم). والذين ساعدوا في طباعة المذكرات وهم بالإدارة. و(السيد/عبدالرحمن أحمد سليمان) الذى كان دائماً مهتماً وعلى استعداد لطباعة ومراجعة بعض المذكرات. و(السيدة/نعيمه بابكر) بالإدارة التى طبعت كل أوراق المذكرات من جريدة الجزيرة كما قامت بطباعة غيرها. و(السيد/عبدالحميد شجر الخيري) الذى تكرم بإجراء اللازم فى طباع الكثير من هذه المذكرات - و(السيد/ بهاء الدين بحيرى) وكتبه القدير (أبو عبيدة). و(السيد/ عبد الله الرضى محمد) الذى أشرف على طباعة ومراجعة وترتيب كل أوراق مشروع الزيداب. و(السيد/ محمود حسين) مدير الشؤون الذى أشرف على طباعة ومراجعة كل أوراق رحلتى كمزارع فى مشروع الجزيرة. و(السيد/عبدالله الجيلي) بالإدارة ومساعدته. و(السيد/عبدالرحيم ضيراي) مدير السلك الإدارى ومساعدته. و(السيد/ عبد المتعال الدالى) ومساعدته بدار الوثائق. و(السيد/ أحمد دفع الله) الموظف بمكتب المحامين (الكارب - مدنى) بالخرطوم الذى وقع عليه العبء فى إعادة طبع أغلب هذه المذكرات. وأخيراً ابنى (عمر أمين الكارب) الذى قام بإعادة طبع أغلب المذكرات بالكمبيوتر.

وأرجو أن أعيد شكرى وتقديرى لكل أولئك الذين لم تسعفنى الذاكرة بذكر أسمائهم. وأرجو من الله التوفيق والسداد.

هذا وأنى لازجى الشكر أوفره وأجزله للدكتور محمد سعيد القدال الذى تخصص فى تاريخ السودان وتدرسه لطلبته فى جامعة الخرطوم. وقد كان والده الشيخ سعيد القدال رحمه الله صديقاً لي وما زلت أحفظ الكثير من أشعاره رغم

تقادم العهد ثم صار أبنة الدكتور محمد زميلاً لأبنائي في الدراسة وصديقاً لهم والحمد لله. فقد أشرف الدكتور القدال على هذه المذكرات توطئةً لإدخالها كمبيوتر المطبعة بمصر ثم بعث إليّ بتعريف للكتاب لقارئيه رأيت أن أثبته كمقدمة أغنتني عن كثير مما كنت أفكر فيه وذلك لأن الدكتور القدال أستطاع بذهنه الثاقب وخياله الواسع وقدرته الفائقة كباحث ذي إنتاج وفير إن شاء الله وكمعلم وأبن معلم أن يتلمس روح هذه المذكرات ويسجلها في وضوح وصدق ... فهي في الحقيقة مع كونها سجل وفاء لجيل بأكمله أفنى عمره لإنجاح هذا المشروع الذي أصبح صرحاً اقتصادياً وإجتماعياً شامخاً ألا أنها كذلك رسالة موجهة لأبنائنا من جيل القدال ومن يلونه إن شاء الله لعلهم يرون في أسلافهم ممن وقع عليهم عبء تحمل الاستعمار الأجنبي والصبر عليه ومقاومته والإصرار على إدارة بلادهم بعد تحريرها بكفاءة واقتدار كبيرين ... لعلهم يرون في ذلك بعضاً من قدوة فيجعلون الراية في مسئولية هم جديرون بها بلا ريب فأني سعيد بما كتبه الدكتور القدال من مقدمة وسعيد بأنها أتت منه دون غيره لهذه الصلة الشخصية القديمة بأسرته وبه فجزاه الله كل خير.



المؤلف



محمد أفندي عبدالله محمد
صورة الوالد الذي كان مزارعاً بمشروع الجزيرة
في الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٢٤

مقدمة المؤلف

فكرت فى جمع هذه المذكرات، لأول مرة عام ١٩٥٧ عندما حضر (مستر جيتسكل) الى بركات وطلب منى مساعدة زميله (مستر ماكوليم) فى جمع المعلومات التى يطلبها من دار الوثائق ببركات، للكتاب الذى قدمت له جامعة اكسفورد البريطانية، التى تخرج منها منحه، ليكتبه عن مشروع الجزيرة. وكان (مستر جيتسكل) قد انضم الى خدمة مشروع الجزيرة، بعد تخرجه من نفس الجامعة فى سنة ١٩٢٣، وعين مفتشا صغيرا فى تفاتيش الغيط بالمشروع، وزاول عدة وظائف الى أن صار مديرا للمشروع فى سنة ١٩٤٥ فى عهد الشركة الزراعية، وصار بعد ذلك محافظا لادارة المشروع بعد تأميمه فى ١/٧/١٩٥٠، واستمر الى أن تقاعد فى سنة ١٩٥٢.

وفى سنة ١٩٥٩ صدر الكتاب تحت عنوان " الجزيرة: قصة تنمية فى السودان: GEZIRA: A Story of Development in the Sudan وأرسل لى (مستر جيتسكل) نسخة من الكتاب هدية وتقديرا واعترافا لما قمت به من مساعدة فى جمع المعلومات للكتاب، وظهرت صورتى فى الكتاب وذكر نبذة عن تاريخ عملى بالمشروع، وأشاد بالدور الذى قمت به فى معالجة مشكلة اضطراب العمال فى سنة ١٩٤٦.

أخذت بعد ذلك فى جمع المعلومات التى نشرت الكثير منها فى جريدة الجزيرة الغراء فى فترات متقطعة، ولم أفكر فى جمعها فى كتاب فى ذلك الوقت.

هذا ولما حضر (مستر جيتسكل) فى زيارته الأخيرة لبركات فى سنة ١٩٦٣، أقام السيد/ المحافظ وقتها حفل عشاء تكريما له فى استراحة بركات، حضره العديد من موظفى الادارة وغيرهم من المصالح المختلفة وبعض المزارعين. وهناك التقينا به الأخ/ محمد عمر احمد، ضابط الخدمات الاجتماعية وقتها، وأنا. وكان من ضمن حديثنا الإشادة بالكتاب الذى أصدر عن المشروع، والمعلومات التى ظهرت وكانت محجوبة عن الناس داخل المشروع وخارجه. وكان أول كتاب يصدر عن تاريخ المشروع. وأضاف (مستر جيتسكل) بأن بعض طلبة جامعة الخرطوم طلبوا منه الاذن لترجمة الكتاب الى اللغة العربية، ولكنه لم يأذن لهم لأن الذى يفعل ذلك لابد له من معرفة المشروع، وانه الآن يأذن لنا إذا أردنا ترجمة الكتاب أو الاستفادة منه كمرجع

للكتابة عن المشروع. وبالفعل قد انتهزت الفرصة ونقلت منه فى مذكرتى العديد من الفقرات الى اللغة العربية لمعلومية الذين لم يطلعوا على الكتاب أو لم يعرفوا اللغة الانجليزية. كما أخذت منه بعض المراجع المهمة.

ومنذ ذلك الوقت أخذ الحاج /محمد عمر فى جمع المواد للكتابة عن الخدمات الاجتماعية، وكان دورى أن أجمع المواد للكتاب عن المشروع من الوجهة العامة. واستعنت أيضا بالمذكرات التى كنت أطلع عليها عندما كنت أمينا بدار الوثائق ببركات. هذا بالإضافة لمعيشتى للأحداث طوال فترة خدمتى.

تقديم

د. محمد سعيد القدال

هذا كتاب فريد في الذكريات. فهو يجمع بين البحث العلمي والسيرة الذاتية. أمتزجا معاً في نسيج واحد وأفرز قصة مشروع ورحلة عمر. فقد مزج المؤلف بين قصة المشروع وحياته مزجاً جعل تاريخ المشروع متدغماً في حياته، واندغمت سيرته في تاريخ المشروع - فقد عايش المؤلف المشروع لأربع حقب. بدأها مزارعاً ثم موظفاً صغيراً، وتدرج حتى أصبح نائباً للمدير العام وأخيراً عضواً في مجلس إدارته. فعاش أشق سنوات تأسيسه، وأنضر أيام إزدهاره. واختلجت في نفسه مشاعر الأسى والفرح. فجاء الكتاب نابضاً بالحياة.

كما احتوى الكتاب على تفاصيل دقيقة في الجوانب الإدارية والفنية والإنسانية المتعلقة بتاريخ المشروع، والتي قل أن تجود بها الوثائق في المشروع وفي حفظ المكاتبات والملفات واحتكاكه مع الإداريين البريطانيين الذين تميزوا بالصرامة في أدائهم الإداري، قد أكسبه مران في التدقيق والتحري. ثم طور تلك المقدرات بشخصيته التواقة للتجديد. وهذه صفات يتحلى بها نفر من جيل المؤلف الذين ألتمزوا بدرجات عالية من الانضباط، ومما يميز هذه المذكرات تواضع المؤلف عندما يتعرض لدوره في الأحداث. وهى صفة لا تحفل بها بعض كتب السير الذاتية التي يجنح كاتبوها إلى تضخيم أدوارهم، وإضفاء صفات على مواقفهم تصدم ذهن القارئ، ولكن المؤلف يندفع منفعلاً عندما يتناول دور زملائه في العمل فيمجدهم ويعلو من قدرهم ويصل درجة يصف أحدهم بأنه كان «أمه».

وترتبط تلك الحماسة بإهتمامه بالمشروع وحرصه عليه ليواصل دوره وعطاؤه ولا يخفي إعجابه الجم بالإداريين المقتدرين الذين تولوا قيادة المشروع، سواء من البريطانيين أو السودانيين. وقد تنجرف تلك المشاعر أحياناً إلى مدى أبعد، ولكنها تعطي المذكرات جانباً من مصداقيتها. فعندما يترك الكاتب مشاعره لتنساب دون أن يحس بحرج في إنسيابها فإنه يقترب أكثر من وجدان القارئ، ويزيل الحواجز التي تنشأ من كتابات بعض المتكلمين الذين يسعون إلى مواءمة أفكارهم مع ما يستجد من متغيرات.

وهذه المذكرات صورة لسنوات شاقة بالنسبة للسودانيين الأوائل الذين إنخرطوا في خدمة الشركة الزراعية. كانوا في البداية فتية ثلاثة، أكبرهم في بدايات العشرين من عمره وأصغرهم في السادسة عشر. ووجدوا أنفسهم في محيط من الأجانب من بريطانيين وأغاريق وشاميين ومصريين، كانوا حفنة غريبة بالرغم من أنهم سودانيون في بلادهم. فكيف أستطاعوا الصمود في ذلك المد الأجنبي؟ كان سلاحهم في ذلك المعترك ذا ثلاث شعب.

أولها الإنضباط في العمل والتفاني فيه، حتى أنهم في بعض الظروف كانوا يصلون الفجر في الرابعة صباحاً مع خفير المكتب ليكونوا في ميعداتهم في المكتب في السادسة.

وثانيها الصبر على المكاه وتحمل المشاق في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة بالنسبة للسودانيين في ذلك الزمن الأول. فالسكن مزري والمرتببات ضئيلة وأفق المستقبل غير واضح المعالم ومؤامرات الأجانب تحف بهم من بعض الجوانب. فصبروا وصابروا. وثالثها السلوك الخلقي القويم.

وحرص المؤلف على تأكيد تلك الأسس وقرع لها الأجراس لترن في أذهان الأجيال الحديثة، لأنه يرى أنها المراكز الراسخة في دروب الحياة. كما لا يخفى إمتعاضه من أساليب المكاتب الحديثة وما تذخر به من تسبب في العمل وعدم إنضباط، وهي مور تبدو له نشأداً عندما يسترجع الذكريات إلى تلك الأيام.

كما لا يخفى إستهجانه من الشاميين والمصريين، ومحاولاتهم للتقرب من الإداريين البريطانيين وتصديه لأساليبهم في الحصول على إتاوات. ويصل إزدراءه بالمولدين حداً بعيداً، حتى أطلقوا عليهم اسم «المبوجنين» وهي صفة يطلقها أهل السودان للتحقير من شأن الإنسان.

وامتدت حساسية المؤلف تجاه الأجانب لتشمل العمال الزراعيين القادمين من غرب أفريقيا، خصوصاً عندما سعوا لإمتلاك حواشات في المشروع. وقد لا يتفق القارئ كثيراً مع تلك الحساسيات، ولكنه لا يستطيع إلا أن يعترف بصدق الكاتب، فهو يصور الشعور العام الذي كان سائداً في ذلك الوقت. فالمذكرات تعكس روح عصرها.

لقد تركت تلك السنوات هاجساً لدى المؤلف بضرورة إدخال السودانيين في

خدمة الشركة الزراعية حتى لا تظل إدارة المشروع وقفاً على الأجانب. ولهذا لعب دوراً مؤثراً في سودنة الوظائف بعد تأميم المشروع - وعندما تناول التأميم (الفصل الخامس) لم يخف فرحه بدخول العناصر السودانية.

وأوضح التطور الذي تم إحرازه على أيدي السودانيين، ولكنه أبرز أيضاً الإضطراب الذي أصاب إدارته من تدخل السياسة، مما أدى إلى تغيير المحافظين بطريقة أضرت بالمشروع، وأجرى مقارنة بين الاستقرار الإداري على أيام الشركة البريطانية والإضطراب الإداري على عهد الحكومات الوطنية.

وقدم المؤلف في (الفصل الثالث) رحلتين في مشروع الجزيرة. الأولى رحلته عندما كان مزارعاً في موسمين متتاليين، والثانية عندما عمل موظفاً، وهذا الفصل أكثر جوانب المذكرات حيوية. فهو يصور البدايات الأولى لمشروع الجزيرة عندما تم تقسيم الحواشيات على المزارعين، ثم تدفق الماء للمرة الأولى من الخزان، والأساليب الزراعية في تلك السنوات الأولى. ثم تناول أوضاع الموظفين السودانيين في العشرينات والثلاثينات.

وكان السودانيون في مشروع الجزيرة يعرون بتجارب شاقة، وتفاقت شدتها من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. ولكنهم كانوا يختزنون التجارب ويتعلمون منها ويشحذون أسلحة أشتقوها عندما حان الوقت لذلك.

ويحفل (الفصل الرابع) بجوانب متعددة من الذكريات شملت قضايا ونوادير أختلط فيها الجد بالهزل، ولكنها تصب جميعاً في تاريخ المشروع. فلم ينحرف المؤلف لحظة في مذكراته عن مشروع الجزيرة، بل ظل تاريخه هو البوصلة التي حكمت مساره. ولم يفعل ذلك تكلفاً ولكنه التمازج بين سيرته الذاتية وتاريخ المشروع.

ويقدم المؤلف في الفصلين (الأول والثاني) دراسة عن تطور مشروع الجزيرة، منذ أن كان فكرة تترد في أذهان الحكام البريطانيين حيناً وتلح عليهم أحياناً أخرى وهم يجوبون أرض الجزيرة جيئةً وذهاباً، في سعيهم لخلق استقرار إداري واقتصادي بعد القضاء على الدولة المهدية. وأفتتن البريطانيون بامتداد الأرض الزراعية ووفرة الماء، فترسخت لديهم قناعة بضرورة استغلالها. وتابع المؤلف تطور تلك الأفكار وهي تحف بها ضغوط أصحاب مصانع النسيج في بريطانيا

وتعرض لما كان يتم في أروقة البرلمان البريطاني. وأحاط ذلك بمجمل السياسة البريطانية الزراعية في السودان، حتى تم توقيع الإتفاق الثلاثي بين الشركة والحكومة والمزارع، ويمثل هذا الجهد إحدى الأسس لدراسة تاريخ المشروع، ولم تغب عن المؤلف بعض القضايا التي تخص الحاضر والمستقبل، فأودعها الفصل الثامن. وقدم المؤلف دراسة وذكريات عن المزارعين وإضراباتهم (الفصل السادس) وعن إضرابات العمال (الفصل السابع).

وقد شارك مشاركة فعلية في المفاوضات التي دارت بصدد تلك الإضرابات، وسوف تعمق هذه الدراسة فهم علاقات العمل والصراعات بين الإداريين البريطانيين (المخدمين) وكشف تدخل السياسة السودانية عندما بدأت تجوس في أروقة الحركة الشعبية باحثة عن أرض تقف عليها. ولا شك أن الدارسين لتاريخ حركات المزارعين والعمال، سيجدون في هذين الفصلين مادة تساعد على التعمق في طبيعة تلك الحركات.

وسوف يستفيدون من الوثائق التي قدم المؤلف تلخيصاً لجانب منها، وتحتوي الملاحق على وثائق قيمة. منها تقريران أحدهما كتب عام ١٩٣١م عن زراعة القطن في السودان، والثاني عام ١٩٥٠م وهو التقرير النهائي للشركة الزراعية قبل انتقال لمشروع إلى حكومة السودان. كما تحتوي على ثلاث قوائم. الأولى تشمل بعض الشخصيات السودانية التي إرتبطت بالمشروع في فترات متباعدة ولعبت دوراً في تاريخه وأورد المؤلف نبذة أو سيرة ذاتية لكل شخصية وصورة لكل واحد. وتشمل القائمة الثانية أسماء الشباب الذين تركوا بصماتهم في المشروع في أحلك الظروف. والقائمة الثالثة خاصة بأسماء الذين فارقوا الحياة أثناء عملهم بالمشروع. والقوائم الثلاث تعكس إهتمام المؤلف بكل واحد ساهم في مسيرة المشروع. وأعطت تلك القوائم للكتاب نبضاً إنسانياً.

وبعد فهذا ليس كتاب مبرراً من الأخطاء، ولكن حاولت أن أبرز جوانبه الإنسانية وقيمه التاريخية والفكرية، وسيكون هذا الكتاب إحدى الكتب الرائدة في مجال السيرة الذاتية السودانية، ومن المراجع الهامة لتاريخ مشروع الجزيرة.

نوفمبر ١٩٩٣م

الفصل الأول

خلفية مشروع الجزيرة بالسودان
التاريخية والسياسية والاقتصادية

الفصل الأول

خلفية مشروع الجزيرة بالسودان التاريخية والسياسية والاقتصادية

١- الجزيرة في التاريخ:

تعرف المنطقة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض بالجزيرة على الإطلاق، كما كانت تعرف في وقت من الأوقات بجزيرة سنار وجزيرة الخرطوم، اللتين اشتهرتا بها. وكانت تعرف محليا بجزيرة (مالك ود أبوروف) زعيم قبيلة رفاعة الهوى . وأما تسميتها بجزيرة فأمر فيه تساهل لأنها في واقع الأمر شبه جزيرة.

كتب عن الجزيرة الكثير من الكتاب الأفرنج وغيرهم. وكان من ضمن من كتبوا عنها عالم الآثار المشهور (أركل) الذي خدم في هذه البلاد لعدة سنوات. كتب عن الجزيرة في كتاب عن تاريخ السودان الى عام ١٩٢١م. ومن الحفريات والاستكشافات التي قام بها أماط اللثام عن حياة بشرية كانت قائمة على صيد الحيوانات والأسماك والزراعة على شواطئ النيل، والتي كانت تواريخها منذ خمسة آلاف سنة قبل الميلاد أو أقدم. ودعنا الآن نسجل ما أورده في هذا المجال المرحوم (الدكتور مكى شبكيه) أستاذ التاريخ سابقا بجامعة الخرطوم في كتابه تاريخ السودان الحديث. "تبدأ القصة من العهد المسيحي الذي دخل هذه البلاد من الشمال عن حدود مصر مع السودان وامتد جنوبا حتى ضم منطقة الجزيرة كلها واتخذ (سوبا) عاصمة لملكه. وكانت تلك المملكة معروفة (بمملكة علوة) وهي أكثر اتساعا من (مملكة المقر)، وأمطارها أغزر، وهذا مما جعل العرب يتسابقون إليها بعيدا عن تعسف العناصر غير العربية التي توالى على حكم مصر. وكانت البلاد واسعة تسمح بمزيد من السكان وماكان أهل (علوة) يضيقون أو يشعرون بمزاحمة من العرب الوافدين. والظاهر أن العرب تكاثروا وتفوقوا فيها على سكان البلاد الأصليين حتى انمحت لغتهم واندمجوا في القبائل العربية وزال كيانهم، وعندما تغلب الفونج عليهم في أوائل القرن السادس عشر كانت عملية هذا الغزو السلمي العربي، في إقليم (علوة) مرت عليها نحو ثمانية قرون.

ثم يتحدث الدكتور شبكيه عن دولة الفونج في بداية القرن السادس عشر

الميلادى وفى فترة من الفوضى وقلة المصادر ظهر (عمارة دنقس) وينتمى الى جماعة تسمى (الفونج) وأسس دولة إسلامية عاصمتها (سنار) وعاصمة أخرى يحتمل أن تكون بالقرب من (الرصيرص). وقد أكد لنا وجود (عمارة) ومملكته (داود روبينى) وهو يهودى شرقى قدم لبلاد السودان عن طريق سواكن عام ١٥٢٣. والجدل لا يزال قائما عن أصل الفونج ولكنهم يدعون أنهم ينتمون الى (بنى أمية). وماتذكره المصادر العربية من هروب بعض الأمويين لبلاد البجة والنوبة من مصر عند إنهيار دولة (بنى أمية) وقيام الدولة (العباسية)، يمدهم بدليل لهذا الإدعاء. والحقبة بين سقوط الدولة الأموية وتأسيس (عمارة) لدولة الفونج فى السودان تمتد الى نحو ٧٥٠ سنة. ويحتمل زواج هؤلاء الأمراء الأمويين من أفريقيات مما جعل ألوانهم وبعض تقاطيع أجسامهم مماثلة للعناصر (الأفريقية) انتهى حديث الدكتور مكى شبكية.

وهناك أيضا مذكرات أخرى، عن هذه المنطقة، جاء فيها:

" هناك أسباب تدعو الى الاعتقاد بأنه فى وقت ماكانت الجزيرة تكون جزء من مملكة مسيحية وأن أنقاض كنيسة مسيحية لا تزال ظاهرة للعيان فى (سوبوا) على الشاطئ الشرقى للنيل الأزرق على بضعة أميال جنوب الخرطوم. واعتبارا من أواخر القرن الخامس عشر وحتى سنة ١٨٢١ كانت الجزيرة واقعة تحت حكومة الفونج وكان سلطان الفونج يقيم فى (سنار)، وكان معروفاً وقتها بسلطان سنار وحكومته (السلطنة الزرقاء) (وعمارة دنقس) وهو أول سلاطين الفونج وأسس مملكته فى ١٤٨٥م وأنشأ (سنار) عاصمة الفونج على شاطئ النيل الأزرق. وفى أوائل القرن السادس عشر اتسعت سيطرة السلطنة الزرقاء الى أبعاد شاسعة. وغيرمحقق الى أى مدى امتدت جنوبا، ولكنها شملت كردفان الى الغرب ودنقلا الى الشمال، بينما القبائل المستوطنة فى المقاطعة بين النيل والبحر الأحمر وحدود أثيوبيا كلها كانت تحت حكم السلطنة الزرقاء. والرحالة (مونشربونشيت) والذى زار (سنار) فى عام ١٦٩٩ بصحبة (الأب أكسفيرس دى بريفيديننت) وجدوا هناك مايقرب من مائة ألف نسمة، كما وجدوا تجارة واسعة الأرجاء، وكان أهمها تصدير القطن لدرجة أن السلطان، بموافقة ملك أثيوبيا، احتفظ بضباط للجمارك فى (شلق) لاستلام العوائد على القطن المصدر الى أثيوبيا، على أن تقسم العوائد

الجمركية بالتساوى بين الدولتين.

ويذكر الرحالة (بيركهاردت)، والذي تصادف وجوده بشندى فى عام ١٨١٤م، بأن الصادرات الرئيسية من سنار كانت الدمور والقطن نفسه والذي كان وقتها منتشر الاستعمال، ليس فقط فى شواطئ النيل حتى دنقلا، بل كان فى كردفان وفى منطقة واسعة فى دارفور وفى أثيوبيا فى كل بلاد النوبة شرق النيل وحتى البحر الاحمر. ويذكر أيضا بأن مصانع القطن فى (سنار) وفى (باقرمى) فى غرب دارفور كانت تزود أغلب الجزء الشمالى الأفريقى بأصناف من الملابس القطنية ولكن- ولو أن التجاره استمرت فى الازدهار- فإن الدولة فى آخر القرن الثامن عشر كانت فى نهاية شيخوختها. وفى عام ١٨٢١م كان تقدم الجيش التركى تحت قيادة (اسماعيل باشا)، لم يجابهه أية مقاومة مع قوة بنادق الأتراك التى كانت تخرق دروع المحاربين من رجالات الفونج، وكانت حاسمة فى المعركة. وزال بهذا ملك دام أكثر من ثلاثة قرون، حفظ للإسلام والعروبة اسمها وتقاليدها فى حوض النيل الأعلى وروافده.

وعندما خضعت مملكة الفونج الى الحكم التركى ووصول الحاكم التركى الى (سنار) ودخوله تلك العاصمة، كانت كل الدلائل تشير الى أن يستمر فيها الحاكم كعاصمة للجزيرة. ولكن لم يطب المقام للجند فى (سنار) لوخيم مناخها، وقد عرفت منذ العهد الفونجى بذلك حتى أن ملوك (سنار) كانوا يبعثون بخيولهم فى زمن الأمطار الى (عبود) فى وسط الجزيرة خوفا عليها من الموت بالذباب. اتخذت (وادمى) عاصمة وبنيت الثكنات ومكاتب الحكومة ورتبت حكومة للقرى قوامها قائممقامات لكل عدد منها، ويساعد القائمقام مشائخ الخطوط. ثم صارت بعد ذلك من أقصى جنوبها وحتى مدينة ودمدى جزءا من مدينة الخرطوم. وفى خلال فترة الحكم التركى كانت الجزيرة مسرحا لكثير من الأحداث. فقد كانت المسلمية وسطا تجاريا هاما للغاية، كما أن الحكم التركى أحدث الكثير من النظم الإدارية والمدن وأنشأ نظاما يكفل اتصال المديرىات مع بعضها البعض. وكان استقرار العرب الرحل والذين كانوا يجوبون الجزيرة ذهابا وجيئة بحثا عن الماء والكلاء لمواشيهم. وكانت الجزيرة فى ذلك الوقت بادية مكتظة بالغابات والمراعى وكان (مالك ود أبى روف) زعيم قبيلة رفاعه الهوى (الغرب) مع العرب الرحل فى الجزيرة يصدرون بمواشيهم

فى زمن الصيف حتى حدود الحبشة ثم يقبلون آيبين الى أن يستقروا فى زمن الخريف والأمطار عند مشارف الخرطوم وهكذا دواليك كل عام، الى أن بدأ بعض منهم يستقر به المقام بدلا من الترحال، وكونوا أغلبية القرى القبلية الموجودة بالجزيرة فى ذلك الوقت.

والآن من هو مالك (ودأبوروف) هذا الذى سبق ذكره؟ يقال كانت أكبر القبائل العربية التى نزحت الى السودان طلبا للماء والكلاء لمواشيها، هى قبيلة (جهينة). ويقال إنها دخلت فى بادئ الأمر بلاد الحبشة ومنها انحدرت الى السودان فى المنطقة الشرقية من البلاد. ويقال بأنه تفرعت من هذه القبيلة الكبيرة (قبيلة رفاعة) (قبيلة الجعليين) (قبيلة الكواهلة). واتجهت (قبيلة رفاعة) صوب النيل وانقسمت الى قسمين قسم استقر فى شرق النيل وقسم آخر عبر النيل واستقر فى منطقة الجزيرة باسم (رفاعة الهوى) أى الغرب تحت زعامة (مالك ودأبوروف). وقد حدث هذا النزوح فى عهد مملكة الفونج. كما نزحت قبائل أخرى الى منطقة الجزيرة وكانوا كلهم من العرب الرحل وجذبتهم الجزيرة بوجود الماء والكلاء. والذى حدث بعد ذلك هو أن الحكم التركى كان قد أصابه الهزال فى فتراته الأخيرة. وكانت الأحداث فى السودان تتأثر بما يجرى فى مصر. تضاعفت الضرائب بدرجة لا قبل للناس بتحملها وتعذب كثير من الناس فى حياتهم وضاقوا ذرعا بالحكم التركى حتى ضربوا الأمثال (عشرة فى تربة ولا ريال فى طلبه) وهرب الكثير من المواطنين من الطلبه الى شرق النيل، وذكر شاعرهم :

الباشا آل بئشكؤلؤ شنْ عرضه وشنْ طوله
أن حجر حللولة حتْ شرق الله البارء هولؤ

وكانت تلك الأحداث مؤشرات لزوال ذلك الحكم البغيض مما أدى الى كثير من الثورات المحلية، وكانت تخمد بعنف وقوة الى أن استطاع الإمام محمد أحمد المهدي أن ينظم ثورة عن طريق الدين. وكان ذلك عامل مهم للغاية فى إثارة الجماهير، وساعد على ذلك الظلم والقهر الذى حل بالبلاد من الحكم التركى. وبعد معارك كثيرة كان النصر حليف المهدي فى عام ١٨٨٥م. ولم تدم حياته طويلا فقد أرتفعت روحه الى الرفيق الأعلى فى يوم ٢٢ يوليو ١٨٨٥م. وتولى بعده الخليفة عبدالله المعروف بالتعائشى (من قبيلة التعائشة فى غرب السودان).

لقد تبعت أغلب القبائل (أحمد ودعلى) التعايشى، تحت راية (يعقوب) السودان. كانت الجزيرة إبان حكم المهدي اقليما له أهميته القصوى للغاية كمصدر لمد جيوش الخليفة بالغذاء، وللذين تكدسوا فى أم درمان مع الأهالى الآخرين. وفى سنة ١٨٨٦ التى كانت تسمى سنة الترحيله، استدعى الخليفة السكان بالجزيرة وغيرها بالمسيرة إلى أم درمان والإقامة فيها بجانبه، حتى أنه فى عامى ١٨٨٦م، ١٨٨٧م أصبحت منطقة الجزيرة مهجوره تماما. ونسبة لصعوبة امكانية الحياة والعيش فى أم درمان، فقد سمح لهم الخليفة بالعودة الى ديارهم فى عام ١٨٨٨م، وهى سنة المجاعة المعروفة فى السودان (بسنة ستة). وبخلاف الضرائب الباهظة على الحبوب، فإن جزية سنوية على القطن كانت فرضت على الجزيرة، حتى وصلت فى النهاية الى مائة ألف حزمة غزل منسوج من القطن وكانت تسمى السداية أو (الكيفة) فى ذلك الوقت. وعندما ازدادات الطلبات على السدايات تفتقت أذهان السكان فصار حجم الحزمة فى النقصان.

والآن كيف كانت حالة منطقة الجزيرة فى عهد المهدي التى حلت بالجزيرة وهى فى حالة مجده من الحروب ومشاكل الحياة؟ ولقد بلغ الجهد مبغا بالسكان من المجاعات والأوبئة ونقص فى الأنفس والثمرات وكان لابد من أن يقضى أمر الله، فانتتهت فترة حكم المهدي بالحكم الثانى الإنجليزى المصرى فى عام ١٨٩٨م.

٢- خلفية عن منطقة الجزيرة وزراعة القطن

يقوم مشروع الجزيرة على السهل المنبسط الواقع جنوبى الخرطوم بين النيلين الأزرق والأبيض، وتبلغ مساحة هذا السهل حوالى خمسة ملايين فدان يصلح منها للزراعة حوالى ثلاثة ملايين فدان. وينحدر هذا المثلث الذى تقع قامدته بين خط سكه حديد سنار- كوستى من الجنوب الى الشمال، ويلتقيان فى الخرطوم. ويتباين هطول الأمطار فى هذه المنطقة وتتناقص كمية الأمطار كلما سار الإنسان شمالا. ولكن على أى حال فإن الأمطار ليست كافييه لانتاج محصول نقدى لسنة تلو الأخرى، ولما كان الماء متوفرا فى النيلين الأزرق والأبيض فإن الاجابة لعلاج المشكلة الاولى هى إيجاد وسيلة لرفع هذه المياه الى ارتفاع معقول يمكنها من الجريان فى

قنوات وجداول على الارض الصالحة التى يمكن الحصول عليها فى المنطقة الشرقية الوسطى من سهل الجزيرة.

تجرى مياه النيل عبر أقطار عدة يهتم كل منها بطريقة استعمال هذه المياه. فهى ذات أهمية قصوى لمصر حيث أقيمت مشاريع الرى قبل قيام مشروع الجزيرة بزمان طويل. وينبع النيل الأزرق من بحيرة (تانا) فى بلاد الحبشة، ويقيض فيضاناً كبيراً كل عام بسبب الأمطار التى تضاعف كمية المياه فى هذه البحيرة والنهيرات المحيطة بها. وهذا الفيضان محمّل بطنى غزير ذى نفع كبير جداً للزراعة. لقد عقدت سلسلة من المؤتمرات والمناقشات الدولية فى السنوات الأولى من القرن العشرين حول توزيع مياه النيل، وأنتهت بعدة اتفاقات تحتفظ بجريان النيل لصالح مصر ولصالح السودان فى نفس الوقت. كما أقيمت الخزانات هنا وهناك لتخزين المياه لاستعمالها فى الوقت المطلوب.

إن فكرة إمكانية زراعة القطن على نطاق واسع فى أرض الجزيرة، كانت قد ظهرت لأول مرة من الرحالة (أن هولرويد)، فى وقت مبكر من عام ١٨٣٩، فى مذكراته عن رحلته إلى كردفان، ويبدو أنه كان قد مر عبر الجزيرة فى رحلة لكردفان. وظلت الفكرة عالقاً بالإنهال خلال القرن التاسع عشر.

ولم تنقضى سبع سنوات منذ إعادة فتح السودان فى عام ١٨٩٨ حتى بادى (سير وليم جارستين)، وهو موظف بريطانى مستخدم بوزارة الأشغال المصرية، بنشر تقريره فى سنة ١٩٠٤ عن منابع النيل العليا، ونصح فيه بشدة بتشديد خزان أو قناطر فى منطقة سنار على النيل الأزرق لرى جزء من أرض الجزيرة، ولكن كانت هناك مشاكل وعقبات يجب التخلص منها.

كانت حكومه السودان تواجه مشاكل مادية ناتجة من إدارة أقليم غير متطور ومتسع الأرجاء كالسودان فى السنوات الأولى من استعمارهم. ولم ترد الحكومه البريطانىة أن ترهق كاهلها بالتكاليف وكما هو الحال فى المستعمرات البريطانىة. ربما يكمن الحل فى أن يمول السودان إدارته بموارده، وليس هناك من سبيل فى ذلك الوقت إلا بزراعة القطن. ولكن فى بلد كالسودان فى ذلك الوقت فأن الأمر يحتاج إلى أموال طائلة للقيام بعمليات الرى. ولم تكن الحكومه البريطانىة فى بادئ الأمر مباله إلى تمويل المشروع بالنسبة إلى القرض الضخم ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه المقدرة

لتشييد الخزان وما يتبع ذلك من قنوات وغيرها. ولم تسلك الحكومة البريطانية الطريق للأخذ فى تنفيذ المشروع الا تحت ضغط شديد من أصحاب مصانع الغزل لانكشير، ومن نقابة زراعه القطن البريطانية، ومن نواب البرلمان الانجليزى فى تلك المنطقة فى وقت مبكر من عام ١٩٠٤م.

كان هناك قلق متزايد فى مصانع لانكشير بالنسبة للمزاحمة الجارية فى ما وراء البحار. فبينما كان لمصانع لانكشير فى الماضى احتكار فعال فى صناعة النسيج الا أنه فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر أخذ مركزها يتعرض لتهديد متزايد من المزاحمة الحامية من الولايات المتحدة ومن ألمانيا ومن الصين. ودفعت هذه المزاحمة الحامية بمصانع القطن فى لانكشير نحو الاتجاه الى سوق تجارة الغزل للقطن الناعم تدريجيا، وذلك بالاعتماد على القطن المصرى طويل التيلة. غير أن محصول القطن المصرى أخذ فى الهبوط فى انتاجه بدرجة مزعجة، مما جعل مصانع لانكشير فى حالة من الانزعاج نحو المستقبل. وفى الوقت الذى ازدادت فيه الطلبات على هذا القطن كان الانتاج أخذاً فى التدنس. وجعلت هذه العوامل أصحاب مصانع القطن البريطانية بالمملكة المتحدة يساندون نقابة زراعة القطن البريطانية. (وهى نقابة مهمتها الأساسية ترويج زراعة القطن فى المستعمرات البريطانية كما أنها فى نفس الوقت تقوم بالسمسرة فى شراء القطن للمصانع البريطانية). ولهذه الأسباب فقد كانت تهتم اهتماما بالغاً بالموضوع. وهذه العوامل جعلت هذه المؤسسات مع نواب المنطقة تتلقف تقرير (سير وليم جارسطين) ، وتضغط على الحكومة البريطانية فى العمل على الاسراع فى تنفيذ ما جاء فيه من توصيات، نسبة لفشل انتاج محاصيل القطن فى عام ١٩٠٩ بوجه عام فى البلدان المنتجة للقطن.

لقد برزت هذه المشكلة فى المقدمة فى عام ١٩١٣ فى مناقشة فى مجلس العموم البريطانى لمساندة القرض الذى كانت تطالب به حكومة السودان لتأسيس مشروع الجويرة، مما أدى فى النهاية بالحكومة البريطانية إلى الموافقة على القرض المطلوب والذي كان مقدرا بثلاثة ملايين من الجنيهات.

لقد استحوذ النقاش فى هذا الموضوع على قدر كبير من الكلام فى المجلس عند بروز الأمر بوضوح تام، فيما ذكره أحد نواب المنطقة المشتركين فى النقاش بمايلى :

"لقد برهنت التجارب بما لا يدع مجالا للشك بأن السودان ليس هو فقط القطر الذى ينتج النوع الناعم من القطن فى كل أرجاء الامبراطورية البريطانية، ولكن الأكثر أهمية من ذلك أنه فى مقدوره أن ينتج القطن الذى تحتاجه مصانع القطن فى لانكشير، ان هذا الموضوع له أهمية قصوى وحيوية فى صناعة النسيج فى البلاد وأنه لمن الضرورة الملحة بمكان فى أن الملايين الذين يعملون ويعتمدون على مصانع القطن يجب الا يظلوا وقتا أطول مما يحدث تحت رحمة المواسم السيئة فى انتاجها فى الهند أو فى شمال امريكا. واذا أردنا لمواردنا من المواد الخام الا يزداد تقلصها عند حد، فيجب أن يكون الوضع بعيدا عن المخاطر مع عوامل الطقس المتقلبة. ان هذا القرض المطلوب سينمى مصادر الثروة فى السودان تحت القيادة البريطانية وبالطريقة التى تضمن الرفاهية كما تجعل موارد مصانعنا من القطن أكثر استقراراً".

وتلى ذلك (بونر لو) عضو العموم المنتخب من دائرة لانكشير قائلا : " ان هذه التجربة اذا حالفها النجاح فستكون ذات فائدة مباشرة للمملكة المتحدة نفسها اذ أنه لمن المؤكد- حسب رأى أنه كلما عظمت مصانع القطن والتى هى فى واقع الأمر من أعظم المصانع القطنية فى هذه البلاد، فلا يمكن أن تظل تلك المصانع فى الوضع الذى ترزح فيه حاليا. اذ أنها تعتمد اعتمادا كليا فى تمويلها، من المواد الخام، على الأقطار الخارجية والأجنبية".

غير أن الشرح الذى كان أكثر وضوحا فى الأهمية الاقتصادية لزراعة القطن فى السودان، جاء فى حديث نائب ثالث من المجلس وهو (ب.دنس) المنتخب عن دائرة اولدهام اذ كان تقييمه للموقف صريحا للغاية: " لقد تدهورت تجارة القطن فى لانكشير بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة وأن المزاومة الأجنبية من قبل الهند واليابان والصين أيضا قد سلبت منا القسم الأعظم- فيما يسمى اصطلاحيا- بتجارتها من القطن قصير التيلة. فكلما مرت سنة من السنين فأن الغزل والنسيج من القطن الناعم يصبح فى ازدياد. يوجد لدينا فى الوقت الحاضر ثلاثة عشر مليون مغزل تغزل القطن الناعم مقابل خمسة وثلاثين مليون تغزل القطن الأمريكانى الخشن. وان الثلاثة عشر مليون تغزل حاليا القطن المصرى طويل التيلة. ان النسبة بين الصنفين فى ازدياد على الدوام نحو اتجاه مغازل أكثر للقطن المصرى. ان غزل

القماش الناعم والجيد فى صناعته، جعلت التصدير منه فى ازدياد مضطرب سنة بعد أخرى. إن استمراريتها وإزدهارها فى أسواق العالم هو بسبب نوع أصناف الأقمشة الجميلة والذائعة الناتجة من جودة المناسج التى تقوم بهذا الإنتاج. ان هبوط الإنتاج فى مصر خطير للغاية بالنسبة لتجارتنا فى هذا السبيل. وفى الوقت الذى تزداد فيه مغازل القطن فى العالم بشكل هائل، فان موارد القطن الخام لم تحدث فيها أية زيادة بالمقارنة. وعليه فمن الممكن أن نجد أنفسنا فى مواجهة وصعوبة قصوى. ومن الضروري لنا أن نزيد امداداتنا من السودان .

الأراضى والتنمية فى بداية الحكم البريطانى

بما أن معظم حكام السودان البريطانيين الأوائل كانوا من الذين سبق لهم العمل فى اقطار الشرقين الأقصى أو الأدنى، وعاشوا مشاكل ملكية الأراضى فى تلك الاقطار وما سببته لهم من مصاعب فى حكمهم لتلك المناطق، فانهم قاموا بمحاولات شتى لتفادى تلك المشاكل فى السودان حتى لا تسبب لهم القلاقل والاضطرابات والثورات، مما يجعل حكمهم فى السودان غير مستقر وغير طويل الأمد كما كانوا يتوقعون. وبناء عليه فلقد كان هدفهم الأول فى سياسه الأراضى، بعد إعادة فتح السودان هو اغراء الأهالى المحليين الى العودة للعمل فى الأراضى على شواطئ النيل. فان فترة ثلاث عشرة سنة من حكم المهدية غير المستقر، قد زعمت الكثيرين من ملاك الأراضى والمزارعين وأبعدتهم عن مزاولة الزراعة بانتظام. ان الأمراض والحروب المحلية كانت عاملا فى انحسار عدد السكان. وان الكثير من الأراضى الزراعية كانت تزرع منها كميات قليلة. كما أن السواقى المستعملة لرى الأراضى كانت غير صالحة للاستعمال لاصابتها بالخراب. هذا من جهة الأراضى الواقعة على شواطئ النيل والتى اغلبيتها فى المديرية الشمالية بخلاف أراضى السكان المحليين المطرية الواسعة الأرجاء، والتى كانت تحت حيازة القبائل وكانت توزع للمزارعين لزراعتها بواسطة تلك القبائل. وكان الاختلاف بين الأراضى المطرية والأراضى الواقعة على شاطئ النيل هو أن هذه الأخيرة معروفة ومملوكة لأصحابها من الأفراد الذين كانوا يزرعونها بجلب الماء اليها اما بالساقية واما بالشادوف. وكان فى امكانهم التصرف فيها بالبيع كما كانت تؤول الى ورثتهم فى

النهاية، كما كان بإمكانهم تأجيرها أو رهنها أو المشاركة في محاصيلها مع المزارعين.

وبعد إعادة فتح السودان واستقرار الزراعة على شاطئ النيل وفرض الضرائب من الحكومة على المحاصيل مع رغبة الحكومة الملحة في تشجيع الزراعة، كان من جرائه خلق نزاع لدى الأهالي في أحقية ملكية الأراضي بعد تزايد السكان وعودتهم إلى أوطانهم. ولقد كان من جراء ذلك أيضا أن رأت الحكومة بأنه من المهم للغاية القيام بعمل تسجيلات لهذه الأراضي بأسماء ملاكها الأصليين، ولذلك فقد صدر في عام ١٨٩٩م أول قانون لتسوية الأراضي، وتم تكوين لجنة للقيام بالمهمة، وكانت القاعدة أن امتلاك أو تأجير أي أرض لمدة خمسة سنوات من تاريخ الادعاء وإثباته يعتبر بمثابة حق للملكية الأرض. وأما في الحالة الأخرى فإن أي شخص كانت له الاستمرارية في زراعة الأراضي منذ إعادة فتح السودان بدون منازع فإن له الحق في الملكية بوضع اليد. ولقد بدأت لجنة تسوية الأراضي أول عملها من الشمال في مديريه دنقلا، ولكن قابلت اللجنة صعوبات جمة لعدم وجود الكوادر المطلوبة وبصفة خاصة الذين يعملون في التخطيط وتعيين الحدود للأراضي وتسجيلها بدقة كشاهد ضد أي نزاع في المستقبل.

خلفت إعادة فتح السودان مجالا لمضاربات واسعة في شراء الأراضي بين الأهالي والأجانب على السواء. إن هذا الاتجاه نبع من مصر عندما ارتفعت إيجارات وأسعار بيع الأراضي بسبب أعمال الري الحديثة. في ذلك القطر، وخلقت بذلك جوعا إلى امتلاك الأراضي في السودان، وعليه فقد كان الهدف الثاني لسياسة الأراضي هو رقابة انتقال الأراضي بطريقة لا تجعل المواطن المزارع ضحية للمضارب على شراء الأرض، غير أن المستثمر الحقيقي صاحب رأس المال لن يحرم من التشجيع من حيافة الأرض الفائضة التي يتم تسجيلها باسم حكومة السودان. إن هذه الطريقة المزدوجة في الأهداف نحو الحماية والتطور لم تكن دائما سهلة التناسق بين بعضها البعض، وأن تداخلها مع بعضها البعض خلق كثيرا من المشاكل المؤثرة على تعمير مشروع الجزيرة فيما بعد.

كان لمسألة الحماية في سياسة حكومة السودان نظرة ذات اعتبار. وكان الأمر في ذلك الوقت فرصة ذهبية للذين يتمتعون ببعده النظر ويملكون المال للمضاربة في

شراء أراضي الأهالي ثم بيعها فيما بعد عندما ترتفع الاسعار. وخلق ذلك الجو حالة من الحزن بين الأشخاص الذين سيستطيعون فيما بعد شراء الأراضي من المضاربين الذين سيكونون من ملاك الأراضي الأثرياء أو من الشركات، مما ينتج عنه فى النهاية أن يصبح الأفراد من القرويين فيما بعد عمالا زراعيين مستأجرين للأراضي التى يزرعونها.

وعليه فقد كانت الضرورة الأولى الملحة هى وقف شراء الأراضي من الأهالي الذين لم تكن لديهم أى فكرة عن قيمة أراضيهم بما كانوا يبيعونها بها من مال. ان الاعلان الذى صدر فى عام ١٩٠٠، قد أوضح بجلاء الأحوال التى كانت سائدة فى تلك الفترة من الزمن، وكان كمايلى:

(بما أنه قد وصل الى علم معالى الحاكم العام بأن بعض الأشخاص الذين ينتهزون فرصة الحاجة الى الفلوس فى السودان، أخذوا فى حيازة الأراضي من السكان بأسعار أقل من القيمة الحقيقية- فإنه بهذا يعلن:- الى أن يأتى الوقت الذى يتم فيه تسجيل الأراضي بطريقة رسمية حسبما نص عليه قانون عام ١٨٩٩، فان كل المعاملات لشراء الأراضي يجب أن تقدم الى مدير المديرية للتصديق عليها، كما أن سلطة ستمنح الى لجان تسوية الأراضي، التى سيجرى تعيينها، بأن تعيد النظر فى شروط أى عملية بيع للأراضي التى لم تعرض مسبقا لمدير المديرية للعلم بها).

وبالرغم من ذلك فقد استمرت المضاربات وبلغت ذروتها فى عام ١٩٠٥م بأفتتاح خط سكة حديد البحر الأحمر عندما طارت الاشاعات عن خطط الرى فى الجزيرة. ففى تلك السنة نشر مدير مديرية سنار بأنه (فى بعض المسائل يحتاج الناس الى وصاية كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالأراضي، اذ أن الكثير منهم لهم رغبة ملحة للتخلص من جزء أو من كل أملاكهم الموروثة بأسعار بخسة مقابل قلة من الجنيهاات ثمننا لأراضيهم).

وتناول الحاكم العام فى تقريره عام ١٩٠٤ معالجة مشكلة الأرض التى خلقت طبقة من الملاك القرويين. وكان (الميجر دكنسون) مدير مديرية النيل الأزرق أول من تصدى لهذه المشكلة. وكان الحاكم العام مقتنعا بأن الأراضي لن تكون أكثر مما يكفى للحاجة لبقاء السكان فى حاله من اليسر المعقول مع حسابان الزيادة الطبيعية المرتقبة فى السكان. كما كان معتقدا بأن امتلاك الأراضي من السكان المحليين

سيكون على الأرجح أكثر نفعا للبلاد في المستقبل البعيد، من طبقة كبيرة من الملاك الوافدين الذين يعيشون بعيدا عن المنطقة.

وصدر اعلان آخر في شهر يوليو عام ١٩٠٥ كان له أثر أشد فاعلية في مراقبة انتقال ملكية الأراضي. وكان من ضمن ما جاء في ذلك الاعلان من قرار هو: (لن يسمح لأى أحد من الأهالى ببيع أو رهن أو غير ذلك من التصرف فى أى أرض بدون موافقة مدير المديرية، وأن أى تصرف من هذا القبيل بدون هذه الموافقة سيكون لاغيا. وأن أى مبالغ تدفع فى مقابل شراء الأرضى، بدون المصادقة على البيع، لن تسترد لصاحبها).

كما كان من ضمن ما جاء فى ذلك الاعلان أيضا هو: (انه فى الوقت الحاضر لن يسمح بأى مصادقة لمبيعات الأراضي مالم تكن الأرضى المعنية قد تم تسجيلها بطريقة رسمية. وتكشف وجهة نظر (سير ونجت) حاكم عام السودان عند تعليقه على هذا الاعلان، عن بعض الصعوبات الواضحة فى الوصول الى الهدف المزدوج فى الحماية من جهة وفى التعمير من جهة أخرى، كانت ملاحظاته كما يلى:

"إن السؤال سيظل قائما ينتظر الحسم عما اذا كان، بعد تسجيل الاراضى بطريقة رسمية، أى تقييد سيظل فعلا ضد مقدرة ملاك الأرضى من الأهالى فى نقل الملكية من شخص لآخر بفرض حمايتهم من فقدانهم لبعد النظر والفطنة. هناك موانع ظاهرة فى وضع المعاملات فى الأرضى فى البلاد فى أيدي الحكومة. اننى لا أرى. تحت الظروف السائدة، كيف يمكن لحكومة السودان أن تكون أكثر من (ناصحة) فقط، وذلك بسبب الصعوبة العظمى فى ضمان التنفيذ الفعال. من الممكن أن يكون، مهما كانت الأحوال، القليل جدا من الشك بأنه مالم تفرض بعض القيود، فإن كل الأرضى فى الغالب ستخرج من أيدي الملاك الوطنيين الى أيدي المضاربين".

وأما بالنسبة لأراضى الجزيرة فلقد كان لهذا الاعلان فاعليته الحقيقية فى بقاء الأرضى فى أيدي المزارعين المحليين اذ أنه حتى عام ١٩٠٦ لم تبدأ عملية المساحة وتسجيل الأرضى فى الجزيرة. وبحلول عام ١٩١١ كانت الأرضى التى تمت مساحتها وتسجيلها قد بلغت ٩٤٤,٠٠٠ فدان. ولقد حدث بالفعل أن وجدت كل هذه الأرضى تحت ملكية الأفراد من السكان المحليين. أما الكمية التى تم تسجيلها بأسم الحكومة فقد كانت صغيرة.

وقى سبيل المحاولة لعلاج معضلة (سير ريقنالد ونجت) التى كانت تأخذ حيزا كبيرا من تفكيره فى عام ١٩٠٥، عما اذا كان استمرار الانضباط فى منع تحويل الاراضى بعد التسجيل، لن يظل مشكلة متكررة الحدوث. كانت محاولة العلاج هو أنه فوراً بعد نهاية تسجيل الاراضى فى عام ١٩١٢، أصدر اعلاناً آخر يقرر (بأنه سيرفض أى طلب للبيع أو التصرف فى أراضى الجزيرة الا اذا كانت المبيعات بين أهالى نفس المنطقة كما كانت العادة السائدة سابقاً وبموافقة مدير المديرية على أنها عملية صحيحة).

لم تقف مشاكل الاراضى فى السودان وبنوع خاص فى الجزيرة عند حد الموظفين البريطانيين فى مصر أو السودان، بل تعدتها الى الحكومة البريطانية فيما وراء البحار. ففي عام ١٩٢٤ وفى البرلمان البريطانى، كان فى مقدور سكرتير الخارجية أن يعلن بأن نتيجة هذه السياسة أن كل الاراضى الواقعة فى منطقة الجزيرة ظلت باقية تحت ملكية الأهالى. حتى يمكن القول بأن المضاربين قد تم ابعادهم وأيضاً الموسرين من الأهالى ومن ملاك الاراضى الذين يعيشون خارج المنطقة. وعليه فستبقى كل الاراضى تحت ملكية المزارعين الأصليين الذين يعملون فيها. ولقد كان من المعروف بأن السودان كان يتبع فى ادارته الى وزارة الخارجية بخلاف المستعمرات البريطانية الأخرى التى كانت تتبع الى وزارة المستعمرات.

بينما كان الغرض من سن هذا التشريع حماية المزارعين فى السودان وبنوع خاص فى الجزيرة، فإن الطلبات فى الاراضى لم ينظر اليها فى كل مكان بعين الرضى فى تلك السنوات الأوائل. واستناداً الى ما قاله (سيرونجت) فى تقريره فى عام ١٩٠٣ الذى جاء فيه بأن غالبية مديرى المديریات مشفقون على أنه فى حالة عدم وجود رأس مال سودانى كاف الاستثمار، فإن أفضل سبيل لتطوير الزراعة يجب أن يكون بواسطة امتيازات أجنبية فى الأماكن التى لا تتعارض مع مصالح السكان المحليين. وكانت تلك الأماكن التى اتجه نحوها التفكير والمتاحة فى ذلك الوقت، على الخصوص المساحات الممتدة على شواطئ النيل فى المديرية الشمالية. وبينما هنالك المزارعون المحليون لهم سواقيهم وأراضيتهم على طول واجهة النهر، فإن هنالك أراضى واسعة تقع على بضعة أمطار قليلة من شواطئ النهر يمكن تعميرها بواسطة تشييد الطلمبات والقنوات.

لقد كان من الواضح أن البعض من الذين كانوا فى داخل الحكومة وخارجها أيضا، يرحبون بمثل هذه الامتيازات الأجنبية. غير أن البعض الآخر قابل صعوبات جمة فى تنفيذ هذه السياسة. فمثلا كتب مدير الزراعة وقتها فى تقريره لعام ١٩٠٤: " أنه ستقع المسئولية على هذه المصلحة منذ بداية الأمر فى معالجة المشكلة بإيجاد الطريقة التى لا تدرى كيف يمكن التصرف بموجبها بحالة مرضية نحو الطلبات العديدة التى وصلتها لحياسة الأراض. فبالنسبة للحاجة الماسة لانتاج القطن منذ تشييد خط السكة حديد النيل/ البحر الأحمر، فأن عيون أصحاب رؤوس المال والمزارعين قد اتجهت نحو الأراضى الشاسعة والمتاحة للزراعة فى السودان. فى أغلب الأراضى التى تقدمت الطلبات لحياساتها، فان حقوق الأهالى لم يفصل فيها بالمساحة والتسجيل. كما أنه حتى الآن لم تقم مصلحة الرى لأخذ مناسيب المياه وتنظيم المشاريع لرى أرضها. كما لم تعرف أيضا كم مقادير كمية المياه للرى الصيفى التى يمكن لمصر أن تسمح باستعمالها فى السودان لاستيفاء حاجته الخاصة به".

ونظرا لكل هذه المشاكل فقد حولت المسألة الى لجنة استثمارية من المسؤولين فى القاهرة للنظر فيها، وتعليق (اللورد سسل) رئيس اللجنة جدير بالتسجيل. و(اللورد سسل) من الذين ساهموا فى حملة إعادة فتح السودان كسكرتير حربى (لونجت)، ثم أصبح وكيلا لحكومة السودان بالقاهرة فى الفترة ١٩٠٤-١٩٠٦م، ثم بعد ذلك مستشارا ماليا للحكومة المصرية فى الفترة ١٩١٢-١٩١٨.

كان تحليل (اللورد سسل) فى تلك المسائل بمثابة محاولة لمعالجة الخلاف فى المسائل المطروحة وذلك باقتراح للتوافق فيما بينها. فذكر "بأن التعمير بواسطة رأس المال الأجنبى يجب أن ينظر اليه كفترة تطور أكثر منه اميتازا خالدا ومستديما. وكان ذلك موافقا لما حدث فى مشروع الجزيرة باستخدام المال الأجنبى لفترة محدودة. اننى لأرى بأنه من الأصوب بالنسبة لنا أن نؤكد أمرا جوهريا واحدا بأن هنالك تباينا فى سياستنا المتعلقة لتعمير الأرض كمسألة مختلفة عن التوطين المستديم فى أرض البلاد. ان السودان لن يكون أبدا قطرا مناسبا لاقامة مستديمة للأوربيين، وعليه فانه من مصلحة حكومة السودان أن تشجع على قدر الإمكان ملاك الأراضى الوطنيين فى المقام الأول. ولكن لكى يكون فى الإمكان زراعة

الأراضي الشاسعة في البلاد والتي تحتاج فقط الى وصول الماء اليها وتطويرها لجعلها منتجة، فانه من الضروري يمكن ايجاد مقدار كبير من رأس المال. إن ملاك الأراضي من الوطنيين بطبيعتهم لم يدخروا أموالا متوفرة للإستثمار، والحالة هذه فأننى لشديد الإعتقاد بأن الشركات واتحادات رؤوس الأموال الأجنبية ستكون لها فائدة أعظم للبلاد بوجه عام في فترة الخطوات الرائدة في التعمير، أكبر من أى محاولات لتعمير البلاد فقط بواسطة وكلاء من الأهالى.

وإن هناك خطرا محققا كيفما كان الأمر، بأن الناس سينظرون الى عمليات شراء الأراضي بكميات كبيرة بواسطة ممثل هذه المؤسسات، كأنما هو ضد مصلحة المواطنين. وعلى شريطة إعطاء تشجيع كاف الى ملاك الأراضي من السكان المحليين لشراء الأراضي، فان الحكومه سيحالفها النجاح في خلق واستقرار طبقة قوية من الملاك الوطنيين في السودان، وهذا في نظرى هدفهم الجوهري. لذلك يجب أن تشجع سياسة الحكومه الرائدة الشركات المضمونة بمنحهم شروطا عادلة حتى يمكن بواسطتها أن يتحصلوا على أرباح معقولة وعادلة. وفي نفس الوقت تستمر حماية يقطعة لحقوق المواطنين على أى جزء من هذه الأراضي، وذلك بتعويض مجز وبالكامل لأي مواطن من الملاك فرضت عليه الضرورة للصالح العام للتخلي عن أرضه لاقامه مشاريع كبيرة تدار بكفاءه وعنايه. ثم في النهاية يجب أن تكون سياسة الحكومه تسهيل نقل مثل هذه الأراضي في الوقت المناسب من أيدي الشركات الأجنبية الى صغار الملاك من الأهالى".

كانت هذه باختصار آراء (اللورد سسل)، وعلق مدير الزراعة على هذه الآراء قائلا: " بأنه يشك في ايجاد المقدرة على مراقبة وتقييد مثل هذه الشركات التي تستحوذ على الأرض" وأضاف " انه بحسب تجاربى في بلاد أخرى فأننى لا أظن بأنه يجب أن لا نركن إلى أن كميات الأراضي، التي ستباع الى أصحاب رؤوس الأموال من الأوربيين، ستعود مرة أخرى الى أيدي الأهالى، اننى شخصيا أعتقد أن صغار ملاك الأراضي سيصير مالهم الى التلاشى. ان الأراضي النيليه ستذهب الى أيدي أصحاب رؤوس الأموال من الأهالى (للمرابين) وفي النهاية ربما الى الأوربيين. ان ماحدث في الهند وسيلان، أن أبعديات ضخمة بقيت تحت حيازة الأوربيين والإدارات الأجنبية وليس هنالك أمل في عودتها الى أيدي الأهالى .

يبدو أنه بعد مدة من الوقت قد تغلبت آراء (اللورد سسل). أذ أنه فى شهر يوليو من عام ١٩٠٤م عرضت حكومة السودان آنذاك للبيع عشرة آلاف فدان أو أكثر من ذلك من أراضى الملك الحر والواقعة على شاطئ النيل. ولقد كانت الطلبات لحيازة الأراضى من الأجانب متوفرة العدد، ولكنها كلها يعوزها رأس المال الكافى. واستمرت المكاتبات والمفاوضات فى هذا الشأن فى عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٥م بدون الوصول الى نتائج مثمرة الا بقدر يسير. وبعد مرور سنة من ذلك اتجهت سياسة الحكومة فى الأراضى نحو وجهة نظر مدير الزراعة.

ان عدم استجابة فعالة لعرض الحكومة قد أظهرت أن أغلب المتقدمين الأجانب كانوا من المضاربين فقط، ولو أنه ربما يكون المانع عدم التأكد من الأرباح المجزية. هذا وبالإضافة الى ذلك نزاع الأهالى فى حقوقهم فى هذه الأراضى والتي لم يستعملونها الا فى حالات نادرة عند نزول الأمطار أو عندما يغمرها الفيضان فى بعض الحالات أيضا. كان هذا النزاع الذى يحدث من وقت لآخر فى المناسبات سببا فى كثير من المشاكل، فكان من الصعب الفصل فيه، وكانت المديرية الوحيدة التى أمكن الفصل فى أراضيتها بحالة مرضية هى (دنقلا)، عندما اتضح بعد المسح والتسجيل بأنه من جملة ثلاثة وخمسين ألف فدان كانت تسعة وثلاثون ألف فدان ملكا للأهالى وأربعة عشر ألف فدان فقط هى أراضى حكومية.

إن هذه الكمية لم تجعل مجالا كبيرا للإمتيازات. وأما المديرىات الأخرى فلم يكن قد تم فيها المسح والتسجيل حتى ذلك الوقت. وحتى الذين كانوا يساندون سياسة الإمتيازات الأجنبية قد غيروا من أفكارهم. فمدير مديرية دنقلا لفت النظر الى الإزدىاد السريع فى السكان وحث على أن كل الأراضى الصالحة للرى بالسواقى يجب أن تحجز للأجيال المقبلة. وأما السكرتير القضائى فقد كانت نظريته "أنه بينما يجب حفظ حقوق الأهالى الحالية بكاملها والإعتراف بها فان الحكومة يجب أن يكون فى مقدورها منح الامتيازات فى الأراضى التى تكون فيها الملكيات جزئية فقط. ولكن مثل هؤلاء الناس يجب تعويضهم فى الأراضى التى تقوم فيها المشاريع". وأما مدير مديرية النيل الأزرق فقد كان منذ البداية ضد أى امتيازات أجنبية فى مديريته. وفى نهاية الأمر فإن إمتياز واحد مقداره عشرة آلاف فدان قد تم التصديق عليه فى الزيداب التى تبعد حوالى ١٨٠ ميلا شمالى الخرطوم.

لقد اريد بالشروط التى تمت التوصية باتباعها أن تكون نموذجا للآخرين ولقد تقرر فيما بعد بأن تمنح الإمتيازات فقط فى الأماكن التى تم مسحها بعناية تامة. كما أن المؤسسات أو الشركات التى تمنح لها هذه الإمتيازات يجب أن تتعهد بتقديم خطة مدروسة مصدق عليها للتعمير فى الأراضى التى يضعون أيديهم عليها. ولخص (ونجت) هذه التجربة فى تقريره عن عام ١٩٠٦م لتوضيح بعض انتقادات هذه السياسة:

"فى نهاية الأمر ليس هنالك أى شك فى أهمية جلب رأس المال الأجنبى للمساهمة فى تعمير الأراضى فى السودان، ولكن فى المقام الأول فإن الشروط التى تمنح بموجبها امتيازات الأراضى يجب أن ينظر إليها بعناية. اننى مدرك بأن التأخير فى هذا الأمر من غير المحتمل أن يكون السبب فيه التطرف الضيق فى التمسك بالرسميات فى رفض تشجيع المشاريع الخصوصية أو التفكير فى النشاط الكافى لتنمية وتعمير البلاد. انها لمبالغة صعبة أن تقول بأن كل مستقبل السودان يعتمد على المعاملة الخاصة بهذا الموضوع، فليست فقط أن الحقائق تحدثت عن نفسها، ولكن التجارب فى البلدان الأخرى توضح الضرر الذى يحدث فى عدم الإقدام السريع فى هذا الإتجاه. والى أن يتم التأكد من طبيعة حقوق الأهالى، والى أن تتم أية معالجة بخصوص هذه الحقوق والتى بموجبها يفرض منح أى إمتيازات أرى من عدم الفطنة فى أعلى درجاتها أن يقف بنا جواد الإقدام فى هذا السبيل". ويستمر "ونجت" قائلاً: "إن هذه النتائج المخيبة للآمال فى التعمير بواسطة المشاريع الخصوصية على حوض النيل تحت هذه الشروط، دفعت بالحكومة أن تعرض بعض المشاريع التى يتم ريها بالفيضانات، وذلك لزيادة الدخل من الضرائب من أراضى الأهالى. ان الزيادة المبدئية فى عام يحدث فيه فيضان كبير شجعت استثمار رأس مال الحكومة فى سبيل الأمل فى الحصول على عائد كبير من الضرائب المقررة على المحاصيل الغذائية الجديدة، وبعد مضى سنوات قليلة كان تذبذب الفيضان السبب فى تحويل هذه المشاريع الى خسارات كبيرة. ومن الواضح فإن مستقبل التنمية على شواطئ النيل ينبغى ألا يؤسس على الآلات البدائية وعلى مياه الفيضان غير المضمون. ان استعمال الآلات الرافعة الحديثة للماء أمر ضرورى. وإن المحاصيل النقدية فقط هى القدرة على دفع قيمة الآلات التى تحتاج إليها هذه المحاصيل خارج حدود الفيضان

الموسمى. وإنه فى حالة أى حجم كبير للتنمية، فإن مصر قد لا تستغنى عن هذه المياه، مالم يشيد خزان على النيل لخن المياه من الفيضان. إن هذه الحجة تعيدنا للمشروع الكبير فى الجزيرة، غير أن الحالة لاتزال كما هى لعدم وجود تمويل لقيام المشروع بحجة الكبير، ولكن قد يكون ذلك ممكنا فى المستقبل.

وأما بالنسبة للسياسة الحاضرة، فيجب أن تعتمد على التحسن المالى المتوانى ولكن المضطرد، والنتاج من مجموعة متنوعة من المحاصيل بكميات أكبر من الصمغ، الذرة المزروعة مطريا والجلود الخام والمصنعة. والمساهم الأعظم وهو قطن أكثر من طوكر. إن لطوكر ثلاث ميزات:

- ١- انها قريبة من البحر وتكاليف الترحيل لا تسبب مشكلة.
- ٢- لا دخل لفيضانات مياه طوكر بالنيل، وليست عليها قيود بالنسبة لمياهها من جهة مصر.
- ٣- لا تكلف أى أعمال تحتاج الى رأس مال لجلب الماء (فطوكر سهل منبسطة، وخصب التربة عبارة عن دلتا صغيرة تنحدر اليها مياه الفيضان من الأمطار من الهضاب الأرتية).

إن القطن الذى جلب الثروة الى مصر كان قد جاءها فى الأصل من السودان (قمتاز باشا) الذى كان مديرا لسواكن فى الفترة (سبتمبر ١٨٧١-١٨٧٣م) فى العهد التركى، كان هو أول من أدخل زراعة القطن فى منطقة طوكر. واستمرت زراعة القطن فى المنطقة فى مساحة صغيرة فى عهد المهديّة. وعندما أعيد فتح السودان امتدت زراعة القطن فى طوكر الى مساحات كبيرة. فلقد ازدادات المساحة من ٢.٠٠٠ الى ٤.٠٠٠ فداناً بين الأعوام ١٩٠٠م الى ١٩١٢م كما ارتفع الإنتاج من ١٥.٠٠٠ الى ١١٥.٠٠٠ قنطار.

كانت طوكر تمثل رائداً نحو اتجاه آخر. كان هناك شك حول حجم اتجاه الفيضان من المنطقة، وكان هذا عائقا فى زراعة منتظمة فى المساحات الخاصة المعنية كل عام. ونتيجة لذلك لم توثق حقوق ملكية خاصة فى الزراعة. وعليه فإن الدلتا قد ألت ملكيتها للحكومة والتي صارت تقوم بتوزيعها سنويا للمتقدمين الراغبين فى الزراعة. وكان لموظف الحكومة المسئول حق الرفض لأى مزارع غير صالح. ونظام الإنضباط هذا كانت له فائدة عظمى للمنطقة ذاتها عندما وجد بان من الضرورى

تحسين صنف المحصول، مما كان عاملاً في التخلص من البذور المحلية الفاسدة، باستبدالها بالبذور المحسنة التي تمد بها الحكومة المزارعين، وكان سبباً في الفائدة في إرتفاع درجات محصول القطن.

وبناء عليه فقد كان لطوكر الفضل في منح الحكومة تجربتها الأولى ذات النفع الكبير للميزانية وللمزارعين. كما زاد في السياسة الزراعية التي كانت إلى حد موجهة وذات فائدة لهم.

وأظهرت طوكر أيضاً بأن التقدم الإقتصادي يمكن تحقيقه تحت سياسة كهذه بواسطة أهالي المنطقة أنفسهم. كما أوضحت في الواقع بأن المشروع الأجنبي ليس هو وحده الطريق إلى التنمية.

لم تكن طوكر أى شئ أكثر من طليعة. فمهما بلغت الدرجة القصوى لكمية فيضانها الموسمي الذي يغمر أراضيها، فإنها تعتبر طليعة بالمقارنة بالقوة الكامنة لمياه النيل الأزرق. إن مقاسات مياه النيل الأزرق كان قد تم إنجازها باتفاق بواسطة مصلحة الري المصرية فرع السودان، والتي بدأت عملها في عام ١٩٠٥ بموظفين ذوي خبرة وممارسه في أعمال الري بمصر. ونتيجة لهذه المقاسات المختلفة التي تم القيام بها فإن "دبوي" - «مكتشف مسيرة النيل الأزرق» قد وضع في عام ١٩٠٨ المعالم العريضة لتصميم خزان اختيار موقعه ليكون على النيل الأزرق، مع تخطيط قناة رئيسية لري أراضي الجزيرة بارتفاع المياه، وتمتد إلى نقطة بالقرب من مدني. أن قناة بهذا الوضع يمكن أن تتحكم في ري حوالي ثلاثة ملايين من الأفدنة، وستكون هذه مساحة كبيرة للغاية لأية متطلبات ممكنة. ولهذا السبب ونسبة لحدوث المشروع فقد كان من المستحسن إدخال الري تدريجياً، وأن تكون البداية في الأماكن التي كانت قائمة فيها الزراعة المطرية والمأهولة قراها بالسكان. لقد انقضت حتى عام ١٩١٠م إثنى عشرة سنة منذ إعادة فتح السودان، كما انقضت ست سنوات منذ توصية جارسنتين الخاصة بفكرة قيام مشروع الجزيرة حسب التوصية المذكورة التي جاءت في تقريره عن منابع ومسيرة النيل الأزرق من منبعه في بحيرة تانا وحتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط.

مضت هذه السنوات وحكومة السودان تتحسس الطرق نحو التنمية في البلاد وتزحف بخطوات وثيدة في الطريق المؤدية إلى قيام المشروع وذلك نسبة

للعقبات المتشابكة فى تأسيس حكم البلاد بخلق شخصية سودانية مستقلة وتوطيد أركان الحكم البريطانى فى السودان تحت تلك الشخصية المستقلة. ولقد ظهر ذلك جلياً منذ البداية فى أول أمر أصدره "اللورد كتشنر" فى عام ١٨٩٩م . عاش كتشنر من (١٨٥٠-١٩١٦م) وحاز على عدة القاب شرف فلقد كان (فيلد مارشال) (وايرل أوف خرطوم) و(سردار الجيش المصرى) فى عام ١٨٩٢م. وقام باعادة تنظيم ذلك الجيش الذى قام باعادة فتح السودان تحت قيادته، ثم قنصل بريطانيا العام فى مصر فى الأعوام ١٩١١م-١٩١٤م. ثم (سكرتيراً لوزارة الحربية البريطانية) منذ عام ١٩١٤م وحتى وفاته غرقاً فى الطراد (هامشير) فى عام ١٩١٦م. ولقد لعب اللورد كتشنر ادواراً رئيسية فى حكم السودان أثناء ولايته فى السودان أو فى مصر وبنوع خاص فى الجزيرة".

كان أول أمر أصدره (لور كتشنر) مبكراً فى عام ١٨٩٩م كمايلى:

١- إن الإقتلاع الكامل لجذور نظام الحكومة القديم بواسطة الدراويش قد هيا لنا فرصة مواتية لإنشاء ادارة حديثة تتناسب مع احتياجات السودان.

٢- يجب النظر بعناية فى القوانين واللوائح التى تصدر حسب الحاجة اليها والمؤدية الى خلق وتطوير حكومة صالحة، ولا يجب أن تكون المسألة صياغة قوانين واصدارها وكفى.

٣- إن المسؤولية التى أمامنا كلنا يجب أن تقوم على اكتساب ثقة المواطنين لدفعهم نحو تنمية مواردهم لرفع مستواهم الى أعلا الدرجات، ويمكن تنفيذ هذه الخطة بواسطة ضباط مراكزنا وذلك باتصالهم المباشر والوثيق بالطبقات القيادية من الأهالى والذين من خلالهم ينمو الأمل تدريجيا فى التأثير بنفوذهم على كل المواطنين. وينبغى على المديرين والمفتشين أن يتعلموا بأن يتعرفوا بصفة خاصة على كل الوجهاء من الرجال فى مراكزهم وأن يظهروا لهم بطريق المعاملات الودية واهتمامهم بأمور مصالحهم الذاتية وذلك بالتوضيح بأن هدفنا هو الإرتقاء برفاهيتهم. وعندما يكون ذلك مفهوماً فإن ضباطنا يجب أن يستوعبوا تماماً ان هدفنا العام ليس تنمية البلاد فحسب ولكن الإهتمام بنفس القدر برفاهية كل شخص من الذين يصادف الإتصال بهم. وعندما يتم ذلك فإن التوجهات عندما تكون فى صيغة بلاغات

واعلانات فان تأثيرها سيكون ضعيفا على التصرف الشخصى للضباط البريطانيين بطريقة مستقلة فى عملهم ولكن بهدف مشترك نحو سيرتهم مع المواطنين من الأهالى ورعاية مصالحهم. ووقتها سنأمل فى الأخذ بيد السودانين فى تقدم السودان عمرانيا وحضاريا".

هذا ولقد نفذت هذه التعليمات على مدى الحكم البريطانى فى السودان. ولقد كان لها سواء أكانت بالزعامات الدينية أو بالزعامات القبلية، دور كبير فى مسيرة السودان الذى ارتبط شعبه كله بهذه الزعامات المختلفة، مما سهل على الحكم البريطانى مهمته فى حكم البلاد. كما كان لها أيضا ضلع مهم فى قيام مشروع الجزيرة. اذ أن الحكام الإنجليز كانوا يخافون من الثورات والقلقل والإضطرابات وكانوا يخشون أن يؤدى تأميم الأراضى فى الجزيرة الى قلاقل، ولقد جند هؤلاء الزعماء من هنا ومن هناك لاقناع الأهالى بالاشادة بقيام المشروع لمنفعتهم وتقدمهم، بالحديث المباشر وبارسال المناشير الى التلاميذ والأحباب بالجزيرة.

وعند افتتاح الخزان أقيم تجمع كبير فى ودمدى حضره بعض الزعماء الدينيين والقبليين للإحتفال بافتتاح الخزان كما حضر "اللورد لويد" المندوب السامى البريطانى بمصر لذلك الإفتتاح. وقام مفتى الديار السودانية فى ذلك الوقت بالمشاركة فى الإفتتاح بتلاوة آيات من الذكر الحكيم بتلك المناسبة. وقام المندوب السامى البريطانى بعملية الإفتتاح التى تدفقت المياه على أثرها للقناة الرئيسية لرى سهل الجزيرة الواسع.

هذا وقد كان التفكير فى البداية، بأن تكون القناة الرئيسية مجزأة وقابلة للإمتداد كلما دعت الحاجة الى ذلك مستقبلا. وكان الهدف المقترح لكيان المشروع حوالى نصف مليون فدان كخطوة مبدئية مناسبة لتعمير المشروع تدريجيا فى فترة تبلغ فى مداها نحو العشرة أو الخمس عشرة سنة المقبلة. غير أن أخذ الماء من النهر بطريقة اقتصادية موسعة وبدون أضرار بمصالح مصر كانت دائما العقبة فى هذا السبيل. لهذا السبب فان "جاستن" كان يفضل فى بادئ الأمر أن يكون مشروع الجزيرة مصدر كبير لانتاج القمح للأسواق العربية المجاورة وذلك لأن زراعة القمح لا تحتاج الى مياة كبيرة كما هى الحالة بالنسبة للقطن. ان الحاجة المالية الماسة لزراعة القطن جعلت من المهم فى البداية التأكد من كمية المياه التى يحتاج اليها

رى القطن فى الجزيرة فى شهور التحاريق.

ولقد كان من الضرورى البدء فى الخطوة الأولى، ولذلك فان مدير الزراعة وقتها تقدم فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٠م بخطة لاقامة تجربة استكشافية صغيرة للرد على التساؤلات بالتأكد مما اذا كان القطن طويل التيلة يمكن انتاجه اقتصادياً بنجاح فى منطقة الجزيرة المخططة لقيام المشروع عليها.

وكانت هنالك عدة انتقادات من داخل البلاد ومن خارجها من الهيئات البريطانية المهتمة بزراعة القطن فى الجزيرة بالسودان خاصة بالتسويق فى القيام بسرعة بالمشروع منذ تاريخ تقرير جارسطن فى عام ١٩٠٤م، مما دعا حاكم السودان العام بأن يشير لذلك فى تقريره لعام ١٩١٠م عن القسم التجارى بمايلى:- "لقد تعرضت الحكومة لبعض الإنتقادات بأنها تسير بخطى وثيدة وغير متعاطفة نحو قيام المشاريع الإستغلالية. ولكنى أريد أن أوضح بأن خيبة الآمال فى الأيام الأوائل، كان سببها فى الغالب الأعم الواجب الأول نحو تقديم ركيزة ثابتة الأمان خلف ظهر مصر من ناحية حدودها الجنوبية بأقل مايمكن من التكاليف". وأما الآن فان موقفنا جديداً قد طرأ ويمكن تلخيصه فى أنه سيتم اتباع سياسة مهادنة فقط والأخذ بها، وتهدف الى الإعتراف بتحديد خلق المجتمع على قواعد اقتصادية مستقلة. إن الصورة الواضحة تجاة تشجيع معالم زراعية سيكون هدفها زيادة كبيرة فى زراعة القطن المصرى بالرى بالأمطار من الجزيرة. إن أغلبية هذا القطن رديئ وتجرى زراعته وجنيه باهمال، ولكنه قطن على أى حال من الأحوال، وتتم زراعته وجنيه بواسطة الأهالى وفى الغالب الأعم بدون أى عون وتحت ظروف قاسية. إن هذا يعتبر قاعدة من الممكن اقامة البناء عليها عندما يأتى الوقت لامتداد قناة الجزيرة العظمى، وهذه المعرفة البدائية التى اكتسبها الأهالى فى زراعة القطن بالمطر سوف لا تقدر بثمن. ولكن سيبقى السؤال قائماً بعد ذلك ماهو نوع العلاقة مع الأهالى المحليين وما هى أسلم الطرق لاستغلال الأراضى من الناحية الزراعية، ومن أى جهة يمكن الحصول على رأس المال اللازم لتشبييد المشروع؟ هذه ثلاثة أمور رئيسية غير محققة".

إتفاقية ملاك الأراضي والإيجارة

من أعقد المشاكل التى كانت تواجه حكومة السودان منذ التفكير فى قيام مشروع الجزيرة، كانت مشكلة ملاك الأراضي واستثمارها من ملاكها، ولذلك فإن أول خطوة اتخذتها الحكومة كانت عمل الإجراءات اللازمة لمسح أرض المنطقة المعينة للمشروع فى الجزيرة وتسجيلها بأسماء ملاكها. وابتدأ العمل بالفعل فى المسح. وبعد سنة من بداية المسح والتسجيل وقع حدث مفاجئ ومروع وهو ما كان يسمى بثورة "عبدالقادر ودحبوبه"، من قبيلة الحلاويين فى المنطقة الشمالية للجزيرة. وكان من جراء تلك الثورة قتل المفتش البريطانى والمأمور المصرى بمركز الكاملين بواسطة جماعة من أتباع "عبدالقادر ودحبوبه". وكان لهذا الحدث دعاية شديدة ضد قيام المشروع، لأن ملاك الأراضي والسياسيين الآخرين الذين كانوا ضد قيام المشروع تلقفوا هذا الحادث وزعموا بأن الثورة سببها الأراضي فى المشروع والتى يريد الإنجليز أن ينهبوها من أهلها ويمتلكونها. والحقيقة أنه لم تكن هناك أية صلة بثورة "عبدالقادر ودحبوبه" وموضوع قيام المشروع والأراضي، وكما يظهر فيما يلى ذكره:

جاء فى آخر الصفحة ٧٢ وماتلاها من كتاب البروفسور محمد عمر بشير عن تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ١٩٠٠م-١٩٦٩م، ما يلى:

(.... مهما يكون من أمر فإن أخطر الحركات حدثت فى عام ١٩٠٨م عندما أعلن عبدالقادر ودحبوبه التمرد ضد حكومة السودان. وعبدالقادر من قبيلة الحلاويين بالجزيرة حيث تلقى المهدي دروسه على يدى الطبيب البصير العالم الدينى المعروف، والذى أضحى فيما بعد تابعاً للمهدي ومحارباً فى صفوفه. ولذلك كانت عائلة عبدالقادر وثيقة الصلة بالحركة المهدية، بل أن عبدالقادر نفسه كان تابعاً مخلصاً ونصيراً صلباً. وعندما أعلن العفو العام بعد واقعة أم درمان عاد الى دياره للإستقرار فيها".

ومهما يكن من أمر فلم يكن بعض أفراد عائلته موالين كما كان هو موالياً للمهدية. فلقد قاد أحد أشقائه بعض الحلاويين للمحاربة فى صفوف (كتشنر) فى واقعة أم درمان وكان عمه عبدالله مساعد عمدة كتفية وأحد الأعداء المناهضين للمهدية ومن أوائل من بادروا وأسرعوا مرحبين بالإدارة الجديدة عندما أستولت

على الجزيرة.

نشأت نزاعات حول ملكية أراضي العايلة بين عبدالقادر وشقيقه وعمه، وهذا الصراع العائلي ساهم في احياء معتقدات المهدية لدى عبدالقادر، ولسنوات عدة كان يعمل على تأجيح الغرائز العصبية لآخوانه في الدين وقد نشر بذور التمرد في الجزيرة.

ولما ترامى الخبر بأن عبدالقادر كان يجمع أتباعه بالقرب من (ودشينة) أرسل له مأمور المسلمية طالبا منه بيان أسباب مايقوم به ولكنه امتنع عن الذهاب اليه الا أنه وافق أخيراً على مقابلة نائب المفتش (س. سكوت مونكريف) والمأمور "اليوزباشى محمد شريف". وتم الاجتماع في قرية (تقر) مركز المتردين.

ووفقا لما ورد في التقرير المدون عن ذلك روى "أنه لما سؤل عن شكواه رد بأن ليس لديه شكوى من الحكومة الحاضرة وأجاب أيضا بأن ماكان يفعله لله (واننى سأموت فداء لله). ثم هاجم هو وأتباعه المفتش والمأمور وقتلوهما. ثم أرسلت قوة مسلحة لتخويله لكنه لاذ بالفرار. وتم القبض على عبدالقادر أخيرا في الرابع من مايو ١٩٠٨ وأحضر الى (كتفيه) بواسطة أهالى قرية (الدبيبة الدباسين). وقد حوكم بتهمة التمرد والقتل واعدم في ١٧ مايو في حلة مصطفى السوق الرئيسى لقبيلة الحلاوين".

وهناك رواية مماثلة قصها الشيخ بابكر بدرى في الجزء الثانى من كتابه "تاريخ حياتى" في الصفحتين ٧٧، ٧٨ على النحو التالى:

"إننى اجتمعت بعبد القادر وحبوبه في أول أبريل سنة ١٩٠٥م بالكاملين مركز مديرية النيل الأزرق آنذاك لمعرفتى السابقه له حينما كنا معا بسرية (النجومى) (بدنقلا) و(مصرص). فأخبرنى أنه حضر ليدفع ضريبة محصوله من الغلال والقطن (المطرى) بالمديرية رأسا لتحمله من (محمد شريف) مأمور المسلمية لأنه ساعد أخاه (حسان حبوبه) عليه بأن حكم له في سنة ١٩٠٣م باستلام بلاده بالحلاوين بعدما زرعها (عبدالقادر) وحصد غلالها أو كاد يتم حصاده. فقلت له لا تخاصم من اذا قال فعل واتبع أمره. ثم قلت له الأفضل أن تشكوه للمفتش فقال لى أنه وجد (المستر كرباين) صغيرا في سنه جديدا في خبرته وأعان (حسان) (شقيقه) أمام حبوبه فنفذ الحكم بواسطة (كرباين) نفسه. ولم يدر (عبدالقادر) أن (كرباين) لو كان صغيراً في

سنه فهو كبير فى عقله غزير فى علمه، ثم كلمت (عبدالقادر) على مابلغنى منه أنه صار يروى المديح ويحمله عنه المداحين (الزمال) لانشاده. ونصحت له من أنهم سيبددون ثروته وينصرفون عنه. فأظهر لى أنه قبل نصيحتى وافترقنا ثم لم أجمع به. حتى يوم ٢٥ أبريل ١٩٠٨) بلغنى أن (أحمد ودمساعد) ناظر الحلاوين ومعه جماعة من كبارهم أخبروا المدير بأن (عبدالقادر وحبوبة) يخشى من قيامه بحركة عدائية للحكومة مصادقا ماقاله قبلهم أخوه لأبيه أمام حبوبة. فتوجه المأمور (محمد شريف) الذى تأكد من حصول جمعيات غير اعتيادية لدى عبدالقادر. وصار يراقب حركاته وهو بجنيانة أمام حبوبة بشاطى النيل الغربى بينه وبين قرية (التقر) موطن (عبدالقادر) مسافة أربع عشر ميلا تقريبا. وفى ضحى يوم ٢٨ أبريل ١٩٠٨م كان (المستر مونكرىف) يلعب الكرة بحصانه قبل أن يفطر وصله خبر بأن يتوجه للحلاوين للكشف على حركة عبدالقادر". ويواصل الشيخ بابكر بدرى روايته قائلا:

"سافر المستر مونكرىف" لينظر الحركة بنفسه فلما وصل جنيانة أمام حبوبة وجد المأمور ومعه ناظر الحلاوين وبعض كبارهم. فأصر أن يسير هو ومعه المأمور وقليل من البوليس الذين كانوا معه لعبد القادر فى منزله وينصح له. فالذى بلغنا فى ذلك اليوم ممن رجعوا من البوليس كانوا فى صحبة (مونكرىف) أن المأمور حذر المفتش من السير لعبد القادر الذى لديه جموع كثيرة ومتحمسه للقتال لمن يصلها ممن له علاقة بالحكومة حتى ناظر الحلاوين وأتباعه. فرد عليه (المستر مونكرىف) لنفاذ المحتوم أنت ست ألسست ضابطا ؟ ... فخضع المأمور وانقاد لحتفه. فركب المفتش والمأمور جملين وركب معهما سبعة من البوليس بعيداً بحيث لا يراهم عبدالقادر وجماعته. ودخل المفتش والمأمور منزل عبدالقادر الذى خبأ جماعته خلف غرفته المبنية من الجالوص (الطين)، وأوصاهم أنهم إذا سمعوه صفق يديه ينقضون على من معه من رجال الحكومة فيقتلونهم مهما كان نوعهم وعددهم. ولما رأى عبدالقادر "المستر مونكرىف" صافحه وقابله وأجلسه على عنقريب فى ظل الغرفة خارجها. فلما سأل المفتش عن سبب الجموع والحركة العدائية للحكومة، بدأ عبدالقادر يقص على المفتش ظلامته، وبدرت من المأمور قوله (أنا الآن أوريك الإجهاض وكيف يكون) فاستشاط عبدالقادر غضباً وصفق يديه قائلا- تقول هذا

بحضور حضرة المفتش. فهاجم جماعته وبدأوا بقتل المأمور الذى كان يقول لهم "أنا شريف من ذرية فاطمة"، ولكن من يقرأ ومن يسمع. فلما رأى المفتش أن المأمور قد قتل رفع قبعته وأشار بيده الى عنقه وقال أضرب هنا ففعلوا كما أمروا وليتهم لم يفعلوا فى هذا الرجل الطيب بالمعنى، ثم ركب إثنان منهم جملى المفتش والمأمور وأجروهما حول الصريف (السور من القصب). فلما رآهم البوليس الذين قد أوقفهم المفتش بعيداً رجعا مسرعين خائفين. حتى وصلوا ناظر الحلاوين ومن معه فعرفوهم ماجرى والناظر بدوره كتب للمدير بمدنى. فجمع المدير من معه من الضباط والعساكر وأبرق المأمور بالكاملين محمد أفندى ياقوت، ليجتمع بناظر الحلاوين حالاً". وانتهت قصة بابكر بدرى.

ويبدو مما تقدم ذكره بأن المفتش البريطانى المذكور سعى لاحتقه بظلفه وساق معه المأمور المصرى والذى كان أوعى منه. ولو سمع المفتش نصيحة المأمور لما كان يمكن أن يحدث هذا الحدث. والغريب فى الأمر أنه بدلا من أن يصطحبوا البوليس معهم أمروا بأبعادهم من المنطقة حتى لا يراهم عبدالقادر وجماعته. ومن الصعب تفسير اصرار المفتش البريطانى للذهاب الى عبدالقادر وجماعته فى منزله فى القرية، لأن المسألة كما يبدو لا تستحق كل هذا العناء. استمر بعد ذلك المسح والتسجيل الى نهايته فى سنة ١٩١٠م، تم تسجيل كل الأراضى التى ثبتت ملكيتها باسم ملاكها، وأما التى كانت بوراً أو لم يزرعها أحد، فقد تم تسجيلها باسم حكومة السودان.

اتجهت بعد ذلك نوايا حكومة السودان الى نزع الملكية لهذه الأراضى وتعويض ملاكها، حتى تصبح أراضى المشروع ملكاً للدولة تستطيع بموجب هذه الملكية أن تؤجر الأراضى للزراعة لنفس الملاك القدامى، وبشروط تسمح للحكومة بأبعاد كل من لا يحسن فلاحه أرضه. ولكن قابل الملاك اتجاه الحكومة لنزع ملكية أراضيهم بمعارضة عنيفة أجبرت الحكومة على التراجع.

كانت أغلب أراضى المنطقة المروية أما مملوكة لزعماء القبائل أو رجال الدين. وكان هؤلاء وهؤلاء يعارضون بشدة قيام المشروع لأنهم يعتقدون بأن الحكومة ستسلب منهم حقوق ملكيتهم فى التصرف الكامل، كما كانوا يفعلون فى الماضى بأن يزرعوا هم وعوائلهم ما يكفيهم، ويدنقوا (أى يؤجروا موسمياً) الباقي الى سكان

القرى فى المنطقة الذين لا يملكون أراضى زراعية. وكان الإيجار الموسمى، عند قيام المشروع خمسين قرشاً للجدعة ذات الخمسة أفدنة ويعنى ذلك عشرة قروش للفدان الواحد. وعندما عازمت حكومة السودان على قيام تجربة استطلاعية فى منطقة طيبة لزراعة القطن، وجدت معارضة شديدة من الشيخ عبدالباقى حمد النيل خليفة العركيين والمقيم بقرية طيبة. وكان الشيخ عبدالباقى من أكبر ملاك الأراضى فى الجزيرة، وجاء فى الصفحة (٩٣) من الجزء الثانى، من (تاريخ حياتى) لمؤلفه (الشيخ بابكر بدرى) مايلئ:- "سنة ١٩١١م- فى هذه السنة فكرت حكومة السودان فى تجربة الرى بالجزيرة- حضر سعادة (ديكنسون) المدير لرفاعة وتصادف وجود الشيخ عبدالباقى حمد النيل برفاعة تزوج بنت المرحوم الطيب العربى فتقابلا بضبطية رفاعة، وطلب المدير من الشيخ عبدالباقى أن تبتدى التجربة هذه بواسطة وابور يوضع فى طيبة ومتى صحت التجربة يبدأ الرى فعلا بوابور كبير بطيبة فرفض الشيخ عبدالباقى وضع وابور حالا أو مالا بطيبة. فطلب المدير الشيخ عبد الله أبوسن، يحسن للشيخ عبدالباقى وهو يرفض بشدة وابتدأ المدير يظهر عليه الغضب رغم أناته. فأخذنا الشيخ عبدالباقى خارج المكتب وهددناه بقوة الحكومة وأن المدير أخبرك من باب المجاملة فقط ومازلنا به حتى أدخلناه على المدير موافقا. ففى سنة ١٩١٩م مررت على طيبة لتفتيش مدرستها فوجدت الإبل ترعى فى اللوبيا كأنها فى البطانة وحالة الحلة مظهرا للنعمة سكاناً ومساكن فقلت للشيخ عبدالباقى، اذا رأت الحكومة تحويل المشروع من طيبة ماذا يكون رأيك، قال لى «والله نتبعه مكان ماتحوله» ذكرته بتوقفه فقال " نحن عارفين عدلهم كنا نظن أنهم ينبهون طيننا ويحولونا منه ويجعلونه ملكاً للإنجليز". ان هذا الإحساس كان يجرى فى نفوس كل ملاك الأراضى فى المنطقة المروية".

تطورت الإمتدادات بعد التجربة الإستطلاعية الأولى فى منطقة طيبة الى مناطق أخرى بالرى بالطمبات على النحو التالى:

الموسم	الفدان	المنطقة
١٢/١٩١١	٢٥٠	طيبة
١٣/١٩١٢	٦١٠	طيبة
١٥/١٩١٤	٢.٨٨٢	بركات ٢٠٠٠ فدان
٢١/١٩٢٠	٩.٨١٨	حاج عبدالله ٦٠٢٠
٢٤/١٩٢٣	٢٢.٢٨٣	ودالتو بدايتها

وكانت تلك الفترات وماتم فيها من امتدادات على مدى خمسة عشر سنة، ولا يمكن أن تقارن بالفترة المقبلة بعد افتتاح خزان سنار، حيث سيتمد الرى لكل سكان المنطقة المروية فى محيط ٣٠٠.٠٠٠ فداناً.

لقد أصبح الأمر مختلفاً، فانه بعد ادخال الرى بهذه الطريقة فى المنطقة، ستظهر مشكلة نظام الرى، وهذه ليس فى امكان ملاك الأراضى علاجها. فالأراضى كانت مزروعة بالذرة وكانت كل قطعة محوشة بترس وقائمة بذاتها فى حدودها، ولذلك كان لابد من تسطيح هذه الأراضى حتى تكون صالحة لشق القنوات عليها للرى تخطيطها الى وحدات (حواشات) حتى تصبح مهيئة لعملية الرى بطريقة فعالة واقتصادية وتحت نظام دوره زراعية ثابتة. وهذا عمل كبير اذا أريد للحكومة أن تقوم به مما يكلف أموالاً طائلة. ثم هناك أيضاً مسألة أخرى تتعلق بزيادة قيمة الأراضى. ان استثمار رأس المال (الدولة) وهو فى واقع الأمر من الخزينة العامة لكل البلاد، جدير بأن يكون عاملاً لارتفاع قيمة الأرض من واحد أو اثنين جنيه الى عشرة أو عشرين جنيهاً للفدان. هل ستذهب هذه الزيادة الى جيوب الأفراد من ملاك الأراضى الذين لم يساهموا فى تأسيس المشروع، وكيف يمكن أيضاً تفادى التآجير من الباطن أو الايجار الباهظ الذى يقود فى النهاية لامتلاك الأرض؟ وبالعمل على مساعدة وحماية المزارع الحقيقى، فان الحكومة كانت فى حاجة للتحكم فى استعمال الأرض. ولكن كيف يمكن للحكومة أن تكون قادرة على ذلك وفى نفس الوقت تحتفظ بمعاونة الأهالى لها فى هذا الشأن، ثم ماهو ذلك الإستحقاق الذى يعطى إلى ملاك الأراضى لأقناعهم فى المشاركة مع الحكومة اذا كانت قد استحوذت على الأراضى.

كانت هذه المسائل تشغل بال الحكومة منذ عام ١٩١٢م، وخلال ١٩١٩م كانت تجرى الترتيبات الإلجائية عليها. ففي شهر مارس من عام ١٩٢٠م صدر منشور لكل ملاك الأراضي في المنطقة المروية، كانت محتوياته على النحو التالي:

١- من عزم الحكومة القيام برى ٣٠٠.٠٠٠ فدان من الخزان الذى يجرى تشييده الآن فى منطقة سنار. ان الخريطة المشتملة على الأراضي المعنية يمكن معاينتها فى مكاتب الحكومة المحلية.

٢- ان النظام المطبق فى منطقتى طيبة وبركات، سيجرى العمل باتباعه.

٣- لن يحرم ملاك الأراضي من ممتلكاتهم وسيكون لهم مطلق الحرية، كما هى الحال الآن، فى نقل أو رهن حقوق ملكيتهم الى المواطنين الآخرين في نفس المنطقة.

٤- ستقوم الحكومة باستئجار كل الأراضي الداخلة فى نطاق المشروع وستدفع الإيجار عنها، غير أن الأراضي المطلوب استعمالها للأعمال المستديمة لقنوات الري والمؤسسات الأخرى، سيجرى شراؤها بواسطة الحكومة حال استعمالها فستكون الأراضي التى تستعملها الحكومة للمنشآت بواقع واحد جنيه للفدان وأما الأراضي التى تستعمل للزراعة فسيكون ثمن شرائها من ملاكها بواقع ١٣ قرشا للفدان الواحد.

٥- سيكون الأيجار فى أول الأمر لفترة تبلغ فى مداها ٤٠ سنة ولقد قدرت هذه المدة لتسديد السلفية التى أقترضتها الحكومة لتشييد الخزان وأعمال الري. ان نية الحكومة كانت متجهة الى ائهاء الأيجار بعد نهاية الأربعين سنة، غير أنها تريد أن تحتفظ بالحق لامتداد الفترة اذا وجد ذلك ضروريا للصالح العام.

٦- عند تقدير الإيجار سيصير دفعه للأرض المستعملة فى كل الحالات في الوقت الحاضر أو فى أى امتداد لفترة الأربعين سنة. وأيضا بالنسبة لقيمة شراء الأرض المستعملة لأعمال الحكومة فان الحكومة لن تأخذ فى الإعتبار أى زيادة بمناسبة ادخال الري فى المنطقة، أما بالنسبة للإيجار فان الحكومة ستدفع ايجاراً سنوياً محدداً عن الفدان والذي سيصدر به اعلان قريباً.

٧- ان الأراضي المنضوية فى المنطقة المروية سيجرى تأجيرها سنوياً الى المزارع بنفس الطريقة المتبعة فى طيبة وفى بركات.

٨- فى حالة توزيع الحواشات فان ملاك الأراضي سيتمنحون الأفضيلة فى أخذ

الأراضي التي سيكون في امكانهم القيام بزراعتها وعلى قدر الإمكان بالقرب من أراضيهم.

٩- وسيسمح للمزارع بأن يزرع، بالإضافة على محصول القطن، ما يكفي لحاجته من الذرة للاستهلاك وليس للبيع.

أصدرت الحكومة هذا الإعلان كإخطار تمهيدى. وبعد حوار مستفيض عن رد الفعل العام مع سلطات الحكومة ومن يهمهم الأمر، فإن هذه الإقتراحات قد تم تضمينها فى قانون الأراضي بالجزيرة لعام ١٩٢١م. ان هذا التمهيد قد نبه الرأى العام الى الأسباب التي أدت بالحكومة لاتخاذ قرارها فى هذا الشأن.

ففى عام ١٩٢٣م أدخلت الحكومة تعديلا على قانون الجزيرة لعام ١٩٢١م لتحضى المزارع من المرابين، يقضى بأن أى رهن لحصول الحواشة أو قيمة ذلك المحصول يعتبر رهنا لاغياً، مالم يكن ذلك قد تم بموافقة الحكومة كتابة. ولكن عندما قابلت الحكومة الصعوبات فى التنفيذ، التي واجهتها فى استحقاقات النفقات الشرعية أو الديون المستحقة الى العمال، فانها اضطرت لالغاء ذلك الفصل فى قانون سنة ١٩٢١م وعام ١٩٢٣م، وأن تدخل تعديلا بذلك فى القانون الجديد للجزيرة فى عام ١٩٢٧م. كان من الصعوبات بمكان المبالغة فى تأثير هذه التشريعات المتعلقة لأراضي على الحياة الإقتصادية أو الإجتماعية بالمنطقة، ومن منطلقها على سودان بأكمله. لقد أصبح واضحاً مما تقدم بأن الحكومة لم تقدم على تأميم الأراضي. ظهر بأن هذا العمل على الأرجح فيه استحالة للقيام به. وفى نفس الوقت تستطيع الحكومة أن تكتسب ثقة ومعاونة الأهالى فى تنفيذ سياستها فى أراضي المشروع. وانه لن يغيب عن البال أن استئجار الأراضي لمدة أربعين سنة، أجل بطبيعة الحال مشكلة زيادة قيمة الأراضي فى تلك الفترة، كما أن السماح لملاك الأراضي بنقل أو رهن ملكيتهم ولو فقط الى المواطنين الآخرين المقيمين بالمنطقة، خلق منفذاً للتملك والمضاربة مما يمكن أن يحدث بعد انقضاء الأربعين عاما. ان هذا المنفذ جدير بأن يسبب البلبلة فيما بعد، ومع ذلك فان هذا القانون هين طريقة حاذقة فى ترسيخ السلطة على الأراضي بدون انتهاك حرمة حقوق الملكية التقليدية، بينما حال دون صاحب ملكية الأراضي من استعمال ذلك الحق من اقتلاع أى شئ من المستأجرين مستقبلا.

هذا وبتحريم رهن الحواشة وجعل كل السلفيات لاغية، ماعدا السلفيات التى تمنح بصفة رسمية، فان المزارع قد أصبح مصونا ضد أسوأ نتائج اسراف قد تؤدى لضياح حواشته للمرابين.

إن منح ملاك الأراضى فقط الحواشات التى يمكنهم فى رأى الحكومة- فلاحتها بكفاءة، ويحفظ الحق للحكومة بمنح حواشات أخرى الى الأشخاص الذين تعتقد الحكومة كفاءتهم، فان توزيع الحواشات ربما تم بطريقة تجعل الثروة فى المشروع الناشئ حديثا فى الجزيرة منتشرة على جزء كبير من سكان المنطقة، لأن الملاك لا يملكون الا حواشة واحدة فى أغلب الحالات.

ونعود الآن الى أثر المشروع على المجتمع، وبطبيعة الحال فان المادة هى العامل الأساسى فى تغيير المجتمعات. وكان من الواضح أن النظم التى ابتدعتها الحكومة فى ادخال الرى فى المشروع، سيكون لها تأثير فى تكييف المجتمع فى المستقبل. ولكن ماذا يعنى هذا بالنسبة للفرد فى المجتمع الجديد؟ ان الجواب على ذلك هو خليط من الرقابة والمساعدة، ويعنى ذلك تراضى متبادل بين فقدان الحرية فى التصرف والحصول على الفائدة.

وعندما أصبح المستأجر مزارعا، سواء أكان من ملاك الأراضى أم لا، فانه قد وجد نفسه منضمنا الى مؤسسة ترمى الى أمداده بمزايا معينة لرفع مستواه المعيشى وبخلاف التسهيلات التى سبق ذكرها والتى نظمت له المساعدات المخططة بالنسبة لمحصوله النقدى، أى القطن، فان اللفتة العظمى كانت فى واقع الأمر الفرصة التى سنحت بتوصيل الماء الى محصوله الغذائى (الذرة). الا أن التجربة الأولى التى ابتدأت فى مشروع طيبة عندما كانت هناك شراكة فى كل محاصيله مع شركائه الآخرين قد، حدث تعديلها فى عام ١٩١٩ عندما صارت الشراكة مطبقة فقط على محصول القطن، اذ صار محصول الذرة واللوبياء يخص المزارع لوحده. وإنه ليس عليه أن يدفع أى ايجار للأرض أو للماء وفى نفس الوقت أعفى من الضريبة العادية على محاصيله الخاصة به، اذ أن الستين فى المائة التى كانت تستولى عليها الحكومة من إيرادات القطن كانت تغطى كل هذه التبعات. ان هذا الإمتياز الطارئ لمزارع الجزيرة كان فى السنوات اللاحقة سببا لعائق شديد لأخذ أى موائد من محاصيل الجزيرة الى موارد الحكومة المحلية.

وأنة لمن الصعب بالطبع التنبؤ بالفائدة التى يجنيها المزارع من محصوله النقدى بالمقارنة بما كان يحصل عليه فى الأيام السابقة لادخال الرى فى المشروع. ولكن هناك التقديرات الإقتصادية التى أوردتها الحكومة فى المنطقة والتى كانت كما يلى:

لقد ذكرت الحكومة بأن متوسط الإنتاج السنوى فى الماضى فى كل المنطقة المنضوية تحت لواء المشروع كان ٢٠.٠٠٠ طناً من الذرة وقيمتها ١٠٠.٠٠٠ (مائة ألف جنيه). ان الذرة فى المستقبل بعد الرى من الممكن أن تصل الى ١٧٥٠٠ طناً. وفى حالة ماإذا كانت الأمطار سيئة فى المنطقة فانه بطبيعة الحال سيكون الإنتاج فى أراضى الذرة المروية أكثر بكثير من الأراضى المطرية المذكورة. هذا وبالإضافة الى ذلك فبالنسبة للأراضى المروية، فهناك اللوبيا ومحصولها مهم لغذاء الإنسان والحيوانات. وأما بالنسبة لمحصول القطن فبانتاج ثلاثة قناطير عن الفدان، فان الأرض المروية قد تنتج ٣٠٠.٠٠٠ قنطاراً. وبحسب السعر السائد وقتها ومقداره ستة جنيهات عن القنطار، فان جملة القيمة تصل الى ١.٨٠٠.٠٠٠ جنيه. وبذلك فان نصيب المزارعين من هذا المحصول سيصل الى ٧٢٠.٠٠٠ جنيه. هذا بالإضافة الى أن المنطقة ستستفيد عادة من دخل الحكومة والشركة من نصيبهما فى المحصول. وستكون جملة المبالغ المتداولة من هذا الإنتاج أقل بقليل من واحد مليون جنيه فى السنة بالمقارنة بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه حسب الأحوال التى كانت سائدة قبل قيام المشروع.

إن دخل المزارعين سيتوقف بالطبع على ما يدفع فى التكاليف الزراعية التى سيجرى خصمها من مبلغ الـ ٧٢٠.٠٠٠ جنيه. ولكن من المحتمل الا تقل أرباحهم عن ٣٥٠.٠٠٠ جنيه مقابل ٢٠.٠٠٠ جنيه فى الحالات القديمة قبل قيام المشروع.

ان هذه التقديرات فى المنطقة: كما هو ظاهر جيدة، ولكن يجب ألا يغيب عن البال بأنه ضد هذه المزايا فان هناك بعض الأمور غير المحققة التى تواجه المزارع. ان المزارع مسئول عن كل تكاليفه لعمليات فى حواشيه منذ البداية وحتى نهاية حصاد محصول القطن وتسليمه الى محطة تسليم القطن المحلية، وهذه يصعب تقديرها لكل مزارع. لقد تم امضاء اتفاقية الشركة الزراعية، كما تم اتخاذ القرار الخاص بمعاملة ملاك الأراضى على إثر ذلك.

ان محصول القطن، فى كل من طيبة وبركات فى سنة ١٩٢٠م ضرب الرقم القياسى وكان فريدا ولم يكن له مثيل. فارتفع انتاج القطن من ٣.٨٠٠ فى سنة ١٩١٩م الى ٥.٥٢٥ قنطاراً للفدان فى سنة ١٩٢٠م، وكانت الأسعار خيالية. وارتفعت أرباح الشركة الزراعية بطريقة صاروخية عندما وصلت الى ٢٢٠.٠٠٠ جنيهاً استرلينياً. كما بلغت أرباح المزارعين والحكومة ٤٠٠.٠٠٠ جنيها لكل منهما. وكانت بذلك سناً جيداً بالنسبة لخزينة حكومة السودان، كما كانت سناً للمزارعين الذين لهم أفكار اقتصادية فوظفوا أرباحهم فى شراء الأطنان المطرية والبحرية والماشى بالإضافة الى النواحي التجارية الأخرى. وكانت هذه السنة معروفة فى الجزيرة (يسنة لخمى). وأما الشركة فأنها استطاعت أن توزع أرباحاً للمساهمين بواقع ٢٥٪، كما وزعت بونصاً للعاملين بواقع ١٠٪. وبالنسبة لتوقع امتداد المشروع فان رأس المال الشركة المسجل قد زادت قيمته الى ٥٠٠.٠٠٠ جنيها استرلينياً فى سنة ١٩٢٠م، وطرحت الشركة ١٥٠.٠٠٠ سهماً بسعر ثلاث جنيهات، فلأول مرة فى التاريخ، عرضت هذه الأسهم فى السوق الحر وتمت تغطيتها. وكان الأمر وقتها يبدو مطمئناً حتى وقت مبكر من عام ١٩٢١م. ولكن هذه الصورة الذهبية الزاهية قد تحطمت بجملتها بمواجهتها بأزمة مالية أخرى. تقدم (سير مردوخ ماكدونالد)، مستشار الرى بوزارة الأشغال العامة المصرية، والتي كانت وقتها تدير أعمال التشييدات فى السودان، تقدم بتقريره الى حكومة السودان فى ١٩٢٠م بأن تكاليف المواد والعمالة قد زادت لدرجة أن التقديرات السابقة لمشروع الجزيرة لم تعد كافية. فالأعمال المطلوبة للرئى لن يكون من الممكن استكمالها بدون زيادة الأموال المخصصة، مما اضطر الأمر أن يتكون وفد سودانى وتوجه برجا نحو الخزنة التابعة لبريطانيا العظمى. وبمناسبة ارتفاع الأسعار للقطن فان الفرصة كانت مواتية، ولكن واجههم سوء الطالع فى زمن وصولهم، الذى تزامن مع سنة ١٩٢١م، عندما هبطت الأسعار فجأة وبشكل مريع من ٤٥ سنتياً فى سنة ١٩٢٠م الى ٨.٥ سنتياً للرطل من القطن فى سنة ١٩٢١م. لقد حدثت كارثة هبوط مابعد الحرب، وبداية تخفيض النفقات والاضطرابات فى بريطانيا، فلم يكن الوقت مناسباً للتقدم بطلب لرأس مال أكبر.

وبعد بحث مستفيض تقرر الإستمرار فى أداء الأعمال بالأموال الموجودة لموسم

آخر. وبعد فحص تقدم به خبير اقتصادى لتقدير تكاليف استكمال الأعمال فى وقت مبكر من عام ١٩٢٢م، فإن الكنتراتو الذى كانت تعقده الحكومة مع شركة التشييد السودانية. والتي كانت حتى ذلك الوقت مسئولة عن عمل الخزان وأعمال الرى الكبرى، قد تقرر الغاؤه، وكانت حكومة السودان مواجهة بتوقف الأعمال والقيام بالمشروع بجملته، أو العمل على الحصول على أموال اضافية، وكانت فترة حرجة. وكان تردد الحكومة البريطانية فى عدم الإقدام له مايبرره.

وأما الشركة فانه بعد أرباحها التى وصلت الى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٠م، هبطت الى أقل من ١٠٠.٠٠٠ جنيه فى نهاية ١٩٢١م، ولكنها بالرغم من ذلك صمدت واستقر رأيها فى تأكيد ثقتها فى مستقبل المشروع، وذلك بأن دفعت ١٥٪ أرباحاً للمساهمين.

تزعّم الجنرال (اسكوت)، والذى كان فى السابق ضابطاً ادارياً لحكومة السودان لمدة خمسة سنوات (كان مفتشاً لمركز أم درمان)، المناقشات فى مجلس ادارة الشركة مسانداً استمرارية عمل الشركة فى سنة ١٩٢١م. وكان يحاول بأنه طالما أن الحكومة البريطانية سبق لها وضمنت الفائدة على مبلغ الستة ملايين جنيها، فلا بد من متابعة الأمر. وأن لانكشاير ستفقد مشاريعها الواعدة ويزيد بذلك معدل البطالة. وزيادة على ماتقدم فإن السودانين، الذين يعتمدون على الخزان بأن يقدم لهم الإزدهار فى حياتهم والضمان ضد المجاعة يبقى الا يصيبها البوار.

هذا وبعد بحث دقيق فإن الحكومة البريطانية لكى تمكن العمل أن يستمر، وافقت على ضمان الأساس والربح على قرض آخر بمبلغ ٣.٥ مليون جنيها، وتم انتهاء الفرصة لالغاء مراقبة الأعمال من خدمات الرى المصرية الى السودان. وفى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٢م طرحت عطاءات للقيام بأكمال العمل، ووقع العطاء وأمضيت الكنتراتو مع شركة "بيرسون وأولاده"، بشروط اكتمال عمل الخزان ومعدات الرى فى شهر يوليو عام ١٩٢٥م.

فى سنة ١٩٢٤م، وبموجب قانون التسهيلات التجارية فى تلك السنة، فإن الخزانة البريطانية قد تم لها التفويض بسرمان المبلغ المضمون فى سنة ١٩٢٢م، من ٣.٥ مليون جنيها الى ٧ ملايين جنيه استرلينى، ان هذا التصديق بالإضافة الى الستة ملايين جنيهاً فى سنة ١٩١٩م، بلغت جملة الكلية ١٣ مليون جنيها، منها

٤٠٠,٠٠٠ قدمت كسلفية الى الشركة لتمكينها من تشييد المحالج، ومنها ٧٠٠,٠٠٠ جنيها لامتداد السكة حديد. وكانت التقديرات الكلية لتشييد الخزان وأعمال الري لمساحة الـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان، ستصل حاليا بالتقريب الى ١١,٥ مليون جنيها استرلينيا.

وعليه، وأخيراً بالقرب من قرية سنار الصغيرة النامية، حيث توجد القليل من الخرائب المنهارة والتي ماتزال تذكر العابري المسافرين بأنها كانت هنا فى يوم من الأيام الماضية تقع (مملكة الفونج) فى القرنين السابع والثامن عشر الميلادى، فان النيل الأزرق العظيم قد تم التحكم على ناصيته. وتم استخدام ٢٠,٠٠٠ عامل والذين ظلوا يعملون فى نقل الحجارة والمواد الأخرى لصب أساسات صلبة للخزان، وتم البناء النهائى فى الوقت المقرر فى شهر يوليو ١٩٢٥م.

٥- تلمس الطريق الى التنمية:

اشتركت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية فى إعادة فتح السودان على أساس إرجاع ممتلكات الدولة المصرية التى كانت تحكم السودان. وهذا بالطبع المفهوم القانونى فى ذلك الوقت، وقد أقحمت بريطانيا نفسها بصفتها آنذاك حامية للحكومة المصرية. ولكن كما يبدو فان الدافع الأول لبريطانيا هو الإنتقام (لغردون) الذى قتل فى السودان. وأما الدافع الثانى فهو استعمار السودان والإنفراد به فى النهاية كما حدث بالفعل. وتأكيدا للدافع الأول فإن أول عمل قام به (اللورد كتشنر)، الذى كان يقود حملة إعادة فتح السودان بالجيش البريطانى المصرية المشتركة، بعد واقعة أم درمان هو إقامة صلاة جنازية فى الخرطوم إحياء لذكرى (غردون). وقد أتبع ذلك بأن نشر دعوة هامة فى بريطانيا لجمع التبرعات لاقامة مدرسة فى الخرطوم تحمل إسم (غردون) تخليدا لذكراه فى السودان هى (كلية غردون).

وأما بالنسبة للدافع الثانى، فإن السياسة والإدارة العليا والإقتصاد تتولاها الحكومة البريطانية وتترك مادون ذلك للحكومة المصرية التى عليها جل التكاليف. وهى شراكة تشبه شراكة العربى الهزلى (منك الدقيق ومنى النار أوقدها- الماء منى ومنك السمن والعسل). وكان أهم مايشغل بال الحكام البريطانيين فى الصدارة هو السعى الحثيث والسريع الى التنمية فى البلاد حتى تستقر الأحوال ويطول

بذلك أمد الإستعمار والإستفادة منه فى إزدهار الإمبراطورية البريطانية. وبناء عليه فقد بادر (سير ريجنالد ونجت) ثانى حاكم عام فى السودان (وتاريخه يبدأ بعمله فى الهند فى بدايه شبابه- ثم صار بعد ذلك مديراً بقلم المخابرات الحربية تحت قيادة (اللورد كتشنر) قبل وخلال حملة إعادة فتح السودان، ثم صار بعدها حاكم عام السودان ١٨٩٩-١٩١٦م وأخيراً المندوب السامى بمصر ١٩١٧م-١٩١٨م)، بادر باستعراض سياسة الحكومة فى رسم خطة هادفة للتنمية فى عام ١٩١٧م فى تقرير لاحق على النحو التالى:

"إن المهمة التى جندت حكومة السودان نفسها للقيام بها تتمثل أساساً فى إضفاء فوائيد التقدم الحضارى على السكان وذلك عن طريق ضمان الأمن والإستقرار على قدر الإمكان بالنسبة لأنفسهم وللممتلكاتهم، والعمل على تطوير المواصلات عبر هذه القلوات والأفاق الشاسعة والصحارى العريضة والمتداخلة ما بين الأوساط الرئيسية للسكان ومواقع الإنتاج، والعمل بالإضافة الى خصوبة التربة الطبيعية، على إدخال وسائل الرى الصناعى. وأخيراً بالإضافة الى طريق النيل الفسيح والسكة حديد التى تربط السودان بمصر، إقامة ميناء ومرفأ جيد على البحر الأحمر مما ييسر الإتصال بالمناطق الداخلية بالبلاد، وحيث يكون فى الإمكان إمداد السكان وبطريقة اقتصادية باحتياجاتهم من الخارج مع إمكانه إيجاد أسواق خارجية لمحاصيلهم الطبيعية".

كانت هذه البيانات المجردة للأشغال العامة والخدمات والتى بدونها لا يمكن لمجتمع متغير ومبعض الأوصال أن يتحصل على مستوى أعلى للحياة المعيشية. ويشكل هذا مثلاً مهماً لذلك القطاع الأساسى للتنمية اللازمة بالنسبة لأى تطور مادي للأمام، وعلاوة على ذلك فالتمويل صعب المنال للغاية فى بلد يبتدىء من فقر مفرط فى الأصول المكونه لرأس المال والمهارة. ومن الجلى فان حكومة السودان ليست فى امكانياتها توفير أى مال للتنمية دون عون من الخارج. وأما القول بفرض ضرائب عالية على الأهالى المحليين فقد صرف النظر عنه بالنسبة لما أحدثه من أضرار ومشاكل فى مصر فى الماضى.

لم يكن من السهل التغلب على هذه المشكلة المالية المستعصية الا بثلاثة طرق:

أولاً : إن حكومة الحكم الثنائى كانت قد منحت جزءاً من رأس المال، الذى كان مخصصاً للأعمال الحربية والذى اكتتبت فيه الحكومة البريطانية بنسبة (٤٠٪). وكان القسم الأساسى منه لتشديد خط السكة حديد من الحدود المصرية الى مدينة عطبرة. وأما امتداد الخط من عطبرة الى الخرطوم بحرى والذى كانت تكاليفه أربعمئة ألف جنيه، فقد قامت الحكومة المصرية بالدفع كجزء من تكاليف الحملة.

ثانياً : قامت الحكومة المصرية بتقديم منح مباشرة لتعزيز ميزانية حكومة السودان. وفى مابين عامى ١٨٩٩ ، ١٩١٢م، قدمت مبالغ بلغت جملتها مليونان وثمانمئة ألف جنيه لهذا الغرض. وبالإضافة كانت تتحمل التكاليف الحربية للجيش المصرى بالسودان كقوة للدفاع وحفظ الأمن.

ثالثاً : قدمت مصر سلسلة من السلفيات من عام ١٩٠٠م الى ١٩١٠م بلغت جملتها حوالى خمسة ملايين وأربعمئة ألف جنيه فى سبيل رأس المال للتنمية. وبواسطة هذه المبالغ كان فى الإمكان امتداد الخط من عطبرة على النيل الى البحر الأحمر ثم تشييد ميناء بورتسودان ثم تعميق مياه الأرصفة. وأخيراً فإن إقامة كبرى النيل الأزرق قد مكن من امتداد خط السكة حديد الى الجزيرة وسنار وعبر النيل الأبيض إلى كوستى.

ان شروط التسديد وفئات الأرباح لم تقرر فى البداية ولم تكن لتعطى أى نظرة كبيرة فى الاعتبار حتى منتصف عام ١٩٢٠م. واستمر الأمر حتى عام ١٩٣٨م عندما تم الإتفاق على طريقه سداد مبلغ الخمسة ملايين وأربعمئة ألف جنيه لتبدأ فى فترة لا تتعدى عام ١٩٤٩م وبأقساط سنوية بحد أدنى مقدارها مائة وخمسون ألف جنيه بدون أى أرباح مركبة أو غيرها. ان هذه الشروط والتي بموجبها قدمت هذه المبالغ للمساعدة، مهما كانت الفوائد التى تجنيها مصر فى مقابلها، يجب أن تعتبر كرما فياضاً. وان اعتبار هذا المبلغ مهما نظر اليه بأنه قليل بالمقارنة بالتضخم المالى حالياً، كان يمكن أن يكون عبئاً وحملات ثقيل على التنمية بالنسبة للتكاليف فى تلك الأيام اذا جلب هذا المبلغ بموجب الشروط التجارية المعتادة. ومع ذلك فان حكومة السودان كانت من الواضح فى موقف مالى مزعزع، وكانت واجباتها تتطلب سرعة ورغبة لتنمية الإنتاج فى السودان حتى تصير البلاد مستقلة من الناحية المالية بأسرع وقت ممكن. هذا ولو أن بالبلاد امكانيات للإنتاج فان أى خطورة سريعة

كانت تعترضها مشاكل متشابكة بعضها ببعض.

كانت هناك خيبة الآمال فى البحث عن الوصول الى الماء من النيل بدون أن تسبب أضرارا بمصر، وعدم التأكد من حيازة الأراضى للتنمية بدون أن تسبب أضرارا لأبناء البلاد الأصليين من السودانيين، وفى حالة عدم معرفة أية مصادر لثروة معدنية فإن المصدر الأساسى والوحيد للإنتاج سيكون فى الأراضى. والطريقة المؤكدة فى زيادة الإنتاج هى وسيلة الري والمكان المرموق هو منطقة الجزيرة.

الطريق الى الجزيرة: الري

يبدو مما ذكرنا سابقا ومما سيأتى ذكره لاحقا بأن الطرق كلها ستؤدى إلى الجزيرة، وذلك بحذر شديد فى الظاهر وبالتأكيد وتصميم شديد فى الباطن من السلطات البريطانية فى السودان وخارجه. وأسباب الحذر ومعالجة الأمر خطوة هى حقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل، والتى ادعت الحكومة البريطانية بأنها جاءت مشتركة فى حكم السودان لحمايتها من الخوف من تفول حكومة المهدي عليها اذا طال العهد بذلك الحكم فى السودان. وهى فى نفس الوقت مصممة على قيام مشروع الجزيرة لتنمية البلاد التى جاءت لتستعمرها، حتى يستتب لها الأمر، هذا بالإضافة الى زراعة القطن طويل التيلة وتصديره إلى مصانع القطن فى الجزر البريطانية، والتى كانت متلهفة للإسراع بقيام المشروع كما رأينا بالنسبة للمزاحمة التى تواجهها وتضايقها من الأقطار الأخرى.

لقد ذكرت سلفا اهتمام (ونجت)، الذى كان يدير دفعة الحكم فى السودان منذ الفتح، بالتنمية التى يضع فى قمتها المواصلات والزراعة وبنوع خاص فى الجزيرة. فلقد جاء فى مؤخره تقريره سابقا «فإن المصدر الوحيد الأساسى للإنتاج سيكون فى الأرض والطريقة المؤكدة فى زيادة الإنتاج هى وسيلة الري والمكان المرموق هو منطقة الجزيرة».

ان اهتمام (ونجت) بالمواصلات والتنمية لأمر طبيعى ومتوقع ومفهوم اذ أن أى حكومة سواء أكانت استعمارية أو وطنية لن يضمن لها الإستقرار فى الحكم بكل متطلباته بدونها، وخصوصا بالنسبة للحكم البريطانى الذى تفرس على الإستعمار

فى كل أنحاء المعمورة وعرف بتجاربه وخبراته الطرق المؤدية الى سياسة الشعوب التى كان يحكمها.

ولذلك فليس بمستغرب أن يهتم (ونجت) ويضع كل وزنه فى الطريق المرسوم فلقد تابع كتاباته «ركبت مؤخرا مخترقا أرض للجزيرة من مدينة ودمدنى على النيل الأزرق الى أن وصلت الى حدودها غربا تجاه مدينة الدويم على النيل الأبيض مسافة بلغت فى مداها ٨٠ ميلا. كانت المنطقة سهلا شاسعا منبسطا ومتكاملا وتغمر كل هذا السهل على مدى اتساعه مزارع الذرة. وبما أن هذا المحصول الواحد يزرع خلال فترة نزول الأمطار القصيرة ويتم حصاده فى مدى ستين أو ثمانين يوما، فانه لو قدر أن يكون هناك نظام رى مستمر ومستقر فى الجزيرة فانه ستصبح مصدرا هاما للغلال لا يكفى السودان فحسب بل انه سيمول أقطارا اخرى أيضا». وكانت تشغل باله فى نفس الوقت مسألة المواصلات فأضاف: " ولكن بعدم وجدو طريقة اقتصادية مناسبة للترحيل، فان هذه المنطقة الغنية ستكون لها قيمة قليلة نسبيا من ناحية الإيرادات المالية. ان الإحصائيات تظهر بأنه فى منطقة عبود كانت العشور التى جمعت قد بلغت ٠.٩٤ ، ٤ أردبا، منها ١٩٦٠ أردبا أخذها أصحاب الجمال ايجارا لترحيل الذرة الى الدويم. ان وجود سكة حديد كان يمكن بالطبع أن يتفادى كل هذا. ولكن حتى يزيد تحسين رى المحاصيل السودانية فانه لمن المشكوك فيه أن مثل هذا المشروع سيكون له نجاح مالى".

وفى نفس الوقت بين عام ١٨٩٥م و١٩٠٣م، فان مستقبل امكانيات الرى فى كل نظام جريان النيل كان قد جرى اكتشافها بواسطة مهندس الرى البريطانى المغمور والموظف فى الخدمة المصرية (سير ولیم جارستين). كان جارستين لسنوات كثيرة مدير أعمال الرى المهمة فى مصر، والتى أكبر من أى أعمال أخرى، كان لها الفضل فى رفع مستويات أحوال القطر المصرى من الإفلاس الى الإزدهار. هذا وعند قرب نهاية هذه الأعمال كان الوقت قد حان لصالح مصر نفسها الأخذ بالمسألة المتعلقة بالتعامل مع النيل فى الأقاليم التى تقع خارج مصر بالنظر لها بعين الاعتبار لمنافعها.

وفى سنة ١٨٩٣م تقدم (سير ولیم ولكوكس) المدير العام للخزانات فى مصر بفكرة استخدام البحيرات الإستوائية لتخزين المياه لصالح مصر. ولكن لم تكن

هنالك وقتها أى حقائق ثابتة معروفة والتي تكون قاعدة لقيام مشروع عليها. وفى نفس ذلك الوقت أوكلت الحكومة المصرية الى المهندس (جارستين) القيام بالبحث عن اكتشاف جريان النيل من المناطق التى تقع خارج حدود القطر المصرى.

قام جارستين بثلاث رحلات استكشافية فى أعالي النيل الأبيض حتى وصل منطقة البحيرات الإستوائية. وأما مساعدة (دبوى) فقد أخذ طريقة الى منابع النيل الأزرق حتى وصل الى منطقة بحيرة (تانا) فى الأراضى الحبشية. لقد كانت هذه الرحلات هى الأولى من نوعها التى يقوم بها مهندسو رى اشتهروا بكفاءة ممتازة فى هذا المضمار لاختبار جريان الماء من تلك المناطق الى القطر المصرى.

أما تقرير (جارستين) عن مسيرته فى النيل الأبيض فكان بمثابة مذكرات يومية لتسجيل الأحداث يوما بيوم. ان اسم النيل الأبيض فى تلك الأيام كان يطلق على امتداد النهر من الخرطوم الى بحيرة (نو). وأما ما وراء ذلك فقد كان يعرف (ببحر الجبل) وهو النهر الذى ينحدر من الجبال متصلا من الجنوب (ببحر الغزال) ومن الشرق (بنهر السوياط). وأما بحر (الجبل) فان له قناة مناوبة أخرى طولها ٢٥٠ ميلا تسمى (بحر الزراف) وتلتقى بالقرب من بحيرة (نو). وكل هذه النهرات تجرى منابعها، ماعدا المنبع الرئيسى، من الجبال الكبرى التى تكون شبه دائره، ومن المرتفعات الأرضية التى تشكل القاعدة لحدود السودان الجنوبية مع (اثيوبيا) حتى الحد الفاصل من نهر (الكنغو).

ان المسافة من الخرطوم الى (بحيرة البرت) بطريق النيل تربو على ١١٠٠ ميلا، ولكن من كل هذه المسافة الطويلة فان انحدار الماء على مستوى سطح الأرض يصل فقط الى ٣٠٠ متر. ان القصور فى قوة الإنحدار هو الذى يحدد مسيرة الأنهر، وهذا بالإضافة الى العوائق بواسطة مايعرف (بمنطقة السدود). فحوالى ثلثى العام ولمسافة تبلغ فى طولها ٤٥٠ ميلا، فان النهر الأصلى يتعرج ملتويا ببطء شديد ومختنقا وسط المستنقعات الفسيحة المغمورة (بعيدة عن البوص (البردى) الطويل وبالحشائش المتشابكة بعضها ببعض والطافية فوق سطح النهر، ولمسافة تمتد لحوالى ٢٥٠ ميلا، والى الناحية الشمالية تتواجد فى كل من الجانبين من النهر مستنقعات متعددة.

ثم يأخذ (جارستين) بعد ذلك فى وصف السد وصفا مثيرا فى مذكراته اليومية

على النحو التالي: " فى كل مكان من هذا الإقليم بجملته فانه من النادر أن يقع بصرك على أثر للحياة البشرية. ان (بحر الجبل) يمتاز بشهرة واسعة بشورور وانتشار الناموس تحوك بالالاف التى لا حصر لها. فبمجرد مغيب الشمس يندفع الناموس نحو بالالاف التى لا حصر لها مما يجعل المقام عبثا ثقيلا للغاية ولا يمكن احتماله. ان للإقليم كله مظهرا من الوحشة تعجز قوة الكلمات عن وصفه، ويجب أن يراه الإنسان حتى يستطيع أن يدرك كنهه. ان كتل الحشائش القائمة الخضراء من نبات البوص والتى تشكل سياجا من الحواجز على المجرى ولو أنها تمنحك نوعا من بعض الجمال النسبى، فانها تنقلب كئيبه المنظر عندما ترى أمام ناظريك كيلو مترا عقب كيلو متر تدون أن يتغير المشهد أو المسيرة وفى بعض الحالات النادرة عندما يبدو لك أمل فى الخلاص عندما يكون من الميسور أن يقع بصرك على خيال من أعلى فوق هذا السياج من النباتات، فانك عندما تتبين الحقيقة فان الأمل يتلاشى وينقشغ الفرح. ففى كل جهة من الجهات فان بحرا زاخرا بالأخضرار يمتد بدون انقطاع. وأما الجو فانه حار ومشبع بالبخار ولن يكون فى مقدور أى شخص أن يبقى طويلا فى هذا الجزء من النهر بدون أن يستولى عليه الضغط. ومن أول الى اخر المستنقعات الوحشة فان النهر يتلوى مختنقا بطوق من الحشائش المنعقدة وينحنى فى تعاقب مستمر فى منحنيات متعددة وعبثا يحاول الفكاك. ان هذا الإلتواء والمنحنيات كانت العائق فى الإنحدار الطبيعى للنهر فى جريانه. واذا قدر له أن يتجنب هذه العوائق ويسير فى طريق مستقيم بين (بور) و(النيل الأبيض) فان انحدار المجرى سيكون كبيرا للغاية".

هذا، وقد استطاع (جارستين) أن يقوم بمقياس تصريف المياه فى نهر الجبل كما كانت تتصل من الحدود، فوجد بأن نصف حجمها كان يضيع فى المستنقعات بالتبخر. وكتب يقول " بأنه من العبث اقامة خزانات فى البحيرات الإستوائية، لأنه مهما كانت عظمة الماء المختزنة، فانها لن تجدى نفعا طالما أن الجزء الأعظم من الماء سيضيع سدئ فى عنق الزجاجاة من المستنقعات الشاسعة. ومن الصعوبة التصور بأن هناك نهرا أقل ملائمة لمسيرة الماء شمالا بصورة اقتصادية مثل (بحر الجبل). وليس هناك أحد من الذين شاهدوه يمكن أن يظن بأنه سيكون له نفع لرى مشاريع كبرى تأتى بخير للإقليم الذى يمر خلاله. ولكن اذا قدر تحاشى منطقة

السدود بتحويله شمالا من قناة يتم حفرها باتقان مع مراقبة كاملة من (بورالى النيل الأبيض)، فوقتها فان كميات المياه التى كانت تضيع فى المستنقعات يمكنها أن تستمر فى مسيرتها بيسر لامداد مصر باحتياجاتها، وذلك بالإضافة الى التخزين مستقبلا فى البحيرات الإستوائية الذى سيكون وقتها نافعا ومضمونا. انتهى موجز تقرير (جارستين) الثانى عن رحلته الإستكشافيه فى النيل الأبيض. تبقى أن نلخص تقرير مساعدة (دبوى) عن رحلته الى (النيل الأزرق). وكما كان معروفا سابقا فان (دبوى) كان يعمل تحت اشراف (جارستين) رئيس البعثة. ولذلك فان تقرير (دبوى) عن النيل الأزرق اعتبر ملحقا لتقرير (جارستين) الاصلى عن الإكتشافات كلها.

لقد وجد (دبوى) خلال رحلته للنيل الأزرق تناقضا كاملا. ان المسافة من الخرطوم الى بحيرة (تانا) بلغت ٨٥٠ ميلا نهريا، ولكن انحدار الماء الى مستوى الأرض كان يصل الى أكثر من ١٠٠٠ متر. ان تدلى هذا الانحدار الشديد قد قضى على كل العوائق فى مسيرته، كما أن التباين بالمقارنة مع القاع الضحل للنيل الأبيض تظهر النيل الأزرق ينحدر مسرعا باقل فقدان من الماء فى قيعان الصخور العميقة. وتلحق بالنيل فى جريانه العديد من النهيرات واليانابيع المنحدرة من الهضاب الحبشية. ويستمر جريان النهر فى مسيرته متحكما فى أعنى تربة من الطمى فى الجزء الشرقى من السودان ويصطحبها معه فى مسيرته الطويلة. وفى كل من جانبى النهر تمتد سهول خصبة التربة لمسافات شاسعة. فكل مانحتاج اليه كما يبدو أن يغمرها الرى بانتظام حتى تصبح أرضا منتجة كئى مكان آخر فى العالم. وبنوع خاص فان سهل الجزيرة بالسودان كائما قد هيأته الطبيعية الى هذا الغرض بالذات، وذلك لأنه ينحدر تدريجيا ويسير من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى من النيل الأزرق الى النيل الأبيض ويمكن التحكم فيه بواسطة خزان على النيل الأزرق.

ويبدو مما تقدم بان خاتمة الإكتشاف أصبحت نتائجها ظاهرة للعيان بان مياه (النيل الأبيض) ستكون فائدتها قليلة لمشاريع (السودان) ولكنها ستكون عظيمة للغاية بالنسبة لمنفعة القطر المصرى اذا كان فى الإمكان تخطى السدود. وأما مياه (النيل الأزرق) فانها ستكون ذات منفعة قصوى بالنسبة (للسودان). ان مصر

بمدنيتها وحضارتها السابفة واعتمادها الكلى على مياه النيل طوال حياتها، فمن الطبيعى أن تعطى الاعتبار فى المقام الأول للخطط المؤدية الى تطوير الرى من النيل".

عند رجوعه من اكتشافه أخذ (جاستين) لأول مرة فى الإعتبار احتياجات المناطق الأخرى وليس مصر فقط. كتب جاستين فى سنة ١٩٠١ مائلى:

" فى حالة النظر فى احتياجات مصر للماء لوحدها فإنه ليس من الضرورة الملحة الذهاب بعيدا الى أعالى النيل. ان تشييد خزان (اسوان) سيكون فى مقدوره تخزين المياه الكافية لأقصى درجة لاحتياجات مصر، ولكن عملا كهذا لن يكون له مساس بالأقاليم الحادة للنهر من الجنوب. ان مصالح هذه الأقاليم يجب أن تصان باقامة مشاريع تضمن لها نصيباً متعادلاً فى فوائد التطور المرتقب من مياه النيل. هذا ولو أن تحقيق هذه المشاريع يبدو بعيداً فى الوقت الحاضر، وخصوصا اذا نظرنا الى قلة سكان السودان فى ذلك الوقت، فان المال الذى سينفق فى أعمال الأبحاث لأقصى درجة سيكون انفاقاً فى محله. واذا كان فى المستطاع تخليص مجارى أعالى النيل الأبيض من المستنقعات والسدود، والتى تذهب بأكثر من نصف حجم محصول المياه، وضبط تنظيم البحيرات الإستوائية العظمى، وجعل المياه جارية بيسر بدون عوائق، وايجاد وسيلة الى الإرتفاع المعقول لمياه النيل الأزرق يمكنها من رى الأراضى الخصبة التربة التى تمر خلالها، وان تضمن (لمصر) المدد المستمر من احياءاتها من الماء لكل أراضيتها الواقعة بين الشلالات والبحر الأبيض المتوسط، وتخليص ذلك القطر من الخطر الحالى المائل على الدوام من كوارث الفيضانات. هذه أعمال شاقة جديدة بالمقارنة بأى سابقه عظيمه فى تاريخ الدنيا، واذا قدر لها ان يتم انجازها بنجاح، فإنها ستخلف بعدها أثراً خالداً سيظل على الأرجح لأمد طويل كشاهد على أعظم انجاز وأكبر مما صنعتها المدنات التى عفا عليها الدهر".

ان تحقيق (جاستين) للخطوط الهامة لزيادة امتداد المياه، والتى يعتمد عليها مستقبل تطور القطر المصرى، يوضح أن مسرح العمل يجب أن لا يكون فى مصر بل فى المقاطعات القصية فى السودان. لقد كان من الواضح الأساسى أن السلطة الحاكمة على منابع ومجارى النيل، هى التى تتحكم فى امتداد المياه الى مصر. وكما هو ظاهر من خاتمة تقرير (جاستين) الإضافى، فإنه يجب أن يقتنع كل

متشكك بأن هناك أهمية حقيقية فى جعل أمانة مالية لضمان استقرار الأحوال فى السودان.

إن تخليص مصر من خوف غزو (ال دراويش) سابقا سيحتاج الى القيام بأعمال كبيرة والتي سيكون لها، من جرائها فى النهاية، البرهان على تقديم أعظم ما يكون من خدمات لكل سكان وادى النيل.

ومع ذلك فقد أدت هذه الإعتبارات الى زيادة الفشل، إذ أن كل أعمال المرى الأساسية يجب أن ترضى فى المقام الأول السلطات فى (مصر)، حتى تضمن عدم التدخل فى حقها المكتسب من الماء حاليا أو مستقبلا. ان هذه المشكلة صعبة. ولتحاشى أى مخاطر تؤدى الى خلاف فان (جارسين) نفسه أصر على أن الرقابة على مصادر المياه النيلية ستكون فى أيدى سلطة واحدة، ويجب أن تكون تلك السلطة فى كل الأوقات عند وزارة الأشغال المصرية بمفردها. وعليه فان رقابة مياه النيل أصبحت مركزة فى القاهرة ويجب أخذ الإذن فى زمن التحاريق فى أى مكان على النيل أو روافده.. إن سبب تلك الرقابة المشددة هو أن (مصر) كانت لمدة سنوات تحتاج وتستعمل كل تصريف المياه فى زمن انخفاض النيل، وتضطر الى ردم مجرى النيل الى البحر الأبيض المتوسط فى كل سنة حتى تمنع وصول الماء الى البحر الأبيض المتوسط وارتفاعها لرى أراضيها. ان أى امدادات للرى فى (السودان) فى تلك الفترة ستكون سببا فى حرمان مصر من الماء والذى هو حقها الطبيعى فى الاستعمال والاعتماد عليه. وبالنسبة للسودان فان (جارسين) نصح فى تقريره بشدة بتشديد خزان أو قناطر فى منطقة (سنار) على النيل الأزرق لرى جزء من الجزيرة. وكان يؤكد فى بادى الأمر بأن تكون منطقة الجزيرة (مزرعة) لإنتاج القمح لتصديره الى المناطق العربية المجاورة مع قلة فى زراعة القطن، وذلك لأن انتاج القمح بخلاف القطن لا يحتاج الى كميات كبيرة من المياه، فى الوقت الذى تكون (مصر) محتاجة إلى الماء فى وقت انخفاض النيل.

الفصل الثانى

قيام مشروع الجزيرة

الفصل الثانى قيام مشروع الجزيرة

١- زراعة القطن بالرى فى السودان:

بدأت تجارب زراعة القطن فى أرض الجزيرة فى منطقة تفتيش طيبه الحالى وكان ذلك فى عام ١٩١٠-١٩١١ حينما استعملت الآلات الرافعة للماء على النيل لرى المساحة المزروعه. ولما لم يكن لدى الحكومة من الموظفين ما تتطلبه اداره منطقة طيبة، كان من الواضح ضرورة ايجاد هيئة أخرى ذات خبرة زراعية للقيام بهذا العمل. وعليه اتصلت الحكومة بالشركة الزراعية السودانية لكى تكون مسئولة عن ادارة مشروع طيبة. فقبلت الشركة العرض وامتد نشاطها الى منطقة طيبة بعد أن كانت محصورة فى مشروع الزيداب. وعندما ثبت نجاح التجربة تقرر التوسع فى زراعة هذا المحصول كما تقرر بناء خزان سنار. ولكى يبنى هذا الخزان اقترضت حكومة السودان من المملكة المتحدة مبلغا مقداره حوالى أربعة عشر مليوناً من الجنيهات تمكنت الحكومة بعد الحصول عليه من البدء فى تشييد الخزان عام ١٩١٤. ولكن توقفت عمليات البناء بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ولم تتمكن الحكومة من اتمامه الا فى شهر يوليو ١٩٢٥.

ومع أن تشييد الخزان قد أوقف بسبب الحرب العالمية الأولى ، الا أن التجارب قد استمرت على نطاق متزايد بطريقة رى الطلمبات. وفى بركات اقيمت طلمبة دفعت تكاليفها الحكومة، بينما قامت الشركة الزراعية السودانية بحفر القنوات الكبيرة والصغيرة واستطاعت هذه الطلمبة أن تروى مساحة قدرها ٦٠٠٠ فدان يزرع منها ٢٠٠٠ فدان قطناً كل عام. وابتدأ رى هذه المساحة فعلاً فى ١٩١٤. وفى السنوا التالية قامت الشركة بعمل طلمبات أخرى على نفقتها الخاصة. فاقيم مشروع الحاج عبدالله ومساحته ١٩٥٠٠ فداناً فى ١٩٢١. ومشروع ودالنو ومساحته ٣٠٠٠ فداناً فى ١٩٢٤. وفى خلال هذه السنوات استفيد بتجارب قيمة. وكانت هذه الفترة التجريبية ذات أهمية كبرى فى السنوات التالية.

٢- ملكية الأراضي :

ورغم أن مشكلة إيجاد الماء قد حلت فقد كانت هناك مشاكل أخرى ذات أهمية مماثلة في النواحي الاجتماعية والزراعية، وفي مقدمة هذه المشاكل مسألة ملكية الأراضي.

قسمت أراضي الجزيرة وسجلت بأسماء ملاكها القرويين منذ ١٩٠٧ إلى ١٩١٠، واتجهت نوايا حكومة السودان إلى نزع ملكية هذه الأراضي حتى يصبح المشروع ملكاً للدولة وتستطيع بموجب هذه الملكية أن تؤجر الأراضي لنفس الملاك القدامى بشروط تسمح للحكومة إبعاد كل من لا يحسن فلاحه الأرض ولكن قابل الأهالي قرار نزع الملكية بمعارضة عنيفة أجبرت الحكومة على التراجع. ولكنها لجأت إلى تعديل قوانين الأراضي أخذه في الاعتبار تأميم المشروع بعد فترة طويلة. والقوانين إلى أدخلت هي:

١- استئجار الأراضي من مالكيها بأجر قدره عشرة قروش في السنة عن الفدان لمدة أربعين سنة. وكان هذا أكبر أجر يمكن الحصول عليه في ذلك الوقت.

٢- منع بيع الأراضي بين الأفراد وأن يتم البيع للحكومة فقط بسعر محدد قدره ١٣ قرشا للفدان.

٣- ألا تسجل أي قطعة لوأرث ومساحتها أقل من خمسة أفدنة، وأن يتم بيع أي حصص صغرى للحكومة فقط.

٤- ألا يكون لأي مالك أكثر من ٨٢٠ فدان في أرض الجزيرة.

٥- لا يتم تسجيل أي هبة من شخص لأحد أفراد العائلة إلا بعد التصديق الحكومي عن طريق المحاكم الشرعية.

وفي عام ١٩٣٨ بلغت مساحة الأراضي التي تخص الملاك القرويين ٨٠٪ بالنسبة لجملة مساحة الأراضي المروية في الجزيرة، ولكن انخفضت هذه النسبة إلى ٣٧,٥٪ في ١٩٦٥. أما في امتداد المناقل فإن نسبة ملكية الأراضي اليوم بلغت ٦٩٪ للحكومة، ٣١٪ للأهالي. ومنح أصحاب الأراضي أفضلية في توزيع الحواشات عندما وصل الري أراضيهم. ولكن اشتراكهم في اقتسام ثمار المشروع كان على أساس أنهم مزارعين لا ملاك للأراضي. ولهذا فقد كان مبدءاً ملكية الأراضي هذا أحد العوامل الفعالة في نجاح واستقرار المشروع.

وتوزع الحواشات على ملاك الأراضي على النحو التالي:

مشروع الجزيرة:

ملك الحصص الكبرى:

حواشة واحدة (١٠ فدان)	من ٢٠ الى ٣٩ فدان
حواشتين	من ٤٠ الى ٥٩ فدان
ثلاث حواشات	من ٦٠ الى ٧٩ فدان
أربع حواشات	من ٨٠ فدان فما فوق

امتداد المناقل:

حواشة واحدة (٥ فدان)	من ١٥ الى ٢٩ فدان
حواشتين	من ٣٠ الى ٤٤ فدان
ثلاث حواشات	من ٤٥ الى ٥٩ فدان
أربع حواشات	من ٦٠ فدان فما فوق

أما الذين يمتلكون حصصا صغيرة فتقسم لهم الحواشات بالطريقة الآتية بعد اعطاء أحصاف الحصص الكبرى حقهم:

مشروع الجزيرة:

حواشة واحدة	من ٥ الى ١٩ فدان
-------------	------------------

امتداد المناقل:

حواشة واحدة	من ٥ الى ١٤ فدان
-------------	------------------

٣- تقسيم الارباح بين الشركاء الثلاثة :

الحكومة:

تأخذ الحكومة ٤٠٪ مقابل خدمات الري

المزارعون:

يأخذ المزارعون- الشريك الثانى فى المشروع- نصيبا من صافى الأرباح مساويا

لنصيب الحكومة أى ٤٠٪. وكان مقدار الأرض التى تخصص لكل مزارع ٣٠ فداناً، تزرع ١٠ منها قطناً وه أخرى ذرة ولوبيا ويظل ماتبقى من القطعة بوراً الى أن يزرع حسب الدورة الزراعية مستقبلاً. وكان يسمى هذا النظام بالدورة الثلاثية واضطر لتغييره إلى نظام الدورة الحالية (رباعية) وذلك لمكافحة الأمراض. وتجدر الإشارة أن كل من الذرة واللوبيا ملك خاص للمزارع يحق له أن يتصرف فيه كيفما شاء ولا يدفع أى عشور من محصول الذرة.

وتشمل واجبات المزارع مقابل نصيبه من صافى الأرباح كل مصاريف الإنتاج حتى تسليم محصول القطن الى محطة جمع المحصول التى يرحل منها القطن الى ماكينات الحليج.
الشركة الزراعية:

والشريك الثالث والأخير فى المشروع كان شركة الأمتياز وهما الشركة الزراعية السودانية وشركة اقطان كسلا، وكونت الأخيره هذه - وهى جزء من الشركة الزراعية السودانية - عام ١٩٢٢ بفرض استثمار وادى كسلا بالسودان ودلتا القاش على الخصوص، وهو النهر الذى ينبع فى ارتريا التى كانت مستعمرة ايطالية حينذاك. ونصيب هذا الشريك هو ٢٠٪ من صافى الأرباح.

وكانت التزامات الشركتين تشمل تنظيف وتسطيع الأرض المزمع ربيها، وإدارة شروعات واستخدام موظفى الفيط والكتبه، واعداد المنازل والمخازن والمكاتب والمباني الأخرى، واعطاء سلفيات للمزارعين لتمكنهم من استئجار العمال، وتمويل الترحيلات وحليج القطن وبيعه.

كيف كان يقدر صافى الأرباح؟

هذا ماكان من أمر توزيع الالتزامات والأرباح بين الشركاء الثلاثة. ولكن كيف يقدر صافى الأرباح؟ تضاف قيمة بيع التوأمين الناتجين من القطن الأوهما البذرة والشعرة الى حساب مشترك. وتخصم من هذا الحساب كل المبالغ المنصرفة على المحصول منذ أن يسلمه المزارع الى محطة الجمع حتى بيعه النهائى. وتشمل هذه المصروفات قيمة الجوانات والترحيل والحليج والتأمين والبيع، ولذا يتحطها الشركاء الثلاثة. وفى النهاية يخصم كل شريك منصرفاته الخاصة ليصل الى ربحه النهائى.

ان اقتسام الأرباح والالتزام الجماعى هذا امتد ليشمل الحساب الجماعى للمزارعين الذى تخصم منه تكاليف الحرث بسعر معلوم عن الفدان، بصرف النظر عن عدد عمليات الحرث التى تعمل فى حواشة خاصة. وبهذه الطريقة فإن المزارع فى حواشة تتطلب لسبب أو آخر حرثاً عميقاً لإنتاج المحصول، سوف لا يرهق بتكاليف مثل هذا الحرث، لأن زيادة التكاليف لا تقع على عاتقه وحده، ولكنها تقسم على كل المزارعين فى المشروع. ونتج عن هذا النظام الجماعى رخاء أكثر وأعم وساعد كثيراً على تخفيض الديون. وفى نفس الوقت فإن القطن الذى تنتجه كل حواشة لا يمزج مع ما ينتجه المزارعون الآخرون، ولكنه يضاف للمزارع صنفاً وقيمة فى حسابه الشخصى. وفى هذا شحذ للنشاط والكفاءة وبذلك تزداد الأرباح.

٤- اتفاقية إدارة المشروع وتطورها:

كيف تطور تقسيم الأرباح بين الشركاء الثلاثة؟

جاء فى الباب الخامس البند ٢٧ من الاتفاقية أن الأرباح الاجمالية من محصول القطن فى كل موسم من كل حواشة سيجرى تقسيمها بين الحكومة والشركة والمزارع على النحو التالى:

(أ) الى المزارع ٤٠ فى المائة.

(٢) (أ) للموسم الزراعى ١٩٢٦-١٩٢٧

الى الحكومة ٣٧,٥ فى المائة.

الى الشركة ٢٢,٥ فى المائة.

(ب) للموسم الزراعى ١٩٢٧-١٩٢٨

إلى الحكومة ٣٧,٥ فى المائة.

إلى الشركة ٢٢,٥ فى المائة.

(ج) للموسم الزراعى بعد ان تكمل الحكومة تجهيز الأرض لزراعة ٤٥.٠٠٠ فدان

المشار إليها فى البند الرابع عشر من هذه الاتفاقية ولأى موسم زراعى بعد

ذلك فإن الأرباح ستقسم كما يلى:

إلى الحكومة ٤٠ فى المائة.

إلى الشركة ٢٠ فى المائة.

إلى المزارع ٤٠ فى المائة.

واستمر توزيع الأرباح بتلك الطريقة الى أن انتهى امتياز الشركة الزراعية فى ١٩٥٠/٦/٣٠. وبالرغم من أنه منذ البداية كانت النية متجهة الى زيادة نصيب المزارع فان ذلك لم يحدث أبدا فى عهد الشركة الزراعية.

وفى هذه الاتفاقية أقرت حكومة السودان الشركة الزراعية مبلغا مقداره ٤٠٠.٠٠٠ (اربعمائة ألف جنيه) حتى تستعين به الشركة الزراعية فى أداء أعمالها ريثما يحين الوقت لاقناع المساهمين فى المشروع بنجاحه ويقبلون على شراء أسهمه. وقد حدث ذلك فعلا بعد النجاح الذى أحرزه المشروع فى سنواته الأولى وتم بذلك تسديد هذه السلفية بأرباحها.

ولقد جاء فى البند ٢٨ من هذه الاتفاقية الاساسية مايلى:- سيكون للحكومة الحق بعد اعطاء انذار لا يقل عن سنة كتابيا فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٩ أو ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٤ حسبما يترأى لها، أن تنتهى الاتفاقية المذكورة وأن تتسلم من الشركة ادارة 'راضى الامتياز وكل موجودات الشركة، بخلاف الموجودات التى ليست لها صلة لمشروع المذكور، بما فى ذلك سكة حديد الجزيرة الضيقة وملحقاتها على أن تدفع كومة للشركة الزراعية فى ذلك التاريخ قيمة الموجودات حسب التقديرات ذاك.

كانت هذه الاتفاقية الأساسية التى اشتملت على كل الاسس التى يقوم عليها المشروع منذ بدايته وحتى نهاية الامتياز فى ١٩٥٠/٦/٣٠، ولقد كانت هناك اتفاقية اضافية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٠ خاصة بامتداد أراضى القسم الشمالى والتى تبلغ مساحته حوالى ٨٠.٠٠٠ فداناً. ولقد وضحت هذه الاتفاقية بان الأرباح الاجمالية ستوزع على الشركاء الثلاثة على النحو التالى:

إلى المزارع ٤٠ ٪

إلى الحكومة ٣٧, ٥ ٪

إلى الشركة ٢٢, ٥ ٪

ثم تغير التوزيع فى الاتفاقية بتاريخ ٢٧/٣/١٦ الى الاسس السابقة، وجاء فى البند السادس من هذه الاتفاقية أن حكومة السودان ستدفع عند انتهاء المتيّاز فى ١٩٥٠/٦/٣٠ الى الشركة الزراعية تكاليف رأس المال، الذى تنفقه فى تعمير تلك

المنطقة فى الامتداد الشمالى مبلغا يعادل ٢٩,٦ ٪ من رأس المال المذكور، وستنطبق نفس الشروط عند انتهاء هذه الاتفاقية، كما جاء فى البند ٣٨ من الاتفاقية الأساسية. وبتاريخ ١٦ مارس من عام ١٩٢٧ عقدت اتفاقية اخرى خاصة بمال احتياطى المزارعين، وذلك بعد ماتبين من الأحوال السيئة التى حدثت بالنسبة لدخل المزارعين فى السنوات العجاف من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٣. ولم يكن حتى ذلك التاريخ أى نظام لمال احتياطى للمزارعين كما كانت الحالة بالنسبة للحكومة وللشركة الزراعية. ولقد بنى هذا الاحتياطى للمزارعين بالخصم من مصروفات الأرباح التى تدفع للمزارعين فى كل موسم من المواسم التالية، على أن يخصم من هذا المبلغ فيما بعد الأموال التى دفعتها الحكومة والشركة للمزارعين فى تلك السنوات العجفاء والتى كانت محتسبة كديون على المزارعين.

ثم بعد ذلك عقدت الاتفاقية الأخيرة بتاريخ ١٠ يونيو من عام ١٩٤٥ وكانت فى هذه الحالة تشمل شركة أقطان كسلا التى انتقلت إلى الجزيرة من القاش الى منطقة وادى شعير عام ١٩٢٧ وظلت تحمل ذلك الاسم حسب الاتفاقية المعقودة فى سنة ١٩٢٢ لتعمير القاش. وكانت بنفس الشروط فى توزيع الأرباح وتاريخ نهاية الامتياز فى ١٩٥٠/٦/٣٠. لقد احتلت هذه الشركة المنطقة المتعارفة الان بقسم وادى شعير حتى ١٩٥٠/٦/٣٠.

تعليق على الاتفاقيات القانونية بين الشركة وحكومة السودان:

لقد كانت هناك عدة اتفاقيات قانونية لإدارة المشروع بين حكومة السودان فى تلك الأحقاب والشركة الزراعية، وكانت آخرها الاتفاقية سنة ١٩٢٩ مع بعض التعديلات التى ادخلت فيما بعد حسب تطوّر الأحداث. ولا اريد هنا أن أحاول تبينها لأنه اذا قدر لك أن تطلع على هذه الاتفاقيات التى يعملها القانونيون الانجليز، وأغلقت على نفسك حجرة ووضعيت فى رأسك بشكيرا به ماء بارد أو دخلت فى حجرة مكيفة الهواء لساعات طوال، فأنك ستخرج خالى الوفاض وبك صداد عظيم. الا أن هذه الاتفاقيات عادة تذكر مسئوليات الأطراف المعنية والالتزامات المالية والرئ وتطویر المشروع وتكاليفه وتوزيع الأرباح، وأخيرا نهاية فترة الامتياز، وذلك مايشار اليه فى البند ٣٨ من الاتفاقية بأنه " فى حالة اعطاء

الحكومة السودانية للشركة الزراعية انذارا كتابياً مقدماً لا يقلّ عن سنة، فان لحكومة السودان الحقّ فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٩ أو ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٤ حسبما يترأى لها انتهاء هذه الاتفاقية، وتسلم الحكومة من الشركة الادارة وأراضى المشروع بكلّ محتوياته".

تعليق على الاتفاقية القانونية بين الشركة والمزارع:

وتسمى هذه باتفاقية الاستئجار، أى استئجار الحواشة من ادارة الشركة للمزارع، وكان ضمنها أورنيكا يملأ ويجدد سنوياً فى بداية السنة الزراعية " يوليو". والاتفاقية تحتوى على الشروط التى بموجبها تؤجر الحواشة للمزارع، والواجبات الملقاة على عاتقه والعقوبات وتوزيع الأرباح ومايشابه ذلك. وهى كاختها الأولى أفرغ فيها القانونيون الانجليز كل قوانينه، ولا يستطيع انسان من المعنيين أن يفوص فيها أو يتفهم معانيها ومقاصدها ومداخلها. وهؤلاء (الجماعة) لا يهتمهم الشخص أو الهيئة التى يعملون الاتفاق الخاص به أو بها، ولكنهم يتخيلون المشاكل التى ربّما تحدث فيقومون بتشديد سداً للذرائع.

٥- الهيكل الاداري للمشروع فى عهد الشركة الزراعية

كان الهيكل الادارى للمشروع يتكون من مجلس الادارة الذى يقيم فى لندن. وللشركة مكاتبها الخاصة بها حيث يوجد السكرتير ومايتبع ذلك، وينتخب أعضاء المجلس بواسطة المساهمين فى أوائل كل عام بعد قفل الحسابات. وأغلب الأعضاء من المساهمين الكبار ومن الاقتصاديين وأصحاب الشركات واللوردات الذين لهم تأثير بالغ على الحكومات البريطانية المتعاقبة. والمهمة الأساسية لذلك المجلس هى رعاية مصالح المساهمين فى كل النواحي.

والشركة السودانية الزراعية بالجزيره شركة مسجلة قانونياً، وتتكون من أعضاء منتخبين من المساهمين فى رأس مال الشركة، ومن ضمن هؤلاء الأعضاء يختار عضو ليكون عضو مجلس الادارة المنتخب، ويطلق عليه فى الجزيرة " المحافظ". وهو الممثل التنفيذى لادارة الشركة، الموكل اليه تنظيم الادارة ومراقبة الأعمال والأداء. ويعكس للمجلس فى اجتماعه السنوى كل التطورات التى حدثت

فى فترة عمله، مع تقديم الحسابات المتضمنة للصرف والذاتج بالنسبة لذلك والمؤدية الى الربح أو الخسارة. وترسم فى ذلك الاجتماع السياسة التى يجب اتباعها بعد توضيح الحقائق المتعلقة بخبرة أعمال المشروع من ايجابيات وسلبيات. ومن واجبات المحافظ القيام بالتوظيف للأعمال الادارية والحسابية وغيرها حسب احتياجات العمل من وقت لآخر. وكان المحافظ يقوم بالتفاوض مع حكومة السودان فى الشئون المتعلقة بالمشروع من امتدادات، ومسئول عن تسويق القطن وشئون المزارعين.

ورئيس المجلس مسئول لدى مجلس الادارة من الناحية القانونية عن الواجبات التالية:

- (١) ادارة المؤسسة بموجب البرنامج الموثق فى قانون الشركة.
 - (٢) المسئولية عن حسابات الشركة بالنسبة لرأس المال حتى لايساء استعماله مما يؤدى إلى الخسارة.
 - (٣) الابتعاد عن التمويه لمن يهتمهم الأمر عن الصرف والنشاطات المتعلقة بالمؤسسة.
 - (٤) تقديم ميزانية سنوية بحساب مراجع من محاسبين قانونيين توضيح الربح أو الخسارة من حسابات الموسم المنصرم.
 - (٥) التأكد من أن أعضاء مجلس الادارة على علم تام فى كل الأوقات بالحقائق السائدة وأن تعقد الادارة جلساتها بصفة منتظمة وأن تدون وقائع الجلسات بطريقة رسمية
 - (٦) رئيس المجلس مسئول من التأكد بأن وقائع الاجتماعات الأصلية المدونة فى دفتر الوقائع عندما تتم الموافقة عليها، يجب ألا يحدث فيها أي تغيير من أى شخص ولأى سبب من الأسباب.
- من أين جاء لقب محافظ؟ لقد كان المتعارف فى ادارة الشركات، فى حالة الرئاسة التنفيذية، أن ينتدب عضو من أعضاء الادارة يسمى (العضو المنتدب). وكانت ادارة الشركة فى الزيداب حتى عام ١٩٠٦ يديرها مدير هو (المستر ماكنتاير). وفى عام ١٩٠٧ أرسلت ادارة الشركة (المستر ماكفلثرى) من لندن (العضو المنتدب) ليتولى الادارة. ولما وصل الى هناك وجد المدير (المستر ماكنتاير)، وتساءل المزارعون عن وظيفة الشخص الجديد، فرد عليهم بأنه هو (المحافظ). وفى

رواية محلية أخرى أن خادمه الذى جاء معه ذكر لهم هذا اللقب. والسبب أن (مستر ماكفلثرى) كان قبل انضمامه الى ادارة الشركة فى لندن كان يعمل محافظا للبنك الاهلى فى مصر. ويبدو أنه احتفظ باللقب حتى بعد تعيينه فى ادارة الشركة الزراعية. واحتفظت ادارة الجزيرة باللقب حتى اليوم.

أما المدير العام فكانت مهمته ادارة المشروع بكفاءة واقتصاد مستعينا بمعاونيه. وهو مسئول عن الادارة المحلية والتنفيذية للمشروع. وكانت أبرز سمات الادارة الاهتمام بالتكاليف وحصرها فى أضيق حيز. وكان الشعار السائد هو " أقصى مايمكن من الانتاج بأقل مايمكن من التكاليف". ولم يكن لمحافظ المشروع أو مجلس ادارته أى تدخل مباشر فى شئون الادارة، فقد كانوا " يملكون ولا يحكمون". فالشخص المسئول هو المدير.

٦- توظيف مفتش الغيط:

كانت الشركة الزراعية، عند توظيف مفتش الغيط، تضع أسسا خاصة، من أهمها ضمان سلوك الشخص من ناحية أخلاقه العامة وضمان صحته وتحمله للمشاق، وكان للرياضة والصبر مكانة خاصة. وإذا وجدت هذه الصفات فى زراعى فأنهم يفضلونه على الآخرين، وإن فقد الزراعى هذه الصفات فأنه لن يختار.

لقد كان تجنيد هؤلاء يتم من خلفيات مختلفة، فالبعض من المدارس العامة، والجامعات، والبعض الآخر من الذين لهم خبرة فى المزارع الخاصة، والقليل كانت لهم درجات علمية زراعية. وجاءت الأقلية منهم للعمل فى ما وراء البحار فى الهواء الطلق فى مشروع زراعى متطور. ان العمل فى المشروع لا يتطلب مكتسبات عقلية علمية عالية. فالمطلوب بالأحرى طاقة، وأمانة، ومقدرة تنفيذية، وصفات من المرح والانشراح. وأحتمال المشاق، ومقدرة على تحريك العاملين والعمل معهم. فالحياة موحشة وقاتمة، ويمكن التغلب على ذلك بالمشاركة فى مباراة فى كرة الخيل (البولو). أو الركوب فى سباق الخيل. وكان على المفتش أن يهتم بنفسه بالاختلاط واستجماع لغة التفاهم العربية المحلية بين المزارعين وغيرهم فى المنزل والذين من حوله. ان المفتش له القليل من الأمل فى الإقامة، فإذا كان دبر له الانضباط ومطاردة المزارعين جريا وراء الكفاءة من انجاز الأعمال، فلن يكون فى استطاعته أن يجد له

صداقة أو ودية وسط مزارعيه أو هم أنفسهم يجدونها منه. ولكن بالرغم من كل ذلك فان الكثيرين قد عقدوا صداقات بينهم كان من ورائها منافع وخدمات للمزارعين من المفتشين ليست بأقل من خدماتهم لمستخدميهم من المساهمين في المشروع. وعلى مفتش الغيط أن يكون حذرا وواعيا لأن الذين من حوله اناس يتصيدون مكان الضعف في الاخلاق.

والشركة الزراعية تساهم ماليا في الأبحاث الزراعية الحكومية، وتعتبرها هي المسئولة عن الارشاد الزراعي في المشروع، وأن مفتشى الغيط هم الاداريون الذين ينفذون ارشادات الأبحاث الزراعية الحكومية في كل مايتعلق بالشئون الزراعية .. ولعله من المفيد أن نرصد فيما يلي إعلان الشركة السودانية الزراعية لاختيار مفتش الغيط وشروط خدمتهم وغيرهم من الموظفين البريطانيين الآخرين.

١- الصحة:

يجب على مقدمى الطلبات الا تقل أعمارهم عن اثنيتين وعشرين سنة ونصف والا تكون أكثر من خمسة وعشرين سنة.

٢- اللياقة الجسدية:

على مقدمى الطلبات أن يتأكدوا من لياقتهم الطبية بواسطة طبيب الشركة نحو صلاحيتهم للخدمة في السودان، وبعد قبولهم وقبل ابصارهم يجب أن يعاد تطعيمهم ضد التايفود والحمى الصفراء، كما يجب الكشف على أسنانهم إذا لزم الحال.

٣- مدة الخدمة:

يمكن انتهاء الخدمة في أى وقت من أحد الطرفين باعطاء شهر واحد انذارا مسبقا، وألا تتجاوز الخدمة خمس وثلاثين سنة.

٤- المرتب:

ستكون بداية المرتب أربعمائة جنيهها سنويا من تاريخ الابحار، وستمنح العلاوات حسبما يتراءى لحسن تقدير الادارة الكامل. وفي حالة الاستغناء عن الخدمة لأي سبب بخلاف سوء السلوك الشخصى، يمكن منح راتب شهر واحد بدلا عن الانذار، كما وستدفع تكاليف الرحلة للعودة الى الخارج. وأما في حالة ما اذا استقال المستخدم فلن يكون مستحقا لتكاليف العودة.

٥- الرحلات السنوية:

ستقوم الشركة بدفع تكاليف الرحلة الى الجهة المعنية.

٦- شروط الخدمة العامة:

أ- على الموظف أن يقوم بتجهيز امتعته وستدفع له الشركة مقابل ذلك ستين جنيه، وعليه أن يجرى اللازم في اعداد فرسين، تكاليفهما خمسين جنيها، وذلك عند وصوله الى منطقة عمله بالمشروع.

ب- ستهيئ الشركة مسكنا غير مؤسس بالمجان.

ج- غير مسموح للموظف أن يتزوج بدون موافقة الشركة كتابيا والتي لا يمكن أن تتعنت في الموافقة على الطلب. ولكن، مع أسباب أخرى، ستكون مشروطة بتقديم دليل عن دخل كاف للقيام بالانفاق على زواجه.

د- مطلوب من الموظف ألا يوافق على التعاقد بالنيابة عن أى طرف آخر. فى عمل فى السودان، مشابه للعمل المنوط به لدى الشركة، وذلك لمدة ثلاث سنوات، بعد نهاية خدمته مع الشركة، بدون موافقة الشركة.

٧- الاجازات

ستكون الاجازات على نظام دورى لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر بعد فترات من الخدمة لأربعة عشر شهر أو خمسة عشر شهر، ابتداء من أبريل وأكتوبر، وأنها ستكون فى كل الأحوال خاضعة لظروف الخدمة وستتحمل الشركة تكاليف السفر.

٨- مال التأمين:

بعد اتمام سنة واحدة فى خدمة مرضية، وعلى شريطة أن يكون الموظف قد استفاد فى تلك الفترة وقد تمكن من معرفة عملية فى اللغة العربية العامية المحلية، سيزيد مرتبه الى خمسمائة جنيه فى السنة، وسيكون منها عشرين فى المائة اشترك فى مال التأمين للموظفين، اذا تم قبوله عضوا، كما أن نسبة مماثلة ستضيفها الشركة لحسابه فى ذلك المال.

ولعله من المناسب أن نسجل فيما يلى صيغة الاعلان للاستخدام :

(١) الاسم

(٢) العنوان

الأطفال

متزوج أو عازب

(٣) تاريخ الميلاد

- (٤) الجامعة (بالتواريخ)
- (٥) المدارس الخاصة أو الفنية، الفصول الخ.....
- (٦) الدرجات والامتحانات
- (٧) المدارس/ أو الجامعة المسجل من جهة الالعب
- الالعب الرياضية.....

لقد كانت لمفتش الغيط الانجليزى فرص مواتية أكثر بكثير من المفتشين السودانيين. ففى المقام الأول كانت الشركة تنوب عنهم فى كثير الأحيان. وفى المقام الثانى لم يمكن لهم أى هم أو مسئوليات غير شجرة القطن فقط، بصرف النظر عن الشخص الذى يقوم بزراعتها.

٧- توظيف الموظفين من غير البريطانيين :

ونأخذ الآن الطريقة التى كانت تستخدم بها الموظفين من غير البريطانيين. ولا بد لى أن اسجل فى البداية ظاهرة العمل فالسودان بوجه عام وفى الشركة بنوع خاص. وهذه الظاهرة هى أن أغلب الذين جاءوا للعمل بالمشروع من بداية الشركة فى الزيداب فى عام ١٩٠٤م وماتلاها، كانوا من الذين سبق لهم الخدمة فى مصر. وكان ذلك ينطبق على البريطانيين الأوائل وعلى الشوام الذين كان يستخدمهم حكام مصر من الانجليز فى ذلك العهد. وقد حدث ذلك بالنسبة لحكومة السودان منذ اعادة فتح السودان، اذ كان الذين يعملون فى الصالح الحكومية وبنوع خاص فى قسم المخابرات، من الشوام من غير المسلمين بالطبع. وهذه البداية بالنسبة لقيام الشركة فى الزيداب، فان كلا من (ماكنتاير) الاسكتلندى المهندس المعماري، الذى استخدم للإشراف على حفر البيارات والقنوات، والذى صار فيما بعد مديرا فى عام ١٩٠٥م. ومحافظا فى عام ١٩١٩، (ورايت) الذى كان فى البداية نائبا له وصار فيما بعد المدير، ثم بعد ذلك (ارشدیل والاسكت)، والذين ارتحلوا كلهم فيما بعد الى الجزيرة، كان كل هؤلاء قد جاءوا من مصر وكانت ميزاتهم أنهم كانوا قد سبق لهم وتاقلموا على العمل فى الشرق الأوسط فى المقام الأول، وأما فى المقامات الاخرى فقد كانوا يتكلمون اللغة العربية بدرجات متفاوتة كما كانوا يمارسون العمل مع المزارعين. وبعد هذه المقدمة تأتى الى الطريقة التى يتم بها

توظيف الموظفين من غير البريطانيين في عهد الشركة الزراعية. كان أول من جلب من مصر ليعمل في الشركة الزراعية ليكون رئيسا للإدارة الكتابية والحسابية هو (اسكندر صفدي) وهو فلسطيني من (صفد) في فلسطين المحتلة. ثم لحق به في عام ١٩٠٩م (توفيق عطا الله) من (حيفا) في فلسطين المحتلة. وبالإضافة إلى صلة القرابة بينهما، فإن زوجة اسكندر شقيقة زوجة توفيق. وقد مكنتهما تلك الصلة الوثيقة من أن يعملوا بتضامن ووفاق. وكان الانجليز بالشركة الزراعية، ماكنتاير ورايت، يثقان فيهما ثقة عمياء وقد قسموا العمل بينهما فكان اسكندر باشكاتب الشركة كما كان توفيق رئيس حساباتها. وقد تركت لهما الشركة مطلق الحرية في توظيف المستخدمين الذين تحتاج أعمال الشركة لهم من وقت لآخر. وكان (توفيق) بشخصيته وحيويته الدافقة له القدر المعلى في عملية التوظيف.

وكانت الطريقة المتبعة: أما بواسطة الاعلانات في بيروت أو مصر. وكانت هذه الطريقة مرتبطة بمعرفة مسبقة بالأشخاص الذين يرغبون في استخدامهم أما من أقربائهم وأما من معارفهم من الشوام. وأما مباشرة في السودان من بقايا الشوام الذين أما أن يكونوا سبق لهم العمل بالسودان أو الذين بقى أجدادهم أبان عهد المهدي والذين كانوا يعرفون بالمولدين. وكنا نطلق عليهم في الشركة (المبوجنين) ومعنى ذلك أنهم لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء وكانت طريقة التوظيف مرتبطة أيضا بالقرابة أو الوساطة أو غير ذلك.

وفي حالة الذين يستخدمون من خارج السودان كانت الشركة تدفع لهم تكاليف السفر وتقدم لهم السكن بالمجان. غير مفروش، مثلهم مثل البريطانيين. غير أن المساكن أصغر حجما وأقل ميزة وأما الوطنيون فقد كان استخدامهم في الأعمال الموسمية مثل وزن القطن وتوابعه وفي أعمال مساعدى مخازن: والسوداني الوحيد الذي استطاع أن يجد طريقة إلى العمل في الشركة الزراعية في أوائل عهدها (بالزیداب) كوازن أولا ثم كمساعد ملاحظ بالمحالج، وكان قد تخرج في المدرسة الوسطية وكانت معرفته باللغة الانجليزية قد سهلت مهمته وكان له تقدير مرموق عند كل من اسكندر وتوفيق، كما أن الرؤساء من الانجليز يعرفونه ويقدرون أعماله ويثقون فيه ثقة كاملة. كان ذلك الشخص هو المغفور له (على أبو النجا) من مواطني بربر. وقد تقلب في عدة وظائف منذ انضمامه للخدمة المستديمة في

١/٨/١٩١٨م، وكانت مقدرته وكفاءته وأخلاقه مصدرا لتقديره واحترامه. ولقد قابلته فى آخر أيامه فى الرئاسة ببركات .. وكانت بداية عمله بالمحالج الى أن وصل الى وظيفة باشملاحظ المحالج. وكان يعمل فى اجازته المحالج فى أعمال كتابية مختلفة، كان آخرها باشكاتب فى (تفتيش عبدالحكم)، وأنه لمن المحزن أن اختتم حياته بأن مات منتحرا باطلاق النار على نفسه هناك فى (عبدالحكم) بتاريخ ١/٨/١٩٣٤م، وكانت لوفاته مأساة مفاجئة بالنسبة لنا نحن المواطنين فى الشركة الزراعية، لأننا كنا نعتبره اللبنة والركيزة الاولى لمسار الوطنيين فى خدمة الشركة الزراعية. وكنت قد امضيت سبع سنوات فى خدمة الشركة عندما حدثت تلك المأساة. كان رحمه الله وغفر له وعفى عنه متوتر الأعصاب فى الأيام الأخيرة. كانت المرتبات التى تدفع للذين يستخدمون من الخارج أكبر من التى تدفع للذين يستخدمون محليا.

(٨) ادارة الغيط

يدار الغيط فى الجزيرة بسبعة أقسام هى:

- (١) القسم الجنوبى (٢) القسم الوسط (٣) المسلمية (٤) وادى شعير
- (٥) ودحوبة (٦) الشمالى (٧) الشمالى الغربى.

ويحتوى كل قسم من هذه الأقسام على عدة مكاتب تختلف مساحتها من صغيرة الى متوسطة الى كبيرة حسب الموقع. ويدير القسم مدير القسم. أما المكاتب فتدار حسب مساحتها. فالمكتب الصغير يحتاج الى مفتش واحد والمتوسط الى اثنين والكبير الى ثلاثة.

وكانت مواعيد العمل فى المشروع شيئا مقدسا، لا يحول دونها مطر أو برد أو غير ذلك من المعازير. وحتى المرض يجب الا يطول أمده، والا فان العمل سيتأثر، فعلى المريض أن يشفى سريعا أو يذهب، اذ ليس هناك مكانا إلا للأصحاء مهما تقدمت أعمارهم.

وكانت مواعيد العمل من طلوع الشمس حتى غروبها على النحو التالى:

- من الساعة ٦ صباحا حتى الساعة ٨.٣٠ صباحا.
- ساعة للأفطار.

- من الساعة ٩.٣٠ صباحا حتى الساعة الواحدة مساء.

- من الساعة ٢ مساء حتى الساعة ٦ مساء أو مغيب الشمس.

وكانت هذه هي المواعيد الرسمية فقط ، لأنه في أغلب الأحيان يبقى الموظفون ساعات أطول لإنجاز أعمالهم. ولا يغتفر أى تأخير أو تسويف أو فشل فى تأدية الأعمال. وهذه المواعيد مرتبطة بمواعيد الغيط اذ أنه هو الأساس فى الادارة. ومن النادر أن تجد المحافظ أو المدير أو مساعديه فى بركات فى زمن زراعة القطن أو زمن جنيته، فكلهم مجدون للعمل فى الغيط. فالقطن لا ينمو فى "طرابيز" المكاتب، كما قال مرة (المستر جيتسكل) فى معرض حديثه عن تأثير العمل المكتبى لغيابه عن المكتب.

٩- تاريخ العمل والعمال فى مشروع الجزيرة

بدأت مواسم هجرة العمال من الشمال الى الجنوب بحثا عن العمل فى مشروع الجزيرة منذ امتداد نشاط الشركة الزراعية من الزيداب الى الجزيرة فى موسم ١٩١٣/١٩١٤م، عندما تسلمت الشركة ادارة المشروع من مصلحة الزراعة التى كانت دير التجربة الاستطلاعية الاولى اعتبارا من موسم ١٩١٢/١٩١١، وأمتدت فترة رة الشركة حتى نهاية امتيازها بتاريخ ١٩٥٠/٦/٣٠م.

لقد كان الشمال، منذ فجر التاريخ، نافذة للخير والشر بالنسبة للجنوب، فمن هذه النافذة دخلت الحضارات والتطورات الثقافية منذ مئات السنين وقبل ظهور الأديان السماوية، وتأسست الممالك والدويلات بين مد وجذر، ولا تزال صور تلك الحقب ماثلة للعيان وخالدة فى شمال السودان بالذات. ومن هذه النافذة دخل الدين المسيحى وكون دولة فى البلاد امتدت حتى جنوبه فى الجزيرة. ومنها أيضا دخل الدين الاسلامى وامتد وأنتشر الى الجنوب واستطاع أن يتغلب على الجميع ويؤسس دولة اسلامية امتدت لفترة بلغت فى مداها ثلاثمائة سنة من سنة ١٥٠٤ الى سنة ١٨٢١، وكانت عاصمتها (سنار) تحت اسم (السلطة الزرقاء). ومن هذه النافذة أيضا جاءت الحروب ونيرانها وويلاتها. جاء منها فى بادئ الأمر الاستعمار التركى ثم جاء فيما بعد الاستعمار البريطانى. وأكسبت كل هذه العوامل والتقلبات والتطورات أبناء المناطق الشمالية الاستقرار فى وادى النيل

بالشمالية، وخلقت منهم حسب طبيعة البلاد جدية فى العمل وصبرا وكفاءة وذكاء فى الاداء وفى الانتاج والدراية وبعد النظر فى استغلال مكتسباتهم وتنميتها والأمر الذى لاشك فيه هو أن مساهمة أبناء الشمالية، فى تأسيس هذا المشروع، كان لها القدح المعلى.

والبيانات التى سأذكرها فيما بعد توضح الأعمال التى كان يهاجر اليها ويقوم بادائها أبناء الشمالية. ولابد للذين يطلعون على هذه المذكرات من أبناء الجزيرة أن يتعرفوا على الأحوال التى كانت سائدة وقتها فى الجزيرة، قبل التطورات التى حدثت فيما بعد، عندما لم يكن بالجزيرة استقرار دائم الا على شواطئ النيل، لأن الجزيرة كانت بادية وكان سكانها عربا رحلا بمواشيهم، وكانت المنطقة ذات أشجار وغابات ومراعى. وكانت الجزيرة، فى فترة من تاريخ حياتها تسمى محليا (بجزيرة مالك ود أبوروف) زعيم قبيلة الرفاعيين بالجزيرة، وكان يمتلك العديد من المواشى والتى يهاجر بها مع مواشى القبائل الاخرين فى فترة الخريف، من طينة الجزيرة الزراعية الى مناطق القوز الرملية والقليلة الأمطار جنوب الخرطوم، ويعودون الى الجزيرة بعد نهاية الأمطار. وكان فى بعض حالات الجفاف وقلة الأمطار فى الجزيرة، يهاجرون حتى داخل حدود الحبشة فى أقصى جنوب غرب السودان. والمهم فى الأمر أن أبناء الجزيرة الذين انحدروا من العرب الأوائل فى الجزيرة استطاعوا مع طول الزمن أن يدخلوا فى المزاخرة مع الاخرين، وبذلك وقفت مواسم الهجرة من الشمال الى الجنوب.

وبعد هذه المقدمة القصيرة لابد من ذكر مئات العمال الوافدين من نافذة الشمال وماتلاها، الى العمل بالمشروع.

عمال تجارة الجلود بالمحالج (الشوايك):

يجلب كل هؤلاء العمال من أقصى الشمال من القطر المصرى، لأن أعمالهم كانت فنية وغير معروفة فى هذه البلاد. وهى فى غاية الدقة والاتقان وعليها تعتمد جودة الحليج وسمعته فى الخارج. ولقد اكتسب العمال المصريون الكفاءة فى هذا المجال بالمران وطول الزمن منذ انشاء محالج القطن فى القطر المصرى.

ان عملية الشوايك واعداد دواليب الحليج ولف الجلود فيها وتسميدها، عملية

صعبة للغاية وفنية. ولقد تخصص وبرع فيها العمال المصريون بدرجة عالية. ويمتاز العامل المصرى بالذكاء والصبر وقوة الاحتمال والجدية والمثابرة واتقان العمل والطاعة واحترام الرؤساء.

عندما دخلت فى خدمة المشروع فى سنة ١٩٢٩م، كانت قيادة، هذه الأعمال يتولاها الرئيس (ابراهيم شحاته)، وكان صعبا لا يكتفى بالكلام بل كان فى بعض الحالات يحمل فى يده سوطا، وكان العمال المصريون يرتجفون ويخافون منه عند ظهوره فى المكان. وكان كما يقول العمال يشم الخطأ ولا يغفر الزلة فيه، وخصوصا اذا كانت عن أهمال أو غفلة. وكان (ابراهيم) يعمل مع الشركة الزراعية منذ عهد الزيداب. وكانت له منزلة خاصة عند كبار رجال الشركة. وكانت الشركة تستخدم هؤلاء العمال بجلبهم من القطر المصرى بشروط خاصة ومربحة بالنسبة لهم حتى تضمن استمرارية استخدامهم.

وكانوا يصلون الى المشروع حوالى شهر سبتمبر من كل عام، ويأخذون فى صيانة الشوايك ودواليب الخليج. وعندما تبدأ المحاليج فى العمل فى زمن الموسم تكون مهمتهم مراقبة العمل فى حلج القطن مراقبة متواصلة ودقيقة. وبعد نهاية الموسم فى أواخر شهر يونيو من كل عام يتم ترحيلهم الى بلادهم مع دفع كل استحقاقهم بما فى ذلك ثلاثة شهور الاجازة مقدما. والملاحظ أن أغلبية هؤلاء العمال كانت تأتى من الزقازيق. ويبدو أن السبب فى ذلك هو أن المرحوم (ابراهيم شحاته) رئيسهم كان هو نفسه من الزقازيق والتى بها محالج للقطن.

هذا ولما تقدم المشروع فى تطوره وامداداته ظهرت مشكلة معقدة للغاية. اذ أن عمال النجارة من المصريين يبخلون بخلا شديدا فى تدريب السودانين على صناعة هذا الفن من النجارة، لسبب جوهرى مهم وهو أنهم يريدون أن يحتفظوا بهذا العمل خاصة لهم دون غيرهم، لأنهم كانوا يجدون أنفسهم أسعد حالا من رصفائهم فى مصر. وكانت ادارة الشركة الزراعية من ناحية وحكومة السودان فى ذلك الوقت من ناحية أخرى، تسعيان سعيا متواصلا وتخفطان على المصريين لتدريب السودانين على صناعة النجارة بالمحالج. ولكن لم يكن ذلك مثمرا أو مجديا، وكان بعض السودانين الذين يدخلون معهم فى العمل الموسمى يشتبكون معهم فى (خناقات) كما يقول أخواننا المصريون، فيخلقون مشكلة، ذلك لأن

السودانيين من أصعب الشعوب شعبية فى مسألة الطاعة والمعاملة الخشنة ويعتبرون الخضوع مذلة، ومن جهة أخرى كانوا يشكون من أن النجارين المصريين لا يديرونهم وغير مخلصين وأنهم فى كثير من الأحيان يستخدمونهم فى منازلهم للعمل وجلب القهوة والأكل لهم بالمحالج. ولذلك فلم يستطيعوا معهم صبرا، الا أولاد النوبة الذين كانوا من أوائل السودانيين الذين تدريبوا وأتقنوا عمل النجارة بالمحالج.

كان مدير المحالج فى تلك الفترة (المستر/استوارد)، وكانت له شخصية طاغية. وكان اداريا قويا وشجاعا وصعبا فى ادارته للمحالج. وكان يصصر على تدريب السودانيين لعمل النجارة. ولكنه لما لم يستطع أن ينجز ذلك بواسطة المصريين الذين يعملون بالمحالج، سلك سبيلا آخر بأن ذهب بنفسه الى مصر فى مأمورية لفترة ثلاثة أشهر يقضيها فى محالج الزقازيق ليتدرب على عملية هذه النجارة. ويعود ليعلمها بنفسه الى السودانيين بالمحالج. وفعلاتم له ذلك فى محالج كانت تملكه شركة انجليزية (شركة بيل وشركاؤه). وعاد بعد ذلك الى مارنجان وأخذ فى تدريب السودانيين على تلك الصنعة. ولقد ساعد فيما بعد فى هذا التدريب وفى الفترة الاخيرة عندما استلم المرحوم (زكى مرسى طلبية) رئاسة العمل، وهو والد/ زيزى الموظفة الآن بالادارة ببركات والتى أسعدنى زواجها من ابننا دفع الله الياس الموظف بادارة الجزيرة، لأن والدها أوصانى عليها قبل وفاته وكان زكى رحمه الله رجلا شهما ومستقيما وأميننا ومخلصا ومدركا للواقع. فأخذ منذ اللحظة الأولى فى الاسراع فى تدريب السودانيين حتى استطاع الكثير منهم أن يبرز فى تلك الصنعة الفنية للغاية. ولو لم يعاجله الموت المفاجئ لكان فى استطاعته أن يخلق كادرا مؤهلا. ومن المؤسف أن مجلس ادارة الجزيرة فى عام ١٩٦٣م بقراره القاضى بتقاعد العمال فى سن الخامسة والخمسين المفاجئ قد حرم هذه المهنة من خيرة عمالها القدامى الذين ذهبوا ولا يزالون يعملون فى محالج الحكومة وفى المحالج الخصوصية، مما جعل العمل يتدهور لدرجة أن أعادت الادارة فى عام ١٩٧١م الى استخدام يونانى كان يعمل سابقا بالمحالج وتقاعد عن العمل، اضطرت لأن تعيده ليفتتح مدرسة لتدريب نجارى المحالج. وحتى هذا المدرب لم يعجبه الحال فقفل راجعا الى بلاده. لقد كان فى تعدد المحافظين فى فترات قصيرة، اثر بالغ فى

التدهور. واستطاع حالياً السودانيون الأوائل الذين تدربوا أن يخلقوا فى هذا القسم كفاءة ممتازة.

عمال المباني والصيانة في عهد الشركة الزراعية:

كانت ادارة الشركة الزراعية تهتم اهتماما خاصا بمسألة المباني من حيث متانتها فى المقام الأول ومن حيث صيانتها فى المقام الثانى.

والطريقة التى كانت متبعة لديهم منذ عهد الزيداب وحال انتقالهم الى الجزيرة، هى استخدام مقاول مستديم ويتعهدون له وللعاملين معه بالمسكن المطلوب فى المنطقة. والمقاول الذى كان معهم منذ البداية يونانى يدعى (يلفانتى) وكان يعمل فى المقاولات قبل أن ينضم الى العمل مع الشركة. وأبتدأ عمله فى مشروع الزيداب ثم جاء الى الجزيرة عام ١٩١٢. وأول عمل قام به ذلك المقاول هو الشروع فى مباني منطقة طيبة. ثم انتقل بعد ذلك فى عام ١٩١٤ مع رجالات الشركة الزراعية التى منطقة (أم سنط)، حيث كان يقيم هناك لفترة من الزمن كل من (ماكنتاير) (ورايت). ثم بعد ذلك انتقلوا الى (بركات) مكتب الرئاسة الحالى. والتى اطلقوا عليها اسم (بركات) تيمنا بالبركات، كما كانت البداية فى طيبة تيمنا بالطيبات.

أخذ المقاول المذكور بعد ذلك فى تشييد ورشة النجارين الحالية الواقعة شرق ورشة العربات، وقام بمباني الرئاسة ببركات. وكان (يلفانتى) يستخدم النجارين والبنائين والنقاشين بمقاولات جانبية لأداء الأعمال التى أخذت فى الزيادة. وكان أولها فى بركات الرئاسة فى عام ١٩١٩ منزل المحافظ ومنازل نوابه. أصبح الآن منزل المحافظ الاستراحة نمرة (١). ثم بناء مكتب صغير " على قدر الحال " وهو المنزل الذى يقع شرق المكتب الحالى. لأنه كان أول مكتب انتقلت اليه الشركة فى سنة ١٩١٥.

كان المقاول يؤدى أعماله بإشراف مكتب الهندسة المعمارية الذى يعد الخريط والجداول للمباني المطلوبة بتكاليف تلك المباني، ويدفع بها الى المقاول للقيام بالتشييد حسب الخريط والرسومات، على أن تقدم الشركة الزراعية كل المواد اللازمة من طوب وأسمنت وخشب وغير ذلك. وفى النهاية تحاسب الشركة المقاول بأن تخصم قيمة المواد وتدفع الباقي للمقاول على أقساط حسب تقدم المباني. وكان

قسم الهندسة المعمارية يقوم بالمراقبة واستلام المباني من المقاول بعد التأكد من اتمامها حسب الخراط والمواصفات.

وكان نفس ذلك المقاول يقوم أيضا بالصيانة فى المنازل والمباني الأخرى، حسب برنامج يبلغ فى مداه ثلاث سنوات. وكانت عملية المباني والصيانة تتم بغاية الاتقان والسرعة المطلوبة، لأن المقاول الذى يدفع للعاملين اجورهم كان يدرك بنوع خاص أن أى تباطؤ فى العمل أو فشل فيه أو تأخير سيكون على حسابه. ولذلك فانه كان يضع لكل فريق من العاملين ملاحظا من اليونانيين الذين يعملون معه ليكون رقيباً عليهم. وكانت كل أعمال الصيانة تفحص فحصاً دقيقاً بواسطة قسم الهندسة المعمارية. كما أن هناك مراقبة صاحب المنزل حيث لا يصرف للمقاول الا بعد شهادة بأن العمل قد تم على الوجه والمستوى المطلوب.

وزيادة على هذا العمل، كان قسم الهندسة المعمارية يقوم بحفر وصيانة المصارف الصغيرة المنتشرة فى طول الجزيرة وعرضها، وكان بالتالى مسئولاً عن الخرائط وأراضى المشروع وكل مايتعلق بالتشييد. وكان لهذا القسم فى الماضى كما فى الحاضر مسئوليات ضخمة يقوم باعبائها بهمة وكفاءة. ولقد ازدادت مسئولياته بعد أن قامت ادارة الجزيرة منذ التأميم بتغيير النظام الذى كان متبعاً بالعطاءات، فان طريقة الاعلانات والعطاءات والمراجعات وخلافها كلها أعمال غاية فى الأهمية وفى الأتعاب المتواصلة لهذا القسم.

لقد كان للتزاحم الذى حدث فى العطاءات، أن ظهر فى الافق كثير من مدعى المقاولات. فكنت ترى المستخدمين بالمعاش والتجار وغيرهم يدخلون فى ميدانهم أبعد الناس عنه. وكانت السياسة المتبعة فى كثير من الأحيان هى قبول أقل العطاءات، وخلق ذلك مشاكل ومتاعب متشعبة بالنسبة لقسم الهندسة المعمارية وبالنسبة لادارة الجزيرة، ولقد استطاع هذا القسم بالتجارب والمتابعة فى استنباط أفضل الطرق للمباني فى أرض القطن الطينية بالمشروع. وكان من حسن الحظ أن تولى الادارة بعد التأميم المهندس القديران (ابراهيم عمر الامين وأحمد الطيب). ولا أريد أن أقارن بين المباني فى الماضى والحاضر، فذلك ظاهر للعيان. ولكن الأمر الذى لاشك فيه هو أن الطريقة التى بنيت بها المباني القديمة اذا طبقت الان مع ارتفاع الأسعار المواد والعمالة فانها ستكون عشرة أمثال قيمتها السابقة.

عمال الورش بإدارة مشروع الجزيرة:

هذه الورش مكان صناعة وحرف وليس للسودانيين- فى الوقت الذى قامت فى اوائل أيام المشروع- سواء كانوا من الشمالية أو فى الجزيرة أى خلفيات أو تقاليد فى هذا المجال.

وأبتدأت الورش فى المشروع بورشة مارنجان الام، ثم تبعتها ورشة العربيات ببركات، ثم ورشة الحصاصيصا. ثم تولدت بعد ذلك ورش فرعية تابعة لهذه الورش اقتضتها ضرورة امتداد المشروع، وبنوع خاص امتداد المناقل العتيد.

والان فمن أين جاء العمال الصناع لهذه الورش ؟ لقد جاءوا وافدين من خارج البلاد ومن داخلها. وكانت الأغلبية من اليونانيين المهاجرين من مصر ومن قبرص ومن اليونان، أو من الذين سبق لهم التواجد فى البلاد من المولدين من الذين سبق لهم العمل فى السكة الحديد، أو فى الوابورات فى الخرطوم بحرى، أو من الذين جاءوا للعمل فى خزان سنار، وبعد نهاية العمل هناك فى عام ١٩٢٥م ونزحوا للعمل مع الشركة الزراعية.

وبالاضافة الى الورش المذكورة كانت هناك أقسام الصيانة بالمحالج ، وكانت غالبية العمال من اليونانيين أيضا مع خليط من الأرمن. وكانت مهمتهم صيانة وابورات الديزل وتشغيلها. وكان يقوم على رأس كل هذه الورش مهندسون من البريطانيين تستخدمهم الشركة الزراعية للإشراف والادارة، وكما انعدم المصريون كلية فى مجالات الشركة الزراعية المختلفة فانهم كذلك قد انعدموا تقريبا فى هذه الورش الا بعض المولدين من الاقباط.

كان السودانيون يعملون فى بادئ الأمر فى هذه الورش كفيلة (عمال) أو حراس أو مراسلات. وكان اليونانيون هم المسيطرين على كل الأعمال وعلى المهندسين البريطانيين بطرق شتى أغلبها ملتوية وغير شريفة. واليونانيون فى استطاعتهم القيام بأى عمل يجلب المال، ولقد صار الكثير منهم والذين كنا نراهم جرسونات فى المقاهى أو الحلوانيات أو الذين يعملون فى المتاجر، يدخلون الى الورش ويصبحون فى فترة قصيرة من الخبراء فى فن الميكانيكا. ولقد برز تواجد هذا الصنف فى ورشة العربيات ببركات بنوع خاص.

كان هؤلاء الأجانب حجر عثرة فى طريق السودانيين. ولابد لى من اتصافهم فى جديتهم ومثابرتهم فى العمل وصبرهم وطاعتهم للأوامر والخضوع الى الرؤساء الانجليز بدرجة المذلة فى بعض الأحيان. والسودانيون بحسب نشأتهم وخلفياتهم وتقاليدهم، لم يكن فى مقدورهم مجاراتهم. بل ان الكثير من السودانيين الذين دخلوا فى الخدمة فى تلك الفترة تخلوا عنها عاجزين عن مجارات هؤلاء الأجانب. ولم يستقر بالسودانيين الحال سواء أكانوا فى القسم الكتابى أو فى هذه الورش الا بعد أن أعلنت حكومة السودان الشركة الزراعية فى شهر يونيو عام ١٩٤٤م، بانتهاء امتيازها فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠م، عندما سنحت الفرصة لهم بوجود بعض السودانيين فى مراكز مهمة فى الرئاسة أو فى المنطقة نفسها. فقد كان مثلاً لتواجد المغفور له الحاج محمد بليل الذى نشأ فى المحالج، الى أن وصل الى درجة مفتش فى محالج مارنجان، كان لتواجده الفضل فى انتهاء فرص العمل فى الصيانة والمحالج لأبناء جزيرة تنقسي، موطنه الأصل، وحضور، الذين توافدوا الى الجزيرة واستطاعوا أن يحتلوا رويدا الأماكن التى تشغرها أو تظهر من وقت لآخر. وبحسب طبيعة بلادهم وجديتهم وصبرهم ومثابرتهم، استطاعوا بسرعة أن يستوعبوا متطلبات العمل وأن يديروها بكفاءة أهلتهم لأن يحتلوا أماكن الأجانب ويعملوا مباشرة تحت إشراف المهندسين البريطانيين، وخلقوا لأنفسهم كينونة محلية. وفى بلادهم، وبطول الزمن، استطاع أبناء الجزيرة أن ينافسوا ميادين العمل المختلفة ويجدوا لهم أماكن وسط الزحام.

هذا ماكان من أمر هندسة الورش. وأما ورش مارنجان والحصاحيصا وبركات، فلقد تعثر فى بادئ الأمر وجود الأشخاص المناسبين للعمل من السودانيين، لاحتقارهم لمثل أعمال هذه الورش، من جهة، ومن جهة أخرى لاحجام الأجانب عن تدريب الذين استطاعوا أن يجدوا فرصة للعمل خوفا من مزاحمتهم واحتلال أماكنهم، ومن جهة ثالثة لعدم صبر ونفور السودانيين من الطاعة. كما كان هناك نفور الذين يعرفون اللغة الانجليزية للعمل فى الصناعة وتفضيلهم العمل الكتابى فى الوظائف الحكومية. ولذلك فانه عندما جاء المغفور له (عثمان الطاهر) فى عام ١٩٣٢ ليدخل تلميذا بالورش بعد اكمال دراسته بالمدارس الوسطى، كان ذلك بمثابة علامة استفهام كبيرة للغاية بأن يفضل شاب تعلم الانجليزى فى مدرسة وسطى،

العمل فى ورشة بدلا من أن يسعى للعمل فى دواوين الحكومة فى وظيفة كتابية، أو لعله لم يجد فرصة هنالك بالنسبة للأزمة الاقتصادية الجائحة فى تلك السنوات المعجاف (١٩٢٩/١٩٣٢)، وكان المشجع له كما علمت (محمد عيسى محمد) الذى سبقه للعمل بالورش بعام كامل، اذ دخل خدمة الشركة فى ١٩٣١/٨/٧ بينما تعين المرحوم (عثمان الطاهر) فى ١٩٣٢/٧/١٥، ثم انضم اليهما فيما بعد فى ١٩٣٨/٩/١ (فضل عبدالمجيد)، وهذا الثالث يرتبط بوشائج القرابة والمصاهرة. وكان لهم الفضل فى إدخال كثير من السودانيين الى الورش وحمايتهم. وارتبط كل من (محمد عيسى) و(فضل عبدالمجيد) بهندسة المحالج، بينما ارتبط المغفور له عثمان الطاهر بالورش، وورشة مارنجان بالذات. وكان ثلاثتهم، مع (يوسف عز الدين)، الذى جاء فى الأربعينيات، نواة سودنة الوظائف. ولقد استطاعوا كلهم بكافءتهم وأمانتهم وشجاعتهم أن ينجوا من المؤاخذة والتشريد. ولا بد لى فى هذا المقام أن أذكر مشيدا بكل من (عبدالرحيم مدنى) الملاحظ الميكانيكى بالمحاريث، الذى استطاع منذ تاريخ خدمته فى الشركة الزراعية فى ١٩٣٣/٢/٢٢ أن يصمد للمشاكل والعراقيل، وأن يبقى حيا بعد زوال الشركة الزراعية. وهذا ينطبق بالمثل على (أحمد نقد جمعة) الملاحظ الميكانيكى بود النعيم الذى دخل خدمة الشركة الزراعية فى ١٩٣٧/٧/١٤.

وكما ذكرت أيضا فقد كان هؤلاء نواة السودنة بالمشروع ولولاهم لتأخرت السودنة الى عدة سنوات. فالمرحوم (عثمان الطاهر) الذى تدرج فى كل أعمال الورشة بمارنجان صار أول مدير للورشة. فكان أكفأ من بعض المديرين البريطانيين الذين تعاقبوا على هذه الورشة، وذلك بسبب استمراريته وتدريبه، بخلاف البريطانيين الذين كانوا يديرون العمل بواسطة الميكانيكيين. وكان المرحوم (عثمان الطاهر) المهندس الحق الذى لم يكن له مكان فى المكتب، فطوال وقته فى مرور على العمل. ولقد بلغت ورشة مارنجان فى زمنه أوجها من النشاط والكفاءة. وأما الاخوان (محمد عيسى) و(فضل عبدالمجيد) فقد كانت وجهتهما هندسة المحالج، كما كان (يوسف عز الدين) فى قسم المحاريث. ولما جاءت السودنة مرت برفق ويسر باستلامهم للمسئوليات من الانجليز.

أما الورشة التى تعثرت وتأثرت تأثرا بالغا بالسودنة فقد كانت ورشة العربات. والسبب فى ذلك أنه لم يكن هناك الشخص المناسب من السودانيين وكان

أول من ظهر فى الاربعينيات أحد الميكانيكية الذى انضم الى خدمة الشركة الزراعية فى ١٥/٨/١٩٤٤، وأخذ تدريبه على ميكانيكية العربات فى جراجات ومدنى. وكان من أبرز الميكانيكيين فى العربات. وهو الذى مهد السبيل للعمال فى جراجات مدنى أن ينتقلوا الى ورشة العربات فى بركات والسيطرة عليها، فهو شخص خلق ليجيد العمل بنفسه وليس لادارة الاخرين (صادق عيد روس).

لقد تدهور العمل فى هذه الورشة نتيجة للسودنة بدرجة مذهلة، حتى فقدت أهم خصائصها لعدم وجود سودانى مؤهل نشأ بها كما هى الحال فى ورشة مارنجان والهندسة والمحاريث. وأذكر عندما دخلت خدمة الشركة الزراعية فى أوائل ١٩٢٩ ولعدة سنوات بعد ذلك، كان المهندس البريطانى (المستر ود)، وكان مثلاً رائعا للمهندس العملى، كما كان مثالا يحتذى به للذين يعملون معه. فلم يكن له مكان فى مكتبه وكان طوال وقته فى الورشة لابسا الاوفرول ويتفحص العربات بنفسه ويدخل فى بعض الأحيان تحت العربة لفحصها وتصليحها، ويخرج ملطخا بالشحم والزيت حتى فى وجهه. وإذا كان المهندس يعمل هذا فهل يتأخر أى أحد من مساعديه فى مجاراته؟ ومن المؤسف أن هذه الصورة قد اختفت تماما. فالمهندس فى ملابسه النظيفة قابع فى مكتبه، وحذوك النعل بالنعل فالمساعدون كذلك، وقد تركوا الأعمال اليدوية لمن تحتهم فانخفض الانتاج وتدهورت المعنويات وكاد أن يفلت الزمام، لو لم يظهر فى الصدارة بعض المهندسين والميكانيكيين بالورشة ليضعوا الأمور فى نصابها. وكان من ضمن الميكانيكيين الممتازين الريح دفع الله الذى جاء للعمل بالشركة الزراعية فى ١٥/٢/١٩٤٨م، وتدرج فى أعمال الورشة. وزيادة على كفاءته فان (الريح) قائد وادارى حازم وشجاع، وله ولاء خاص لهذا المشروع ولا تأخذه لومة لائم فى مؤاخذة أو معاقبة أى عامل، مهما كان عندما يتهاون فى عمله، ومنذ أن احتل مكانه فى الورشة تحسن الأداء وساد النظام والانضباط. ومن المؤسف حقا أن يجد الريح مصرعه على يد عامل مختل العقل الذى كان يعمل بالورشة ولم يعجبه الانضباط فيها.

سكة حديد الجزيرة الضيقة وعمالها:

أ- نبذة تاريخية:

كانت منطقة الجزيرة الواقعة بين النهرين المصدر الرئيسى لانتاج الذرة فى المزارع المطرية والنهرية، وذلك قبل بداية زراعة القطن والمحاصيل الغذائية بنطاق واسع بالرى الصناعى فى مشروع الجزيرة منذ عام ١٩١١م.

ولكى يكون فى الاماكن تصدير الذرة من المنطقة الى أواسط وشمال البلاد. أوصى مدير مخازن حكومة السودان بالخرطوم فى عام ١٩٠٢ بإنشاء سكة حديد ضيقة على غرار سكة حديد الدلتا بمصر ترتبط برأس السكة الممتدة من الخرطوم الى الجزيرة. ولكن تلك التوصية لم يؤخذ بها. وبدلاً عنها امتد خط السكة حديد الرئيسى من الخرطوم الى مدنى وسنار فى عام ١٩٠٩-١٩١٠م.

لم تبدأ سكة حديد الجزيرة الضيقة الا نهاية الحرب العظمى الاولى فى أوائل العشرينات. قام بالانشاء فى البداية المقاولون الذين قاموا فى تلك الفترة بحفر الترع وبناء الكبارى والقناطر والمبانى، وكان الخط يمتد الى (ام سنط) من الجزيرة على شاطئ النيل لنقل الطوب والرمل الى محطة سكة حديد بركات لنقل الأدوات الاخرى. وكانت نهاية الخط فى ود الشافعى بأرض الجزيرة، وهذا هو السبب الذى جعل ود الشافعى مكاناً لرئاسة سكة حديد الجزيرة، بالرغم من أنه بذلت محاولات لتغيير الموقع بدون تنفيذ، وتسلمت الحكومة تلك السكة من المقاولين بعد نهاية "الكنتراتو"، وسلمت فى عام ١٩٢٣ الى الشركة الزراعية باتفاقيات خاصة. وكانت وقتها تتكون من خط طوله ١٣٥ كيلومتراً مقاس قضيبه ٦٠ سنتيمتراً مع أربع قاطرات بخارية وست قاطرات جازولين تتبعها ١٥٦ عربة.

امتدت بعد ذلك سكة حديد الجزيرة وبلغت الذروة بعد مشروع المناقل، وبعد أن شملت كل المنطقة بما فيها المحطات التى كانت سابقاً تشملها سكة حديد السودان. وأصبحت على مر السنين مرفقاً حيوياً هاماً للغاية لإدارة الجزيرة. ان المهمات الأساسية لهذا المرفق كانت فى البداية ترحيل القطن من محطات القطن بالجزيرة الى المحالج، ثم تطورت أعماله الى كل ما يلزم المشروع من خدمات أخرى فى نقل البذور والسماد والمخزونات والزيوت وغير ذلك. وبالإضافة الى ذلك فقد دخلت سكة حديد الجزيرة فى تناقص فى ميادين الترحيلات التجارية فى الستينات عندما

امتد خط سكة حديد الجزيرة الى محطة الباكير التى تبعد حوالى ٤٠ كيلو متر من العاصمة، فصارت تنقل بذرة القطن المباعة الى شركات الزيوت لمحطة الباكير، وتنقل من هناك باللوارى الى مصانع الزيوت بالعاصمة بالخرطوم بحرى. وبذلك جلبت دخلا كبيرا خفض من التكاليف التى كانت تخصم على حساب الشركاء الثلاثة.

ب- هجرة عمال سكة حديد الجزيرة من الشمالية:

بعد هذه المقدمة أعود الى الموضوع الرئيسى وهو هجرة العمال لهذا المرفق من المديرية الشمالية الى الجزيرة منذ عام ١٩٢٣ عندما استلمت الشركة الزراعية السكة الحديد من الحكومة.

كانت تلك الهجرة تحدث عادة فى شهر ديسمبر من كل عام، حيث يبدأ التحضير للعمل الموسمى اعتبارا من أول شهر يناير. وكانت أغلبية المهاجرين تأتى من منطقتى (المعاض) (وقنتى) فى دنقلا. وقد تمت لهم السيطرة التامة على هذا المرفق، ولكن يبدو أن خلافا كان سائدا بين هاتين الفرقتين، ونقلوا معهم هذا الخلاف الى محل عملهم بالجزيرة. وكان على رأس عمال الإدارة (محمد عمر). كما كان على رأس عمال الهندسة (المرحوم/ وداعة محمد أحمد). وكان الخلاف بينهما شخصيا مستعرا، ولكن ذلك الخلاف لم يؤثر فى سيطرة أفراد قبيلتهم على ميادين العمل، اذ أن الاتفاق كان بينهما كاملا فى ذلك السبيل. وكانوا يحتكرون كل الأعمال حتى الموسمية، مما جلب فوائد جمة لهم فى الادخار لاقامة مشاريع واسعة فى المنطقة. ولقد كان لكثير منهم عربات تاكسى ومتاجر وممتلكات اخرى مختلفة، وكانت مساهمتهم فعالة فى بناء المشروع. وكان لوجود (المستر/ أشفورد) الذى كان المسئول عن ادارة سكة حديد الجزيرة منذ استلامها بواسطة الشركة الزراعية فى عام ١٩٢٣، كان وجوده سندا خاصا لأبناء (المعاض) (وقنتى)، فقام بتدريبهم، واعتمد عليهم فى كل النواحى المختلفة فى العمل، حتى استطاع أن يحتفظ بهذا المرفق خاليا من الأجانب حتى البريطانيين. غير أنه كان متحيزا تحيزا ظاهرا (لمحمد عمر) ضد (المرحوم/ وداعة). ولقد شهدت ذلك التحيز عندما كنت ضابطا للعمل. وكنت أذهب من وقت لآخر لمحاولة معالجة المشاكل. فكان (المرحوم وداعة) رجلا شجاعا وأميناً لا يعرف الخوف ويخاصم (المستر/ أشفورد) خصاما شديدا وينتصر عليه. ولقد

استطاع (محمد عمر) أن يجد لنفسه مكانا مرموقا فى سكة حديد الجزيرة بفضل مساندة (المستر/ أشفوردي)، فبنى لنفسه ولعائلته منطقة نفوذ. وكان (المستر/ أشفوردي) يعتبر كل عمال سكة حديد الجزيرة كأبنائه ويرعاهم رعاية خاصة ويدافع عنهم بكلياته، بل وكان يذهب لزيارتهم فى ديارهم فى دنقلا.

و(المستر/ أشفوردي) لم يكن له فى حياته الا والدته فى المملكة المتحدة، ولذلك اتجه الى تأسيس وطن له فى (كينيا). فاشترى أرضا هناك وقام بتأسيسها خير تأسيس. وبنى له صداقات مع الكثير من السودانيين. وفى احدى اجازاته أخذ معه (محمد عمر) و(يوسف عز الدين) الذى كان مساعده وقتها الى (كينيا) لزيارة مزرعته. وبعد أن تقاعد (المستر/ أشفوردي) ذهب إلى كينيا وبقي هناك الى أن ساءت حالته الصحية وباع مزرعته. وكتب الى خطابا فى عام ١٩٦٣ يطلب منى فيه أن تسمح له الادارة بزيارة أخيرة للجزيرة يزور فيها أصدقاءه ويودعهم. وجاء الى الجزيرة وبقي سبعة أيام فى ضيافة الادارة، زار فيها ود الشافعى عدة مرات، عندما كان المدير وقتها المهندس (ابراهيم محمد ابراهيم). وعقب عودته استمر يكتب الى من وقت لآخر لأنه لا يريد أن يقطع صلته بالمشروع. وكان (المستر/ أشفوردي) الانجليزى الوحيد من جماعة الشركة الزراعية الذى كان يقرأ ويكتب باللغة العربية. وبعد وفاة والدته لم يجد ملجأ الا عند أرملة كانت ترعاه فى كبره إلى أن توفى فى عام ١٩٦٩. (المستر/ أشفوردي) لم يكن مهندسا فقط بل كل مهتما بالزراعة. وكانت جنينته بود الشافعى مزرعة كاملة. وهو الذى استنبط (فول أشفوردي) المسمى باسمه فى الجزيرة.

هذا وقد استطاع أبناء الجزيرة أن يجدوا الفرص المتاحة فى هذا المرفق غير أنه كان فى البداية لأبناء (العفاض) و(قنتى) الفضل فى تأسيسه بالعمل الجاد والمثابرة، بالرغم من الخصومة التى كانت فى أوساطهم والتى أدت الى عواقب كئيبة بالنسبة لبعضهم فى نهاية الأمر.

إن اهتمامى (بالمستر/ أشفوردي) يرجع الى أنه استطاع منذ البداية أن يعتمد على السودانيين واستخدمهم دون غيرهم، فبرهن بذلك الى انجليز الشركة برهانا عمليا بجدية السودانيين وكفاءتهم فى الأعمال التى توكل اليهم اذا وجدوا الفرصة فى التدريب والمعاملة الطيبة.

خفراء الترغ بالجزيرة

كانت هجرة هؤلاء من الشمال الى الجنوب تبدأ فى شهر يونيو حيث يكون الاستخدام عادة فى أول شهر يوليو من كل عام. وكان المهاجرون لهذا الصنف من العمل، يحضرون من مناطق الدناقلة والشايقية، وغيرها بالمديرية الشمالية. ومن المعروف بأن هؤلاء هم الذين كان اباؤهم يمارسون العمل فى الزراعة على حوض النيل منذ مئات السنين، ويحترمون العمل ولا يأنفون منه حسب نشاطهم وتربيتهم وتوارثهم من السلف الى الخلف.

وينقسم عمل هؤلاء الى قسمين: القسم الأول يختص بخفراء الترغ الرئيسية التى تتحكم فى تصريف المياه الواصلة من الخزان مباشرة وتتوزع منها الى الترغ الصغيرة. وعمل هؤلاء يتطلب معرفة وتدريباً خاصاً عن المقاييس والفتحات المطلوبة عند اللزوم فى أبواب الترغ الرئيسية. وهؤلاء يستخدمون مباشرة بواسطة ادارة الرى، ويقعون تحت سلطتها المباشرة ويسكنون بالقرب من القناطر الرئيسية بالترغ. وأما القسم الثانى فيشمل خفراء الترغ الصغيرة. وهؤلاء نظامهم يختلف بموجب اتفاقيات سبق أن عقدت بين ادارة الشركة الزراعية وادارة الرى عام ١٩٢٥م، وتم تجديدها عندما استلمت الجزيرة المشروع بعد تأميمه فى أول شهر يوليو سنة ١٩٥٠م. والاتفاقية تنص على أن يكون التعيين والاشراف على هؤلاء الخفراء من شئون ادارة الجزيرة، على أن تتولى ادارة الرى جزءاً من تكاليف التلفونات فى المشروع، لأن هذه التلفونات تستعمل جزئياً فى المسائل المتعلقة بالرى فى المشروع. وهذه الطريقة وفرت، بالتعاون مع ادارة الجزيرة، مبالغ طائلة كانت ستدفعها ادارة الرى، وذلك لأنه كان مفروض عليها أن تفرغ مهندسا فى كل تفتيش ليكون مسئولاً عن ادارة الخفراء والماء وبدلاً من ذلك يكون مفتش التفتيش هو المسئول ادارياً. ويقوم فى واقع الأمر بطلب الماء اللازم للرى فى تفتيشه من المهندس التابع لمصلحة الرى والموجود فى المنطقة الرئيسية بالمشروع. وقد أثبت هذا النظام بالتعاون فعاليته فى ادارة الرى فى المشروع بدون تعثر أو مشاكل أو تكاليف.

وخفراء الترغ بحسب تطلعاتهم الى الكسب، لم يكتفوا بما يصلهم من دخل من رواتبهم. فأخذوا فى استغلال الأراضى المحيطة بمنزلهم وزراعتها بالخضروات

والبصل. كما أخذوا فى تربية المواشى والدواجن. وفى كثير من الأحيان مشاركة المزارعين. وتحصلوا من كل ذلك كسبا كبيرا استغلوه أحسن استغلال فى بلادهم فى شراء الأراضى، والوابورات، أو فى الشراكات فى الوابورات القائمة هناك. كما استطاعوا أن يهتدوا أيضا بأن يوظفوا أموالهم فى الجزيرة فى إقامة الدكاكين أو الطواحين أو التراكتورات أو خلاف ذلك. وكان من المشاهد فى بداية المشروع أن كل الكتنتين الموجودة بمكاتب التفتيش تكون ملكا لشيوخ الخفراء. بل واستطاع الكثير منهم أن تكون لهم حواشات فى المشروع عندما حلت الأزمة فى السنوات مابين ١٩٢٩/١٩٣٠ الى عام ١٩٣٣/١٩٣٤، عندما قز المزارعون الأصليون من حواشاتهم التى كانت تأكل ولا تلد. وأستمر هذا الحال الى أن صدر قرار بعد تأميم المشروع بحرم الجمع بين الاستخدام فى المشروع براتب ومسك حواشة فى نفس الوقت. وكان المقصود بذلك القرار خفراء الترع. وعند تنفيذ هذا القرار استطاع الكثير من الخفراء أن يحولوا حواشاتهم بطريقة خاصة الى أولادهم أو ذويهم. وفى حقيقة الأمر لم يكن لأحد من الوافدين للعمل فى المشروع حظ فى أخذ حواشات، لأن نظام توزيع الحواشات حسب القانون الى ملك الأراضى وذويهم أدى إلى عمار الحلة.

ولقد استطاع خفراء الترع من أبناء الشمالية أن يقوموا بتعليم أولادهم، وتخرج كثير منهم فى كل فروع العمل فى هذه البلاد، فمنهم الطبيب والمهندس والزراعى وخلافهم. وكان هؤلاء لا يأنفون من الحضور لأهلهم فى المشروع وهم طلاب وموظفون، ولا يقبعون فى المنازل بل تراهم يعملون مع آبائهم فى التروية والزراعة ومراقبة المواشى والدواجن. واستطاع البعض من هؤلاء الخفراء أن يعودوا الى بلادهم بعد التقاعد، حيث قد وجدوا بأن المقام قد تهيأ لهم بما قدموا لذلك. كما استطاع البعض الآخر أن يتخذوا الجزيرة موطنًا آخر لهم، ودخلوا فى ميادين الأعمال التجارية ونجحوا نجاحا باهرا وصارت لم القيادة والصدارة فى كثير من الأعمال المرموقة.

والجدير بالذكر أن الهجرة من الشمال الى الجنوب للعمل فى المشروع لم تكن فقط للاستخدام، بل كان الكثير منهم قد وفدوا للقيام بالأعمال المختلفة، سواء كانت زراعية أو غيرها، والتى كان المشروع سببا فى وجودها. ولا تخلو الآن منطقة من مناطق الجزيرة من نفر من أبناء الشمالية.

هذا ولما تكاثر عدد الوافدين من الشمالية الى المشروع للعمل كخفراء للترع، تقدم النظار والعمد فى المشروع الى ادارة الشركة والحكومة متظلمين من أن يأتى اناس من خارج المنطقة للقيام بعمل هم أحق الناس به. واستجابت الحكومة وادارة الشركة لذلك الطلب واقامت تجربة فى عام ١٩٣٨ فى تفتيش العمارة كآسر ولما كان العمل صعبا ولم يكن معروفا لسكان الجزيرة فانهم لم ينجحوا فى تلك التجربة. ولكن بمرور الزمن استطاع أبناء الجزيرة وغيرهم من المناطق المجاورة أن يقوموا بأعمال الرى بتنظيم قامت به ادارة الجزيرة عند بداية مشروع المناقل، اذ كانت تنقل نائب الباشخفير والخفراء القدامى الى مشروع المناقل، وتضع فى محلهم خفراء جدد من أبناء الجزيرة للتدريب تحت مراقبة الباشمفتش. وبهذه الطريقة تقلص عدد الخفراء من المديرية الشمالية الى درجة صغيرة للغاية.

عمال المحاريث

عمال المحاريث، أبطال المعركة دون منازع وهم جديرون بالتقدير للدور الذى قاموا به فى بناء هذا الصرح العتيد. وكان لهم دور مهم فى بناء هذا المشروع وعمال المحاريث الذين يعيشون فى الغيط وينتقلون من مكان الى مكان فى طول الجزيرة وعرضها، يعملون فى الحر وفى البرد وفى الخريف، لا يكون ولا يملون، الى أن ينهوا موسم الحرث فى الوقت المناسب دون أى عجز أو تأخير، هم أبطال المعركة بدون منازع وهم أكثر العمال مشاركة فى بناء هذا المشروع.

كانت هجرة هؤلاء العمال للجزيرة تبدأ عادة فى شهر أكتوبر. وكانت طريقة الاختيار فريدة فى بابها، إذ ليس للكتابة أو القراءة أو التعليم أى دخل فى ذلك. وكان النظام المتبع هو أن يحضر المتقدمون للعمل ويقفون فى صفوف ويأتى المهندس الانجليزى ومساعدوه من اليونانيين ويتفحصون الواقفين يأخذون فى اختيار أكثرهم ضخامة ويسحبونهم على جنب، فان تم العدد المطلوب كان بها والا فانهم يعيدون الكرة ويختارون من يأتى بعدهم فى الضخامة، وهكذا.

لقد كان عمل المحاريث شاقا لأبعد الحدود ويحتاج الى أناس أقوياء فى البنية وأصحاء فى أبدانهم. وكانت تلك الميزات فى نظر المهندس الانجليزى ومساعديه تكون فى ضخامة الأجسام وليست هناك أية ضرورة لكشف طبي.

كانت الغالبية من المهاجرين تأتي من أولاد الجعليين من منطقتي الزيداب والعالياپ. وكانت الأقلية تأتي من الدناقلة والشايقية الذين سبق لهم العمل في الزيداب. ومن المعلوم بأن الجعليين في المديرية الشمالية ينتمون إلى عدة فروع وكل فرع له خلفيته الخاصة به.

١٠- نبذة عن مشروع الجزيرة والمناقل:

بدأ المشروع بتجربة الري عن طريق الرفع بواسطة الطلمبات من النيل الأزرق في مساحات صغيرة بقرية طيبه في عام ١٩١١ وبركات في عام ١٩١٣ وحاج عبدالله في عام ١٩٢١ ودالنو في عام ١٩٢٤ وبدأ الري بالرياح في عام ١٩٢٥ بعد اكتمال خزان سنار.

١) المساحات المزروعة

تبلغ المساحة الكلية للمشروع حوالي ٢,١ مليون فدان يزرع منها في موسم ٨٠/٧٩ حوالي ١,٥٤.٣٥٩ ٤/١ فدان تفاصيلها كما يلي:-

قطن	٤/١ ٥٤٢ ٢٢٥ فدان
قمح	٤٠٠ ٠٠٠ فدان (مقترح)
زهر	٣٢٧ ٢٩٤ فدان
فول	٢٢٨ ٥٤٥ فدان
خضروات	٣٣ ٢٢٩ فدان
أرز	٩ .٦٦ فدان

١,٥٤٠.٣٥٩ ٤/١

أما مساحة القطن البالغ قدره ٤/١ ٥٤٢, ٢٢٥ فدان فأنها تزرع بالعينات الآتية:

العينه	الجزيرة	المنقل	الجزيرة والمنقل
بركات	١٣٣٥١٨٣/٤	٢٧.٣٣. ١/٤	٤.٣٨٤٩
أكالا برك	٥٦٥٦. ٣/٤	-	٥٦٥٦. ٣/٤
أكالا برك ٦٩ (٢)	٣٨٩.٢ ١/٢	-	٣٨٩.٢ ١/٢
فى أس	٤١٨٢٦	-	٤١٨٢٦
مربود	٥٤٧	-	٥٤٧
هدى	٣٦.	-	٣٦.
طيبة	٩.	-	٩.
فى (١)	٩.	-	٩.
المجموع	٢٧١٨٩٥	٢٧.٣٣. ١/٤	٥٤٢٢٣٥ ١/٢

(٢) الدورة الزراعية:

كانت الدورة فى الجزيرة حتى موسم ٧٥/٧٤ ثمانية (قطن- قمح- بور- لوبا- فول- ذره- بور- قطن).. وتعديلت الدورة منذ عام ٧٦/٧٥ الى دورة رباعية (قطن- قمح- فول- بور).
أما فى المنقل فقد عدلت الدورة السادسة الى دوره ثلاثية فى موسم ٧٦/٧٥ (قطن-قمح-فول/ذره).

(٣) القوة العاملة فى المشروع

المزارعون ٩٤ ٢١٨ منهم ٨٣ ٥٨٣ ذكورا ، ١٠٣٣٥ أنثا.
الموظفون ٢ ٢٣١
عمال ثابتين ٨ ٩٨٥
عمال مؤقتين ١٣ ...
عمال لقيط من خارج
المنطقة المروية ٢٥٠ ...

(٤) علاقات الإنتاج

قام المشروع على أساس شراكه ثلاثية بين المزارعين والحكومة ومجلس ادارة الجزيرة. أما واجبات والتزامات الشركاء فيمكن تلخيصها فيما يلى:

(أ) المزارعون : القيام بالعمل الزراعى من الزراعه حتى جنى القطن وتسليمه للأدارة.

(ب) الحكومة : ملكية أرض المشروع أو أيجارها من أصحابها بأمر أسمى بالاضافة الى توفير الماء لرى المشروع مع دفع رأس مال المشروع.

(ج) مجلس الادارة: القيام بتوفير الكوادر المقتدره لادارة المشروع والعمل على تحسين معدلات الانتاج.

ونظير الالتزامات أعلاه حدد قانون مشروع الجزيره لسنة ١٩٦٠ المعدل لسنة ١٩٦١ أنصبه الشركاء من صافى عائد المحصول بعد خصم المصروفات المشتركة على النحو التالى:

للحكومة	٪٣٦
المزارعين	٪٤٧
احتياطي المزارعين	٪٢
مجلس ادارة الجزيره	٪١٠
الخدمات الاجتماعيه	٪٣
مجالس الحكم الشعبى المحلى.	٪٢
	<hr/>
	٪١٠٠
	<hr/>

وتجدر الاشارة الى أن الدولة تضع اللمسات الاخيره لتعديل علاقات الانتاج لصالح المنتج وتحفيزه لمزيد من الانتاج. وأن العلاقة الجديدة تنمى على استمرار علاقة الشراكة فى القطن مع أنخال عنصر الحافز للمزارعين نظير جهدهم بعد تخطى إنتاجية محددة لكل عينة على أن تخضع المحاصيل الأخرى كالقمح والقول والارز والخضروات لرسوم مياه تحدد بالتشاور بين وزارتى المالية والزراعه أما محصول الذرة فهو معفى من رسوم المياه.

(٥) التقييم الاقتصادي لمحصول ١٩٧٩/٧٨ :
(أ) المساحات وجملة الإنتاجية ومتوسط الإنتاج لكل عينة:

العينه	المساحة بالفدان	جملة الإنتاج بالقنطار	متوسط إنتاج الفدان بالقنطار
بركات	٣٧٨.٩٩٣٣/٤	١.٠٨١.٧٩٢.٧٧	٢.٨٥٤
فى أس	٢٥.٦.٧١/٢	٨١.٣٢٨.٧٢	٣.١٧٦
هدى	٤.٤٧٦	٩.٩٠٣.٤٩	٢.٢١٢
مربود	٥.	٢.٠٠٠.٠٧	٤.٠٠٠
أكالا	٨٨.٨٩٦١/٢	٤٦٠.٧٤٤.٢٠	٥.١٨٣
المجموع	٤٩٨.٠٢٣٣/٤	١.٦٣٣.٩٦٩.٢٤	٣.٢٨١

(ب) تقدير إجمالي العائد والمصروفات المشتركة

وصافي العائد الموزع على الشركاء:

٧٨.٧٩٣.٤٥٨

اجمالى العائد من القطن الشعره

ناقصاً:

عمولة المؤسسة العامة للقطن بواقع ١/٣٪

٥.١٠٨.٥١٦

٧٣.٦٨٤.٩٤٢

٨.٤٤٧.٦٨٦

٨٣.١٣٣.٦٢٨

٤١.٣٩٣.٩١٧

قيمة البذرة التجارية والزراعية

جملة قيمة المحصول

ناقصاً: الحساب المشترك

٤٠.٧٣٩.٧١١

صافي العائد

يوزع على النحو التالي:

٤٩٪ للمزارعين

٣٦٪ الحكومة

١٠٪ الإدارة

٣٪ الخدمات الإجتماعية

٢ / الحكم الشعبى

١٩.٩٦٢.٤٥٨

١٤.٦٦٦.٢٩٦

٤.٠٧٣.٩٧١

١.٢٢٢.١٩٢

٨١٤.٧٩٤

٤٠.٧٣٩.٧١١

١٠٠٪

(٦) ملخص الميزانية لموسم ١٩٨٠/٧٩ :

بلغت تقديرات ميزانية العام المالي ٨٠/٧٩ على أساس المساحة المقدرة لزراعة القطن على النحو التالي:

العينة	المساحة بالفدان	متوسط إنتاج الفدان بالقنطار	تصافي الحليج
بركات	٤.٣٧.١١/٤	٤	١.٦
في أس	٤١٧٤٢١/٢	٣ ١/٢	٨٧
هدى	٧٢٠	٣	٩٩
مربود	٥٤٧	٤	١.٦
طيبة	٩٠	٤	١.٦
أكالا	٩٧٩٥١٣/٤	٧	١٢٤
المجموع	٥٤٤٧٥٢١/٢		

بلغت تقديرات الإيرادات من عائد القطن والبذرة ١١٥,٦٤٧,٤٥٨ جنيهاً
نفاصيلها كالاتي:

١.٨,٦٧٢,٥٧٩	عائد القطن الشعير
١.١,٦٠٨,٨٦١	ناتجاً: عمولة المؤسسة
٧,٠٦٣,٧١٨	بواقع ١/٢٪
١٤,٠٣٨,٥٩٧	زائداً: قيمة البذرة
<u>١١٥,٦٤٧,٤٥٨</u>	

كان متوسط الأسعار التي أفادت بها المؤسسة العامة للقطن بعد قرار إعفاء
ضريبة الصادر والتي بنى على أساسها تقدير الإيرادات على النحو التالي:

مليم جنيه

٤٧,٥٥٠	(٢) بركات
٤٩,٧٦٠	(١) في أس
٤٧,٥٥٠	(٢) هدى
٤٧,٥٥٠	(٢) مربود
٤٧,٥٥٠	(٢) طيبة
٢٩,٥٥٠	(٣) أكالا

وبلغت تقديرات المصروفات المشتركة ١٢٣, ٥٩٤, ٥٥ جنيهاً تفصيلها كالاتى:

تكاليف الإنتاج:

٦, ٧٧٥, ٢٢٥	مخصصات
١٤, ٥٧٥, ٧٤١	الرش
٢٤, ٥٣٦	التجارب والأبحاث
٢٢٧, ٠٠٠	الصمود ٥٠٪ من تكلفة مرتباتهم وتدريبهم
٢, ٤٠٠, ٠٠٠	القليع
٥٦٣, ٨٨٠	إكثار البذور
١, ٦٠٦, ٧٤٢	الحرق
٥٧٠, ٠٠٠	تجويد الأرض
٢٣٢, ١٤٧	مكافحة الفأر وحماية المحصول ومصروفات أخرى
٢٧, ٥٤٠, ٥٨٥	بذور التقاوى
٦, ٩٢٥, ٨٦٢	مصروفات الحليج

تكاليف القطن الزهر:

٨, ٢٨٥, ٧٨٨	اللقيط
١, ٧٢٨, ٨٥٩	الترحيل للمحالج
٢٤٦, ٥٩٨	مصروفات محطة التجمع ونثرات
١١, ٧٤١, ٥٢٥	استجلاب الأيدي العاملة والحوافز
١, ٧٦٦, ٢٧٣	الدلون والتفريغ والتستيف
٧٣٠, ٣٤٨	مصروفات البذرة
٩٠, ٠٠٠	تأمين المحصول
١٤٩, ٥٣٠	مصروفات أخرى المراجعة، مكافحة الملاريا وتلفرافات وخلافه
٥, ٠٠٠, ٠٠٠	فوائد على سلفيات البنك
١, ٦٥٠, ٠٠٠	فوائد على رأس المال المستثمر
٥٥, ٥٩٤, ١٢٣	

وبذلك يكون صافى العائد القابل للتوزيع ٦٠, ٠٥٣, ٣٣٥ جنيهاً بيانه كالاتى:

١١٥.٦٤٧.٤٥٨	جملة العائد من القطن والبذرة
٥٥.٥٩٤.٢٢٣	جملة المصروفات المشتركة
<u>٦٠.٠٥٣.٢٣٥</u>	الصافي

يوزع على النحو التالي:

٢٨.٢٢٥.٠٦٧	%٤٧	نصيب المزارعين
٢١.٦١٩.٢٠١	%٣٦	نصيب الحكومة
١.٢٠١.٠٦٧	%٢	مال احتياطي المزارعين
١.٢٠١.٠٦٧	%٢	الحكم الشعبي المحلي
١.٨٠١.٦٠٠	%٣	الخدمات الإجتماعية
٦.٠٠٥.٢٢٣	%١٠	الإدارة

(٧) ورش وآليات إدارة مشروع الجزيرة

- ١- ورشة العربات الرئيسيه ببركات ١٤٠ ورشة صغيرة بالاقسام.
- ٢- ورشة مارنجان - رئيسية.
- ٣- ورشة الحماحيصا.
- ٤- ورشة ٢٤ القرشى.
- ٥- ورشة الباكير.
- ٦- ورشة الكهرباء الرئيسيه بمارنجان.
- ٧- ٥ محالج كبيرة بمارنجان.
- ٨- ١ محالج صغير بالسيد فارم.
- ٩- ٧ محالج بالحماحيصا.
- ١٠- ١ محالج كبير بالباكير.
- ١١- ٦٦ جرار كاتربيلار ٨ منها لحفر أبوعشرينات.
- ١٢- ٢٠٠ جرار خفيف للتسريب والعمليات الزراعية الأخرى.
- ١٣- ١٧٠ آلة تسريب.

- ١٤-٢٢ دسك.. Off-Set.
- ١٥-٢٣ دسك ذراعات قمح Cook- Shot.
- ١٦-٥٥ قلاعة فول.
- ١٧-١٢ حاصدة فول.
- ١٨-١٩ ناثرات سعاد Vicon
- ١٩-٩٠ زراعات فول جوندير.
- ٢٠-١٧ عزاقه و ١٠ عزاقه بسكين.
- ٢١-٧٠ حشاشه.
- ٢٢-٥٥ قاطرات.
- ٢٣-١٢٠٠ عربات سكة حديد.
- ٢٤-٥ حازقة علف.
- ٢٥-١٠٠ عربات : لاندروفر - تايوتا - بيجو - مرسيدس.
- ٢٦-١٣٠ لوارى - بصات - تانكر - قلاب.
- ٢٧-١١ جرار السى جالمرز.
- ٢٨-٢ جرار كيبس.

جدول رقم (١)
النتائج الاقتصادية للشركة من ١٩٢٦ - ١٩٥٠ (بعد الخزان)

الموسم	المساحة	الإنتاج بالفدان	الأسعار بالبنس للرطل	العائد بعد خصم تكاليف التسويق جنيه مصرى	العائد عن الفدان من مساحة القطن جنيه مصرى
١٩٢٦-١٩٢٥	٨٠, ١٣١	٤, ٨	١٨, ٠٠	٢, ٣٤٠ / ٦١٦	٢٩ جنيه مصرى
١٩٢٦	١٠٠, ٠٥٨	٤, ٧	١٨, ٠٠	٣, ٣٥٦ / ٦٢٩	٣٣ جنيه مصرى
١٩٢٧					
١٩٢٨	١٠٠, ٧٦٨	٣, ٣	١٩, ٧	٢, ٥٦٣ / ٤٠٢	٢٥ جنيه مصرى
١٩٢٩	١٣١, ٢٩٢	٣, ٦	١٨, ٤	٣, ٢٦٩ / ١٦٢	٢٥ جنيه مصرى
١٩٣٠	١٧٤, ١٦٤	٢, ٣	٧, ٩	٨٨٥ / ٩٠٥	٥ جنيه مصرى
١٩٣١	١٩٦, ٧٩٩	١, ٤	٦, ٤	٣٩٣ / ٩٤٠	٢ جنيه مصرى
١٩٣٢	١٩٤, ٩٣٥	٤, ١	٨, ٥	٢, ٢٧٠ / ٩٨٨	١٢ جنيه مصرى
١٩٣٣	١٩٥, ٩٤١	١, ٩	٨, ١	٨٧٥ / ٣٤٧	٤ جنيه مصرى
١٩٣٤	١٧٥, ٨٣٤	٢, ٣	٨, ٦	١, ٠٢٥ / ٣٢٤	٦ جنيه مصرى
١٩٣٥	١٧٦, ١٥٠	٤, ٥	٨, ٢	٢, ١٨٧ / ٩٢٠	١٢ جنيه مصرى
١٩٣٦	١٨٥, ٧٥٨	٣, ٧	٧, ٩	٢, ١٧٧ / ٨٥٨	١١ جنيه مصرى
١٩٣٧	١٩٩, ٧٧٠	٤, ٥	٨, ٦	٢, ٩٠٨ / ٤٠١	١٥ جنيه مصرى
١٩٣٨	٢٠٧, ٢٤٢	٤, ٦	٥, ٩	٢, ٠٩١ / ٩١٣	١٠ جنيه مصرى
١٩٣٩	٢٠٦, ٢٧٤	٤, ٥	٦, ٢	٢, ٢٥٢ / ٩٤٥	١١ جنيه مصرى
١٩٤٠	٢٠٦, ٨٨٠	٣, ٨	٩, ٦	٢, ٧٢٢ / ٤٠٧	١٣ جنيه مصرى
١٩٤١	٢٠٧, ٥٩٤	٤, ٠	٨, ٩	٢, ٩٥٢ / ٢٤٤	١٤ جنيه مصرى
١٩٤٢	٢٠٧, ١٢١	٤, ٠	٩, ١	٢, ٩٢٢ / ٥٩١	١٤ جنيه مصرى
١٩٤٣	٢٠٦, ٤٨٦	٤, ٨	٩, ٣	٣, ٦٩٧ / ٤٨٠	١٨ جنيه مصرى
١٩٤٤	٢٠٦, ٥٧١	٣, ١	١٠, ٦	٢, ٦١٤, ٩٣٦	١٣ جنيه مصرى
١٩٤٥	٢٠٦, ٥٧٨	٤, ٩	١٠, ٦	٤, ٢٨٠, ١٥٦	٢١ جنيه مصرى
١٩٤٦	١٩٦, ٥٤١	٣, ٤	١٠, ٣	٢, ٦٠٥ / ٧٦٠	١٣ جنيه مصرى
١٩٤٧	٢٠٦, ١٧٦	٤, ٠	١٩, ٢	٦, ٧٨٩ / ٦٧٥	٣٣ جنيه مصرى
١٩٤٨	٢٠٦, ٣٤٦	٣, ٤	٣٨, ٥	١١, ٧٥٣, ٠٣٨	٥٧ جنيه مصرى
١٩٤٩	٢٠٦, ٧٧٨	٤, ٣	٣٨, ٥	١٣, ٨١٩ / ٨٣٢	٦٧ جنيه مصرى
١٩٥٠	٢٠٦, ٧٣٧	٤, ٦	٤١, ٣	١٦, ١١٨ / ١٥٥	٧٨ جنيه مصرى
الجملة				٩٨, ٧٧٦, ٦٢٤	جنيه مصرى



المستر ماكلفري



السير الكسندر ماكسينتير



المستر ودنشق



المستر ارشديل



السيد رحمة الله عبد الله



الشيخ أحمد بابكر الازيرق



السيد على أبو النجا



المستر آرثر جيتسكل



السيد مكى عباس



الشيخ الأمين محمد الأمين



السيد محمد عمر عباس



السيد محمد عمر أحمد



السيد الهادي أحمد يوسف

الفصل الثالث

عندما كنت مزارعاً في مشروع الجزيرة

من ١/٧/١٩٢٢ إلى ٣٠/٦/١٩٢٤

الفصل الثالث

عندما كنت مزارعاً في مشروع الجزيرة

من ١٩٢٢/٧/١ إلى ١٩٢٤/٦/٣٠

١- عملت مزارعاً في مشروع الجزيرة لفترة موسمين، وكانت لي ذكريات: وهذا ما أريد تسجيله في هذا المقام حتى تكتمل الصورة. كان والدي رحمه الله يعمل (موظفاً) في حكومة السودان. ولم تكن هذه في الحسبان كما لم تكن رحلتى (كمزارع) في مشروع الجزيرة في الحسبان أيضاً. فبالنسبة لوالدي فكان مزارعاً في قرية (ود البر) الواقعة في الخط الأول من مركز رفاعة. ويحفظ القرآن كما كان تلك سمة في عائلتنا. وتبع ذلك أن أخى الأكبر (عبد الله الكارب) كان قد حفظ القرآن، وكان الدور على. ولكن الذى حدث آنذاك هو أن حكومة السودان كانت في حاجة ماسة، في أوائل عهدها بحكم السودان بعد المهديّة، إلى كتبة ومحاسبين، وكان والدي من ضمن الذين تقدموا. وبعد اجتيازه للامتحان تم إختياره محاسباً بمركز رفاعة، وبذلك انتقلت عائلتنا التي كانت تسكن في ودمدنى إلى رفاعة. ولدت هناك في مدينة رفاعة. وتمشياً مع تقاليد العائلة أدخلت الخلوة لحفظ القرآن، ولكن لم تطل الفترة لتغير الأحوال. فإذا كان والدي الذى كان مزارعاً أصبح موظفاً، فمن الطبيعى أن أدخل أنا في مدرسة رفاعة الأولية. وتشاء الظروف بعد نهاية الدراسة في رفاعة أن أكون الوحيد من طلبة السنة الرابعة الذى ذهب إلى الامتحان للمدرسة الوسطى في مدرسة ودمدنى الأميرية الوسطى، بدلاً من الذهاب إلى الخرطوم كما كانت العادة المتبعة.

دخلت الامتحان من مدرسة ودمدنى الأميرية الوسطى وكان ترتيبى التاسع في اللجنة وقبلت طالباً بالمجان بالمدرسة في سنة ١٩٢١ عندما كان عمري وقتها ١١ سنة. وكنت أسكن مع أقربائى في مدينة ودمدنى. وتبع ذلك أن كل أبناء عائلتنا جاؤا للدراسة بالمدرسة الوسطى الأميرية بودمدنى فجاء من بعدى (محمد) بن أخى الأكبر (عبد الله الكارب) والذى كان وقتها هو الآخر في ذلك الوقت موظفاً بحكومة السودان. ولحق بنا ابن عمنا (مكى عباس)، ثم أخيراً أخى الأصغر وقتها (السنى). وكان من حسن حظهم في ذلك الوقت أن حضر والدي متقاعداً في سنة ١٩٢٢،

وأختار بأن يعود للسكن فى ودمدنى كما كان فى سابق عهده. ولذلك إنتقلنا كلنا للسكن فى منزل واحد بمدينة ودمدنى.

وبينما كنا على هذه الحالة مع جمع الشمل، فاجأنا والدى فى إحدى الأيام بأنه يزمع السفر إلى زيارة خالته فى قرية (عبد الدائم)، وهى تقع حالياً فى تفتيش (درويش) بالقسم الوسط من المشروع. وكان والدى رحمه الله يهتم اهتماماً إلى حد المبالغة بزيارة الأرحام، ويعتقد ذلك فرضاً من فروض الحياة العائلية. وبعد غيبة أمتدت لسبعة أيام جاءنى بمفاجأة لم تدر بخلدى قط ولم تكن فى حسابان أى واحد من أفراد عائلتنا وكانت المفاجأة هى أنه وجد فى المنطقة حركة شديدة للغاية خاصة بتوزيع الحواشات لأن الرى سيظلها فى موسم ١٩٢٢/٢٣. وكانت خالته من ملاك الأراضي كما كان زوجها بالمثل، وتسمح لها حصتها بأخذ ثلاث حواشات. وأخبرت والدى بأنها ستمنحه حواشتين تكريماً له لزيارته لها. وأضاف والدى بأنه سيقبل هذه المنحة للغاية جداً من خالته شاكراً ومقدراً لها، وأنه سيكتب واحدة بأسمى، فعقدت المفاجأة لسانى. فوالدى يعرف بأننى فى السنة الثانية بالمدرسة، وعمرى ١٢ سنة وأننى مقبل على السنة الثالثة وهى صعبة جداً كما هو معروف. ثم بعد ذلك السنة الرابعة للامتحان للانتقال إلى الثانوى بكلية غردون. وأخيراً فتح الله على لسانى بالكلام ولم يكن ذلك بالأمر السهل فى عائلتنا. فقلت له هل يعنى ذلك أن أترك الدراسة، لأنه بخلاف ذلك سيكون من المستحيل أن يحدث ذلك وأنا طالب بالمدرسة، لأن عمل الحواشات كما سمعت يختلف عن عمل الزراعة المطرية التى كنا نقوم بها فى عطلة الخريف، والتى لا تأخذ منا أكثر من شهرين بالمقارنة مع عمل الحواشات المستمر طوال السنة بدون أنقطاع؟ وطلبت منه أن يعفنى من هذه المهمة. ولكن والدى كان صعب المراس ويعتقد بأن هذا رزقاً ساقه الله إلينا فكيف نرده. وأضاف بأن الحواشات يتسابق الناس عليها ويشترونها بأسعار غالية. وأخذ فى تطمينى بأن المسألة بالنسبة إلى لن تكون مشكلة، وأن العمال هم الذين سيقومون بكل الأعمال وما على إلا مراقبة العمل فى زمن الأجازة المدرسية. وقد صعب على أن أرى والدى الذى كان موظفاً وفى ترف من العيش وقد بلغ الخامسة والسبعين من عمره وتقاعد بمعاش، ضعيف فى تلك الفترة من الزمان ولم يكن دخله كافياً لتغطية احتياجاتنا المعيشية، مما جعله يستعين بعون من أبنه الأكبر (عبد الله

الكارب) الذى كان وقتها موظفاً بحكومة السودان. وعليه فقد كان لابد مما ليس منه بد، فقبلت بالأمر الواقع متوكلاً على الله. وعلمت بأن حواشاتنا ستكون بالقرب من قرية (عبد الدايم) التى تسكن فيها خالته، والتى تبعد حوالى بضعة أميال جنوب غرب مدينة ودمدنى.

أخذنا بعد ذلك للأستعداد للرحلة. فاشتري لى والدى حماراً وكان هو يمتلك حماراً من النوع الممتاز. وكان لابد من عمل خاتم بأسمى لأن إدارة الشركة الزراعية لاتعترف بالأمضاء وتصر على الاختام. ثم جاء يوم توزيع الحواشات ومن حسن الحظ بالنسبة لى بأنه كان يوم جمعة عطلة المدرسية، وكانت عطلة الشركة وقتها بالأحد. كان التوزيع فى تفتيش (بركات) المجاور لمدنى، لأن مبانى مكاتب تفتيش (درويش) لم تكن قد اكتملت. فأخذنا طريقنا إلى هناك وكان معنا الكثير من سكان ودمدنى الذين كانت لهم أطيان تمكنهم من أخذ حواشات. وكان والدى قد سبق له وتعرف على الكثير من الناس بوددمدنى. كما تعرف على العمدة والشيخ بالمنطقة. ولما وصلنا إلى ساحة المكتب وجدنا هناك مفتش تفتيش (درويش) وبعض رجال البوليس لحفظ النظام وباشكاتب مكتب (درويش) والعمدة والشيخ. وكان المكان مكتظاً بالناس جاؤا من كل مكان للحواشات وأخذ الباشكاتب يذكر الأسماء ويكررها الخفير بصوت عال. وجاء اسم والدى (محمد أفندى عبد الله محمد)، وكان (أفندى) هذه قد ألصقت بأسم والدى ولم تفارقه. ولابد من الاسم أن يكون مثلثاً. وبعد أن تعرف عليه العمدة والشيخ أخذ منه مندوب المكتب الختم وختم به وثيقة باللغة الانجليزية، وشرحوا له معانيها بالعربى المكسر، وكانت نمرة الحواشة (٣٩٦). ثم جاء بعد ذلك اسمى (عمر محمد عبد الله) المزارع (البيت ٣٩٧) حتى نهاية موسم ١٩٢٣/١٩٢٤ أى ٣٠/٦/١٩٢٤.

وكانت الحواشات تعرف بالبيوت المقامة فى الحواشات وكانت القصادات بدورة ثلاثية. وكان أول عمل الشروع فى بناء البيت فى طرف الحواشة لنسكن فيه وكانت الفكرة أن يكون المزارع مرتبطاً بالحواشة كفلاح. ولم تكن مهمة مبانى البيوت الصعبة وكان كل شئ رخيصاً بدرجة لن يصدقها الإنسان الآن. فكانت حمولة الجمل من القش (النال) لبناء القطية ثلاثة قروش، وكان أكبر عود للبناء بقرشين، وكانت العمالة رخيصة للغاية ولم يكلفنا بناء القطيتين أكثر من ١٥٠ قرشاً، صرفنا لها من

المكتب أربعة جنيهاً وقام الكثير من المزارعين بالعمل بأنفسهم بأولادهم. ولا يمكن الصرف إلا بعد أن يأتى المفتش للإستلام وأعطى الوصل الذى نذهب به إلى مكتب (درويش) للصرف. وكان هذا يحدث بالنسبة لكل العمليات من (أبى عشرين وأبى ستة) وغيرهما. ثم أخذنا بعد ذلك فى التحضير أولاً بالمسح وتصليح الجداول والتقانت. أما عملية الحراث الثقيل فتقوم به الشركة الزراعية بالوابورات السلكة على حساب المزارع. وكانت الأسماء المختلفة من (أبى ستة) (والجداول) (وأبى عشرين) (والسراية) (والشلابى) (والتقانيت) وغيرها، كلها أسماء أعجمية بالنسبة لى مقارنة مع عمليات الزراعة المطرية.

وجاءت بعد ذلك الأوامر بالزراعة، وكانت على الناشف فى شهر يوليو سابقة للرى. وكانت طريقة عمليتها فريدة وغريبة بالنسبة لنا، كان يقوم بها العمال الذين جاؤا بها من الزيداب منقولة من الفلاحين المصريين. كانت الطريقة بزراعة خشبية لا يزيد طولها عن نصف متر، فى إحدى طرفيها مقبض لليد وفى الطرف الآخر شكل كاليد، ويقوم بالزراعة والثيراب شخص واحد، بأن يحمل على رقبته مخللة فيها البذرة، ثم يأخذ قبضة فى يده اليسرى، ويبدأ منحنيًا يفتح حفرة من السراية ويضع أربع أو خمس بذرات ويقفل الحفرة بطرف الزراعة. وكلما خلصت البذرة من يده اليسرى يتناول قبضة أخرى من المخللة المعلقة على رقبته. وهكذا دواليك إلى أن تنتهى زراعة الحواشة. وبالرغم من صعوبتها وتعقدها فأن الذين تعودوا عليها يقومون بها بسرعة فائقة، وظهورهم منحنية طوال فترة عملية الزراعة. وكنت أقوم بالزراعة بالسلوك فى الزراعة المطرية، وحاولت مرة أو مرتين أن أجرب هذه الطريقة فكاد ظهري ينقصم من الانحناء. ثم تغيرت هذه الطريقة فيما بعد بأن استبدلت بما كان يسمى (بالجراية)، وهى بالعكس خشبة طويلة وتحتاج العملية إلى شخصين، الأول يقوم بحفر الحفرة من (السراية) بالجراية والثانى يتبعه ليضع البذرة فى الحفرة ويقفلها برجله، وتتم هذه العملية بسرعة فائقة. وكانت (الجراية) اسماً على مسمى الجرى. وبعد أن تكتمل الزراعة فى كل النمرة، يمر المفتش. وبعد أن يتأكد من أتمام العمليات يعطى المزارع وصلاً بالإستلام، ليذهب به إلى المكتب لصرف سلفية الزراعة.

ثم جاءت بعد ذلك الريّة الأولى والتى كانوا يسمونها (البوغة). وكانت المنطقة

ناشفة ولم تنزل أمطار، وكانت الأرض بها شقوق كبيرة لأن الأرض كانت مزرومة بالذرة لعدة سنوات وما أن ابتدأ الري حتى هطلت الأمطار بغزارة شديدة لعدة ساعات فأصبحت المنطقة كلها وكأنها بحر متصل. وكانت هذه المنطقة في الماضي معروفة بأرض (اللقد) أى مربوط الماء الذى يصعب تصريفه. وكان أثر هذه الأمطار أن جرف السيل الجداول والتقائن والبذور وأتلف كل شئ وكان على المزارعين أن يعيدوا التخطيط كما كان سابقاً. وبعد قيام البذرة ظهرت متقطعة وتحتاج إلى رقاعة كثيرة، وكانت عملية الرقاعة بالسلوكة الاعتيادية، وكانت مهمتنا القيام بها، ولم نكن فى حاجة للعمال إلا فى النادر وكان من جراء هذه المياه المختلطة أن ظهرت حشائش كثيفة جداً بعضها لم يسبق له مثيل فى المنطقة جلبت بذورها المياه الواردة من النهر وهى نوع من الحشائش التى لا يمكن حشها بالمولد المستعمل فى البثلاث . وعليه فأن عملية الحش كانت بألة أخرى يسمونها (الكندكة)، وكان قد تخصص فيها العمال من البرقو والفلاته، ويقوم بها العامل وهو منحنيًا على ظهره طوال الوقت. وبعد نظافتها والريه الثانية تظهر حشائش أقل شأنًا، كنا نعالجها بأنفسنا وهى ما يسمى (بالكديب).

وكنا فى أيام عطلة المدرسة تسكن فى بيوت الحواشات. وكنا فى بعض الحالات نذهب إلى قرية (عبد الدايم) وعندما لم تكن هناك أى أعمال بالحواشات نذهب إلى منزلنا فى ودمدنى. وكان المرحوم والذى قد أجر لنا خدمة بارعة فى صنع الطعام والنظافة والغسيل، وكانت تسكن فى قطية بطرف الحواشة وعليها راكوبة بنيت خصيصاً لسكنها وعمل الطعام لنا. وكان والدى فى بعض الحالات يبقى فى القرية عندما تكون هناك أمطار ولم يستطع الذهاب إلى ودمدنى. وكان فى كل يومين أو ثلاثة يشتري حملاً بعشرين قرشاً أو ثلاثة أو أربعة دجاجات الواحدة بقرشين. وكانت أقة اللحم بقرشين ونصف، وكانت عشرة بيضات دجاج بقرش واحد. وكان يمكنك بالقرش أن تشتري سكرًا أو بناءً أو شاياً أو بصلاً. وكان السكان فى القرية لا يستعملون بيض الدجاج كغذاء إذ أن مهمته التفقيش، وأخيراً وجدوا له سوقاً عند المفتش والباشكاتب. وكنا نحن الوحيدين الذين نشترى بيض الدجاج. كان كل شئ رخيص تراب كما يقولون. كانت الذرة الشبيء الوحيد الغالى. كان سعر الأردب ثلاثة جنيهات وغير موجود بالمنطقة يذهبون لجلبه من السوق بودمدنى، وكانت

المنطقة شبه مجاعة.

وأدى تدفق الماء فى ذلك الموسم الأول إلى خروج كمية لا حصر لها من العقارب، وكانت كما يبدو متأثرة من الماء وكانت ضعيفة جداً ومحتصرة ولم تكن لدغتها كما كنا نشعر بها عندما كنا بالبلدات بالشرق.

وبعد أن انتظم انبات القطن، ابتدأت عملية الشلخ، وهى عملية فى غاية الأهمية وغاية الصعوبة أيضاً. فعلى العامل أن يتابع كل حفرة ويقلع منها مايزيد عن اثنين أو ثلاثة من النباتات. ويقوم العامل بهذه العملية منحنياً الظهر طوال الوقت. وهى تحتاج إلى عدد كبير من العمال الذين لهم خبرة فى هذا العمل لأهميته فى تركيز النباتات. وكنا قد شاركنا فيها على قدر المستطاع. وبعد هذه العملية يأتى دور المحراث بالبقر بالمحراث البلدى وتجره الثيران المدربه على هذه العملية. ثم يعقب ذلك الرى بعد تصليح الجداول والتقانات، ثم تكرر هذه العملية مرتين أو ثلاث حسب الحاجة إليها. وبعد أن يكبر نبات القطن لا يحتاج إلى طراد، ولكن الماء بالرى يستمر إلى أن تصل الريات فى الشتاء (١٤ رية) وإلى أكثر إذا دعا الأمر فى الصيف. وكانت عملية الرى وبعد الريه الثالثة غير صعبة لدرجة أننا كنا نقوم بها بأنفسنا. وكانت من الصدف الغريبة أنها كانت تحدث فى يومى الخميس والجمعة بعد أسبوعين. وكان (محمد) ابن أخى وأنا نحضر من مدنى فى مساء الخميس بعد الخروج من المدرسة ونذهب إلى الحواشات وهى لم تكن بعيدة من ومدنى ونقوم بعملية الرى ليلة الجمعة وكل يوم الجمعة، وبعد قفلها نعود إلى ومدنى ومنها إلى المدرسة فى صباح السبت وبذلك نأخذ السلفيات.

وكان المزارعون الذين وفدوا من الخارج يسكنون فى بيوت الحواشات حسب الأوامر، ولكن الذى حدث بالنسبة للمزارعين المقيمين فى القرى فإن زوجات المزارعين لن يقبلن الرحول إلى بيوت الحواشات وترك الحياة الاجتماعية فى القرى. ولم يستطع أى أحد أن يجبرهن، ولذلك فإن بيوت المزارعين بالقرى كان يسكن فيها العمال الذين يعملون فى الحواشة.

وفى شهر يوليو تزرع الذرة واللوبيه، اعتماداً فى بادى الأمر على نزول الأمطار وبعدها فإن الشركة تمدها بالرى ولكن الأسبقية للقطن. وكانت كمية الحشائش فى حواشات العيش بدرجة مكثفه للغاية، وكانت تكلف كثيراً فى حشها وكان من

الصعب إزالتها لدرجة أنها كانت تؤثر على إنتاج الذرة فى النهاية. وفى شهرى نوفمبر وديسمبر يتم حصد الذرة. وكانت الأوامر بأن القصب يجب ألا يباع وأن يترك فى (دكات) فى الحواشات كعلف للبهائم.

ثم تبدأ فى شهر يناير المشكلة الكبرى وهى جنى القطن، وهى عملية تحتاج إلى عدد كبير من العمال وإلى خبرة فى جنى القطن، وقد شاركنا فى هذه العملية بكل طاقتنا ولا بد أن تنهى هذه العملية بسرعة حتى يتم الرى. وهكذا يتم الجنى ويتبعه الرى إلى نهاية الموسم. وتهتم إدارة الشركة اهتماماً فائقاً بهذا الحصاد، وإذا قصر المزارع فأن الشركة تجرى اللازم فى أحضار العمال بأسعار عالية على حساب المزارع. وتأتى صرفية الجنى فى كل فترة وأخرى. وهذه من أصعب الفترات على المزارعين، وتمتد عادة إلى نهاية الموسم فى أواخر شهر أبريل وأوائل شهر مايو من الموسم. وبعد ذلك يبدأ سكب عيدان القطن (لم يبدأ القلع والحرق إلا فى سنة ١٩٣٤)، ويأخذ المزارعون فى جمع عيدان القطن وترحيلها إلى القرى للوقود أو المبانى، وتذهب إلى شرق النيل الأزرق وخلافه لنفس الغرض ولم يكن هناك أى منع رسمى لذلك وقتها.

وإذا قارنا الزراعة فى الحواشات بالزراعة المطرية، نجد أن زراعة الحواشات تبدأ فى أول شهر يوليو وتستمر حتى نهاية شهر يونيو من العام التالى، بينما تبدأ الزراعة المطرية فى شهر يوليو إذا هطلت أمطار كافية للزراعة، وبعد أن تتم عملية الزراعة والحش والكديب لا يبقى هناك أى عمل إلى أن يأتى الحصاد فى شهر ديسمبر من العام ويناير من العام التالى. ولكن شهر يناير هو أصعب أيام الموسم فى الحواشات، بينما ذلك الوقت بالنسبة لمزارع الأراضى المطرية هو وقت الأفراح للختان أو الزواج أو السفر لأى مكان للترويج أو التجارة، حيث يقضى السكان فترات طويلة أما فى الأفراح أو المآتم تزجيه للوقت.

وبإنتهاء موسم ١٩٢٢/١٩٢٣م كان متوسط إنتاج التفتيش النهائى قد وصل إلى ٣٧٥ قنطار للفدان. وكان إنتاج حواشاتنا أقل من ذلك لأنها فى أراضى منخفضة، ولذلك لم تكن أرباحنا كبيرة، ولكننا استطعنا أن نحصد كمية من الذرة والقصب واللوبيه. وكانت لوالدى بقرتان كما كان لنا حماران وكمية من الغنم والضأن، وقد حمدنا الله أننا إنتهينا من ذلك الموسم الأول الصعب بخيره وشره ومن الملايا

وخلافها.

وتجئ فترة الأرباح والعلاوات. والأرباح تعنى تقدير قيمة القطن تقديراً محافظاً، لأنه لم يكن قد تم بيع فى ذلك الوقت من شهر يونيو. ومن هذا التقدير يعتبر ثلثان للأرباح والثلث الباقي علاوات وهى باقى ثمن القطن بعد بيعه. وهذه جماعية، بمعنى أن كل المزارعين الذين يحضرون من كل أقسام التفتيش ومن القرى المختلفة، وفى تلك الفترات، فإن ساحة المكتب تكون عبارة عن سوق متحرك، وذلك لأن التجار ينتهزون الفرصة ويجلسون ببضاعتهم بجوار ساحة المكتب، كما يحضر المرابون لمطاردة المزارعين قبل أن يفلتوا منهم بعد استلام أرباحهم وعلاواتهم من المكتب. وتحدث هناك المصارعات بين العمال الذين يطالبون بحقوقهم والمزارعين الذين يحاولون الهروب منهم، كما يحضر المداخون وسماسرة بيع الحمير والحرامية وغيرهم كل واحد حسب رزقه.

وفى كثير من الحالات يرجع المزارع خالى الوقاض بعد أن يستولى التجار والمرابون والعمال على كل ما عنده. وكان فى بعض الحالات لا يحضر بعض المزارعين للصرف بدعوى المرض والسفر خوفاً من المطاردة على أمل أن يحضروا فى يوم آخر لصرف حقوقهم، وذلك غير متعارف به. فإذا لم يحضر المزارع فى يوم الصرف المعين لا يمكن أن يصرف له إلا فى الميعاد التالى بعد ١٥ يوماً. ولقد أستطاع بعض الأذكىاء من المزارعين أن يحضروا فيها بعد إلى الباشكاتب بأحتوائه ليصرف م سراً على أن يدفعوا الأتاوة المتفق عليها ويهربوا من المطاردة. وينتهى الصرف نى يوم واحد. ولم يعرف أى واحد من المزارعين ماهى الأرباح وماهى العلاوات، ولا يمكن أن يسأل عن ذلك. ثم هناك الأتاوة التى يأخذها الباشكاتب (الصراف) من شبك الصرف، سواء بالسر أو بالعلن. ومن النادر أن يخرج أى مزارع بكل حقوقه من الباشكاتب والمفتش يعرف ذلك. كما أن الأذكىاء من الشيوخ والعمد بنوع خاص وغيرهم، استطاعوا أن يحتوهم باللبن والبيض للمفتش وبعض الهدايا فى المناسبات. ويجدون فى مقابل ذلك أرضاً زيادة للعيش أو اللوبيا. وكان لوالدى ميزه خاصة لأنه تعرف بمحض الصدفة بأن الجماعة الذين يعملون مع الباشمفتش (مستر أسكت) جاؤا معه من الزيداب ولهم صلة القرابة مع أهلنا هناك، فتعرفوا على والدى وكانوا يصرون أن يكون معهم بالمنزل بدلا من الجلوس فى ساحة المكتب،

ويصرون علينا أن نتناول الفطور والغداء فى بعض الحالات. وكان والدى الوحيد الذى فى بعض الحالات يصرف بالوصل بالخاتم بدون أن يذهب هو إلى الشباك فأقوم أنا بالنيابة عنه. وقدموا والدى وكنت معه إلى البامفتش بأنه ابن عم (حاج التهامى) بالزידاب، والذى كانت له صداقة ومعرفة مع (مستر اسكت) عندما كان مفتشاً بالزידاب، ولذلك فإنه كان يعطى إحتراماً خاصاً لوالدى. وكان يعرف بأنه موظفاً بالحكومة سابقاً.

كان المجتمع فى تلك الفترة متبايناً للغاية. فبالنسبة للإنجليز فإن المزارعين وغيرهم من الأهالى ينظرون اليهم كحكام بالنسبة للبشرة البيضاء وبالنسبة لوجودهم معهم بالغيط، فيطلبون منهم المساعدة مع الحكام بالمركز أو المديرية، مما كان سبباً لكثير من المشاكل للحكومة المحلية. وفى المقام الأول فإن الشركة الزراعية تكلفت لهم بالمنازل مفروشه ببعض الضروريات، ويركب التلفون فى المنزل بمجرد تسليمه من المقاول، ومنح سلفيات لشراء الخيول لأنها مطلوبة للعمل لعدم وجود ما تسمى بالعربات. ثم هناك النوادى الفخمة المؤسسة والتى بها كل أنواع التسلية. وبكل النوادى مكتبات بها كميات كبيرة من الكتب التى ترد من إنجلترا إلى النوادى. وكانت هناك كرة الخيل والسباق والتنس. ولم يفقد المفتشون أى شئ من أسباب الترفيه. وأيام عيد الميلاد وأول السنة لها سمعتها فى كل مكان فى المنطقة عندما يختلط الحابل بالنابل، ويترنح السكارى ويغيبون عن الوعى، ويتناقل المزارعون والأهالى أخبارهم فى كل مكان من السواقين ومراسلات النوادى.

وأما الصنف الثانى من المجتمع فهم ما يعرفون بالباشكاتب أى المحاسبون الذين من مسئوليتهم مسك حسابات المزارعين وصرف حقوقهم. وكان كل هؤلاء من الأجانب من شوام وأغريق وأقباط. وكانت منازلهم أقل درجة بكثير من منازل المفتشين، ومؤسسة أيضاً بتأسيس خفيف وليس مسموح لهم مشاركة الإنجليز فى نواديهم. واشتهروا بالتجمع فى منازل غير المتزوجين منهم للمقامرة وشرب الخمر وكانت أخبارهم يتناولها المزارعون والأهالى فى ندواتهم، فيتحدثون عن المشاكل والمصارعة والمضاربة فى النهاية من السكر والمقامرة. وبعثرة الأموال. وكان هؤلاء والمفتشون يأخذون الأتاوة من المزارعين والأهالى بالسر والجهر بدرجات متفاوتة. فالمفتشون يأخذون العلف لحيواناتهم من الخيول والأبقار للبن من المزاعين بالمجان.

ولا بد أن تكون بقرة اللبن فى منزل المفتش وكلما غرزت تستبدل بغيرها، ولم يكن ذلك بدون مقابل، فهناك زيادة فى أرض اللوبية أو الذرة. وكانت أيام عيد الميلاد ورأس السنة مناسبة لتقديم الهدايا للمفتشين وبعض الباشكتبة الذين يطالبون بها أو يأخذونها من الشباك عند الصرف. ولم يسلم والدى كما لم اسلم أنا أيضا عن دفع هذه الأتاوة للباشكتاب وإلا تأخر صرفنا بطريقة من الطرق الملتوية. وكانت أهم الهدايا فى عيد الميلاد الديك الرومى. وفى إحدى هذه المناسبات المح بعض معارف والدى بأن يقدم هدية فى عيد الميلاد للباششمفتش، فأرسلنى والدى مع خدام الباششمفتش من معارفنا بالنسبة لخبرته لشراء (دندى) وكانت أول مرة أعرف فيها أن الديك الرومى يسمى (دندى) من كامبو (الفلاته) العمال فى (بركات تفتيش)، لأنهم هم الذين يسعون البهائم والدواجن بأنوعها. وبعد جدال حول الثمن دفعنا ٢٥ قرشاً مجاملة لنا للديك (الدندى)، وأخذ والدى وسلمه للطباخ هدية للباششمفتش بمناسبة عيد الميلاد، فجاء بنفسه وشكر والدى على هذه الهدية، والتى كان لها أثرا فى المعاملة الحسنة فى أيام صرف الأرباح والعلاوات. وبهذه المناسبة فقد حدثت صداقات وتقديم بعض الهدايا بين المفتشين والمزارعين.

وإننى يجب ألا أنسى قصة بقرة الباشكتاب (رياض عبده) وهو قبلى (مولد). وكانت القصة هى أن الباشكتاب قرر أن يبيع البقرة بطريقة (اليانصيب) بعد أن غرزت من اللبن، على أن يكون الثمن ثلاثين جنيهاً وكانت قد اشتراها بثلاثة جنيهات. ولما أخبر المزارعين تسابقوا على المساهمة فى اليانصيب لشراء بقرة باشكتاب بهذه الطريقة. وكان ذلك المبلغ فى تلك الفترة له شأن وأى شأن. وتشاء الظروف والقدر أن أقابل بأشكتابنا القديم (رياض عبده) فى الرئاسة ببركات عندما نقل إلى هناك فى ١٩٣٢، وأخذت فى مداعبته بتذكيره بأنى كنت مزارعاً مع والدى عندما كان هو باشكتاباً لمكتب (درويش)، وساهمت فى يانصيب بقرته. فأخذ فى الضحك قائلاً كنا كلنا مفتشين وباشكتاب كانت فرصتنا أن نجمع أكبر قدر من المال للمستقبل، لأننا لم نكن نضمن خدمة الشركة وليس لها معاش. وتشاء الظروف أن يتربص له القدر عندما كان مسئولاً عن مخازن الزيوت والبنزين فى الرئاسة ببركات، فاتفق مع المخزنجى أن يصرف له البنزين والزيوت لعربته. وبما أن (رياض) كان رئيسه شجعه ذلك فى بيع البنزين والزيوت إلى عربات السوق. وتم

ضبط المخرنجى وحوكم بالسجن. وعلمت إدارة الشركة بالبنزين والزيوت التي كانت تصرف لعربة (رياض) فاكتفت بالاستغناء عن خدماته.

وأما مجتمع المزارعين فقد تغيرت سبل حياته وأصبح المزارعون المتفرقون في قراهم المختلفة وفي قبائلهم سابقاً، يجتمعون كلهم في صعيد واحد في أيام صرف الأرباح والعلاوات ويتعارفون. وكانوا يتناولون الحديث عن مجتمع المفتشين والباشكتاب وكمية الأرباح والعلاوات والمشاكل العائلية والاجتماعية والاقتصادية التي أدخلها المشروع في المنطقة. وكان وقتها اسم (مستر ارشديل) نائب المدير على كل لسان، لأنه كان يدرّب بقر الحراث وكان لاعباً ماهراً في كرة الخيل (البولو) والتي كانت لها أخبار وحديث لدى المزارعين وسكان المشروع الذين يهرعون لمشاهدة اللعب في أندية الجزيرة. ولم تكن هناك فوارق اجتماعية وحتى ملاك الأراضي الذين كانت لهم الميزة والسيطرة في تأجير الأراضي بالدقندى (الأيجار الموسمي) والعشور، والذين كانوا يضايقون المزارعين بالملاحقة في العشور، تقلصت هيبتهم ومكانتهم، بعد أن تولت الحكومة مكان صاحب الأرض بدفع الأيجار السنوى لهم وتوزيع الحواشات على المزارعين. فأصبح المجتمع يتغير باستمرار. وكانت المنطقة مجعدة للغاية وكان الجهل والعدم ضاربة أطنابها. ولم أذكر المرض، لأنه حدث فيها فيما بعد، عندما ظهرت الملاريا والبلهارسيا بعد الرى. وهناك خلاوى ودراسة القرآن في أماكن معينة في المشروع، حيث يمكن الصرف على الحيران وإيجاد سكن لهم بخلاوات (الشيخ عبد الباقي) أو (ود الفادنى) وخلافها. وكان المزارعون وسكان المنطقة أشخاص عاملين رجالاً ونساءً، وليس هنالك أى شخص متبطل. فكانت النساء تطحن وتعوس، كما شاهدت ذلك في منزل خالة والدى. كما كنّ يعملن في الغيط مع الرجال في كل مكان، لأن أى قرش يأخذنه له قيمته. كان الصنف الوحيد الغالى والمعدوم هو العيش، وكان بعض المزارعين يخزنونه في المطامير ولا يخرجونه إلا بعد أن يتأكد الموسم المقبل، وبعد ذلك يخرجون العيش أما للبيع أو للبدل بالعيش الجديد.

كان هذا حصاد السنة الأولى لموسم ١٩٢٢/١٩٢٣. وأما الموسم الثانى ١٩٢٤/٢٣م فقد تكررت الأحداث ولكننا صرنا أكثر تركيزاً واستقراراً في عمل الحواشات. وحدث في هذا الموسم بعد امتداد الأراضي أن عين مفتش جديد لمنطقتنا. وكنت وقتها في

السنة الثالثة الوسطى منقولاً من السنة الثانية. وكان المفتش الجديد لم يتعلم العربى الدارجى. وكان فى أحد الأيام يمر فى الحواشات بحصانه وكان يتبعه المزارعون من أول النمرة إلى أن وصلوا إلى حواشاتنا فى آخر النمرة. وكانوا يصيحون فيه بطلب بذرة للرقاعه، وكان هو فى حيرة من أمرهم. وكان المزارعون يعرفون بأننى فى المدرسة وأدرس الانجليزى. فلما وصلوا إلى قال لى أحدهم كلم هذا (البومة) بأننا عاوزين تقاوى للرقاعه. فلما أخبرته بطلب المزارعين باللغة الانجليزية، قال لى مندهشا من أين تعلمت اللغة الانجليزية، فقلت له أننى طالب بمدرسة ودمدنى الوسطى. وقد سببت لى هذه المقابلة مشكلة بأن أكون متواجدا بالحواشات لأنه كان يحضر إلى كلما تأزمت الأمور أو كلما أراد أن يروح عن نفسه بالحديث معى. وكان مهتما بنوع خاص أن أحد مزارعيه يعرف التحدث باللغة الانجليزية، وأصبحت صداقة واهتمام وأحضر إلى بعض الكتب والجرايد الانجليزية. ولكن لم تدم هذه الحالة طويلا، إذ أختفى (مستر ساندروز) وكان هذا اسمه المعروف لدينا. وبعد فترة تناقلت الاختبار بأن المفتش اشتبك مع السائس وكان السائس من أولاد الجعليين الذين حضروا من الزيداب للعمل بالجزيرة، اشتبك مع السائس وضربه بالسوط. فلم يكذب السائس، كما يقولون، وأخذ عصاة وأخذ بضرب فى المفتش. وتناقلت الروايات من مكان لآخر شجاعة الجعلى الحر، وأن المفتش جرى وبكى واستغاث إلى أن أدركه بعض عمال المكتب. وجاء البوليس وأخذوا السائس للمركز وحكم عليه بستة أشهر سجنًا. وكانت الحثيات أن المفتش أخطأ فى البداية وغرم على ارتكاب هذا الخطأ، وأما السائس فأأن خطاه أنه أخذ القانون فى يده لينتقم لنفسه. واختفى بعد ذلك المفتش بإعادته إلى بلاده.

وكانت تحدث مثل هذه الأحداث من وقت لآخر فى الفترة الأولى من قيام المشروع. فمن ضمن هذه الأحداث، كانت واحدة فى قسم الحوش عندما ضرب أحد المفتشين أحد المزارعين مما سبب له جرحا فى عينه. وتجمع المزارعون وهرب المفتش إلى مكتب مدير القسم. وتولى البوليس والعمدة والناظر وأهل المزارع الموضوع. وقدمت شكوى ضد المفتش وتحولت إلى مدير المديرية وقتها (مستر بيدن)، وطلب منه أن ينظر هذه القضية بنفسه. وتم اجتماع فى مكتب المدير حضره العمدة والناظر والمزارع ومدير الشركة والمفتش. وبعد المقابلة تم تغريم المفتش

تكاليف الأذى للعين حسب قرار الطبيب، وإعتذر المفتش للمزارع وسلم على رأسه. وقبل المزارع الإعتذار وتسلم التعويض بحضور العمدة والناظر، وتم نقل المفتش إلى مكان آخر، وأخيراً استقال. وكانت أخطر الحوادث فى (مكتب كاب الجداد)، وعندما ضرب المفتش المدعو (براود فوث) أحد المزارعين برجله فوقع المزارع مغشياً عليه وأخذه إلى المستشفى فتوفى. وحدثت ثورة فى المنطقة وخصوصاً أن هذه هى منطقة (الحلاويين) التى ذبح فيها أعوان (عبد القادر ودحبويه) المفتش البريطانى والمأمور المصرى فى سنة (١٩٠٨م)، وجاء مفتش مركز الحصاصيا مسرعاً وأخذ معه (براود فوث). وقدم المفتش للمحاكمة فيما بعد. وجاء فى قرار الطبيب أن الضربة صادفت الطوحال وأدت إلى الموت، وتدخل العمدة والناظر، ودفع المفتش الدية المقدرة. واختفى المفتش (براود فوث) عن الأنظار خارج البلاد.

وحدثت حادثة أخرى فى نفس المنطقة، ولكن هذه المرة مع طالب اسمه (بشرى محمد سعيد) من الحلاويين أيضاً. والقصة أن الطالب (بشرى) جاء إلى زيارة بعض معارفه فى محطة وزن القطن بمكتب كاب الجداد. وكان مفتش المكتب وقتها يدعى (ماكموننس)، وكان قد جاء فى ذلك اليوم إلى محطة القطن ووجد العمل متوقفاً، فصاح بأعلى صوته. فجاء الوزان والكاتب وغيرهم يجرون من داخل الراكوبة. فلاحظ بأن هناك شخصاً يلبس جلابية بيضاء وعمه بالداخل، فدخل عليه وأخذ يضرب فيه. فما كان من ذلك الشاب وكان بيده بسطونه إلا وأخذ يضرب فى المفتش الذى جرى وركب حصانه لاحضار البوليس، الذى حضر مسرعاً وأخذ (بشرى) الطالب (بكلية غردون) بالاجازة إلى مركز الحصاصيا وحكم عليه بالسجن ستة أشهر. فلما فتحت الكلية وسمع مدير الكلية بالخبر وكان يدعى وقتها (يودال)، استشاط غضباً وأوصل المسألة إلى الحاكم فصدر أمر بإطلاق سراح الطالب (بشرى محمد سعيد). وتشاء الظروف الغريبة جداً أن يتم تعيين (بشرى محمد سعيد) مفتشاً بالغيط، وأن يرسل إلى (كاب الجداد) ويجد (ماكموننس) باشمفتش التفتيش. فأصبح فى حيرة هل سيعرفه أو هل هناك من يخبره عنه. وكان باشكابت المكتب وقتها (تاج الدين على حسين)، وكان قد سمع بقصة (بشرى) مع (ماكموننس) ولم تكن علاقته طيبة مع المفتش، فأصبح كل يوم يأتى له برواية بأن (ماكموننس) يسأل عنه وروايات أخرى. فخاف (بشرى) من خلق المشاكل وذهب لبركات وطلب النقل

السريع فتم نقله إلى القسم الوسط.

وإزاء كل هذه الأحداث أصدرت إدارة الشركة كتيباً للمفتشين توضح فيه معاملة المزارعين في الغيط وعلى أثره توقفت كل الأحداث إلى أن إستطاع المزارعون أن يحتووا المفتشين ويحدث بينهم تبادل منافع وصادقات.

٢- وأصبحت موظفاً في مشروع الجزيرة (شركة السودان الزراعية)

كانت بداية رحلتى الثانية موظفاً في مشروع الجزيرة في يناير عام ١٩٢٩. ولكن سبقتها رحلة أخرى في خدمة الحكومة بلغت في مداها ثلاث سنوات. والأمر الذى لاشك فيه أن الفضل كل الفضل فى دخولى وإستمرارى فى خدمة الشركة الزراعية بالجزيرة يعود للعناية الالهية. فقد كان دخول أى وطنى (Native)-، ولا أقول سودانى لأن إستعمال سودانى لم يظهر إلا عام ١٩٤٨، كان أصعب من ولوج الجمل فى سم الخياط.

تقديم

إن كثيراً من الأحداث التى كانت تصادفنى فى سيرة حياتى، حتى فى حالة مرضى، تجعلنى أؤمن بإيماناً صادقاً لا يتطرق الشك إليه بأننى مسير ولست بمخير فى كثير من الأحداث التى كانت تصيبنى الحيرة بشأنها، لأننى لم أفكر فيها أو أسع إليها، أو تكن فى حياتى، ويكون من جرائها تغيير الخط المفروض أن أسلكه. فمثلاً منذ البداية كان المفروض أن أحفظ القرآن، كما سبق وذكرت، وفعلت دخلت (الخلوة) فى قريتنا (ود البر) الواقعة شرق مدينة رفاعة فى الخط الأول التابع لمركز رفاعة. وكان والدى وقتها يعمل محاسباً فى المركز. وبعد فترة (الخلوة) الأولى عدت إلى رفاعة فى فترة إجازة (الخلوة) فى زمن الخريف، فوجدت أن والدى قد تم نقله إلى مركز (أبودليق). وبعد نهاية فترة الخلوة فبدلاً من العودة إليها إتخذت القرار بنفسى ودخلت المدرسة، كما كان يفعل أولاد الأفندية فى رفاعة. فقلب هذا الحدث الخطوة الأولى لمسيرة حياتى رأساً على عقب. ومرة أخرى هى أننى بعد أن أكملت دراستى فى السنة النهائية بمدرسة رفاعة الأولية وكنت أول الفصل، كان المفروض أن أكون أول من يذهب إلى المدرسة الوسطى والداخلية التابعة (لكلية غردون)

بالخرطوم. ولكن يتدخل القدر وأكون أنا الوحيد، ولأول مرة فى تاريخ المدرسة، الذى تقرر أن أذهب إلى المدرسة الأميرية الوسطى بوجد مدنى، والتى لم أسمع بها فى حياتى قبل ذلك.

ذهبت إلى المدرسة الوسطى الأميرية بوجد مدنى للامتحان. وكان ترتيبى التاسع فى القبول وقبلت بالمجان، ولما لم تكن هناك داخلية فقد سكنت مع بعض أقرباء والدتى بالمدينة. وكان لهذا الحدث تغيير شامل فى كل تاريخ حياتى كما سنرى. كان قبولى فى السنة الأولى فى مدرسة ووجد مدنى الوسطى فى أوائل عام ١٩٢١م.

هذا ولما ذهبت فى إجازة نصف السنة إلى رفاعة، وجدت والذى عاد متقاعدًا بالمعاش ففرحنا كلنا بهذه العودة وجمع الشمل فى منازلنا فى رفاعة. ولكن لم يطب المقام لوالدى فى رفاعة وإتخذ القرار الصعب بأن ينتقل إلى مدينة ووجد مدنى كما كان يسكن سابقاً قبل استخدامه فى الحكومة ونقله إلى مركز رفاعة. ويبدو أن السبب فى إتخاذه لهذا القرار هو حالة نفسية. إذ أنه كان فى السابق موظفًا مرموقاً بمركز رفاعة، وكان منزله قبلة للزوار وأصحاب الحاجات، ولاحظ تغيير نظرة المجتمع إليه. فارتحل إلى مدينة ووجد مدنى حيث لا يهتم أحد فيها إلا بنفسه. وكان ذلك فى أوائل ١٩٢٢م. وكان من حسن حظى أن أسكن مع أهلى. ولما لم تكن لنا منازل فى ووجد مدنى فقد استأجر لنا والدى منزلاً بالمدينة. ولم يدر بخلى بأن هذا التغيير سيصاحبه تغيير شامل فى مصير حياتى، ثم تدخل القدر وأنا فى السنة الثانية بالمدرسة أن أجد نفسى (مزارعاً) فى (مشروع الجزيرة). ولم يقف تدخل القدر عند هذه الحدود. وذلك عند ذهابى إلى الامتحان لدخول الفترة الثانوية (بكلية غردون) (بالخرطوم)، يتدخل القدر مرة أخرى إذ إتفق والدى مع ناظر المدرسة وكان صديقه ويسكن بالقرب من منزله بأننى بعد نجاحى فى الامتحان يتم سحبى من دخول الفترة الثانوية وأعود إليه. وكان ذلك بدون علمى ولا أخذ رأى ولا مشورتى، لأن ذلك لم يكن فى الحساب فى عائلتنا فى ذلك الوقت.

ذهبت إلى الامتحان مع زملائى وكان المرافق لنا (الاستاذ صالح بحيرى) الذى كان وقتها ضابط المدرسة. وكنت مبرزاً فى الأربع سنوات فى المدرسة ما بين الأول أو الثانى. وبعد نهاية الامتحان ونجاحى كما علمت، دخلت إلى لجنة القبول. ولكن دخل يسبقنى (الاستاذ صالح) وأخذ فى الحديث إلى اللجنة بأن والدى يطلب عودتى

اليه بعد نجاحى فى الامتحان. وكان ذلك مفاجأة مؤلة بالنسبة لى، لأن (الاستاذ صالح) لم يخبرنى معتقداً بأن والدى سبق واتفق معى كما ذكر لى ذلك فيما بعد. فتكلمت محتجا وثائراً بأننى لى الرغبة الشديدة فى الإستمرار فى دراستى. ولكن بعد تشاور أعضاء اللجنة فيما بينهم، صدر قرارهم بأن والدى هو لى أمرى وله الحق فى التصرف بشأنى، فهو أدرى منى بمصلحتى. فخرجت غاضبا وباكيا. وكان تفكيرى فيما بعد فى هل يريد والدى أن يعيدنى للحواشات مرة أخرى.

أصابتنى حمى شديدة فى نفس ذلك اليوم، وبقيت فى عيادة الكلية لثلاثة أيام، نقلت بعدها إلى منزلنا بود مدنى، ولم أذهب للمستشفى. وتضاعفت الحمى بالتهاب رئوى. وحدث أمر عجيب للغاية كما علمته فيما بعد. فقد جاءت امرأه محتالة لزيارة والدتى لأول مرة وبدون سابق معرفة. ولما دخلت إلى الحجرة التى أرقد فيها وجدت والدتى بجانبى فى حالة من الانزعاج وكانت تمسك رأسى، وكان نفسى يصعد ويهبط. فانتبهت المرأة لى وقالت لوالدتى ولدك هذا عنده (شبيب) وهو وصف للإلتهاب الرئوى عند الأهالى. وأضافت بأن عندها دواء لهذا المرض، وذهبت مسرعة. وقد أزعج هذا الخبر والدتى إزعاجا مفرعا، لأنها تذكرت بأن 'الشبيب' هو الذى أودى بحياة شقيقى الأكبر منى (نعيم). وعادت المرأة تحمل ربطة ، عيدان صغيرة شبيهة بعيدان المساويك - كما رأيتها فيما بعد - وتسمى (لدهسير). وطلبت من والدتى أن تبخرنى منه. وتطابقت نيران (الدهسير) مع نيران الحمى، وكدت اختنق. وكانت والدتى ترفع الغطاء من وجهى تارة عندما تلاحظ مضايقتى ثم تعيده مرة أخرى. وبعد فترة، ولا أدرى كيف حدث ذلك، قلت لوالدتى وهى تمسك برأسى أننى مرتحل من هذه الدنيا وأطلب منها العفو والصبر. فانزعجت وأخذت تبكى وقالت لى لاتقل هذا فأنت بخير وعافية أن شاء الله، وأخبرت والدى الذى جاء مسرعاً ومسك يدي فغبت عن الوجود. وصحوت بعد ثلاثة أيام، كما علمت، وعدت إلى الحياة، ووجدت نفسى غارقا فى العرق لدرجة أن العرق كان ينزل من رأسى إلى ذقتى. ووجدت والدتى والذى بجوارى يمسان بيدي ورأسى وينشفان العرق. وكانت والدتى لا يفتر لسانها عن "النديهة" (بالسيد/ الحسن أبو جلابية راجل كسلا). ووالدتى بالمناسبة أجدادها من (البديرية) من (بارا)، وجدها من جهة والدها الرابع (جلاب) خال (السيد/ الحسن). وأما والدى فكان

يتلو من القرآن ويعزم لى. وكانت فرحتهما غامرة بصحوتى. فحمدا الله وأثنيا عليه، وأسرع والدى لاحتضار كرامة من السوق، والتي ذبحت ووزعت على المساكين بالجامع القريب من منزلنا.

والآن فكيف حدث هذا الشفاء ولم أدخل مستشفى ولم يزرنى طبيب ولم استعمل أى دواء، وكان كل الذى حدث كنت أشرب كمية كبيرة من الماء القراح؟ أن الذى حدث كان معجزة أخذ الله فيها بيدي. جاءت المرأة لزيارتي مرتين أو ثلاث مدعية بأنها هى التى شففتنى. وكانت تردد لوالدتي ألم أقل لك أن عندى الدواء لمرضه. وكانت والدتي تؤمن على ذلك وتدعوا لها بالخير. وكرمتها والدتي كما كرمها والدى وشكرها على اهتمامها بأمري. وأما والدتي فأنها كانت تعتقد بأن (السيد/ الحسن) استجاب لدعواتها وتوسلاتها. وأما والدى فكان موقنا بأن الله استجاب لدعواته وكلاهما رحمهما الله رحمة واسعة، كانا صالحين. ومن المؤكد بأن الشافى هو الله (وإذا مرضت فهو يشفين) صدق الله العظيم. وهناك مسألة عويصة للغاية، إذ انتابنى شعور لفترة طويلة من حياتى، بأن وفاتى قد حدثت فعلا وأننى أحمل روحا ثانية، والله مقسم الأرواح هو الذى يعلم.

ويبدو بأننى فى حالة غيبوبتى كنت أهذى بغضبى وسخطى على ما فعله والدى بحرمانى من مواصلة دراستى. وكما يبدو كان والدى بجائى يستمع إلى هذا الهذيان، فتأثر تأثراً شديداً لأنه بعد شفائى بيومين أخذ يتكلم معى قائلا لى انه مستعد الآن أن يأخذنى معه إلى الخرطوم مستعينا (بالشريف يوسف الهندى) بن (الشريف محمد الأمين الهندى) الذى حفظ والدى القرآن فى خلوته. وكان (للشريف يوسف) كلمة عند الانجليز، وذلك ليعيدنى إلى الدراسة. فاندعشت لحديث والدى ولم أكن أدري بمسألة هذيانى، وعلمت ذلك فيما بعد من والدتي. وأضاف والدى بأنه كان مضطراً وفى حاجة ماسة إلى استخدامى فى الحكومة بالنسبة لكبر سنه ومعاشه الصغير. ولولا المساعدة المادية الشهرية التى تصله من (ابنه عبد الله) الموظف بالحكومة، لكانت حالتنا ستكون صعبة للغاية، لأنك تعلم بأن كل ما ادخرته من ذرة ومواشى وجدته كله قد تبدد بالأهمال أثناء فترة الست سنوات التى قضيتها فى (أبو دليق). ولا شك أن أخوانك الصغار سيحتاجون إلى مساعدتك فى تربيتهم، وأن خدمة الحكومة هى العيش الوحيد المضمون. وأنه لولا خدمة الحكومة

لما كان فى استطاعتى أن أشتري الأراضى الزراعية وأن أسعى المواشى وأن أبنى المنازل فى رفاة وأن أكون مستعدا لمساعدة أهلى وغيرهم. وضرب لى مثلا بأخوانه وزملائه الذين لم يجدوا الفرصة فى خدمة الحكومة، يحضرون اليه من وقت لآخر لمساعدتهم. وأنه لذلك رتب مع أخى (عبد الله) مسألة عملى بالحكومة. وسكت وكأنما كان ينتظر وقع كلامه على. فقلت له أننى الآن مقدر ومقتنع بالواقع ولا داعى لعودتى للدراسة وسأكون تحت تصرفكم، وشعرت بأن والدى كاد يبكى فرحاً وكان سعيداً ومرتاحاً لقرارى فدعا لى بالبركة والتوفيق.

وبقيت فى طور النقاهة حتى أواسط شهر إبرایل ١٩٢٥م. وجاءتنى مفاجأة أخرى لم تكن فى الحسبان، إذ جاء إلى منزلنا "مراسلة" من المديرية يسأل عني، فلما قابلته سلمنى ظرفا معنونا باسمى، ولما فتحتة وجدت فيه خطابا من باشكاتب المديرية بومدنى يطلب فيه أن أحضر لمقابلته فى أسرع وقت ممكن. فاندھشت لهذا الطلب الغريب الذى لم يكن فى حسبانى. ولم يكن والدى موجودا وقتها، فأخبرت والدتى. وذهبت فى اليوم التالى ولما قابلت الباشكاتب أخبرنى بأنه وصلهم خبر من مديرية كسلا بأنه قد تم تعيينى كاتباً هناك، وطلب منى أن أحضر غداً لأخذ خطاب إلى مستشفى ومدنى للكشف الطبى على لياقتى لخدمة الحكومة. وذهبت فى اليوم التالى وأخذت خطابا معنونا إلى باشمفتش طبى مستشفى ومدنى. وهناك كشف على حكيمباش المستشفى البريطانى نفسه (دكتور هل) كشفاً دقيقاً مدة يومين. وكما علمت فقد وجد صحتى جيدة جداً لخدمة الحكومة المعيشة، وكما كانوا يسمونها ("Life A"). والحقيقة أننى كنت خائفاً من نتيجة الكشف. ولما ظهرت النتيجة كما ذكرت استغربت فكيف يحدث هذا وقد خرجت محطما من الأمراض ولم استعمل دواء للعلاج. وقلت فى نفسى إذا كان دخان (الدهسير) له صفة العلاج للالتهاب الرئوى، فهل يمكن أن يكون له العلاج للملاريا التى كانت تلازمى أيضاً؟

وبعد أن سلمونى نتيجة الكشف الطبى فى ظرف مقفول، ذهبت وسلمته إلى باشكاتب المديرية الذى وضعه مع أوراق أخرى فى ظرف مقفول ومختوم بالشمع الأحمر ومعنون إلى مدير مديرية كسلا وسلمه لى. وأخبرنى بأن أكون مستعدا للسفر إلى كسلا وسلمنى تصاريح السفر بالدرجة الثانية. وعدت بعدها إلى المنزل،

وأخبرت والدى الذى كان يتوقع ذلك وفرح فرحاً شديداً، كما فرحت والدتى بأننى أصبحت (أفنديا) كوالدى وأخى (عبد الله).

وعند استقرائى لهذه الأحداث المتتالية، أجد أننى بدلا من أن أستمّر فى الخلوة لحفظ القرآن أدخل المدرسة، وبدلا من أن أذهب للمدرسة الوسطى (بكلية غردون) كالعادة المتبعة فى كل السنوات السابقة، أجد نفسى الوحيد الذى يذهب لأول مرة إلى مدرسة ودمدنى الوسطى الأميرية، ثم أصبح (مزارعا) فيما بعد، وبدلا من الإستمرار فى دراستى للفترة الثانوية أجد نفسى (موظفاً) وبدون أن أقدم طلبا. فكيف يحدث كل هذا فى مسيرة حياتى أن لم أكن مسيرا إلا فى حالة واحدة إتخذت القرار بنفسى فتركت الخلوة ودخلت المدرسة؟

سافرت إلى كسلا فى يوم ٢١/٥/١٩٢٥م. وبعد رحلة يومين وصلت إلى محطة كسلا بالسكة حديد (خرطوم/ كسلا) ووجدت أن أخى (عبد الله) الذى كان (بالقضارف) قد رتب كل شئ. فقابلنى بالمحطة (السيد/ عبد العظيم عبد الرحمن النور) صديق أخى (عبد الله) والذى عمل معه سابقا فى القطينة فى النيل الأبيض، والتقى به ثانيا فى كسلا قبل نقله للقضارف. فقابلنى بالمحطة وأخذنى معه ضيفاً فى منزله بكسلا المدينة. ولم تطل إقامتى ضيفاً فى منزله إذ سنحت الفرصة فمنحت مزلا من منازل الحكومة. وفيما بعد أسكنت معى اثنين من زملائى الجدد الذين لم يجدوا أمكنة، وكنت وقتها غير متزوج، وعشنا كلنا فى "ميز" واحد.

أصبحت فى نهاية الأمر موظفاً فى حكومة السودان بمكاتب (مديرية كسلا) الرئيسية، وفى نفس القسم الذى كان يرأسه (السيد/ عبد العظيم) وذلك إعتبارا من يوم ٢٣/مايو/١٩٢٥م.

أخذت بعدها أتعرف على العمل فى المكتب. وتنقلت فى التدريب فى الأقسام المختلفة. وبمرور الزمن أصبحت مسئولاً عن قسم الأسلحة بالمديرية، وكان من أصعب الأقسام لأنه يختص بالترخيص للأسلحة واستخراج الرخص لحمل السلاح للصيد وتجديدها. كما تعرفت على مكاتب المديرية الأخرى والموظفين الذين يعملون فيها، وكذلك التجار والمواطنين الآخرين فى المدينة. ولقد ساعدنى فى ذلك وجود (السيد/ عبد العظيم) وأخى (عبد الله) لوجوده بكسلا لفترة طويلة قبل نقله للقضارف. وكانت العلاقة حميمة بين الموظفين لأن أغلبهم كانوا غرباء من خارج

المديرية. وكانت الحياة المعيشية رخيصة وسهلة للغاية، لدرجة أنني كنت أرسل نصف مرتبى لوالدى، وكان يكفينى أن أعيش بالنصف الآخر فى بحبوحة. فقد كنا ثلاثة فى ميز واحد، وكان عبد العظيم يداوم على زيارتى ليطمئن على أحوالى.

(وللسيد/عبد العظيم) قصة أخرى فى حياته، فقد تخرج من قسم المساحة فى كلية غردون وعمل مساحا فى أول الأمر لعدة سنوات. ثم تم اختياره للإدارة فعمل نائبا للمأمور فى النيل الأبيض. وبالمناصفة فأن والد (السيد/ عبد العظيم) كان الخليفة (للسيد/ على الميرغنى) وكان فى نفس الوقت ابن خالته. ولذلك كانت (للسيد/عبد العظيم) جذور وأصالة من عزة النفس. وكان من الطبيعى أن يختلف مع المأمير المصريين ومع المفتشين البريطانيين. وكانت النتيجة أن أعفى من وظيفة نائب مأمور، وبدلا من أن يعود لوظيفته (مساحا) كما كان، أرادوا أن يذلوه فعينوه كاتباً وأرسلوه إلى مديرية كسلا.

وكان لابد لى أن أسأل عن الطريقة التى تم تعيينى مستخدماً بها فى خدمة الحكومة بدون علمى وبدون أن أقدم طلباً فأخبرونى بأن أخى (عبد الله) كتب خطاباً إلى سعادة مدير المديرية وقتها (مستر براون) يرجو فيه استخدامى مثله فى خدمة الحكومة كاتباً فى بادئ الأمر ومرشحا فيما بعد لوظيفة نائب مأمور. علمت فيما بعد أن (لعبد الله) أخى صلة وثيقة وصداقة مع (مستر براون) عندما كان يعمل معه مفتشاً فى بادئ الأمر ثم نائبا للمدير بالنيل الأبيض. وكان (لمستر براون) منزلة خاصة فى السلك الإدارى بالسودان، ووصل إلى درجة عضو فى مجلس الحاكم العام. ولم يتوان (مستر براون) فأرسل إلى السكرتير الإدارى، وفرض عليهم عملى موظفا فى مديرية كسلا فتمت موافقه السكرتير الإدارى على تعيينى كاتباً بكسلا، وأصبحت كاتباً فى سلسلة اللعبة بالسلك الإدارى العام.

كان باشكاتب المديرية وقتها يدعى (أميل عيساوى). وكان من المعروف بأنه (لبنانى) الأصل، وكان رجلاً فاضلاً وله مقدرة وكفاءة فى تصريف مسؤولياته. وكان محبوباً من كل الذين كانوا يعملون تحت إشرافه. وكان محترماً ومقدراً من الجميع. وكان قد أوكل لى تعليم الانجليز الجدد مبادئ اللغة العربية بالأجر. وكان من ضمن تلاميذى (مستر لى) الذى انتقل فيما بعد إلى كلية غردون. وكان يسمى (شيخ لى) نسبة لتقدمه فى اللغة العربية.

هذا وكان البريطانيون بعد أحداث عام ١٩٢٤م يسعون إلى التقرب إلى الموظفين السودانيين، فيدعونهم إلى حفلات الشاي في منازلهم في المناسبات، وعندما تقاعد (مستر براون) خلفه (مستر بيلي). وكان كما يبدو رجلا سياسيا بارعا، فكان أول عمل قام به هو أن أهدى أحد منازل الحكومة ليكون ناديا للموظفين. وكان يتوسطه منتزه رائع وبه ميدان للتنس. كما شجع بالمثل بميدان لكرة القدم. وكان في كثير من المناسبات يحضر المباريات لكرة القدم والتنس. وكان يقضى بعض الوقت مع الموظفين في النادي ويشترك معهم في ألعاب التسلية. وكان يقيم حفلات الشاي للمتبارين في الألعاب في منزله وكانت صلاته، خلافا لسلفه، طيبة مع (السيد/ أحمد الميرغنى) زعيم الختمية بمنطقة الشرق، (والسيد/ أحمد) هو أخ (السيد/ على الميرغنى) من جهة الوالد، وكان (بيلي) أما يقوم بزيارته في (الختمية) وإما يدعوه لمنزله. وكانت منازلهم في منطقة الختمية حيث توجد فيه (السيد الحسن).

ولقد استطعت أن أكون لاعبا مهما في كرة القدم وفي لعبة التنس والشطرنج. كما تم إختياري لدورتين سكرتيرا للنادي. وكان الباشكاك بحكم مركزه رئيسا للنادي. وكان النادي قد بلغ ذروته في النشاطات الثقافية والرياضية. وكان السودانيون في تلك السنوات يعتقدون بأنهم مالم يتعلموا ويتقنوا اللغة العربية كالمصريين واللغة الانجليزية كالانجليز فأنهم لن يصلحوا أبدا في نيل استقلالهم وحريتهم. وكان لايمر أسبوع في نادي الموظفين بكسلا دون أن تلقى محاضرة أما بالعربي وأما بالانجليزى. وكانت مكتبة النادي عامرة بالكتب العربية والانجليزية التي كانت تهدي للنادي من أماكن مختلفة. كما كان النادي نفسه يشتري الكثير من الكتب، لأن النهم على القراءة والتحصيل بالنسبة للسودانيين كان كبيرا لدرجة المبالغة. وأدركوا بأن العلم خارج المدرسة هو العلم غير المحدود.

هذا وتمر الأيام والشهور والسنوات أغلبها حلوة وفي حياة رغبة غاية ما يتمناه إنسان في حياته الاجتماعية والمعيشية. ومنحت أجازتى الأولى في سنة ١٩٢٦م، وذهبت فيها بادئ الأمر إلى زيارة أخى (عبد الله) في القضايف. وبعد اسبوعين ذهبت إلى زيارة بقية الأهل بالجزيرة. وكانت أجازة ممتعة. وقد سعد أخى (عبد الله) بما سمعه عنى من تقدير واشادة في عملى مع سمعة اجتماعية طيبة. وعدت إلى محل عمل بالمديرية بكسلا وتابعت مسيرة حياتى. وذهبت أيضا إلى الجزيرة في

السنة التالية وقضيت وقتاً طويلاً فيها مع والدى فى حواشاته وسعدت لأنى وجدت بأنه استفاد من أرباح حواشتيه لدرجة أنه عمل له متجر فى قرية (ود سليمان) الواقعة شرقاً بالقرب من حواشتيه. ووضع أحد أقاربنا للعمل فى الدكان، وكان يقضى أكثر وقته فى القرية بدلاً من الحواشات. وفى تلك السنة لاحظت تغييراً كبيراً فى حالة المزارعين المادية والاجتماعية كما شددنى الشوق إليها. وذهبت إلى مكتب (عبد الجليل) لأعود بذكرياتى عندما كنت مزارعاً وأذهب وقتها إلى مكتب (درويش). ولفت نظرى ما حدث من تغيير كبير فوجدت باشكاتب المكتب سودانيا (مصطفى أبو سمرة). واستغربت كيف حدث هذا. وبعد التحرى علمت بأن المذكور كان يعمل مأموراً (بمركز بربر)، حدث له حادث كما يبدو أدى إلى الاستغناء عن خدماته بالحكومة. ولكن يبدو كانت له حظوة عند البريطانيين الذين عمل معهم ففرضوه على الشركة الزراعية لأنهم لا يمكن، حسب القوانين السائدة وقتها، اعادته إلى خدمة الحكومة. واستمر (مصطفى أبو سمرة) فى خدمة الشركة وكانت له مقدرة فائقة فى إحتواء رؤسائه الذين يعمل تحت إشرافهم. وصار أخيراً باشكاتب مكتب المعيلق واستقبال من خدمة الشركة الزراعية وعاد إلى وطنه فى أم درمان. واستفاد من فترة خدمته فى الشركة الزراعية بالجزيرة. لأنه أسس مصانع 'حلويات المشهوره باسمه فى العاصمة.

وبعد عودتى من الأجازه، شعرت أن هذه الزيارة أثرت فى نفسى. فقد تغيرت أحوال فى الجزيرة، وأصبحت الشركة الزراعية تسمح للسودانيين بالعمل فيها. وكانت تدفع لهم رواتب أكبر من الحكومة، ومنازل بالمجان ومنافع أخرى. كما أن والدى أصبح كبير السن وما زال يعمل بالحواشات. كانت هذه الهواجس تدور بذهنى. ثم هناك مسألة أخرى، وهى صرفى النظر عن وظيفة نائب مأمور. وكان (السيد/ عبد العظيم)، بحكم تجربته السابقة التأثير الأعظم فى صرف نظرى عنها. كما تأثرت بوضع صديقى وجارى (إبراهيم) نائب المأمور. فرغم أن مرتبه أكبر نسبياً من الآخرين ويركب الخيل ويتلقى التحية من البوليس، إلا أن مسؤولياته محدودة. وسيطول عليه العهد قبل أن يترقى لدرجة مأمور أو يكون نائباً للمفتش البريطانى. كما أنه فى جري شديد لارضاء المفتش البريطانى ونقل أخبار المنطقة اليه كل صباح، وكانت تزعجنى مسألة الأقدمية. فهى الطريقة الوحيدة للترقى

بغض النظر عن الكفاءة. فالترقيات تفنى المرء قتلا.

مرت سنة ١٩٢٧ ودخلت فى سنة ١٩٢٨ وذهبت فيها بالأجازة. ولكن بعد عودتى وفى شهر نوفمبر ١٩٢٨ صح منى العزم بأن الوقت قد حان لتقديم استقالتى من خدمة الحكومة. وفعلما قدمت الاستقالة وكانت بمثابة قنبلة بالنسبة لأصدقائى ومعارفى، خاصة بالنسبة للباشكاتب (أميل عيساوى)، وحتى مدير المديرية (بيللى). وقابلنى كلاهما وحاولا اقناعى فلم يفلحا، كما لم يفلح كل أصدقائى ومعارفى. وقال لى بعض معارفى من الأهالى (أننا لم نر إنساناً يرفس نعمته برجله مثلك). وأخيرا تم قبول الاستقالة وتقاطرت على حفلات الوداع. وكان آخرها حفل النادى الذى كنت سكرتيه للثلاث سنوات الماضية وتعاقب الخطباء مثنين ومشيدين بتأسيسى للنادى وإدارته بحنكة وكفاءة وبدون أى مشاكل. وكان آخر الخطباء (أميل عيساوى) باشكاتب المديرية ورئيس النادى. فاسترسل فى الأعمال التى كنت أقوم بها فى الفروع المختلفة بالمكتب وفى إدارتى للنادى، وأبدى أسفه لقرارى فى ترك خدمة الحكومة، وتمنى لى التوفيق والسداد فى حياته الجديدة. وكان فصل الختام أن أرد شاكرأ ومقدراً ومتأسفا لاضطرارى لترك خدمة الحكومة ولفراقهم، وأننى لن أنسى الزمالة التى جمعتنا على الخير زمنا طويلا. وأخذ الجميع يودعنى وجاء أخيرا دور الباشكاتب (أميل عيساوى) فأخذنى على جنب وسلمنى مظروفا، وقال لى إننى علمت بأن أهلك من الجزيرة فهذا الخطاب سيكون عوناً لك. فودعته وشكرته على اهتمامه الخاص بشخصى. ووجدت عنوان الظرف باسم (توفيق عطا الله) رئيس حسابات الشركة الزراعية ببركات. لم أعط الخطاب أى اهتمام وقتها ولم أحاول أن أفتحه لأقرأ ماذا كتب عنى (أميل عيساوى) إلى صديقه (توفيق عطا الله)، فلم أطلب منه مساعدة ولم أخبره أننى أسعى إلى عمل بالمشروع، فكيف يحدث هذا؟

سافرت إلى الجزيرة وتصادف وجود (أخى عبد الله) فى اجازته. فتقابلنا فى الخرطوم على موعد هناك ولامنى غاضبا للخطوة المستعجلة التى إتخذتها بدون ترو أو تفكير وبدون مشورته. ووجدت بأن له الحق فى ذلك فاعتذرت له. وربما كنت فى دخيلة نفسى أقول لقد إتخذت القرار بنفسى بدلا من أن أنتظر أن يتخذة الآخرون بالنيابة عنى. ثم أخذنى إلى بعض الشركات بالخرطوم قائلا لى إنها تعطى

مرتبات كبيرة. فذهبنا إلى شركات (جلاتلى) (وسودان ميركانتايل) وغيرهما. ووجدناها مكتظة بكل أنواع البشر من الأجانب. ولما كان أخى عبد الله يحتل وظيفة حكومية، فأنهم أخذوا فى سرعة تسجيل اسمى وعنوانى. ولم أفكر فى أى أمل فيها، وحتى لو وجدت فهل من الممكن أن أشتغل فى الخرطوم فى ذلك الوقت، فأين أسكن وأين أعيش. قضينا الأجازة سويا مع والدنا وأهلنا. ولم أسلم أيضا من لوم والدى فى تركى لخدمة الحكومة المضمونة، وأضاف خيرا ما أراد الله. وفى كل ذلك الوقت لم أفكر ولم أخبر لا أخى عبد الله ولا والدى بأمر الخطاب. ولكن فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٢٨م أخذت أبحث عن الخطاب وأفكر فيه. فأخبرت والدى بأمره فشجعنى على الذهاب إلى بركات فعسى الله أن يجعل فى ذلك خيرا.

الطريق إلى بركات:

كان ذلك فى صباح يوم ٩ يناير ١٩٢٩م عندما صحتنا كالعادة لصلاة الفجر، وبعدها أخذت فى الإستعداد للسفر إلى بركات، فجهزت حمار والدى وعندها أخذ والدى بيدى وطلب منى أن أردد معه (اللهم أنت الصاحب فى السفر والخليفة فى الأهل اللهم أنى أعوذ بك من وعشاء السفر وسوء المنظر وكآبة المنقلب فى المال والأهل والولد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم). وامتطيت بعد ذلك الحمار متجها إلى بركات، والتى لم أرها فى حياتى، بالرغم من أنى كنت مزارعا لموسمين وحضرت عدة مرات لزيارة والدى فى الحواشات، إذ لم يكن هناك أى داع أو مناسبة لزيارتها.

وصلت إلى مايسمى (ببركات) بطريق الترعة (نمرة ١). ولما كنت بالقرب منها تحولت إلى غرب الترعة متجها جنوبا، وكان أول ما وقع نظرى عليه قطاطى مسقوفة بالنال. وإستغربت أن يكون فى مكتب رئاسة الشركة الزراعية السودانية مثل هذه المباني. والغريب فى الأمر أن الصورة لا تزال باقية، إلا بعض التغييرات التى قام ببعضها العمال بأنفسهم من حيشان ورواكيب. وكانت هذه القطاطى كما علمت فيما بعد مخصصة للعمال الوطنيين الذين كانوا يعملون مع المقاول فى ورشة النجارين أو فى أماكن أخرى. وواصلت السير إلى منطقة ما يسمى بالسوق. وكان به ثلاثة دكاكين، أثنان صغيران وواحد أكبر وبه منزل من الخلف تابع له.

نزلت من الحمار وأنزلت منه السرج وربطته فى طرف جزع شجرة أمام الدكان، وسلمت علي بعض الجالسين وأوصيتهم على الحمار والسرج، وطلبت منهم أن يدلونى على مكاتب الشركة الزراعية فأرسلوا معى أحد الأولاد الذى أوصلنى إلى دائرة المكتب، وكانت الساعة وقتها حوالى الساعة صباحا. ولما سألت عن مكتب (توفيق عطا الله) أشاروا لى عليه من شباك يفتح على فرنده المكتب الشمالية. فرأيت من الشباك وكان يبدو مضيئا. فقد كان ضخم الكراديس كما يقولون. ودلونى على الباب، فدخلت ووقفت أمام مكتبه وسلمت عليه سلام الصباح. فلم يرد على مستغربا وأخذ يتفرس فى وجهى. وأصابنى خوف شديد من هذا الاستقبال المذرى، فاستعجلت وأخرجت الجواب من جيبى وسلمته اليه وما إن اطلع عليه حتى هب واقفا وسلم على ورحب بى، وأخذنى إلى مكتب مجاور لمكتبه من الناحية الجنوبية، وهناك أجلسنى على طرف منضدة من الناحية الغربية للمكتب، وطلب منى أن أكتب طلبا للاستخدام معنونا إلى مدير شركة السودان الزراعية، وترجمته كالآتى:

مدير شركة السودان الزراعية ليمتد

بركات

٩ يناير ١٩٢٩م

سيدى:

إذا كانت لديكم وظيفة مناسبة شاغرة فأئنى أرجو أن أتقدم بطلبى هذا راجيا النظر فيه بعين الاعتبار.

إن اسمى عمر محمد عبد الله وطنى من الجزيرة، وأن والدى يعمل حاليا مزارعا فى تفتيش عبد الجليل بمشروع الجزيرة.

إن لى خبرة لا بأس بها فى خدمة الحكومة فى الأعمال الكتابية والطباعة بكفاءة على الآلة الكاتبة، وإذا تم قبولى فى خدمة الشركة فأئنى أعدكم بأننى سأبذل كل جهدى بأن أقوم بتأدية مسئولياتى بكفاءة وإخلاص وأمانة.

خادمكم المطيع

عمر محمد عبد الله

وكان وقتها يقف بجانبى وأنا أكتب الطلب. وكان موقفا محرجا وسألت الله أن يثبتنى. وبعد أن إنتهيت من كتابة الطلب، ويبدو أنه كان يتابعنى فى الكتابة، لأنه أخذ منى مسرعاً وغاب مهرولاً وكانت هذه طريقة سيره. وتلفت فى تلك الفترة حولى، فوجدت بجوارى من الناحية الشمالية أجنبيا ورأيت أمامى أجنبيا وأما من الناحية الشرقية للمكتب فقد وقع بصرى على شاب أسمر اللون ورأيت من خلفه لوحة خشبية كبيرة تغطى أغلب الحائط للمكتب الغربى وبها عدة فتحات. علمت فيما بعد أن الفتحات كانت بأسماء مكاتب الغيط المختلفة لتوزيع الخطابات المرسلة إلى التفاتيش. وكان فى جزء من المكتب تليفون مركب على الحائط بالقرب من الشباك. وفى الجزء الآخر من المكتب ماكينة للكتابة فى تربية صغيرة، وأمامه تربية أكبر حجما لجلوسه. وكان فى تلك الفترة يتكلم كل مرة وأخرى بلغة انجليزية صحيحة مع الخارج. وعلمت فيما بعد أنه كان فى إتصال مستمر مع مفتشى الغيط البريطانيين بخصوص خطاباتهم التى تصل من أهليهم بالخارج، والخطابات التى يرسلونها إلى بلادهم بواسطة هذا المكتب، الذى يتولى إرسالها إلى بوسطة بركات الحكومية. وكان هذا المكتب كما كان يبدو معبرا لكل الجنسيات من الأماكن المختلفة المجاورة من انجليز وجنسيات مختلفة، كلهم يرطنون وكانت اللغة السائدة الانجليزية. ولكن كنت اسمع "تراطيش" من اللغة اليونانية أو الفرنسية من بعض الشوام. وكان اهتمامى منصبا بنوع خاص نحو ذلك الشاب الأسمر اللون. ولما لم أسمع من ينطق بأى كلمة عربية، بل كان فى بعض الحالات يشارك اليونانيين فى بعض كلماتهم، خيل إلى أنه (حبشى). فقلت فى سرى سبحان الله لقد جمعت حتى الأحباش. ثم وجدت على طرف لسانى قول الشاعر العربى (المتنبى) وهو يسير فى ركاب (عضد الدولة) فى زيارة لإحدى المعارض الموسمية فى بلاد فارس ببعض التصرف:

(مكاتب) جنة لوسار فيها سليمان لسا بترجمان.

ولكن الفتى (الوطنى) فيها غريب الوجه واليد واللسان.

أو كما قال (المتنبى) فى مناسبة أخرى وهو يسير فى ركاب (سيف الدولة) عندما كان يستعرض فى جيشه المكون من عدة جنسيات مختلفة، فتذكرت مكتب

الشركة الزراعية:

تجمع فيه كل لسن وأمة فما يضم الحداث إلا التراجم.
 وجاء بعدئذ (توفيق عطا الله) مهرولا كعادته يحمل إلى البشرى بعد أن أخذ الموافقة من المدير (مستر رايت)، قائلًا لى مبروك لقد عيناك كاتبا بإدارة الشركة الزراعية بمكتب الرئاسة ببركات براتب شهرى مقداره (ثمانية جنيهات) وكانت فى ذلك الوقت رأس مال لا يستهان به. إذ أننى كما علمت فيما بعد بأن رأس مال الموظف الوطنى فى التعيين، إذا إستطاع أن يجد مكانا، يتراوح ما بين ثلاثة وأربعة جنيهات فى الشهر، بينما الأجانب يتفاوتون حسب درجاتهم، ومن ضمنها القرابة والتوصية والمعرفة، مابين عشرة إلى عشرين جنيها شهريا. وعلى هذا المقياس فأكون فى مرحلة الوسط، وفى نفس الوقت تخطيت حاجز الوطنيين.
 تقدمت (لتوفيق) بالشكر على كل ما قام به نحوى، وأخبرته بأننى سأحضر للعمل بعد سبعة أيام فوافق على ذلك. وتفارقنا ودقت وقتها الساعة التاسعة والنصف صباحاً ايذاناً لفترة الفطور. وكان ذلك بالنسبة إلى أنه قد انقضت ساعتان ونصف منذ دخولى إلى مكتب (توفيق) فى الساعة السابعة صباحا ونهاية تعيينى كاتبا فى إدارة الشركة الزراعية. وبينما كنت أتناهب للذهاب وقف بجانبى ذلك الشاب الأسمر اللون والذى حسبته حبشيا، وقف وسلم على. فانددهشت ولم أصدق، إذ أننى وجدت نفسى أمام شاب وطنى قح بمعنى الكلمة. وطلب منى أن أذهب معه للفطور، وعند خروجنا من المكتب شاهدت الموظفين ينطلقون إلى أماكن سكناهم وسط الجنانين (والصرايات) كما كانوا يسمونها، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، فى محيط دائرة المكتب. وأما صاحبى فقد أخذنى جنوباً ثم غرباً ثم شمالاً خارج منطقة المكتب، إلى أن وصل بى إلى كبرى التربة (نمرة ١). وعبرنا التربة إلى الضفة الغربية، وكان لابد لنا أن نتساءل فى تلك الفترة كعادة أولاد البلد. وكانت المفاجأة المذهلة أن يكون والد هذا الشاب والذى عاشا كأخوين طالبين فى دراسة القرآن فى خلوة (الشريف محمد الأمين) فى منطقة الشريف يعقوب الواقعة شرق النيل الأزرق. ويتذكر أنه رأى عندما حضرت لزيارة والدى فى حواشته الواقعة غرب قرية أهله (ود سليمان) فى منطقة المسلمية. وكان يلقي والدى عندما يذهب فى أجازة الأسبوع، وأن والدى يعتبره كأبنة بالنسبة للعلاقة

القديمة مع والده فكيف يحدث هذا؟

وأعود الآن إلى قصة الفطور. فلما وصلنا إلى المنطقة وجدت نفسى وسط كمية متناثرة من القطاطى البيضاء. وأخيراً ساقنى الشاب الأسمر، والذي ظهر الآن بأنه (أمام الحاج عمر) من أبناء الجزيرة ومن قرية (ود سليمان) التابعة لمكتب عبد الجليل بقسم المسلمية. وكان لوالدى حواشتين فى هذا المكتب، وبالقرب من نفس القرية. وله فيها أيضاً دكان. وساقنى (أمام) إلى أن أوقفنى أمام إحدى هذه القطاطى (نمرة ١٢)، وطلب منى أن أتفضل بالدخول. فلما نظرت إلى داخل القطية وجدت فى مواجهتى سرير كما وجدت سريرين آخرين، أحدهما من الناحية الشرقية والآخر من الناحية الغربية. وكان يسكن معه شقيقه (إبراهيم) وأحد أقاربهم (عبيد) من قرية (فداسى الحليماب)، وكانا يتدربان كتلاميذ بورشة العربات ببركات. وكان من المتبع أن يخرج العمال للفطور قبل ساعة من خروج الموظفين. وكان لهذا الوضع أهمية بالنسبة للأخ (أمام)، لأنه عندما يحضر للفطور يجد أن (إبراهيم) (وعبيد) قد جهزا الفطور الذى لم يكن صعب المنال، إذ كان يتكون من كمية من الطماطم الحمراء، والبصل والملح والشطة والجبنه وكمية من الرغيف والماء. ويتوسط هذه السراير ثلاثة تربيضة متوسطة الحجم، وضع عليها هذا الفطور فى صحن كبير من الطلس. بالطبع لم تكن هناك كراسى لأن المكان لايسمح بها، ولما أصبحنا الآن أربعة كان ديد لنا أن "نتضاير" فى الدخول والجلوس. ولما كنت أنا ضيفهم فى ذلك الصباح فقد أفسحوا لى مكانا فى الصدارة. وبعد أن إنتهينا من الفطور حمدنا الله، كعادة أهلنا، الذى أطلعنا وأسقانا، ثم جاء الشاى بالكفتيرة.

وليس بهذه القطية حوش ولا يتبعها حمام أو مطبخ أو مرحاض، وهى فى واقع الأمر خير ما توصف به أنها (تكل) وهذا هو الاسم الذى يطلقه الانجليز عليها. وكانت هذه القطاطى ويسمونها (قطاطى الحجر). فقد بنيت فى الأصل للطبقات الدنيا من اليونانيين الذين كانوا يعملون فى الورش. وأستطاع (أمام) أن يتسلط على واحدة من هذه القطاطى عندما ترك ساكنها خدمة الشركة. ويوجد فى أقصى الجنوب من المنطقة ثلاثة من المراحيض لاستعمال سكان ٢٩ (تكل) وكان السكان فى فترة الفطور يتسابقون على هذه المراحيض، الأجانب بورق فى أيديهم والوطنيون يحملون الأباريق.

أخذت بعد ذلك أتفاوض مع (أمام) بخصوص السكن، فرحب بى بأن أسكن معهم. فأنشطب رأسى كما يقول المثل. وقد رأى الأخ (أمام) حيرتى. والحقيقة أن كل الذى رأيته لم يحيرنى مثل هذه الحيرة. وقبل أن أقول كلمة قفز (عبيد) وأقسم بأنه سيفسح لى مكانه فى القطيه ويسكن فى بناية صغيرة ملتصقة بالقطيه. وتسمى حسب العرف البلدى (بالقاطوع) وطولها متران وعرضها متر ونصف. وكرر لى الأخ (أمام) ترحيبه الحار بأن أسكن معهم، إلى أن يفتح الله على بقطيه كما فتح عليه. وأضاف قائلا أننى لاحظت أن (توفيق) كان يمنحك عناية واهتماما خاصا لم تحدث لأحد قبلك أبدا، كما تم تعيينى بسرعة فائقة قام بها بنفسه، وبمرتب أكبر من المرتب المعتاد بالنسبة لنا نحن الوطنيين، وأنا متأكد بأنك إذا تكلمت مع (توفيق) بخصوص السكن سيعرض عليك أن تسكن فى الميز الذى لم يكن ليسمح بالقرب منه لغير الأجانب، لأنه مؤسس من كل الوجوه ووسط جنية وبجوار المكتب، لكنى أنصحك ألا تسكن فيه لأن به جماعة من الأجانب الأوغاد المعروفين بالشرب والمقامرة والمفاسد. شكرت الأخ (أمام) على نصيحته، وأكدت له بأننى لايمكن أن أفضل نفسى عليه فى السكن مهما كانت الظروف ولم أكن وقتها متزوجا.

هذا ولم يكن بدعا بالنسبة إلى أن أسكن فى قطيه. فقد سبق لى وسكنت فى قطيه من القش عندما كنت مزارعا فى (درويش) وكما كنت أسكن فى قطيه عندما كنت أذهب للزراعة فى قريتنا (ود البر). تخيلت المفارقات بالنسبة لحالتى السابقة بكسلا عندما كنت أسكن فى منزل رحب يتكون من حجرتين بينهما صالة وحمام ومرحاض ومنافعه محاطة بحوش واسع. فقلت فى سرى سبىحان مغير الأحوال فقد كان خدامى فى كسلا أرفع منزلة فى السكن منى وأنا الآن موظف فى إدارة الشركة الزراعية العالمية الكبرى.

ذهبت بعد الفطور إلى حيث يوجد الحمار، ووجدت صاحب الدكان (الحاج أحمد عواض صيام) رحمه الله رحمه واسعه وأسكنه فسيح جناته. فرحب بى بدون سابق معرفة وحلف ألا أبارح المكان قبل أن أفطر، فقلت له أننى فطرت مع الأخ (أمام). فقال لى أننى أعرف فطور الافندية. وكان المرحوم أحمد عواض كما عرفته فيما بعد صديقا حميما، كان رجلا شهما وكريما لدرجة أنه لا يأكل داخل منزله أبدا بل يضع أكله "للغاشى والمشائى" كما يقولون. فأجبرنى على تناول فطور فخم وشربات

وشأى. (وسياتى ذكر (الحاج أحمد عواض) فيما بعد فى هذه المذكرات). وودعنى إلى أن امتطيت الحمار. ولم يصدق عندما أخبرته بأمر تعيينى وقال لى، كيف حدث هذا لأن هؤلاء القوم لا يحبون استخدام أولاد البلد، فقد سمم الاجانب أفكار الانجليز بالنسبة للسودانيين، فربنا يستر عليك أنت وامام، الله جابك ليه شدو حيلكم. سافرت عائدا إلى ودمدنى. ووجدت والدى فى إنتظارى. ولما أخبرته بما حدث لم يصدق لأنه كان يعتقد بأن المسألة ستأخذ عدة أيام أو ربما شهور. أخذت بعد ذلك استرجع الأحداث وكيف أصبحت مربوطة مع بعضها البعض، وتخيلت وقفتى أمام تربيذة (توفيق عطا الله) وعدم رده السلام على. فاذا لم يكن معى خطاب (أميل عيساوى) فماذا كان يمكن أن يكون موقفى، أن هذا السؤال لا يحتاج إلى رد منى فالمقدمة كانت تكفى.

والآن ماذا كتب عنى (أميل عيساوى) إلى صديقه (توفيق عطا الله) فى ذلك الخطاب الذى كان له فعل السحر؟ فى واقع الأمر لم يساورنى أبداً أى تفكير فى فتح الخطاب. لقد كان فى نفس المكان الذى وضعت فيه فى جيب الشنطة فى كسلا، وأخذته من ذلك المكان فى صبيحة يوم ٩ يناير ١٩٢٩م إلى صاحبه المعنون اليه (توفيق عطا الله)، وسلمته اليه فى الساعة السابعة صباحا فى مكتبه برئاسة شروع الشركة الزراعية ببركات. فكيف يمكن أن أفتح خطبا معنونا إلى شخص خر. كانت مهمتى أن أوصله اليه إذا أحتجت إلى عمل فى إدارة الشركة الزراعية الجزيرة، وقد قمت بهذه المهمة خير قيام. هذا ولم أحاول فيما بعد أن أبحث عن الخطاب فى أدراج توفيق بعد غيابه من المكتب لأطلع على ما كتب عنى (أميل عيساوى)، لأن النتيجة أصبحت معروفة، وأننى لسعيد غاية السعادة بأن نفسى لم تحدثنى أبدا بأن أفتح الخطاب وإلا فأننى لم أكن جدير بأهتمام (أميل عيساوى) بأمرى، ولو فتحته وأطلعت على اسراره لصغرت نفسى.

لقد تبين لى كأنما الأحداث كلها مرتبطة ببعضها البعض فى مسيرة حياتى فى الفترة الأخيرة. ففى المقام الأول لماذا كنت مستعجلا على الاستقالة من خدمة الحكومة فكأنما كنت على ميعد فى وقت معين؟ ثم ماهو الدافع (لأميل عيساوى) أن يهتم بى هذا الاهتمام الخاص بدون أن أطلب منه أية مساعدة؟ وكيف أمكن أن يكون له صديق أو قريب فى الشركة الزراعية التى كانت تدير المشروع؟ كيف حدث هذا

فى الوقت المناسب فى يوم ٩ يناير ١٩٢٩م، وذلك لأننى لو كنت توجهت بعد ذلك لما كان من الممكن أن يكون هناك أى أمل لخدمتى، فقد ساءت الأحوال الاقتصادية فى ذلك الوقت، وأخذت الإدارة فى تخفيض العاملين. فلم يكن من المعقول أن يخفضوا القدامى المتمرسين ليأخذوا موظفاً جديداً. ولذلك فلم يعين أى مستخدم بعدى طوال الفترة من ١٩٢٩م و ١٩٣٠م و ١٩٣١م. ثم ماهى هذه الصدفة أن أجد الأخ (أمام)؟ والحقيقة التى لا بد لى أن أسجلها هى أننى أن لم أجده قد سبقنى لما كان من الممكن لى أن استمر طويلاً فى خدمة الشركة، بالنسبة للصعوبات القاسية. فكيف تحدث هذه الأحداث المتتابعة فى مسيرة تاريخ حياتى؟ الله وحده يعلم

عدت إلى بركات فى مساء يوم ١٦ يناير ١٩٢٩م وأحضرت معى الأشياء التى أوصانى (أمام) بالاهتمام بأمرها، وهى سرير وملحقاته، ثلاثة أردية كاكى، ثلاثة قمصان بيضاء بدون أكمام، شنطة، جزمة وجرايات طويلة، فانلة صوف للبرد ولباسات وفانلات داخلية، وأدوات أخرى مختلفة، وشنطة متوسطة الحجم. وتركت كل ملابسى القديمة من بدل ومنطلونات صوف وخلافه وقمصان مختلفة الألوان بأكمام وجزم ورباطات العنق المشكلة الألوان. تركت كل هذه الأشياء فى الشنطة التى جئت بها من (كسلا)، إذ لا حاجة للناس بها فى هذا المكان إلا فى المناسبات القليلة، لأن القوم هنا على دين ملوكهم. فإذا كان مدير الشركة (مستر رايت) ونائب (مستر أرشدليل) ومساعدة (مستر أسكت) يلبسون أردية وقمصان قطن بيضاء بدون أكمام وبدون غطاء للرأس، وتبعهم الأخ (أمام). فالعاملون فى الشركة يعملون من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءً أى بتعريف آخر من طلوع الشمس حتى غروبها ماعدا ساعة واحدة للفطور من الساعة التاسعة والنصف إلى الساعة العاشرة والنصف وساعتين للغداء أو الراحة من الساعة الواحدة إلى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وكما سبق وذكرت عدت إلى بركات وطوالى على (التكل) (نمرة ١٢) ووجدت (عبيد) قد أٌبّر بقسمه، وتحول منحشراً فى القاطوع، فأصبحنا بذلك أربعة فى هذا (التكل) العملاق وملحقاته. ومن حسن حظنا كانت الدنيا شتاء.

وفى صباح يوم ١٧ يناير ١٩٢٩م "تشنطت" بالرداء الكاكى والقميص الأبيض حتى الكوع وبدون غطاء للرأس، وكنت أشعر كالعريان. ووجد (أمام) فى ذلك

الصباح زميلاً لأول مرة بعد ثلاث سنوات وشهرين وثلاثة أيام. وبعد خدمة ابتدأت من ٢٠/٧/١٩٢٥م) - وسجلت ذلك اليوم (١٧/يناير/١٩٢٩م) بداية لتاريخ الرحلة الثانية في مشروع الجزيرة - ولم يدر بخلدى، في كثير من المناسبات، بأن هذه الرحلة ستمتد إلى أربعين سنة من الزمان.

قدمت نفسى في ذلك الصباح الباكر إلى (توفيق عطا الله) الذى رحب بى وأخذنى وأجلسنى فى نفس المكان الذى كتبت فيه الطلب، الاستخدام. ووجدت نفسى غير غريب، فهو نفس الثالث الذى فارقت فى الساعة التاسعة والنصف من يوم ٩/يناير/١٩٢٩م. فكانوا (ميشيل كميد) أمامى و (سعيد البستانى) شمالى، والذى أصبح الآن (أمام) من الناحية الشرقية للمكتب. (وميشيل كميد) و (سعيد البستانى) كلاهما من لبنان. ويمتاز بأنه شقيق زوجتى (توفيق عطا الله) رئيس الحسابات و (اسكندر صفدى) باشكاتب الإدارة، وكلاهما من (فلسطين) فالأول (توفيق) من (حيفا) و (اسكندر) من (صفد).

ومن اليوم الأول وضعوا أمامى ماكينة طباعة، وقال لى (توفيق) بأننى سأكون مسئولاً عن طباعة مكاتباته بنوع خاص، والآخرين بنوع عام. وأصبحت أعمل فى الإنتاج من اليوم الأول. ففى الشركة الزراعية لا يمكن لأى موظف أن يبرح مكانه لزيارة زملائه فى مكاتب أخرى أو إستقبال أى موظف فى مكتبه إلا لأعماله. فليس هناك أى زمن لذلك فكل واحد منهم فى شغل شاغل. فليست هنالك نسبة أو قراءة جرائد أو كتب ولا تسمع ضوضاء فى المكاتب.

والآن كيف استطاع الأخ (أمام) أن يدخل فى خدمة الشركة الزراعية وفى مكتب الرئاسة ببركات؟ والقصة هى أن (أمام) من مواليد عام ١٩٠٧م فى قرية (ود سليمان) فى قسم المسلمية من مشروع الجزيرة. ولما لم تكن هناك فى ذلك الوقت مدارس وسطى بالجزيرة، فقد إستطاع أن يجد مكاناً فى مدرسة الخرطوم الوسطى فى أوائل عام ١٩٢١م. ونسبة لصلة والده (بالشريف يوسف الهندى) فكانت الفرصة مواتية أن يسكن فى برى (اللاماب) أو (برى الشريف) كما يسمونها أيضاً، تحت رعاية (الشريف يوسف). وإستمر فى دراسته فى الفترة من أوائل عام ١٩٢١م وحتى نهاية عام ١٩٢٤م. وعاد إلى أهله فى قرية (ود سليمان) بعد إتمام دراسته الوسطى. وكان أهل أمام كلهم من جهة والده ووالدته من التجار المعروفين، ولكن

ابنهم جاءهم الآن مختلفا. فقد دخل المدارس وتعلم الإنجليزى فليس له مكان فى التجارة التقليدية لأهله. وبما أن أخوانه كانوا من المزارعين فى مكتب عبد الجليل، ولهم معرفة وصداقة مع مفتش المكتب البريطانى وقتها (تيورنج) فكانت الفرصة مواتية لهم. فذهبوا إلى المفتش وأخذوه معهم لمقابلة الباشمفتش ورطن معه بالانجليزى، فسر المفتش بأن يكون أحد مزارعيه يعرف انجليزى. فعينه المفتش فى بادئ الأمر كاتباً بمخزن من المخازن، لأن هذه من سلطته. ثم سمح له بالتدريب فى المكتب، ثم أوصى عليه فى الرئاسة، فوافقوا على أخذه كاتباً حيث قد وجدته مسنولا عن مكتب ما كان يسمى بالبوستة.

هذا وبعد وصولى إلى المكتب علمت بأن هناك وطنيا آخر (محمد عبد الرحمن الأقرع) من مواطنى ودمدنى، وكان يسكن مع والدته فى إحدى القطاطى فى الناحية الجنوبية من منطقة قطاطى الحجر البيضاء . كان (الأقرع) يعمل سابقا فى منطقة خزان سنار، وإستطاع بتوصية من مهندس الخزان أن يجد له مكانا، فعين كاتباً للباشمهندس الميكانيكى، بتاريخ ١٩٢٥/٨/١م، ثم استقال غاضبا بتاريخ ١٩٢٨/٧/٣١م، وبتاريخ ١٩٢٨/٩/١٣م أعيد تعيينه.

لم نكن نلتقى (بالأقرع) كثيرا لأنه كان يسكن بعيداً عنا وتسكن معه والدته. هذا بالإضافة إلى أن (الأقرع) يعمل نهاراً وليلاً فى زمن موسم جنى القطن. فهو بالنهار مسئول عن مكاتبات الباشمهندس وكان مكتبة ملتصقا بمكتب العاملين بالتليفون أى (كبابية التلفونات) وكان يبدأ نشاطه حوالى الساعة الثامنة مساء، وتأتيه من كل التفتيش كمية القطن الذى تم جنيه فى كل تفتيش والذى تم ترحيلها، والتى لم يتم ترحيلها والباقية بالمحطة يوميا. ثم تصله المعلومات من المحالج بالكميات التى وصلت والتى لم تصل. ثم يأخذ بعد ذلك فى طبع هذه المعلومات فى ماكينة الطباعة فى نفس ذلك المساء، ويضع صورة فى مكتب المدير ونائبه ومساعدته ومكتب الباشمهندس الميكانيكى، حتى يجدها هولاء فى مكاتبهم فى الساعة السادسة من صباح اليوم التالى. وفى آخر كل أسبوع ترسل برقية إلى مكتب الشركة بلندن بكل هذه التفاصيل.

كان (الأقرع) ينتهى من هذه المهمة فى الساعة العاشرة أو ما بعدها مساء كل يوم. ولا بد لى أن أضيف بأن (الأقرع) لم يتوقع ولم يأخذ (أوفر تايم) أو حافزا وكان

يفتخر بانجازاته هذه. وكنا (أمام) وأنا عندما نحضر فى بعض الامسيات نجد (الأقرع) يمدح أو يعنى بأعلى صوته وهو يشغل.

ولقد سبق (للأقرع) أن تزوج من ودمدى وأنجب البنين والبنات، وبالغ فى العناية بتربيتهم. وأخيراً استقال من خدمة الشركة الزراعية بعد أن ضاق ذرعاً، وذلك فى ٥ فبراير ١٩٤٣م. واشتد عليه المرض السكرى فانتقل إلى الرفيق الأعلى، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته مع الصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

وبعد غياب (الأقرع) لم يوجد أى شخص ليقوم مقامه فى كشوفات القطن وأخذت الحرب بتلابيب القوم فلم يسأل أحد عنها.

ووجدت بالإضافة شابين وطنيين يعملان بكبائية التليفونات بالرئاسة ببركات. وكان من العسير اللقاء بهما مجتمعين أو منفردين فأحدهما داخل الكبائية فى الوردية، والثانى أما أن يكون فى السوق أو ذهب إلى ودمدى. ولقد كان من المفروض أن يسكننا فى (التكل نمره ١٧) ولكن لم يحدث أن شوهدا معاً فى ذلك (التكل). ولم يخبرنى أحد كيف كانا يعيشان. وكان الشبان الذين يعملون فى كبائية التليفونات لا يستمرون طويلاً فى الخدمة بالنسبة لصعوبة الحياة. الإتصالات بالانجليزى لكل مكاتب الغيط والشكاوى التى تصل ضدهما إلى بركات لرئاسة، مما يضطربهم فى كثير من الحالات للهروب من العمل.

مكتب الرئاسة:

كان أول ما لفت نظرى منذ اللحظة الأولى شكل بناية المكتب، فهو أشبه ما يكون بمدرسة. وكان وقتها دور أرضى واحد يمتد من الشرق إلى الغرب. ويقع فى الناحية الشرقية فى نفس الوضع الحالى. وأما من الناحية الغربية وأنت داخل من الناحية الشمالية فأن نهايته قبل السلم أى عندما يسمى حالياً بمكتب المشتروات. والمبنى كله محاط بفراندات من كل الجوانب، وتواجهك من المكاتب من الشرق إلى الغرب:

١- مكتب المخازن والتأمين.

٢- مكتب الإدارة.

٣- مكتب المحافظ ثم صالة.

- ٤- مكتب المدير
- ٥- مكتب نائب المدير
- ٦- مكتب الهندسة المعمارية
- ٧- مكتب الهندسة الميكانيكية

وأما إذا كنت داخلا إلى المكتب من الناحية الجنوبية فأنتك تجد من الناحية الشرقية إلى الغربية:

- ١- مكاتب الحسابات.
- ٢- مكاتب الكتبة.
- ٣- مكتب سكرتير المحافظ- الصالة.
- ٤- مكتب سكرتير المدير.
- ٥- فرندهة يفتح عليها مكاتب المدير ونوابه.
- ٦- مكتب الرسم - وهناك بالإضافة بعيدا عن الفرندات الجنوبية:
- ٧- مكتب صغير لكاتب المهندس الميكانيكى.
- ٨- كبانية التليفونات.
- ٩- مكتب المراجع.

وفى أقصى الجنوب يوجد مرحضان أحدهما مخصص للإنجليز والآخر لغير الانجليز. ولم ندخله لا (أمام) ولا أنا لأن المفتاح عند أحد الأجانب. ثم هناك من الناحية الشرقية مكتب الخزانة وبجواره من الناحية الغربية حجرة لحفظ الأدوات المكتبية والأخرى لحفظ الدوسيهات القديمة. وسأحاول فيما يلى أن أرسم رسما كروكيا كما يقولون يوضح الذين كانوا يحتلون هذه المكاتب:

الناحية الشرقية

- وضع المكاتب من الشرق إلى الغرب:
- (١) مكتب المخازن والتأمين:
 - ١- شامير لين- مالطى
 - ٢- الياس اندرواس - مجنس (قبطى)

٣- رياض عبده - قبطى مولد

٤- ميشيل دبسى - شامى

٥- الياس أصفهان - أرمنى.

(٢) مكتب الرئاسة:

١- اسكندر صفدى - الباشكاتب - فلسطينى

٢- توفيق عطا الله - رئيس الحسابات - فلسطينى.

(٣) مكتب المحافظ:

١- ماكنتاير - المحافظ - اسكتلندى.

٢- صالة

(٤) مكتب المدير:

١- رايت - المدير - إنجليزى.

(٥) مكتب نواب المدير:

١- ارشديل - ايرلندى شمالى.

٢- اسكت - إنجليزى.

(٦) مكتب الهندسة المعمارية:

١- تلفورد - إنجليزى

٢- تد - إنجليزى.

(٧) مكتب الهندسة الميكانيكية:

١- يونيفيس - إنجليزى.

٢- كليف - إنجليزى.

من الغرب إلى الشرق

(٨) مكتب الحسابات:

١- وليم فريوة - لبنانى (مولد)

٢- الفرد بركات - لبنانى

٣- بيتر كومينش - يونانى

٤- كرييا كولبس - يونانى

٥- كونفلس - يونانى

٦- زينون أكونو - يونانى.

(٩) مكتب الكتبة:

١- سعيد بستانى - لبنانى

٢- مشيل كميد - لبنانى

٣- امام حاج عمر - وطنى

٤- مرخاضان

(١٠) مكتب سكرتير المدير:

يوسف عبد الله عجمى - شامى - مولد

(١١) مكتب سكرتير المحافظ:

علام أسود - لبنانى

(١٢) مكتب الرسم:

بياسس - يونانى

(١٣) مكتب كاتب المهندسين:

محمد عبد الرحمن الأقرع - وطنى

(١٤) الكبانية للتيفونات :

وطنيان

(١٥) مخزن الأدوات المكتبية.

(١٦) مخزن الملفات القديمة.

(١٧) مكتب الخزينة.

الناحية الغربية

وكان مما يلفت النظر أيضا، أنه خلافا لما كانت عليه الحالة فى مكاتب الحكومة والشركات فى ذلك الوقت والتي كانت تكتظ بالأجانب من يونانيين وأرمن وأقباط بنوع خاص فى (البوستة) (والتلغراف) واللبنانيين فى (المخابرات) واليونانيين فى الشركات وغيرهم من أجناس أخرى، خلافا لذلك فإن الشركة الزراعية كان يتولى

أمرها من الناحية الكتابية والحسابية فلسطينيان (اسكندر صفدى) و (توفيق عطا الله). واليونانيون الذين وجدتهم فى الرئاسة وفى التفاتيش كانوا قد جاءوا إلى الجزيرة فى عام ١٩٢٧م بعد أن تحولت (شركة أقطان كسلا) من (القاش) إلى (الجزيرة) بعد أن استلمت الحكومة (مشروع القاش) ومنحت (شركة أقطان كسلا) جزءاً من (المشروع فى الجزيرة) فى منطقة ما كان يسمى (بشركة أقطان كسلا) فى قسم (وادي شعير).

ولقد خلا المشروع من أبناء (المقوقس) كما كنا نسميهم أى (الأقباط) ويقال أن (الأقباط) كانوا السبب فى اقضاء توفيق من وظيفته فى سكة حديد الحكومة فى عطبراً. ولن أنسى يوم أن تقاعد (توفيق) فى سنة ١٩٤٦م وجاء يودعنا (أمام) وأنا وقال لنا ربما تكرهونى لأننى لم أمنح الفرص للسودانيين فى المشروع، ولكن يجب عليكم أن تشكرانى طوال حياتكما لأننى لو سمحت (للأقباط) فى الدخول إلى خدمة الشركة واستلموا السلطة، فأنهم كانوا "يشهونكم العافية".

وأما السبب الأساسى لوجود هؤلاء الفلسطينيين (اسكندر) و (توفيق) هو أنهما جاءا مع الشركة من الزيداب، وعاشا مع جماعة الشركة فى الأيام الصعبة، ولذلك فأنهما كانا يجدان من المحافظ والمدير كل تقدير وإحترام، كما لاحظنا فى معاملة (توفيق) مع (جيتسكل) فيما بعد.

وأما موظفوا الشركة الزراعية البريطانيون الذين وجدتهم فى بركات فى عام ١٩٢٩م فهم:

١- مستر ماكنتاير - المحافظ - اسكتلندي:

كان (ماكنتاير) فى الأصل مهندساً معمارياً وبدأ مسيرة حياته فى الشركة الزراعية فى الزيداب فى عام ١٩٠٤ عندما استخدمه (مستر هانت الأمريكى) الذى كان قد منح إمتياز استثمار (مشروع الزيداب)، ليقوم بالأشراف على تشييد الطلمبات لرى المشروع. وصار فيما بعد مديراً للمشروع فى الفترة ١٩٠٥ - ١٩١٨م، ثم محافظاً فى الفترة ١٩١٩ - ١٩٤٦م وأخيراً رئيساً للمجلس حتى ١٩٥٠م/٦/٣. نهاية إمتياز المشروع للشركة الزراعية. وحسب ما جاء فى الوصف فى كتاب (مستر جيتسكل) (الجزيرة - قصة تنمية فى السودان) سنة ١٩٥٩م.

جاء (ماكنتاير) من موطنه فى (انفيرنس) باسكتلندا طالبا للعمل فى القطر المصرى فى بادئ الأمر، وتم استخدامه فى الشركة الزراعية فى سنة ١٩٠٤م. وتضافرت كل تجارية السابقة فى اليزداب مع تجاربه منذ طفولته فى الكفاح فى المزارع الصغيرة على سفوح الجبال. وكل هذه خلقت منه قوة فى العزيمة والعناد، ولكنها فى نفس الوقت منحتة اهتماما إنسانيا فائقا برفاهية حقيقة للمزارع الفرد. كان عناده أشبه بعناد البغل، فهو فى الغالب يرفض قبول حتى منطق الأرقام، زاعما بأن طاقة البشر الاحتياطية وقصورها الطبيعى جدير بفشل الأرقام.

٢- مستر رايت - المدير:

وأما الشخص الثانى (رايت) المدير فقد قابلته محنة تجربة كارثة، قبل أن ينضم إلى خدمة الشركة الزراعية باليزداب فى بادئ الأمر، منتقلا إليها من القطر المصرى. كان والده طبيبا إنجليزيا عاجلته المنية فجأة مخلفا عائلة على نحو غير متوقع من سوء. فوجد (رايت) نفسه مبعدا عن المدرسة الثانوية العامة الداخلية وهو فى السادسة عشر من عمره، مما اضطره للعمل عاملا فى تشييد مسرح كبير فى معرض مدينة (هوايت)، مما عرضه إلى كارثة فى الصقيع كانت السبب فى إصابته بمرض السل. وفى سبيل علاج المرض فى أرض ذات شمس جافة انضم إلى شقيقه الذى كان يعمل فى مزرعة فى جنوب أمريكا. وكانت الحياة قاسية فى عمل يضطره أن يظل لفترة ١٨ ساعة يوميا على السرج. وبعد نهاية خمس سنوات على هذا العمل الشاق، وبعد أن تأكد له بأنه لا أمل له فى المستقبل، قبل عرضا قدمه له أحد أصدقائه للعمل معه فى القطر المصرى. ومن هناك التحق بخدمة الشركة الزراعية باليزداب بالسودان. ثم إنتقل إلى الجزيرة فى عام ١٩١٢ - ١٩١٣م لإستلام (محطة طيبة) الاستطلاعية. وكان يدعم شقيقه من راتبه. أن هذه المحنة التى اكتنفت مسيرة حياته، قد خلقت منه مديراً ممتازاً. فكان هادئ الطبع وثابت الجنان واستطاع أن يضيف إلى واجبات العمل صفتين هامتين الأولى أقصى إهتمام بأحكام الاتفاق، والثانية ذاكره حادة. فكان يخاطب الشبان الذين يحضرون إلى مكتبه لأخذ التعليمات منه قائلا: أتركوا مذكراتكم جانبا ودربوا ذاكرتكم. وكانت هذه نصائح عملية ومفيدة للغاية، وكان هو يمارس ما ينصح به الآخرين.

٣- مستر ارشديل - نائب المدير:

وأما الشخصية الثالثة فقد كان (مستر ارشديل) نائب المدير. كان (ارشديل) ابنا (للسير إدوارد ارشديل) الذى كان لسنوات كثيرة وزيرا للزراعة فى حكومة أيرلندا الشمالية. تعلم (ارشديل) الفلاحة بالطريق الشاق بالعمل فى صغره فى مزارع والده الشاسعة مع الرجال المسئولين عن أبقار المزرعة والرعاة. واختلف مع والده فى أهمله للتعليم وانشغاله بغيرها، ففارق والده للعمل مستقلا. فانتقل إلى القطر المصري واشتغل فى شركة للأراضى بمصر ومنها قبل مرضا من الشركة الزراعية للعمل فى الزيداب، ومنها انتقل إلى الجزيرة ونقل معه إلى العمل بالمشروع بعض صفاة وطنه الذى أنجب الكثير من الضباط العظام وهى الانضباط والمثابرة. وكان (ارشديل) يتمتع بنشاط فائق ومزدريا بكل العوائق التى تعترض طريقه ويتكلم اللغة العربية العامية كأحد أبنائها، لقد كان كما يقولون ولد قائدا بالنسبة للأعمال الخارجية. وكان يجرف معه العاملين فى حماس ملتهب. وعندما تتعقد الأمور وتتشعب الطرق ويكون الاختيار صعبا، فأن نصيحته للذين يطلبونها هى (أعملوا الشئ الصعب أولا إذ أنه من المؤكد أن يكون ذلك هو الاختيار الصحيح).

٤- مستر اسكت - إنجليزي:

كان (مستر اسكت) يعمل مساعدا (لمستر ارشديل) وكان (مستر اسكت) له قصة قريبة من قصة (مستر رايت). إذ أنه كان من عائلة فقيرة ولم يستطع أن يكمل دراسته الثانوية، واضطر أن يبحث عن عمل. ولما ضاقت به الحيل وجد فرصة للعمل مع شركة الأراضى المصرية فى مصر، ومنها استخدمته شركة السودان الزراعية فى الزيداب، ومنها وجد طريقة فى النهاية إلى بركات. وكان هذا هو الطريق الذى سلكه زملاؤه الثلاثة. وكان (مستر اسكت) مثل الآخرين ممتازا فى لعبة (البولو) الخيل. واستمر فى العمل إلى أن سقط من ظهر حصانه فى ميدان كرة الخيل فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩م، فانتهت بذلك قصة تاريخ حياته بالمشروع.

لقد سبق لى وقابلت (مستر اسكت) عندما كان هو باشمفتش تفتيش (درويش) فى سنة ١٩٢٢م عندما كنت أنا وقتها مزارعا فى ذلك التفتيش. وكانت له ذاكرة قوية. ولذلك عندما قابلنى فى كتب الرئاسة ببركات فى سنة ١٩٢٩م وكان أول

صبيحة منه (ابن محمد عبد الله) (Mohd. Abdalla's Son).

٥- مستر جيتسكل - إنجليزي:

يختلف (مستر جيتسكل) عن كل الذين سبقوه في مكتب الرئاسة ببركات بالنسبة للطريقة التي جاء بها إلى العمل في الشركة الزراعية وبالنسبة للتأهيل العلمي.

تخرج (مستر جيتسكل) من الكلية الجديدة في جامعة اكسفورد في أواخر عام ١٩٢٢م. وتقدم للعمل في مشروع الجزيرة بموجب إعلان في الجرائد البريطانية. وتم إختياره في شهر فبراير ١٩٢٣ وهو في الثانية والعشرين من عمره. وكان حدثاً فريداً في ذلك العهد أن يأتي شاب تخرج من جامعة اكسفورد الشهيرة ليعمل في مشروع زراعي، بدلاً من أن ينضم إلى أصحاب الياقات البيضاء في السلك السياسي في حكومة السودان، المخصص في ذلك الوقت لخريجي الجامعات البريطانية الشهيرة. وكما يبدو فإن تخصصه في مادة التاريخ هو الذي أوحى إليه بأن يفضل العمل في مشروع زراعي بالسودان.

كان أول عمل قام به مفتشاً صغيراً في تفتيش (عبد الحكم) التابع للقسم الأوسط في مشروع الجزيرة في عام ١٩٢٣م. واستمر يعمل فيه حتى شهر فبراير ١٩٢٧م، أي لفترة بلغت في مداها أربع سنوات. وتم نقله بعد ذلك إلى تفتيش (حمد النيل) في القسم الجنوبي في شهر مارس ١٩٢٧م.

ثم نقل (مستر جيتسكل) من تفتيش (حمد النيل) إلى مكتب الرئاسة ببركات في شهر نوفمبر ١٩٣٠. وكانت وفاة (مستر اسكت) فرصة مواتية له ليتقلد وظيفة مساعد المدير، لينضم إلى الذين كانوا في القمة في إدارة الشركة الزراعية.

وكان كل هؤلاء من أساطين لعبة الخيل (البولو)، وكان لها شأن عظيم ليس في منطقة الجزيرة فحسب بل في بعض أنحاء السودان الأخرى والبلدان المجاورة في (مصر) وفي (قبرص). وكانت المباريات تقام بين لاعبي الجزيرة والجيش الإنجليزي في الخرطوم وفي شندى أو محليا في الجزيرة. وتقام في المناسبات الترفيهية الهامة لسكان مدينة ودمدنى وما جاورها، في ميدان كرة الخيل الذي كان موضعه جنوب مدينة ودمدنى. وكانت هناك ميادين أخرى داخل منطقة الجزيرة في نادى ٨٨

وفى نادى المسلمية. وكان انجليز الجزيرة يهتمون اهتماما فائقا بأقتناء أفضل أنواع الخيول، التى كانت بالإضافة إلى المرور، تستغل فى السباق الذى كان له شأن عظيم فى المنطقة.

وكان هؤلاء هم الذين كانوا يديرون المشروع. وليس هناك مصالح غير مصلحة (الحسابات) والهندسة المعمارية) (والمصلحة الهندسية الميكانيكية). لأنه كان من المعروف منذ البداية أن مهمة الشركة الزراعية هى الإدارة، وأما النواحي الزراعية الفنية فكانت تتولى أمرها الأبحاث الزراعية الحكومية بالجزيرة، التى تقدم البذور المحسنة للزراعة وتقرر تاريخ الزراعة وكل العمليات الزراعية الأخرى، مع الارشاد والمتابعة وتدفع الشركة مساهمة مالية لهذه الخدمات ولم تكن هناك أى (مصلحة للزراعة). ولذلك فأن الذين تعينهم الشركة إداريون فقط، لأن العمل المطلوب منهم عمل إدارى، وإذا وجدوا الصفات الإدارية فى زراعى فأنهم يفضلونه.

وكان فى القمة من الناحية الأخرى الكتابية والحسابية ثنائى يتكون من فلسطينين أولهما (السيد / اسكندر صفدى) وهو المسئول عن الإدارة، والثانى (السيد/ توفيق عطا الله) وهو المسئول عن الحسابات. وكانت الشركة قد أوكلت لهما الإدارة والحسابات منذ البداية فى مشروع الزيداب وفيما بعد فى الجزيرة فى طورها الأول.

هذا وبعد امتدادات المشروع وتطور الأعمال الحسابية، نصح المراجعون الذين كانوا يحضرون من المملكة المتحدة سنويا لمراجعة حسابات المشروع، نصحوا الشركة والحكومة بتعيين محاسب قانونى لإدارة الأعمال الحسابية فى المشروع، لأن كلا من (اسكندر) (وتوفيق) تعلمتا نظام حسابات الشركة المختلفة بالممارسة والمران. وقد تم بالفعل اختيار أحد المراجعين (مستر ألن) الذى كان يحضر سنويا من تيم المراجعين للحسابات، وكان يعرف (توفيق) والطريقة التى كان يدير بها الحسابات، ولكن (توفيق) لم يكن سعيدا بهذا الاختيار الذى سبب له ألما ووجعا، لأنه سيقف فى طريقه عن كثير من الممارسات فى طبخ الحسابات وتلفيقها. بالإضافة إلى أن ذلك سيسبب هبوطا فى مركزه الاجتماعى وتصرفاته الأخرى، التى لم تكن فوق الشبهات. ولذلك فقد ضاق (توفيق) ذرعا وفكر فى التخلص من (مستر ألن). وهدهد التفكير إلى استعمال مكيدة سابقة كان قد دبرها له بعض (أقباط) السكة اخديد

(بعطبرة) والقصة كما عرفناها فيما بعد، هي أن (توفيق) كان يعمل نائبا لرئيس حسابات مصلحة السكة حديد (بعطبرة)، وكان رئيس الحسابات (قبطيا) وكان على وشك أن يحال للتقاعد. والمفروض أن يحل محله (توفيق). وكانت هناك سلسلة من (الأقباط) بعده. ولذلك فإن (توفيق) إذا تولى ذلك المنصب فإنه سيسد عليهم الطريق. ولذلك فقد دبروا للخلاص منه فى الوقت المناسب. وجاء الوقت المناسب عندما ذهب (توفيق) فى إجازته السنوية ليأتى بعدها لإستلام وظيفة رئيس الحسابات المتقاعد والذى كان فى إجازته النهائية. وبعد ذهاب (توفيق) للأجازة وسلم أعماله إلى مساعده من (الأقباط)، إنتهزوا الفرصة وفتحوا أدراج (توفيق) ووضعوا فيها كل الفواتير القابلة للسداد، وأحكموا بعد ذلك قفل الأدراج. وأوعزوا إلى الشركات بالمطالبات فى تسديد حساباتها من المصلحة فإنها لت الخطابات والبرقيات على مدير السكة حديد بالمطالبة بسداد الفواتير. قارئعج المدير لهذا الحدث الذى يحدث لأول مرة فى مصلحته، وأمر بتكوين لجنة لتقصى الحقائق، مكونه من نائب المدير ومدير الورشة البريطانيين وقاضل باشا المصرى بالسكة حديد (بعطبرة). وفى البحث عن الفواتير لم يعثر عليها فى أى مكان محتمل أن تكون فيه. وأخيرا أشارت الأصابع إلى أدراج (توفيق) إذ ربما يكون قد وضعها هناك، لأنه هو الذى كان يتولى المسئولية عن تسديد الحسابات. وعلى أثر ذلك تم فتح الأدراج بحضور اللجنة ووجدت كل الفواتير المطلوبة. وجاء (توفيق) عائدا من الأجازة ليتسلم رئاسة حسابات مصلحة السكة حديد، وإذا به يجد نفسه مواجهًا بلجنة تحقيق جاهزة. فلم ينفع كلما تقدم به من حقائق بالتسليم والتسليم، وأن أدراجه تركها فارغة ومفتوحة. فصدر القرار بالاستغناء عن خدماته. ولم يجد سبيلا إلا أن يلجأ إلى قريبة وعديله (اسكندر صفدى) الذى كان وقتها يعمل موظفا مع الشركة الزراعية بالزبداد، والذى إستطاع أن يجد له وظيفة فى حسابات الشركة الزراعية. واستطاع بذلكه ومعرفته بالحسابات أن يحتوى كلامه (مستتر ماكنتاير) مدير الشركة (ومستتر رايت) نائبة. ورحل معهم فى نهاية الأمر إلى الجزيرة ليصبح رئيس حسابات المشروع. وأسر (توفيق) هذه المكيدة فى نفسه ضد (الأقباط). ولذلك فإنه طوال خدمته بالمشروع لم يسمح إلى أى (قبطى) أن يدخل رجليه فى خدمة المشروع.

ونعود الآن إلى قصته مع غريمة (مستر ألن) فقد تركناه يفكر فى الخلاص منه، فاهتدى بأن مثل مكيدة الأقباط) التى دبرت له فى (عطبرا) ستكون مناسبة لتكرارها فى التخلص من (مستر ألن). وبالفعل إنتهز فرصة ذهاب (مستر ألن) بأجازته السنوية، وفتح أدراجة وملأها بالفواتير المفروض سدادها وأحكم قفل الأدراج. وأوعز إلى الشركات بملاحقة المحافظ والمدير فى سداد الفواتير، مما أزعج كليهما. فأمر المدير بتكوين لجنة لتقصى الحقائق مكونة من نائب المدير (مستر ارشديل) ونائبه (مستر أسكت) ومدير الورشة البريطانى (واسكندر صفدى). وبعد البحث والتحري لم يجدوا أى أثر للفواتير وأخيرا لفت نظرهم إلى أدراج (مستر ألن)، إذ ربما يكون قد تركها هناك. وفعلوا قد تم فتح الأدراج بواسطة اللجنة، ووجدت كل الفواتير المطلوبة بشهادة المذكورين أعلاه. وأرسلوا تقريرهم إلى المدير (مستر رايت) الذى لم يتأخر بالقرار السريع. فأرسل برقية إلى مكتب الشركة الزراعية بلندن لاختار (مستر ألن) بالاستغناء عن خدماته وعدم العودة إلى الجزيرة مرة أخرى.

هذا وظلت وظيفة (مستر ألن) شاغرة، كما ظل مكتبه مقفلا طوال عام ١٩٢٩م، حتى شهر أكتوبر من عام ١٩٣٠م. وخلا الجو (لتوفيق) فى تلك الفترة، وأعتقد بأنه بعد أن تخلص من (مستر ألن) فلن تكون هناك محاولة أخرى لإيجاد خلف له. ولكن الحكومة كانت تسمع الشكاوى من تصرفات (توفيق)، كما أن جماعة الشركة أنفسهم أدركوا بأنه لابد من إيجاد شخصية بريطانية تتسلم الأعمال التى يقوم بها (توفيق) وتملا الفراغ الذى خلفه (مستر ألن). فوقع الاختيار على (مستر جيتسكل) الذى تم نقله من مكتب (حمد النيل) إلى الرئاسة ببيركات فى شهر نوفمبر ١٩٣٠م، بعد تغيير اسم الوظيفة إلى مراجع حسابات التفاتيش وكان فى الماضى يعمل فيها من غير البريطانيين وكان البون شاسعا بين (ألن) (وجيتسكل) فى مجال الحسابات. فكان الأول مراجعا قانونيا وأما الثانى فكان رجل تاريخ، ولو أنه فى واقع الأمر يمكن للشخص العالم أن يقتحم أى ميدان من ميادين المعرفة فاذا كان (توفيق) تعلم الحسابات بالممارسة والمران بتعليمه المحدود، فان (جيتسكل) سيكون فى مكانه النجاح. وقد حدث ذلك فعلا، فقد سبق (الجيتسكل) العمل فى التفاتيش وبرز بروزا ظاهرا لفت إليه الانتظار، وتفوق فى كل شئ هناك حتى فى كرة الخيل (البولو).

ولعله ومن المناسب أن نذكر أن الشخص الذى اكتشف (جيتسكل) وعمل على نقله إلى الرئاسة ببركات، كان (مستر أرشديل). وكما يبدو كانت هناك ناحيتان فى غاية الأهمية بالنسبة (لمستر أرشديل)، الأولى الكفاءة الممتازة التى ابرزها فى الغيط، وأما الثانية تفوقه فى كرة الخيل (البولو)، فلم يحفل (مستر أرشديل) بأية اعتبارات للجامعات والعلم والثقافة. وكان بروزه فى البولو مهم للغاية حتى بالنسبة (لماكنتاير) المحافظ (ومستر رايت) المدير، لأن هذا الفريق كان قد فقد زميلا من المجيدين فى البولو وهو (مستر أسكت) الذى مات فى ميدان كرة الخيل بالسقوط من ظهر فرسه. وكانت فرصة مناسبة أن يسد لهم (مستر جيتسكل) الفراغ فى هذا المجال أيضا.

جاء (مستر جيتسكل) إلى مكتب الرئاسة ببركات، وكانت أول مسئولية أوكلت إليه هى أن يكون مراجعا لحسابات مكاتب الغيط. وكان يتولاها لأول مرة انجليزى. ولم يأخذ هذه الوظيفة وكأنها عمل روتينى، كما كانت الحال عليها سابقا عندما كانت يتولاها اليونانيون أو الشوام، بارسال تقارير مقتضبة عن مراجعاتهم الشهرية للرئاسة. فكان أول خطوة إتخذها اهتمامه بالاطلاع على القوانين بالنسبة لنظام الحسابات المشتركة بين الحكومة والشركة والمزارع وبين المزارعين أنفسهم، وذلك ليستوعب نظام حسابات الشركة الثلاثية لأنها كانت كما يبدو حسب تقسيم المسئوليات فالحكومة مسئولة عن إيجار الأراضى وجلب الماء إلى المشروع والقنوات وتأخذ أزاء ذلك ٤٠٪ من أرباح القطن والمزارع المسئول عن كل العمليات الزراعية يستحق ٤٠٪ من أرباح القطن والشريك الثالث الشركة الزراعية المسئولة عن الإدارة وملحقاتها وتستحق ٢٠٪ من أرباح القطن. ويلحق هذا التقييم حسابات أخرى معقدة، تبدأ من تسليم القطن فى محطات التسليم بالتفاتيش، ووزنه وترحيله إلى المحالج وحلجه بملحقاته، ونقله إلى بورتسودان وتخزينه وترحيله إلى الخارج إلى أن يتم تصريفه. كل هذه التكاليف تحسب على الشركاء الثلاثة حسب نسبهم المذكورة. وهناك أيضا شراكة بين المزارعين أنفسهم فى عملية الحراث، فأن بعض الأراضى فى المشروع رخوة ولا تحتاج إلا لحراث خفيف، بينما هناك أراضى أخرى صلبة تحتاج إلى حراث عميق أو أكثر من عملية حراثة واحدة. ولو أنه كان من حسن حظ الأول وسوء حظ الثانى، فأنهم يتعاونون بأن تكون تكاليف الحراث

موزعة على الجميع بالتساوى على حساب الفدان الواحد، وينطبق هذا على عمليات المخصبات والرش.

درس (مستر جيتسكل) كل هذه الإتفاقيات، بدأ رحلته إلى مكاتب التفاتيش المختلفة، وتعرف على كل المحاسبين بالمكاتب وكتب عن كل واحد منهم تقريراً مفصلاً. وكان ذلك قد حدث لأول مرة. وكنت فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لى بالاطلاع على كل هذه التقارير، وتبين لى الفرق الشاسع بين التقارير المسهية وتلك التقارير المتقضية السابقة. وكان الأمر فى نهاية المطاف أن أصبحت أغلب القواعد الحسابية الاساسية القانونية من صنع (جيتسكل). وظهر (لتوفيق) بأن الأوضاع أخذت فى التغيير فى أغلب القواعد والأسس، فكل يوم وآخر يرسل مناشير للتفاتيش بتغيير النظام السابق بنظام جديد ميسر وغير معقد. وكان يرسل هذه التقارير بواسطة (توفيق) للعلم بها. وظهر (لتوفيق) بأن الأوضاع أصبحت تخرج من يده، وتسير نحو أسس جديدة علمية واضحة المعالم، بدلا من الاسس القديمة المعقدة التى كانت تسير على المران المتبع منذ وقت طويل. تضايق (توفيق) إذ كيف لهذا المفتش الصغير الذى يأتى من الغيط، أن يقتحم ميادين الحسابات وأن يلفت الأنظار اليه لى كل مكان بأفكاره وابتكاراته الجدية فى طريقة الحسابات بالغيط فى تلك الفترة لقصيرة. فأصابة القلق وأخذ يفكر فى مصادمات مع (جيتسكل). وسنحت له الفرصة عندما أرسل (جيتسكل) أحد المراسلات إلى (توفيق) طالبا منه الحضور لمقابلته فى مكتبه. فما كان من (توفيق) إلا أن ثار وطرده المراسلة قائلا له: كلم (جيتسكل) بأن يحضر هو لمقابلتى فى مكتبى وجاء مباشرة إلى مكتبنا الذى يفتح على مكتبه من الناحية الشمالية وكان بالمكتب الآخر (أمام) وهو مسئول عن البوستة (وميشيل كمير) وهو مسئول عن الطباعة، وكنت الثالث أنا مسئول عن المكاتب. وجاء إلى مكتبنا بعد أن سمعنا طرده للمراسلة قائلا: لم يبق لنا إلا أن يأتى مفتش صغير من التفاتيش ليتحكم فينا. وكما ظهر لنا فيما بعد، فقد ذهب (توفيق) مباشرة إلى (مستر رايت) واشتكى له من معاملة (جيتسكل) له وبعد فترة من الوقت جاء (جيتسكل) بنفسه إلى (توفيق) فى مكتبه معذراً. وظل بعد ذلك يداوم على الحضور إلى مكتب (توفيق) كلما أراد أن يبحث بعض المواضيع.

ولم يمض وقت طويل حتى حدث أشكال آخر. فقد جاء (جيتسكل) إلى مكتب

(توفيق) قائلا له هذا منشور إلى التفاتيش ويجب ارساله دون تأخر وبسرعة. ولم يأخذ (توفيق) أى شئ فى بادئ الأمر، ولكن كما يبدو ابتداء يعيد التفكير فى كلام (جيتسكل) فرأى أنه يعنى إصدار أمر. فذهب مسرعا إلى المدير (مستر رايت) مشتكيا ومحتجا على مخاطبة (جيتسكل) له. فما كان من (رايت) إلا أن استدعى (جيتسكل) ولفت نظره مر أخرى فى طريقة التعامل مع (توفيق) وطلب منه أن يذهب ويعتذر له. وجاء (جيتسكل) بالفعل معذراً ومؤكداً إلى (توفيق) بأنه لم يدر بخاطره أبداً أن يأمره ولكن ربما حدث خطأ فى التعبير.

وأخيرا وصل هذا التحرش من (توفيق) حيال (جيتسكل) إلى أسمع (ارشيدل)، والذي كان فى إتصال مع (جيتسكل) فى المكتب والخارج. ويبدو أنه خشى على (جيتسكل) من (توفيق) بأن يلحقه (بالن) الذى إنتشر خبر الاستغناء عنه. ولذلك فقد عمل مسرعا على إصدار أمر من المدير (رايت) لنقل (جيتسكل) إلى المكان الذى شغل بوفاة (اسكت)، مساعدا للمدير وتخطى بذلك الكثيرين من الذين كانوا أقدم منه، مما جعل بعضهم يحتج والبعض الآخر يستقيل من الخدمة.

نعود إلى الخلف إلى (بركات) ومن أين جاء هذا الاسم. وعندما ابتداء المشروع كتجربة استطلاعية فى منطقة تبعد حوالى عشر أميال شمالى (مدينة ودمدى)، أطلق على تلك المنطقة (طيبة) رغم أنها بعيدة عن قرية (طيبة) المركز الدينى الرئيسى للمعركيين فى الجزيرة. لكن تم إختيار اسم (طيبة) بالنسبة لشهرتها الدينية فى المنطقة وفى نفس الوقت تيمنا (بالطيبة). وحتى المكتب ومنزل المفتش الأول والاستراحة، كلها كانت على شاطئ النيل بالقرب من البياره، وليس فى مكان المكتب الحالى كما يظن بعض الناس. ولا تزال آثار تلك المباني موجودة. وعندما انتقل المشروع جنوبا فى سنة ١٩١٤م إلى المحطة الثانية، فإن البياره الثانية أقيمت على شاطئ النيل بالقرب من قرية (أم سنط). ولما ذهب الطليعة الأولى من إدارى الشركة، حطت رحالها بالقرب من البياره فى مساكن مؤقتة وبما أن هذه المنطقة مختلفة عن المنطقة الأولى التى كانت بعيدة وخالية من أى قرية بجوارها، فكان من الممكن السكن على شاطئ النيل. وأما بالنسبة للمحطة الثانية فقد جاءت بجوار (قرية أم سنط). وعلى ذلك فهى لاتصلح لإقامة مكاتب الشركة على شاطئ النيل هناك. وبعد التفكير ومسح المنطقة استقر رأى أن تكون مكاتب الشركة فى

مكان آخر. واخيراً استقر الرأي على المكان الحالى بالقرب من السكة حديد، وبه منطقة واسعة لكل إمكانيات التوسع مستقبلاً. واختلفت الرواية عن الاسم (بركات). فالبعض يقول رواية محلية وأن الاسم جاء من المرحوم (أحمد ود الفلكى) شيخ حله (أم سنط النور) ويزعمون بأنه كان له صلة منذ البداية مع رجالات الشركة الأوائل (ماكنتاير) (ورايت) (وارشديل). وكان يمد الخيل بما تحتاج اليه من عليقة وعقد بذلك صداقة مع هؤلاء القوم استمرت زمناً طويلاً حتى قبل وفاته. ويقال أن (شيخ أحمد) هو الذى إقترح الاسم (تيمنا) (بالبركة) كما كانت (طيبه) تيمنا (بالطيبة). وأما الرواية الثانية فتزعم بأن مفتش الجزيرة البريطانى فى ذلك الوقت هو الذى إقترح الاسم تيمنا باسم (بركات) (الشريف براكات) القرية. هذه هى خلفية (بركات) التى صارت مكاناً لرئاسة الشركة الزراعية فى عام ١٩١٤، وأصبحت بذلك فى الصدارة فى كل مكان محلياً وخارجياً كرئاسة لأكبر مشروع لزراعة القطن طويل التيلة.

وكان كل الذين يسكنون فى (بركات) عند وصولى إليها فى يناير ١٩٢٩، هم فى واقع الأمر من العاملين فى المشروع بطريقة أو بأخرى. فلم يسمح لأى أحد من الأهالى بالسكن فى (بركات)، كما لم يسمح لأى أحد من العاملين أن يشيد مبانى خاصة به. فكل المبانى تقوم بتشبيدها الشركة وهى ملك لها، بما فى ذلك الدكاكين. كما شيدت الشركة مطعماً للعاملين، وكان يستعمل فى الليل نادياً. وكان من الذين تعرفت عليهم فى بركات عند وصولى إليها المرحوم (الحاج أحمد عواض صيام) والذى جاء من منطقة أسوان فى القطر المصرى. وله أخوة يسكنون فى حلفا بالسودان وكان (الحاج عواض) يعمل مترجماً للسياح الذين يفدون إلى منطقة أسوان، وتعلم الانجليزى السياحى من الاختلاط بالسياح. وهناك تعرف على (المستر ماكفلترى) أول محافظ للشركة الزراعية فى (الزبداب) عام ١٩٠٧. وكان (ماكفلترى) فى بادئ الأمر يعمل محافظاً للبنك الأهلى المصرى فى القاهرة. وبعد ذلك إنتقل الحاج أحمد عواض معه إلى الجزيرة واستمر معه حتى وفاته عام ١٩١٨. ونظر لخدماته مع محافظ الشركة فقد منحه دكاناً وشيد له بالقرب منه منزلاً. ومازال الدكان فى مكانه الحالى. وكان يحتوى على كل احتياجات السكان فى المنطقة ماعدا الخمور. وكان (الحاج أحمد عواض) رجلاً شهماً وكريماً ومضيافاً وصاحب شخصية

بارزة، وله صلات تجارية مع الشخصيات الكبيرة من الشركات والتجار فى الخرطوم وودمدنى. ولم يجد أولاده الفرصة لاكمال تعليمهم. فعمل أولاده (على) و (محمد) بالتجارة فى وودمدنى. أما ابنه (أبو العلا) فكان يزاول أعمالاً موسمية مختلفة بالحاليج. ووجد (محمود) فرصة فى العمل مراقباً للعمال فى ورشة العربات ببركات. وولده الوحيد الذى وجد فرصة لاكمال تعليمه هو (سر الختم) والمعروف حالياً باسم (السر)، ويعمل حالياً مهندساً بورشة العربات ببركات. وتولى ولده (عبد الله) أمر الدكان.

وكان من ضمن الذين تعرفت عليهم عند وصولى أغلبهم من أبناء الجعليين الذين حضروا من الزيداب للعمل بالجزيرة. ومنهم د. عبيد محمد مبارك، والد البروفسور (محمد عبيد) وأخوانه. وكان عبيد الوحيد الذى يعرف القراءة والكتابة من أولاد الزيداب، ولذلك ترى أولاد الشمالية يلتفون حوله ليكتب أو يقرأ لهم خطاباتهم. وبعد تقاعد عبيد من عمله كسواق للمحافظ (ماكتناير) تم تعيينه مراقباً للعمال فى المنطقة. وفى عام ١٩٤٣ أمر مدير المشروع (ارشدیل) بتعيينه أميناً للمخازن العمومية ببركات. وكان التعيين مفاجأة للباشمهندس البريطانى المسئول عن المخازن. فأرسل مذكرة إلى المدير يلفت نظره إلى أن (عبيدا) غير متعلم ولا يعرف الانجليزية. فرد عليه (ارشدیل) قائلاً: "أننا عينا قبل ذلك ثلاثة من المتعلمين الذين يعرفون الانجليزية، فسرقوا المخازن وأنصحك أن تعين له مساعداً يعرف الانجليزية، واستمر (عبيد) أميناً للمخازن العمومية إلى أن تقاعد عام ١٩٥٩. وكانت فترته خالية من السرقات التى كانت تحدث سابقاً فى هذه المخازن.

وعندما تقاعد عبيد جاء يسألنى، وكنت وقتها نائباً للمدير، عن مستقبله، وهل سيبقى فى (بركات) كبقية أبناء الزيداب الذين اتخذوها موطناً لهم بعد تقاعدهم أم يعود إلى الزيداب. فقلت له لو كنت فى مكانه وعندى المنزل الذى رأيت فى الزيداب عند زيارتى لها عام ١٩٥٨، والذى مساحته أكثر من ألفى متر وبه جنيحة ويطل على النيل، لو كان عندى مثل ذلك المنزل لما ترددت فى الرجوع إلى الزيداب. وجاء بعد ذلك يودعنى لأنه قرر الذهاب إلى الزيداب. وطلب منى أن تمنحه الإدارة دكاناً فى بركات حتى يكون "إيد فى الطوف وإيد فى المركب". فقلت له هذا أقل ما تمنحه له الإدارة نسبة لخدمته الممتازة الطويلة وسافر عبيد. وكانت المفاجأة

بالنسبة لى أن يعود إلى بركات بعد بضعة شهور ، ولم أصدق نظرى عندما رأيته. فضحك وقال لى أننى فى واقع الأمر قد وجدت من العسير على أن أفهم الناس وأتعامل معهم بعد تلك الغيبة الطويلة، وأصبحت غريبا عنهم ولم أفهمهم ولم يفهمونى، وساقنى الحنين إلى الولى القديم. وعاد عبید رحمه الله رحمة واسعة، وإختار له مكانا متسعا فى قرية (الفلاتة) الواقعة إلى الناحية الشمالية من بركات. وظل بها حتى وفاته، وكتبت عنه رثاء فى مجلة (الجزيرة).

ومن الذين تعرفت عليهم فى بركات أولاد الماحى (عوض وأحمد) وكانت شهرتهما سواقة عربات البوستة لتوزيع الخطابات إلى المكاتب المختلفة فى كل أنحاء الجزيرة. ولذلك لم يكن هناك أحد من عائلتى وغيرهم فى الجزيرة لا يعرفونهما. وزادت معرفتهما أكثر لأنهما كانا يحملات كميات كبيرة من الرغيف، فيلقاهما سكان المنطقة بتهلف. ويأتى بعد ذلك سواقوا عربات الخزينة الأربعة وهم (محمد سعيد سيد أحمد) والد (الدكتور أحمد وأخوانه) و (قسم الله عباس) و (محمد عبد الله كريب)، و (أحمد خليفة محمد) والد حسن وأخوانه. وكان هؤلاء الأربعة يوزعون الملايين من الأموال للصرف للمزارعين فى أيام الأرباح والعلاوات. كانوا يوزعون هذه الأموال الطائلة فى طول الجزيرة وعرضها بدون حراسة فى تلك الأيام. ولم يسمع الناس عن أى عجز فى الخزينة، كما لم يسمع بأى هجوم فى المنطقة على عربات الخزينة. وقرأت مرة فى تقرير المدير (المستر رايت) بأنه هو والمحافظ (ماكنثير) كانا عائدين لبركات من القسم الجنوبى، فوجدا بالقرب من (نادى ٨٨) عربية الخزينة فى العراء. ووجدا بداخلها صندوق الخزينة ومعه (محمد سعيد سيد أحمد). فأخبرهما أن العربية تعطلت، وذعب زملاؤه إلى النادى ليخطرأ بركات لتسعفهم.

وكان هناك فى المنطقة أيضا ورشة النجارين، وهى تابعة للمقاول (الخواجة بلغنتس)، وبها النجارون والنقاشون. وكانت الشركة الزراعية تقوم بتشيد مبانيها بواسطة هذا المقاول، الذى يقوم بتنفيذ المبانى المطلوبة بموجب الرسومات التى تقدم له تحت إشراف المهندسين البريطانيين. وكان على إدارة الشركة الزراعية توفير المواد، وعلى المقاول العمالة. ولكى ينفذ المقاول هذه الأعمال أقام هذه الورشة. وكان على رأس قسم النجارين (أحمد بكرى)، وكان شخصية بارزة فى

المنطقة لا يعرف المجاملة والتهاون في العمل، ولذلك كان يثق فيه المقاول اليوناني ثقة كاملة، فأرسله إلى (أثينا) في (اليونان) للتدريب على فن النجارة.

وكان على رأس قسم النقاشين الخليفة (إبراهيم) ثم أعقبه الخليفة (محمد صالح العراقي). وكان على رأس البنائين (أحمد أبو زيد) والد المقاول (عبد الباسط). وكان يسكن بعض هؤلاء وعملهم في قرية (أم سنط)، والبعض الآخر في قطاطى القش الواقعة في الناحية الشمالية للمنطقة.

وكان الجتمع في بركات متباينا في كل الميادين. فكان للبريطانيين في مكتب الرئاسة دنياهم الخاصة بهم من اجتماعات وترفيه في نادي الجزيرة في ودمدنى وفي النوادي الأخرى في الغيط. أما بالنسبة للأجانب من الأجناس فلم أنديتهم. فكان لليونانيين النادي اليوناني، وللشوام النادي اللبناني وكلاهما في ودمدنى. أما بالنسبة لنا فلم يكن في مقدورنا أن نشترك في أى من هذه النوادي. كما كان يتعذر بالنسبة لنا الذهاب إلى السينما في ودمدنى. ولذلك كنا نتحایل لتزجية الوقت بالمشاركة أحيانا في ليالى المولد العثماني في ليلتي الاثنين والخميس. وأحيانا بالمشاركة في ليالى دراسة العلم في زاوية (أحمد البكرى) بإشراف العالم (الشيخ عثمان حسنين)، الذي كان يحضر من الزيداب في بعض المواسم ويطلب منه أبناء الجعليين تدريس العلم. وكنا ثلاثتنا (أمام) و (محمد عبد الرحمن الأقرع) وأنا، نقضى بعض الوقت في دكان (أحمد عواض) أو في نادي المطعم. كما كنا نقضى جانبا من وقتنا في المكتب أو في القراءة. واشتركنا في نادي الكتاب (Book Club) في لندن وتصلنا الكتب بانتظام، أو نستلف الكتب من النوادي البريطانية في الجزيرة. أما بقية سكان المنطقة من أبناء الجعليين والشمالية، فيتبع بعضهم إلى حلقة الختمية تحت زعامة (على الباشا)، والبعض الآخر في حلقة القادرية المنقولة من (كدباس) بزعامة (الشيخ مصطفى محمد الأمين).

أما بالنسبة للحياة المعيشية، فقد تحدثت مع الأخ (أمام) منذ اليوم الأول لى في خدمة الشركة. فكان الفطور عبارة عن (فك ريق) والغذاء في المطعم بالسوق والعشاء حيثما اتفق. وتصادف في ذلك الوقت تعيين موظف جديد للتلفون يسمى (أحمد إبراهيم) من أهالى العيلفون. وكانت له تجربة سابقة في خدمة الحكومة في عدة مناطق، ويبدو أنه كان خبيراً في مسألة الحياة في أماكن مختلفة بالسودان

ورأينا من اللائق أن ندعوه للفتور معنا. فاقترح علينا أن نعمل (ميز/مس)، وأنه سيتولى إدارته. وفي ثانی يوم للنظام الجديد جاءت (أمة) تحمل الغذاء. ولما فتحنا الطبق وجدنا صينية كبيرة وعليها لفات الكسرة وصحن لحم وآخر طبيخ باميه وآخر سلطة. وكان ذلك تغييرا هائلا ومفاجأة. ولاحظت بأنه مكتوب على طرف الصينية (زينب بنت علي). فعلمنا بأن هذه المرأة خادمة لصاحبة الصينية والتي يعمل والدها بالشركة. وكان لصديقنا (أحمد إبراهيم) قرابة في القبيلة مع (علي) هذا، واستطاع بسهولة أن يعمل لنا هذا الترتيب المناسب لكل الوجبات.

وجاءت مناسبة أخبرني فيها (أمام) بأنه تزوج عام ١٩٢٨ من قرية (فارس الكتاب) الواقعة في مكتب (عبد الجليل) التابع لقسم المسلمية، تزوج شقيقة التاجر المشهور (أحمد عبد اللطيف وأخوانه)، وكانت لهم صلات سابقة بالمصاهرة. وعلمت أن الأخ (أمام) كان يذهب إلى (فارس الكتاب) كل ١٥ يوم مرة نسبة لصعوبة المواصلات والبعد. ففي يوم الرحلة يأخذ (أمام) أجازة ظهر السبت إذ كانت العطلة بالأحد، ويسافر بالقطار المحلى إلى محطة المسلمية. وهناك تنتظره الزوامل لتأخذه أولا إلى قرية (ود سليمان) التي تبعد ٢٠ كيلو متر من محطة المسلمية، ثم إلى قرية (فارس الكتاب) الواقعة حوالى ثمانية كيلو متر جنوب (ود سليمان). ويعود مساء الأحد إلى بركات أما بالقطار الذاهب إلى القصارف أو الأبيض. وفي الساعة السادسة من صباح الاثنين يكون متواجداً بالمكتب واستمر على تلك الحال لفترة. وفي عام ١٩٢٩ تحسن الحال إذ كانت هناك بعض العربات التي تذهب إلى سوق المسلمية. فكننت أذهب مع الأخ (أمام) بالعربات مساء السبت في كل اسبوع لزيارة والدى في حواشته بالقرب من قرية (ود سليمان).

وفي شهر يونيو عام ١٩٣٠ أخذت أول اجازة. وقضيت أغلبها بين ودمدنى والحواشات. وكانت نتيجة موسم ١٩٢٨/١٩٢٩ سيئة، إذ انخفض الإنتاج إلى ٢.٧٨٩ قنطار للفدان. وأخذت الأزمة تطل برأسها. فلم تكن هناك أرباح. وأخذ والدى من جهة والدى من جهة أخرى يتحدثان معى عن مسألة الزواج. فذكرت لهما أنني أرى الوقت غير مناسب نسبة للأحوال السائدة. وفي عام ١٩٣١ أخذت اجازاتى، وقضيت جزءا منها بصحبة والدى في زيارة أخى (عبد الله الكارب) الذى كان وقتها مأمورا لمركز بربر. وتطرق الحديث إلى الزواج أيضا. ولكن كانت الحالة الاقتصادية

تزداد تدهورا فكان إنتاج موسم ١٩٢٩/١٩٣٠: ٢٣٢٨ قنطارا للفدان. وأما موسم ١٩٣١/١٩٣٠ فقد إنخفض إلى ١,٣٦٠ قنطار، ومن زاد الطين بلة أن القطن أصابة البوار فى البيع، فأخذنا كلنا نفكر بأن والدى أخذت صحته تتدهور من كبر السن، وقد جاء الوقت ليترك الحواشات. فوافق، ولكنه إختار أن يعود إلى قريتنا (ود البر) ليعيش مع أهله ويقرأ القرآن. وكان يختم القرآن فى عصر كل يوم أربعاء. وإستمر على هذه الحالة من ١٩٣١ حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٣. رحمه الله رحمة واسعة. وكنت عندما أزره يكرر لى ووالدى قصة الزواج.

وتعرفت فى تلك الفترة من خدمتى من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ على كثير من المعارف من الأهل والأصدقاء فى ودمدنى، خصوصا وكنت قد قضيت فترة أربع سنوات طالبا فى مدرسة دمدنى الوسطى وكانت تصلنى دعوات منهم كما كنت أقوم بزياراتهم. وجاءت مناسبة الزواج. وتحدث معى بعضهم. وكانوا فى غاية الكرم والشهامة بأن عرض على بعضهم بناتهم وأخواتهم بطريق مباشر أو غير مباشر. ففى الحالة الأولى كان أهل المنزل يسلمون على بما فيهم البنات باسمائهن، وفى الحالة الثانية كانت البنات تقدمن لى الشربات ويعرفونى أهلهن بهن. ويبدو أن الآباء والأمهات والأخوان ينزعجون عندما تكبر البنات ولايتقدم لهن خاطب. وكنت أجد نفسى فى حرج شديد. فكل واحدة من تلك الفتيات يتمنى أى شاب أن يقترب بها من حيث الحسب والنسب، وكنت أعرف ذلك. وكان من المتوقع أن يقع أختيارى على واحدة منهن. ولكن خلفيتى مختلفة. فقد كان والدى موظفاً وعمل فى عدة أماكن فى الخدمة الحكومية، منها فترة فى جنوب السودان فى بحر الغزال. غير أنه لم ينفصل عن قريته وأهله ومنطقته ولذلك عندما يأتى فى الأجازة، يصبح المنزل محاطا بالزوار والضيوف وأصحاب الحاجات. وقد نشأت منذ كنت طالب وسط هذا الزحام، والذى لازمى بعد أن التحقت بمشروع الجزيرة. ولذلك خصصنا (قطية) خاصة للضيوف. ولذلك فأن أى زوجة افكر أن اقترب بها، لابد أن تعرف هذه الخلفية وتكون راضية بالتعايش معها.

ولما حلت سنة ١٩٣٢، وأخذت الأزمة فى الانفراج بإرتفاع الإنتاج من ١,٣٦٠ إلى ١,٥٢٤ قنطارا للفدان، أخذت أفكر فى موضوع الزواج. وأخذت الاقتراحات تتوالى على من أماكن مختلفة. ولكنى كنت مصمما فى قرارة نفسى بالاأقترب إلا بالبنات

التي أعرفها وتعرفنى وتعرف أهلى وخلفياتهم وراضية بها، وتكون خلفيات أهلها متشابه مع خلفيتنا. فأين هى؟

والآن أعود إلى سيرتنا. فلقد استمر بنا الحال، الأخ (أمام) وأنا، كل السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١. تلك السنوات العجاف التى لم يتم فيها استخدام أى موظف، بل بالعكس أخذت الإدارة فى تخفيض المرتبات والإستقناء عن خدمات البعض. وكان فى تلك الفترة لا يذكر اسم أحدنا إلا ويذكر اسم الآخر.

فى سنة ١٩٣٢ ظهر فجأة فى صباح يوم ١٧/فبراير ١٩٣٢ شاب فى السابعة عشر من عمره، وكان يمسك بيد الشيخ (أحمد بابكر النور) شيخ قرية (أم سنط النور) المجاورة لبركات والتى تعرف أيضا باسم (دار أم بلال). ودخل (شيخ أحمد) بالشاب مباشرة إلى مكتب المدير (المستر أرشديل)، وكانت له معه معرفة وصداقة قديمة منذ عام ١٩١٤. وبعد فترة خرجا من مكتب المدير ومعهما ورقة إلى (توفيق) رئيس الحسابات يأمره بتعيين ذلك الشاب (عبد الله كران). وتم فعلا تعيينه فى نفس ذلك اليوم. وكان تعيين الوطنيين بثلاثة جنيهات فى الشهر. وقد أثارت هذه الطريقة باشرة التى تم فيها تخطى (توفيق) حفيظته على (عبد الله)، فأخذ فى معاكسته مدم رضائه عنه فى عمله، وشكاه لنا. وهذا يعنى أن (توفيق) كان يريد التخلص منه. وأخذ (عبد الله) بنصيحة الأخ (أمام) الذى يعرف أمور (توفيق) فتلجج الأخ (عبد الله)، ثم أرسل هدية إلى (البوص Boss) عبارة عن صفيحة من سمن الشمالية الصافى الممتاز. وكان لها فعل السحر فى وقف المعاكسات.

أصبحنا بعد ذلك ثلاثة. وكان لكل واحد مناقصة ومناسبة لها صلة سابقة بالمشروع. ومن غريب الصدف أننا ثلاثتنا قرويين وكانت هذه الصلة هى التى جعلتنا نعيش سويا كرفقاء الدرب وأبناء الحى وزملاء الفصل. جمعتنا الأموال. واستطعنا بصبر ومثابرة أن نقابل الصعوبات بوجه باش، ولا نشكو من المتاعب ومقابلة كل المشاكل والمضايقات التى كات تثير غضب الحليم.

الفصل الرابع

قصيدتي التي فجرت معركة

الفصل الرابع

قصيدتي التي فجرت معركة

هناك بعض الذكريات فى حياة الانسان، تظل عالقة بالذهن وهذه واحدة من الذكريات فى رحلة حياتى فى مشروع الجزيرة. فى كثير من الحالات عندما يضيق الحال بالانسان من الظلم ولا يستطيع أن يزيله فانه يفرج عن نفسه بالفكاهة أو بالغمز والتلميح. وهذا ما حدث فى سنة ١٩٣٦ عندما ضاقت بى وزملائى من السودانين الحال بالمقارنة مع الأجانب الذين كانوا أقل منا علما ومعرفة وسلوكا وكانوا أفضل بالمقارنة فى كل شئ.

عندما انضمت الى خدمة الشركة الزراعية عام ١٩٢٩، وجدت عائلتين. كانت الأولى (عائلة عجبى) تتمثل فى (يوسف عجبى) مدير مكتب المدير (رايت) وشقيقه (جبرة عجبى) أمين المخازن العمومية للشركة بالرئاسة ببركات. وأما العائلة الثانية، فكانت (عائلة بطيخة) وكانت أقل درجة اجتماعية من العائلة الأولى، ولكن أبناء هذه العائلة الأخيرة يدعون بأن أولاد عجبى أخوالهم. ومن المحتمل أن يكونوا محقين فى دعواهم لأنه من المؤكد، حسب التسجيلات، أن العائلتين انحدرتا من الشام ومن (حلب) بالذات، وجاء أجدادهم الى السودان فى عهد التركية السابقة واختلطوا بالزواج مع الأرمن والآتراك كما كانوا هم يدعون. وكانت تقود عائلة بطيخة وتتولى أمرها فتاه كانت فى الحادية والعشرين من عمرها وكانت موظفة فى الحكومة، ورئيسة فى قسم التليفونات. وكانت حكومة السودان فى أوائل أيامها تستخدم البنات فى التليفونات وكلهن أو أغلبهن فى ذلك الوقت من الأجنيات. كانت العائلة تتكون من الوالدة واسمها (بتول) مسيحية وهو اسم سيدتنا (مريم) والدة (سيدنا عيسى) عليه السلام. ومع هذه الفتاة ثلاثة من الاخوة (عزيز) (رزق الله) (واميل). واستطاعت ان تتعرف هذه الفتاة على (توفيق عطا الله) الرجل القوى فى الشركة ورئيس حساباتها وتستدر عطفه. واستطاعت أن تكون له ساعدا أميناً فى الاتصالات التليفونية الخاصة بينه وبين أصدقائه ومعارفه بالخرطوم، وبالمقاولين الذين يتفق معهم على الأتاوة قبل الحضور لاستلام الشيكات. وكان فى مقدور هذه الفتاة بسحرها ان تجندل الكثير من العشاق وتقضى حاجاتها منهم ولا

تقضى لأى منهم حاجة. وكانت تعتز بأنها ابنة بطيخة العظيم. وبتصالها بتوفيق، حضرت الى بركات وأحضرت معها شقيقها الأكبر (عزيز)، ولم تعد الى الخرطوم الا (وعزيز) أصبح موظفا فى الشركة الزراعية فى المخازن العمومية ببركات مع خاله (جبرا عجبى) مساعدا له. وجاءت مرة ثانية ومعها شقيقها الثانى (رزق الله) ولم تعد الا (ورزق الله) قد تم تعيينه كاتباً فى الشركة الزراعية ببركات. وأما الثالث (اميل) فانها تولت أمره بالمثل وأصبح باشكاتباً فى التفاتيش. ثم أخيراً جاءت هذه الفتاة الى بركات ومعها والدتها وانضموا الى (عزيز) و(رزق الله) وسكنوا بالقرب منا فى قطاطى الحجر بعيداً من الشوام الآخرين الأعلى درجة منهم.

وجاءت (سميرة)، كما كنا نسميها وليس هذا هو اسمها الحقيقى، فى الاجازة التى قضتها مع العائلة التى ارتحلت الى بركات، وكانوا يعيشون كأبناء السبيل مثل الغجر فى العراء، ويوفرون المال. وقابلت (سميرة) عدة مرات فى مقرهم وكانت سافرة وتلبس أفرنجى وكانت أكثر جرأة فى الحديث من اخوتها. وتمر الأيام وتحسن أحوال العائلة، فتأخذ والدتها وتعود الى الخرطوم وتترك خلفها (عزيز) و(رزق الله). وكما سبق وذكرت كان (عزيز) مساعدا لما يدعى أنه خاله (جبرا عجبى) أمين المخازن العمومية. وفى احدى المراجعات اكتشف المراجع أن خلا ومسروقات كثيرة حدثت فى المخزن. وكتب تقريراً ضد ادارة (جبرا) ومساعدته للمخزن، مما يعتبر تقصيراً يؤدى الى المحاكمة. وكانت النتيجة، بدلاً من التحقيق، نقله الى مكتب عبدالحكم فى القسم الأوسط ليكون محاسباً للمكتب. فلم يستطيع أن يقوم بالمهمة وفشل فشلاً ذريعاً. وبدلاً من محاكمته أو الاستغناء عن خدماته، لأنه كان محمياً من (توفيق)، فقد تم نقله الى محالج مرنجان كملاحظ بدون مسئولية. وفى سنة ١٩٣٦، وقد زاد عدداً كسودانيين فى الرئاسة ببركات، كان قد تم فصل (عزيز) من المخزن وذهب الى أهله بالخرطوم ليربحث عن عمل، وبقي (رزق الله) وكان شاباً مرحاً وودوداً، واختلط مع السودانيين كأحدهم، وكان صديقاً حميماً لكل من (محمد على الدباسى) من موظفى البريد والبرق ببركات (وأحمد ابراهيم سعيد) الموظف بالشركة بمكتب الرسم. وكنا نسميه "الروتير" ورايو المحطة لنقل الأخبار من الطرف الآخر. وفى تلك السنة ١٩٣٦ تقرر نقل السيد (رزق الله) الى مكتب اللعوة فى القسم الشمالى، وقررنا نحن السودانيين أن نقيم له حفل وداع، ودعونا له كل

الشوام وغيرهم من جماعة البريد والبرق وبعض سكان بركات. وكان على كرئيس للحفل أن احضر كلمة الوداع، وقررت أن تكون بالشعر وتحكى الأحداث بطريقة هزلية. وجاء الميعاد فى أمسية ذلك اليوم الذى سيأخذ فيه اللورى (رزق الله) الى تفتيش اللعوته، مساعدا للباشكاتب وهما هي القصيدة:

- (١) بالأسف الشديد رزق الله منقول باكر
يادمعى الهتون صب كالمطر متواتر
- (٢) جات النقلة يرغم المراد والخطا
لكن فى التنقل قد يطيب الخطا
- (٣) بعد العشرة بالأعوام تفارق قهرى
ولدار (اللعوت) اللورى ياخذك بدرى
- (٤) تمشى هناك تجد ماء الجداول جارى
وتمشى هناك تشوف نجم الطبيعة السارى
- (٥) شد حيلك كثير واظهر براعة وخبرة
وفى فن الحاسبة ضربت خالك (جبرا)
- (٦) بعد زمناً قريب تترقى أحسن كاتب
وكل الناس تقبول (رزق الله) يباشكاتب
- (٧) تفرح وتنبط وتجيّب (عزيز) عقبانى
وبجهاك تشفله فى المخازن تانى
- (٨) ماينساك وكيف ننسى الحكاوى الحاصلة
وحكاية مدنى تضحك للقلوب الثاكلة
- (٩) ياراديو المحطة اللنقطع سسببـاله
ويا روتر بلدنا الماء وبلدنا بداله
- (١٠) لفراقك (دباسى) تملى دايماً نائح
واحمد قال براك مالا قالا زوالا ناجح
- (١١) اسف وثم اسف وثم ملىـون اسف
لو تنفع فـراق رزق الله كلمة اسف

وبعد نهاية الالتقاء تكثرت الجميع على اختطاف الورقة وكانت موضع فكاها وسمروا طوال تلك الليلة. وفى اليوم الثانى انتشر خبر هذه القصيدة واعتبرها البعض قذفاً فى حق المذكورين كما اعتبرها البعض أساءة وهزراً بإدارة الشركة، حتى وصلت الى المدير (مستر رايت). فطلبنى وتحدث الى فى أمر القصيدة، فقلت له انها بمثابة تظلم بالنسبة لحالة السودانيين بالمقارنة مع زملائهم الأجانب الذين هم فى نفس مستواهم أو أقل. وضربت له مثلاً (امام حاج عمر)، وكان يعرفه جيداً لأنه كان مسئولاً عن البوستة، بأنه تعين فى سنة ١٩٢٥ بثلاثة جنيهاً، وهو الآن بعد سبع سنوات يأخذ عشرة جنيهاً. ومقارنة (بجبرا عجبى) الذي تعين فى سنة ١٩٣٠ بعشرين جنيهاً، وبعد ست سنوات فى سنة ١٩٣٦ صار مرتبه ثلاثين جنيهاً. ولقد ظهر فى آخر الأمر فشله وعدم قدرته، بينما ظهرت مقدرة (امام). وبالمثل أنا تعينت فى ١٩٢٩ براتب ثمانية جنيهاً وفى سنة ١٩٣٦ صار مرتبى خمسة عشر جنيهاً، فلم يصدق المدير ووعدنى بأن يأخذ فى التحرى بنفسه. وبعد بضعة أيام سمعنا بأن (جبرا عجبى) ترك الخدمة مفصولاً، كما أن شقيقه (يوسف) الذى كان يعمل مديراً لمكتب المدير تقدم باستقالته عن العمل. وكان نتيجة ذلك أن منحنا (امام) وأنا منازل أفضل مما كان فى وقتها بالجملونات. وكان لكل منا منزل بحجرتين وفرنندة أمامية كبيرة وأخرى خلفية وحمام ومرحاض داخل المنزل. وصار (امام) مديراً لمكتب المدير خلفاً (ليوسف).

لم يدر بخلدى أبداً بأن تلك القصيدة الهزلية التى ودعنا بها صديقنا (رزق الله) سوف يكون لها هذا الأثر السعيد فى حياتنا فى الشركة الزراعية. فكان من أثرها فى النهاية أن اهتم المدير بأن يرعى بنفسه التعيينات ويصدق بها شخصياً. وتم الأيام (ورزق الله) يستقيل من خدمة الشركة وتجد له شقيقته مكاناً مضموناً ويتم زواجه ويرسل الى كرت دعوة وتأسفت لأننى كنت فى اجازة ووجدت الدعوة بعد مودتى. وأخيراً يرسل الى (رزق الله) خبراً يودعنى فيه لانه ذاهب وزوجته مغترباً الى استراليا- وتبقى الذكريات.

(٢) منشور الآلهة السود. BLACK GODS.

أذهب سريعاً الى عام ١٩٣٧ عندما جاء لخدمة المشروع بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٣٧

شاب قبرصى بهى الطلعة فى مقتبل العمر ممتلى الصحة فى الخامسة والثلاثين من عمره أبيض اللون كالانجليز تماما، ويختلف عن بنى جنسه الاغريق الآخرين بلونهم النحاسى واللذين جاء أغلبهم من مصر. كان هذا الشاب يدعى (زينون أكونومو) ZENON ECONOMO وكان يتكلم الانجليزية بطلاقة. وكان أول عمل أوكل اليه كاتباً لمحمد عبدالرحمن الأقرع الذى ذهب للاجازة. وكان (زينون) فضولياً لأبعد الحدود تقرأ الشر والاجرام على وجهه.

وكان لابد لنا أن نسأل عن تاريخه فعلمنا بأنه كان يعمل كونستوبلا فى الجيش الانجليزى، وفى قسم المخابرات فى (قبرص) و(اليونان) و(انجلترا). وكنت أجدّه فى بعض الأحيان يقرأ فى المكاتبات والفايلات التى مسئول أنا عنها. وكثيراً ما تخاصمنا ولفت نظره ولكنه كان لا يغضب أبداً وينظر اليك كالساحر. واستمر الحال معنا الى أن جاءت الحرب فى أواخر عام ١٩٣٩، وتعاقبت السنوات حتى شهر مايو ١٩٤١. وكنا فى بعض الأحيان نقول (لزينون) هذا أن دوركم قد أوفى وأن هذه الحرب سيكون من أثرها قطع الرقاب وحرىات الشعوب، فابحثوا لكم عن أماكن أخرى قبل أن تفقدوا حياتكم. وكانت هذه فى واقع الأمر مجرد مسامرات ليس إلا. ولا أدري حتى الآن هل أثر ذلك فيه أما ماذا حدث بالضبط كما سأذكر.

قام مؤتمر الخريجين العام فى عام ١٩٣٨ وانضممنا كلنا الى المؤتمر وكثر عددنا فى المشروع. وكانت العطلة فى أيام الأحاد وكنا نذهب فى ليلة الأحد ونجتمع غالباً فى منزل المغفور له (ميرغنى دفع الله) فقد كان أكثر الشبان حماسة. وكنا نوصى بعضنا البعض بالآجد فينا الأجانب ثغرة أو ضعفاء أو عدم كفاءة أو أى مدخل. كما وعدنا بأننا سنحميهم نحن فى بركات من الرؤساء، ولما طالت هذه الاجتماعات لفت نظرى (وليم فريوة) نائب رئيس الحسابات، بأنه وصلهم خبر بأننى انظم اجتماعات سياسية فى مدنى مع السياسيين ومع (ميرغنى دفع الله) بالذات، والذى كان له نشاط بارز وشتهور فى بعض الأحيان كعادته، رحمه الله.

قابلت (وليم) بنفسى وأخبرنى بأنه فى الحقيقة وصلهم خبر من البوليس بهذه الاجتماعات. وأنها أصبحت فى أيام الحرب غير مرغوبة خصوصاً وموقف الانجليز الحربى غير مطمئن أو مشجع. فقلت له أننا فى واقع الأمر لم يحدث قط أن تحدثنا فى السياسة، وكل حديثنا كان منصبا على موقفنا فى الشركة، لأن كثيراً من أولادنا

فى التفاتيش يجدون عنتا ومضايقة ومعاكسة من الباشكتبة الأجانب ومن تحريضهم للمفتشين الانجليز عليهم، فاذا أردت أن تخدمنا ونحن نثق بك وأنت الرجل الثلاث الآن بعد (اسكندر) و(توفيق)، فاننا نرجو منك أن نلفت نظر الباشكتبة الى هذه الظاهرة. كما اننى لأرجو منك أن تتكلم مع (المستر/شارب) المراقب المالى لكى يتكلم مع المفتش. ولقد فهم (وليم) مقاصدى ووعدنى بأنه سيقوم بالمهمة وأعتقد بأنه فعل ذلك ويبدو أن (زينون) سمع بكل ذلك، ولقد ذكرت بأنه كان فضوليا وكان جاسوسا وعميل مخابرات بطبيعته.

وفى مساء أحد أيام شهر يونيو سنة ١٩٤٣، وكان وقتها (أقرع) بالاجازة، وكان (الآخ/محمود فؤاد) نائبا عنه فى أعماله وكان يسكن فى ودمدى ، حدث فى مساء ذلك اليوم أن جاء أحد المراجعين من اللبنانيين وأخذ عينات من كل مكناات الكتابة بمكتب الرئاسة ببركات. وفى الصباح الباكر علمنا بما حدث من خفير المكتب، ولم نستمر طويلا حتى حضر قمندان البوليس الانجليزى ومساعد الضابط السودانى وشلة من العساكر، وفى أيديهم مظاريق. وكان منظرا غريبا ومريعا. وسألوا عن (محمد عبدالرحمن الأقرع) لأنه يظهر بأن عينة كتابة المنشور كانت مشابهة لمكتبته. ولا بد أن الذى استعملها كان يعرف ان الأقرع بالاجازة (ومحمود فؤاد) يسكن فى مدنى وغير موجود فى المساء. ولما علموا أنه بالاجازة أخذوا معهم (عبدالله كرار) الى منزله وكسروا القفل وفتشوا المنزل فلم يجدوا شيئا. ثم ذهبوا الى منزل (محمود فؤاد) بمدنى وفتشوه فلم يجدوا شيئا.

وكما يقال دائما فإن المجرم لا بد أن يترك وراءه علامة تدل عليه. فالذى حدث أن (زينون) أرسل لنفسه نسخة من نفس المنشور، مع أنه هو شخصا لم يكن لا فى العيد ولا فى النفيير، وحديث العهد بالخدمة، وكانت وظيفته أصغر من أى واحد منا، فأدركنا لتونا بأن (زينون) هو الذى كتب المنشور ووزعه لكل الأجانب من غير البريطانيين، وقد طلبنا من (وليم) أن يطلعنا عليه. (وليم) نفسه طبعاً لم يكن مصدقا اننا كتبناه، ولما قرأناه (امام) (وعبدالله) وأنا، وجدناه من عينة المناشير التى كان يكتبها الثوار والوطنيون الذين يضايقهم الاستعمار. ويتكلم المنشور عن القتل وعن الاغتيال وعن قطع الرقاب وأنكم أيها الأوغاد قد نهيتم بلادنا وأفقرتمونا وأرثتمونا الجهل والفقر والمرض وقد أن الأوان للانتقام منكم، وأن الدماء ستسيل

بحارا وأنكم لاشك ستذبحون فخير لكم أن تخرجوا من بلادنا أيها الكلاب المسعورة والقدرة، ولقد أعذر من أنذر.

ولقد طار صوابنا: (امام) و(عبدالله) وأنا، من لهجة هذا المنشور ومحتوياته، وكتب بلغة انجليزية راقية للغاية لا تمت بأى صلة الى معرفتنا المحدودة بها. وبعد قراءته سلمته الى (وليم) وقلت له لقد كتب هذا المنشور (زينون)، وهذه هى لغته. وأخبر هو بدوره (المستر/شارب) كما أخبرت أنا (المستر/هارفى) نائب المدير ونقل الخبر لكل الانجليز، ولم ترسل لهم أى صور من هذا المنشور كما ذكرت. وأننى لأذكر، أن (الأخ/محمد عمر) يذكر أنا كنا فى دعوة فى منزل (المستر/جيتسكل) ومعنا الحاكم العام Symes (سايمز) فقدمنى له المستر/هارفى بأن هذا (عمر محمد عبدالله) مؤلف منشور "الآلهة السود" ومع (امام حاج عمر) و (عبد الله كرار)، أما (محمد عمر) هذا فهو رجل طيب ولم يشترك معهم فى هذا الاجرام وقد ضحك الحاكم العام لأنه كان يعرف أن (المستر/هارفى) رجل كثير النكات.

وبعد عشرة أيام استقال (زينون) وسافر الى جنوب أفريقيا. وعلمنا فيما بعد بأنه تزوج من أرملة وارثة وقتلها بأن وضع الزئبق فى اذنها ليرثها واكتشف أمره، وحكم عليه بالاعدام. وكان مستر (هارفى) يقول لنا يمكننا ان نكتبوا هذا المنشور وكان من المعروف عنه انه كان يكره اليونانيين والشوام لعدم امانتهم وارتزاقهم.

(٣) السودانيون الأوائل فى إدارة الشركة الزراعية

فى عام ١٩٤٤ كنا ثلاثة من السودانيين (امام-عمر-عبدالله). وكانت الظروف التى كنا نعيش فيها آنذاك مختلفة. وإذا قدر لك أن تكون معنا فى تلك الفترة فلا بد أن تكون لك أهداف تعمل للوصول اليها، خصوصا اذا كنت تعيش وسط بحر زاهر من الأجانب يعمل كل واحد منهم لهدف محدد معين. فما هى أهدافنا التى أجمعنا عليها آنذاك؟

١- كان أول أهدافنا أن يتصف سلوكنا بالاستقامة، بحيث لا يستطيع أى متقول أن يجد فىنا أى مطعن مهما كان طفيفا. والاستقامة هى مااتفق عليه المجتمع من دستور أو شريعة فى السلوك والمعاملات والأخلاق والفضائل. وكلها فى الحقيقة تجمعها كلمة الاستقامة. ويقول مثلنا البلدى: " الاستقامة خير من ألف كرامة".

٢- وثانى أهدافنا أن تكون كفاءتنا فى أداء أعمالنا وانجازها وأنتاجنا بدرجة تفوق كل أقراننا. بل كان كل واحد منا يقوم فى بعض الأحيان بثلاثة أعمال بكفاءة واتقان فى آن واحد حتى لا يجد أى متربص بنا- وماكان أكثرهم- مطعنا أو مأخذا فى أدائنا.

٣- وثالث أهدافنا أن نجد الفرصة لكى نعمل بطريق مباشر مع البريطانيين، وأن نكسب ثقتهم بكفاءتنا ومقدرتنا واستقامتنا، حتى نستطيع أن نزيل العقدة التى زرعها الأجانب فى رؤسهم بأن الوطنيين ليست لهم المعرفة أو القدرة أو الكفاءة أو الصدق فى إدارة الأعمال.

٤- ورابع أهدافنا سودنة وظائف غير البريطانيين. ولقد نجحنا فى ذلك نجاحا باهرا لدرجة أننا منعنا منعاً باتاً استخدام أى أجنبى بعد تأميم المشروع الا نادراً.

وكان الأخ (امام) قد سبقنى بأربع سنوات، وأنا سبقت الأخ (عبدالله) بثلاث سنوات. ولما حضرت سنة ١٩٢٩ وجدت الأخ امام قد استقر ووقف على رجليه كما يقول الانجليز. وكان وقتها مسئولاً عن البوستة. وكان البريد بالنسبة للانجليز مسألة فى غاية الحساسية. فكانوا ينتظرون البريد بفارغ الصبر مرتين فى الاسبوع. وكان (امام) يتمتع بكياسة ولباقة فريدة نادرة وكان يحضر فى يوم البريد من البياح، ويفرز خطابات الجماعة الكبار بسرعة البرق، ولا يسمح لأى مراسلة أن يأخذها، بل يتولى الأمر بنفسه ويطير بها طيراناً الى مكاتبهم يسلمها يدا بيد. وكان يميز خطابات الأصدقاء والزوجات والمحبيات والمخطوبات. ولم يقف عند هذا الحد، بل عقد صداقات مع انجليز التفاتيش وزوجاتهم، فأوكلوا له تسلم الطرود والخطابات المسجلة. وكان يدفع ثمن طوابع البريد ويتولى ارسال الجوابات ويتحصل قيمتها فيما بعد. وكان تصله الهدايا فى المناسبات منهم. فكان (امام) يتمتع بمركز ممتاز وثقة فائقة. وكان يتكلم الانجليزية بكل اللهجات. وعقد صداقة مع كل الجنسيات المختلفة. فكان يحاكي الشوام فى كلامهم، ويحفظ من الكلمات الاغريقية مايمكنه من التفاهم مع الاغريق بسهولة. كان عظيماً حقاً فى هذا المجال. رحمه الله رحمه واسعة. ولقد كتبت عنه رثاءاً.

ولأتكلم عن حالى قليلاً. لقد وجدت زيادة على زماله الاخ (امام) ونصائحه

وسكنائى معه، وجدت أن (المستر اسكت) الذى كان باشمفتشا فى درويش قد نقل الى بركات مساعدا لنائب المدير (المستر أرشديل)، وكان يعرف المرحوم والذى معرفة صداقة، كما كان يلقانى فى الحواشات فى زمن اجازات المدرسة. وبدأت أعمل معه مباشرة. وكانت فرصة نادرة، لأن الأجانب والآخرين اذا علموا بأنك تعرف أحد الرؤساء الانجليز فانهم يتقربون اليك. ولكن لم تدم هذه الفرصة طويلا. فقد مات الرجل فى كرة الخيل. وبقيت بعد ذلك كاتبا متجولا فى المكاتب المختلفة مثل الأيتام فى مائدة اللثام.

ولكن حدث مالم يكن فى الحسابان. فقد كان الشخص المسئول عن حفظ الدوسيهات والمكاتبات لبنانيا يدعى (سعيد البستاني)، وكان مقامرا ويسهر طوال الليل فى الشرب. ولابد أن يأتى فى الصباح لشرب فنجال قهوة مرة ومعها تعميرة. ولسوء حظه جاء (المستر أرشديل) مرة مبكرا وطلب دوسيه بقر المحراث، وكان هو الانجليزى الوحيد الذى يحضر بنفسه لطلب الدوسيهات. فضربت لخرة مع صاحبنا، فأعطاه دوسيه الخيل، فأخذه وذهب. وكنت أنا وقتها أطبع فى المكينة واستمع لماحدث. فقد عاد (المستر ارشديل) الى مكتب (اسكندر صفدى) الباشكاتب ثائرا بعد أن اكتشف الخطاب، وقال له :

I Skandar, I told you several times to Fireout this bloke, or I will shoot him out"

ذكرت هذه الكلمات بالانجليزى كما سمعتها. وبعد فترة جاء (اسكندر) بخطاب الى (سعيد البستاني) بانتهاء خدمته. ثم طلبنى اسكندر داخل مكتبه وسألنى ان كنت أعرف (المستر ارشديل). فقلت له انى كنت أسمع من أيام المدرسة أنه أحسن لاعب فى كرة البولو، وكنت أراه هنا فى بعض المرات. فقال لى ان (المستر ارشديل) أمر بأن أمسك الدوسيهات والمكاتبات. ولا أخفى شعورى فى ذلك الوقت. فصرت ارتجف خوفا وأنا فى العشرين من عمري. وقلت له بعد الذى سمعته من كلمات مثل "ضرب النار " Fire/out " وطريقته فى المعاملة مع الموظفين بالدقة بهذه الطريقة، فانى غير مستعد أن انفذ هذا القرار، بل افضل أن أترك الخدمة وأذهب لحالى. وكان (اسكندر) رجلا سهلا وعظيما وله تجارب السنوات الطوال فى حياته. فقال لى أين ستذهب فى هذه الأزمة الطاحنة، وهل ستجد عملا ؟ فقلت له بحماسة الشباب وكلام الشعراء:

أنا إن عشت لست أعدم قوتا وإذا مت لست أعدم قبرا

فضحك وقال لى " أتدرى ما الذى حدث لهذا الشاعر- لقد مات من الجوع".
وهذا كلامه من روى. وقال لى يظهر انك لم تفهم كلام (المستر ارشديل). فالكلمة الأولى fire out معناه Dismiss وكلمة Shoot out معناها. Discharge فقلت له والله أنا تعلمت فى المدرسة هذه الألفاظ بمعانى مختلفة، ولكن يبدو أن لكم فى الشركة معانى مختلفة لها. وذهبت بعد ذلك وتشاورت مع الأخ امام، فنصحتنى بأن المسألة مهمة جداً وتحتاج الى مجهود كبير منى. وقبلت وبدأت الاستلام من (سعيد البستانى). وقال لى وهو يودعنى " ياويلك من مستر ارشديل، عمرك قصير معاه، حضر كفذك".

والحقيقة التى يجب أن أسجلها أن هذه المكاتبات لم يستمر فيها أى واحد منذ قيام المشروع أكثر من ستة أشهر. وكانت الصعوبة أن دوسيهات الشركة كانت منذ عام ١٩٠٤ فى زمن الزيداب وعندما انتقلت الى الجزيرة عام ١٩١١ ومابعداها، عبارة عن عدة موضوعات فى دوسيه واحد، ولم تكن المكاتبات بالموضوعات بل بالأسماء. فاذا قدر لى أن استمر فى هذا العمل، فيجب على أن انفذ بعض الأهداف. الأول أن أقرأ كل المكاتبات. والهدف الثانى أن ادرب ذاكرتى حتى لا تنسى قط. والهدف الثالث أن أقوم بتبويبها حسب الموضوعات. وكان من حسن حظى أن ذهب (ارشديل) فى اجازته السنوية فقضبت عدة أشهر أسهر حتى الساعة الحادية عشرة مساء مستعينا بنور اللبة والشمع، اذ لم تكن الكهرباء قد دخلت بعد. وأخذت فى قراءة المكاتبات التى لم تكن كثيرة فى ذلك الوقت، وكنت ادون كل ما هو مهم فى مذكرات. ولذلك كنت الوحيد الذى بقى فى هذا القسم الى أن سلمته للأخ (عبدالله كرار) فى عام ١٩٤٦. وأعترف بأنه أقدر منى صبرا وذاكرة وتنظيما. فأصبح العمدة الذى نستعين به كلما أردنا أن نعرف شيئا عن تاريخ المشروع. ومن حسن حظ المشروع أن يكون (عبدالله) المسئول بعدى عن دار الوثائق. رحمه الله رحمه واسعة. وكتب عنه رثاء فى حريدة الجزيرة.

وأعطانى عملى فى هذا القسم فرصة نادرة. فقد كنت المسئول عن الامتحانات. فكان الأجانب يتوددون الى للسماح لهم لشرح الامتحانات لمعارفهم الذين يحضرون للعمل. وكنا فى تلك الفترة قد عقدنا معاهدة مع الشوام بالذات مع (وليم فريوة)، الذى ظلت صداقاتنا معه فى استمرار حتى بعد تقاعده. فكانت هذه هى الفترة التى

تغير فيها تفكيرى ومبدئى تغييرا كاملا الى رسالة لا بد من القيام بها. والذى حدث بعد ذلك أن أقدمى ترسخت، وصار الاستغناء عن خدماتى مستحيلا. فقد ربطت كفاحى مع (ارشديل وجيتسكل وهارفى وشارب ومكالخالى)، مع معرفة وكافاءه فى العمل. وصرنا (امام) وأنا لا نسال عن الحشرات الاخرى من الأجانب والذين أصبحوا يتوددون الينا. وابتدأنا فى تعيين السودانين بدلا من الأجانب، مما أدى الى سهولة السودنة فيما بعد. وأعود للأخ (عبدالله). فقد ذكرت انه انضم الى مكتب التثمين والمخازن. وكان يسكن بشكل مستديم فى المكتب. فتعلم بسرعة الكتابة على الآلة الكاتبة وعلى ماكينات الحسابات الصعبة وبرز فيها بل وبز الأجانب. وقد وضعته نصب عيني منذ البداية. فكننت كلما أذهب للاجازة احضره من مكتبه لى يحل مكانى لحين عدوتى، لأنى لم أكن آمن أى أحد خلافة.

(٤) المشروع خلال الأزمة الاقتصادية العالمية

كانت الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٥ سنوات عجاف. ويوضع الجدول التالى انتاج المشروع منذ بدايته والتدهور الذى حاق به ابان سنوات الأزمة.

الموسم الزراعى	إنتاج الغدان بالقنطار	دخل المزرعة بالجنيه
١٩٢٦	٤.٨	٦٧
١٩٢٧	٤.٧	٨٤
١٩٢٨	٣.٣	٥٨
١٩٢٩	٣.٦	٥٥
١٩٣٠	٢.٣	لاشئ
١٩٣١	١.٤	لاشئ
١٩٣٢	٤.١	١٢
١٩٣٣	١.٩	لاشئ
١٩٣٤	٢.٣	٥٠
١٩٣٥	٤.٥	١٧

لقد تدهورت الأحوال تدهورا شنيعا ليس فقط فى الانتاج بل أيضا فى الأسعار . وكانت تلك السنوات العجاف مصدر بلاء على المزارعين . فطحنتم طحنا ولم تبقي ولم تذر . فباع المزارعون جل مدخراتهم . ولم يكن أمامهم من سبيل غير ترك تلك المصيبة وهى " الحواشة" والبحث على الرزق فى مكان آخر . وصار المزارعون "يفزّون" من الحواشات والقرى . حتى أن كلمة " فزّ" المستعملة فى جهات غرب السودان ، صارت معروفة للانجليز وأضافوها الى قاموس الانجليزى وأصبح المفتشون يستعملونها فى تقاريرهم فيقولون : " The tenants Fuzzed " . وكان من سوء الطالع أيضا ان انتاج الذرة كان سيئا للغاية .

ولم تترك الحالة لأى مزارع أن يشغل نفسه بالحواشة . فكانت تلك هى السنوات التى دخل فيها فى المشروع لأول مرة البرقو والقلاتة (من نيجيريا) وأهالى الغرب من شاله كمزارعين بدلا من عمال . وكان أغلبهم فى تفتيش القسم الشمالى الجديدة عن القرى الأهلة بالسكان الأصليين على شاطئ النيل . وقد بلغ عددهم فى تلك السنوات أكثر من عشرين فى المائة . وكان أغلب هؤلاء فى الأساس فى طريقهم لأداء فريضة الحج واستقربهم المقام فى الجزيرة . وفى فترة الكساد أخذوا الحواشات التى فر أصحابها . وأستبسل بعض المواطنين وضحوا بكل ممتلكاتهم للحفاظ على حواشاتهم ، مصريين الا يسمحوا لأى فلاتى أو برقاوى يخلفهم فى قراهم وأراضيهم . ومن هؤلاء (السيد أحمد يوسف علقم) و(الشيخ على الليثى) . وكان مسك الحواشة فى ذلك الوقت أصعب من القبض على الجمر . فكانت مخاطرة مابعدا مخاطرة ، ولكنهم صبروا وصابروا وركزوا الى أن انفجرت الأزمة .

ومما زاد الطين بلة أن بيع القطن أصابه كساد شنيع . فكانت تباع فى بعض الأحيان بالة أو بالتان فى الأسبوع وبأبخس الأثمان . وأصاب البوار مصانع (لانكشير) . وبحث الانجليز عن أسواق اخرى فى الهند واوربا الغربية والشرقية . وأما البذرة فكان نصيبها المطامير مثلما يدفن أهلنا فى السودان العيش . فضاقت الأرض بما رحبت على الشركة وعلى الحكومة الانجليزية والسودانية . وأقام الانجليز الصلوات فى الكنائس طلبا للرحمة والانقاذ . وطارت الاشاعات بأن المشروع سيبيع الى المصريين ، أو أنه سينفض سامره وتنتهى قصته .

وكانت الشركة الزراعية ، بالاضافة الى الاجراءات الصارمة التى اتخذتها من

فصل وطرد وعدم أى تعيين جديد، قد لجأت الى تخفيض المرتبات بنسب متباينة. وإذا أراد أحد أن يقدم طلبا لاجازة يقدمه للمدير شخصيا. وأذكر عندما تقدم (مشيل كميد) صهر (اسكندر وتوفيق) بطلب اجازة، كتب المدير على الطلب " اذهب ولا تعود". فلم يكن هناك من حلّ غير أن يترك الرجل الاجازة. ولم يجرأ أحد غيره أن يطلب اجازة بعد ذلك.

وكان يتوقع كل واحد منا فى تلك السنوات أن يجد فى أى يوم من الايام خطابا فى مكتبه بالاستغناء عن خدماته. وبلغ توتر الأعصاب عند الانجليز حد الهوس. فلقد رأينا (اماما) وأنا، المدير (المستر رايت) يحضر الساعة الخامسة والنصف صباحا، ويقف فى برنطة المكتب فى الشتاء القارص لينتظر وصول الموظفين الى المكاتب. وكل موظف يحضر بعد الساعة السادسة يطرد فوراً وتنتهى خدمته. فكنا نصلى الصبح مع الخفير فى المكتب. كانت تلك هى السنوات التى أحضرت فيها حكومة السودان سكرتيرها المالى المدعو (فاس). وكان اسما على مسمى فجزّ بفأسه رؤوس الموظفين والعمال والقى بهم فى قارعة الطريق وذلك من أجل تخفيض التكاليف

وجاء الأمل والفرج عام ١٩٣٢ عندما قفز الانتاج الى ٤.١ قنطار للفدان. وكان السبب أن بذرة ذلك الموسم قد احضرت من مصر. ثم انتكس الانتاج فى العام التالى. وكان الله سبحانه وتعالى دائما عفوا ورحيما بعباده. فجاءت سنة ١٩٣٤ رحمية. وتعاقبت بعد ذلك سننى الفرج. ولم ننس (امام) و(عبدالله) وأنا أن نبتهل الى الله ونقرأ المولد العثمانى وعديّة يس للفرج من تلك الفمة.

وكان من نتيجة تلك السنوات العجاف أن ادخلت على المشروع كثير من التغييرات. فصارت الدورة رباعية بدلا من ثلاثية، حتى تعطى الأرض فترة راحة أطول من زراعة القطن، ثم يتم اقتلاع سيقان القطن والتنظيف الدقيق والحرق بدلا من سكب القطن كما كان سابقا. وتم تغيير نظام بذرة الزراعة. فبدلا من أن تزرع البذرة من محصول المشروع مباشرة، صارت ترسل الى القاش وتزرع هناك، لأن أرض القاش كانت خالية من أمراض الساق " والكرمشة" التى عاشت فسادا فى المشروع. ثم تحضر البذرة فيما بعد من القاش لتزرع فى الجزيرة. وادخل فيما بعد نظام الرش ثم التسميد وتأخير الزراعة من أواخر شهر يوليو وأوائل أغسطس الى منتصف أغسطس.

(٥) ادارة المشروع ابّان أعوام الحرب العالمية الثانية

عندما وصلنا عام ١٩٣٩، دخلت الشركة الزراعية فى مفاوضات مع حكومة السودان لامتداد امتياز المشروع لعدة سنوات بعد تاريخ انتهائه فى ١٩٥٠/٦/٣٠. وذهبت المفاوضات شوطا بعيدا أدى الى عمل مسودة. ثم تأجلت على أن يتم الامضاء فى أول عام ١٩٤٠ بعد الوصول الى الاتفاق. وتشاء المقادير أن تنشب الحرب العالمية الثانية فى أواخر عام ١٩٣٩، ويقف الموضوع عند ذلك الحد، حيث انشغل القوم بأنفسهم وبمصيرهم الذى كان معلقا على خيط العنكبوت.

فكيف كان يدار المشروع فى الفترة من ١٩٤١ الى ١٩٤٧، حيث انضم أغلب مفتشو الغيط الى قوة دفاع السودان أو الى وحداتهم التى كانوا فيها قبل أنضمامهم الى خدمة الشركة؟ كان المشروع يدار فى أغلبه بواسطة (الصمود) وهى جمع (صمد) ومعناه المشرف الزراعى. ويسمى هذا النظام " انتقال السلطات". ويوضح الجدول التالى عدد مجالس القرى وصمودة المجالس.

١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	
٢٧٣	٢٣٩	١٧٢	٩٠	٣٥	٣٣	٢٦	عدد مجالس القرى
٥٢٣	٤٨٥	٣١٦	١٤٣	٤٨	٢٥	٣٥	عدد صمودة المجالس
٪٩١	٪٨٤	٪٥٥	٪٢٨	٪١٦	٪١٠	-	٪ للأراضى المزروعة قطن التي يشرفون عليها
٪٤	٪٦	٪٧	٪١٨	٪٢٥	٪٢٦	-	٪ التي يشرف عليها الإنجليز
أما النسبة المئوية لجمل الأراضى تحت إشراف الصمودة بنوعيه (صمودة المجالس وصمودة الحرب) والتي تحت إشراف البريطانيين فهى:							
	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	
	٩٦	٩٤	٩٣	٧٢	٧٥	٧٤	٪ تحت إشراف الصمودة
	٤	٦	٧	١٨	٢٥	٢٦	٪ تحت إشراف البريطانيين

وهناك فرق بين صمودة المجالس وصمودة الحرب. أما صمودة المجالس فهم التابعين لمجالس القرى والذين كانت تدفع لهم الحكومة فى البداية من دخلها كتجربة. وأما صمودة الحرب فهم المستخدمين بواسطة الشركة الزراعية ليحلوا محل المفتشين الذين ذهبوا خارج المشروع فى فترة الحرب، وتتكفل الشركة

بتكاليفهم. وكان الانتاج فى تلك السنوات يضارع السنوات الطبيعية. ولما عاد المفتشون الانجليز الى الجزيرة انفض سامر صموده الحرب وأصبحوا تاريخيا يحكى.

(٦) الصعوبات التي تواجه الكتبة الجدد في المشروع

هذه خطابات متبادلة بينى وبين بعض العاملين فى الجزيرة. أولها خطابى الى المراقب المالى، وفيه عرضت تجربة شاب تخرج حديثا وعمل كاتباً، وضمنت خطابى رسالة الشاب ثم تعليقى على ذلك. ثم مذكرة المستر جيتسكل الخاصة بتدريب الكتبة الجدد.

ب.و.ب. شارب المحترم

المراقب المالى لادارة الجزيرة المحترم. سيدى

ان ما أعرفه عن رغبتك لايجاد الموظفين المناسبين للعمل هو الذى دفعنى لأنقل اليك الصعوبات التى تقابل الكتبة الجدد لكى تساعد للوصول للعلاج. ولقد قمنا بعدة محادثات ومباحثات مع كل الكتبة الذين تركوا الخدمة، وكذلك مع الذين مازالوا بها، لكى نجد الأسباب التى تجعلهم يفضلون خدمة الحكومة بالرغم من المستقبل الواعد فى خدمة الشركة. ولا أجد فى هذا المقام أفضل من أقدم لك ترجمة لخطاب وصلنى من أحد المساعدين الذى تخرج من المدرسة الثانوية الصغرى، ثم ترك خدمة الشركة وأنضم للحكومة. ان محتويات الخطاب تصور حالة الكتبة الجدد فى التفاتيش. يقول الخطاب:

السيد العم عمر محمد عبدالله

بعد التحية والاحترام

إننى لاسف لعدم تمكنى من مقابلتك قبل سفرى لكى أشرح لك لماذا فضلت أن أترك خدمة الشركة لالتحق بخدمة الحكومة بالرغم من نصيحتك لى فى أن أتحمل الصعوبات فى سبيل التمسك بوظيفتى. اننى لمتأكد بأنك ستوافق على القرار الذى اتخذته عندما تصل الى نهاية هذا الخطاب. ولك فيما يلى تجربتى منذ أن

ودعتمكم فى بركات متجها الى التفتيش (النديانة).

اشتريت بالخمسة جنيهات التى اقترضتها منك بعض أدوات المطبخ والضروريات الأخرى. حاولت أن أجد خداما لغاية اثنين جنيهه ولكنى فشلت. وصلت الى التفتيش فى المساء، أنزلنى السائق فى المكان المعد لسكنائى ويتكون من (تكل) واحد من الحجر بدون مطبخ أو حوش، وحمدت الله اننى لم اوفق فى ايجاد الخدام، والا لكان له أن يسكن معنى فى ذلك المكان. ولدهشتى اكتشفت بأننى نسيت أن أشتري لمبة أو كبريتا افتقارا للتجارب كشاب تخرج لتوه من المدرسة. لم اشاهد الباشكاتب فى تلك الامسية وكان متزوجا. قضيت تلك الليلة فى الظلام. لم استطع النوم وذهب بى التفكير مذهب شتى عن ماذا يمكن أن يكون هناك فى الظلام - شعبان، عقرب- أو أى شئ آخر، كانت ليلة مزعجة.

مرة أخرى لدهشتى اكتشفت فى الصباح بأنه ليس هناك أى مرحاض وفهمت بأنه لا يسمح لى باستعمال مرحاض الباشكاتب. وجدت بأنه على أن اغير طبيعتى بأن أخرج فى المساء، واكتشفت مرحاضا مناسبا فى طرف " أبوسته" بالقرب من المكان.

قابلنى فى الصباح المخزنجى والحكيم وأبديا لى أسفهما لعدم تمكنهما من مقابلتى عند وصولى فى المساء لأن كليهما يقطن فى قرية مجاورة مع أقربائهم. لم أشرب شأيا فى ذلك الصباح. وجدت أننى لم أحضر معى قلة للشرب، ولكنى استطعت أن أتحصل على صفيحة بنزين فارغة وظللت احضر الماء من التربة للشرب وللاستحمام. قضيت اليوم الأول عائشا على الرغيف والجبنه التى اشتريتها من مدنى، لم استطع أن أعمل ميزا مع المخزنجى أو الحكيم كما اقترحت على لأن كليهما يقطن فى القرى، فقررت أن اعيش منفردا، وشكرا لتدريبي فى الكشف الذى استجاب الى ندائى.

وجدت فى اليوم الثانى لحما ورغيفا وبدأت فى الكفاح، استطعت ان اجهز طبخة لغدائى وقضيت بعد ذلك عدة ايام حاولت أثناءها أن ارتب أمرى.

والان دعنى اعرج بك على المكتب، قابلت الباشكاتب، كان باردا لدرجة اننى حسبت فى بادئ الأمر أنه لا يتكلم، ثم قدمنى بعد ذلك الى المفتش المسئول والذى لم ينطق ولو بكلمة واحدة. لم يسألنى لا المفتش ولا الباشكاتب بخصوص سكنائى أو أى

شئ اخر. قضيت كل ذلك اليوم "قاعد ساكت" لم يقدم لى أو يشرح لى أى عمل، ودخل المفتش وخرج مرتين أو ثلاثا ولم يسأل لماذا لم أقم بأى عمل، وفى اليوم الثانى سلمنى الباشكاتب دفترا للقطن ومعه كشف من المحالج، وطلب منى أن ادخل محتويات الكشف بالدرجات فى الدفتر. ثم ليس هناك شئ آخر بخلاف طباعة بسيطة. لقد ابتدأت رغبتى فى العمل تتقلص، ولكن بالرغم من ذلك ومن الحياة الرهيبة فى (التكل، قررت أن أبقى لو لم تصبنى الحمى. أصابتنى الملاريا وقضيت يومين فى التكل وحيدا. والان ماذا يعنى هذا غير السبيل الى الموت الذى لم أكن متوقعا لاستقباله فى هذا العمر المبكر من حياتى.

لا الباشكاتب ولا المفتش البريطانى كلفا خاطريهما لرؤيتى، وفى اليوم الثالث من مرضى طلبونى بالتليفون واخبرونى بأن الحكومة عرضت على وظيفة للعمل معها. وسألونى عما اذا كنت اريد البقاء أم الذهاب؟ ليس هناك أى خيار لأى أحد فى مكانى غير قبول العرض والذهاب.

اننى لاسف لعدم استطاعتى البقاء فى خدمة الشرة، ولكن الأحوال التى عشت فيها لاتساعد على استمرارى.

انه مما لاشك فيه انك تتوقع ان تعرف شيئا عما حدث لى بعد فراقكم. عند وصولى الى مكان عملى بالقطار قابلنى فى المحطة اثنان من كتبة المديرية وأخذانى الى المنزل الذى يسكنان فيه وطلبا منى أن أسكن معهما. وقد وجدت ميذا منظما ومستقرا، وفى اليوم الثانى قابلت الباشكاتب، ورغم أنها كانت المرة الأولى التى أعرفه فيها، فانه لقينى كأنما كنا أصدقاء لعدة سنوا، وأصر على أن أتغدى معه فى ذلك اليوم.

قابلت مدير المديرية البريطانى وبقيت معه نتحدث لأكثر من نصف ساعة سألنى عن أحوالى والتى وجدت أنه كان ملما بالكثير منها، وأسدى الى النصيح، وطلب منى أن أحضر لمقابلته اذا واجهتنى أية صعوبات.

يوجد هنا نادى جميلا جدا تحف به أشجار باسقة ومنتزه، ويمكنك أن تجد فيه كل أدوات التسلية والترفيه، كما توجد به أيضا مكتبة غنية بالكتب، وله ميدان للتنس وآخر لكرة القدم، الحياة هنا ممتعة.

لقد كدت أنسى أن اخبرك باننى ابتدأت براتب مقداره ستة جنيهات ونصف

مضافا اليها واحد جنيه واربعمائة مليم علاوة حرب فى الشهر.

إبنكم
محمد الباقر أحمد *

انتهى الخطاب.
ب.و.شارب المحترم
المراقب المالى

الصعوبات التي تقابل الكتبة الجدد في التفاتيش

اننى ياسيدى بناء على ماتقدم ذكره أرجو أن أضع الاقتراحات التالية بين يديك
للتكرم بالنظر فيها:

أولاً : من الواضح أن أخرج فترة بالنسبة للكتبة الجدد الذين يأتون إلينا مباشرة من المدرسة هى الشهر الأول والثانى، وعليه فاننى أقترح بأن يوزع مثل هؤلاء الكتبة الجدد على المكاتب سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، والتي بها باشكتبة من الوطنيين.. وبعد ذلك يمكن نقلهم الى الأماكن الأخرى. مثالا لذلك يرسل اثنان منهم الى (طه افندى مكى الشفيغ) بالمعليق، وواحد أو اثنان الى (ميرغنى افندى دفع الله) بالسليمى، وواحد أو اثنان الى (محمد افندى عباس رحمة الله) بدلقا وواحد أو اثنان الى (تاج الدين افندى على حسين)، وهكذا.

ثانياً: أن تكون مرتباتهم فى البداية سبعة جنيهات زائدا علاوة الحرب فى الشهر.

ثالثاً: أن تعمل بعض الاثاثات لمنازل هؤلاء المساعدين بالتفاتيش.

لقد كان النظام المتبع فى الماضى عمل دولاب وكرسى وتربيزة ومزيرة.

رابعاً: أن تقدم لهم سلفية مقدارها عشرة جنيهات اذا احتاجوا اليها تسترد منهم على أقساط شهرية.

ان مثل هذه السلفية ستساعدهم على شراء بعض الضروريات.

خامساً: أن يطلب من باشمفتش التفاتيش أن يبدي اهتماما بهؤلاء الشبان.

* والذى أصبح فيما بعد لواء وفريقاً وقائداً للجيش السودانى ثم نائباً لرئيس الجمهورية.

سادسا: أن يتحدث اليهم (وليم افندى) حديثا عاما وأن يقابلوا المدير ويقابلوك
لاسداء النصح اليهم.

سابعا: ان المقترحات الخاصة بالترفيه والتحسينات فى المبانى بالجزيرة يجب
أن تمتد وتأخذ الأسبقية بالنسبة لمنازل المساعدين بالتفاتيش.
انني أسف لازعاجكم.

التاريخ بركات فى : ١٩٤٥/١٢/٢٨

خادمكم المطيع
عمر محمد عبدالله

صادف ارسال هذا الخطاب تعيين (المستر/ جيتسكل) مديرا للمشروع بدلا من
(المستر/ أرشدل)، وكانت لى علاقة وطيدة فى ذلك الوقت مع (المستر/ جيتسكل)،
اذ كنت اشترك معه فى كثير من أعماله، وكنت أنتهز الفرصة واتحدث معه فى
كثير من المواضيع، كما قدمت اليه الكثيرين من السودانيين المتعلمين فى الحكومة.
وكان (المستر/جيتسكل) البريطانى الوحيد المتخرج من جامعة فى مكتب الرئاسة
ببركات منذ انشائها بخلاف محافظ المشروع والمهندس المعماري والمهندسين
الاخرين. وكان اهتمامه بالمشروع نابعا من موضوع دراسته فى التاريخ فى جامعة
اكسفورد والناحية الانسانية التى يتمتع بها.

هذا وبعد كتابة هذا الخطاب، تحدثت مع (مستر/ جيتسكل) بخصوصه، وأخبرنى
بأنه بالفعل شاهد كثيرا من الصعوبات فى الإقامة والعمل بالتفاتيش بالنسبة
للكتبة عندما كان يعمل مراجعا للحسابات. وتم بعد ذلك اجتماع فى مكتب السيد/
المدير بحضور كل من مستر شارب المراقب المالى والسيد/ وليم فريوة رئيس
الحسابات، وتم فى ذلك الاجتماع بحث الموضوع بكل جوانبه وتم الاتفاق على علاج
المشكلة.

شركة السودان الزراعية
بركات فى : ٢٧- مارس- ١٩٤٦.
مفتش مكتب
سيدى العزيز

الموضوع :- تدريب الكتبة الجدد بالتفاتيح

- (١) المطلوب بهذا قيام مشروع تدريب للمختارين من كتبة التفاتيح الذين قد كان تعيينهم اعتبارا من أول يناير ١٩٤٦. كان تدريب الكتبة الجدد سابقا يجرى بدون نظام وكان يعتمد فى الغالب الأعم على رغبته أو عدمها التى يبيدها محاسب المكتب الذى تحت اشرافه هؤلاء الذين كانوا يعملون.
- (٢) وسوف يعين هؤلاء الكتبة الجدد فى المستقبل فى المكاتب التى يعتبر فيها المحاسبون مدربين مناسبين جدا. ويعتمد اختيار هؤلاء المدربين على مقدرتهم ببرهنوا رغبتهم فى تأدية هذا التدريب على العمل. وسيجرى الحكم فى النهاية على صلاحية المدربين المختارين بالنتائج.
- (٣) الطلبة المختارون الذين يرسلون الى المكاتب الكبيرة يمكن الا يكونوا زيادة على الكتبة المستخدمين عادة بالمكتب، حسب الموسم السنوى وحسب قوة المكتب من الكتبة من وقت لآخر.
- (٤) ينبغى أن يكون هدف المدرب تدريب طلبته على كل أوجه العمل المتعلقة بالمحاسب بالمكتب. وكلما كان التدريب أفضل فانه لمن الأسرع التوصل إلى هذا الهدف.
- (٥) انه لمن المعتبر ان يتم التعليم الجيد للطلاب (الكاتب تحت الخبرة) ويجب أن يتحصل على المعرفة الضرورية التى تمكنه أن يؤدي عمل المكتب فى ظرف ٦-١٤ شهر، وبناء عليه فمن المتوقع منه أن يؤدي امتحانا بعد وقت خلال ذلك الزمن. وأن هذا الامتحان سيكون بطبيعة الحال بمثابة تجربة، ليست فقط بالنسبة للمدرب، ولكن أيضا بالنسبة للكاتب تحت التمرين. وبعد أن يكمل الطالب ستة أشهر فى الخدمة، يمكن للمدرب أن يوصى فى أى وقت بأنه يجب أن يؤدي امتحانا على شريطة أن يكون ذلك بالاتفاق مع مفتش المكتب ومراجع التفاتيح

بأنه مقتنع بأن الكاتب المعنى قد وصل الى مستوى من التدريب والمقدرة التى تمكنه بأن ينجح فى التجربة فاذا فشل الكاتب أن يمر فى امتحانه، فانه سيعطى فرصة ثانية ليست بأقل من ثلاثة أشهر بعدها، ولكن لا يمكن أن يوصى عليه للامتحان بصفة سريعة جدا، لأنه ليس من العدل تمريره وانه سيكون مضيعة للوقت لهؤلاء الذين سيكون عليهم أداء الامتحان.

(٦) سيكون الامتحان بمثابة تجربة للكاتب المدرب فى قدرته بأن يقوم بمثل

الواجبات التالية:

- ١- قفل الحسابات الشهرية.
 - ٢- أن يؤدى عملية يوم الصرف بما فى ذلك كتابة المرتبات.
 - ٣- أن يقوم بالطبع بحالة جيدة وسريعة.
 - ٤- أن يقوم بكتابة خطابات بسيطة روتينية.
 - ٥- أن يرد على المسائل الخاصة بمواضيع المكتب، الضوابط والقوانين وغيرها.
- (٧) سيجرى الامتحان تحت مراقبة أى أوكل المذكورين:

- مدير القسم.
 - مفتش المكتب.
 - مراجع التفتيش.
- (٨) وعلى شريطة مرور الكاتب المدرب الامتحان خلال ١٢ شهر من تعيينه، فانه هو ومدربه سينالان مكافأة، كما يلى:
- المدرب سيأخذ عشرة جنيهات كأجر.
 - الكاتب المدرب سيعطى زيادة (بونص) فى راتبه مقدارها واحد جنيه فى الشهر.

أما فى حالة فشل الكاتب المدرب فى عدم قدرته لمرور الامتحان خلال ١٢ شهر، فانه ومدربه سيفقدان الفرصة فى الفوز بهذه المكافأة، مالم تكن هناك ظروف دون قدرتهم كانت السبب فى تأخير مرور الامتحان بعد هذه المدة. وعليه فالمطلوب من كل منهما أن يبذلا جهدهما بالاضيقا أى وقت.

(٩) فان كان هناك مدرب وضع له كاتب للتدريب، واعتبره بعد فترة معقولة من الزمن، أما بليد جدا أو كسول جدا حتى لا يستاهل التدريب، أن يخبر مدير

القسم فوراً. فإذا كان مدير القسم بعد التشاور مع مفتش المكتب ومراجع التفيتش، أصبح مقتنعا بأن التهمة محققة، فإنه (مدير القسم) يجب أن يوصى الى الرئاسة بركات بأن الكاتب المعنى يتم فصله من الخدمة.

(١٠) ومن المأمول أن يأتى مشروع التدريب هذا بنتيجة بالنسبة لكل كتبتنا والمساعدين، ماعدا الذين فى سنتهم الأولى. وسيتمكنهم هذا التدريب من تولى أعمال مكاتبهم عندما يذهب المحاسب فى اجازة أو يكون مريضاً. وسوف يسر هذا ادارة الموظفين للغاية. ويهينى فى نفس الوقت محاسبين مدنيين فى المكاتب

الامضاء
أ.جيتسكل
المدير

صورة الى :

- كل مفتش المكاتب (الشركتين)
- لمديرى الأقسام ومدير شركة كسلا
- مراجعى التفاتيش

(١) تطورات الأحداث فى المشروع:

كان الاتفاق المعقود للشركة الزراعية السودانية (البريطانية) لأدارة المشروع بامتياز يمتد حتى ١٩٥٠/٦/٣٠. وفى سنة ١٩٣٩، أخذت الشركة تتفاوض مع حكومة السودان لامتداد الامتياز حتى ١٩٦٠/٦/٣٠، وتم الاتفاق على ذلك. وكان من المفروض أن يتم التوقيع فى شهر يناير سنة ١٩٤٠، ولكن تدخلت الحرب العالمية الثانية فى أواخر عام ١٩٣٩، فتوقف امضاء الاتفاق. ثم تطورت الأحداث عقب نهاية الحرب فى سنة ١٩٤٤، وعندها قررت حكومة السودان بطريقة مفاجئة انذار الشركة الزراعية فى ١٩٤٤/٦/٣٠، بعدم امكانية امتداد الامتياز الى ١٩٦٠/٦/٣٠، كما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٩، وذلك بالنسبة للتطورات المتوقعة حدوثها.

وبناء عليه، فقد أصبحت الفترة من ١٩٤٤/٧/١ وحتى ١٩٥٠/٦/٣٠، فترة انتقال من ادارة الشركة الزراعية الى العهد الجديد. وكان ينبغى خلالها، على الحكومة

والشركة الاستعداد للتطورات المتوقعة مستقبلا.

كانت الشركة الزراعية منذ قيامها تستخدم الأجانب فى ادارة المشروع من بريطانيين وغيرهم. ولم يكن هناك مجال للسودانيين فى الوظائف الأساسية. إما لأن الحكومة كانت تأخذ كل السودانيين الذين يتخرجون فى كلية غردون وإما لأنهم كانوا وقتها غير مؤهلين.

وكانت الشركة تستخدم السودانيين الذين يتخرجون فى المدارس حتى الوسطى فى مخازن التفاتيش أو كتبة أو وزانين للقطن والبذرة فى التفاتيش وغير ذلك فى المحالج.

هذا وبدأت الخطوات من قبل الشركة بأيعاز من الحكومة باستخدام السودانيين المتعلمين كمساعدين للمحاسبين الأجانب فى مكاتب التفاتيش، حتى يتم تدريبهم لسونة وظائف الأجانب فيما بعد. وجاءت الدفعة الأولى من السودانيين من أماكن مختلفة للعمل بالمشروع. وأذكر هنا أسماء الذين أستطاعوا أن يستمروا فى العمل حتى تقاعدوا، لأنه كان هناك الذين أستقالوا أو هربوا وتركوا باقى مرتباتهم، لقد كانت فعلا الأحوال السائدة لا تطاق، وهنا أذكر بعض أسماء الأبطال الذين صبروا وصابروا وانتصروا، وهم السادة/ ميرغنى دفع الله، ميرغنى أبوعيسى، محمد عباس رحمة الله، تاج الدين على حسين، واحمد عيدروس، عمر على طه، سليمان فضل البارى، دفع الله عباس، حسن بابكر، وغيرهم، ثم جاءت بعد ذلك الدفعة الأولى من كلية أم درمان الثانوية، بموجب اتفاق بين ادارة الجزيرة وعميد الكلية (الأستاذ محمد عثمان ميرغنى)، الذى جاء لبركات بدعوه من المدير (مستر جيتسكل) والمراقب المالى (مستر شارب) والذى أخبرنى بالزيارة. ونزل معى العميد ضيفا بمنزلى ببركات. وأخيرا تم الاتفاق على استخدام خريجى هذه الكلية كمساعدين بدون أمتحان خلافا للسابقين. وأذكر هنا بعض أسماء الذين استمروا حتى تقاعدوا، وهم السادة/ محمد عمر عباسى، مرتضى حمزة أحمد، يوسف عبدالله الكارب، محمد أحمد حسين، وغيرهم، وانتهزت الفرصة وقابلت بعضهم وقلت لهم، كما يقول المثل، الحاضر يبلغ الغائب بأنكم ستقابلون صعوبات جمة فى السكن والمعيشة ومعاكسات من الباشكاتب الأجنبى (فى تنازع البقاء) بل وأيضا من المفتشين البريطانيين بعدم الاهتمام بكم مساندة للباشكاتب الموالى لهم لدرجة الخضوع.

وذهب هؤلاء وهؤلاء الى الغيط، ولم يجدوا استقبالا مناسباً لا من المفتش البريطاني ولا من الباشكاتب الأجنبي. كما كان بعضهم يسكنون اثنان (قطية) - استغفر الله (تكل). كما كان يسميه انجليز الشركة. وكان ذلك (التكل) فى سوق الخلاء كما يقال وعريانا ليس حوله حوش ولا مطبخ والأدهى وأمر ولا مرحاض. وكان المساعدون الأجانب الذين سبقوهم، يعرفون أمورهم مع الباشكاتب الذين يمكن أن يكونوا من مثلهم أو أقربائهم. وأما بالنسبة للسودانيين فلم يكن هناك أمل لاستعمال مرحاض الباشكاتب الأجنبي. فكيف مرحاض الخاجة البريطانى. وكان لابد لهم أن يدبروا أمورهم، فأصبحوا يخرجون فى المساء فى أطراف الحواشات. وخير وصف للحالة السائدة كانت فى خطاب وصلنى من واحد من هؤلاء الشبان بعد أن استقال وأنضم الى الحكومة، وترجمت ذلك الخطاب وقدمته الى (مستر شارب) المراقب المالى. وفى نفس الوقت تكلمت مع المدير (مستر جيتسكل) وكنت وقتها مديرا لمكتبه، وكان لذلك الخطاب الأثر القاطع فى تغيير الأوضاع.

أما الذين صبروا وصابروا منهم، قد استطاعوا أن يتدرجوا الى الدرجات العليا وفى الصدارة وسودنوا وظائف الأجانب فى التفاتيش وفى الرئاسة وغيرها من المصالح الأخرى.

وانتقل بعد ذلك الى السادة المفتشين السودانيين الأوائل فى التفاتيش، والذين لبوا نداء الادارة لوظائف المفتشين مسرعين ومتسابقين بالنسبة للأغراء المذهل فى شروط الخدمة بالمقارنة مع الأماكن التى كانوا فيها. وكانت البداية خمسة وهم السادة: النور محمد نور الهدى، الزين بابكر الشفيق، حسنى أحمد، عمران عيسى، يسن حاج الخضر. وتم اختيارهم بطريقة مباشرة وبدون اعلانات. وأما الدفعات الأوائل الذين لبوا نداء الاعلانات، فكان منهم السادة: صالح محمد صالح، عبدالرحيم محمود، كمال ميرغنى حمزة، عمر الجبلى، عبدالمجيد عبدالرحيم، أحمد عبدالفتاح جبريل. ثم كانت المفاجأة أساتذة المدارس الذين تخرجوا فى كلية غرزون الثانوية وعملوا مدرسين فى المدارس الوسطى، والذين، كما يبدو، ضاقوا ذرعا بمصارعة مشاكل الدراسة المعروفة بدون تقدير أو اعتبار. وهنا أذكر أسماء الأوائل منهم، وهم الأساتذة: عوض الكريم سنادة، يوسف محمد عبدالله، محمد أنيس عبدالمجيد، محمود محمد على، أحمد ابراهيم النويرى. أحمد ابراهيم خلوتى، محبوب على

عمر وغيرهم.

وجاءت بعد ذلك الفرقة الثالثة، وكان من المتوقع أن يكونوا فى الصدارة لأنهم كانوا يعملون كمحاسبين فى مكاتب الغيط منذ سنوات. ولكن الذى حدث هو أن المفتشين البريطانيين أوصوا بعدم تعيينهم بحجة أنهم لن يجدوا الاحترام والاعتبار من المزارعين الذين كانوا يتعاملون معهم بالأمس كمحاسبين يصرفون لهم حقوقهم فى المكاتب، ثم يجدونهم اليوم يطاردونهم ويصدرون اليهم الأوامر ويضربونهم اذا دعا الأمر. وكان انقلابا مفاجئا. وتقبلت الادارة هذه الاسباب والتزمت بها. ولكن المفاجأة التى حدثت وغيرت الأوضاع، هى أن واحدا من هؤلاء (محمد أحمد حسين)، رحمه الله رحمه واسعة، كان قد استقال من خدمة ادارة الجزيرة وفضل عليها خدمة الحكومة المريحة وفى موطنه الحساحيص. وبعد فترة من الزمان ظهر اعلان من ادارة الجزيرة لوظائف مفتشين. فتقدم المذكور بطلب، وبعد فحص الطلبات، وجد بأنه من أفضل المتقدمين بالنسبة لخدمته السابقة بالمشروع وتقاريره. وقدمت لجنة فحص الطلبات اسمه الى لجنة الاختيار، وكنت وقتها رأس اللجنة. وجاء اسم (محمد أحمد حسين) وكنا كلنا نعرفه، كما كانت لجنة الفحص تعرفه أيضا. وثار بعض الأعضاء وانتقدوا لجنة الفرز التى أوصت على طلبه، وكان المفروض أن ترفضه لأنه من غير المعقول أن يأتوا بموظف ترك خدمة ادارة الجزيرة، كمحاسب، ثم ينضم الى خدمة الحكومة، ولما تظهر وظيفة أحسن يبادر ليقدم اليها. ثم ماذا يكون موقف أقرانه الذين صبروا فى خدمة المشروع، هل يعنى أن سنة واحدة من خدمة الحكومة برأته من العيب السابق فى المشروع. ولكن بعض الأعضاء أعتقدوا بأن معرفتهم له يجب ألا تكون حجر عثرة فى طريقه وتحرمه من حق من حقوقه. ويجب أن ننسى معرفتنا له. وبعد مداوات مستفيضة، قررت اللجنة قبول التوصية بتعيينه، ولكنه فى نفس الوقت تقدمت بمذكرة الى السيد المحافظ، وكان وقتها المرحوم الأستاذ (مكى عباس)، أوصت فيها بأن يفتح المجال للمحاسبين الموجودين بالمشروع للمزاحمة مع الآخرين فى وظيفة مفتشى الغيط. وأخذت أنا المذكرة بنفسى وذهبت وقابلت السيد المحافظ وشرحت له الموقف. وأستغرب للموقف السابق من الإنجليز بالمشروع، وأصدر أمرا بأن يكون المجال مفتوحا للجميع. وكان الذين تم اختيارهم من أميز المفتشين بالنسبة لممارستهم للعمل فى

المشروع، وبالنسبة لمعرفتهم للحسابات بالمشروع، ومعرفتهم للمزارعين. وهذه ميزة وليست نقمة.

هذا وقابل المفتشون الأوائل الذين ذكرتهم محنة مخيفة للغاية ولا قبل لبعضهم بها، لأنه لم تكن هناك عربات، وكان المرور بالخيول وكذلك (البولو) بالخيول. وكان على المفتش السوداني الجديد أن يتعلم ويتقن ذلك، لأنها من ضمن شروط الخدمة. وكان بعضهم لم ير الخيول الا فى السباق أو السينما. وكان على المفتش البريطانى أن يدرّب السودانيين الذين يجب أن يشتروا الحصان بمعرفة جماعة البيطرى، وتدفع الادارة القيمة والعليقة وأجرة السائس. وكان من ضمن الذين لهم معرفة سابقة بركوب الخيل الأستاذ يوسف وذلك لأن أخيه، عبدالله الكارب الذى كان مأمورا بحكومة السودان، كان له فرسان. وكان الأستاذ يوسف قد وجد الفرصة وتدرّب على ركوب الخيل. فقد كان يركب مع أخيه فى العطلات وفى العصر الحصان الثانى، ويذهب سويًا لتسيير الخيل كما هو معلوم. وكانوا يتسابقون. والمهم أنه كان يتباهى على الآخرين بمعرفته بالخيول وأنه ابن بجديتها. وسارت الامور عادية الى أن حدث فى أحد الايام أن الحصان حزن ورفض الخروج من الأصطبل وكما يقول الخواجات الحصان زعلان. وحاول الأستاذ أخراجه. وقبل أن يذهب به بعيدا كالعادة، أراد أن يركب بمجرد خروجه. فانطلق الحصان مسرعا وصادفه (أبو عشرين) فى طريقه. فوقف فجأة وطار الأستاذ يوسف من السرج ووجد نفسه يرتطم بامسورة (أبو عشرين). وانطلق الحصان يجرى مسرعا بعيدا. وأسرع الحاضرون الى مكان الحادث. وطار الخبر للباشمفتش الذى حضر وأخذ الأستاذ يوسف سريعا الى المستشفى بومدنى. وبعد الفحص وجد أن ترقوته وبعض الاضلاع قد كسرت " وربنا ستر" لأن هذه تعتبر غير خطيرة وتم علاجه بسرعة. وحدثت صداقة متينة مع الجراح الشاب البريطانى (دكتور كلارك) الذى دعاه يوسف الى المنزل لحفل شاي، وتعرفنا عليه فأصبح صديقا للعائلة. وكان هذا الطبيب من أعظم الشبان الأطباء البريطانيين الذين خدموا فى مستشفى ودمدنى.

وقابل بعض المفتشين السودانيين الأوائل معاكسات من المفتشين البريطانيين وصعوبات لا حصر لها. كانوا يريدون أن يظهروا عن عمد أن المفتشين السودانيين يحبون الراحة، ولا يمكن أن يرتقوا الى مستوى المفتش البريطانى. كما أنهم لا

يستطيعون التعامل مع المزارعين، في الوقت الذي كانوا يحرضونهم بأن يشبكتوا مع المزارعين ومطاردة العاملين الآخرين. ومن المؤسف أن بعض المفتشين السودانيين أصابهم الغرور، واعتقدوا بأنهم ورثة المفتشين البريطانيين ويجب أن يسيروا على دربهم في المعاملات، حتى وصلوا إلى الحد الذي يشترك معهم المحاسبون في عضوية النوادي. وتقدم بعض المحاسبين بمذكرة إلى السيد المحافظ، وكان وقتها الأستاذ (مكي عباس)، يشكون فيها. فحولها إلى وكنت وقتها نائباً للمدير. فكتب عليها أنني أسفت لهذا السلوك. فمن هم هؤلاء، أولم يكونوا بالأمس كتبة ومحاسبين وغير ذلك في خدمة الحكومة أو غيرها، فما الذي فضلهم اليوم؟ وإن باب العضوية يجب أن يكون مفتوحاً للجميع بدون استثناء. فكتب عليها أنني أوافق على رأيك. وأصدر أمراً بأن يكون الغرض من النادي الترفيه للجميع طالما أنهم يحترمون القوانين ويدفعون اشتراكاتهم. وخلفت هذه الأحداث مرارة في نفوس بعض المحاسبين الأوائل في التفاتيش. وقد لاحظت عندما كنت عضواً في مجلس الإدارة ورئيساً للجنة الترقيات، أن العضو الذي كان معنا من أعضاء نقابة المحاسبين، وكان من القدامى الذين عملوا بالتفاتيش لمدة طويلة، نقل بعدها مترقياً إلى الرئاسة. لاحظت أن ذلك العضو ينحاز للزراعيين الجدد في الترقيات ضد القدامى، بالرغم من استحقاقهم بالأقدمية والتقارير. كان الوحيد الذي يعارض وكان ذلك غير معقول لدينا. فأخبرته وسألته عن سبب معارضته. فقال لي في الحقيقة أن هؤلاء عندما كنا في التفاتيش كانوا يحتقرونا. فقلت له إن المطلوب منك هنا أن تكون أميناً وتنسى أحقاد الماضي، وإلا فأنك لا تصلح أن تكون عضواً في هذه اللجنة. إذ المفروض أن يكون العضو فيها كالقاضي، وكما يبدو أنه قد تغير لأنه لم يكن يعارض في الحقائق كالسابق. ولحسن الحظ كان هؤلاء من أقلية ولا وزن لهم، وأن الكثير من المفتشين السودانيين كانوا يدركون منذ البداية بأن مسئوليتهم تقتضي أن يعملوا سوياً متعاونين في المصلحة العامة في المشروع. وأصبحت هناك زمالة بين الجميع مزارعين ومستخدمين.

أعود الآن للمعاملة والاستفزازات التي كان يلقاها المفتشون السودانيون من زملائهم البريطانيين الذين كان المفروض أن يدربوهم حسب التعليمات التي وصلتهم من الرئاسة ببركات. وكان أخطرها مؤامرة حاكها مفتش ومدير تفاتيش

(القويـز) فى القسم الشمالى، ضد المفتش (محمد عباس محمد). ومن المهم أن أذكر بأن المفتش (محمد عباس) كان يبدو قليل الكلام ومنطويا على نفسه. ولقد تعرفت بالعديد من المفتشين الجدد وصادقتهم، ولكن صعب على منذ البداية ادراك كنهه. فهو لا يغريك بالتحدث اليه أو معرفته، وإذا جاء لشيء فكلمة وغطايتها. ولكن أصحابه الذين يعرفونه حق المعرفة، وهم قليلون، يقولون بأنه منطو على القراءة والدراسة والاهتمام بعمله المرتبط به. وكان انتاجه دائما فى الصدارة. وكان من أخطر الأحداث ما تم تلفيقه ضد (محمد عباس محمد).

ويبدو أن المفتش (السيد/ محمد عباس) لم يظهر خضوعا لهم ويبدو متكبرا ويحترم نفسه. فلم تعجبهم هذه الصفات، وصمموا أن يتخلصوا منه. فأرسل مدير القسم خطاباً الى المدير العام ببركات، وكان وقتها (مستر ديو) يشكو فيه المفتش (السيد/ محمد عباس) بأنه عنيد ومشاكس ويخالف أوامر الباشمفتش الذى أمره بالآ يسمح بأعطاء المزارعين تروية للعيش لأن القطن فى حاجة اليها، ولكن المفتش خالف الأوامر ومنع أحد المزارعين التروية لحواشة العيش. ثم أنه هو نفسه أصدر أمرا الى المفتش المذكور بالآ يذهب يوم الأحد الاجازة للخرطوم، ويبقى يؤدى بعض الأعمال المهمة، فخالف التعليمات وذهب للخرطوم. وأنه يوصى بإنهاء خدمات هذا المفتش، لأنه لا يصلح للعمل كمفتش بالمشروع. وحول المدير الخطاب بتوصية الى المحافظ، الذى كان وقتها الأستاذ (مكى عباس)، الذى شك فى هذا الأمر. فرد الأستاذ مكى على المدير، بأن هذه المسألة لا تؤدى للرفق بهذه السهولة، فلابد من معرفة الحقائق. وأصدر أمراً بتكوين لجنة للتحقيق، وكانت مكونة من (مستر ويت) ضابط الشئون، الأستاذ رحمة الله وكاتب هذه السطور. وكنا كلنا فى الادارة مساعدين. سافرنا الى (القويـز) بعد أن أخطرناهم بحضورنا. وعقدت الجلسة بحضور المتهم (محمد عباس محمد) والمدعيان باشمفتش التفتيش ومدير القسم. وجاء الباشمفتش وذكر فى أقواله بأنه أصدر تعليمات للمفتش محمد عباس محمد بالآ يسمح بالرئى لحواشات العيش ولا يعطى أى مزارع اذنا بذلك، وبالرغم من ذلك فان المفتش خالف تعليماته وأعطى أحد المزارعين الماء للعيش. ثم جاء سعادة المدير، فقال انه أصدر الأوامر للمفتش (محمد عباس) بالآ يذهب فى اجازة آخر الاسبوع الى الخرطوم. وينتظر ليقوم ببعض الأعمال المهمة التى أوكله بعملها، وبالرغم من

ذلك فقد خالف تعليماته وذهب الى الخرطوم. وكان (مستر ويت) يسجل الأقوال. وجاء دور السيد/ محمد عباس ووجه بأقوال المفتش، فقال ان المفتش بالفعل أصدر الى تعليمات بالا اعطى أى مزارع تروية للعيش. وجاءنى أحد المزارعين من قسمى ولم وافق بناء على تعليمات الباشمفتش. وذهب منه المزارع الى الباشمفتش الذى منحه الاذن وجاء المزارع وأخبرنى بذلك ليبرهن على قلة قيمتى، وجاءنى بعد ذلك مزارع آخر من قسمى وطلب منى التروية لحواشة العيش فممنحته الاذن لأن الباشمفتش قصد متعمداً أن يحقرنى ويقلل قيمتى وسط مزارعى قسمى. ولذلك فأننى لم أسمح له بأمتهاني ومستعد للمساءلة. وأما بالنسبة للسيد المدير فأننى مندهش لكلامه، لأننى بالفعل لم أذهب الى الخرطوم وقمت بإداء الأعمال التى طلبها منى، ولقد رأيت السيد المدير حول المكتب.

هذا ولما وجه الباشمفتش بأقوال محمد عباس أخذ يتلعثم قائلاً بأنه لا يتذكر أنه أعطى اذناً للمزارع الذى منعه المفتش. وأما السيد المدير فقد كانت حالته تغنى عن سؤاله كما يقولون، وأخذ يتلجج ويبحث عن الكلمات قائلاً بأنه ربما جاء من الناحية الأخرى من المكتب ولذلك فإنه لم ير المفتش ولذلك فإنه اعتقد أن المفتش ذهب الى الخرطوم وأن العمل لم يتم لأنه لم يراجع.

كان المفتش السيد/ محمد عباس يتكلم اللغة الانجليزية بطلاقة وشجاعة ولم يتلجج أو يتعثر فى كلامه لأنه كان على حق، بخلاف الباشمفتش والمدير اللذين أصابهما الأندهاش، إذ كيف تتغير الأحداث بهذه السرعة بعد ربع قرن من الزمان، وأن يرأس المشروع محافظ سودانى، وأن يأمر بالتحرى معهما، ويكون من ضمن لجنة التحرى اثنان من السودانين وانجليزى حديث العهد بالخدمة فى الجزيرة لمساء لتهما. وفى نهاية الجلسة أمر الرئيس المفتش بالخروج، وأخذ فى تأنيب كل من الباشمفتش والمدير على سلوكهما فى هذه القضية فشعرا بالمهانة ولم ينطقا بكلمة. وأثار هذا الحادث فى تفتيش القويز اندهاشا واستغراباً، لأنه لم يحدث قبل ذلك فى المشروع أن يتم التحقيق مع الانجليز. وصار حديث الركبان. ومثل هذه الأحداث تنتشر فى المشروع بسرعة البرق، وتصاحبها شماته على (الخواجات) الطغاة فى المشروع، والذين كانوا يبلغون ما يريدون ولا يكذبهم أحد أبداً. وأخيراً عدنا الى بركات، وبعد طبع الوقائع، ثم الأمضاء عليها، وأخذها (مستر

(ديو) وقدمها الى المحافظ، السيد/ مكى عباس، وأخذ معه فترة فى الحديث، ثم طلب (مستر ديو) المدير العام، وقدم له الوقائع. وبعد الاطلاع عليها اقشعر بدنه وأبدى استغرابه لما حدث. وعندها أمره السيد المحافظ بان يكتب لهما وينهى خدماتهما لأنهما غير جديرين بالبقاء لتدريب السودانين حسب الأوامر التى صدرت.

هذه كانت بعض المشاكل التى كان يقابلها المفتشون السودانيون الأوائل بالمشروع. وكان هناك اختلاف بطبيعة الحال فى نظرة المزارعين. فهم ينظرون الى المفتش البريطانى باعتباره من الحكام، فيعيش بعيدا من المجتمع ولا يقترب منه أحد. اما المفتش السودانى فكان ينظر اليه المزارعون بأنه ابن بلد ومسلم يشترك معهم فى السراء والضراء كما يقولون، ويصلى معهم فى الجوامع وغيرها ويساهم معهم فى المناسبات، ولذلك فان مهمته كانت صعبة للغاية لأنه فى نفس الوقت يجب الا يسمح بأن يكون فى ذلك تدنى فى الانتاج. ولن أنسى بأن أحد المزارعين من اقربائنا فى قرية العزازة بمكتب طيبة، قال لى مرة، قلنا عندما يكون المفتشون من السودانيين نرتاح من مطاردة الانجليز، ولكن مشاكلنا زادت معاكم. قلت له ماذا تعنى؟ فقال لى فى الماضى أنا أذهب للشرق فى الخريف وأزرع، وأترك ولدى فى الحواشه ولما يسأل عنى المفتش يقول له والدى مريض، فيصدق. وأما الآن فأن المفتش السودانى فيقول أنا عاوز أزوره. فيكذب ابنى ويقول له بأننى مريض بالمستشفى، ولما يصر المفتش السودانى على زيارتى يرسلوا لى لأحضر بسرعة ليطمئن على. كما كان المفتش السودانى يصر فى المرور أن يدخل الحواشات بنفسه ليتأكد من العمل خلافا للانجليزى الذى كان يمر بالشارع. ويصدق المزارع والعمد والخفير بأن العمل مضبوط.

وكان المفتش السودانى تحت الطلب فى كل وقت بالنسبة للأحداث التى تحدث فى منطقته. فاذا تعمست امرأة فى الولادة، فان المفتش يجب أن يعرف ويساعد بالتليفون فى وقت عدم وجود العربات، وأما بعد وجود العربات ففى مثل هذه الحوادث المستعجلة فان المفتش السودانى دائما تحت الطلب بالنهار أو الليل. وكانت من الأحداث المحزنة التى حدثت للمفتش الشاب (ابراهيم سراج) فى قسم وادى شعير، والذى ذهب فى الليل لاجتماع القابلة لزوجته للوضع ولم يعد. وبالبحث عنه وجد غريقا فى ترعة. وكان هناك حادث آخر مماثل. وهو أن رئيس تحرير جريدة

الجزيرة (المرحوم جعفر السورى) كان عائداً فى المساء من ودمدنى فى طريقه الى محل عمله فى مساعد، وكان ذلك الطريق من أخطر الطرق بالنسبة للذين لم يعيشوا فى المنطقة. وكان المذكور غريباً جاء من خارج السودان من (ارتريا) للعمل محرراً للجريدة بالجزيرة. فسار بالعربة وكانت التربة الرئيسية فى مواجهته فى (بيكا). وبدلاً من أن ينحرف يمينا الى مساعد، استمر فى طريقه الى أن سقطت العربة فى التربة الرئيسية. وفى الصباح فقدوه فلم يجده ولم يكن من العادة يبيت فى ودمدنى. ووصلت البلاغات الى الرئاسة ببركات والى البوليس، الذى أخذ (زملانه) فى البحث أولاً فى ودمدنى، ثم بعد ذلك تتبعوا الطريق الى أن وصلوا الى التربة الرئيسية، فوجدوا آثار العربة على طرف التربة. وبعد أن تأكدوا من وجود العربة داخل التربة، أحضروا الونش وأخرجوا العربة. وكنت مع الحاضرين لأن كل بركات ذهبت للبحث عنه. فوجدنا المرحوم ماسكا بالدركسون وفارق الحياة منذ الساعات الأوائل لسقوطه فى التربة.

والعاملون بالتفاتيح من محاسبين ومفتشين وغيرهم مشاكلهم لا تحصى ولا تعد، وخصوصاً فى زمن الخريف والأمطار عندما تقفل الطرق ولا يجدوا سبيلاً لجلب لوازم المعيشة أو الدواء أو العلاج لعائلاتهم. وزوجات هؤلاء مجاهدات فى سبيل الترفيه عن أزواجهن الذين يحضرون إلى المنازل فى النهار أو المساء فى حالة من التعب والارهاق، فيجدون الترويح والعيش المستقر والترفيه فى المنزل، ويشعرون بالسعادة والراحة فى المنزل مع الأطفال. وهناك مشاكل الأمراض المستوطنة فى الجزيرة من الملاريا والبلهارسيا والحساسية وغيرها وأمراض الأطفال من مفص وإسهال.

جاءت أولئك الزوجات فى بادى الأمر والامهات فيما بعد، وقد تركن المدينة والمتعة فيها مع الأهل والأحباب، وجئن مع أزواجهن للإقامة معهم فى "سوق الخلا" كما يقولون، ويتحملن نفس المصاعب والمشاكل، الى أن انتصروا فى النهاية بعد أن تقاعدوا أو تمت أيامهم فى الحياة، فأصبحوا مع النبیین والصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

والأمر الذى لاشك فيه أن الأحوال قد تغيرت فى المشروع بعد سودة الوظائف من السودانيين ودخلت العربيات فى المنطقة، وجاء امتداد المناقل وتضاعفت الرقعة

الزراعية، وتحسنت الأحوال فى كل النواحي. فأصبحت فى النوادي أماكن خاصة للزوجات والأطفال، كما تحسنت أحوال السكن المتباعد فى الماضى فأصبحت هناك أماكن موحدة جيدة تضم الأسواق والمستشفيات والمدارس.

(٨) قصة دخول العمال الأجانب فى مشروع الجزيرة كمزارعين:

لاشك أن الكثير من المزارعين القدامى فى مشروع الجزيرة، وبعض المواطنين الآخرين المعنيين بهذا الموضوع، يذكرون الجدل الذى كان سائدا فى أواخر الأربعينات وما بعدها والخاص بدخول العمال الأجانب من البرقو والفلاته والبرنو فى المشروع كعمال عرضيين، استطاع بعضهم أن يستحوزوا على حواشات. وكانت جريدة "الجزيرة" عامرة فى عهدها الأول فى الخمسينات بالكثير من المقالات عن هذا الشأن. وأخيرا تطورت المشكلة الى حلبة السياسة فاستغلها مؤتمر الخريجين العام ليهاجم بها حكومة السودان وشركة السودان الزراعيه البريطانىة، فى زرع أقيليات فى المنطقة لخلق مشاكل سياسية كما هى عادة الاستعمار البريطانى فى كل مكان حل فيه. فما هى قصة دخول هؤلاء العمال فى عهد الشركة الزراعية كعمال فى بادى الامر ثم أصبح بعضهم مزارعين فيما بعد قبل قيام المشروع لم تكن زراعة الكثير من الأراضي فى الجزيرة بالأمطار مكثفة، بل كانت مبعثرة وغير مستقرة بأى حال من الأحوال، لأن ذلك كان يعتمد على نزول الأمطار. كما كانت هناك غابات فى بعض الأراضي ثم بعض الأراضي البور التى لم يدع أحد ملكيتها لعدم صلاحيتها للزراعة. وعليه فقد قامت الحكومة بتجسيها كأراضي حكومية. ان قيام المشروع جعل كل فدان فى أراضي المشروع قابل للزراعة بالرى، مما وفر الفرص لزيادة قطاع من السكان أكثر بكثير عما كانت عليه الحالة السائدة. وكانت هناك حواشات كثيرة متاحة أكثر مماكان فى مقدور السكان المحليين حيازتها فى ذلك الزمان. ففى بادئ الامر كانت الحواشات الفائضة تتم حيازتها بواسطة المهاجرين من المناطق المجاورة للمشروع من سكان شاطئ النيلين الأزرق والأبيض، أو من المهاجرين من شمال السودان. ولذلك لم تظهر أى مشكلة فى ذلك الوقت متصلة بالعمال الأجانب والحواشات.

هذا وعندما حل الكساد الاقتصادى العالمى فى الثلاثينات، والذى تأثر به المشروع

لأبعد حد كما تأثر السودان بأجمعه، فإن عددا كبيرا من هؤلاء المهاجرين تخلوا عن حواشاتهم وتركوا المشروع، كما فعل أيضا الكثير من السكان المحليين الذين وجدوا حياة أفضل من مكان آخر. وبالإضافة الى هذا الوضع فإن المشروع فى تلك السنوات كانت تجرى فيه امتدادات غربا وشمالا، فوجد الكثير من المزارعين المهاجرين أن المشروع وقد وصل الى ديارهم، فتركوا حواشاتهم القديمة واستبدلوها بأخرى جديدة بالقرب من قراهم ومساكنهم الأصلية. فكانت النتيجة ازاء كل هذا أن أصبحت هناك حواشات كثيرة فائضة فى بعض التفاتيش القديمة. وكانت هذه الاراضى الشاغرة أغلبيتها فى الأماكن البعيدة من القرى ومن الاراضى غير الجيدة، وذلك لأن السكان المحليين كما هو معهود انتهزوا الفرصة وتجمعوا فى أفضل الاراضى التى تقع بالقرب من قراهم. وبالإضافة الى ذلك فإن امتدادات المشروع شمالا وغربا أوصلته الى بعض المناطق التى كانت بعيدة من القرى ومبعثرة السكان الى حد بعيد. فأصبحت الحواشات على اثر ذلك متوفرة فى تلك المناطق أيضا.

لقد أخذ المذمن هؤلاء العمال ابان سنوات الكساد الاقتصادى يصل تباعا الى المشروع وكانوا بادى الأمر عمالا عرضيين لمزاولة عمليات الحش وجنى القطن، ثم فيما بعد لحياسة بعض الحواشات الشاغرة والتى لم تجد أى طلب من السكان المحليين. ولذلك فقد قوبلوا بترحاب من ادارة الشركة الزراعية، لأن هذه الحواشات الشاغرة كانت مهياة للزراعة وكانت تمثل تكاليف غير مغطاة اذا تركت بدون زراعة. وكانت هناك ظاهرة ملفتة للأنظار، وهى أن بعض هؤلاء المهاجرين قد تجمعوا فى بعض مناطق المشروع وأخذوا فى بناء مساكن بالقرب من حواشاتهم، وأحضروا عوائلهم وأصبحوا من أفضل المزارعين فى تلك المناطق، وكانت قراهم بالمشروع كأنما انتزعت من نيجريا باسمائها وعاداتها وأخلاقياتها وغرست فى منطقة الجزيرة، كانوا جسما غريبا فى المجتمع وكانوا أنانيين ومفرطين فى الانانية. وكان ذلك تاريخ مسارهم فى المشروع، وقد استطاع الكثير منهم أن يستحوذ على الجنسية السودانية، وأدخلوا أولادهم الى المدارس التى لم يساهموا بأى شئ فى تشييدها. وأخذت خطواتهم تقترب بعض الشئ من السكان المحليين. والكثير منهم متمسك بالدين الاسلامى ويتبع الطريقة التيجانية بالذات، ويؤدون

فرايض الحج، وصار الكثير منهم من أصحاب الثروات. وكشفت أيام تغيير العملة فى السودان فى السنوات الماضية بالبنوك أنهم كانوا يختزنون فى باطن الأرض كميات ضخمة من الأموال. ولعلها عادت سيرتها الى باطن الأرض، وذلك لأنهم كانوا لا يأمنون أى مكان آخر فلا يضعوها فى البنوك ولا يستثمرونها فى أى أعمال تكون نافعة للبلاد. وكانت الحرائق التى تحدث فى قراهم تظهر الكثير من النقود التى كانت تلتهمها النيران. والآن أصبح الكثير منهم من أصحاب اللوارى والحيوانات والدواجن، وأنفوا العمل بأيديهم وأصبحوا يستأجرون العمال للعمل فى حواشاتهم. ثم أخذوا ينزحون الى المدينة كما هو ظاهر للعيان، ويعتمد عليهم السودانيون الكسالى فى كثير من الاعمال التى كان يمكنهم القيام بها بأنفسهم. وأصبحت هذه الأعمال التى يزاولونها فى المدينة نساء أو رجالا تدر عليهم أموالا كثيرة يستحقونها بجدارة.

هذا وعندما كانت المحاصيل مستقرة فى الانتاج والأسعار والأموال متوفرة ، أخذ أهالى غرب السودان يفدون الى الجزيرة كعمال عرضيين فى بادئ الأمر، ثم استطاع بعضهم أن يستحوذ على حواشات. وبخلاف الآخرين الذين ذكرناهم، أقام هؤلاء " الكنايبى " واندابات المريسة. ولم يكن هؤلاء من المزارعين المستقيمين ، بل كان الكثير منهم من المزارعين المراوغين وغير الموثوق فيهم. وكانوا يتبادلون الحواشات بين بعضهم البعض ويغيرون أسماءهم باستمرار.

كانت توزيعات العمال الذين أصبحوا مزارعين مختلفة فى أنحاء المشروع. ففى بعض تفاتيش القسم الوسط كانت أعدادهم قليلة جدا، وكانت غالبيتهم فى الأقسام الشمالية والغربية البعيدة عن القرى. وعندما ابتدأت السنوات المزد هرة تطل برأسها فى المشروع فى موسم ١٩٣٤/٣٣ ومابعده من سنوات طيبة، وعادت الثقة فى المشروع، أخذ الكثير من السكان المحليين فى العودة الى ديارهم متقدمين بطلبات لحيازة حواشات. ومن هنا بدأت المشكلة تأخذ أبعادها، وكان لابد من اتخاذ القرارات الصعبة لمواجهتها، والتى كانت تستدعى فى حالة نزاع حواشة أو وفاة أحد هؤلاء الغرباء أن تعطى الحواشة للسكان المحليين. وكانت من ضمن القرارات لتشجيع ومساعدة بعض هؤلاء العمال منحهم حواشات ومساعدتهم لقيام قرى فى الأماكن التى يندر فيها وجود عمال محليين، ومنحهم أراضى لزراعة الذرة كحافز

لهم للاستقرار ولجلب عمال آخرين. وكان الغرض هو أن يكون سكان هذه القرى ضمانا لانجاز الأعمال فى ساعات الحاجة الملحة للعمال فى فترتى الحش والجنى، وكان توزيع الأجانب من المزارعين فى كل المشروع على النحو التالى:

أ- فى بعض التفاتيش فى القسمين الشمالى والغربى لسبب عزوف السكان المحليين عن حيازة هذه الحواشات البعيدة عن قراهم أو القليلة الانتاج.

ب- فى بعض الجهات من أقصى القسم الجنوبى (الحاج عبدالله بالذات)، وهى المنطقة التى كانوا يتواجدون فيها قبل قيام المشروع.

ج- فى الأراضى ذات الحشائش المستوطنة والريئة التربة والبعيدة عن القرى، والتى تحتاج زراعتها الى عناء ومشقة، ولا يرغب السكان المحليين فى القرب منها. وتقع هذه الحواشات فى أجزاء متفرقة فى التفاتيش.

ولقد اتضح بعد الاحصاءات أن الأغلبية كانوا من النيجريين والبرقو والبرنو، والذين كانوا قد دخلوا السودان أما فى طريقهم أو عودتهم من الحج، أو من الذين لجأوا الى السودان أما قارين كمجرمين أو حيث يجدون الأمان والرزق فى السودان.

كانت هنالك احصاءات تقدم سنويا توضح أعداد المزارعين منهم بالنسبة للمزارعين المحليين فى كل تفاتيش. ووصلت النسبة فى سنة ١٩٤٩م فى كل المشروع الى ١٤,٣٪ وكانت أعلاها فى أى تفاتيش واحد ٥١,٦٪ وأدناها ٥٪.

وكان هناك خلط بين الأفريقيين وأهالى غرب السودان فكانوا كلهم يرطنون، وكانوا يعرفون بأن الذين يقيمون القرى ويسكنون فيها هم أصلا من إفريقيا. وأما أصحاب الكنايب فهم من غرب السودان، ولأنهم يختلطون بجيرانهم من التابعين من أبناء عموماتهم فى تشاد.

وتمت فى النهاية تصفية المزارعين الأجانب فى مشروع الجزيرة بالطريقة المذكورة آنفا.

(٩) دار وثائق الجزيرة المركزية:

لا بد لى من تسجيل كلمة عن تأسيس ومسيرة دار الوثائق المركزية بالجزيرة. لقد ذكرت أننى اضطررت أن أقوم بقراءة أغلب الوثائق والمكاتبات، منذ قيام

الشركة الزراعية في الزيداب في عام ١٩٠٥، ومنذ امتداد نشاطها الى الجزيرة في عام ١٩١٢، وذلك عندما تقرر أن أكون مسئولاً عن المكاتبات بعد ماقام (المستر ارشديل) بطرد (سعيد البستاني). والحقيقة أنني لم أطلع على أغلب هذه المكاتبات حبا في الاطلاع أو الدراسة، ولكن خوفا من الفشل. وكان من حسن الحظ بالنسبة الى أن المكاتبات وقتها لم تكن كثيرة بالكيفية التي ظهرت فيما بعد عند تأميم المشروع، وعندما كان بعض المسؤولين في مكتب واحد يتداولون المكاتبات بينهم وكأنهم في مناطق مختلفة.

لقد كان الانجليز في عهد الشركة الزراعية يحسمون أغلب أمورهم بالمحادثات المباشرة حتى مع المصالح الحكومية، ولا يلجأون الى المكاتبات الا عند الضرورة القصوى. وأثناء قراءتي للمكاتبات لغت نظري بشكل خاص الاتفاقيات القانونية الخاصة بامتياز الشركة لادارة المشروع وتاريخ بداية الامتياز ونهايته والطريقة التي يمكن أن يمدد بها أو ينهى.

كانت الطريقة المتبعة لحفظ الوثائق التي وجدتتها قد بدأت في عام ١٩٢٨، وذلك بوضعها في حجرة صغيرة مجاورة لخزن أدوات الكتابة بالطابق الأرضي. وقد أصبحت تلك الحجرة الآن امتدادا لذلك المخزن والخزينة. وكان الشخص المسئول عنها (مشيل كميد)، ولم يكن يعطى أى اهتمام لتلك الوثائق، حتى اكتشف بطريق الصدفة أن الأرضة أتلغت بعضها، مما جعل ادارة الشركة تهتم بمكان آخر مأمون لحفظ هذه الوثائق، لأنه من الناحية القانونية يجب حفظ ايصالات حسابات المزارعين لمدة خمس سنوات، ويمكن اتلافها بعد ذلك. وبمرور الزمن كان لابد من العناية الكاملة بحفظ كل الوثائق في مكان مأمون من التلف. وكان لنقل المستر/ جيتسكل الى مكتب الرئاسة أهمية كبرى في هذا الشأن. فهو كدارس تاريخ عمل على الإسراع في بناية الطابق الأول لحفظ وثائق المشروع. وعندما أزمع كتابة قصة المشروع في كتابه الذي أصدره حضر الى بركات وأحضر معه مساعده، وكان طالبا في السنة الثانية بجامعة أكسفورد بقسم التاريخ، وبقي ينقب ويكتب في دار الوثائق الى أن جمع كل المعلومات المطلوبة.

أرصد فيما يلى بعض الفقرات نبذة تاريخية عن هذه الدار: بالنسبة لازدياد العمل الكتابي وتكدس الملفات والمستندات والمراجع العديدة، ونظرا لمواجهة

متطلبات مصالح الادارة من المعلومات والمراجع، والتزايد الملحوظ فى عدد زوار الجزيرة من المشتغلين بالبحث من الهيئات العالمية من داخل القطر وخارجه، قررت الادارة فى عام ١٩٦٣ توسيع الدار. فشيدت خمس حجرات وزودتها بكل ماتحتاجه من أثاثات، وبقي تنظيمها وتنسيقها بطريقة تتمشى مع أحدث الطرق المتبعة عالميا ليسهل بها مواجهة متطلبات مصالح الادارة وتيسير الاطلاع للمشتغلين بالبحث.

وبفضل ما تحويه الدار من مخطوطات قيمة عن تطور المشروع منذ فجر تأسيسه، فقد أصبحت منهلا عذبا للبحوث. وقد اختير لها مؤخرا أمين من الذين عاصروا المشروع منذ الثلاثينيات ونالوا خبرة واسعة لينظمها، ينسقها ويعدها الاعداد المطلوب، ثم ارسل بعد ذلك فى بعثة إلى المملكة المتحدة.

وتحتوى هذه الدار بوضعها الحالى على مايزيد على خمسة وعشرين ألف ملف كتابى، فهرست ونظمت وثنائق كل موضوع فى مجموعة واحدة كما تقتضى نظم الدار. هذا عدا المستندات والمراجع الكثيرة المتنوعة الأخرى التى طبقت عليها نفس القواعد، ومازال العمل يسير حسب الخطة المرسومة.

وتعمل هذه الدار بمقتضى لائحة دار وثنائق الجزيرة المركزية، وقد أجازها مجلس الادارة الموقر فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ لتسيير أعمال المركز ولتصبح ملزمة للعمل بمقتضاها. وتشمل هذه اللائحة المسئوليات التى يضطلع بها موظفوا الدار.

لقد أشاد خبراء الوثائق الذين استدعتهم الادارة فى تقاريرهم عن الدار، بالاهتمام الجاد والحرص على تطوير المركز من كبار المسئولين وبالجهد العظيم الذى بذل فى خدمة المركز، حتى أصبح ولا شك مفخرة لادارة الجزيرة ولا نظير له فى الوزارات والادارات الأخرى. وتجدر الاشارة الى أن بالدار سجلا خاصا بالزوار والباحثين لتسجيل انطباعاتهم ومواضيع أبحاثهم والوثائق التى استعانوا بها. وقد سجلوا أعجابهم بما تحتويه الدار من وثنائق قيمة لاتقدر بثمن، كما أشادوا بالتنظيم وسرعة الأداء والتطوير الذى استحدث بالدار.

ولا يصح أبدا أن تذكر دار وثنائق الجزيرة وماوصلت اليه، دون أن يصحب ذلك ذكر الأخ/ عبدالله كرار، إذ أنه بدونها لما كانت هناك أى دار، وربما كانت كل هذه الوثائق مدفونة فى مطمورة كما حدث فى بعض الأماكن فى هذه البلاد. التحق

الأخ/ عبدالله بخدمة الشركة الزراعية فى ١٧/٢/١٩٣٢، وبدأ حياته العملية فى مكتب التثمين وتنقل بعد ذلك فى عديد من الأماكن: فى المخازن، الحسابات، مكتب البوستة، مكتب الدوسيهات، الادارة "سكرتيرا للمدير العام وكل الفترات التى كان فيها الانجليز بالادارة، ثم بعد ذلك صار رئيسا لمكتب المكاتبات، وكان فى نفس الوقت مسئولاً عن دار الوثائق الى أن تم اخيثاره لأن يكون متخصصا فى أعمال هذه الدار، وأرسل فى بعثة دراسية الى المملكة المتحدة لدراسة عمل دور الوثائق هناك. ومكث من شهر مايو ١٩٦٦ الى شهر سبتمبر ١٩٦٦ ومنح شهادة بذلك، وعاد ليزاول عمله بالدار. هذا بالاضافة الى الكورسات الأخرى فى جامعة الخرطوم و"دار الوثائق". ولما كادت أن تنتهى مدة خدمة الأخ/ عبدالله ذهبت الى المغفور له السيد/ محمود محمد على الذى كان يبدى اهتماما بالغاً بالدار منذ أن كنا نعمل سوياً فى الادارة، وذلك بحكم علمه وثقافته العالية، وطلبت منه أن يعمل على امتداد خدمة الأخ/ عبدالله كرار. وقد أدرك رحمه الله أهمية ذلك وعمل على امتداد الخدمة.

والأخ/ عبدالله كما هو ظاهر كان أكثرنا نحن الذين عملنا فى الشركة الزراعية خبرة وتدريباً منوعاً. ولقد كاد أن يكون مفتشاً ولكنى وقفت فى طريقة، ولو أنه كان غاضباً وقتها لعدم اخيثاره بعذر ضعف صحته ومشقة عمل الغيط. وللأخ/ عبدالله ميزات قل نظيرها. فهو كأنما خلق خصيصاً لعمل كعمل هذه الدار، فله ذاكرة فريدة، كما أنه ينهمك فى كل عمل يوكل اليه ومنظم من الطراز الأول ولا يكل ولا يملّ من العمل والمتابعة والسهر مع الجهد المتواصل. وكان اسطورة قائمة بذاتها. وأود أن ألفت نظر الادارة الى أهمية هذه الدار وما بداخلها من وثائق، وأهم من ذلك الأشخاص الذين يحافظون عليها ويشعرون بأهميتها. من المؤسف أنه منذ البداية لم يكن اهتمام الادارة كافياً الا بعد أن لفتت الأنظار اليها من زوار من الداخل ومن الخارج، مما حدا بالادارة أن تصدر منشورا ولائحة لهذه الدار بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٨.

كل هذا جميل، ولكن سيكون أجمل منه الاهتمام بادارتها. لقد ظل السيد/ عبدالله كرار قبل وبعد عودته من تدريبه بالخارج، يعمل وحده حتى خلقت وظيفة لخلف له أو مساعد، واختر لهذه الوظيفة السيد/ محمد أحمد الحاج من خريجي جامعة الخرطوم، ليتعرف ويتدرب على العمل أولاً ثم يوفد خارجاً لتلقى دراسات

عليها في هذا المضمار ليتسلم مستقبلا، مسئولية ادارة الدار بعد تقاعد الامين الحالي. ولكن من المؤسف أنه بعد مضي فترة قصيرة من التحاقه بالعمل مرض مرضا نفسانيا اقتضى ترده على مستشفى الأمراض العقلية. واختير بدلا عنه السيد/ على شرفى ليملا وظيفة فوق المقرر. وبدأ فعلا في عمله وأخذ يستوعب العمل برغبة ومسئولية. وفجأة نقل السيد/ شرفى الى مكان آخر واستبدل بشخص آخر. وصحيح أنه قد تم مؤخرا تعيين خريجة من جامعة الخرطوم لكي تتدرب على العمل في هذه المؤسسة نرجو لها التوفيق والسداد، واخيرا نقلت الى مكان آخر بدون خلف لها في الدار. ان الوظائف في هذه الدار طريقها مسدود من ناحية الترقيات أو حتى من ناحية تقويم وظائفها، لأنها لم تكن معروفة عندما قرر مجلس الادارة منذ البداية الوظائف المختلفة.

ولذلك فان الرغبة في العمل فيها غير مفر. والذين يعرفون عبدالله كرار معرفة وثيقة كما أعرفه يعلمون بأنه لا يعمل من أجل الترقيات أو تقدير أعماله. فهو شخص قد ظلم كثيرا ولكنه قد جبل على أن يؤدي أعماله بأمانه واخلاص. وأصبح المشروع بوجه عام وهذه الدار بنوع خاص جزءا من نفسه، فهل يوجد شخص يحمل هذه المؤهلات ليحل محل عبدالله ليتولى أمر هذه الدار بعد تقاعد عبدالله؟ أننى أشك في ذلك، ولكن لا بد من المحاولة في ايجاد الشخص أو الأشخاص المناسبين للمستقبل، أصبح وجود الأشخاص المناسبين لتحمل المسئوليات من أندر الأشياء في وقتنا الحاضر كما هو معلوم، كما أن العمل نفسه في ادارة الجزيرة أصبح غير مفر، حتى أصبح يخيّل الى أن الناس الذين يطلبون العمل بها لسان حالهم يقول " انه أحسن من قاعد ساكت".

فأرجو بهذه الإشارة أن أشارك في حث الادارة لتهتم اهتماما خاصا بهذه المؤسسة، التي استطاعت بفضل عبدالله كرار أن تصارع وتنتصر على كل الزعازع التي اجتاحت المشروع. وحسب خبرتي أرجو أن يرجع (على السيد شرفى) الى عمله بدون ابطاء، وأن يختار ثلاثة أو أربعة للعمل في هذه الدار للتدريب لاختيار الأشخاص المناسبين منهم، بعد أن يأخذوا التدريب الكامل، وبعد أن يوصى عبدالله كرار على الأشخاص المناسبين منهم، لأن العمل في هذه الدار عمل مرهق ذهنيا وجسمانيا، فاذا لم تكن عند الشخص الذي يعمل فيها هذه الصفات مضافا اليها

الرغبة الشخصية للعمل فيها ومضافا الى ذلك المستقبل المتقدم كبقية فروع الادارة الأخرى حيث توجد الفرص للترقى والتقدم، اذا لم يحدث ذلك فاننى أخشى على مستقبل هذه الدار أن يلحق بها مالحق المكتبة التى أصبحت الآن فى حالة يرثى لها وانى لانتهاز هذه الفرصة لأوصى باضافة هذه المكتبة الى دار الوثائق لأنها فى الوقت الحاضر فى حالة لا تحسد عليها.

لقد أصبحنا نحن عشنا فى هذا المشروع زهرة شبابنا ورأينا كيف كان يدار وعشنا فتراته وتطوره وتقلباته، أصبحنا الذين نشعر بأن هذا المشروع صار جزءا من حياتنا. وأصبحنا كأحد أستاذتنا المغفور له الاستاذ/ محمد عبدالنور، الذى كان مدرسا بمدرسة رفاعة، وبعد أربعين سنة من العمل الجاد صارت المدرسة جزءا من نفسه وأخيرا عندما تقاعد ظل يراقب المدرسة بالقرب من منزله، وكان المفروض أن يحضر المدرسون فى الساعة الثامنة الا ربعا ويضرب الجرس فى الساعة الثامنة. وكان استاذنا الشيخ/ محمد عبدالنور يجلس فى ظل منزله ويراقب المدرسة وينظر فى ساعته وعندما لا يحضر المدرسون فى الميعاد المحدد يقول: "دامش كلام، دا مش شغل". وعندما لا يحضر الناظر فى الميعاد يصيح: "حتى الناظر لم يحضر فى الميعاد!" وأخيرا عندما تأتى الساعة الثامنة ولا يحضر أى أحد يأمر بضرب الجرس، ويأتى المدرسون والناظر يتسابقون خوفا من أن يكون قد حضر أحد مفتشى المعارف، وعندما يسألوا عن الخبر يحضر مولانا الشيخ محمد عبدالنور ويأخذ فى الحديث معهم عن المواعيد وتأدية الواجب. وكانت صيحة مولانا التى يسمع بها الناس فى كل رفاعة، مفيدة للغاية. وأصبح كل مسئول يحضر فى الميعاد المحدد.

وفى الفترة الأخيرة تم اختيار (عبدالمتعال الدالى) ليتولى الدار. وتم تعيين بعض السيدات والأنسات لمساعدته، وبذلوا مجهودات ضخمة وأخذوا تدريبا فى دار الوثائق بالخرطوم. وأخيرا وبطريقة مفاجئة تم نقل (الدالى) وبدون أى بديل له. وتعجبت لعدم اهتمام الادارة بدار الوثائق بهذه الدرجة، ولفت نظر المحافظ ورجوته أن يبدى اهتماما خاصا بالدار.

وأتمنى أن تملأ هذه المذكرات الفراغ ليلجأ الباحثون ليجدوا فيها ما يطلبونه.



السيد يوسف عز الدين



الشيخ أحمد يوسف علقم



السيد تاج السر عبدون



السيد عبد الله كرار



السيد الطيب العبيد بدر



السيد صالح محمد صالح



السيد مكاوي سليمان أكرت



السيد النور محمد نور الهدى



السيد عمران أبو عيسى



السيد جلال الدين محمود يوسف



السيد ميرغني الأمين

الفصل الخامس

تقرير اللجنة المختارة من الجمعية التشريعية
للنظر في إدارة مشروع الجزيرة في المستقبل

الفصل الخامس

تقرير اللجنة المختارة من الجمعية التشريعية للنظر في إدارة مشروع الجزيرة في المستقبل

كان من واجبات حكومة السودان في ذلك العهد إصدار قانون تسيير على هديه وبموجب نصوصه الإدارة الجديدة للمشروع. وكان ذلك القانون نتاجا لتوصيات جاءت في تقرير اللجنة المختارة من الجمعية التشريعية للنظر في إدارة مشروع الجزيرة في المستقبل أي بعد التأميم. ولا يريد أن أذكر كل محتويات التقرير، ولكن لابد لهذا الجيل والذي أكتب هذه المذكرات من أجله وللتسجيل والتاريخ، أن أذكر بعض فقراته، وما هي إلا مذكرات عالقه بالذاكرة وأوراق مبعثرة أردت أن أسجلها للمهتمين بهذا الأمر وللقراءة العابرة.

لقد جاء في صدر ذلك التقرير في الصفحة الأولى بأن مهمة اللجنة المختارة المعينه هي النظر وتقديم تقرير عن:

أ - توصيات واقتراحات بشأن مستقبل إدارة مشروع الجزيرة كما هو موضح بالمذكرة الملحقة بخطاب السكرتير المالي بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٤٩ الى كاتب الجمعية.

ب - أن تنظر وتتقدم بتوصيات بشأن:

١/ الحصة التي ستكون من نصيب مجلس إدارة الجزيرة المقترح الذي سيباشر أداء المهام التي تقوم بها شركتا: الجزيرة وأقطان كسلا.

٢/ تدبير الأموال للتقدم الاجتماعي والأبحاث.

وقد استعانت اللجنة بالشهود الآتي ذكرهم في جمع معلوماتها للتقرير المشار اليه:

قائمة الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة:

المستر/ أ جيتسكل - مدير شركة السودان الزراعية.

المستر/ ق . هـ - سيكون - ضابط اتصال الجزيرة.

المستر/ أ.ر. هـ مان - من موظفي مصلحة المالية.

المستر/ سي . و . بير - نائب مدير الجزيرة.

مضافا الى ذلك الأعضاء الآتية أسماؤهم من هيئة ممثلى المزارعين الذين حضروا للخرطوم للدلاء بشهادتهم استجابة لرجاء اللجنة:

عوام أفندى نمر - مستشار الزراعيين.

الشيخ/ أحمد باكر الأزيرق. الشيخ/ أبو الحسن عبدالمحمود.

الشيخ/ طه شيخ الدين. الشيخ موسى النعميم.

الشيخ/ عبدالرحمن الشيخ العباس. الشيخ/ حسن الطيب.

الشيخ/ محمد الطيب عمر. الشيخ/ مبارك أحمد دفع الله.

الشيخ/ يوسف أحمد إمام. الشيخ/ العبيد أحمد موسى.

رحم الله الذين انتقلوا الى الدار الآخرة وأطال الله فى عمر الأحياء.

وأثناء زيارة بعض أعضاء اللجنة لمشروع الجزيرة تفضل الأشخاص الآتية أسماؤهم بأن وضعوا تحت تصرفها كثيرا من الحقائق والأرقام والمعلومات المفيدة، وشكرتهم اللجنة وهم:

المستر/ ر.س. ماكسويل وغيره من موظفى قسم الأبحاث.

المستر/ ف.أ. براون مساعد مدير شركة السودان الزراعية.

المستر/ ر.ج. سمث مدير مصلحة الري السودانى

السيد/ عبد الرحمن عابدون - وكيل وزارة الري.

محمد أفندى فارس - نائب مساعد مدير الري السودانى.

مدّثر أفندى محمود - مساعد مهندس بالري السودانى.

محمد أفندى عمر أحمد - ضابط تعليم الكبار بالمشروع.

وأودّ أن أذكر نقطة هامة وهى أنّ هذا المشروع منذ أن بدأ التفكير فيه ومنذ بدايته وبعد إنشائه كانت تتولى أموره مصلحة المالىة لحكومة السودان. وحتى بعد التأميم وحتى بعد استقلال السودان كان تحت إشراف ومسئولية وزارة المالىة. واستمر هذا الحال حتى أواخر عام ١٩٦٩ عندما انتقل الى وزارة الزراعة. فكانت المالىة تعتقد بأن هذا المشروع مالى واقتصادى، وهى التى دبرت المال لإنشائه وتسييره، وهى المسؤلة عن سداد مديونيته، وهى التى تشرف على مالىته التى كانت تعتمد عليها فى تنمية نواحى القطر الأخرى، والذى ساهم فى مالىة إنشاء المشروع، بينما تعتقد الزراعة منذ الاستقلال بأن هذا المشروع زراعى ولا بدّ أن

تتحكم فيه وزارة الزراعة.

واستكمالا للرؤية سوف أسجل محتويات خطاب السكرتير المالى بتاريخ ١٦ يوليو بخصوص مشروع الجزيرة، والذي أصبح أساسا لتقرير الجمعية التشريعية.

مصلحة المالية

الخرطوم ١٦ يوليو سنة ١٩٤٩

(ادارة مشروع الجزيرة في المستقبل):

- (١) أبعث لكم مع هذا بمذكرة عن ادارة مشروع الجزيرة في المستقبل. وهذه المذكرة هى نتيجة بحث عميق بذل فى الشهور الأخيرة فى موضوع كيفية ادارة مشروع الجزيرة فى المستقبل. وهى تتضمن التوصيات والاقتراحات التى ينوى المجلس التنفيذى أن يعرضها على الجمعية التشريعية، وسيطلب من الجمعية التشريعية عند إجتماعها أن تتبنى لجنة خاصة لتنظر فى تلك التوصيات.
- (٢) والموضوع دون شك ذو أهمية قصوى للبلاد بالنسبة للمساهمة العظيمة التى يقدمها مشروع الجزيرة للدخل القومى ولايرادات الحكومة. وفى سنة ١٩٤٨ ساهم القطن وبذرتة بما يقرب من أربعة أخماس قيمة صادرات السوان كلها، وقد أتى أكبر جزء من هذا من الجزيرة. وفى سنة ١٩٤٩ يبلغ نصيب الحكومة من بيع قطن الجزيرة أكثر من ثلث ايرادات الميزانية المركزية، وتساهم الجزيرة بايرادات أخرى غير مباشرة كرسوم الصادر وأجور السكّة الحديد والبواخر الأخرى.
- (٣) وتوضح هذه الأرقام الى أى مدى كبير تعتمد مالية البلاد كلها، وما يتبع ذلك من القروض التى تحتاج اليها لزيادة التوسع الاقتصادى وزيادة الخدمات الاجتماعية، عن طريق الاكثار من المدارس والمستشفيات، على نجاح مشروع الجزيرة أو فشله. وفى نفس الوقت يجب ألا ننسى أهمية نجاح المشروع لذلك العدد الكبير من المزارعين وذويهم، وهم الذين يعتمدون عليه لكسب عيشهم. وهذه هى الأسباب التى جعلت من الضرورى عندما تذهب الشركتان التجاريتان فى السنة المقبلة، أن تكون الهيئة الجديدة التى ستتسلم المشروع منهما جدّ مستطاعة أن تديره بكفاءة فإذا لم تتأكد من هذا فسوف تسبب أضرارا

بليغة للبلاد وللمزارعى الجزيرة أيضا.

(٤) سيكون من واجب المجلس المقترح كما شرح فى المذكرة العمل على التوسع فى الخدمات الاجتماعية فى منطقة الجزيرة، ولكن يجب ألا ننسى أن واجب المجلس الأول هو القيام بإدارة مشروع زراعى واسع الأرجاء بطريقة تجارية. ولكى يتمكن المجلس من القيام بهذا العمل فستعطى له السلطة اللازمة وسيكون له مطلق التصرف فى ممارسة تلك السلطة. ولكنه سيكون بالطبع خاضعا لسلطة المجلس التنفيذى العليا. وسيكون من حق أعضاء الجمعية التشريعية أن يتقدموا بالأسئلة عن المسائل المتعلقة بسياسة المشروع الكبرى، كما سيكون من حق الجمعية أيضا أن تحث فى مثل هذه المسائل ومناقشتها، ولكن تفاصيل الإدارة العملية للمشروع إذا ما أريد له أن يدار بكفاءة يجب أن تترك للهيئة المسئولة كما هو متبع فى البلاد الأخرى.

(٥) وقد شرح فى الفقرة الأخيرة من المذكرة المدى الذى سيساهم به السودانيون فى إدارة المشروع وأعماله

(٦) وسيقوم المجلس المقترح بمسؤوليات مالية كبيرة وستعد له الحكومة رأس مال كبير لاستلام المشروع، سيدفع المجلس من إيراداته الأرباح عن هذا المبلغ الذى دفعته الحكومة. كما أنه سيدفع المصاريف اللازمة لإدارة المشروع ويدفع الأرباح عن المبالغ التى يستلفها فى كل سنة لتمويل زراعة المحصول وحصاده. كما يدفع للحكومة المركزية الضرائب عن أرباح المشروع، ويجب أن تؤسس أيضا أموال احتياطية لمواجهة السنين العجاف وتمويل مشاريع التحسين.

(٧) وقد رأيت أن أكتب لأبين أن هذا الموضوع يحتاج الى دراسته عميقة جدا. وقد يرغب الأعضاء أن يفكروا فيه قبل انعقاد الجمعية، ولهذا فأنى أقترح أن ترسل لكم نسخا من المذكرة ومن هذا الخطاب. وفى نيتى أن أبعث بنسخ للصحف (بعد أن يستلم الأعضاء نسخهم) حتى يتسنى للجميع فرصة مناقشة هذه المسألة التى تهتم كل مواطن فى البلاد الى حد بعيد.

أن الفهم الصحيح والمعونة الكاملة من الجميع ضرورية للتأكد من أن نقل المشروع الى ملكية البلاد العامة سيتم بكل كفاءة وسهولة وبأقل كمية من الخطر لسعادة البلاد.

إمضاء أ. ل. شكى
سكرتير مالى

انتهى خطاب السكرتير المالى الى كاتب الجمعية التشريعية.
ولكى يلم الذين يهتمون بقراءة هذه المذكرات ببقية التفاصيل، لابد لهم من معرفة ما جاء فى تلك المذكرة المشار اليها، والتى كانت كما يلى:

مذكرة لأعضاء الجمعية التشريعية

إدارة مشروع الجزيرة فى المستقبل

(١) فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠ تنتهى مدة الامتيازين الممنوحين للشركة الزراعية السودانية وشركة قطن كسلا، ولذا كان من اللازم أن يبت فى نوع الادارة التى يجب أن تنشأ عندما تتسلم حكومة السودان أعمال هاتين الشركتين ومسئوليتهما.

(٢) وبحسب الوضع الحالى فإن الأعمال الرئيسية التى تقوم بها هاتان الشركتان هى:

(أ) الادارة الزراعية العامة للمشروع وايجاد الموظفين اللازمين لذلك.
(ب) جمع محصول القطن وتخزينه وما يتطلبه ذلك من إنشاء سكة حديد الجزيرة الضيقة وصيانتها.

(ج) حلق القطن وما يتطلبه ذلك من إنشاء المحالج وإدارتها.
(د) ايجاد أعداد وافرة من الآلات للقيام بالأعمال الزراعية الثقيلة وصيانتها.
(هـ) بيع محصول القطن بما فى ذلك البذرة.

(و) ايجاد الأموال اللازمة لتسليف المزارعين ما يحتاجون اليه من مال للقيام بأعمالهم الزراعية.

(ز) بناء وصيانة المنازل والمخازن والمكاتب والورش وإعداد المهمات اللازمة للأغراض المذكورة أعلاه.

(٣) يجب أن يكون أول أهداف الهيئة الجديدة ضمان استمرار هذه الأعمال الضرورية بكفاءة لكى يكفل المشروع ذلك الايراد الذى تعتمد عليه البلاد بأجمعها اعتمادا كبيرا.

(٤) بعد فحص مقترحات لجنة الجزيرة الخاصة والتى كونها المجلس الاستشارى

لشمال السودان لتبحث فى مستقبل المشروع، وعلى ضوء التطورات الدستورية الحديثة، فإن المجلس التنفيذى قد وجه بأن تشكل هيئة تسمى "مجلس ادارة مشروع الجزيرة" لتقوم بتلك الأعمال التى تمارسها الآن الشركتان، وقد اقترح أن يتكون مجلس مديرى الادارة من المذكورين بعد:- السكرتير المالى أو من يمثله.

مدير الادارة الذى يعينه الحاكم العام.
مدير مديرية النيل الأزرق وفى غيابه الموظف الذى يعينه هو.
ثلاثة أعضاء آخرين يعينهم معالى الحاكم العام يكون اثنان منهم على الأقل من السودانيين.

رئيس المجلس الذى يعينه الحاكم العام من بين المديرين.
(٥) ولكى يكون للمجلس السلطات التامة التى تمكنه من القيام بهذه الواجبات فسيشكل المجلس كوحدة قانونية منفصلة ذات سلطة تعاقدية وصفة تعاقدية دائمة وستنقل اليه كل الموجودات التى ستؤول الى حكومة السودان من شركتى الامتياز. كما سيضطلع بمسئولية ادارة أى مشاريع أخرى أو أى أعمال أخرى يعهد بها اليه المجلس التنفيذى، وزيادة على ذلك فإنه سيكون من واجب المجلس أن يعمل على التوسع فى الخدمات الاجتماعية فى منطقة المشروع.
(٦) ولكى يتمكن المجلس من القيام بواجبه من الخدمات الاجتماعية فممن المنتظر أن يعين من بين أعضائه لجنة فرعية ذات مسئوليات واسعة تسمى لجنة الخدمات الاجتماعية.

(٧) وزيادة على ذلك ستؤلف لجنة تسمى لجنة الجزيرة محلية مهمتها أن تعرض على مجلس ادارة مشروع الجزيرة آراء أولئك الذين سوف يعملون فى الجزيرة، وذلك فى كلّ المسائل التى تتعلق برفاهية السكان. وسيكون من واجبات هذه اللجنة المحلية ايضا التقدم بالتوصيات عن تخصيص الأموال للخدمات الاجتماعية، كما أن لها حق التقدم بالاقتراعات وتنسيق نشاط جميع الهيئات التى تعمل فى المشروع ليكمل بذلك التفاهم ويتوحد الغرض. وتتكون عضوية هذه اللجنة من ممثلى المزارعين والسكان الآخرين ومن ممثلى السلطات الادارية والمجلس والمصالح الحكومية المختصة.

(٨) سيكون مجلس ادارة مشروع الجزيرة مسئولاً مسئولية تامة لدى المجلس التنفيذى عن ادارة مشروع الجزيرة من ناحيته الزراعية والتجارية وعن الخدمات الاجتماعية فيه، وسيتولى السكرتير المالى مباشرة سلطات المجلس التنفيذى فى هذا الصدد.

(٩) واقترح ايضا تشكيل هيئة أخرى تسمى مجلس ادارة الجزيرة الاستشارى وذلك بالاضافة الى مجلس ادارة مشروع الجزيرة ولجنة الجزيرة المحلية. وسيكون من أغراض هذا المجلس اعادة النظر فى كل المسائل التى تتعلق بادارة المشروع وتقديمه. واقترح أيضا أن يتكون هذا المجلس الاستشارى من هيئة كبيرة تضم ممثلين عن المزارعين وعن كل الهيئات التى لها صلة بالمشروع وممثلين عن الجمهور.

(١٠) مسئولية السودانين فى توجيه ادارة المشروع:-

سيكون مجلس ادارة مشروع الجزيرة مسئولاً عن طريق السكرتير المالى لدى المجلس التنفيذى، ذلك المجلس الذى يتكون نصف أعضائه على الأقل من السودانين، وبذلك يتسنى لهم الاشتراك فى القيام بالمسئولية الكبرى فى توجيه المشروع. وفى النيه ايضا أن يعين فى أول الأمر اثنان على الأقل من السودانين ضمن مديرى المجلس ليشتركا فى القيام بالمسئولية فيما يختص بالناحية التجارية والادارة الزراعية والخدمات الاجتماعيه، ومن المقترح أن يكون نصف أعضاء لجنة الجزيرة المحلية على الأقل من السودانين ليؤثروا بذلك على اتجاه النشاط المحلى ومداه، وإذا ما تقرر فى النهاية تشكيل مجلس الجزيرة الاستشارى كما ذكر فى الفقرة السابقة، فسيكون أكثر من نصف أعضائه على الأقل من السودانين.

وسيبدأ فى توظيف السودانين كمفتشين فى المشروع من سنة ١٩٤٩، ويجب أن تملأ خمس وظائف قبل خريف سنة ١٩٥٠، وخمس عشرة أخرى فى السنة التى تليها، وسيتقاعد الموظفون البريطانيون الموجودين الآن من سنة ١٩٥٠ فصاعداً بأعداد متزايدة. هذا ويحتمل أن يتم تقاعد نصفهم فى سنة ١٩٥٦.

وفى نية الحكومة اسناد مسئولية ادارة المشروع التامة الى السودانين بأسرع ما يمكن، على أن يكون ذلك متمشياً مع الاحتفاظ بمستوى تلك الكفاءة فى ادارة

المشروع الذى يعتمد عليه قسط كبير من ايرادات البلاد.
تنتهى بذلك هذه المذكرة وأنتقل الى التوصيات التى كان من نتائجها قانون
مشروع الجزيرة سنة ١٩٥٠.

التوصيات:

I- الإدارة:

(١) أوصت لجننتكم بتكوين هيئة تسمى مجلس ادارة الجزيرة لأداء المهام التى كانت
تؤديها الشركتان كما أوصت أن تضم عضوية:
موظف كبير من مصلحة المالية يختاره السكرتير المالى ويعينه معالى الحاكم
العام.

مدير ادارة يعينه الحاكم العام.

مدير مديرية النيل الأزرق أو فى حالة غيابه موظف يعينه.

أربعة آخرين يعينهم معالى الحاكم العام ثلاثة منهم على الأقل سودانيين.
رئيس يعينه معالى الحاكم العام من بين أعضاء المجلس.

(٢) يلاحظ أن لجننتكم افرقت من توصيات المجلس التنفيذى فى ناحيتين:

(أ) لا تقر لجننتكم فى بادئ الأمر تعيين السكرتير المالى كعضو فى مجلس الادارة
بمقتضى وظيفته، لأنها ترى أن موقفه سيكون صعبا وشاذا، ويجب ألا يزداد
تعقيد ذلك الوضع المزدوج للسكرتير المالى كعضو فى المجلس التنفيذى ورئيس
للخدمة المدنية لمصلحة المالية، بأن تضاف اليه عضوية مجلس ادارة الجزيرة
بمسئوليته الكاملة أمام المجلس التنفيذى عن أعمال الادارة والزراعة والرفاهية
الاجتماعية للمشروع. بينما فى الوقت نفسه سيمارس المجلس التنفيذى سلطته
على مجلس الادارة عن طريق السكرتير المالى.

ولا ريب فى أن أخطار هذا الشذوذ فى الوضع الدستورى سترجع على أى فائدة
تعود من وجود السكرتير المالى فى مجلس الادارة، ويجب أن يشغل مكانه
موظف كبير من مصلحته.

(ب) تعمدت لجننتكم زيادة عدد أعضاء مجلس الادارة لتضمن وجود ثلاثة من
السودانيين من بينهم. ومعروف أن مشروع الجزيرة من أهم المشروعات التى

أُمتت في السودان، وهى المورد الرئيسى لايرادات الحكومة والشعب، ويرغب كل من يعينهم أمر هذه البلاد فى الإسراع فى سودنة الخدمة المدنية ما أمكن، ذلك بدون هبوط فى مستوى الكفاءة. وتزداد هذه الرغبة قوة فيما يتعلق بمشروع الجزيرة، ومن بين الوسائل لتحقيق ذلك الهدف تدريب عدد كاف من السودانيين كأعضاء فى مجلس ادارتها، حيث ينهضون بنصيب من مسئولية الادارة عامة، وادارة الأعمال الزراعية والتقدم الاجتماعى، ويكتسبون خبرة من زملائهم غير السودانيين الذين حصلوا على تجارب عظيمة فى إدارة مثل تلك المشروعات. وهناك اعتبار آخر أدى بلجنتكم لأن توصى بزيادة عدد أعضاء مجلس الادارة لتمكنه من تكوين لجنة من بينهم للتقدم الاجتماعى، سيشار اليها فى الفقرة التالية.

(٣) تلح لجننتكم فى توصياتها بأن يكون من بين أعضاء مجلس الادارة لجنه للتقدم الاجتماعى ذات مسئوليات واسعة النطاق، وتعتبر هذه خطوة لازمة لنجاح المشروع.

(٤) توصى لجننتكم بتكوين لجنة محلية للجزيرة يتسع نطاق عضويتها وسلطاتها وواجباتها الى مدى أبعد مما أوصى به المجلس التنفيذى:

أ) يجب أن تشمل عضوية تلك اللجنة ممثلين للمزارعين وغيرهم من السكان المحليين وممثلين للإدارة ومجلس ادارة الجزيرة ومصالح الحكومة المختصة وهيئات الحكومة المحلية وممثلين من جميع الجماعات الأخرى التى تهتم بالمشروع كما تضم ممثلين للجمهور.

ب) وستكون واجباتها:

١) أن تدلى الى مجلس الادارة بمشورة القاطنين والعاملين فى المشروع عن جميع المسائل المتعلقة برفاهية السكان، وتضع توصياتها بشأن المخصصات من الأموال المتيسرة للتقدم الاجتماعى، وتعد مقترحات فى ذلك الصدد. كما تقوم بتنسيق نشاط جميع الهيئات العاملة فى المشروع لضمان التفاهم المشترك ووحدة الغرض.

٢) أن تستعرض جميع المسائل المتعلقة بسير المشروع ورفاهية السكان وبهذا تكون مصدر معلومات وثيقة عن جميع المسائل الخاصة بالمشروع.

(٥) وسيُتبع هذا التوسع المزمع فى نطاق تكوين لجنة الجزيرة المحلية الذى جاء ذكره فى الفقرة السابقة أن تؤدى تلك اللجنة المهام التى يؤدىها مجلس الجزيرة الاستشارى الذى تضمنته مقترحات المجلس التنفيذى. وهناك احتمال آخر بأن وجود مجلس استشارى فى مرتبة عالية سوف يقلل من سلطة المجلس التنفيذى، وهذا ما دعا لجننتكم بأن لا توصى بإنشاء ذلك المجلس الاستشارى المقترح.

(٦) توصى لجننتكم بأن يكون مجلس إدارة الجزيرة مسئولاً كلياً أمام المجلس التنفيذى عن إدارة الأعمال الزراعية فى المشروع وعن الرفاهية الاجتماعية للسكان، وأن يمارس الأخير سلطته على الأول عن طريق السكرتير المالى.

(٧) تلح لجننتكم فى التوصية بأن يحصل السودانيون على أقصى نصيب ممكن فى إدارة المشروع، وعلى هدى هذا الهدف توصى بأن يكون نصف أعضاء لجنة الجزيرة المحلية على الأقل من السودانيين، كما تؤيد السياسة التى ابتدأت فى إلحاق السودانيين للتعين كمفتشين مع مراعاة الإسراع فى ذلك ما أمكن بدون هبوط فى مستوى الإدارة، ولابد من المناذاة فى هذا الصدد بضرورة اتخاذ التقاليد السليمة منذ البداية.

وترى لجننتكم من الضرورى تعيين عدد من السودانيين الأكفاء المتعلمين كمفتشين، بغرض أن يصعد أحدهم بعد اكتساب خبرة فى أولى درجات السلم الى منصب مساعد المدير عندما يحين ذلك لدراسة أعمال المدير واكتساب خبره تمكنه من النهاية من النهوض بمسئوليات منصب المدير عندما تتاح الفرصة وعندما يكتمل تأهله لذلك، ولا يمكن تحديد تأريخ لتعيين السودانى المقترح كمدير للإدارة إلا على ضوء ما يناله من معرفة وخبرة وتدريب يتناسب مع المسئوليات الخطيرة لهذا المنصب.

وبعد تفكير عميق بينما تصر لجننتكم على بذل كل جهد لتدريب السودانيين للوظائف التنفيذية العليا فى أسرع وقت ممكن وترقيتهم لمثل تلك الوظائف عندما يكتمل تأهلهم، فهم يؤيد أن يراعى بدقة مبدأ الأهلية فى الترقى، خاصة فى مشروع الجزيرة حيث استمرار الاتقان ضرورى لرخاء البلاد وإسعادها.

ترغب لجننتكم فى أن تؤكد ضرورة تكوين مال احتياطى لمجلس الإدارة والمزارعين على السواء فى أقرب وقت ممكن بينما أسعار القطن مرتفعة. وتوصى لجننتكم

بتكوين احتياطي قدره ثلاثة مليون جنيه مصرى للمزارعين، واحتياطي برقم معادل لمجلس الادارة وذلك بأسرع ما يمكن، على أن يحتفظ باحتياطي المزارعين على أساس اجماعى. كما توصى لجننتكم أن تشمل مصروفات مجلس الإدارة بعد أن يصل الاحتياطي الى ثلاثة مليون جنيه مصرى بندا يعادل ٥٪ من المصروفات الجارية لتدفع لحساب الاحتياطي. أما عن الرأى القائل باستحقاق دافع الضريبة الذى أوجد المال لتأميم المشروع لفوائد مادية، ترى لجننتكم أن يقسم بالتساوى بين المزارعين والحكومة ممثلة لدافع الضريبة أى فائض يبقى بعد تكوين الأموال الاحتياطية، إذ لولا ذلك الجهد الشاق الذى بذله المزارع وما تحلى به من صبر لمواجهة السنوات العجاف لمنى المشروع بالفشل ولما وجد ما يؤمم الآن.

وتوصى اللجنة ألا يصرف أى مال من احتياطي المزارعين هذا إلا بتوجيه من هيئة ممثليهم وبالتصديق مجلس الادارة.

II- تقسيم الأرباح:

وبعد مراجعة المصروفات التى سيصبح مجلس ادارة الجزيرة الجديد مسئولا عنها وحصة الشركتين ومصروفاتهما ما دفعته من أرباح للمساهمين وحصة الحكومة ومخصصاتها المختلفة وحصة المزارعين ومصروفاتهم - فإن لجننتكم توصى بأن يقسم الفائض كما يلى:

(أ) ٤٠٪ للحكومة.

(ب) ٤٠٪ للمزارعين.

(ج) ٢٠٪ لمجلس الادارة.

وأرجو بعد هذا التلخيص لتقرير اللجنة المختارة من الجمعية التشريعية للنظر فى إدارة مشروع الجزيرة فى المستقبل، أن أنتقل الى قانون مشروع الجزيرة لسنة ١٩٥٠ والذى على أساسه قامت الإدارة الجديدة بعد التأميم اعتبارا من أول شهر يوليو سنة ١٩٥٠.

قانون الجزيرة لسنة ١٩٥٠ (نمرة ١٩) ومجلس الادارة الأول

كان أول اجتماع لمجلس الادارة الجديد بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٠ من الأعضاء المذكورين بعد وترأس المجلس فى أوائل تلك الجلسة الأولى مدير المديرية بصفتة الرسمية.

الحضور:

المستر ق.ي.ر. ساندرس - مدير مديرية النيل الأزرق.

ابراهيم افندى بدرى.

المستر أ.ر.ه. مان (ممثلا للمستر كارمايكل بالمالية).

عبدالحافظ افندى عبد المنعم.

المستر أ. جيتسكل.

وحضور (المستر أ.ف.وط) - لتدوين وقائع الجلسة.

وغاب عن الحضور أعضاء المجلس المذكورين بعد:

المستر ج.م. بيكن.

مكى افندى عباس.

(١) رئيس المجلس:

ترأس الجلسة بعد ذلك (المستر جيتسكل) بمقتضى نصوص قانون الجزيرة.

(٢) السكرتير:

تقرر اختيار (المستر شارب) ليكون سكرتيرا للمجلس (المراقب المالى)

(٣) نائب رئيس المجلس المفوض لاستعمال ختم المجلس:

تقرر بأن يكون مدير المديرية هو المفوض فى هذا الشأن فى حالة غياب الرئيس.

(٤) لجنة الخدمات الاجتماعية:

تقرر بأن مدير المديرية ومكى أفندى عباس والمستر جيتسكل وابراهيم افندى

بدرى يكونون أعضاء لجنة الخدمات الاجتماعية بموجب قانون الجزيرة، كما صار

(مكى افندى عباس) مديرا للخدمات الاجتماعية زيادة على عضويته فى مجلس

الإدارة.

٥) لجنة الجزيرة المحلية:

تقرر تعيين مكى أفندى عباس ومدير ادارة الجزيرة لينوبا عن المجلس فى لجنة الجزيرة المحلية.

٦) سكرتير لجنة الجزيرة المحلية:

تقرر تعيين ضابط الخدمات الاجتماعية بأن يكون سكرتيرا للجنة الجزيرة المحلية.

ولقد تم فى تلك الجلسة اختيار (المستر بير) -والذى كان وقتها نائبا لمدير المديرية- بأن يكون ضابطا للخدمات الاجتماعية بعقد لمدة سنتين. وتمت سودنة هذه الوظيفة بالسيد/ رحمه الله عبدالله واستمر فيها الى أن استأثرت به وزارة الخارجية فكان من أوائل المختارين للسفارات الخارجية سنة ١٩٥٦.

المستر جيتسكل - رئيس المجلس.

عبدالحافظ أفندى عبد المنعم.

ابراهيم أفندى بدرى.

المستر بيكن

مكى أفندى عباس

مندوب وزارة المالية

مدير المديرية بحكم وظيفته.

استمر هؤلاء الأعضاء حتى نهاية خدمة (المستر جيتسكل) فى أواخر شهر مارس ١٩٥٢. كما استمر هؤلاء الأعضاء مع (المستر ريبى) الذى خلف (المستر جيتسكل). غير أن (السيد ابراهيم بدرى) قد تقدم باستقالته الى الحاكم العام بالنسبة لظروف خاصة به، وكانت استقالته اعتبارا من ١/٧/١٩٥٢. وتم اختيار (السيد عبدالرازق على طه) خلفا له اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٢. وبتاريخ أول يوليو سنة ١٩٥٣ انضم (محمد أفندى العوام نصر) إلى مجلس الإدارة عندما وافق الحاكم العام على تعيينه. ولقد صار فى نفس الوقت مديرا للإدارة فأصبح عضوا فى المجلس مقيما بالرئاسة وبتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٥٤ أصبح (حمزة أفندى ميرغنى). من مصلحة المالية يحضر الجلسات تمهيدا لتعيينه فى مكان (مستر مان) الذى كان يمثل مصلحة المالية. وعند استلام (المستر ريبى) خلفا (للمستر جيتسكل)، استمر رئيسا

للمجلس ومحافظا للمشروع الى أن تقاعد فى شهر ابريل عام ١٩٥٥. وكان ذلك العام هو عام السودان. وبالرغم من أن (المستر ريبى) حاول أن يستمر فى العمل وقام باتصالات فى ذلك السبيل لأنه رحل بكل عائلته وأولاده الى الجزيرة، غير أن وزير المالية فى ذلك الوقت (المرحوم حماد توفيق) حسم الأمر عندما أصدر أوامره إلى مجلس الإدارة بموجب المادة ١٥ (١) من قانون الجزيرة لعام ١٩٥٠ بالعمل على تسليم المشروع الى سلطات سودانية فى مستوى المجلس والإدارة تمشياً مع سياسة السودان العامة. وتمت سودنة الوظيفة بتعيين السيد/ مكى عباس أول محافظ سودانى لمشروع الجزيرة.

حدث بعد ذلك أن تكون مجلس الإدارة من المذكورين بعد:

السيد/ عبدالحافظ عبدالمعتم - رئيسا للمجلس.

السيد/ مكى عباس - محافظا للمشروع ومديرا للخدمات الاجتماعية

السيد/ حمزة ميرغنى - ممثلاً لوزارة المالية والاقتصاد (والتي كانت مسئولة عن المشروع).

السيد/ حسن على عبد الله - مدير المديرية.

السيد/ محمد العوام نمر.

السيد/ عبدالرازق على طه.

ويلاحظ القارئ أنه خلافا للعادة المتبعة اختلف الوضع لأول مرة فى تاريخ المشروع منذ إنشائه فى عام ١٩١٢ حيث لا يكون رئيس المجلس هو المحافظ. ولم يزعج هذا الأمر السيد/ مكى عباس لأسباب عدة، أهمها أن السيد/ عبدالحافظ زميل له ويعترف بتفوقه عليه فى الأعمال التجارية وهو صديقه. وفوق كل ذلك فقد كانت للسيد/ مكى عباس من المقدرة والكفاءة والمعرفة بالإدارة مما يجعله قادراً على إدارة المشروع بدون تدخل من رئيس المجلس. وهذا ما حدث بالفعل ولم يقع أى اختلاف بينهما، بالرغم من أن السيد/ عبدالحافظ شخص معتد برأيه، ومجادل من الطراز الأول، ولكنه كان دائماً عندما يحتدم النقاش بينهما يرضخ فى النهاية ويقول للسيد/ مكى: هذه بالطبع مسئوليتك. واختلف الوضع تماماً فيما بعد عندما تقاعد السيد/ مكى عباس فى أغسطس ١٩٥٨، وصار السيد/ عبد الحافظ هو الذى يسيطر على المجلس. ولم يستطع أى محافظ من الذين تعاقبوا أن يفلت من تلك السيطرة،

بالرغم من المحاولات التى وصلت الى وزير المالية، ولو كان السيد/ عبدالحافظ مستمرا، لما حدثت الأخطاء الكثيرة ومجافات قوانين الإدارة، ويختلف الناس فى كل مكان قامت فيه مجالس الإدارة، هل الأفضل أن يكون رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الادارة المنتدب شخصا واحدا أم هل من غير الأصح أن يكون خلافا لذلك؟ لكل من هؤلاء وجهة نظر. فالذين يفضلون الوضع الأول يعتقدون بأن الأمور ستسير سيرا طبيعيا بالنسبة للعضو المنتدب. وأما الذين يعارضون الوضع الثانى فيظنون بأنه سيكون عقبة للاداء بالتدخل والمشاكسة مع عضو الإدارة المنتدب، أو فى حالة إدارة الجزيرة مع المحافظ، وانضم فيما بعد خليل أفندى عبدالنبي الى عضوية مجلس الإدارة وصار فى نفس الوقت مديرا للشئون المالية مقيما بالرئاسة. وأتناول الآن الوضع الذى تغير فيما بعد بإدخال رؤساء المصالح فى إدارة المشروع، ولقد عشت جزءا كبيرا من تلك الفترة التى امتدت حتى نهاية عام ١٩٦٣. أن رئيس أى مصلحة مشغول جدا فى مصلحته، ولا يستطيع أن يؤدى كل أعماله فالوقت لا يسعفه بالإضافة الى أن رئيس أى مصلحة قد اعتاد على العمل الروتينى خلافا لنظام إدارة الجزيرة الذى هو عمل فى أغلبه تجارى، بالإضافة الى تشعبه وكثرتة وسرعة البت فيه، وليس لرئيس أى مصلحة الوقت بأن يكون مفيدا فى هذه الناحية. وتصادف أن حضرت عدة جلسات لمجلس الإدارة فى بعض المناسبات التى تختص بعملى، وكنت أرى بعض هؤلاء الأعضاء يقرأون الأجندة والتى قد تكون موجودة عندهم منذ بضعة أيام، فى نفس الجلسة. وأتذكر أننى ذكرت هذا التقصير لأحد أصدقائى من هؤلاء، فقال لى بصراحة "والله أنا لا أتذكر هذا المجلس إلا عندما يذكرونى بالميعاد قبلها بيوم واحد، وذلك لأننى مشغول جدا فى مصلحتى ولا أستطيع أن اؤدى واجباتى، بالرغم عن أنى أحضر الى المكتب فى أغلب الأمسيات. فقلت له هل تعتقد بأنه من الأمانة بالرغم عن ذلك أن تستمر فى عضوية المجلس؟ فرد على بأنه حاول عدة مرات أن يعتذر عن هذا العمل، ولكن كان الوزير يصر عليه بأن تكون وزارته ممثلة فى المشروع، ويبدو من ذلك أن بعض الوزراء يعتبرون من القصور أن تكون وزارتهم غير ممثلة فى مجلس ادارة المشروع. وشهدت موقفا لن أنساء أبدا وشهده معى السيد/ محمد عمر أحمد، والذى كان وقتها ضابطا للخدمات الاجتماعية، عند نظر ميزانية عام ١٩٥٧/١٩٥٨، وهو أول عام

تدخل فيه حسابات المناقل فى طورها الأول. وكان وقتها السيد/ مكى عباس المحافظ للمشروع فى آخر سنته. وكانت تلك الجلسة تنظر فى ميزانية الخدمات الاجتماعية، ومنذ بداية الجلسة ذكر ممثل وزارة المالية والاقتصاد بأن هذه الميزانية ناقصة لأنها لم تدخل المناقل فى الخدمات الاجتماعية. فرد عليه السيد/ مكى عباس: "هل قرأت هذه الأجنحة الموجودة لديك منذ أسبوع، أرجو أن تفتح الصفحة رقم عشرة وانظر ماذا ترى؟ وأضاف: "أنت ممثل المالية والمفروض فيك أن تنصح مجلس الإدارة فتأتى الى الجلسة بدون أن تطلع على محتويات الأجنحة". ثم التفت بعد ذلك الى بقية الأعضاء وقال لهم أن لم يكن فى وسعكم الإطلاع على أجنحة المجلس ودراستها لمساهمتكم الفعالة فى النقاش، فلن يكون هناك أى داع فى أن نتعب أنفسنا هنا ونسهر الليالى لنحضر لكم كل المعلومات والأرقام. هناك بالطبع بعض الأعضاء يهتمون ويقومون بأعبائهم بأمانة وتفانى.

ويبدو أن هناك حقيقة هامة تغيب على أعضاء مجلس الإدارة، وهى أن مهمتهم فى الأساس الأول هى معرفة كل أنحاء المشروع معرفة وثيقة والعمل على محاولة معالجة مشاكله وتطوره. وجاء فى الفصل الثانى من قانون المشروع:

"يكون مجلس إدارة يُعرف بمجلس إدارة الجزيرة بالسودان، ويكون هذا المجلس مسئولاً عن إنجاز الواجبات الآتية:

أ/ إدارة المشروع

ب/ ترقية الشئون الاجتماعية - بئى وسيلة على أن يكون الهدف الرئيسى هو فائدة المزارعين وغيرهم من الأشخاص المقيمين فى اخل منطقة المشروع.

ج/ ترقية الأبحاث للنهوض بالإنتاج الزراعى وتركيز المشروع.

وكل هذه الواجبات لا يمكن إنجازها إلا بالمعرفة والمسئولية الكاملة. ولو كان مجلس الإدارة ملماً بأحوال المشروع والتطورات التى تحدث من وقت لآخر، لكان هو الأجدر باتخاذ الحلول المناسبة لداء المشاكل وتطوير المشروع قبل حدوثها، بدلاً من إحضار لجان من الخارج لمعالجة المشاكل وتطور المشروع. وحتى لو أمنا بجدوى وجود رؤساء مصالح فى مجلس الإدارة، فالذى كان يحدث أن بعض الدين يمينون لا يحضرون ويرسلون مناديب بدلاً عنهم. بل أكثر من ذلك فقد كان الممثلون لبعض الوزارات يتغيرون ثلاث أو أربع مرات فى فترة واحدة فهل ينتظر أى مساهمة من هؤلاء؟

كانت الإدارة فى عهد الشركة الزراعية مختلفة إختلافا أساسيا بطبيعة الحال. إذ أن المساهمين كانوا هم الذين يكونون مجلس الإدارة، وكان مقامهم فى المملكة المتحدة، وكان للشركة الزراعية سكرتيرا فى مكتب الشركة هناك لذلك المجلس، وكان حلقة الإتصال بين المجلس وبين مكتب الرئاسة ببركات. فكانت كل الخطابات من هناك ترد من السكرتير، كما كانت ترسل من بركات باسم السكرتير. وكان عضو المجلس المنتدب بالرئاسة ببركات هو محافظ المشروع ويقسم وقته بين مكتب لندن ومكتب الرئاسة ببركات (المستر ماكنتاير).

وكانت الإدارة المحلية هى المسئولة عن إدارة المشروع. وكان على رأس تلك الإدارة المدير ويتبع له رؤساء المصالح المختلفة كالزراعة والمالية والمحالج والمصلحة الميكانيكية والمصلحة المعمارية والإدارة. ولم تظهر قصة المدير العام إلا بعد تأميم المشروع عندما تغيرت الوظائف من رؤساء مصالح الى مديرين. وبالطبع تضاعف عدد المدراء الآن. ولأول مرة يتم قيام مصلحتين الأولى مصلحة الزراعة والثانية مصلحة الخدمات الاجتماعية.

كانت مهمة مجلس الإدارة والمحافظ الأساسية التخطيط والتطور فى المشروع. ولقد عايشت المشروع فى عهد الشركة إحدى وعشرين عاما، ولم يحدث قط أن تدخل المحافظ مع المدير فى أمر يخص الإدارة المحلية، وذلك لأن كل واحد منهما يعرف حدوده. مضافا إلى ذلك الثقة التى خلفها العمل المتصل بينهما لمدة طويلة. ابتدأت من الزيداب فى عام ١٩٠٥ واستمرت حتى عام ١٩٣٧ عندما تقاعد المدير (المستر رايت). كما كانت الصلة بين المدير وبين مرؤوسيه صلة تربطها الشرعية والهدف المشترك. وكان (المستر ماكنتاير)، من أدلة بعده عن الإدارة المحلية، أنه لم يكن يعرف الكثير من رؤساء المصالح والمفتشين وأتذكر جيدا عندما جاء (المستر جيتسكل) من التفاتيش الى الرئاسة، أخبروه بأن هذا (أرثر جيتسكل)، (المستر جيتسكل) معروف لدى معارفه باسم "جون". ففى مناسبة وكنت أنا شاهدا ذكر (المستر ارشديل) خبرا (للمستر ماركنتاير) عن "جون" فقال له من "جون" هذا؟ فرد عليه بأنه (أرثر جيتسكل). وهذا بالطبع بخلاف (المستر رايت) المدير الذى كان يعرف كل مستخدم بالمشروع.

وكانت أعمال الإدارة مبسطة للغاية ومنظمة، وكل مسئول يعرف عمله

ومسئوليته، وكان كل المشروع حتى سنة ١٩٤٤، عندما أُنذرت الحكومة الشركة بإنهاء الامتياز، كان يديره بزراعتة وكل مصالحه المختلفه خمسة من (الخوارج) فى بركات. وكان الغيط هو حجر الزاوية. وأذكر حادثه لن أنساها توضح بجلاء أن سلطة إدارة المشروع التنفيذية كلها فى يد المدير، وليس للمحافظ أو مجلس الإدارة أى تدخل فيها مهما كانت الظروف والأحوال. والحادثه هى أن مفتشا تعين فى الشركة الزراعية يسمى (هميرى ابن السير وليم همبيرى)، رئيس هيئة الزراعة البريطانية، والتي كان لها الفضل الأكبر فى القرض الذى قدمته الحكومة البريطانية لحكومة السودان فى عام ١٩١٣ وفى عام ١٩٢٢م لتشيد الخزان ومنشآت الري الأخرى، وهى هيئة تضم الذين انقذوا المشروع من النكسة التى اصابته فى الأعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ عندما أوشكت الشركة الزراعية أن ينفذ سامرها وينتهى أجلها. هذا الأبن المدلل - والذى تخرج لتوه فى (جامعة ايتون) -جامعة العظماء من البريطانيين - سكر فى إحدى الليالى فى نادى الجزيرة بمدنى (وكان وقتها محتكرا للبريطانيين)، وهيات له السكره ن يقضى ليلة ممتعة مع إحدى المؤسسات (الاثيوبيات) بمدنى. وفى الصباح الباكر وصل الخبر الى المدير (المستر رايت). واتخذ قرارا على الفور بإنهاء خدمته ورحيله الى بلاده بدون إبطاء أو تردد. وكان (المستر ماكنتاير) المحافظ والصديق الحميم (للسير وليم همبيرى) موجودا ببركات فى ذلك الوقت. ووصل الخبر الى السير والى الليدى وقامت الدنيا فى لندن بالوساطات إلى أعضاء مجلس الإدارة من اللوردات الذين اتصلوا بزميلهم (المستر ماكنتاير) ببركات. وكان رده أن (المستر رايت) هو الذى يدير المشروع وإنه لن يتدخل. ولما وصلت هذه الأخبار الى الليدى والدة المفتش المرفوت أرسلت خطابا الى المستر رايت كله توسل ورجاء وإنها كادت تفقد وعيها، وترجوه بنوع خاص أن يعيد ابنها الى الخدمة، وكان رد المستر رايت عليها بالتلفراف، ولا تزال الكلمات ترن فى أذنى ولن أنساها. كان رده بالحرف "Lady Humber London" My decision is irrevocable " أى (أن قرارى لا رجعة منه) - كنت شابا وقتها ومسئولا عن المكاتبات، وكنت أتابع هذه السلسلة من الأحداث التى ختمها المدير بهذا القرار القاطع الذى أثر فى نفسى لدرجة أنه ظل عالقا بذهنى حتى الآن.

ورواية أخرى مماثلة كان بطلها المرحوم (مكى عباس) أول محافظ سودانى

لمشروع الجزيرة والقصة هي أن (الاستاذ مكى) وصل إلى علمه وهو في رحلة إلى الغيط بأن أحد المفشين السودانيين الجدد الذى عين حديثا لا يقيم في منزله في مكتب (دلقا) بالقسم الشمالى وإنه يذهب في المساء إلى منزل والده بومدنى ويقضى الليل هناك ويعود في الصباح، وأن مدير القسم أرسل شكوى إلى المدير الزراعى. ولما حضر المحافظ إلى بركات، سأل المدير الزراعى عن الشكوى ضد المفتش المذكور، فلما أرسلها إليه كتب عليها (يفصل من الخدمة) لأنه أُنذر قبل ذلك. ووصل الخبر إلى والد المفتش، وكان يحتل مركزا قياديا في الدولة بعد سودنة الوظائف. فجن جنون الوالد والعائلة ولم يصدقوا الخبر، وحضر الوالد مسرعا إلى بركات وقابل المدير الزراعى والذى حوله إلى في الإدارة. وكان صديقا حميما لكلينا. ولما جاءنى في مكتبى المجاور لمكتب المحافظ أخبرنى بالسبب لحضوره وإنه يريد مقابلة الاستاذ (مكى) لإعادة النظر. فقلت له إذا كنت تسمع نصيحتى فإننى أنصحك ألا تقابله ويردك خائبا وغازبيا. فرد على قائلا إنك لا تعرف (مكى) إنه صديق العمر وكنا لأربع سنوات في الكلية في عنبر واحد في الداخلية. فأخبرت المحافظ بالتلفون، فرد على فليحضر ويمكنك أن تحضر معه. فلما ذهبنا قابله بالحضن وأحضر له الشربات والقهوة من المنزل، وأصبح الحديث عن الذكريات القديمة في أيام الكلية، وكانت جلسة كلها ذكريات وضحك. ثم جاءت الساعة الحاسمة فذكر له إنه جاء بخصوص إبنة وأخذ يبرر له الأعذار المختلفة لابنه. فرد دعليه الاستاذ (مكى) قائلا له: "إنك الآن في مركز قيادى بالدولة فكيف تسمح لولدك بأن يحضر للمنزل من (مكتب دلقا) في شمال الجزيرة ويقضى الليل معكم وكل وقت المفتش نهارا أو ليلا يعتبر مسئوية واحدة، وأنا كشخص مسئول عن إدارة المشروع لا يمكن أن أسمع بذلك ولن أغير قرارى فماذا يحدث إذا لم يكن هذا المفتش أبلك". وانتهى الاجتماع. كان المرحوم السيد/ مكى عباس لا يخلط أبدا بين الواجب والخاطر والمشاعر، ويتخذ أصعب القرارات ولذلك فإنه لم يكن محبوبا في كثير من الأوساط لأنه لا يعرف المجاملة إزاء الحقيقة والواجب.

ووظيفة المدير العام في عهد الادارة ليست من الوظائف التى يستقر بها الحال، كما كانت الحال في عهد الشركة الزراعية، فالمدير في عهد الشركة هو عضو من المجتمع. نشأ مع الجميع منذ البداية ويعرفهم ويعرفونه ويشقون فيه، ولذلك لم

تتقافه الأمواج من الطامحين والطامعين والمرجفين- فقد بدأ المدير (مستر رايت) حياته في العمل في الشركة عام ١٩٠٥، وجاء الى الجزيرة لإدارة محطة طيبة في عام ١٩١٢، واستمر بعد ذلك مديرا حتى تقاعد في عام ١٩٣٧. ولذلك فإن العاملين والمزارعين ينظرون اليه كعضو من مجتمعهم فيثقون فيه وينهضون لمعاونته بكل اخلاص. وكان ذلك بالنسبة للمدير التالى (مستر ارشديل) الذى انضم الى خدمة الشركة فى سنة ١٩١٠ حتى سنة ١٩٤٤، وكذلك بالنسبة للمدير الثالث (مستر جيتسكل) الذى انضم الى خدمة الشركة فى سنة ١٩٢٣، فى سنة ١٩٤٥ صار مديرا ومحافظة حتى مارس ١٩٥٢.

ولما جئنا أنا للخدمة فى المشروع فى سنة ١٩٢٩، لم يكن فيها إلا اثنين من السودانيين فى الرئاسة (أمام الحاج عمر) (محمد عبدالرحمن الأقرع) وقليل غيرهم بالمحاليج من العمال ولم تكن لهم منزلة فى الرئاسة أو القيادة فى ذلك الوقت. وبناء عليه فإننى ساءرت كل الأحداث بعد ذلك التاريخ فى توطيد أقدام السودانيين حتى تمت السودنة، وكان لى فيها الدور الحاسم بالنسبة للعاملين، وإزاء كل هذه الأحداث فعندما توليت وظيفة ضابط اتصال العاملين، ومساعد المدير العام ونائب المدير العام، كنت معروفا لدى الجميع، ولم أجد صعوبات. فقد كان الجميع يثق فى معاملتى، وكانوا يقبلون حتى عدنا اتخذ القرارات الصعبة. هذا بالإضافة إلى إننى كنت مسنودا من الرؤساء. وكنت رئيسا لوفود المفاوضات مع اتحادات المزارعين والعاملين. وكانت أغلب المشاكل يمكن علاجها كلها أو جلها، بدون أن يصلوا إلى المدير أو المحافظ، بل إن بعض العاملين لم يصلوا أبدا إلى المحافظ ولم يعرفونه. هذا ولما احتدمت مشكلة إضراب العمال فى سنة ١٩٤٦ لم يستطع أحد من المسندولين غيرى أن يواجههم والتفاوض معهم وإقناعهم لأنهم كانوا يعرفونى جيدا ويثقون فى. وكنتيجة لكل ذلك فإن كل العاملين قد كرمونى أكبر تكريم عندما تقاعدت من الخدمة فى سنة ١٩٦٤.

سودنة وظيفة المحافظ ومساعديه في مشروع الجزيرة

كان بداية وظيفة المحافظ فى عهد الشركة الزراعية فى سنة ١٩٠٧ فى الزيداب، ثم انتقلت فيما بعد الى مشروع الجزيرة ببركات. كان المحافظ الأول (مستر ماكلفرى) الذى كان عضوا فى مجلس الإدارة بلندن، واستمر فى تلك الوظيفة حتى تاريخ وفاته فى سنة ١٩١٨. وخلفه (مستر ماكنتاير)، المدير السابق منذ عام ١٩٠٥، وإستمر فى وظيفة المحافظ حتى نهاية امتياز الشركة الزراعية. وعندما تقرر تأميم المشروع فى ١٩٥٠/٧/١، وقامت إدارة مشروع الجزيرة الجديدة، فإن كل العاملين السابقين فى المشروع من أجنب وسودانيين قبلوا عرض الحكومة لهم بشروط واضحة بالاستمرار فى خدمة الإدارة الجديدة فى المشروع، بما فى ذلك مدير المشروع ونوابه وغيرهم من البريطانيين فى الإدارات المختلفة وفى الغيط.

كانت هناك مكاتبات سابقة بين السكرتير المالى ومستر جيتسكل عرضت فيها الحكومة وظيفة المحافظ على (مستر جيتسكل)، حتى قبل حلول الميعاد فى ١٩٥٠/٧/١، ولكن (مستر جيتسكل) لم يقبل ذلك لأنه سيفصله عن زملائه وعن مخدمه إدارة الشركة، ولكنه قبل العرض بعد التأميم فى ١٩٥٠/٧/١. وبحلول الميعاد المقرر أصبح (مستر جيتسكل) أول محافظ للعهد الجديد. وبدأ (المستر جيتسكل) خدمته فى مشروع الجزيرة بعد تخرجه فى جامعة اكسفورد كمفتش صغير فى الغيط فى سنة ١٩٢٣. وتدرج إلى أن وصل الى وظيفة مدير للشركة فى سنة ١٩٤٥، ومحافظا فى سنة ١٩٥٠ وإستمر فى الخدمة إلى أن استقال فى سنة ١٩٥٢. وكان يقال إنه من المفترض أن يختار واحدا من الموجودين لوظيفة المحافظ ويدربه وكان المروج لهذه الفكرة (مستر بير) نائب مدير مديرية النيل الأزرق ضد (مستر جيتسكل). ولما وصلت هذه الأخبار إليه، جمع كل الموظفين البريطانيين والمساعدين من السودانيين وكنت أنا واحدا منهم، وقال: إنه سمع بأن البعض يلومونه لعدم اختيار واحد من مساعديه وتدريبه على وظيفة المحافظ ليحل محله بعد تقاعده، والآن فإنه يريد أن يذكر بأنه لا يوجد أى واحد من الموجودين يصلح بأن يكون محافظا. أما بالنسبة للتدريب فقال: أنا نفسى لم يكن هناك أى أحد قام بتدريبى

الى وظيفة محافظ. لقد كان (مستر جيتسكل) شجاعا وصريحا وبعيدا عن خلط الواجب بالخاطر والمشاعر.

ولذلك أعلنت الحكومة من وظيفة المحافظ فى الخارج وبعد فحص أوراق المتقدمين، وقع الاختيار على (مستر ريبى)، الذى كانت له سمعة طيبة كمهندس ميكانيكى وكهربائى، ولعب دورا بارزا فى مكافحة ما كان يسمى وقتها (V2) التى كانت المانيا تمطر بها سماء الجزر البريطانية فى فترة الحرب. كما كانت له خدمة سابقة فى افريقيا فى (تنزانيا). واستلم (مستر ريبى) وظيفته. وفى أول اجتماع للموظفين تحدث عن إنه سيكون له دور فى التصنيع فى المشروع لأن الوقت قد حان، بل كان يجب أن يبدأ قبل ذلك. وكانت فرحة الحضور كبيرة.

وعندما تم تعيين (مستر ريبى)، كان المرحوم (مكى عباس) زيادة على عضويته فى المجلس ووظيفة مدير الخدمات الاجتماعية كان نائبا للمحافظ. تخرج الاستاذ (مكى عباس) فى عام ١٩٣٢ من قسم المعلمين بكلية غردون، وعمل فى بادئ الأمر مدرسا فى مدرسة أم درمان الوسطى، ثم فى مدرسة تدريب المدرسين (العرفاء) القديمة، ثم سافر مع الرعيل الأول الى (بخت الرضا) بالدويم بالنيل الأبيض. وعندما قررت مصلحة المعارف وقتها أن تنقل كلية تدريب مدرسى المدارس الابتدائية من الخرطوم الى (بخت الرضا)، نقل مدرسا الى الأبيض، وفى سنة ١٩٣٨ تم اختياره الى بعثة دراسية فى المملكة المتحدة، فى جامعة (اكستر)، وبعد نهايتها عاد الى السودان فى عام ١٩٤٠، للعمل فى معهد التربية (ببخت الرضا). وكان الرائد الأول فى إدخال تجربة تعليم الكبار والارشاد فى مشاريع طلمبات النيل الأبيض فى (ام جر). وذهب فيما بعد إلى مشروع الجزيرة لبحث إمكانية إدخال تعليم الكبار والإرشاد النسائى فى المشروع. وسكن فى منزل فى وسط الجزيرة (العازة). وقابل الكثيرين من المزارعين والمفتشين ومساعدى ومدير الشركة الزراعية وقتها (مستر جيتسكل). وبعد ثلاثة أشهر أصدر تقريراً وأوصى فيه بشدة بحاجة الجزيرة إلى قيام تعليم الكبار والإرشاد النسائى.

وفى سنة ١٩٤٤ اختارته حكومة السودان لعضوية المجلس الاستشارى لشمال السودان. وكان من ضمن الأعضاء السودانيين الذين زاروا الجنوب للاتصال بالجنوبيين وإقناعهم بالانضمام الى الشماليين فى وحدة استقلال السودان. وفى

سنة ١٩٤٦ كان عضواً في اللجنة المختارة من المجلس للسفر الى الجزيرة لبحث أفضل الطرق لإدارة المشروع بعد تأميمه في سنة ١٩٥٠. وكانت تلك السنة التي أضرب فيها مزارعو الجزيرة إضرابهم الكبير في شهر يونيو ١٩٤٦. فأوكلت إليه الحكومة العمل مع اللجنة في محاولة علاج المشكلة المتعلقة بطلب المزارعين صرف مال الاحتياطي، وكانت فترة عصيبة وحرجة بالنسبة لتدخل السياسة في الموضوع. وبعد تقديم تقرير اللجنة واقتراحاتها التي وافقت عليها الحكومة أدرك مما حدث بأن يعمل في السياسة، وبما أن قوانين الحكومة لا تسمح له بذلك، استقال من خدمة الحكومة، وأسس في سنة ١٩٤٧ جريدة اسبوعية باسم (الرائد) مستقلة عن الأحزاب وتدمو إلى استقلال السودان. وكانت ناجحة في بدايتها لأنها ملأت فراغا في ميادين السياسة والأدب والثقافة. وكانت دارها بالعاصمة منتدًى للمثقفين من السودانيين وغيرهم من زوار السودان. وكانت لمقالاتها عن "الحكم الثنائي في الميزان" أثر عميق ومزعج لحكومة السودان. وكان قد تنبأ في إحدى تحليلاته بأن السودان سينال استقلاله في جمهورية بعد ثمانى سنوات، وقد حدث ذلك بالفعل في سنة ١٩٥٦م.

وفي سنة ١٩٤٨، تعثرت الجريدة بالنسبة لتكاليف الورق والطبع والتوزيع، ولذلك فإنه قبل عرضاً قدمته له جامعة اكسفورد بمنحه ليقدم بحثاً عن (قضية السودان). وإنضم إلى كلية (لفيلد) في الجامعة. وفي سنة ١٩٥٠ قدم البحث تحت عنوان (قضية السودان) (Sudan Question). وبعد نهاية دراسته قدمت له حكومة (ليبيا) عرضاً لإنشاء معهد تربية مماثل لمعهد بخت الرضا بالسودان، وكاد أن يقبل العرض لولا أن اتصلت به حكومة السودان عارضة عليه عضوية مجلس إدارة مشروع الجزيرة. وعاد الى السودان وعين عضواً في مجلس الإدارة ومديراً للخدمات الاجتماعية.

وفي سنة ١٩٥٥، أوكل اليه مجلس الإدارة مهمة سودنة الوظائف البريطانية بالمشروع، وكانت أعقدها وظائف مفتشى الغيط بالمشروع. وكان أول عمل قام به هو قراءة كل أوراق تعيين المفتشين البريطانيين التي قدمتها له. وكانت النقابة كعادة السودانيين تعتقد بأن الاستاذ مكى عباس "إنجليزى" ولا بد أن يخرجه بأن يتقدموا بأن تكون السودنة بالغيط لغاية الباشمفتش، وإن لم يوافق فإنهم سيدعون إلى

الإضراب عن العمل، ولما اجتمع الاستاذ مكى بأعضاء النقابة المختارين، طلب منهم أن يلقوا أوراقهم. فقالوا إننا نصر على أن تكون السودنة لغاية الباشمفتش. فرد عليهم بأن أوراقى أفضل من أوراقكم، لأننى ذهبت الى سودنة مديرى الأقسام. فكانت مفاجأة مذهلة وغير متوقعة. فأصبحوا يرجون فى ترك مديرى الأقسام. فلم يوافق وأصر على رأيه بأن مدير القسم قد يكون فى يوم من الأيام مفتشا صغيرا وتدرج إلى أن صار مديرا. وأخيرا قابلنى السيد (يسن حاج الخضر) وطلب منى أن أتحدث مع الاستاذ مكى لتغيير رأيه فى هذا الموضوع. ولما تكلمت معه، رد على بأن هؤلاء الجماعة ليست لهم ثقة فى أنفسهم، فأنا قرأت كل أوراق المفتشين البريطانيين، ووجدت أن أغلبهم من الثانوى وأن بعضهم حتى الثانوى لم يكملوه، بل كن بعضهم يعمل فى مزارع خاصة، وبعض أفراد من الجامعة، ولكن بالنسبة لخوفهم وانزعاجهم فإننى سأحضر مدير القسم الشمالى، الى بركات حتى يمكنهم الاتصال به فى أى موضوع يريدون معرفته أو التأكد منه. وأخيرا تمت السودنة فى كل أنحاء المشروع إلا بعض الوظائف الفنية التى لم يوجد سودانى مؤهل لمثلها، ولكن وضع لها نائب لسودنتها فى الوقت المناسب.

وأعود بعد ذلك الى الموضوع الأسمى وهو سودنة وظيفة المحافظ. أصبح (الاستاذ مكى) بالإضافة، لوظيفته نائبا للمحافظ (مستر ريبى) الذى أخذ فى الاستعداد لإدخال الصناعة فى مشروع الجزيرة. فعين وأحضر إلى المشروع كل جماعته الذين كانوا يعملون معه فى (تنزانيا). وكان أهمهم المدعو (هبيرن) وحتى ولده الاعرج (جون) أحضره للعمل، وزوجته (المهبوشة) كما كنا نسميها بالنسبة لحوامتها. وأذكر مرة عند زيارة (مستر جيتسكل) للجزيرة، أقام له (الاستاذ مكى) حفل عشاء فى منزله، وكان زوجها مدعوا وكانت معه، وتصادف أن كنت أجلس على شمال (مستر جيتسكل) وكانت زوجة (مستر ريبى) على يمينه. وكان (مستر جيتسكل) يتكلم معى فى بعض المواضيع المهمة، فاستشاطت غضبا وقالت (لمستر جيتسكل) كيف تهملنى وتأخذ فى كل الكلام مع (عمر). فانزعج (مستر جيتسكل) وأخذ يعتذر لها.

أخذ (مستر ريبى) يقوم بتجارب فى سيقان القطن. وكانت المشكلة جمع سيقان القطن من كل أنحاء الجزيرة ووضعها فى مكان واحد. وكانت هذه تحتاج الى أماكن لا حصر لها. ثم ظهرت مشكلة أخرى بالنسبة لاستخراج ما يسمى باللحاء من سيقان

القطن. فبالرغم من وضعها فى التربة لفترة طويلة فإن ذلك لم يؤثر. وأخيرا تم إرسالها إلى الخارج لإجراء العملية المطلوبة فى ألمانيا وسويسرا. واستطاع أن يعمل معرضا دعا إليه كل من يهمهم الأمر بمن فيهم المحافظ لمشاهدة العرض من الجوالات وأقمشة أخرى وقوالب من سيقان القطن للحريق وورق وغيرها. وقد انبهر كل المشاهدين بما رأوا. واقترح بأن يشتري ويحضر الماكينات من الخارج وتركيبها للتصنيع. وفعلا أحضر البعض منها وقام بتركيبها. وأخيرا وصلت المسألة الى نقطة حرجية. إذ تصاعدت التكاليف بدون عايد. ومستتر (ريبى) لا يتوقف من الصرف وله سند خاص. فانزعجت الحكومة والإدارة خصوصا بعد رحلاته ورحلات مساعده (هبيرن) إلى الخارج. وكان من ضمنها رحلته الى الولايات المتحدة لإقناع الأمريكان ليأخذوا (كوتة) من أقطان السودان، وأخذ معه عينة.

ولم تتوقف تجارب (ريبى) عند سيقان القطن ومشتقاتها. فعمل تجارب أخرى فى حفار أبوعشرينات كانت ناجحة جدا. وتجارب أخرى فى قلع سيقان القطن ميكانيكيا. وبالرغم من المحاولات الكثيرة فإن النجاح لم يحالفهما - وقام أيضا بمحاولة انزال المطر ولم يفلح، بل حتى المطر الذى نزل كان بعيدا عن الجزيرة، وكانوا يسمونه مطر (ريبى). من المعلوم أن التجارب دائما تكلف الكثير من الأموال حتى الوصول الى النتائج. ولكن ظهر للحكومة والإدارة أن التكاليف كثيرة. كما وصل الى العلم بأنه سبق (لمستتر ريبى) أن أقام بتجارب صناعة فى (تنزانيا) كلفت أموالا طائلة بدون نتائج، وأن المعدات والحديد لا يزال موجودا هناك. وأزعجت هذه الاعتبارات الحكومة والإدارة، وأخذت تفكر فى جعل نهاية لها.

هذه قصة (مستتر ريبى) فى التصنيع. وأما قصته فى الإدارة. فإنه عندما شعر بأن السودنة ربما تشملها، أخذ يردد بأن نائبة (الاستاذ مكى عباس) لم يكن حسب توقعاته، وأخذ يسعى لكى ينفذ من السودنة. وقابل الاستاذ (حماد توفيق) وزير المالية وقتها، الذى أخبر الاستاذ (مكى) بأن هذا الرجل أخذ يتذبذب، فحسم الموقف وقرر سودنة وظيفته. وبقي الاستاذ مكى عباس يحل محله، وانتهت بذلك مرحلة (مستتر ريبى) فى مشروع الجزيرة بخيرها وشرها.

وفى الفترة التى كان فيها (مستتر ريبى) محافظا، كان أحد العلماء الهولنديين يدأوم على الحضور سنويا الى المشروع ليتفقد بعض تجارب المشاريع المقامة

بالجزيرة. وكان يجتمع بالمحافظ ومساعديه ويسكن بالاستراحة. كما كان يجتمع بالاستاذ (مكى عباس) الذى كان يهتم به ويدعوه فى كثير من المناسبات الى منزله. وكان ذلك البروفسير الهولندى يسمع (ونسة) المحافظ ومساعديه بأن المشروع سينتهى أمره إذا تسلمه نائب المحافظ الحالى. فلما عاد البروفسير الهولندى من رحلته الأخيرة للجزير، كتب مذكرة عن مستقبل مشروع الجزيرة بعد ذهاب الانجليز، جاء فيها ما يلى:

(And if we allow ourselves somewhat longer to dwell on future prospects, we cannot help being faced with another problem rooting in the elimination of the British element. can we indeed anticipate the same ability to be displayed by those who are at the helm? there is no shadow of a doubt that the present leader, Mr. Mekki Abbas, is top - class official, who in my opinion, would be a veritable asset to any international concern: a top class man also in the physical sense: a true giant, with unriddled energy, sangiune, besides he has a clear judgment, is quick on the uptake, never at a loss for a repartee and resolute: dominating character and at the same time every inch a gentleman).

وقام بترجمة هذه الكلمة الاستاذ المرحوم (عثمان أحمد عمر عفان) كما يلى:
(فإذا ما أطلنا التفكير فى مستقبل الجزيرة بعد تولى البريطانيين عنها تبادر الى الأذهان ما سينجم عن ذلك من مشكلة فهل نلقى القول بأن فى استطاعة القائمين بالأمر الآن الحفاظ على نفس المستوى من حيث الكفاءة والمقدرة؟ لا يخالنا ظل من الشك فى أن السيد/ مكى عباس الرئيس الحالى موظف من الطراز الرفيع، وهو فى رأى كسب صحيح لآى مؤسسة دولية. إنه عملاق الروح والبدن. مارء جامع الطاقة، متدفق الحماس، ثاقب النظر، سريع الفهم، حاضر البديهة، لا يحار فى الإجابة مع ثبات فى القول، شخصية طاغية، مهيمنة، وهو فى نفس الوقت رجل مهيمن من قمة الرأس الى أخمص القدم).

كان السيد/ الجبلى محمد حامد هو الذى طلب من عفان ترجمة هذه الكلمة - فأرسل له عفان ملاحظاته قائلا: "أخى الجبلى: ومع هذا أحس بأن اللغة لم تسعفنى فى نقل هذا الذوق الرفيع والأدب الخالص، فهل تحاول أن تفعل ذلك فتخرج قطعة

فنية من الذوق العربى الأصيل، إنها تشبه أهل الأندلس من حيث الرقة والتطرية، أو العصر العباسى من حيث الحكمة والسداد. فحاول يا صديقى وأعرب قبل أن تخبرنا بها الأعجمية كما يبهر من الألفاظ والمعانى: عفان".

أعود بعد ذلك الى السيد/ المحافظ الجديد. فى سنة ١٩٥٦ عند إعلان استقلال السودان، أصبح السيد/ مكى عباس أول محافظ سودانى لمشروع الجزيرة. فوضع نصب عينيه المهمة الصعبة التى آلت اليه وتغيير البشرة البيضاء فى إدارة المشروع بعد فترة بلغت فى مداها أكثر من ربع قرن من الزمان، ومسئوده بسلطة الحاكم بالبلاد. تغيرت تلك البشرة البيضاء الى بشرة سمراء جديدة، ينظر اليهم المزارعون بأنهم أولاد بلد، ويجب ألا يكون فى ذلك التغيير هبوط مستوى الكفاءة فى إدارة المشروع. فأخذ الاستاذ (مكى) يجوب الجزيرة طولا وعرضا، ذاهبا بنفسه بدون إعلان. كما زار كل المصالح وتعرف على الأعمال التى يقوم بها الرؤساء. والذين عاشوا فى تلك الفترة وشاهدوا، فإن الأداء فى المشروع قد بلغ ذروته فى الحركة والنشاط والكفاءة والمقدرة والحماسة، فاقت كل الأطوار السابقة فى المشروع فى عهد الإنجليز، كما اعترف لى (مستر جيتسكل) فى زيارته الأولى بعد سودة الوظائف وعند زيارته الثانية عند قيام مشروع المناقل.

وفى سنة ١٩٥٨م، استقال السيد/ (مكى عباس) عندما تم اختياره ليكون أول أمين عام للجنة الافريقية الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بأديس أبابا، وقام بتأسيسها والسير بها قدما الى الأمام. وفى تلك الفترة انتدبه السكرتير العام للأمم المتحدة (همرشولد) ليكون ممثله فى رئاسة القوات التابعة لهيئة الأمم المتحدة فى الكونغو التى كانت مستعمرة بلجيكية. عندما ظهرت المنازعات ومشاكلها فى السلطة التى أدت الى مشابكات حربية بين الأطراف المتخاصمة، مما جعل الأمم المتحدة تتدخل بإرسال قوات تابعة لها للفصل بين القوات المتحاربة ومحاولة معالجة المشاكل الناجمة عن الاستقلال عقب الاستعمار الطويل. قام الاستاذ (مكى) بهذه المهمة خير قيام، فى تلك الفترة الحرجة، كما جاء فى تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة، وكانوا يطلقون عليه (الجنرال عباس).

وفى سنة ١٩٦٣ استقال من عمله فى أديس أبابا نظرا لإصابة زوجته بالضغط لارتفاع المنطقة وعلوها، مما جعل وجودها فى أديس أبابا يعرضها للخطر. عاد الى

السودان، وتم اختياره نائبا لمدير البنك التجارى بالخرطوم، ولم يستمر طويلا لأنه وجد عمل البنك قليلا ويورث الكسل، فقبل عرضا من هيئة التغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بروما، وصار نائب المدير الاقتصادى للهيئة لعدة سنوات. واستقال بعد أن شعر بأن صحته لا تساعد على النهوض بمسئوليته.

وعاد الى السودان للاستجمام، ولم يبق طويلا إذ عرضت عليه هيئة الأمم المتحدة منحة فى جامعة اكسفورد لجمع وتدوين المعونات المقدمة من الام المتحدة للبلاد النامية. وعاد بعد نهاية الفترة الثانية لجامعة اكسفورد الى السودان منهوك القوى بعد تطابق مرض السكرى مع الضغط، وبعد فترة من الاستجمام وجمع قواه، طلبت منه هيئة التغذية والزراعة بروما الحضور اليها للمساهمة فى بعض المهمات التى كانت تتعلق بمشاكل اقتصادية فى بعض المشاريع فى (تنزانيا) كانت ممولة من الهيئة وأصبحت متعثرة ولم يحالفها النجاح. وبعد فترة من الزمن عاد الى السودان واستقر به المقام فى الخرطوم ولازمه المرض وبقي طريق الفراش. وفى سنة ١٩٧٩ أهدى مكتبته العامة الى جامعة الجزيرة بدمدنى وذكر فى خطاب الإهداء بأنه أسف لعدم تمكنه من حضور احتفال الجامعة بافتتاحها، وإنه لسعيد غاية السعادة أن يعيش إلى أن يسمع بقيام جامعة باسم الجزيرة وفى مدينة ودمدنى.

واستمر فى منزل أستاذه بالخرطوم بحرى وتماتل للشفاء. ولكن حدث له كسر فى رجله مما أدى الى دخوله مستشفى القوات المسلحة للعلاج. وبعد العلاج تدهورت صحته وبذلت محاولات كثيرة لارساله للعلاج بالخارج. ولكن رفض ذلك. وكان شجاعا فى إنتظار الموت فى السودان ليدفن مع والده ووالدته. وقضى أمر الله وارتفعت روحه الطاهرة الى الرفيق الأعلى فى صباح يوم.

سودنة وظيفة المدير العام في مشروع الجزيرة

بعد تأميم المشروع فى ١/٧/١٩٥٠، أقر مجلس الادارة اختيار السادة المذكورين بعد للتدريب الى الوظائف القيادية فى الإدارة وللتزام فيما بعد على سودنة وظيفة المدير العام.

(١) النور محمد نو الهدى (٢) الزين بابكر الشفيع
(٣) يسن حاج الخضر (٤) حسنى أحمد

وكان هؤلاء يتبعون الى الزراعة، فأوكل أمر تدريبهم الى (مستر اسمث) أول مدير لمصلحة الزراعة الجديدة، لأنه لم تكن هناك فى عهد الشركة الزراعيه مصلحة للزراعة أو مدير للزراعة، وذلك لأن الشئون الزراعية الفنية كانت تتولاها الأبحاث الزراعية، وكانت مهمة الشركة الزراعية الادارة العملية فى الإنتاج. وأما الثلاثة الآخرين فكانوا:

(١) رحمه الله عبدالله (٢) عمران عيسى أبو عيسى (٣) عمر محمد عبدالله، وكانوا يتبعون للإدارة. فأوكل أمر تدريبهم الى (مستر واط) نائب المدير العام. وبعد نهاية التدريب فى سنة ١٩٦٢، قدمت التقارير والتوصيات لمجلس الادارة، وتمت ترقيات المذكورين الى وظائف مساعدين للمدير العام، على النحو التالى:

(١) السيد/ النور مساعد للمدير الزراعى (٢) السيد/ عمران ابو عيسى مساعدا لادارة المشتروات، السيد/ حسنى أحمد مساعدا لمكتب البيع بالخرطوم، السيد/ رحمه الله عبدالله وعمر محمد عبدالله، مساعدين فى مكتب الادارة.

وأخذ كل هؤلاء يعملون فى أماكنهم المختلفة، ولما تمت سودنة المدير الزراعى تم اختيار السيد/ النور ليحل محله، كما اختير السيد/ رحمه الله عبدالله لسودنة وظيفة ضابط الخدمات الاجتماعية. وبقيت بعد ذلك المزامحة على وظيفة المدير العام.

وفى سنة ١٩٦٢، تم اختيار شخص آخر من غير المذكورين أملاه لسودنة وظيفة المدير العام وكانت مفاجأة لم تكن فى الحسبان. مما أدى الى الاحتجاج كتابة للسيد المحافظ من بعض المذكورين لتخطيطهم.

وبعد أن تمت موافقة مجلس الادارة على اختيار المدير العام الجديد طلبنى

السيد/ المحافظ وقال لى لقد كان من المتوقع أن يتم اختيارك لوظيفة المدير العام بالنسبة لخدمتك فى الإدارة فى عهد الشركة الزراعية وخدمتك مساعدا لى وبالنسبة لأقدميتك ومعرفتك بقوانين الإدارة وممارستها، ولكن مجلس الإدارة رأى بأن الشخص المختار للوظيفة لابد أن تكون له معرفة وممارسة بالعمل فى الغيط، وأنت لم تعمل بالغيط، كما وأنه يجب أن يكون صغير السن وأنت على أبواب المعاش، ولذلك فقد تم اختيار السيد/ صالح محمد صالح للوظيفة، فقلت له أشكرك على اهتمامك، ولكن لم يكن أبدا من أهدافى منذ بداية خدمتى فى المشروع فى سنة ١٩٢٩م أن أتطلع الى وظيفة المدير العام أو غيرها، بل كان هدفى الوحيد هو أن أقوم بتأدية واجبى بأمانة وإخلاص فى أى مكان أعمل فيه، وأعتقد بأننى كنت قد بذلت كل جهدى فى هذا السبيل واعتقد بأن الله وفقنى، ومبروك على السيد/ صالح ونسأل الله له النجاح فى وظيفته كأول سودانى. وذهبت لتوى إلى السيد/ صالح زميلى المختار للوظيفة وهناته وتمنيت له من الله التوفيق والسداد وإننى مستعد للعمل والتعاون معه.

قصيدة عبدالحليم على طه

عندما ترقى الاستاذ مكى عباس رحمه الله كأول سودانى الى وظيفة محافظ لمشروع الجزيرة فى سنة ١٩٥٥، وكانت تلك الفترة فترة سودنة الوظائف القيادية فى مشروع الجزيرة. فقد ترقى السادة (النور محمد نورالهدى) الى وظيفة المدير الزراعى، (وعبدالمجيد عبدالرحيم) الى وظيفة مدير المحالج، كما ترقى (حسنى أحمد) الى وظيفة مدير البيع بمكتب الخرطوم وكان مسئولا عن مكتب بيع القطن (بليفربول) بالملكة المتحدة، وتطابق فى تلك الفترة أن ارتفع إنتاج القطن الى أكثر من خمسة قناطير للفدان. وكانت كل هذه الأحداث حافزا للاستاذ عبدالحليم على طه صديق وزميل الاستاذ مكى فى الدراسة وفى العمل فى المعهد ببخت الرضا، والذي كان وقتها ملحقا ثقافيا بالملكة المتحدة، فأرسل القصيدة التالية الى (الاستاذ مكى). والاستاذ عبدالحليم، رحمه الله، كان شاعرا قوميا فذا. وكان يختار بأن يكون شعره باللغة العربية السودانية المعروفة لعامة السودانيين، وقد تجلى فى هذه القصيدة إذ وصف فيها جنى القطن فى أدواره المختلفة، ثم انتقل به الى الوزن

فى محطات وزن القطن، ثم ترحيله بالسكة حديد والجمال، ثم بعد ذلك انتقل الى الخليج وطريقته وهكذا. وما هى القصيدة:

المكى خوى قالوا القطن موفور واحد فى الكبس واحد وقع مزرور والنايم يقوم بادى الحرت فى البور الميزان قنت (٣) واتعسم الوابور فبارك فى فى ذكر ليلها ونهاره تدور ترلة وقندران تنقل من المطمور وجايك المناقل والشرق بتدور وقددت البلد سويته كلو بحور وعلمت الكبار سوق العلم ما ببور معلمنا القديم الحافظ المنشور وما أطول عليك بدى العلم فى سطور خبر عبد المجيد من نفسه عن النور وعن أحمد معالى بالتفة والقنبور يقولى فى العدم ما ظنه حت منفلور المكى خوى رذك بدور لو شهور شمر بنطلونك وسوى وركك كور وإتهوزن سمح وأنزل مع الدستور

والناس تدقش وسط الاناقي (١) تفور والفاقع كتر والقي التقى المشرور والدر (٢) انتشر جاي الافندى مرور والطرمج فتر يبقى الجمل معزور والدولاب يكر يبهل من المصور (٤) تكتج فى التراب قالبه البلد عتمور مثل ناس الجنيد مستنيه الباجور (٥) أبار إردواز تحت الأرض ماسور وچاكم ده عمر مارج النبى المشكور واللايكالصبر قاعد شهر مأسور (٦) وما بقع العكر بتصيد القرقرور وعن حسنى الوكيل فى دولة المنصور إفرج فى القطن صالب الخلق طابور يفكر مكى فيك ما تنتظر مسطور مادام شايل الحرم (٧) بكتب أنا المجبور وكربت (٨) يا جمل دابك بقيت طرطور وسوى النوم تعال بعد الفنا الطمبور

(١) الاناقي: جمع إنقاية تقسم الحواشة إلى عدة جدارل لسهولة الرى. المسافة بين الجدول والثاني تسمى إنقاية وهى الحل لزراعة القطن

(٢) الدر: جماعة النكل فى انتشارهم شبه انتشار العمال فى المشروع للقيط القطن بإنتشار جماعة النمل فى التربة.

(٣) قنت: صوت من كثرة الأنين لكثرة التعب

(٤) المصور: الجوال المليان قطن.

(٥) الباجور: المشروع الزراعي

(٦) الحرم: هي البنت البكر للاستاذ مكى عباس.

(٧) الكربت: هي مش الجمل فيما بين بداية السير الخفيف والجري الشديد.

(٨) تدقش: تتزاحم من الكثرة.

(٩) كان الأستاذ محمد عمر مأسوراً لدى المتطرفين عندما كان مميذاً لمعهد مريدي أبان أحداث الجنوب الأولى

المشروع بعد التأميم ١٩٥٠

ظل مشروع الجزيرة يسير على نحو ما سلف ذكره فى شكل شركة ثلاثية حتى عام ١٩٥٠ عندما انتهى عقد امتياز الشركة الاجنبية، ورأت الحكومة بالنسبة الى التقدم الاجتماعى والسياسى الذى أحرزه أهل السودان أن تؤمم إدارة المشروع. وقد اتبعت الحكومة طريقه حكيمه فى تأميم المشروع، إذ أنها تحاشت القيام بتغييرات رئيسية فى النظم الإدارية التى سبقتها اليها الشركة، بل أحلت محل الأخيرة هيئة مستقلة تسمى "مجلس إدارة الجزيرة" وهى بعيدة ومختلفة فى النظم واللوائح عن مصالح الحكومة. وقد صدر قانون خاص بذلك باسم قانون مشروع الجزيرة حددت المادة الرابعة من فصله الثانى واجبات مجلس إدارة الجزيرة بثلاثة وهى:-

(أ) إدارة المشروع

(ب) العمل على تقدم الشئون الاجتماعية بآى وسيلة يكون هدفها الرئيسى فائدة المزارعين وغيرهم من الأشخاص المقيمين فى داخل منطقة المشروع.

(ج) العمل على تقدم الأبحاث للنهوض بالإنتاج الزراعى واستقرار المشروع.

وهكذا كانت ١٩٥٠ سنة ذات أهمية كبرى فى تاريخ المشروع وأحراز تقدم فى الامتدادات التى خططت سابقا فى جنوب وشمال غرب المشروع وأكمل أعدادها فى ١٩٥١، وبلغت المساحة المزروعة قطنا ٢٢.٩٥٠ فدانا فى موسم ٥٢/٥١ وأكملت التفتيش الأربعة فى الشمالى الغربى فى ١٩٥٢.

وتسلمت إدارة مشروع الجزيرة مشروع طلحة قندال - ويبعد قليلا عن التربة الرئيسية - فى موسم ٥٢/١٩٥٢، وبلغت المساحة المزروعة قطنا ٢٣٥٠٠٠ فدانا. وبهذا بلغت مساحة أرض مشروع الجزيرة الصالحة للزراعة مليوناً من الأفدنة بالتقريب.

ظلت أسس تقسيم الأنصبه والواجبات والمسئوليات غير متغيرة خلال الثلاثين سنة الماضية غير أن نصيب مجلس الإدارة من الأرباح أصبح يستفاد من جزء منه لصالح الشريكين الآخرين.

ولننظر الآن فيما تشتمل عليه حقوق واجبات الأطراف الثلاثة المعنية وكيف يتوصل إلى أنصبتهم من الأرباح:

مسئولية الحكومة:

كما رأينا فإن الحكومة قد جاءت بالأرض التى فيها منطقة المشروع وامتداد المناقل ومساحتها مليونين من الأفدنة بالتقريب، وهذه الأرض كما أوردنا أما أن تكون مستأجرة أو تكون قد حصلت عليها عن طريق الشراء. ولرى هذه المساحة شيدت الحكومة خزان سنار وأقامت نظاما للرى يشتمل على أكثر من ٤٠٠ كيلومتر من القنوات الكبيرة والصغيرة. ونظام الرى هذا يتطلب صيانة مستمرة وتشرف عليه وتراقبه وزارة الرى والقوة الكهربائية. ومقابل هذه الخدمات تأخذ الحكومة ٤٢٪ من صافى إيراد محصول القطن.

مسئولية مجلس إدارة الجزيرة:

كان من واجب الشركتين منذ البداية ومن واجب مجلس إدارة الجزيرة بعد التأميم فى ١٩٥٠، تنظيف وتسطير الأرض وتجهيز القنوات الصغيرة (أبوعشرين وأبوسته) الضرورية لرى المنطقة ريا كاملا، ومجلس الإدارة مسئول عن إدارة المشروع بأسرها وعن استخدام الموظفين اللزمين للإدارة والغيط والحسابات، مع أعداد المنازل والمكاتب والمخازن والمباني الأخرى الضرورية لأداء مهمة الإدارة أداء صحيحا، وهو المسئول أيضا نيابة عن الشركاء عن تمويل وتوزيع المخصصات ومكافحة الأوبئة والترحيلات والحلج والتخزين وتسويق محصول القطن. ويدخل فى ذلك أعداد خط ضيق لسكة حديدية ومحاليج وورش ومنشآت أخرى، مع ما يلزمها من مؤن وقطع للغيار. ومسئول أيضا عن إعطاء السلفيات الضرورية للمزارعين من وقت لآخر لتمكنهم من زراعة وحصد المحصول. ومقابل كل هذه الواجبات يأخذ مجلس إدارة المشروع ١٠٪ من صافى إيراد القطن.

مسئوليات المزارعين:

واجب المزارعين حسب شروط التعهد المشترك، أن يقوموا على حسابهم الخاص بحرث الأرض وشراء بذرة الزراعة وبتكاليف زراعة وحصد محصول القطن وتسليمه الى مجلس الإدارة فى محطات جمع القطن المحلية. ومقابل هذه الأعمال يأخذ المزارعون ٤٢٪ من صافى إيراد محصول القطن.

صافي ايراد محصول القطن:

هكذا يؤدي كل فريق من الشركاء أعمالا وواجبات يتطلبها منه القانون ويسترد مصروفاته من نصيبه القانوني من صافي ايراد القطن. ولكن ما معنى "صافي ايراد القطن" وكيف يحصى؟

يباع كل محصول القطن ويشمل القطن المحلوج والبذرة بواسطة مجلس إدارة الجزيرة لحساب الشركاء الثلاثة، ويوضع ايراد الاجمالي في حساب يعرف (بالحساب المشترك). ثم تخصم من هذا الحساب المصروفات التي صرفها مجلس الإدارة على تجهيز وترحيل وتسويق محصول القطن بعد تسليم المزارعين لقطنهم غير المحلوج في محطات جمع القطن المحلية، مع إضافة تكاليف الأسمدة واحتياطات مكافحة الأوبئة التي تعتبر خارج اختصاص مسؤوليات المزارعين، ويستحسن أن نسردها هنا العمليات الرئيسية المختلفة التي تخصم تكاليفها على الحساب المشترك، وذلك بعد التعديلات الأخيرة التي وافقت عليها الحكومة بالنسبة لمسئوليات الأطراف الثلاثة، والتي بموجبها أيضا تعدلت النسب المئوية للأنصبة من صافي الدخل.

العمليات الرئيسية التي تخصم تكاليفها على الحساب المشترك هي:

١/ التجارب الزراعية

٢/ الحرث

٣/ الأسمدة

٤/ بذرة القطن

٥/ الرش ضد الآفات

٦/ الجوانات اللازمة لتسليم محصول القطن في محطات التجميع

٧/ تستيف وزن القطن في محطات التجميع

٨/ ترحيل القطن الى المحالج

٩/ مصروفات القطن المحلوج

١٠/ الحليج وتجهيز بالات القطن الملحوج ووضع البذور في الجوانات

١١/ معدات قلع جذور القطن والموازين

١٢/ قلع جذور القطن

١٣/ إبادة جذور القطن

١٤/ التخزين وما يتبعه من عمليات ترحيل ومناولة فى بورتسودان

١٥/ ٥٠٪ من أجور نظار الزراعة بالقرى (الصموده)

١٦/ التأمين

١٧/ التسويق

١٨/ ٧٥٪ من مصروفات المراجعين

وباقى الايراد من الحساب المشترك بعد التصريف النهائى لمحصول القطن وبعد خصم تكاليف العمليات المذكورة أعلاه يمثل صافى ايراد محصول القطن، ويقسم بالنسبة القانونية على الشركاء الثلاثة فى المشروع. وعندما يؤدى مجلس الإدارة واجبه بتسويق القطن، يتسلم ايراد كل المبيعات ويسترد منه المصروفات المشتركة التى أنفقها نيابة عن الشركاء، كما يسدد ايضا السلفيات التى دفعها للمزارعين وذلك قبل أن يدفع للحكومة والمزارعين أنصبتهم من صافى الايراد.

تعديل الأنصبة من صافي الايراد:

نسبة للتغيرات التى طرأت أخيرا بالنسبة للالتزامات المشتركة والتزامات المزارعين ومجلس إدارة الجزيرة فقد أمر مجلس الوزراء الموقر فى ٢ فبراير ١٩٦٤ بتعديل الانصبة على الوجه التالى:

٤٤٪ للمزارع

٢٪ للاحتياطى

٤٠٪ للحكومة

٢٪ للمجالس المحلية

٢٪ للخدمات الاجتماعية

١٠٪ لمجلس إدارة الجزيرة

ويلاحظ من التعديلات التى تمت فى الأنصبة أن النسبة المئوية التى تخص مجلس إدارة الجزيرة قد إنخفضت من ٢٠٪ الى ١٠٪ وقد كان لهذا التخفيض أثر واضح فى ميزانيات المجلس المتعاقبة، وصعوبة موازنتها بسبب زيادات مرتبات الموظفين والعمال، والتعديلات التى طرأت أخيرا على كل الفئات واستحالة التوسع

المنشود اداريا وفنيا تمشيا مع التطور فى تحسين الزراعة واستعمال الآلات الميكانيكة وتطوير الآلات القديمة فى كل مرافق المشروع.

الخدمات الاجتماعية:

نشأت مصلحة الخدمات الاجتماعية التابعة لمجلس إدارة الجزيرة فى ١٩٥٠ كجهاز تنفيذى مباشر يؤدى الواجب المنصوص عنه فى الفقرة (س) من المادة الخامسة من قانون مشروع الجزيرة، وهو العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية بأى وسيلة يكون هدفها الرئيسى فائدة المزارعين وغيرهم من الأشخاص المقيمين داخل منطقة المشروع، ومساعدة سلطات الحكومة المحلية وغيرها من الهيئات فى تقديم هذه الخدمات، وقيام مجلس الادارة بتقويمها كذلك من جانبه إذا رأى ذلك ملائما.

والفلسفة التى تسير عليها مصلحة الخدمات الاجتماعية هى حث الأهالى وتشجيعهم للبدء فى الأعمال التى ترفع من مستواهم، وذلك لايمان المسئولين بأن نجاح مشاريع الانعاش إنما يتوقف على مدى تغلغل الشعور عند أهالى المنطقة بالحاجة الى تحسين حالهم، ومدى تعاونهم مع الهيئات والمؤسسات التى تسعى الى الأخذ بأيديهم.

ولايجاد المال اللازم للصرف على الخدمات الاجتماعية، فقد نص قانون مشروع الجزيرة على تخصيص ٢٪ من صافى أرباح محصول القطن لهذا الغرض.

عاشت مصلحة الخدمات الاجتماعية منذ تأسيسها مباشرة بعد تأميم المشروع، وهى تقدم الخدمات لمزارعى الجزيرة وساكنيها الآخرين وفق ما اقتضته نصوص قانون مشروع الجزيرة، إما بمساعدة مجالس الحكومة المحلية ومصالح الحكومة الأخرى أو الهيئات الأخرى أو الهيئات الأهلية أو بتقديم الخدمات على حساب ميزانياتها عندما تعتبر ذلك مناسبا.

وتنحصر الخدمات التى تقدمها هذه المصلحة فى الآتى:

أ) المجال الصحى:

المساعدة على توفير الماء الصالح للشرب بقرى الجزيرة
المساعدة على مكافحة الأمراض
إعانات أخرى فى المجال الصحى

ب) المجال التعليمي والثقافي:

تعليم الكبار
الارشاد النسوي
إعانات المدارس والمعاهد الدينية
الفصول الصناعية
الجمعيات التعاونية

ج) الخامات التي تقوم بها المصلحة بمفردها:

المجال الثقافي:
البحث الاجتماعي
إصدار جريدة الجزيرة
إدارة مزرعتين لتدريب أبناء المزارعين
تشجيع الحركة الرياضية
رحلات المزارعين للخارج

هـ) المجال الزراعي:

تجربة الفلاحة القروية
فلاحة البساتين
الغابات

التطور بعد قيام خزان الروصيرص:

بإنتهاء تعمير مشروع امتداد المناقل - على خمس مراحل - بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٤، بلغت المساحة الكلية لمشروع الجزيرة وامتداد المناقل حوالي ٨٥٠.٠٠٠ ر١ فدان وارتفع عدد المزارعين بذلك إلى ٧٥.٠٠٠ وبإبرام اتفاقية مياه النيل في شهر نوفمبر ١٩٥٩ مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة، فإن خزان الروصيرص سيكون معدا للتخزين في المرحلة الأولى في شهر يوليو ١٩٦٦، وسوف يبلغ تخزينه من مياه الري في هذه المرحلة ٢٧ مليار

مترمكعب وعليه سيتيح مياها أوفر للرى بمشروع الجزيرة لتنفيذ خطة تكثيف وتنويع المحاصيل.

خطة التكتيف والتنويع بالجزيرة

إن خطة التكتيف والتنويع ترمى الى الاستفادة من مياه خزان الروصيرص بزيادة الرقعة المزروعة بالجزيرة، وذلك باستغلال جزء من البور الموجود حالياً بمحاصيل نقدية هما محصولى القمح والفلو السودانى، الأول كمحصول شتوى يأتى عقب القطن مباشرة فى الشق الأول من الدورة الثمانية الواسعة، ومساحته ١١٨ ألف فدان. وفى نصف الشق الثانى الذى كان عادة يستغل فى زراعة اللوبيا، ومساحته نحو ٦٠ ألف فدان، والمحصول الثانى الفلو، فى البور الذى يعقب الذرة، والذى كان يزرع نصفه لوبيا بمحصول الفلو السودانى.

البور الأول فى قطن - بور - بور - قطن	١١٨ر٠٠٠ فداناً قمح
نصف البور فى ذرة - لوبيا / بور - بور	٦٠ر٠٠٠ فداناً قمح
البور فى قطن - بور - ذرة	١١٨ر٠٠٠
	٢٩٦,٠٠٠ فداناً

وقد حدد الفنيون الصعوبات العملية التى يمكن أن تواجه تنفيذ هذه الخطة فى ثلاث نقاط:

- ١/ ضرورة الاحتفاظ بالبور كإجراء وقائى فعال ضد إنتشار الأمراض والآفات
- ٢/ الحفاظ على بور قبل القطن ليتمكن إجراء العمليات اللازمة لتحضير زراعة القطن مثل الحرث والتسريب.
- ٣/ التقيد بسعة القنوات الحالية.

كما اقترح الفنيون تنفيذ الخطة على ثلاث مراحل، فى مواقيت محدودة وزراعة محاصيل معينة، فى أماكن معينة فى الدورة، ولأسباب معلومة على النحو الآتى:

المرحلة الأولى:

١٩٦٥/٦٤ وعلى الأكثر فى ٦٨/٦٧	موعد بدايتها
١١٨ ألف فدان قمحاً	المحصول المعين
فى البور الأول من قطن-بور-بور-قطن	وضع المحصول فى الدورة
(١) المحصول الشتوى الوحيد الذى أثبتت التجارب نجاحه.	الأسباب
(٢) إن احتياجاته من الماء تتلائم وسعة القنوات الحالية إذ أنه يزرع بعد وقف الماء عن الذرة فيحل محله، وعليه ستكون الدورة الزراعية للجزيرة بالمقارنة مع الدورة الثابتة كالآتى:	
قطن - بور - بور - قطن - بور - ذرة - ١/٢ لوبا - ١/٢ بور - بور	الدورة الثابتة
قطن - قمح - بور - قطن - بور - ذرة - ١/٢ لوبا - ١/٢ بور - بور	الدورة المقترحة
وستكون حصة المزارع كما هو مبين أدناه:	

النسبة المئوية فى الأرض المنزرعة %	الدورة المكثفة فدان	الدورة الواسعة فدان	المحصول
	١٠	١٠	قطن
	٥	٥	ذرة
	٢ ١/٢	٢ ١/٢	لوبيا أو فول "اختياري"
١٢ ١/٢	٥	-	قمح
			الجبلة
١٢ ١/٢	٢٢ ١/٢	١٧ ١/٢	

هذه هى مقترحات الخطة فى مرحلتها الأولى. وفيما يلى رأى إدارة الجزيرة فى المقترحات الموضحة بخصوص المرحلة الأولى:

(١) يزرع المزارع فى أربعة قطع من الأرض، قد لا تكون متقاربة مما يدعو الى توزيع وبعثرة جهوده، إذ ليس له خيارات ثابتة غير القطن والذرة بالتبادل مع رصيفه فى مرة القطن الأخرى، والقمح والعلف فى خيارات غير محددة فى الوقت الحاضر.

(٢) الفول كبديل للوبيا - سيعقب الذرة مما يترتب عليه هبوط فى إنتاج الفول قد لا يشجع المزارع على الاستمرار فى زراعته، إذ أن البذرة تأوى دودة "أم سوميته" وحشرة "الأرضة" وكلاهما مضر بإنتاج الفول.

(٣) إن زراعة القمح فى البور الأول، وهو البور الذى تجرى فيه عملية الحرث العميق يعنى تقليل مدة العملية من ١٨ شهرا الى ٩-١٢ شهرا، وهذا يستوجب تحضير القمح آليا وفى مستوى عال من الكفاءة لا يمكن الوصول اليه بالمحراث البلى للحد من انتشار الحشائش الخبارة بالأرض مثل السعدة والنجيلية.

المرحلة الثانية:

٦٨/٦٧	موعد بدايتها
٦٠ ألف فدان قمحا	المحصول المين
بور - ذرة ١/٢ فول - ١/٢ قمح - بور	وضع المحصول فى الدورة
بور - ١/٢ فول - ١/٢ قمح - ذرة - بور	الاسباب
إمكان استغلال الماء الذى كان عادة يستغل فى رى اللوبيا	

وسيكون الهيكل العام للدورة فى الجزيرة بعد حدوث التعديل فى المرحلة الأولى على النحو الآتى:

المرحلة الأولى: قطن - قمح - بور - قطن
 بور - ذرة ١/٢ لوبيا ١/٢ - بور - بور
 المرحلة الثانية: إما: قطن - قمح - بور - قطن
 بور - ذرة ١/٢ فول ١/٢ - قمح - بور
 أو: قطن - قمح - بور - قطن
 بور - فول - قمح - ذرة - بور
 وستكون حصص المزارع على النحو الآتى:

المحصول	الدورة الثابتة فدان	دورة المرحلة الأولى	الزيادة %	دورة المرحلة الثانية	الزيادة %
قطن	١٠	١٠		١٠	
ذرة	٥	٥		٥	
فول	٢ ١/٢	٢ ١/٢ (أو لوبيا)		٢ ١/٢	
لوبيا	٢ ١/٢				
قمح	-	٥		٧ ١/٢	١٨.٨
الجملة	١٧ ١/٢	٢٢ ١/٢		٢٥	١٨.٨

وفيما يلي وجهة نظر إدارة الجزيرة في مقترحات المرحلة الثانية:
 (١) إختفاء اللوبا تماما في المرحلة الثانية، وهى العلف الذى يعتمد عليه المزارع فى تغذية حيواناته وبالتالي تحسين غذائه وأفراد أسرته.
 (٢) إن الذرة تعقب القمح وهو يتغذى من نفس الطبقة من التربة التى تتغذى منها الذرة ولذلك سيكون هذا سببا فى إنخفاض إنتاج الذرة، وإذا ما طبقت الدورة الأولى التى تقترح أن يعقب الفول والقمح الذرة سيتأثر إنتاج الفول للأسباب المذكورة بخصوص الدورة المقترحة فى المرحلة الأولى، وسيتأثر كذلك إنتاج القمح لنفس الأسباب المذكورة بخصوص الذرة فى المرحلة الثانية.

المرحلة الثالثة:

٦٨/٦٧	موعد بدايتها
١١٨ ألف فدان فلبسارا	المحصول المعين
فلبسارا - ذرة - فول - قمح - بور	وضع المحصول في الدورة
فلبسارا - فول - قمح - ذرة - بور	الأسباب
يمكن نمو الفلبسارا بالمطردون الاستعانة بمياه الري وعليه ستكون الدورة النهائية كالآتى:	

إما: قطن - قمح - بور - قطن - فلبسارا - ذرة - فول / قمح - بور
 أو: قطن - قمح - بور - قطن - فلبسارا - فول - قمح - ذرة - بور
 وعليه ستكون حصة المزارع على النحو الآتى:

المحصول	الدورة الثابتة فدان	الدورة الأولى فدان	الزيادة %	الدورة الثانية فدان	الزيادة %	الدورة الثالثة فدان	الزيادة %
قطن	١٠	١٠		١٠		١٠	
ذرة	٥	٥		٥		٥	
فول	٢ ١/٢	٢ ١/٢		٢ ١/٢		٢ ١/٢	
لوبيا	-	-		-		-	
قمح	-	٥		٧ ١/٢		٧ ١/٢	
فلبسارا	-	-		-		٥	
الجملة	١٧ ١/٢	٢٢ ١/٢	١٢ ١/٢	٢٥	١٨٠,٨	٣٠	٣١ ١/٤

ووجهة نظر الجزيرة بالإضافة الى ما ذكر عن المرحلة الاولى والثانية أن الدورة الأخيرة من شأنها أن توفر بعض الغذاء للحيوانات، ولكنه لن يكون بحال من الأحوال كل الغذاء اللازم، إذ أن إنتاج الفلبسارا أقل فى كميته من إنتاج اللوبا وغير ثابت، إذ يعتمد على الأمطار التى قد تكفى لنموها أو قد لا تكفى.

ماذا أعدت الجزيرة لتحقيق الخطة ومتابعة سير التنفيذ؟

لقد خلقت إدارة الجزيرة عدة أجهزة لدراسة كل ما يتعلق بخطة التكاثيف والتنوع من ضمن موظفيها، وتقديم التوصيات المناسبة للإدارة، وتم بالفعل تكوين اللجان الآتية:

(١) لجنة فلاحه المحاصيل وقد أوكل اليها دراسة خطة التكاثيف والتنوع وتقديم التوصيات المتعلقة بتنفيذها، وتحديد مراحلها وتوقيت تلك المراحل حسب توفر الماء.

(٢) لجنة تربية الحيوانات، ومهمتها الرئيسية دراسة تطوير الثروة الحيوانية فى الجزيرة ووسائل تحسين الحيوانات، وكيفية استغلالها حتى تصبح مصدر دخل للمزارع. وتم بالفعل تعيين أخصائى فى تربية الحيوانات بالانتداب من وزارة الثروة الحيوانية وقد سبقه ضابط إحصاء حيوانى فرغ من إحصاء الحيوانات بالجزيرة.

(٣) اللجنة الزراعية، ومهمتها الرئيسية دراسة أنجح الوسائل التى تزيد من إنتاج المحاصيل، ودراسة الصعوبات التى تواجه التطبيق، وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما إنها تعنى بإدخال الآلات الزراعية الملائمة.

(٤) لجنة تطوير زراعة الخضروات، ومهمتها البحث فى أنجح الوسائل لتحسين إنتاج الخضروات وتوفير البذور الجيدة وتسويقها.

(٥) لجنة الإرشاد الزراعى، ومهمتها الرئيسية توصيل المعرفة للمزارع عن طريق النشرات والكتيبات.

(٦) لجنة تسويق المحاصيل، ومهمتها دراسة إمكانية تسويق المحاصيل ووضع سياسة عامة لتسويقها وتقديم النصع للمزارعين فى هذا الشأن.

وقد تم إنشاء قسم بمكتب المدير الزراعى خاص بالمحصولات الأخرى مهمته

الرئيسية تطوير زراعة وإنتاج المحصولات الأخرى وتطبيق توصيات تلك اللجان وكل ما يتعلق بخطة التكايف والتنويع.

تعمل كل تلك اللجان فى تعاون وثيق، وتنعقد اجتماعات منظمة يحضرها موظفو الأبحاث كلما لزم حضورهم، وكذلك موظفو وزارة الثروة الحيوانية وذلك لتنسيق العمل وتوحيد الجهد للوصول بالخطة الى غايتها.

وفيما يلى توقيت مراحل خطة التكايف والتنويع حسب امكانيات الماء ووفقا للدورة التى اقترحتها الادارة وعدلتها لجنة فلاحه المحاصيل:

المحصول	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
القطن	٢٣٤,٨٧٥	٣٣٤,٧٨٢	٢٥١,٣٠٥	٢٥١,٣٠٥	٢٥١,٣٠٥	٢٥١,٣٠٥
الذرة	١١٧,٤٨٦	١١٧,٨٥١	١٢٥,٧١٣	١٢٥,٧١٣	١٢٥,٧١٣	١٢٥,٧١٣
الفول	١٢,٤٢٤	١٤,٥٣٤	١٩,٦٣٠	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
اللوبيا	٤٢,٦٨٥	٤٠,٢٤٩	٣٨,٨٢٤	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
القمح	١٤,٣٦٩	٢٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
الخضروات	١١,٣٤٦	١٠,٧٧٨	١٩,٥١١	٢٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
القبسارا	-	١٥	٥٠٠	٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
المجموع	٤٤٣,١٨٥	٤٣٨,٢٠٩	٥٣٠,٤٨٣	٥٢٧,٠١٨	٥٢٧,٠١٨	٧٣٧,٠١٨

التنويع في المناقل:

إن دورة المناقل الثلاثية الممتدة فى ستة أوجه تعتبر مكثفة، إذ أن ٦٧٪ من الأرض مزروعة فى كل سنة والأرض البور وهى تعادل ٣٣٪ عباره عن أرض القطن للموسم القادم. ولذلك لا مجال هناك لتكايف، وكل ما يمكن عمله هو تنويع المحاصيل، إذا كان هناك ما يزيد من دخل المزارع ويزيد من استقراره.

إن دورة المناقل الحالية تتضمن الآتى:

قطن - بور - قطن - لوبيا - ذرة - بور

والشق الأول من الدورة قطن - بور - قطن لايسمح بإدخال محصولا اضافيا إذ أن هذا يتعارض وبرنامج الحراث الخاص بتحضير القطن الذى يبدأ عادة فى

منتصف أكتوبر، والشق الثانى من الدورة وهو لوبيا - ذرة - بور يمكن استغلاله لزيادة محصولات المزارع الى حد معلوم.

إن التجارب الجارية الآن بفرع تجربة الفلاحة القروية بالمناقل الغرض منها البحث فى الوسائل التى تحقق دخلا أكثر للمزارع فى الدورة الثلاثية الممتدة فى ستة أوجه والدورة المتبعة حاليا فى فرع التجربة كالاتى:

قطن - قلبسارا (ثلاثة أشهر) - قطن - فول - ذرة (يتبعه لوبا حلو - بور)

هذه الدورة لا تتعارض وبرنامج الحراث فى الشق الأول، إذ يمكن رعى القلبسارا أو قطعها لحفظها فى أوائل أكتوبر، وبما أنها محصول بقولى سنوى فلا تضار منها الأرض ولا يشكل التخلص منها أى صعوبة. وفى الشق الثانى حل الفول محل اللوبيا وأضيفت اللوبيا الحلو لتعقب الذرة فى نفس الأرض وفى نفس السنة. وهذا يستلزم زراعة عينات من الذرة سريعة النمو، واختيار عينات من اللوبيا الشتوية مثل اللوبيا حلو COWPEA. وهذه الدورة تحقق محصولا نقديا اضافيا للمزارع، ولا تحرمه من الذرة ولا العلف وبذلك تمكنه من استغلال الحيوان فى زيادة دخله، وهو الهدف الذى يرمى اليه برنامج التكتيف والتنويع. والدورة المطبقة فى امتداد المناقل بوجه عام على النحو الآتى:

قطن - بور - قطن - فول - لوبيا - خضروات - ذرة - بور

وتوقيت تنفيذ الخطة كالاتى:

المحصول	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
قطن	٣٤٩,٤٦٨	٢٧٣,٦٩٦	٢٥٩,٥٤٩	٢٥٩,٥٤٩	٢٦١,٢٥٠	٢٧٣,٢٥٠
ذرة	١٠٨,٦٠٥	١٣٦,٩٥٥	١٢٩,٥٤٥	١٢٩,٥٤٥	١٣٠,٦٢٥	١٣٦,٦٢٥
فول	٢١,٣٩٩	٢٤,٦٣٦	٤١,٨١٢	٤١,٨١٢	٨٠,٠٠٠	٨٥,٠٠٠
لوبيا قلبسارا	٦٢,٤٦٥	٨١,٠١٣	٧٦,٢٢٥	٧٦,٢٢٥	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
الخضروات	٤,٩٦٥	٣,٩٤٢	٨,٤٥٧	٨,٤٥٧	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
المجموع	٤٤٦,٩٠٣	٥٢٠,١٤٤	٥١٥,٥٨٩	٥١٥,٥٨٩	٥٢١,٠٩٤	٥٢١,٨٧٥

إن التجربة الجارية الآن فى فرع الفلاحة القروية بالمناقل مماثلة لتجربة ود النعيم فى غاياتها وأهدافها. الأولى تبحث فى تحقيق تلك الغايات فى حدود الدورة الثلاثية الممتدة فى ست نمر، وهذه التجربة لازالت فى أطوارها الأولى ولا بد من تكرارها وتغييرها وتبديلها حتى نصل الى الدورة المناسبة كما حدث فى تجربة ود النعيم. وقد نوقشت هذه الدورة فى اجتماعات لجنة فلاحه المحاصيل بقسم التجارب وتمت الموافقة عليها والتجربة الثانية تبحث فى إمكان زيادة دخل المزارع وتحسين غذائه وزيادة دخله فى حدود الدورة الزراعية الرباعية الممتدة فى ثمان نمر، وفى حدود إمكانيات المياه المتوفرة حاليا والتي ستتوفر فى المستقبل.

الخلل الإداري في مشروع الجزيرة

(أ) شروط الخدمة بعد تأميم المشروع، مع إدارة مشروع الجزيرة الجديدة. عندما أعلنت حكومة السودان قرارها بتأميم المشروع واستلام إدارة المشروع بعد نهاية امتياز الشركتين الزراعيتين (الجزيرة - كسلا) فى ١٩٥٠/٦/٣٠، عرضت الحكومة على كل العاملين بالمشروع من أجانب وسودانيين استمرار العمل مع اللجنة الجديدة لإدارة المشروع، حسب الشروط المقدمة لهم والمتفق عليها بأن تكون سن التقاعد للأجانب ٥٥ سنة وللسودانيين ٦٥ سنة. وإذا أخلت الحكومة بهذه الشروط بالنسبة لسن التقاعد، فيلزمها دفع تعويض إزاء ذلك. وقد قبل تقريبا كل الأجانب والسودانيين الاستمرار فى العمل. غير أن العمال السودانيين كان يساورهم الشك فى أن تقوم حكومة السودان أو الإدارة الجديدة بالوفاء، فكأنما كانوا يعلمون الغيب. وحاول (مسترجيتسكل) بكل الطرق كتابة وبالا اجتماع بنقابة العمال لإقناعهم ولتطمينهم بأن سن تقاعدهم ٦٥ سنة، ولذلك فإنه ينصحهم ألا يأخذوا مدخراتهم ويصرفونها قبل تقاعدهم. وكنت أحضر بصفتى ضابط اتصال العاملين، هذه الاجتماعات وأحاول من جانبى أيضا إقناعهم. ولم تكن هناك مشكلة فى إقناع الموظفين. وفى إحدى هذه الاجتماعات تبدي أن أعضاء النقابة قد اقتنعوا، ولكن كان خوفهم من جمهرة العمال التى تطالب وتلج بالصرف لحقوقهم، نسبة لعدم

اطمئنناهم لتعهدات الحكومة أو اللجنة. هذا بالإضافة لاحتواء التجار الذين يحرصون على الصرف لخلاص الديون والاستفادة من الأرباح. وطلب أعضاء النقابة من (مستر جيتسكل) أن يرسل من يتصل بالعمال لمحاولة إقناعهم. فأخبرهم بأنى سأقوم بهذه المهمة. وذهبت فعلا الى كل مجتمعات العمال وتحدثت معهم ووجدت صعوبة فى إقناعهم، وأخيرا تم الاتفاق بأن يتقدموا بأسئلتهم التى يشعرون بأهميتها بالنسبة لإطمئنائهم، ويطلبون الإجابة عليها من (مستر جيتسكل)، حتى يمكنهم بعد ذلك الاطمئنان والقبول بالعمل مع الادارة الجديدة وترك مدخراتهم. وأخذت منهم كل الأسئلة التى طرحوها وراجعتها معهم، ثم ترجمتها (للمستر جيتسكل) الذى رد عليها بالإنجليزى والعربى.

ولكن مالى حدث فى المستقبل بالنسبة لتعاقب المحافظين والخلل الإدارى؟ لقد جاء محافظ فى سنة ١٩٥٩، أى بعد تسع سنوات، وعدل سن التقاعد الى ٦٠ سنة. وبعد ١٣ سنة جاء محافظ آخر وأوصى الى مجلس الإدارة بتعديلها الى ٥٥ سنة. وأدى هذا القرار الى تشريد الكثير من الموظفين والعمال بدون أى تعويض على ما فقدوه. وبالرغم من الاعتراضات التى تقدمت بها وتقدم بها العاملون، فلا الحكومة ولا إدارة الجزيرة فى ذلك الوقت اهتمت بالأمر. حتى إننى حاولت أن أقنع زملائى على تقديم شكوى ضد مجلس الإدارة بعد مقابلتى لوزير المالية وقتها، ولكن لم يأخذوا برأى، وتقدمت أنا لوحدى بالقضية ضد مجلس الإدارة، وأخذت تسع سنوات حتى تم الحكم فيها لصالحى. ولكن الذين شردوا من الموظفين فيما بعد كانوا أسعد حظا. فقد استطاع مندوبهم بطرق خاصة واتصالات مع رأس الدولة أن يحكم لهم بالتعويضات فى سنة ١٩٧٥.

(ب) منصب المحافظ

إن تغيير الحكومات مع تغيير المحافظين المتتالى سبب خلا كبيرا فى إدارة المشروع. لقد كان منصب المحافظ مستقرا فى عهد الشركة الزراعية، ولكنه اضطرب بعد تأميم المشروع، ويمكن عقد مقارنة سريعة بين العهدين. عندما ابتدأت شركة السودان الزراعية أول عملها فى عام ١٩٠٧م فى مشروع الزيداب، كان المحافظ الأول هو مستر (ماكفلورى). واستمر محافظا الى سنة ١٩١٨م.

وخلفه فى الوظيفة (مستر ماكنتاير) الذى كان وقتها المدير وانتقل الى الرئاسة ببركات بعد أن انتقل نشاط الشركة الى الجزيرة، واستمر فى وظيفته حتى نهاية امتياز الشركة، وكانت هذه الفترة من سنة ١٩٠٧م وحتى ١٩٥٠م، وقد وصلت من مداها الى (٤٣) ثلاثة وأربعين سنة. وفى ١/٧/١٩٥٠، تم تأميم مشروع الجزيرة واستلمته الادارة الجديدة. باسم (ادارة مشروع الجزيرة) وبدأت بذلك قصة المحافظين على النحو التالى:

كان المحافظ الأول (مستر جيتسكل) الذى جاء للعمل فى المشروع بعد تخرجه فى الكلية الجديدة فى مادة التاريخ، من جامعة اكسفورد. وعين فى بادئ الأمر مفتشا صغيرا فى التفاتيش بالمشروع، وتدرج الى أن وصل الى وظيفة مدير المشروع فى عام ١٩٤٥م، وتم اختياره محافظا للمشروع فى ١/٧/١٩٥٠، واستمر فى وظيفته حتى شهر مارس ١٩٥٢م، وتولى بعد ذلك المحافظ الثانى (مستر ريبى) واستمر الى أن سودنت وظيفته فى سنة ١٩٥٥. وخلفه أول محافظ سودانى هو المرحوم الاستاذ مكى عباس، ثم خلفه السيد/ مكوى سليمان أكرت وخلفه السيد/ ميرغنى الأمين، السيد/ حسن متوكل، السيد/ كمال عقباوى، السيد/ عباس عبدالمجيد، السيد/ الصادق بدرى، السيد/ حسن عبدالله هاشم، السيد د. حسن الطيب، السيد/ عبدالله الزبير، السيد/ الدكتور نصر الدين محمد نصر الدين، وأخيرا السيد/ عزالدين عمر المكى الحالى. ويكون قد تعاقب على هذه الوظيفة (١٤) اربعة عشر محافظا فى فترة بلغت فى مداها الى ٤٢ سنة من ١٩٥٠ الى ١٩٩٢ فيكون المعدل بالنسبة لكل محافظ (٣) سنوات بالمقارنة مع الشركة الزراعية ١١ سنة للمحافظ الأول و ٢١ سنة للمحافظ الثانى. فلو كان المدير العام موجودا لكان فى مقدوره لفت نظرهم الى الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع.

وكان كل محافظ يأتى من الخارج، يحضر بخلفياته، بدون اعتبار لقوانين ولوائح إدارة المشروع التى كانت موجودة فى مجلد، ومنه صور مودعة لكل رؤساء المصالح والإدارات. وكانت الادارة فى بركات تهتم برعاية هذه القوانين، ولذلك فإنها ترسل مناشير لكل من يهمهم الأمر بأى الغاء أو تعديل أو إضافة. وبعد المحافظ الرابع، تجاهل كل المحافظين اللاحقين هذه القوانين واللوائح الإدارية. وأصبح كل محافظ يعمل حسب خلفياته أو اجتهاداته. وبخلاف الأربعة الأوائل، والذين إما

استقالوا أو انتهت فترة عملهم القانونية حسب شروط خدمتهم، والذين سلموا وتسلموا كاملا ومكتوبا، بخلاف هؤلاء، فإن أى محافظ لاحق لم يستلم ولم يسلم كتابة، وذلك لأنه يجد نفسه يفاجأ بالإعفاء بشكل مذل. فتنتهى خدمته ويسرع بالذهاب الى أهله، تاركا المكتب لخلفه ليجلس فيه. وكان فى الماضى يوجد المدير العام الذى يمكنه أن يسير العمل الإدارى ويساعد المحافظ. ولكن هذه الوظيفة ألغيت واستبدلت بنائب للمحافظ. وكان الواجب أن يقوم هو بمعرفة القوانين ويكون مستشارا ومرشدا للمحافظ الجديد. ولكن بخلاف واحد، واصطدم مع المحافظ فى العمل، فإن الآخرين لم يهتموا بمعرفة القوانين واللوائح، ولم يدرك أى أحد ما هى المقاييس التى يتم بها اختيار وتعيين المحافظين لمشروع الجزيرة. وقد اعفى أحد المحافظين، وكان من أنجح المحافظين، وحظى برضاء المزارعين والعاملين، وزاد الإنتاج فى فترة خدمته القصيرة، اعفى من وظيفته كمحافظ فى مشروع الجزيرة بعد سنة واحدة وكان زراعيا، وعين اداريا محافظا لمديرية كردفان، المهم أن الاسم واحد، ثم يفاجأ بعد ذلك بخبر تعيينه وزيرا للزراعة.

والغريب فى الأمر أن بعض هؤلاء المحافظين سلكوا نفس سلوك الحكومات فى التخريب. فجاء محافظ من الخارج فوجد سن التقاعد للعاملين ٦٥ سنة، فلم تعجبه لأنه كان فى الحكومة وسن التقاعد هناك ٥٥ سنة. وبدون اعتبار للتعهد ولاختلاف العمل الزراعى الانتاجى والمسئوليات، غير سن التقاعد الى ٦٠ سنة، وشرد بذلك العشرات من العاملين من موظفين وعمال. وجاء محافظ لاحق فلم تعجبه الحال فغير سن التقاعد الى ٥٥ سنة وشرد بذلك الكثير من العاملين، وجاء بعد ذلك محافظ آخر فقضى على البقية الباقية إذ أوصى للوزير أو ربما الوزير أوعز اليه، وكانا زراعيين، فأعفى العشرات من الموظفين ليحل محلهم زراعيون، بدون أى سبب غير أنهم لسوء حظهم لم يكونوا من الزراعيين، مع العلم بأن الإدارة قررت منذ الستينيات فى اختيار المفتشين الجدد من الزراعيين، ولما تكاثر عددهم فى السبعينات والثمانينات، كونوا نقابة وطالبوا بإسناد الوظائف القيادية اليهم. ولم توافق الادارة على هذه الازدواجية بأن يكون هناك زراعى بالاضافة للإدارى، وقررت أن تعالج المشكلة علاجا جذريا، فأعفى العشرات من العاملين غير الزراعيين فى لغيظ بالذات لافساح المجال للزراعيين، بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى،

من النواحي الانسانية أو القانونية والمعيشية التى يؤدى اليها مثل هذا التشريد. وأن أى إدارى يعرف مسئولياته لابد له أن يفكر فى تأثير مثل هذا العمل على الأفراد وعلى الجماعات وعلى الإنتاج. وهل القرار نفسه يتماشى مع قوانين الإدارة؟ لقد كان القرار فى واقع الأمر شيئاً جدياً بالنسبة للأفراد وكذلك بالنسبة للجماعات، وبالمثل بالنسبة للإنتاج. وأخيراً لم يكن مطابقاً لقوانين الإدارة. والآن ماذا كانت نتائج كل هذه القرارات التى ذكرتها؟ فبالنسبة للقرار الذى اتخذ فى يونيو سنة ١٩٦٣، فإن المنكوبين أخذوا يناضلون بدون جدوى بالرغم من كل المحاولات. وأما بالنسبة للقرارات الأخيرة فقد تكون مندوبون من النقابيين وأخذوا على عاتقهم النضال فى سبيل حقوقهم. وكانت لهم اتصالات ناجحة مع أولى الأمر حتى الوصول الى رئيس الجمهورية. وانتصروا فى النهاية إذ أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعويضهم: أما أن يعودوا للعمل وتكون فترة غيابهم أجازة بماهية أو تسوى معاشاتهم بالكامل. فاختار بعضهم الحل الأول واختار البعض الآخر الحل الثانى. والله سبحانه وتعالى لا يقبل الظلم ولا يترك الظالم من العقاب، فالذين اتخذوا هذه القرارات شربوا من نفس الكأس.

إنه لمن المؤسف أن الكثير من المسؤولين لم يدركوا أهمية هذا المشروع العظيم من ناحية الانتاجية والإجتماع والاستثمار الموضوع فيه. وإنه لمن المأمول أن تهتم الدولة بهذا المشروع من خصائص إدارية وزراعية واجتماعية وتعاونية، حتى تستقر أحواله ولا يفقد سمعته الرفيعة فى الخارج، كإنجاز سودانى رائع وليس له مثيل فى كل أنحاء العالم، فالوفود تأتى من الخارج وتتجه إليه ويبهرون به.

الفصل السادس

إضراب مزارعي الجزيرة في عام ١٩١٣ م

الفصل السادس

إضراب مزارعي الجزيرة في عام ١٩١٣ م

كان سبب هذا الإضراب هو تغيير علاقات الانتاج من الحساب الفردي الى الحساب المشترك.

ابتدأت التجربة الاستطلاعية لزراعة القطن طويل التيلة بالرى الصناعى فى موسم ١٩١٢/١٩١١ فى مزرعة صغيرة تحمل اسم (مزرعة طيبة) قامت بها مصلحة الزراعة التابعة لحكومة السودان، وذلك بتركيب طلمبة على شاطئ النيل الأزرق. وتقع هذه المنطقة على بعد بضعة أميال شمال مدينة وادمدنى.

وكانت الخطوة الأولى هى أن استأجرت حكومة السودان آنذاك ٦٠٠ فداناً من الأهالى، وزرعت منها ٢٥٠ فداناً قطناً والباقى قمحاً وذرة وعلفاً. وكان الغرض الأساسى لهذه التجربة هو التأكد من صلاحية أرض الجزيرة لانتاج القطن طويل التيلة، والذى كانت المصانع البريطانية فى أشد الحاجة اليه، نظراً للمزاحمة التى كانت تواجهها من أمريكا واليابان والهند، مع قلة وتدهور انتاج القطن طويل التيلة فى القطر المصرى.

نجحت هذه التجربة الصغيرة، إذ وصل انتاج الفدان الى ٣٢.٥ قنطاراً، وكان انتاجاً مشجعاً للغاية. وكان يدير هذه المزرعة الصغيرة أحد مفتشى مصلحة الزراعة البريطانيين (المستر ديفى)، والذى صار فيما بعد مديراً لمصلحة الزراعة. وكان يساعده اثنان من الموظفين المصريين التابعين لنفس المصلحة.

كان هذا الانتاج المشجع دافعاً لحكومة السودان للاستمرار فى التجربة فى الموسم التالى ١٩١٢/١٩١٣. ولكن كان الاختلاف هو أن حكومة السودان كانت منذ عام ١٩١٠ تتفاوض مع رؤساء الشركة الزراعية السودانية، والتى كانت قد أسست مشروع الزيداب منذ عام ١٩٠٤، والذى يقع على بعد ١٨٠ ميلاً شمال الخرطوم، لاستلام ادارة المشروع اذا نجحت التجربة الأولى.

وعليه فقد تم الاتفاق على أن تستلم الشركة الزراعية السودانية ادارة المشروع اعتباراً من الموسم الثانى ١٩١٢/١٩١٣. وكان النجاح أيضاً حليف تلك الزراعة. والتى ارتفعت مساحة زراعة القطن الى ٦١٠ فداناً، وقد وصل انتاجها فى النهاية

الى ٥,٦١٠ قنطارا للفدان. كانت علاقة الانتاج فى هذين الموسمين بالنسبة للتعامل مع المزارعين هى بالحساب الفردى، والذى كان سائدا فى القطر المصرى ثم انتقل فيما بعد الى الزيداب، وهاهو يأتى بالمثل الى مشروع الجزيرة عند بدايته. وكان النظام المتبع هو أن يقوم المزارع بكل العمليات الزراعية من قطن وقمح وذرة عن طريق الايجار الذى يشتمل على رسوم الأرض والماء والضريبة بواقع ٢ جنيه مصرى للرية الواحدة للفدان للمحاصيل المذكورة. كان ذلك فى موسم ١٩١١/١٩١٢م. وأما فى موسم ١٩١٢/١٩١٣م والذى كانت تديره الشركة الزراعية السودانية، فقد ارتفعت الرسوم الى ٢,٥ جنيه مصرى. وقد نتج عن هذه الرسوم المنخفضة جدا أن تكبدت حكومة السودان خسارة فى الموسمين بلغت جملتها ٦,٠٠٠ (ستة ألف) جنيه مصرى، فى الوقت الذى وصل فيه ربح المزارع الصافى من محاصيله ١٤٧ جنيها مصريا فى موسم ١٩١٢/١٩١٣م على النحو التالى:

١٠ فداننا قطننا أنتجت ٥,٥ قنطارا للفدان	
بواقع ٣,٢٥ جنيها للقنطار.	= ١٧٩ ج
١٠ فداننا قمحا أنتجت ٥ أراب للفدان	
بواقع ١,٦٠ جنيها للأراب.	= ٨٠ ج
١٠ فداننا ذرة أنتجت ٤ أراب للفدان	
بواقع ١,٨٥ جنيها للأراب	= ٤٣ ج
الأرباح الاجمالية	= ٣٠٢ ج
	= ٣٠٢ ج

خصومات التكاليف

١- الرسوم بواقع ٢,٥ ج مصرى للفدان	= ٧٥ ج
٢- تكاليف العمل	= ٨٠ ج
جملة الخصومات	= ١٥٥ ج
	<hr/>
الربح الصافى	= ١٤٧ ج
	<hr/>

التعاقد المشترك (الحساب المشترك)

لقد اقتنعت الحكومة بموجب هذه النتائج بأن هذا النظام غير مجد لاستثمار. ثم من جهة ثانية أدركت بأن " الشيلة" ستكون كبيرة جدا عند امتدادات المشروع. ولذلك كان لابد لها أن تفكر فى طريقة أخرى لتستفيد منها من خبرة الشركة ومن أموالها ومن موظفيها، وذلك فى الدخول معها فى شراكة لإدارة المشروع. ولكن كان هنالك شريك ثالث وهو المزارع كان لابد من ادخاله فى الصفقة. كان فى مقدور كل من الحكومة والشركة أن تقدر تكاليفها وما يأتى لها من أرباح، ولكن كيف يمكن تقدير تكاليف المزارع. ولذلك فقد طلبت حكومة السودان من (مستر ديفى)، الذى كان يدير المشروع فى أول تجربته، أن يجرى بحثا فى المنطقة المجاورة عن تكاليف قيمة العمل الذى يقوم به المستأجر فى العمل بالسواقي وعلاقته مع صاحب الساقية.

ذهب (مستر ديفى) الى ساقية تقع شرقى قرية فداسى الحليماب، وجلس مع المشايخ واستفسر منهم عن نظام علاقة الانتاج فى المحاصيل فى السواقي. فشرحوا له أن النظام المتبع محسوبا على أن كل عامل من عوامل الانتاج له أنصبة محددة فى المحاصيل على النحو التالى:

- ١- ملكية الأرض تستحق ١٠/٨ (مشر) المحاصيل.
- ٢- ملكية وتصليح الساقية تستحق ١٠/٨ (عشر) المحاصيل.
- ٣- ملكية ثيران الساقية تستحق ١٠/٢ (عشرين) المحاصيل.
- ٤- علف حيوانات الساقية تستحق ٣٠/٢ (اثنين من ثلاثين) المحاصيل.
- ٥- التقاوى والمعدات تستحق ٣٠/٤ (أربعة من ثلاثين) المحاصيل.
- ٦- المحاصيل أى ٦٠٪ ويكون الباقي وهو قيمة عمل المستأجر ١٠/٤ من المحاصيل أى ٤٠٪.

- وبناء عليه فقد تقرر أن تقسم تكاليف العمل واستحقاقاته على النحو التالى:
- ١- تكاليف ايجار أو شراء الأراضى من ملاكها، وجلب الماء لرى أراضيالمشروع بتشيد الخزان والقنوات وصيانتها، كل هذه تتحملها الحكومة السودانية.
 - ٢- تقوم الشركة الزراعية بمهمة الوكيل عن الحكومة فى توزيع الحوشات للمستأجرين وأن توجه وتشرف على الزراعة وأن تقدمالسلفيات، وتستولى

توزيع الأرباح الاجمالية من ايرادات القطن على الأطراف المشتركة على النحو التالى:

- أ- ٣٥٪ الى حكومة السودان لتغطية الأرباح على القروض وعلى الاستهلاك وعلى صيانة أعمال الري وعلى ايجار أو شراء الأرض من الأهالى.
- ب- ٢٥٪ الى الشركة الزراعية لتغطية تكاليف الطرق والمصارف وتسطيع الأرض للزراعة وتوظيف الموظفين اللازمين للعمل ولأرباح الشركة.
- ج- ٤٠٪ للمزارع لتغطية تكاليف العمل والبذرة والعدد الزراعية، والقيام بعزق الأرض بالحيوانات، ولربح المزارع. هذا كان النظام الأساسى فى البداية، ولكنه تعدل فيما بعد الى ٤٠٪ للحكومة و ٤٠٪ للمزارع و ٢٠٪ للشركة الزراعية.

ان نظام استبدال الحساب الفرى بالشراكة قد خلق مشكلة عويصة بين الحكومة والمزارعين، لأنهم وجدوا بأنهم أصبحوا يأخذون خمسين (٤٠٪) فقط عكس النظام السابق بالحساب الفرى وتوقفوا مضربين عن العمل، وتقدموا بعريضة الى مدير مديرية النيل الأزرق وقتها (ميجر دكنس)، ورجوه أن ينظر فى شكواهم بنفسه. وذكروا فى عريضتهم أنهم عندما دخلوا فى الموسم الزراعى (مارس - أبريل) وكانوا قد فعلوا ذلك على فهم واضح بأن نظام العمل سيظل بدون تغيير عن السابق فى الموسمين ١٩١١/١٩١٢ و ١٩١٢/١٩١٣، وفهموا بأن هناك اقتراحا لزيادة الايجار من ٢,٥ الى ٣ جنيه عن الريه الواحدة للفدان. والآن بعد ٤ أو ٥ شهور من العمل فى تحضير الأرض يفاجأوا باخطارهم بأن النظام بكلياته قد تغير من حساب فردى الى شراكة، مما أدى الى أن تنزل أرباحهم الى خُمسين (٤٠٪) أى من ١٤٧ الى ٤١ جنيه مصرى.

وفى تقرير كتبه مدير المديرية الى مدير الزراعة بتاريخ ١٩١٣/٨/٩، أعطى فيه صورة هامة للحالة التى كانت سائدة، مبينا الصعوبات فى بداية التجربة بانجازات منخفضة جدا، وبعد موسمين، يحدث تغيير مفاجئ عقب تجمع الرجال الكبار فى القاهرة- ثم أُرْدِف يقول فى تقريره، لقد كان سلوك هؤلاء المزارعين الذين تجمعهم فى ساحة المديرية، فى حالة ملفتة من الهدوء والمعلولية، بخلاف واحد أو اثنين منهم كانوا فى حالة من الهياج والصياح، ولقد استمر هذا السلوك

فى كل يوم أمس وهذا النهار. كانوا واعين بما فيه الكفاية لمصالحهم الخاصة بهم بأدراكهم الواضح ماذا يعنى هذا التغيير من نقص هائل فى أرباحهم بما يقرب من ٧٠٪. وكان من الظاهر بأن يكون شعورهم بأنهم خدعوا بواسطة الحكومة. وكما قال لى واحد منهم اليوم اننا لا ندرى ماذا يمكن أن يحدث بعد كل الذى جرى، فمن الممكن أن تكبل أيدينا بالحديد وأن نساق للسجن مع كل مانقاسيه.

ثم أضاف (ميجر دكنس) فى تقريره: " أنه لمن الصعوبة بمكان أن يكون فى مقدور المزارعين أن يتقبلوا تخفيضا كبيرا مثل هذا فى أرباحهم بدون احتجاج ازاء المصروفات التى تكبدوها فى عمل غير مربح، وكانوا كما ذكروا يمكنهم أن يبذلوه فى فترة الأربعة أو الخمسة أشهر فى أعمال مفيدة فى سواقيهم أو فى مزارعهم المطرية. اننى لا أود أن أفترض انتقاد نظام تم التخطيط له بواسطة مقل أقدر من عقلى، وتحت شروط مالية وخلافها، والتى لدى معرفة غير مؤكدة بشأنها الى حد بعيد. ولكننى لا يمكن أن أتخلى عن الشعور بأن أَدْخَالَ هذا النظام عندما انتهى ثلث الموسم الزراعى، وبعد أخطار المزارعين بوضوح بأن عملهم سيكون مستمرا حسب النظام السابق، قد هز الى حد بعيد وعلى وجه خطير ثقة الأهالى فى معاملتنا العادلة. أن تعويضا سخيا من الممكن أن يؤدى الى بعض الترضيات. أنتهى خطاب (ميجر دكنس) مدير المديرية. وقد تمت بعض التعويضات للمزارعين الذين أصروا على التخلي عن حواشاتهم، ولم يكن من العسير استبدالهم بآخرين. استمر نظام الشراكة اعتبارا من موسم ١٩١٤/١٣م.

ولقد أدركت الحكومة فيما بعد التخفيض الكبير الذى حدث فى أرباحهم، ولذلك قررت أن تمنحهم زراعة المحاصيل الأخرى غير القطن مجانا بدون ايجار للأراضى أو الماء أو الضريبة. وكانت هناك اضرابات محلية صغيرة لا يؤبه بها ولم يكن لها أى تأثير.

المال الاحتياطي ومال رفاهية المزارعين بمشروع الجزيرة

مقدمة: اضراب مزارعي الجزيرة عام ١٩٤٦م

لقد كان هذا المال سببا في الاضراب الكبير الذي حدث في شهر يوليو من عام ١٩٤٦م، والتهديد بالاضراب في أعوام أخرى لاحقه ومن المهم تسجيل تاريخ قيام هذين المالين، فمن المؤكد أن الكثيرين في المشروع وخصوصا الأجيال الحديثة، يحتاجون أن يعرفوا الحقائق عن أصل هذين المالين المختلفين عن بعضهما تماما وأن يفهموا الطرق المخصصة لاستعمال كل منهما.

مال المزارعين الاحتياطي:

قبل سنة ١٩٢٩م، كانت أرباح المزارعين تدفع لهم كلها، ولم يكن يحفظ منها شيء كاحتياطي. ونتيجة لذلك العمل فإنه عندما انخفض سعر القطن وفشل الانتاج فشلا ذريعا في السنوات ١٩٢٩-١٩٣٣م، أصابت المزارعين خسارات فادحة وأصبحوا مدينين للحكومة وللشركة الزراعية، ولم يحصلوا على أي أرباح من قطنهم لعدة سنوات. ولضمان عدم حدوث مثل تلك الحاجة مرة أخرى، تقرر أنه عندما تجئ سنة يكون فيها المحصول جيدا وكذلك الأسعار، أن يحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي للمزارعين. وكان يؤخذ هذا المال من أرباح المزارعين جملة واحدة قبل أن يوزع على الأفراد، ويلزم أن يستعمل لصالح كل المزارعين بالمشروع، وأن لا يستعمل لصالح أفراد معينين، وقد أدخلت مادة في اتفاقية الإيجارة عن هذه النقطة. وكنتيجة لذلك فإن مالا يبلغ قدره في شهر يوليو سنة ١٩٤٦م نحو مليون وثلثمائة ألف جنيه، قد تجمع وتستعمل لمساعدة المزارعين في السنين الرديئة، وأستعمل أيضا للصرف منه على المشاريع التي تأتي بفائدة للمزارعين، وللحصول على ضمان كاف وحماية كافية للمزارعين. قد رؤى زيادة هذا المال الى مليون وخمسمائة ألف جنيه لأن مبلغ المليون وثلثمائة ألف جنيه هذه هي عبارة عن نصيب المزارعين في محصول سنة واحدة.

وعندما تم تأميم المشروع في عام ١٩٥٠م، فإن احتياطي المزارعين أصبح جزء من

قانون الادارة، وذلك بخمسة اثنين فى المائة من نصيب المزارعين كاحتياطى يستعمل للأغراض التى سبق ذكرها.

مال رفاهية (منفعة) المزارعين:

بلغت إيرادات هذا المال عام ١٩٤٦م نحو اثنى عشر ألف جنيه، منها ثمانية آلاف جنيه تأتى من فائدة المال الاحتياطى والأربعة آلاف الباقية هى عبارة عن فوائد ناتجة من مبلغ مائة واثنين وعشرين ألف جنيه هى عبارة عن المبالغ التى دفعت الى الحكومة من الديون التى كانت على المزارعين فى السنين الرديئة، ولكن الحكومة أرجعت هذه المبالغ الى المزارعين كهدية منها لتستعمل لمنفعتهم. ونظام مال منفعة المزارعين هو أن يستعمل لصالحهم كلهم كمجموعة. وكانت تقدم اقتراحات الصرف من هذا المال من مجالس القرى. وتبحث تلك الاقتراحات لجنة مشروع الجزيرة المحلية فى مكاتب المديرية بدمدنى. ويوجد فى هذه اللجنة ممثلون للمزارعين. وكان ذلك المال يستعمل لتمويل أغراض مفيدة للمزارعين، كبيوت المجالس وفحول التوليد ومساهمات فى النوادى والاستراحات بالمستشفيات لأن الكثيرين من المزارعين يستعملون الاستراحات.

ظهرت كلمة رفاهية فى أفواه الناس فى اضراب عام ١٩٤٦. ولما لم تكن هذه الكلمة متداولة أو معروفة المعنى، فكان بعضهم ينطقونها (رفاهية). ولذلك فقد تفتق ذهن صديقنا العظيم الشيخ أحمد بابكر الأزرق، كتب الله له العافية والبلل السريع، واقترح بأن تستبدل هذه الكلمة (بمنفعة)، وادخلت بالفعل فى قانون الجزيرة لسنة ١٩٦٠ (مال منفعة المزارعين). كان الشيخ أحمد بابكر الأزرق أول رئيس لهيئة المزارعين، ثم صار رئيسا للاتحاد فى عدة دورات.

كان عام ١٩٤٦ حافلا بالأحداث بالنسبة للسودان بوجه عام وبالنسبة لهذه المنطقة بنوع خاص. فهو العام الذى عقب نهاية الحرب العظمى الثانية التى انتهت فى عام ١٩٤٥. وهو العام الذى كانت تجرى فيه المفاوضات بين مصر وبريطانيا خاصة بالقضية المصرية والمرتبطة بمسألة السودان. وهو العام الذى تكون فيه وفد السودان برئاسة السيد اسماعيل الأزهري والذى سافر الى القاهرة ليكون بالقرب من المتفاوضين إبان نظر القضية السودانية. وهو الذى كانت تعيش فيه الجزيرة

فى فترة انتقال تنتهى فى ١٩٥٠/٦/٣٠ بانقضاء أمد امتياز الشركة الزراعية السودانية فى إدارة المشروع. وهو أخيرا العام الذى تغير فيه الوضع بإدارة (ارشديل)، الى خلف على نقيض يؤمن بالحوار والمشاورة والتراضى المبني على المعرفة والاقتناع وهو المستر (جيتسكل). وكانت منطقة الجزيرة من أهم مناطق القطر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقابلة لانتشار الوعى. ولقد سبق لمؤتمر الخريجين العام ادراك هذه الحقيقة منذ انشائه فى عام ١٩٣٨، وقام بعض أعضائه بعدة رحلات الى قرى المشروع، وعقدوا الكثير من الاتصالات بنوع خاص فى المنطقة الوسطى من الجزيرة وهى أكثر المناطق وعيا وتحضرا. ولذلك فأن هذه الحقائق كانت تغرس فى النفوس عوامل الانتفاضة والتغيير. وكما كان متوقعا فقد بدأت المشاكل تطل برأسها فى كل مكان. وكان أولها فى تلك السنة اضراب عمال ورشة مارنجان فى صبيحة يوم ٢٦ أبريل/١٩٤٦م. وانتشر بعد ذلك الى المنطق الأخرى وانتهى بعد أربعة أيام فى يوم ١٩٤٦/٦/٣٠م.

والآن دعنا نعود الى موضوعنا الذى نحن بصدده وهو اضراب مزارعى الجزيرة فى شهر يوليو من عام ١٩٤٦م. وكان الانجليز بحسب تعاريفهم وتجاربهم يسمون ذلك الاضراب للمزارعين (Sit down strike) (أى الاضراب على طريقة الجلوس) اذ انه فى عرفهم يختلف عن اضراب العمال المرتبط بالصناعة.

لقد سبق وذكرت تاريخ نشأة المال الاحتياطى ومال رفاهية المزارعين. وأول سؤال يتبادر الى الذهن، هل كان المزارعون يعرفون الحقائق عن هذين المالىين؟ عندما اتفقت الحكومة مع الشركة الزراعية بعد التجارب القاسية التى حدثت فى الأعوام ١٩٣٣/٢٩م لاستقطاع جزء من الأرباح للمزارعين فى السنوات الجيدة ووضعها فى صندوق باسم (المال الاحتياطى للمزارعين) لاستعماله فى سداد الديون وفى زيادة الأرباح فى السنوات الرديئة، أدخلت مادة فى اتفاقية الايجارة عن هذه النقطة حتى يتسنى القيام من الناحية القانونية فى عملية الاستقطاع من الأرباح للمزارعين كلما كان ذلك متيسرا. ولقد وضعت صورة من تلك المادة فى كل مكاتب الشركة بالغيط لمدة اثنتى عشرة سنة قبل قيام الاضراب فى سنة ١٩٤٦م. فهل هذا يمكن أن يعنى بأن المزارعين كانوا يعرفون هذه الحقيقة؟ لم تكن للمزارعين اية قنوات لتوصيل المعرفة اليهم، كما لم تكن لهم اية هيئة تمثلهم. وبالتالي لم تكن لهم

معرفة كافرين بما كان يجرى فى الخفاء. وحتى لو كان لبعضهم العلم، فإن كمية المال الموجودة فى تلك الفترة مليون وثلثمائة ألف جنيه، كانت مفاجأة تلفت نظر حتى الأعمى وبالتالى تلهب المشاعر.

ولابد أن نذكر بأنه عند نشوب الحرب فى الأربعينات وامتدادها الى منطقة الشرق الأوسط، قامت الحكومة بالمعونة مع الشركة الزراعية بتكوين مجالس القرى بالمشروع وبتعيين صمودة لهذه المجالس لديها، وصمودة تابعين مباشرة الى باشمفتشى التفاتيش وذلك لسد النقص فى مفتشى الغيط الذين تم انتدابهم للمشاركة فى الأعمال الحربية. لقد كان من حق أعضاء مجالس القرى تحت رئاسة الباشمفتش، أن يبحثوا الكثير من المسائل المتعلقة بالأعمال الزراعية والصحية وغيرها. وفى أواخر شهر يونيه سنة ١٩٤٦ ابتدأت بعض المجالس تسأل عن مال الرفاهية. ومع البحث فهموا بأن هناك مالا للاحتياطى. وأخذ الخبر يتنقل من مكان الى مكان. وأصبح المزارعون يسألون المفتشين عن الحقيقة التى كان المفتشون أنفسهم يجهلونها جهلا تاما، لأنها ليست من مسئولياتهم التى تتعلق بمطاردة المزارعين لتحقيق أكبر قدر من الانتاج. وكانوا يرون وكأنهم مجبورون على قصة المجلس والجلوس مع المزارعين. واستقال منهم بالفعل الذين قالوا بأن هذا الذى يحدث ليس من واجباتهم عند تعيينهم للعمل بالمشروع، ولذلك يفضلون الذهاب اذ لا يمكنهم المشاركة فيه. كانوا امناء على الأقل، اذ أن الكثير من الباقين كانوا أما من المنافقين أو من الذين اضطرتهم ظروف الحياة المعيشية للبقاء، وقليل جدا منهم كان متعاونًا.

وكان يساند (المستر جيتسكل) فى سياسته (المستر بريدن) الذى كان مدير للمديرية (المستر هسكويرت) الذى كان مفتشا للجزيرة. وقد جمعت الجزيرة هذا الثلاث فى ذلك الوقت، كما جمعتهم جامعة اكسفورد فى سنوات الدراسة وكانت تلك السياسة هى: "علينا أن نعامل المزارعين كأشخاص مسئولين ومدركين لمسئولياتهم بدلا من قاصرين كما كان الحال فى الماضى".

وبناء عليه فقد تم الاتفاق على أن يصدر مدير مديرية النيل الأزرق منشورا الى المزارعين بالجزيرة يشرح لهم الموقف الخاص بمالى الاحتياطى والرفاهية. ولقد تم فعلا ارسال أول منشور بتاريخ ٢٦/٦/١٩٤٦ وهو كمايلى:

مذكرة عن المال الاحتياطي ومال الرفاهية للمزارعين بالجزيرة

من المهم أن يعلم المزارعون أصل هذين المالين المختلفين تمام الاختلاف عن بعضهما وأن يعرفوا الطرق المخصصة لاستعمال كل منهما.

مال المزارعين الاحتياطي:

قبل سنة ١٩٢٩ كانت أرباح المزارعين تدفع كلها وما كان يحتفظ منها بشئ كاحتياطي. ونتيجة لذلك العمل فانه لما نزل سعر القطن ولم ينجح المحصول أصابت المزارعين خسارات كبيرة، وأصبحوا مدينين للحكومة والشركة، ولم يحصلوا على أرباح من قطنهم لعدة سنوات. ولضمان عدم حصول مثل تلك الحالة مرة أخرى تقرر عندما تجئ سنة يكون المحصول فيها جيدا، يجب أن يحتفظ جزء من الأرباح فى الاحتياطي للمزارعين. وهذا المال أخذ من أرباح المزارعين جملة واحدة قبل أن يوزع على الأفراد. ويلزم ألا يستعمل لصالح أفراد معينين، وقد ادخلت مادة فى اتفاقية الإيجارة عن هذه النقطة. ونتيجة لهذا فان مالا يبلغ قدره الآن نحو مليون وثلاثمائة ألف جنيه قد جمع ويستعمل لمساعدة المزارعين فى السنين الرديئة، ويستعمل أيضا للصرف منه على المشاريع التى تأتى بفائدة للمزارعين. وللحصول على ضمان كافى ولحماية كافية للمزارعين، قد روى زيادة هذا المال الى مليون وخمسمائة ألف جنيه، لأنه فى الحقيقة فان مبلغ المليون وثلاثمائة ألف جنيه هذه هى عبارة عن نصيب المزارعين فى محصول سنة واحدة.

وفى السنة الماضية لما كانت المصاريف كثيرة والأرباح غير كافية، دفع للمزارعين مبلغ خمسة قروش للقنطار اضافية. وكلف هذا العمل المال الاحتياطي مبلغ ثلاثين ألف جنيه. وهذا مثل يوضح قيمة هذا المال الاحتياطي وكيف يستعمل. ومن المحتمل جدا أنه نظرا الى قلة محصول القطن فى سنة ١٩٤٦ سيصرف من هذا المال للمزارعين مرة أخرى فى العام الاتى من أجل أن يجعل أرباح المزارعين فى مستوى معقول. وبالرغم من جودة المحصول فى سنة ١٩٤٥ فانه لم يستقطع جزء من أرباح المزارعين ويوضع فى المال الاحتياطي. ولذلك يظهر خطأ الفكرة التى تقول بسحب أى شئ من المال الاحتياطي فى أى سنة تكون فيها أرباح المزارعين كافية ومتوسط ما يصرفه المزارعون من الأرباح فى هذه السنة يساوى أربعة أمثال

الأرباح التى كانوا يصرفونها قبل الحرب مباشرة. وهذه الأرباح أكثر من الزيادة فى المصاريف وتكاليف المعيشة.

مال رفاهية المزارعين:

ايرادات هذا المال تبلغ نحو أثنى عشر ألف جنيه، منها ثمانية آلاف جنيه تأتى من فائدة المال الاحتياطى، والأربعة آلاف الباقية هى عبارة عن فوائد ناتجة من مبلغ مائة واثنين وعشرين ألف جنيه هى عبارة عن المبالغ التى دفعت الى الحكومة من الديون التى كانت على المزارعين فى السنين الرديئة، ولكن الحكومة أرجعت هذه المبالغ الى المزارعين كهدية لتستعمل لرفاهيتهم.

ويستعمل مال الرفاهية للمزارعين لصالحهم كلهم كمجموعة. واقتراحات الصرف من هذا المال يمكن أن تقدم من مجالس القرى، فتبحث هذه الاقتراحا لجنة مشروع الجزيرة المحلية فى مدنى ويوجد وفى هذه اللجنة ممثلون للمزارعين. والى الآن فان مال الرفاهية قد استعمل لتمويل أغراض مفيدة للمزارعين، كبيوت المجالس وفحول التوليد ونادى الحوش ومدرسة بركات النموذجية للزراعة واستراحة أبو عشر وتدفع نصف التكاليف فى طلبات بناء جوامع من هذا المال. وليس من المحتمل أن تصدق اللجنة على مثل هذا المشروع.

فماهى ردود الفعل فى أوساط المزارعين أولا ثم فى أوساط الرأى العام بالبلاد وبالخارج؟ لقد كان أثر هذا المنشور فى أوساط المزارعين وغيرهم من القاطنين بالمنطقة عكس ماأريد له تماما. فقد كان الدافع الى بداية الاثارة والتهاب المشاعر والاضراب. ترك الناس كل ماجاء بالمنشور وسلطوا أعينهم على مبلغ المليون وثلثمائة ألف جنيه الموجودة فى مال الرفاهية، وعبثا حاول المفتشون فى التفاتيش ومدير الشركة ببركات لفت نظرهم الى ماجاء فى المنشور خلافا لذلك. ولعب التجار والمرابون دورا بارزا فى الاثارة، ابتدأ المزارعون يتقدمون للحكومة بطلبات عن بعض التفاتيش بخصوص صرف مبالغ من مال احتياطى المزارعين مما اضطر الحكومة المركزية بالخرطوم لاصدار منشور ثانى بتاريخ ١٩٤٦/٧/٦م. جاء فيه مايلى:

بيان الى المزارعين في مشروع الجزيرة

- ١- هذا البيان صادر من الحكومة المركزية بالخرطوم.
- ٢- ان الطلبات التى تقدم بها المزارعون من بعض التفاتيش بخصوص صرف مبالغ من مال احتياطى المزارعين لا تزال قيد النظر فى الخرطوم.
- ٣- لقد تقرر ان هذا الموضوع ليس من المواضيع التى من اختصاص لجنة مشروع الجزيرة المحلية للتصرف فيها، وان الاجتماع الذى حدد له يوم ١٠ الجارى (يوليو) سوف لا يعقد.
- ٤- نظرا لأهمية المشروع للسودان عامة فان مسألة مستقبل مال احتياطى المزارعين ليست من المسائل التى يمكن البت فيها فى الحال، وانها مسألة تريد الحكومة أن تستنير فيها برأى المجلس الاستشارى لشمال السودان، الذى سوف يبحث فى دورته الآتية تقرير لجنة الجزيرة الفرعية الخاصة بمستقبل مشروع الجزيرة بعد سنة ١٩٥٠.
- ٥- وسيطلب من هذه اللجنة الفرعية أن تتأكد من آراء المزارعين أثناء زيارتها المقبلة للجزيرة وتضمينها فى تقريرها للمجلس الاستشارى.
- ٦- وفى الوقت نفسه يعلن بهذا أنه ستصرف علاوة قدرها عشرون قرشا عن القنطار عن محصول سنة ١٩٤٥، وذلك فى أو حوالى ٢٥ يوليو الجارى. وستصرف باقى علاوات محصول سنة ١٩٤٥ فى أو حوالى ٥ سبتمبر المقبل. كما أنه ستدفع أول صرفية من أرباح محصول سنة ١٩٤٦ فى اكتوبر القادم. أما سلفية المزارعين فسيستمر صرفها كالمعتاد.
- وما أن ظهر هذا المنشور، حتى نشطت السياسة فى البلاد بمناسبة ذكر المجلس الاستشارى الذى كانت تعارضه القوى الوطنية التى تعمل فى القاهرة باسم وفد السودان. ثم أخذت الجرائد المحلية تنشر أخبار الأضراب. وبدأت اتصالات بين أعضاء المؤتمر وبين المزارعين فى الجزيرة وفى الخرطوم. ومن ضمن ما جاء فى جريدة صوت السودان العدد رقم ١٨١٣ بتاريخ ١١/٧/١٩٤٦ تعليقا على منشور الحكومة الخاص بمال اتحاد المزارعين الملخص التالى:
- " أصدرت الحكومة بيانا رسميا خاصا بمال احتياطى المزارعين والذى يشير الى الهياج الذى حدث فى أوساط المزارعين لمطالبتهم بالصرف لهم من مال الاحتياطى

الذى تبلغ جملته واحد مليون وثلاثمائة ألف جنيه.

قبل أن ندخل فى مجادلة بخصوص قانونية الاتفاقية، فانه لمن المهم أن نسجل بان انشاء مال احتياطى مسألة حيوية بالنسبة لمشروع كمشروع الجزيرة المتصل بالدخل القومى لكل البلاد، ويعتبر سندا اقتصاديا قويا. وليس لدينا أى شئ نقوله ضد هذا الاتجاه من الناحية الاقتصادية. ان عدم موافقتنا تنصب ضد اغراض وطريقة صرفه وانه لمن حقنا ومن حق الجمهور فى البلاد الرقابة عليه. وان لجنة خاصة يجب قيامها للإشراف والنظر فى أفضل الطرق (للتصرف فيه). اذا وافقنا على وصاية الحكومة بأن لها الحق فيما تقوم به بصفة مؤقتة فى حكم البلاد، فاننا لا نوافق على أن تأتى هذه الوصاية من مديرى الشركات على المزارعين من أهل البلاد. كيف قبلت الحكومة وهى المسئولة بصفة مؤقتة عن الوصاية، أن تسمح للشركة أن تشترك معها فى ذلك. ان هذا المبدأ الخطير والذى أثبت أضرارا فادحة للهند، ويبدو من الظاهر أن الحكومة تصر على أن تطبق فى هذه البلاد الدراما الاستعمارية فى الهند. أننا أبعد من هذا مثالا.

ومن المهم أن يعمل قانون جديد للمال الاحتياطى، والذى يجب أن تضمن فيه الحقوق المشتركة والخاصة للمزارعين وللبلاد، وذلك لأن المزارعين قد عانوا الكثير من المشاق عبر السنوات. ومن أجل عملهم فى هذا المشروع فقدوا كل ممتلكاتهم- المنقولة وغير المنقولة- لقد كانت لهم الخسارة وللشركة والمساهمين فى بنوك لندن الربح".

هذا باختصار ملخص ماجاء فى جريدة صوت السودان المذكورة، وهذه الفقرات مترجمة لم استطع أن أحصل على الأصل.

رأت الحكومة بانه لابد من عقد مؤتمر صحفى فى الخرطوم لابرار ماتراه من حقائق لمساعدتها فى تنوير الرأى العام.

ومن المفيد أن أذكر بعض النقاط التى جاءت فى منشور مدير مديرية النيل الأزرق. وقتها بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٢، والذى له صلة بالمؤتمر الصحفى. ويوضح فى نفس الوقت ماوصلت اليه الأحوال عقب منشور مدير المديرية الأول بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٦ ومنشور الحكومة بالخرطوم بعد ذلك بتاريخ ١٩٤٦/٧/٦.

مال احتياطي المزارعين:

- ١- يبلغ مال احتياطي المزارعين مليون وثلثمائة ألف جنيه وهذا المبلغ لم يمس ويصرف منه لرفع مستوى الأرباح فى سنوات الشدة.
 - ٢- يتكون مال رفاهية المزارعين من مال وهبته الحكومة وهذا هو المال الذى صرف منه على بناء مجالس القرى والمدارس، واستراحة المزارعين بمستشفى (أبوعشر) الى غير ذلك.
 - ٣- ستصرف للمزارعين فى يوم ٢٥/٧/١٩٤٦ علاوة كبيرة (عشرون قرشا عن القنطار).
 - ٤- وستصرف لهم علاوة أخرى فى حوالى ٥ من شهر سبتمبر (عشرة قروش عن القنطار).
 - ٥- وستصرف أرباح محصول سنة ١٩٤٦ فى شهر أكتوبر.
 - ٦- وستصرف السلفيات للمزارعين كالمعتاد.
 - ٧- يعلن سعادة المدير فى هذا المنشور أن الحكومة قد خولت له بأن يخبر المزارعين بأنه قد تقرر صرف مائتى ألف جنيه من المال الاحتياطي وسيصرف هذا المبلغ كعلاوة قدرها ثلاثين قرشا عن القنطار فى شهر نوفمبر للمزارعين الذين انتجوا محصول سنة ١٩٤٦، ولكن اذا ضرب عدد كبير من المزارعين عن العمل فإن النظر سيعاد فى أمر صرف هذا المبلغ، اذ قد يحتاج اليه فى حالة اضراب عدد كبير من المزارعين لزيادة الصريفات الخاصة بمحصول سنة ١٩٤٧م.
 - ٨- لم تقرر الحكومة شيئا نهائيا فى السياسة التى تتبع فى صرف المال الاحتياطي وعن مقداره الضرورى وهى تنتظر تقرير اللجنة المعينة من قبل المجلس الاستشارى التى تتباحث مع المزارعين فى هذا الأمر، وترفع تقريرها للحكومة رأسا عند نهاية مشاوراتها مع المزارعين.
- قد سبق أن أرسلت الحكومة منشورين للمزارعين عن هذا الموضوع، أولهما صادر من مكتب مدير مديرية النيل الأزرق والثانى من الحكومة المركزية مكتب السكرتير المالى بالخرطوم. وكان المقصود من المنشور الأول أن يقضى على الإشاعات الرائجة بأن مال الإحتياطي للمزارعين كان يستخدم فى بناء مجالس القرى والمدارس والجوامع الى غير ذلك تحت تصرف المجالس الريفية. وقد وضع هذا

المنشور الفرق بين مال الرفاهية للمزارعين (وهو المال الذى وهبته الحكومة) وبين مال الاحتياطى للمزارعين. كما وضع أن المال الأخير لم يمس وأنه يبلغ مليون وثلثمائة ألف جنيه، وأنه ليس مالا للأفراد بل هو مال احتياطى للمزارعين كمجموعة انشئ لضمان بقاء المشروع للمزارعين، ولحمايتهم من التورط فى الديون الفادحة، وليكون احتياطيا لرفع الأرباح الى المستوى المناسب فى السنوات العصيبة. وقد وضع أن مبلغ ثلاثين ألف جنيه قد أخذ بالفعل من مال الاحتياطى لرفع مستوى الأرباح لحصول سنة ١٩٤٤. ومن المحتمل أن يؤخذ منه أيضا مبلغ أكبر من هذا بكثير لرفع الأرباح لحصول سنة ١٩٤٦ الى المستوى المعقول. وقد نبهنا أيضا الى الخطأ الذى ينجم عن صرف مبالغ من هذا المال فى هذه الأونة التى وصل فيها مستوى الأرباح حدا لم يبلغه فى أى سنة من قبل، كنتيجة لأكبر محصول انتجة المشروع حتى اليوم.

وبالرغم من هذا المنشور قد استمر عدد من الزراع فى رفع العرائض للحكومة، مطالبين بصرف مال الاحتياطى للمزارعين بسبب ارتفاع نفقات المعيشة فى الوقت الحاضر. وعند ذلك رفع الأمر الى الحكومة المركزية، التى ردت فى المنشور التالى قائلة انه نظرا لأهمية هذا المشروع الاجتماعى للسودان عامة، فان مسألة مستقبل المال الاحتياطى لمزارعى المشروع من المسائل التى ترغب الحكومة فى أخذ رأى المجلس الاستشارى فيها. وقد ذكر المنشور أيضا أن اللجنة الخاصة التى عينها المجلس الاستشارى لتقديم توصيات عن الجزيرة، ستزور الجزيرة عما قريب وستتاح الفرصة للمزارعين ليعبوا آراءهم عن المال الاحتياطى. وقد أعلنت الحكومة فى نهاية ذلك المنشور عن عزمها على صرف علاوة كبيرة فى شهر يوليو وعلاوة أخرى فى سبتمبر وصرف أرباح سنة ١٩٤٦ فى شهر أكتوبر، مع استمرار صرف السلفيات الاعتيادية للمزارعين. وبالجمله فان المنشور أبلغ المزارعين أن الأمر لايمكن أن يبت فيه فجأة، وأن المزارعين سيعطون الفرصة لبدء آرائهم. وأنه فى أثناء ذلك ستصرف السلفيات الاعتيادية. وكل هذه ستعين المزارعين على تحمل زيادة النفقات.

وقد علمت الحكومة الآن أن عددا من المزارعين عندما رأوا ان المنشور الثانى لم يحو شيئا عن عزم الحكومة على اضافة شئ من المال الاحتياطى لأرباح سنة ١٩٤٦،

علمت أنهم أشفقوا من أنها لن تفعل ذلك. لقد أوضحت الحكومة عزمها هذا فى المنشور الأول. ويهمها أن يعلم المزارعون بدون أدنى شك أن هذا المال قد أعد لتدعيم أرباح السنوات ذات المحصول المنخفض مثل سنة ١٩٤٦. والحكومة فى موقف يمكنها من اعطاء تفاصيل عن مقدار المبلغ الذى سيسحب من المال الاحتياطى لزيادة أرباح ١٩٤٦ وعن ميعاد صرفه.

وقد خول لنا أن نعلن أن المبلغ الذى سيصرف هو مائتى ألف جنيه، وهو ما يعادل ثلاثين قرشا عن القنطار. وسيصرف للمزارعين الذين انتجوا محصول سنة ١٩٤٦ كعلاوة فى شهر نوفمبر تكملة للأرباح التى ستصرف فى شهر أكتوبر. وكان من الطبيعى إذا وقف عدد كبير من المزارعين عن زراعة القطن فى الموسم القادم، فإنه سيكون من الضرورى إعادة النظر فى سحب هذا المبلغ، إذ قد يحتاج له فى مثل هذه الظروف لزيادة الصرفيات الخاصة بمحصول سنة ١٩٤٧.

والحكومة ترغب فى انتهاء هذه الفرصة لتذكر أولئك الذين لم يألفوا سماع مثل هذه المبالغ الكبيرة من المزارعين، بأنه رغما عن أن مال الاحتياطى للمزارعين يبلغ مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه، فإن الغرض منه هو حماية مزارعى المشروع من سنوات الضيق. وليس فى مقدور أحد أن يتكهن كم من المرات سيحتاج إلى السحب من هذا المال، نظرا لأحوال العالم الحالية غير المضمونة. ولو أن المال الاحتياطى قد يبدو كبيرا لأول وهلة، لكننا عندما ندرك أن الأرباح التى صرفت فى يونيو ويوليو من سنة ١٩٤٦ فقط، أى فى مدة شهرين، بلغت ما يزيد عن خمسمائة ألف جنيه، يتضح لنا جليا أن احتياطيا يكفى لسنوات وليس لشهور يجب أن يكون مبلغا ضخما.

والحكومة تقدر أن نشر الحقائق عن مال المزارعين الاحتياطى وعن المبالغ الكبيرة التى ذكرت، كانت سبب حيرة الكثيرين منهم. وبالرغم مما قد ينجم عن ذلك من خطأ فى فهم الأمور على وجهها الصحيح، فإن الحكومة تؤمن بأنه قد حان الوقت الذى ينتظر فيه من أهالى هذه البلاد أن يكونوا أكثر اهتماما وتعقلا لتدبير شئونهم.

ولتجنب سوء الفهم فى المستقبل فإن الحكومة ستتخذ الخطوات اللازمة لتكوين الأداة التى تمكن المزارعين من ابداء آرائهم، ومن التشاور مع الحكومة، ليس فى هذه

المسألة بالذات فحسب، بل وفى كل الشئون التى تخص مصالحهم المشتركة فى المستقبل.

ان الحكومة قد ضمنت هذه المنشورات الثلاثة كل المعلومات لمن يحكمون عقولهم. اذ وضحت أن المال الاحتياطى للمزارعين لم يمس ولن يبدد. كما وضحت أن المقصود من هذا المال أن يكون احتياطيا لسنوات الشدة. ولذلك قد استفيد منه محصول سنة ١٩٤٤، وسيستفاد منه أيضا محصول سنة ١٩٤٦، وقد تكون الحاجة ماسة للاستفادة منه أيضا فى السنين غير المضمونة التى نخشى أن تواجهنا فى المستقبل. ولكن الذين لم يستطيعوا أن يدركوا النظرية الاجتماعية لهذا المال الاحتياطى، وشعروا ان فى تأسيسه ظلالة مزرية لهم، وضع لهم الآن أن هذا الاحتياطى الاجماعى الذى كون لانقاذ المزارعين كمجموعة فى سنوات الشدة وليضمن لهم فى الحالة والمستقبل استمرار وسائل المعيشة، انما هو أمر يهم السودان عامة. واذا الغى هذا المال كان جانبا من المزارعين فى هذا المشروع الذى هو أهم موارد البلاد سيتعرض للخطر والتقلبات فى المستقبل. ذلك المشروع الذى لم يقم على جهود مزارعى الجزيرة، بل قام على ديون تتكفل بضمانها ايرادات البلاد بأجمعها. ولهذا السبب قد وضحت الحكومة أنه لن يكون من الصواب أحداث تغيير مفاجئ فى هذا المال. ولكنها ضمنت للمزارعين فرصة التعبير عن آرائهم فى هذا الشأن حالا للجنة الخاصة التى عينها المجلس الاستشارى لدراسة الجزيرة لتنظر فيها الحكومة. وقد أعلنت الحكومة أثناء ذلك عن صرف علاوات كبيرة عن محصول سنة ١٩٤٥ أثناء الخريف، وعن استمرار صرف سلفيات الزراعة. كما بينت أن هذه سيعقبها صرف أرباح محصول سنة ١٩٤٦ فى اكتوبر التى ستكمل بسحب مائتى ألف جنيه عن مال الاحتياطى لتصرف فى شهر نوفمبر.

ان الحكومة تشعر بان هذه التصريحات ستهدئ روع كل مزارع يهتدى بعقله. وترى الحكومة لزاما عليها أن تنذر المزارعين الذين لا ينوون العمل والذين يحاولون منع غيرهم من مباشرة العمل، أنهم بذلك سيضررون بمصالحهم الخاصة ومصالح مواطنيهم. كما أنها تنذر بأنها ستعتبر أولئك الذين يصرون على فرض مطالبهم على المجموعة باضرابهم عن العمل بعد نشر هذا المنشور الذى يوضح تفاصيل الصريفات من المال الاحتياطى التى رأت الحكومة منذ البداية ضرورتها،

ستعتبر هؤلاء كالمستقلين عن العمل فى مشروع الجزيرة كمزارعين.
ان الحكومة لا تعتبر الجهر بالظلامة جريمة. ولكنه يجب الا يغيب عن البال ان كل من يهدد بالقوة زملاءه المزارعين الذين لا يشاركونه الرأى فى هذا الأمر ليمنعهم عن العمل فى مزارعهم، يعرض نفسه للمحاكمة تحت قانون عقوبات السودان.
وترغب الحكومة فى أن توضع بجلاء انها لم تتخذ أى قرار نهائى فى مشروع خصائص المال الاحتياطى أو المبالغ التى تصرف منه. وأنها تنتظر التوصيات التى ستقدم بها لجنة الجزيرة الخاصة المعينة من قبل المجلس الاستشارى. وهذا هو السبب فى اعطاء الفرصة للمزارعين لبدء آرائهم لهذه اللجنة. وستقدم اللجنة توصياتها للحكومة مباشرة دون أن تنتظر انعقاد الدورة المقبلة للمجلس الاستشارى.

الامضاء

ف.ر. بريدن

مدير النيل الأزرق ودمدنى

١٩٤٦/٧/٢٢

لعمل قراء هذا المنشور يلاحظون كثرة التكرار بأمل أن ترسخ الحقائق فى أذهان المزارعين ولا تغيب عنهم. ولكن هل تحقق ذلك الهدف؟ بالعكس، أن المزارعين لم تغب اذهانهم طرفة عين عن المليون وثلثمائة ألف جنيه. كما أن التجار والمزارعين فى الجزيرة وفى مدنى والخرطوم كان يسيل لعابهم للانقضاض على هذا المبلغ. ولذلك فان تحريضهم للمزارعين بالمطالبة بصرف كل المبالغ لم ينقطع أبدا.

المؤتمر الصحفي الذي عقد في الخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٥ م

سأنتقل الى المؤتمر الصحفي الذي عقد في الخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٥. وكما سنرى فيما بعد كانت المحاولة هي اشراك الصحافة المحلية في الاحداث التي تجرى في الجزيرة، والتي تناولتها الصحافة بطرق شتى كما رأينا قبل ذلك في مقال جريدة صوت السودان. حضر المؤتمر في يومه الأول كل من المستر كمنز من مصلحة المالية والمستر هندرسن من مكتب السكرتير الادارى، واشترك في اليوم التالى بريدن مدير مديرية النيل الأزرق والمستر جيتسكل مدير الشركة الزراعية للرد على اية اسئلة قد تطرأ.

وهذا نص الورقة التي افتتح بها المؤتمر فى اليوم الأول:

"حضرات السادة:"

لقد دعوناكم للحضور اليوم لنلتقى بكم ونمدكم بمعلومات أوسع عن الموقف فى الجزيرة، واننا لنأمل فى مساندتكم فى توضيح الحقائق ومهما يكن مستقبل السودان فى صلة مع المملكة المتحدة أو فى اتحاد مع مصر أو استقلال تام من كليهما، فان مشروع الجزيرة ينبغى أن يظل دائما الأساس الاقتصادى للسودان. ومهما كانت أفكاركم فى المجلس الاستشارى كأداة للشورى، فان المهمة الأساسية لا تزال ملحة لاعطاء وقت كاف لبحث مكثف عن نظام لمستقبل ادارة المشروع، وذلك بالمناقشة فى المجلس للوصول الى توصيات من لجانة الفرعية ونشرها فى الصحف وربما لخلق أداة لتمثيل المزارعين. أنه لمن الأهمية الحيوية لمصلحة البلاد عامة، بأن القرارات فى هذه الامور يجب ألا تكون قرارات متسربة وغير ناضجة. كما أننا يجب أن نكون واعين بالا نسمح بخلق سوابق تجعل المزارعين فى أى سنة من السنين يفرضون فيها أرادتهم على أى حكومة، باتخاذ الاضراب سلاحا لخرق القوانين بالسحب من المال الاحتياطى، والذي يجب أن يظل مستمرا لمقابلة احتياجات المستقبل. ان هذا الأمر فى غاية الأهمية بالنسبة لكم كسودانيين توجهون وتمثلون الرأى العام السودانى، وكذلك بالنسبة لنا نحن كأعضاء فى حكومة اليوم والتي مآلها الى الزوال فى نهاية الأمر.

ان الصرف من المال الاحتياطي فى سنة بلغت فيها الأرباح رقما قياسيا سيخلق سابقة غير حميدة يجب عدم تشجيعها. وكما لاحظتم فى المنشورين الصادرين بخصوص هذا الموضوع، فان المبالغ ستكون كافية لمد المزارعين بما يجعلهم يتخطون أية صعوبات مادية مؤقتة تسببت فى تراكم الديون خلال الموسم الماضى. لقد بدأنا فى تقصى الحقائق عن تكاليف المزارعين المعيشية والمشاكل الجوهرية التى يمكن معالجتها بسياسة طويلة الأمد.

ان السكرتير المالى بالانابة سيتولى الاجابة على أسئلتكم الخاصة بما تضمنه منشور مدير مديرية النيل الأزرق من حقائق. ولقد كنتم حتى الآن متحفظين فى تعليقاتكم وأحكامكم فى هذه المشكلة انتظارا لمعلومات أوسع، والتى جئنا لتقديمها لكم الآن. ان كل مانطلبه منكم حاليا وبدون تأثير أو حجر على حرياتكم فيما ترونه من انتقاد من تقصير فى القوانين الحالية والتى يمكن تقويم اعوجاجها بعد التشاور والاقتناع، هو التركيز على المسار الاقتصادى طويل الأمد بان تقدموا النصح الى المزارعين:

- ١- ان يتعاونوا مع اللجنة التى تقوم الآن بتقصى الحقائق.
 - ٢- ان يتقدموا باقتراحاتهم الى اللجنة أو المدير عن مستقبل ادارة المشروع.
 - ٣- ان يستمروا فى مزاولة زراعة محصول هذه السنة بدون اجحاف نحو أية تسويات فى المستقبل، أخذين فى الاعتبار بأنهم صرفوا فى شهرى يونيو ويوليو نصف مليون جنيه نقدا، بدون أن يدخل فى ذلك الصرفيات التى تدخل من وقت لآخر، والتى قد شرحت تفاصيلها فى مناشير الحكومة للمزارعين، والتى تضمنت صرفية عقب موسم الأمطار من المال الاحتياطي تدعيما لمحصول سنة ١٩٤٦. ان هذه الصرفية ستجعلهم يتحللون من قسم ارتبطوا به بالا يعودوا الى العمل مالم يدفع لهم جزء من المال الاحتياطي.
- هذه الورقة كانت مقدمة لرؤوس المواضيع التى طرحت فى المؤتمر الصحفى. واستمرت الأسئلة والاستفسارات عن الموضوع برمته يومى ٢٥/٢٦/٧/١٩٤٦م. وكما ظهر فيما بعد فان هذا المؤتمر الصحفى ومانشرته الصحف بشكل أو بآخر كما هى العادة لم يثمر. لأن المسألة كانت حساسة فى ذلك الوقت بالنسبة للصحفيين الذين لا يمكنهم أن يدخلوا فى مبارزة مع المزارعين مهما كانت الحقائق وضاعة. فالذين

يعيشون فى بلد مستعمر لابد لهم أن يستثمروا الاخطاء مهما صغرت، وخصوصا وأن البلاد كانت تعيش فى حالة نفسية مشتتة بعد رفض ورد مذكرة المؤتمر غير الكريم فى أبريل سنة ١٩٤٢، ووجود وفد السودان فى ذلك الوقت فى القاهرة يراقب المباحثات التى كانت تجرى بين حكومتى مصر والمملكة المتحدة والتى كانت المشكلة الكبرى فيها بطبيعة الحال هى مشكلة السودان. وكان وفد السودان وقتها يتكون من الأشقاء والمستقلين والاستقلاليين تحت راية مؤتمر الخريجين. وعليه فان ذلك المؤتمر الصحفى لم يكن له أى أثر فى تهدئة المزارعين بل كان عاملا- بما تنشره الصحف وقتها- للاثارة ولو بطريق غير مباشر.

لجنة الجزيرة الخاصة التابعة للمجلس الاستشاري:

كانت مهمة هذه اللجنة المنبثقة من المجلس الاستشاري فى الأساس وواقع الأمر تقصى الحقائق بشأن مستقبل ادارة المشروع بعد نهاية الشركة الزراعية فى ١٩٥٠. ولكن عندما ابتدأ الاضراب فى أواخر شهر يونيو سنة ١٩٤٦، اوكل الى هذه اللجنة بالاضافة الى مسئولياتها الأساسية النظر فى أخذ رأى المزارعين بخصوص المال الاحتياطي. وما ان وصل أعضاء تلك اللجنة الى مواقع الأحداث فى الجزيرة حتى ابتدأ المؤتمر والأشقاء فى تحضير انفسهم لافساد مهمة اللجنة. فكونوا لجنة فى ودمدنى من عشرة أشخاص لارسال المندوبين لمتابعة لجنة الجزيرة الخاصة أينما ذهب لاثارة واطلاق الإشاعات. ونجحت هذه الدعاية المضادة نجاحا باهرا، حتى ان التفاتيش التى لم تفكر أن تدخل فى الاضراب اشتركت فيه. فكل القسم الشمالى لم يكن مشتركا فى الاضراب، لكن بعد زيارة اللجنة الخاصة انضم كل القسم للاضراب. وأمامى الآن تقرير من باشمفتش تفتيش اللعوتة يقول فى بعض فقراته:

"لم يكن هذا التفيش مشتركا فى الاضراب حتى زيارة لجنة الجزيرة الخاصة من المجلس الاستشاري. وحتى ذلك الوقت أعلنت كل القرى بأنهم ليست لهم الرغبة فى الاشتراك فى الاضراب ولو أنهم كانوا يأملون فى صرفية كبيرة من المال الاحتياطي. لقد جاء تغيير أفكارهم بسبب تأثير الذين جاءوا من خارج المنطقة- كانت هنالك أعداد من اللوارى محملة بالمرضين فى زيارة للقرى فى الليل. هذا بالاضافة للمشاعبين الذين يصطحبون اللجنة بالتشويش اينما ذهب. ولقد

استطاع كل هؤلاء أن يقنعوا المزارعين بأن كل الجزيرة اشتركت فى الاضراب وأنهم اذا لم يضربوا فلن يدفع لهم من مال الاحتياطى".

لم يكن هذا النشاط مختصرا على القسم الشمالى بل كان فى كل مكان تذهب له اللجنة الخاصة حتى بعد عودتها الى ودمدنى لكتابة تقريرها. أذكر عندما ذهبت لمدنى لمشاهدة التجمعات وجدت تقريبا بين كل خمسة من المزارعين يوجد ثلاثة من غير المزارعين. فلقد كان هنالك الحلاقون وبائعوا الخضروات وغيرهم. حتى أننى وجدت بعضا من أهلنا بشرق النيل الذين لاناقة لهم ولا جمل فى المشكلة وجدتهم يصيحون " عاوزين مالنا عاوزين (مال الرهافية)". فلما سألتهم عن خبرهم زعموا بأنهم دفعوا لهم للمساهمة فى هذه المشاغبات.

لقد كانت المنطقة مابين مبانى المديرية ومحكمة العمدة القديمة، حيث كانت تجلس اللجنة للمداولة مع لجنة المزارعين، كانت هذه المنطقة مليئة بالناس الذين يصيحون. كما أن هناك ازدحام فى مكاتب المديرية والمصحف مرفوع بانهم حلفوا بأنهم لن يعودوا مالم يصرف لهم المال الاحتياطى فورا.

إن الصورة الرسمية والحقيقية تبرز فى وقائع الاجتماع الذى عقد بالخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٧ كمايلى:

الحضور: السيد ثومس كريد، السكرتير القضائى- المستر ج.ف.ز. بريدن مدير مديرية النيل الأزرق- المستر ج.و. كمنز نائب السكرتير المالى- المستر ف.م. هنكوك مساعد السكرتير المالى- المستر ك.د.د. هندرسن، نائب السكرتير الادارى - المستر أ. جيتسكل، مدير الشركة الزراعية.

١- وصل كل من المستر بريدون والمستر جيتسكل الى الخرطوم فى هذا الصباح، وشاركا فى اليوم التالى فى المؤتمر الصحفى الذى دعى له لشرح الموقف فى الجزيرة الى محررى الصحف السودانية، والذى نشأ بخصوص مال احتياطى المزارعين وللإجابة على أية أسئلة تطرأ.

حضر المؤتمر فى يومه الأول المستر كمنز والمستر هندرسن.

٢- تحدث المستر جيتسكل فذكر بأن الموقف حاليا فى الجزيرة صعب. لقد كان القسم الشمالى غير متأثر فى السابق، ولكن منذ أن ذهبت لجنة الجزيرة الخاصة

لبحث الموضوع مع المزارعين، انضمت تفاتيش اخرى للاضراب. وباستثناء تفتيشين فى الجنوب وفى الحلاوين والأراضى المجاورة، فإن كل المشروع فى واقع الأمر توقف الآن عن العمل. لقد اتسع نطاق الاضراب وأصبح الموقف يدعو الى القلق والانعاج. ان المزارعين انفسهم فى حالة ذهنية من التعقل، ولو أن هناك شعورا من الكثير منهم -كما يظن- بأنهم يرغبون فى العودة الى أعمالهم ولكنه لا يريدون أن يخذلوا زملاءهم.

٣- ان الأمر الذى لاشك فيه هو أن الاضطرابات اتبعثت من ودمنى. وقد نظم لها تنظيما دقيقا بواسطة مؤتمر الخريجين وحزب الاشقاء. وكونت لجنة من عشرة أشخاص وكانت تتولى تمويل وارسال المنوبين الى كل الأماكن المختلفة لتحريض المزارعين للتوقف عن العمل ونشر الشائعات. ثم سأل السير(تومس كريد) عما اذا كان هناك أى من هؤلاء الأشخاص من موظفى الحكومة. فرد المستر(بريدن)بأنه قد وردت له بعض أسماء من الموظفين من مصلحة الرى السودانى.

٤- يعتقد المستر (بريدن) بان الاضرابات كانت فى الغالب الأعم من الارتباك والدهشة التى أصابت المزارعين عندما علموا بان مبلغا ضخما من المال كان فى صندوق الاحتياطى، وعلى اثر ذلك فقد اتخذنا خطوات سريعة لنشر الحقائق.

٥- استمر المستر (بريدن) قائلا: بالنسبة للجنة الخاصة بالجزيرة، فقد كانت الفكرة التماس توصياتهم قبل زهاب اللجنة الى شمال الجزيرة، تقدمتهم شلة من المحرضين بغرض تحريك الاثارة والقلق. ولما عادت اللجنة الى المستر (بريدن) فى مساء يوم ٢٦/٧/١٩٤٦م، كانت أفكارهم فى بادئ الأمر عدم التوصية بأى صرفية، ولكنهم غيروا رأيهم فيما بعد وأوصوا بدفعة عاجلة مقدارها مائتى ألف جنيه بدون ضير الى دفعية أخرى مقدارها مائتى ألف جنيه فى شهر نوفمبر. لقد كانت أسبابهم لهذا القرار من جهتهم هى:

أولا: قصور دخل المزارعين منذ عام ١٩٣٥م. وبنوع خاص ابان ظروف الحرب.

ثانيا: المستوى المعيشى المرتفع فى الجزيرة.

ثالثا: حالة القلق التى كانت سائدة أثناء وبعد نهاية الحرب.

فقد كان من المعلوم، زيادة على ماتقدم، تراكم ديون المزارعين الخاصة. علق المستر

(بريدن) على ذلك بأن الأمر الذى لا شك فيه هو أن المزارعين كانوا يصرفون مبالغ كبيرة فى السوق الأسود.

٦- استمر المستر بريدن فى الحديث بان الدفعية الحالية لم تمكنهم من جلب الملابس الكافية وغيرها. واذا كانت الدفعية بمبالغ كبيرة فان النتيجة ستكون ارتفاع تكاليف العمل. ولا يمكن لشخص عاقل ان يعتبر هذه السنة بأنها سنة رديئة. وستكون السنة المقبلة سيئة، ان نصيب المزارعين الاجمالى سيكون فى حدود الخمسمائة ألف جنيه وهو أقل من دخل هذه السنة- لقد أوضحت هذا الأمر الى اللجنة الخاصة.

٧- ونقطة أخرى سأل المدير اللجنة بشأنها لأخذها فى الاعتبار، وهى ان هناك أعدادا من المزارعين أقسموا ألا يعودوا ويقوموا بزراعة القطن ما لم تدفع لهم صرفية من مال الاحتياطى ولا بد من استشارة المفتى فى هذه المشكلة.

٨- اقترح المستر (بريدن) والمستر (هندرسن) والمستر (حيستكل) صرف مبلغ من الاحتياطى بفرض التحلل من القسم. كان الاقتراح بصرف خمسة قروش عن القنطار من موسم ٤٦/٤٥ بلغت فى جملتها ثلاثة وثلاثين ألف من الجنيهات. ضغط المستر (جيتسكل) على اتخاذ قرار عاجل.

ان صرفية كهذه من المتوقع ان تحلل الكثير من المزارعين من اقسمهم ولو أنه مما لا شك فيه ستكون هناك فئة منهم ستعتقد بان هذا المبلغ غير كاف.

٩- بعد المضى فى البحث اتفق على ان الخط الواجب اتباعه هو أن الحكومة وقد أحالت هذا الموضوع الى لجنة الجزيرة الخاصة فلا بد من النظر فى قبول توصياتها. ولقد وضع المزارعون أنفسهم فى هذا الوضع الصعب بسبب سلوكهم فى هذا الطريق. إن الأرض قد تغطت بالحشائش والأعشاب، والمهمة الملحة هى مزاولة المزارعين لأعمالهم دون ابطاء.

إن الموقف هو أن الحكومة قد قررت بالاتفاق مع الشركة الزراعية فى القيام بدفعية فورية الآن وأخرى مقدارها مائتى ألف جنيه (٢٠٠.٠٠٠) فى شهر نوفمبر، والباقى المتتم الى مبلغ أربعمائة ألف جنيه (٤٠٠.٠٠٠) من المال الاحتياطى فى أوائل عام ١٩٤٧م.

١٠- أما بخصوص كمية الدفعية، ففى واقع الأمر فإن المزارعين فى حاجة ماسة الى

المال للقيام بإزالة الحشائش المتراكمة. ومن المشكوك فيه ان كانت صرفية الخمسة قروش للقنطار ستكون كافية، بينما الاحتمال بزيادتها الى عشرة قروش عن القنطار ستفى بالحاجة. أما من ناحية الشركة الزراعية، فان المسترجيتسكل يفضل صرفية العشرة قروش، ستكلف هذه الصرفية ستة وستين ألفا من الجنيهات. وعلى هذا الأساس فان الصرفيات من المال الاحتياطي ستكون كالآتي:

- ١- ٦٦,٠٠٠ جنيه فورا للتحلل من القسم.
- ٢- ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٦.
- ٣- ١٣٤,٠٠٠ جنيه فى أوائل السنة القادمة ١٩٤٧.

٤٠٠,٠٠٠

١١- بالنظر الى الأحوال المحلية السائدة والحاجة الى اعلان فوري، فان المستر(جيتسكل) قد أبدى استعداداه بتحمل المسئولية نيابة عن مديري شركته فى القرار بصرف أربعمئة ألف جنيه من مال احتياطي المزارعين، مقسمة على صرفيات حسبما جاء فى الفقرة العاشرة أعلاه. لقد سانداه بالتأييد كل من المستر (هانكوك) والمستر (بريدن) والمستر (هندرس) وأوضح المستر (كمنز) بانه ليست هناك عقبات مالية. وصادق المستر (ثومس كريد) باتخاذ قرار فوري بتنفيذ هذه التوصيات.

١٢- اتفق الرأى على أن يقوم (المستر بريدن) بتحضير مسودة الاعلانات للصحافة والمزارعين، وأن يوافق عليها (المستر كمنز) قبل نشرها.

انتهت بذلك وقائع الاجتماع.

منشور الحكومة الأخير بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٨

لقد ذكرنا سابقا بأنه قد تقرر فى وقائع الاجتماع الذى عقد بالخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٧ اصدار منشور الى المزارعين والى الصحافة. وفعلًا قد صدر المنشور بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٨، وكان آخر هذه المنشورات التى وصلت فى عددها الى أربع، وقد صدر المنشور من مكتب السكرتير المالى وجاء فيه مايلى:

إعلان للمزارعين بالجزيرة.

١- لقد وضع فى الاعلان السابق الذى صدر لكم عن دفع الأرباح والعلاوات ومبلغا من مال احتياطى المزارعين أثناء الخمسة أشهر القادمة، أن الحكومة قد طلبت من لجنة الجزيرة الخاصة بزيارة المنطقة المروية وتقديم توصياتها عن أى اجراءات أخرى ترى ضرورتها.

٢- وقد انجزت هذه اللجنة تقريرها وتقدمت بتوصياتها على أن يصرف مبلغ قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا زيادة على الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا التى سبق ان اعلن عن صرفها فى شهر نوفمبر.

٣- وقد نظرت الحكومة فى هذه التوصيات وأقرت الرقم الذى تقدمت به اللجنة والذى هو فى مجموعة عبارة عن ٤٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا يدفع من المال الاحتياطى.

وعلى كل حال فان الحكومة لاترى أن دفع هذا المبلغ الكبير سيكون من مصلحة المزارعين، اذ أن صرفه لايفيدهم كثيرا سوى أنه يزيد من ارتفاع أسعار البضائع والحاجيات فى السوق الأسود، كما أنه يضاعف أجور العمال للحش، وبذا يخرج المزارع صفر اليدين وتضيع منه الفائدة التى كان يرجوها.

٤- لقد علمت الحكومة بأن عددا من المزارعين اقساموا اليمين على الا يزرعوا مالم يصرف لهم من مال الاحتياطى، والحكومة لا يسعها الا أن توضح لكم جليا أن استعمال القسم بهذه الطريقة لا يقره المسلمون العارفون. ومع ذلك فان الحكومة لكى تساعد المزارعين الذين اخطأوا وأقساموا والذين لازالوا يقرون بأنهم مقيدون بهذا القسم، وقررت الموافقة على صرف مبلغ ١٠ (عشرة) قروش عن القنطار من محصول ١٩٤٥/١٩٤٦ من المال الاحتياطى الآن ويجب أن يكون معلوما بأن هذا الاجراء لم يلاحظ فيه المزارعون الذين وضعوا أنفسهم فى مواضع صعبة وسوف لا يلتفت الى اعتبارات كهذه فى المستقبل.

٥- ان اجمالى قيمة المبلغ الذى سيصرف مباشرة تقرب من ٦٦,٠٠٠ جنيها. ومما جعل هذا المبلغ كبيرا التأخير الذى نجم عن توقف المزارعين عن العمل والذى سيؤدى الى ارتفاع تكاليف الحش.

ان مبلغ الـ ١٣٤,٠٠٠ جنيها الباقية، مضافا اليه علاوة محصول عام ١٩٤٦/٤٥ التى

- تقرب من ٣٠٠,٠٠٠ جنيهها، سيصرف ما بين أبريل ويوليو سنة ١٩٤٧.
- ٦- وهذه الصريفات المرتقبة سوف لا تؤثر على الصريفات التى سبق وأعلن عنها وسيكون البرنامج كله هو موضح أدناه:
- ١- فى الحال:
- يصرف من مال الاحتياطى ١٠ قروش عن القنطار على محصول القطن لعام ١٩٤٦/٤٥، وهذا يقدر ب ٦٦,٠٠٠ جنيهها لمساعدة المزارعين لكى يبروا بقسمهم على المصنف.
- ٢- فى ٥ سبتمبر:
- يصرف باقى علاوات محصول ١٩٤٥/٤٤ ويبلغ ذلك ١٠٠,٠٠٠ جنيهها.
- ٣- فى اكتوبر:
- تصرف أرباح محصول ١٩٤٦/٤٥ والبالغة ٢٢٥,٠٠٠ جنيهها.
- ٤- فى نوفمبر:
- يصرف مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ من مال الاحتياطى.
- ٥- ما بين أبريل ويوليو:
- تصرف علاوة محصول ١٩٤٦/٤٥ البالغ قدرها ٢٠٠,٠٠٠ جنيهها وباقى المقرر سحب من الاحتياطى وقدره ١٣٤,٠٠٠ فتكون الجملة ٤٣٤,٠٠٠ جنيهها.
- ٦- ويجب على المزارعين أن يعلموا أن الحكومة اتخذت هذا القرار النهائى بعد الاستماع الى توصيات لجنة الجزيرة الخاصة. وهى مقتنعة بعدالته اذ أنه يخرج المزارعين من القسم الذى ارتبطوا به، كما وأنه يحقق مصالحهم، والحكومة الآن تطلب من كل المزارعين أن يستأنفوا عملهم ونرجو الله أن يمن عليهم بمحصول جيد.
- لقد سبق وذكر سابقا بأن ٧٥٪ اشتركوا فى ذلك الاضراب، أما ال ٢٥٪ فقد استمروا فى عملية الحش. والمزارعون الحقيقيون يكرهون الاضراب الذى يحدث فى أوائل أو وسط الموسم، لأنهم يعتقدون بأن ذلك يسبب ضررا بالغاً لمصالحهم مهما كانت الأسباب، والكثير منهم يقولون بأنهم اذا كان لابد من أى اضراب، فيجب أن يكون فى شهر يونيو أى بعد نهاية الموسم حيث لا يوجد عمل يسبب ضررا فى تأخيرته".

وعلى أى حال فإن هذا المنشور جاء مطابقا لرغبة الكثير من المزارعين الذين كانوا خائفين من التأخير، ولذلك فقد كانت الاستجابة سريعة. ولم يتخلف الا بضعة أشخاص كانوا قد احتضنهم المؤتمر بأمدردمان، ولكن سرعان ما عادوا بعد أن ادرك المؤتمر خطورة الموقف فى تأخيرهم. وكان عدد هؤلاء ٢٠ مزارعا أصدروا نشرة فى جريدة صوت السودان بتاريخ ١٢/٨/١٩٤٦م كما يلى:

* (مزارعوا الجزيرة ينفون ادعاء بعض البيانات)

* (نحن - مزارعى الجزيرة- حسبما جاء فى بيان المؤتمر الذى هو الهيئة الوطنية الوحيدة. قد عدنا الى مزارعنا وليست هناك أية هيئة بخلاف المؤتمر لها تأثير فى رجوعنا الى مزارعنا).

وكان الغرض من هذا البيان هو أن هيئات اخرى كانت تقوم بالوساطات. فكان هناك وفد من الختمية أوكل اليهم السيد/ على رحمه الله الاتصال مع المزارعين، ثم نقل بعد ذلك موقفهم الى نائب السكرتير الادارى بتاريخ ٢٤/٨/١٩٤٦م. كما أن بعض المزارعين انفسهم كانوا يتزعمون الاضراب رغبة منهم فى تمثيل المزارعين، وجاء ذلك التزامح بعد ان أدركت هذه الجهات أن المزارعين قد أزمعوا على العدو الى عملهم بعد المنشور بتاريخ ٢٨/٧/٩٤٦

خطاب السيد/ مدير الشركة الزراعية

الى رئيس وفد السودان بالقاهرة

أرسل مدير الشركة الزراعية الى السيد/ رئيس وفد السودان بالقاهرة خطابا بتاريخ ١٧/٦/١٩٤٦. كان مدير الشركة فى ذلك الوقت هو (المستر جيتسكل)، وكان رئيس وفد السودان هو خالد الذكر المغفور له (السيد/اسماعيل الأزهرى) وكان بالاضافة الى ذلك رئيس حزب الأشقاء ورئيس مؤتمر الخريجين العام.

كانت مناسبة هذا الخطاب هو أن السيد/ رئيس الوفد أرسل برقية الى مدير الشركة الزراعية بواسطة مدير مديرية النيل الأزرق وقتها يهاجم فيها سياسة حكومة السودان واستغلال الشركة الزراعية للمزارعين ويطالب بدفع المال الاحتياطى للمزارعين فورا.

ولابد من معرفة خلفية كاتب ذلك الخطاب المستر (جيتسكل) لتقرأ مع الخطاب

الذى أرسله الى السيد/ رئيس وفد السودان، وذلك لأن هذه البرقية لو كانت قد أرسلت الى أى مدير آخر غير (المستر جيتسكل) لما أعطاهما أى وزن أو اعتبار بل لأهلها أهمالا تاما، كما كان يحدث دائما فى العهود السابقة قبل تولى المستر جيتسكل لادارة المشروع فى عام ١٩٤٥، فمن هو (جيتسكل) هذا؟

كان والده يعمل فى بورما وأنجب هناك ولدين أكبرهما (آرثر جيتسكل) هذا، والثانى (هيو جيتسكل) الذى تخرج فى كلية الاقتصاد باكسفورد وصار فيما بعد عضوا بارزا فى حز العمال وفى أخريات أيامه وزيرا للخزانة التى أعقبت الحرب العظمى الثانية. وكان مرموقا لدرجة أنه كان الخليفة المنتظر لرئاسة الحزب. ولكن عاجلته المنية فانقضت رحلته فى الحياة وهو فى عنفوان شبابه وحيويته وتطلعاته. وأما (آرثر جيتسكل) فهو الأكبر وتخرج فى الكلية الجديدة من جامعة أكسفورد فى الفترة ١٩١٩-١٩٢٢ فى مادة التاريخ، ونال درجة الشرف الثانية. وكتب عنه استاذة المباشر يقول: "كان جديرا أن ينال درجة الشرف الأولى لولا الحيز الكبير الذى كان يأخذه انشغاله بالنواحى الانسانية".

تقدم (المستر جيتسكل) للعمل فى مشروع الجزيرة، وتم اختياره فى شهر فبراير ١٩٢٣، وكان وقتها فى الثالثة والعشرين من عمره. وكان ذلك حدثا فريدا فى ذلك الوقت ان يختار شاب بريطانى تخرج فى جامعة أكسفورد الشهيرة للعمل فى مشروع الجزيرة الزراعى الناشئ لتوه، بدلا من أن ينضم إلى الصفوة من أصحاب الياقات البيضاء فى الخدمة المدنية الممتازة فى حكومة السودان المخصصة لخريجي الجامعات البريطانية الشهيرة. ولكن يبدو أن تخصصه فى التاريخ هو الذى أوحى اليه أن يفضل العمل بهذا المشروع الزراعى.

كان أول عمله مفتش غيط صغير فى عام ١٩٢٣ فى تفتيش عبدالحكم فى القسم الوسط من المشروع. واستمر يعمل فيه حتى شهر فبراير من عام ١٩٢٧. ولم تكن اهتماماته فقط بالنواحى الزراعية فقد ذهبت به الناحية الانسانية، التى ذكرها استاذة والتى أشرت اليها سابقا، الى أن يهتم بالناس الذين يعملون معه. فصادق الكثير من المزارعين وغيرهم هناك. أذكر منهم المغفور لهم الشيخ البشير أحمد الطريفي خليفة ود الطريفي صاحب القبة المشهورة بقرية طاحلة ود الطريفي، والشيخ أحمد أبو سنيينة، والشيخ محمد مصطفى الحاج عبدالله والذى تعرف

بواسطته على المغفور له الشريف بركات أحمد طه بقرية الشرفة شرق النيل الأزرق. وكان يداوم على زيارة الشريف بركات طوال فترته في عبدالحكم. وبعد أن أمضى أربع سنوات في عبدالحكم، انتقل الى تفتيش حمد النيل في القسم الجنوبي من المشروع. وسلك هناك نفس الطريق الذي سلكه في عبدالحكم. فعقد صداقات مع المزارعين الخليفة القرشي عثمان، والخليفة أحمد عبدالوهاب، وعبدالله وديشير، والطبيب ود العوض ود الكواهلة، وأخيرا المرحوم الشريف عبدالرحمن الهندي الذي دعاه وهياً له زيارة الى البطانة لبضعة أيام كان يذكر دائماً بانها فرصة نادرة اتاحت له التعرف على الحياة في البادية مع الحياة في الجزيرة المتطورة من حياة البداوة.

برزت كفاءة (جيتسكل) بنوع ظاهر في النواحي الادارية والزراعية، وأضاف اليها كفاءة ثالثة في البولو (لعبة كرة الخيل) مما جعله منافسا (لماكنتاير) المحافظ (ورأيت) المدير. و(ارشيل) نائب المدير و(اسكت) مساعد المدير، والذين كانوا أساطين هذه اللعبة في كل أنحاء السودان والمناطق المجاورة في مصر وقبرص.

واخيرا جاء المستر (جيتسكل) الى مكتب الرئاسة بركات في شهر نوفمبر ١٩٣٠م. ولأول مرة منذ بداية الشركة في طيبة ١٩١٢م. وفي أم سنط في عام ١٩١٤م وفي الرئاسة بركات، يأتي شاب جامعي من جامعة (أوكسفورد) الشهيرة ليتم به عقد قمة في الرئاسة.

سبقني المستر (جيتسكل) الى الخدمة بالمشروع بست سنوات. فقد دخل هو في الخدمة في سنة ١٩٢٣م عندما كنت أنا طالبا بالسنة الثالثة بمدرسة مدني الاميرية، وكنت في نفس الوقت مزارعا بتفتيش درويش، ثم جئت بعد ذلك للخدمة في المشروع في ١٧/١/١٩٢٩م في بركات.

كانت أول مسئولية أوكلت اليه في الرئاسة بركات ان يكون مفتشا للحسابات، وكان مركزا حساسا في عهد الشركة الزراعية. وعمل في هذه الوظيفة بكفاءة ممتازة وجاب المشروع كله وتعرف على كل المستخدمين الذين يعملون بالمكاتب وعلى مشاكلهم، وكتب مذكرات عن عمل وتاريخ ومشاكل كل منهم. وكانت غالبية منشورات القواعد الأساسية للحسابات في التفتيش وبركات من صنعة. كان فيما بعد هو المحافظ الوحيد الذي كان يعرف الادارة والزراعة وحسابات المشروع.

وحانت الفرصة إلى المستر جيتسكل بوفاة المستر اسكت فى سنة ١٩٤٥ بعد تقاعد مدير المشروع، صار مدير الشركة الزراعية. وكان موضوع تندر عند مفتشى الغيط: (محاظ اشتراكى فى مجتمع رأس مالى مع مديرى المشروع فى لندن) وكانت بالفعل مشاكلهم معهم لا تنقطع. ولو لم تكن الفترة انتقالية ولو لم تسانده حكومة السودان له لما استطاع أن يبقى.

هذا ومنذ أن تولى ادارة المشروع فى عام ١٩٤٥ فتح المشروع على مصراعية للسودانيين وللأجانب، ودعاهم بالحاح الى زيارته لمعرفة حقائق وخصائص المشروع الفريدة. وبدأت صلتى مع المستر جيتسكل كصلتى مع من سبقه من الرؤساء من قبله، ولكنها توثقت وامتدت الى درجة الصداقة بعد أحداث اضراب العمال فى ابريل سنة ١٩٤٦م والمزارعين فى يوليو سنة ١٩٤٦، عندما برزت مقدرته الادارية وناحيته الانسانية الناجحة فى تلك الازمات التى زعزعت حكومة السودان بل وامتدت الى الامبراطوية نفسها بالانزعاج.

اخذ (المستر جيتسكل) فى ذلك الوقت فى اكتشاف ميزات المشروع وفلسفته، والتحدث عنها فى الاذاعة لأول مرة ومرة لزوار المشروع. ثم تعرف سابقا الدنو. وكتب مذكرة نادرة عن تاريخ مؤتمر الخريجين. وساعدته رئاسته لمجلس كلية غردون لازدياد صلاته باساتذة وطلبة الكلية وغيرهم من المثقفين من خارج الجامعة، وكان أول خطاب له عند انتهاء دورة رئاسته مثار تعليق الصحافة والمجتمعات فى البلاد. ولم يكتف بذلك فقد زار بخت الرضا وحاضرهم عن مشروع الجزيرة وأجاب على الكثير من اسئلتهم. كما حاضر عن المشروع فى نادى الخريجين بومدنى. وكانت آخر مسيرته فى مشروع الجزيرة كتابة المشهور عن مشروع الجزيرة (قصة التنمية فى مشروع الجزيرة).

هذه مقدمة بسيطة عن خلفية المستر جيتسكل حتى أربط بينها وبين ما جاء بخطابه الى السيد/ رئيس وفد السودان بالقاهرة فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ والصراحة التى اتسم بها والتى كانت جزءا من طبيعته.

خطاب مدير الشركة الزراعية السودانية إلي رئيس وفد السودان بالقاهرة

عندما كتب المستر (جيتسكل) ذلك الخطاب دفع به كمسودة إليّ وطلب منى أن أطلع عليه وأخبره بملاحظاتى قبل طبعه. وكانت تلك عادته فى كل الأشياء التى لا تمت بصلة الى عمل الشركة الروتينى. فهو شخص مفرم بالحوار والمشاورة وفى كثير من الأحيان يستفيد ويستعير رأيك ويتبناه.

ولما قرأت الخطاب عدت اليه وقلت له أن الذى يقرأ خطابك هذا الى رئيس وفد السودان بالقاهرة، يشعر بأنك تخاطبه وكأنه سيصير حاكما للسودان عند استقلاله لدرجة أنك تحاول تحسين العلاقة بين حزبه وبينكم. فرد على بأن السودان ليس بمستعمرة بريطانية أو مصرية، فحكومة السودان وصية فقط على السودان الى أن ينال استقلاله، وسيحدث ذلك عاجلا أم آجلا، ولا بد للناس أن يستعدوا له منذ الآن. وأنت ترى بأننى كنت دائما ولا أزال حتى فى هذا الخطاب أتحدث بصراحة وبحرية، فقد عشت فى هذه البلاد لفترة طويلة جديرة بأن تجعلنى مواطنا سودانيا. وعليه فلا أقل من أن أبدى مشاعرى فى هذه الناحية. أن ما جاء فى هذا الخطاب يعبر تعبيرا صادقا عما تكنه جوانحى فى النظر الى المستقبل.

ثم أضفت قائلا هل استشرت الحكومة فى هذا الخطاب. فرد على بأنه غير مسئول لدى الحكومة بأى حال من الأحوال حتى يستشيرها فى اعتقاداته، وكما تعلم فإننى لست بمستخدم حكومى تلزمنى قوانينها بالسير فى طريق مرسوم. الآن وبعد هذه المقدمة اليكم هذا الخطاب:

التاريخ: ١٧/يوليو/١٩٤٦م

السيد/ رئيس وفد السودان

القاهرة

سيدي،

لقد أحال إليّ مدير مديرية النيل الأزرق برقيتكم الخاصة بمال احتياطى المزارعين، وأنى لأشعر أنه يلزمنى أن أرد عليك. لقد قامت الحكومة بتجميع مال

احتياطي المزارعين وبالتدريج نتيجة للتجارب التي مر بها المشروع فى السنوات ١٩٣٤/٢٩م، عندما أوشك المشروع أن ينهار لسوء المحصول وانخفاض الأسعار معا. ولكى نضمان ضد تكرار مثل تلك الكارثة انشئ مال الاحتياطي، لكى يكون لنا مدخرا نعزز به الأرباح فى السنوات السيئة. وقد استعمل مال الاحتياطي بالفعل ليعين محصول ١٩٤٤م، وسوف نحتاج اليه لنفس الغرض ليعين محصول ١٩٤٦م، أما محصول ١٩٤٥م الذى يجرى صرف أرباحه وعلاواته الآن فقد كان أكبر محصول مسجل حتى الآن، وأرباحه وعلاواته تفوق ثلاثة أضعاف جملة ماكان يتحصله المزارعون قبيل الحرب. وهذا هو السبب الذى من أجله تحجم الحكومة من دفع أى شئ من مال الاحتياطي فى الوقت الحاضر. وستصرف الأرباح من محصول ١٩٤٦م فى أكتوبر بعد أن تنتهى الصريفات عن محصول ١٩٤٥م فى اثناء الخريف، وعندئذ سيزيد الحكومة حصة الأرباح من مال الاحتياطي البالغ قدره (١,٣,٠٠,٠٠٠) مليون وثلاثمائة ألف فسيظهر فى الحقيقة أن ماتبقى ليس بالشئ الكثير الذى يراد منه أن يغطى السنوات وليس الشهور، وان بدأ للمزارع الفرد أنه مال كثير وانه من رأى الشخصى أن مال الاحتياطي إذا ماصرف للمزارعين الآن، فلابد أن يتركهم بلا حماية أمام ماقد يأتى (ومن يدري؟) من سنين شديدة. وقد ينشأ من ذلك شعور بعدم الاستقرار والاطمئنان بالمغامرة فى مشروع الجزيرة، الأمر الذى قد يطيح فى النهاية بتلكم الغايات التى تعمل أنت ونوبك لتحقيقها، إذ أن استقلالكم فى مجال التعليم وفى الصحة يعتمد اعتمادا كبيرا على مقدرتكم على تنمية موارد السودان الاقتصادية، وذلك يعتمد الى مدى كبير على مشروع الجزيرة. وأنى أعتقد أنكم ستضرون بمزارعى المستقل وبأنفسكم وبوطنكم ان انتم ناديتم بتصفية الاحتياطي.

وقد ذكرت الحكومة انها ستتيح الفرصة للمزارعين ليجدوا وجهة نظرهم فى موضوع الاحتياطي الآن، الا أنها لن تتخذ قرارا قد يتصف بالعجلة فى أمر يهم السودان ككل. وأنى اقترح عليك متى ما درست الأمر موضوعيا، وجدت أنه لابد من أخذ القطر كله فى الاعتبار وليس المزارع وحده فقط.

انى وافقك على أن الاتفاقية تفتقر لحد ما لعنصر التفاهم المشترك بين الطرفين، لكنها فى نظرى ليست مجحفة. وكان لابد للحكومة فى الوقت الذى عقدت

فيه الاتفاقية أن تتصرف كوصى على المزارعين. ومع كل فأن المزارعين لو سئلوا فى تلك الأيام عما اذا كانوا يرغبون فى قيام المشروع لأجابوا بالنفى. ترى هل كان من الممكن لوطنكم ان يحرز مثل هذا التقدم دون هذا المشروع؟ أنا أعلم أنك تعتبرنا حركة استغلالية. غير أنى أخالفك هذا الرأى. واكرر مرة أخرى ان أية نظرة ودراسة موضوعية لابد أن تكشف أن ارتباط شركتى بهذا المشروع قد جلب للمزارعين ولوطنكم رصيذا ستثول لكم ملكيته الكاملة فى وقت وجيز. وماكان لهذا الرصيد أن يتحقق دون مساعدتنا، ومع أن شركتى مثل الحكومة والمزارعين لديها استثمار فى المشروع بغرض الربح، الا أن الربح الذى تجنيه ليس مفردا ولا هو معدوم التوازن مع ربح الطرفين الآخرين، اذا ماأخذ فى الاعتبار قصر مدة الامتياز الممنوحة للشركة. وانى لا أتوقع أن تشاركنى الرأى، لأنى أعتقد انك لا تعرف الحقائق. لكنى الفت نظرك الى أن بلادك قد لا تزال تحتاج لاستجلاب رأس المال الأجنبى ليسهم فى مشروعات التنمية والعمران، وأن الهجوم الذى تشنه على الشركة التى صنعت الكثير لمساعدة بلادك فى الماضى سوف لا يشجع الناس فى استثمار أموالهم فى المستقبل.

وأشعر أننى أتحدث بصراحة، لأن ارتباط شركتى بالمشروع كما تعلم سوف ينتهى فى عام ١٩٥٠م. فاذا كنت تعتبر الاتفاقية الحالية غير منصفة، فلا بد أن تبدأ التفكير منذ الآن فى نوع الاتفاقية بين المزارعين والحكومة، حكومتك، بعد ١٩٥٠م. وفى أثناء ذلك لابد أن تتذكر أن كل زيادة قد تعطىها المزارعين تكون قد أخذتها من نصيب البلاد ككل. فقبل أن تدين النظام الحالى بالاجحاف يجب أن تبتكر نظاما أعديل منه ليكون خلفا له، وانى أود أن انتهز هذه الفرصة لأقول لك انه مما يرثى له أن يكون بيننا وبين حزبكم هذا القدر الكبير من سوء التفاهم والكراهية. ان هناك عددا كبيرا من البريطانيين فى السودان خصوصا بين أصدقائى الذين هم أصغر منى سنا، يتعاطفون مع رغبتكم فى ادارة بلادكم بأنفسكم، ويسرهم أن يروا بلادكم تأخذ قسما متزايدا مع من حولها من البلاد العربية فى منطقة الشرق الأوسط. الا أنهم يشعرون من وجهة نظرنا جميعا كسكان لعالم تتزايد خطورته، أنه لابد لنا لكى نحرز تقدما للامام من أن نتعاون وأن نبنى جسورا نتغلب بها على عداوتنا القومية. ان كل من رجالكم ورجالنا يرثون تحيزات ناتجة من تاريخنا. أيكون

مستحيلا أن نبني علاقات من الصداقة قائمة على النظرة الواقعية لعالم اليوم؟ قد يكون ذلك من الصعب لرجال مثلك ومثلى. لكننى أورد حديثى معبرا عن من هم أصغر منى سنا، سواء كانوا فى جانبكم أو جانبنا. إذ أن المستقبل يكمن فى أذهانهم هم. أفلا يكون من الأفضل أن نسوقهم للتفكير فى قضايا العالم وضرورة اتخاذ أسلوب مشترك للنظر فى المشاكل فى ذلك الضوء، إذ أن كل من العلم والحرب والاقتصاد تؤكد كل يوم أن مشكلتنا فى الأصل واحدة وهى ليست مجرد مشكلة قومية أو وطنية.

هلا أنجزت شيئا يذكر فى القاهرة؟ ان لم يكن كذلك فلم لا تعود للسودان وتشرع فى بداية جديدة من وجهة نظر مشتركة وبعد كل قد تجد أن الكثيرين منا لا يختلفون عنك فى التفكير، واننى لست موظفا لدى الحكومة، لكننى قد أمضيت حياتى فى السودان، وكرجل انجليزى اعتيادى أشعر أن عالمنا الذى نعيش فيه اليوم سوف يسير قدما بالتعاون، لكنه سينتهى الى فوضى متى استمرينا فى فقداننا الثقة فى بعضنا البعض.

مخلصكم
أ.جيتسكل
المدير

لا بد لى من ذكر بعض الملاحظات. أن الذى حدث هو أنه بعد مضى حوالى العشر سنوات من تاريخ هذا الخطاب، تحققت توقعات المستر جيتسكل. بأن صار (السيد/ اسماعيل سيد الأزهرى) أول رئيس لمجلس وزراء السودان بعد الانتخابات التى جرت فى عام ١٩٥٥، والتى أدت الى اعلان الاستقلال فى أول يناير من عام ١٩٥٦. وعليه فإن هذا الخطاب قد وصل الى الشخص المعنى به ولم يضل طريقه.

والآن ماذا كان وقع ما جاء بالخطاب المرسل اليه عام ١٩٤٦ بعد أن صار حاكما للسودان فى عام ١٩٥٥- سترى ذلك فى الأحداث التالية:

أولا: إن المال الاحتياطى سينخفض الى ٨٠٠.٠٠٠ جنيه فقط وهذا المبلغ يعتبر صغيرا اذا نظرنا الى ما قد نحتاج اليه فى السنوات التالية.

ثانيا: إن مطالبة الاتحاد المتكررة من الصرف من هذا المال بدون تقدير لظروف المستقبل، تخلق بلبلة فى أذهان المزارعين قد تؤثر فى الانتاج.

هذا ولما أحيل الى الحكومة، فقد كان السيد/ رئيس الوزراء، "السيد/الأزهري" أشد اصرارا من حكومة السودان فى سنة ١٩٤٦ بالنسبة لأهمية الحفاظ على هذا المال بالنسبة لظروف المستقبل، وهو نفس المعنى الذى جاء فى خطاب المستر جيتسكل الذى أرسله اليه فى ١٧/٧/١٩٤٦. وأما بالنسبة للاتفاقية، فإنه لم يتخذ أى خطوات لتعديلها أو لتغييرها بل تركها قائمة على أصولها.

نهاية وعقابيل الأضراب

لقد ذكرت سابقا بأن الاضراب أخذ فى البداية بتوقف العمل فى ثمانية من التفاتيش الكائنة فى القسم الوسط من الجزيرة، والذى كان أكثر الأقسام استقرارا ووعيا، وكان ذلك فى أواسط شهر يوليو سنة ١٩٤٦. وريدا رويدا انضمت بعض التفاتيش من القسم الجنوبى. وأما التفاتيش الواقعة شمال الحصاصيصا فقد استمرت فى القيام بعملها حتى ذلك التاريخ ولو أن أغلبها انضم فيما بعد. ابتداء الاضراب مطلبيا بطلب صرف المال الاحتياطى، ولكن سرعان ما انقلب الى معركة سياسية كان يقودها حزب الاشفاء ومؤتمر الخريجين العام. لم يصاحب هذه الحركة ذلك النشاط الحزبى، لما كان من الممكن أن يتطور ويمتد الاضراب بتسجيل ٧٥٪ من مزارعى المشروع. وبالرغم من ان الاضراب قد تقلص الى نهايته فى يوم ٢٨/٧/١٩٤٦م، فإن بعض الأوساط كانت تحاول الا يفوتها فضل السبق فى تصدر شئون المزارعين بالجزيرة. فلقد كانت تتجاذب المزارعين عدة فئات. كانت الفئة الاولى لجنة المزارعين التى فرضت نفسها وأخذت تتفاوض مع الحكومة ومع لجنة الجزيرة المختارة، وكانت الحكومة تعترف بها ضمنا لأنها كانت تتكون من المزارعين وأغلبهم من القسم الوسط. ثم كان حزب الاشفاء المسيطر على مؤتمر الخريجين العام، ثم بعد ذلك طائفة الختمية.

كان من سياسة البريطانيين فى الحكومة أن يدونوا محتويات المقابلات التى تحدث فى مذكرات ويسمونها (مذكرات داخلية مكتبية)، وتحفظ فى الدوسيهات الخاصة بالموضوعات المعنية كما، يرسل منها صور الى من يهمهم الأمر. وكانت تلك المحتويات تعتبر سرية ولا تنشر محتوياتها. كان من ضمن تلك المذكرات واحدة نمرة ب س/س-ب-ر/٢/ج-١ بتاريخ ٧/٨/١٩٤٦ تحكى مقابلة تمت بين المستر

(هذرسن) نائب السكرتير الادارى وبين وفدين وكانت محتوياتها كما يلى:
(فى يوم الجمعة الموافق ١٩٤٦/٨/٢ م. قابلت وفدين بخصوص الجزيرة).

الوفد الأول:

وكان يتكون من زعماء الختمية انتدبوا بواسطة السيد على الميرغنى للاتصال بالمزارعين.

١- لقد فهمت بأن نية السيد كانت متجهة الى ان يستعمل نفوذه فى اقناع المزارعين للعودة الى أعمالهم. ولو لم يأتوا الى بعد نهاية الاضراب، لكن قد نصحتهم بالايورطوا السيد فى تقديم توصيات الى سعادة الحاكم العام لايمكن قبولها وتسبب احراجا للسيد.

٢- كان الوفد يتكون من : السيد/ ادريس الادريسى، الشيخ عبد الحميد المهدي، سيد أحمد سوار الذهب، أحمد أفندى حسن خلفية، الشيخ أحمد السيد القيل.

٣- وبعد المفاوضة عن الموضوع الذى جاءوا من أجله والذى يتعلق بالمزارعين أخذوا فى ابداء وجهة النظر فيما يلى:

إن صرفية شهر يونيو ذهبت كلها فى تكاليف المعيشة، وصرفية شهر يوليو فى تكاليف القليع لسيقان القطن. وأما صرفية شهر سبتمبر فستكون الحاجة ماسة اليها فى مصاريف المعيشة. والصرفية المستحقة حاليا فلن تغطى تكاليف الزراعة خلال شهرى أغسطس وسبتمبر. وتقدموا بعد ذلك بتفصيلات مفصلة.

٤- ثم اقترحوا على الحكومة بدلا من أن تحدد دفعيات من المال الاحتياطى فى تواريخ معينة لصرف ال(٤٠٠,٠٠٠) جنيه، كان من الأفضل تقديم الصرفيات الى المزارعين من وقت لآخر من المال الاحتياطى لتغطية تكاليف الزراعة. كانت أفكارهم بأن فى ذلك تحوط ضد التضخم، لأن الصرف يمكن التحكم فيه وأن كل المال سيصرف فى تكاليف الزراعة.

وكان من رأيهم كما يبدوا قيام هيئة مشتركة لتقييم الموقف على ضوء نتائج محصول موسم ١٩٤٦/٤٧ م عندما يتضح كم من نسبة المبالغ المدفوعة سيكون خصما على المال الاحتياطى وكم على حساب السلفيات (بدون أرباح) على أن يخصم ذلك من أرباح ١٩٤٧ م.

كانت النقطة التى يرمى اليها الوفد هى بأن الذى حدث لم يكن فى واقع الأمر اضراباً أبداً، بل أنه كان فقط لأن المزارعين لم تكن لديهم أموال كافية للبداية للعمل الزراعى. وأضافوا بأن المزارعين فى طوال سنوات الحرب كانوا يعيشون فى ديون باهظة اضطرتهم لبيع أراضيهم ومواشيهم. وأستطاعوا فقط هذه السنة من سداد بعض الديون بعد أن لم يبق أى شئ للبيع. وبدلاً من أن يسقطوا فى الديون مرة أخرى فأنهم يرغبون فى السحب من المال الاحتياطى لتمويل المحصول الجديد، فى الوقت الذى يجرى فيه النظر فى توصيات اللجنة الخاصة بخصوص الأسس والقواعد الاقتصادية للمشروع.

الوفد الثانى:

كان هذا الوفد هو وفد مؤتمر الخريجين العام. وبعد المقدمة أخذوا فى الحديث بأنهم يريدون أن يوضحوا بأنهم لم يكونوا يشجعون المزارعين فى أن يعارضوا اقتراحات الحكومة المعقولة. كانوا كما ذكروا يحاولون الحصول عن تكاليف المعيشة بالنسبة للمزارعين حتى يكون مطلب المزارع أكثر واقعية ووضوحاً لدى الحكومة، بدلاً من أن يقوم المزارع بتغيير الأرقام حسب اجتهاداته الخاصة. وكان ماخلصوا اليه من تقديرات يماثل ما جاء فى الكشف الذى قدمه وفد الختمية، وذلك بأن المزارع فى واقع الأمر لم تكن لديه الامكانيات الكافية لبداية العمل. جاء فى تقديراتهم بأنه فى خلال الشهر الأول لبداية المحصول فأن المزارع سيكون محتاجاً الى نحو عشرة جنيهاً ك رأس مال لمقابلة التكاليف التالية:

نظافة أبى عشرين وأبى ستة = ١٢٠	قرشاً
تسريب الحواشى = ٨٠	قرشاً
الحش على الأقل = ٥٥	قرشاً
الزراعة = ١٦٠	قرشاً
الـرى = ٤٠	قرشاً
الجملة = ٩٥	قرشاً

وفى مقابل ذلك فإن المزارعين سيأخذون ٢٧٠ قرشاً من المال الاحتياطى و ٢٤٠ قرشاً من السلفيات من الشركة. ويعنى ذلك بأنهم اذا عادوا الى أعمالهم فلن يبقى

لديهم مال بعد انقضاء عشرة أيام أو اسبوعين. وأضافوا بأن الأربعة جنيهاً التي استلمها المزارع في شهر يوليو زائداً الـ ٢٥ قرشا السلفيات التي استلمها في نفس الوقت، ستكون فقط كافية لقلع سيقان القطن. وذكروا بعد ذلك بأن المزارع وعائلته المكونة من خمسة أشخاص، بصرف النظر عن كل أمور السوق السوداء، فإنه سيحتاج إلى حوالي سبعة جنيهاً في الشهر للحفاظ على مستوى المعيشة. إن محصول الذرة مكلف لأن المزارع عليه أن يستخدم ستة من العمال بصفة مستديمة للقيام بالأعمال المطلوبة، وحسب أسعار الذرة الرسمية، فإن سبعة أرادب ونصف من كل عشرة أرادب تذهب إلى تكاليف الإنتاج.

ولقد زعموا، ولقد تأكد لي هذا الزعم في محادثتي مع مفتش الشركة، بأن تقديرات المسؤولين لحصول الذرة مبالغ فيها بدرجة كبيرة جداً في السنة الماضية. ونقطة أخرى أبرزوها رداً على تأكيدى، بأن كل هذه المشاكل قد برزت إلى السطح فقط عندما علموا بأمر المال الاحتياطي، وذلك لأن المزارعين كانوا سعداء للغاية في شهر يونيو، ويخالفون ذلك بأن مندوبين من المزارعين ذهبوا إلى بركات في يوم ٢٥ مايو وأوضحوا بأنه على الرغم من كثرة المحصول، فإنهم قد قابلوا صعوبات قاسية في هذه السنة وطالبوا بمنحة من المال الاحتياطي.

قرارات لاحقة

أخبرت سعادة السكرتير الإداري بالانابة والسكرتير المالي بالانابة بخلاصة ما جاء بأعلاه وتحديث إلى مدير مديرية النيل الأزرق بمدنى بالتلفون. وأخبرنى بأن الموقف على مايرام.

لجوء لجنة المؤتمر إلى مدير الشركة الزراعية:

بعد أن ينست لجنة المؤتمر التي أوقفت نفسها للتحدث عن المزارعين في مساعيها مع الحكومة، لجأت في نهاية الأمر لمدير الشركة الزراعية فيمايلي: كانت الحكومة منذ البداية لا تعترف بهذه اللجنة، وكانت تأخذ في مفاوضات مع لجنة المزارعين. وعندما تم الاتفاق مع هذه اللجنة اسقط في يد جماعة المؤتمر لأنهم وجدوا بأنهم لم يكن لهم أى دور غير إثارة وتشجيع الكثير من المزارعين على

الاضراب. ولقد ذهب الكثير من المزارعين الى ام درمان بدعوة من المؤتمر للضغط بهم على الحكومة لاجابة المطالب. وأخذ يفاوض فى الوقت الذى تم فيه الاتفاق بين الحكومة ومندوبى المزارعين بمدنى، والذى اتخذ فيه القرار النهائى بعد الاستماع الى توصيات لجنة الجزيرة الخاصة، كما جاء فى منشور السكرتير المالى بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٨م.

بعد ذلك أخذ المزارعون يعودون الى أعمالهم. ووجدت لجنة المؤتمر نفسها وحيدة فى الميدان. فأرسلت برقية بتاريخ ١٩٤٦/٨/١م. الى الحاكم العام تقترح فيها صرف كل الـ (٤٠٠.٠٠٠) جنيه فوراً.

ورد عليهم مساعد السكرتير الادارى بخطابه بتاريخ ١٩٤٦/٨/١م أى فى نفس اليوم الذى أرسلوا فيه البرقية الى الحاكم العام. جاء فى ذلك الخطاب مايلى: "وأما بخصوص برقيتكم الى سعادة الحاكم العام بتاريخ اليوم مقترحين فيها صرفاً فورياً لمبلغ الـ (٤٠٠.٠٠٠) جنيه، فلقد أمرت بأن أوضح لكم بجلاء بأن قرار سعادة الحاكم العام بخصوص المال الاحتياطى حسبما جاء فى الاعلان الموجهالى المزارعين والذى نرفق لكم صورة منه مع هذا، هو قرار نهائى. لقد نظر للأمر من كل جوانبه، وقرر بناء على ذلك بأن أى زيادة فى الصرف فى هذا الوقت سيكون من شأنها ليس اضعاف المال فحسب بالنسبة للصرفيات فى ١٩٤٧م عندما يكون الباقى من أرباح موسم ١٩٤٦/٤٥م القابلة للتوزيع فقط حوالى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه، بل انه ليس فى مصلحة المزارعين الحقيقة فى الوقت الحاضر، لأنه من شأنه أن يرفع تكاليف المعيشة والزراعة فى الجزيرة. وشعر سعادة الحاكم العام بأن صرفية مبلغ (٢٠٥.٠٠٠) جنيه فى يوليو و(٦٦.٠٠٠) جنيه فى ٣ أغسطس و(١٠٠.٠٠٠) جنيه فى أوائل سبتمبر و(٦٦.٠٠٠) جنيه فى أكتوبر و(٢٠٠.٠٠٠) جنيه فى نوفمبر، يجب أن تكون كافية لاحتياجات المزارعين الحالية. هذا وبناء عليه فانه لمن صالح المزارعين وأيضاً من صالح كل البلاد أنهم يجب أن يعودوا الى أعمالهم الآن، ويتعاونوا مع مدير المديرية فى تعيين مندوبيهم للتباحث فى المسائل الأساسية مع الطرفين الآخرين".

لم تجد اللجنة أى مغنم تقدمه للمزارعين من الحكومة التى قصدت أن تستقيهم من نفس الكأس التى أجبروا الحكومة أن تشرب منها بازعاجها بالاثارة فى المشروع

وترويج وتشجيع الاضراب. ولقد نجحوا نجاحا باهرا فى ذلك، اذ لم يزعمج ذلك حكومة السودان والشركة الزراعية وحدها، بل أزعج حتى الامبراطوية البريطانية التى كانت مصانعا تعتمد اعتمادا كليا على قطن السودان. وبناء على ماتقدم فلم تجد اللجنة مخرجا الا اللجوء الى مدير الشركة الزراعية. فأرسلت له برقيتين كمايلي:

(مدير الشركة الزراعية بركات ١٩٤٦/٨/٨م).

اقنعنا دراستنا الدقيقة لمشكلة مزارعى الجزيرة، أن عجز المزارعين المالى هو المانع الحقيقى لعدم بدايتهم فى العمل. لذلك نتوقع منكم بوصفكم الطرف الثالث فى المشروع، أن تستندوا قضية المزارعين لحلها حلا عاجلا لتفادى الكوارث التى تنجم عن أى تأجيل لحل هذه المشكلة.

(المؤتمر)

وبعد يومين الحقوها بالبرقية التالية لأن المزارعين أخذوا فى السفر من أم درمان سريعا الى الجزيرة.

"مدير الشركة - بركات ١٩٤٦/٨/١٠م

على الرغم من عدالة مطالب زراع الجزيرة التى اقتنع بها المؤتمر، وعلى الرغم من موقف الحكومة الذى لا يسنده منطق ولا عدل ازاء تلك المطالب قرر المؤتمر لاعتبارات وطنية عليا عودة الزراع لاستئناف عملهم، وهو يعلم سيواجهون ضائقة مالية لا قبل لهم بها. والمؤتمر ينتظر من كل من الحكومة والشركة أن يثبتا حسن نيتهما بأن يعملوا لصرف المال الذى يمكن الزارع من مواصلة العمل بنجاح وسيواصل المؤتمر السعى لتحقيق مطالبهم".

(المؤتمر)

وجاء بعد ذلك رد المستر جيتسكل الذى كان وقتها مدير الشركة الزراعية كمايلي:

" ٢٢٤ المؤتمر- أم درمان ١٩٤٦/٨/١١م

الشكر كله لصبر وحكمة أغلب الرجال، وانتم من ضمنهم، فلقد عادت الامور فى

الجزيرة تقريبا الى حالتها الطبيعية، فتمت زراعة ٦٧٪ من الذرة و٤٧٪ تم تنظيفها، وفى القطن تم تنظيف ٤٥٪. لا اتفق معكم فى الأرقام المنشورة فى (صوت السودان) بخصوص حسابات المزارعين لأنها غير صادقة وسأكتب ردا مستوفيا. يسعدنى أن يحضر بعضكم الآن وينزلوا ضيوفا معى لبضعة أيام للتعرف على حقيقة الموقف بدون وسيط".

(جيتسكل)

"مدير الشركة الزراعية - بركات - ١٧/٨/١٩٤٦م.
شكرا لتلغرافكم نمرة (٢٢٤). سيقوم مندوبو المؤتمر بالسبت وسيصلوا بكم لتحديد ميعاد لزيارتكم ببركات".

(المؤتمر)

ربما يلاحظ القراء أن رد المؤتمر على برقية المستر جيتسكل جاء متأخرا بعد ستة أيام، وكما يبدو مما سمعته من بعضهم عند حضورهم للمقابلة، بأن هذا التلغراف أوقعهم فى حيرة هل يقبلوا كل ما جاء به أو يقبلوا نصفه ويتركوا الباقي. كان النصف الأول هو النزول فى ضيافته والنصف الثانى الزيارة فقط ثم أخذوا فى استغلال البرقية الى أبعد حد ونشروها فى الجرائد انتقاما من الحكومة بأن مدير الشركة الزراعية دعاهم للتشاور معهم فى صرف الاحتياطي للمزارعين. وقد أزعج ذلك الحكومة أيضا أزعاج، لأن المستر جيتسكل لم يستشر أحدا فيما يريد أن يفعله، وسيظهر ذلك فى الخطاب الذى أرسله السكرتير المالى الى المستر جيتسكل ورده عليه فيما بعد.

لا بد أن أذكر بأن المستر جيتسكل عندما أرسل برقيته الى المؤتمر، سألنى ان كنت اعتقد بأن المندوبين سيقبلون ضيافته. فقلت له بأنهم سيقدرونها، ولكن لا أعتقد بأنهم سيقبلونها بالنزول معك لأن ذلك سيجعل موقفهم صعبا ومحرجا لدى المزارعين فى الوقت الذى لم يتسجب لما يطالبون به من صرف الـ (٤٠٠,٠٠٠) جنيهها كلها قورا، ولأن هناك عداوة بين حكومة السودان وبين مؤتمر الخريجين العام الذى يسيطر الآن عليه حزب الأشقاء المعارض، وذلك لرفض حكومة السودان وأرجاع مذكرة الخريجين فى عام ١٩٤٢م. وهذا هو السبب الذى جعل ابراهيم أحمد الذى أنضم الى حزب الأمة المتعاون مع الحكومة والذى كان رئيسا للمؤتمر فى ذلك

الوقت، يخسر الرئاسة إلى اسماعيل الأزهرى رئيس حزب الأشقاء المعارض لسياسة الحكومة. فقال لى : ولكنى أنا لا أمثل الحكومة ولست بمستخدم معها. وهم يعرفون ذلك، فلماذا لا يقبلون دعوتى لهم، فقلت له بأن السودانيين لا يفرقون بين موظفى الحكومة والشركة الزراعية، لأن الماركة واحدة. فالمزارعون كما تعرف يطلب منهم المفتشون فى الغيط بأن يعاملونهم بنفس معاملة مفتشى الحكومة فى كثير من الأحيان، مما دعا مدير المديرية سابقا أن يلفت نظر الشركة الزراعية بأن المفتشين الأنجليزى بالغيط يظهرهم بمظهر السلطة فى معاملتهم مع المزارعين، وحذروا بوقف هذا التصور فورا. وقد أرسلت الإدارة منشورا. بذلك ولكن بالرغم من ذلك فلا تزال هذه النظرة باقية وسارية المفعول. وحتى الآن فلا يزال المدير " سعادتك" و"الفتش" جنابك" يطالبونها كحق من حقوقهم. ثم أضفت بأنه هو نفسه يعترف بهذه العداوة فى خطابه الى رئيس وفد السودان ويسعى لتجاوزها. رلعل فى مبادرته هذه نوعا من ذلك. وكما توقع فانهم قبلوا الثانية وتجاهلوا الأولى .

الاختلاف بين السكرتير المالي ومدير

الشركة الزراعية حول وفد المؤتمر للجزيرة

ذكرت سابقا خبر الدعوة التى قدمها المستر جيتسكل الى بعثة مؤتمر الخريجين العام للقيام بزيارة الى الجزيرة. وكما يبدو فان الدعوة لزيارة الجزيرة من مدير الشركة الزراعية قد سببت انزعاجا شديدا للأوساط الحكومية فى الخرطوم كما سنرى من الخطاب الذى وجهه (المستر كمنز) السكرتير المالى لحكومة السودان والمسئول عن المشروع، ورد المستر (جيتسكل) عليه. وكما هو ظاهر من الخطابين، فأن هناك اختلافا كبيرا بين الرجلين فى هذه الناحية فحكومة السودان ممثلة فى سكرتيرها المالى لا تريد أن تعترف بالمؤتمر ومصممة على الاتييح له الفرصة بأخذ أى فضل فى حل المشكلة، حتى يظهر أمام المزارعين وكأنه استطاع أن يجلب لهم أية منفعة من الاضراب. وأما المستر (جيتسكل) فأنه يعمل مستقلا بأفكاره ويعتقد، بصرف النظر عن اعتراف الحكومة بالمؤتمر أو عدمه، بأن هذه المشكلة سببها الأساسى أن الناس اذا جهلوا الحقائق، وكان لهم الحق فى معرفة الحقيقة، فلا بد للمسئولين أن يعترفوا بهذا التقصير ويحاولوا اصلاحه. هذا هو سبب الاختلاف بين

عقليتين: "الأولى سياسية والثانية مستقلة فى تفكيرها فى معالجة المشكلة. ونقطة أخرى وهى أن المستر جيتسكل يعرف بأن المؤتمر يمثل المثقفين، وليس هناك أية مصلحة فى حرمانهم من معرفة الحقائق عن المشروع. والمستر جيتسكل شخص عاش فى المنطقة ومتعايش مع المزارعين الذين يلتقى بهم مع مؤتمر الخريجين العام. فأتى حرج للحكومة تسببه زياده بعثة من المؤتمر الى الجزيرة، ليروا الحقائق بأنفسهم وبدون واسطة بعد نهاية الأضراب، ودعنا الآن نعيش مع هذين الخطابين:

سرى للغاية

"نمرة: ف.د.ك/ ٢٣٧-٢٠-٣٨/١

الخرطوم ١٥/أغسطس/١٩٤٦م.

عزيزى جيتسكل

نحن هنا فى الخرطوم كنا فى قمة السرور عندما علمنا من مدنى بأن الموقف فىالجزيرة تحسن الى أبعد حد. وأصبح واضحا بأنه فى الواقع كل المزارعين قد عادوا الآن الى أعمالهم وندرك بأنهم يشعرون بأنهم قد ضلوا بواسطة المضللين الذين ذهبوا الى ام درمان.

إن آخر المزارعين الباقين فى الاتصال مع مؤتمر الخريجين العام عادوا الى الجزيرة من يوم السبت الموافق ١٠/٨/١٩٤٦م. قام المؤتمر فى اللحظة الأخيرة، لانقاذ ماء الوجه، بمحاولة لينال الفشل فى ارجاع المزارعين الى شغلهم. لكننا نعلم فى حقيقة الأمر بأن الأغلبية قد عادت الى مزارعها قبل هذه البقية التى بارحت أم درمان مؤخرا.

قام المؤتمر بمحاولتين للتأثير على الحكومة فى تغيير القرار المعلن الى المزارعين بتاريخ ٢٨/يوليو. وذلك أولا بتاريخ ٣١ يوليو عندما طالبوا بالصرف المستعجل بمبلغ الـ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه. وثانيا بتاريخ ٥/أغسطس عندما استعجلوا صرف الـ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه، المستحق الدفع فى فى نوفمبر- بأن يتقدم الى أغسطس. قد أخبروا بعبارات جازمة بأن قرار تنظيم الدفع المعلن الى المزارعين فى ٢٨/يوليو كان قرارا نهائيا وأنه لن يحدث فيه أى تعديل. أما بخصوص المدلولات الاقتصادية التى اخذوا على عاقتهم جميعا، فهذه قد جرى تحويلها الى الجهات المعنية أعنى مدير مديرية النيل الأزرق. أما بخصوص السلفيات فإن الخط الذى نسير

عليه هو أن هذا موضوع محلى وأن المزارعين يمكن أن يتحروا عنه فى مكاتبتهم الخاصة بهم. ونحن فى اتفاق تام مع آراء مدير المديرية بالانابة. والذي قد علمنا بانكم وافقتكم عليها بالا تجرى أية اعلانات بعد ذلك.

نشرت جريدة الرأى العام فى عددها الصادر بتاريخ ١٢/ أغسطس بأن المؤتمر قد تلقى برقية منكم تدعوهم فيها بالتوجه نحوكم لقضاء بضعة أيام معكم من أجل دراسة الموقف الحالى. أرفق مع هذا الترجمة - وبتاريخ ١٣/ أغسطس نشر فى نفس الصحيفة بأن البعثة ستسافر الى الجزيرة فى يوم السبت - حسب الملخص المرفق " ترجمه".

اننى مضطر بأن أذكر بان هذا التطور جاء كمفاجأة تامة فى الخرطوم، بأن تعترف الحكومة بالمؤتمر كأداة للوساطة، وأنها يمكنها فى أى حال من الأحوال أن تتعامل معهم فى سمة كهذه. ان الحكومة لتدرك بأن مزارعى القطن مهتمون فى أن يكون لهم تمثيل أوسع ومباشر أيضا فى ادارة أموالهم الاحتياطية. وقد أخطروا المزارعون بنية الحكومة فى أستنباط الطرق التى تمكن من سماع آرائهم فى استعمال هذه الأموال وفى الامور الاخرى التى سيكون لها تأثير على منفعاتهم الاجتماعية كمزارعين. وكما أوضحت- وحسب تلغرافهم بتاريخ ١٠/٨/١٩٤٦ (صوره مرفقة)- فان المؤتمر يحاول أخذ الفضل فى انهاء الاضراب معبرين عن ذلك كاقصى أمانهم. هذه الأمانى- كيفما كانت، لم تكن لهذا السبب عن غيره، كما كانوا يريدونها عندما تجرى مقارنتها مع النشرة التى يجرى توزيعها بأوسع نطاق فى كل مكان بواسطة المؤتمر. أرفق مع هذا واحدة من هذه النشرات مع ملخص ترجمتها. اننى أعتقد بأنه سيكون من المفيد جدا لك أن تكون على حذر فى أية مباحثات يمكنك أن تجريها مع هؤلاء السادة.

أنك ستدرك ولاشك فى ذلك، بأن غرضهم الوحيد هو أن يجعلوا لهم رأس مال من هذه الزيارة. على الواحد منا أن يكون حذرا للغاية مع هؤلاء الذوات، ولقد نبهنا على مدير المديرية بالانابة بأن تكون له أقل مايمكن من الاتصالات معهم.

صديقك المخلص

ج.م. كمنز

السكرتير المالى

وفيما يلي النشرة المشار اليها:

" نشرة " يصدرها وفد السودان بالقاهرة

نشرت الصحف المصرية على اختلافها أنباء تجمهر مزارعى الجزيرة والبرقيات التى أرسلوها الى رئيس وفد السودان. وقد طيرت وكالات الانباء الأجنبية والعربية حوادث زراع الجزيرة الى صحفهم فى الخارج. وعدت ذلك كله من دلالات الضيق وسياسة السلب والافقار التى درجت عليها حكومة السودان وشركاتها. كل ذلك يجرى فى الوقت الذى تتشدد فيه الصحافة الاستعمارية الانجليزية وأذنانها برفاهية السودان. وقد أبرق رئيس الوفد مدير الشركة الزراعية بواسطة مدير النيل الأزرق فى ذلك.

رد المستر جيستكل

الشركة الزراعية السودانية بركات فى ١٧/أغسطس/١٩٤٦م.
عزيزى كمنز،

أشكرك على خطابك بتاريخ ١٥/٨/١٩٤٦ الخاص بالمؤتمر. وأننى لمتأسف للغاية اذا كان ردى على تلغراف المؤتمر المرسل الى مترجما بأن عليهم الحضور والنزول معى ليروا الحقائق الصادرة على الطبيعة، قد سببت احراجا للحكومة.

لم تدر بخلدى أية فكرة بأن الحكومة المركزية كانت تنظر فى أية لحظة واحدة بتوسط أو تدخل فى اضراب المزارعين هذا بواسطة المؤتمر أو أى جهة بعد ٢٨ يوليو. لقد فهمت بأن قرار الحكومة المتخذ بتاريخ ٢٨ يوليو كان نهائيا، وأن تلغراف السكرتير المالى الى بتاريخ ٢ أغسطس طالبا منى أن أخطر كل من يهمهم الأمر كان قرارا نهائيا يؤيد ذلك الفهم. وقد جرى وضع هذا التلغراف فى كل تفتيش وفى كل لوحات اعلانات المكاتب فى ظرف ١٢ ساعة من تاريخ وصوله. وفى واقع الأمر فإن معظم المزارعين عادوا الى أعمالهم. وفى أماكن قليلة فان مندوبى المزارعين مايزالون يتسكعون فى الخرطوم يقدمون الكثير من البيانات المضللة عن حسابات المزارعين الى المؤتمر والى الصحافة. ولقد كنا نعتقد بأن الحكومة المركزية ستخبر هؤلاء بأن القرار النهائى قد تم اتخاذه، وأنهم يجب أن يعودوا الى هنا للقيام بأعمالهم. لقد طلبت من جورج بريدن (مدير المديرية) لكى يتصل بالخصوم لاعطاء

هؤلاء البقية من المزارعين مهلة ٤٨ ساعة للعودة الى حواشاتهم والا سيعرضون أنفسهم الى نزعها.

لم يكن ردى على أى حال من الاحوال دعوة للوساطة، والتي لم أدرك كيف كان يمكن أن تتبادر هذه الى ذهن أى أحد. لقد كانت دعوتى منصبية فقط:
أ- لنريهم بأن العمل عاد الى طبيعته اذ أنهم كما يبدو كانوا تحت التأثير بأن الأضراب لايزال قائما.

ب- لنشرح لهم بأن حسابات المزارعين التى تم نشرها فى الصحف لم تكن صحيحة ومضللة.

ج- لنتقدم لهم بالدعوة ليروا معى الحقائق الشاغرة بخصوص مزارعى الجزيرة على الطبيعة وهو المكان الوحيد الذى يمكن فيه معرفة الحقائق الساطعة وتكوين الأفكار الحقيقية. وبما أن الصحافة كانت تطفح بالبيانات المضللة بخصوص هذا المشروع لمدة شهر مضى، لقد رأيت بأنه لن يتسبب أى ضرر اذا أفسحنا لهم المجال لرؤية بعض الحقائق الصادقة، ومن واقع الأمر فإنهم لم يردوا على دعوتى لهم (وكان ارسال هذا الخطاب قبل وصول تلغراف المؤتمر بقبول الدعوة والحضور للزيارة ولقد سبق وذكرت بأن الرد تأخر أكثر من اللازم).

وأرفق مع هذا صورة من تلغراف المؤتمر الى ودى عليهم.

مرة أخرى فأنى أتقدم بالامتزاز اذا كان عملى هذا قد سبب احراجا للحكومة. ان باعثنى لذلك هو أعتقادى بأن الرد الأفضل للانتقاد المضلل ليس السكوت عليه، أو فقط نشر مقالة للرد على ذلك بل هو مواجهة الانتقادات بالحقائق بغير التواء.

صديقك المخلص

آرثر جيتسكل

زيارة بعثة مؤتمر الخريجين العام للجزيرة

وما ان سماع حزب الامة بزيارة الأشقاء الذى كان يسيطر على المؤتمر حتى طلب حضور مندوب عنهم للمؤتمر الذى سيعقد فى بركات، واستجيب لطلبهم. حضر أعضاء بعثة المؤتمر الى مدنى يوم ١/١٠/١٩٤٦م ونزلوا فى المنزل الذى يستعمل حاليا دارا للحزب الاتحادى الديمقراطى. وكان هذا المنزل مخصصا لحزب الأشقاء.

كنا الأخ امام الحاج عمر وأنا نساكن فى مدينة ومدنى فى ذلك الوقت. وفى مساء ذلك اليوم اتصل بنا الأخ مصطفى أبوشرف ناظر المدرسة الأهلية وطلب أن نرافقه الى زيارة البعثة التى أنضم اليها. وذهبنا سويا وقضينا بعض الوقت. ووجدنا المغفور لهما الشيخ محمد أحمد المرضى قاضى المديرية وقتها والسيد/ على عوض الله نائب مفتش الجزيرة. ودار الحديث حول أصالة المستر جيتسكل فى هذه الدعوة الموجهة اليهم والنزول فى ضيافته. وكأنهم لم يصدقوا ذلك عندما كانوا يقرنون ذلك بالجفوة التى كانوا يجدونها من المسؤولين الحكوميين. وشرحنا لهم بأنه يختلف اختلافا كبيرا عن البريطانيين الذين يعملون بالحكومة ومربوطين بالسياسة المرسومة لهم. فهو شخص حر ومستقل فى تصرفاته وفى تفكيره ويمكنكم ان تنتقدوا أى شئ ترونه يستحق الانتقاد من وجهة نظركم. وهو صادق ومخلص فى دعوته لكم للتعرف على الحقائق السافرة.

وفى صباح يوم ١/١٠/١٩٤٦ توجهت البعثة الى بركات، بعد أن سبق اخطار المستر جيتسكل بحضورها لمقابلته، وقد طلب منى جيتسكل أن أحضر الاجتماع واسجل الوقائع. وكان من عادته أن يكتب ما يريده باللغة الانجليزية ثم يضع الترجمة العربية فوق الكلمات الانجليزية. وعندما تعصب عليه معانى بعض الكلمات، يطلب من الأخ امام أو منى أن تساعد فى ذلك. ثم بعد ذلك يقرأ ماكتبه علينا بالعربى، حتى يتأكد بان المستمع له من غيرنا من العمال أو المزارعين يفهم مايقوله. وكان فى اجتماعه مع هذه البعثة يدور كل الحديث بالعربى ماعدا بعض الكلمات الانجليزية هنا وهناك.

كانت بعثة مؤتمر الخريجين تتكون من السادة المذكورين بعد:

١- خضر عمر ٣٥ سنة مستقل، مقاول بام درمان وكان حتى قبل شهرين مهندسا

بمصلحة الرى السودانىة.

٢- محمد أمين حسين، ٣٥ سنة، اتحادى وكان كاتبا سابقا بالأبحاث الزراعية بمدنى واستقال لدارسة القانون بمصر. صار محررا بجريدة أم درمان التى كانت تصدر بالقاهرة وعطّلها صدقى باشا، يحاول حاليا الحصول على ترخيص لمزاولة المحاماة بالسودان.

٣- مصطفى أبو شرف، ٣٠ سنة، مستقل، مدرس، ناظر المدرسة الأهلية الوطنى بمدنى.

٤- على حامد، ٣٠ سنة، شقيق، صحفى محرر جريدة المؤتمر.

٥- وكان هناك شخص خامس يدعى فوزى لم أستطع أخذ معلومات عنه لأنه جاء متأخرا للاجتماع وكان يبدووا كبيرا فى السن ومن المولدين.

وكانت بعثة ممثلى الصحافة المحلية تتكون من السادة:

١- أحمد كرار يمثل جريدة النيل، كان وقتها كاتبا بالرى ثم انضم الى البوليس الى أن وصل درجة نائب مدير، وهو الآن قاضى الأسعار بمدنى.

٢- على أردب، وكيل جريدتى الأمة والنيل ومجلة كردفان.

٣- محمد يس عبدالرحيم، المراسل المحلى لجريدة النيل، وكان لازال مدرسا بالتربية والتعليم.

افتتح المستر حيثسكل الجلسة مرحبا بالحضور وشاكرالهم قبول دعوته لزيارة الجزيرة وأضاف بأن الغرض من دعوته لهم هو:

أ- ليريههم بأن العمل بالمشروع عاد الى طبيعته.

ب- ليشرح لهم بأن حسابات المزارعين التى نشروها فى الصحف غير صحيحة ومضللة.

ج- ليطلعوا على الحقائق السافرة بخصوص مزارعى الجزيرة على الطبيعة.

تحدث بعد ذلك السيد/ خضر عمر، وكان فى واقع الأمر يتولى أغلب الحديث فشكر المستر حيثسكل على دعوته لهم لزيارة الجزيرة وأكد فى حديثه بأنه لم يكن هناك أى هدف من أهدافهم تحريض المزارعين على التوقف عن العمل، إذ أن فى ذلك ضررا لكل الأطراف لكنهم كانوا يهدفون إلى أن بحثهم أقنعهم بأن المزارعين يعيشون فى ضائقة مالية، وأن ما قاموا به ليس بإضرار عن العمل ولكنه توقف

أملتته الضرورة الملحة للعجز المالى ولقد أوضحنا ذلك فى مذكرتنا التى قدمناها إلى السكرتير المالى بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣م. وكنا نأمل أن يبحثوا معنا محتوياتها حتى يمكننا أن نتوصل إلى اتفاق ولكن الحكومة تجاهلت المذكرة. وكل ما طالبنا به هو إنصاف المزارعين حتى يتمكنوا من مزاولة أعمالهم بمقدرة مادية وروح معنوية عالية.

(كانت المذكرة من أربعة صفحات ومرفق معها جدول يختص بتكاليف المعيشة وكانت فى مضمونها تحتوى على التكاليف الزراعية والأرباح والعلاوات التى كانت تصل إلى المزارعين، بالإضافة إلى ما سىأخذونه من الاحتياطى. وخلصوا فى النهاية بأن المبلغ المطلوب سيكون فى حدود ثمانمائة ألف جنيه من المال الاحتياطى.

تناول بعد ذلك المستر جيتسكل الحديث. وكان أكثر ما يزعجه هو أن ما جاء بالمذكرة ونشر فى الصحف خاصا بحسابات المزارعين لم يكن صحيحا ومضللا وذكر بأنه لا يعتقد بأن المزارع متوسط الحال يكون مديونا فى حالة جنى القطن أو فى حالة القليع. وأن الأرباح والعلاوات التى دفعت فى شهرى أبريل ويونيو بمتوسط جنيه و ٤٠٠ مليم و ١٦ جنيه و ٣٠٠ مليم للمزارع الواحد بالتتالى، كانت أكثر من المعتاد. كما أنه لا يرى أى مبرر لأى مزارع متوسط الحال فى أن يفترض بن صرفية شهر يوليو متوسطها ١٦ جنيه و ٩٢٠ مليم للمزارع الواحد ستكون عاجزة عن تغطية تمويل الزراعة الذى صرف هذا المبلغ من أجلها فى فترة الأمطار، وبالإضافة إلى ذلك فإن المزارع قد استلم ٣ جنيه و ٣٣٥ مليم فى المتوسط يوم ٣ أغسطس، وسيستلم بعد ذلك إبان فترة الخريف سلفيات زراعية تصل جملتها إلى خمسة جنيهات، وعلاوة أخرى خمسة جنيهات بالتقريب للمزارع فى أوائل شهر سبتمبر. وإننى لمتأكد بأن أية صرفية اضافية من المال الاحتياطى ستؤدى إلى ارتفاع أسعار العمال والبضائع. إن التجار بطبيعة الحال سيحصلون على فوائد سريعة من صرفيات كهذه، غير أن لمزارعين لن ينتفعوا منها بالمثل. إن هنالك بالطبع حالات حقيقية ومؤكدة عن وجود ديون من جراء حالات الشدة وليس فقط من جراء الافتقار إلى حسن التدبير. وإننى لا أشك بأن مندوبى المزارعين الذين ذهبوا ليشرحوا لكم المشاكل كان من ضمنهم عدد من هؤلاء ومن التجار ومن الفاشلين المتبرمين والذين كانوا يأملون

الحصول على أى شئ يذكر من طلب النجدة لزيادة الصرف من المال الإحتياطى. فى واقع الأمر أن الصرفيات من المال الاحتياطى من الجائز أن تقدم المساعدة القليلة للمعسرين الحقيقيين. وعلى وجه العموم فإن الذين أراضهم أكثر جودة وهم الأغنياء حالياً، هم الذين يتحصلون على القدر المعلى من أية صرقية من المال الاحتياطى، وإنه لمن الانصاف أن يحدث ذلك، فالأرض الأكثر جودة هى التى تضع الأكثر فى صندوق المال الاحتياطى. وسيعنى ذلك بأن الدفعيات من المال الاحتياطى. ليس من المحتمل أن يستفيد منها المعسرون الحقيقيون لأبعد الحدود ولا يمكن أن تسعف المديونين الحقيقيين.

كان المستر جيتسكل يتولى كل الحديث حتى الساعة الثانية من ظهر يوم ١٩/١٠/١٩٤٦. وهو رجل يحب التطويل والشرح المستفيض. ولو كتبت كل مقالة لصار كتاباً بأكمله. وبالطبع لم يكن هناك أى تعليق. غير أن لسان أغلب الحاضرين كان يلهج بالشكر والتقدير بعد نهاية الجلسة.

كانت هذه حصيلة اليوم الأول وأما اليوم الثانى فكانت حصيلته زيارة المشروع ورؤية المزارعين يعملون على الطبيعة. وفى نهاية المطاف شكر المبعوثون المستر جيتسكل على إتاحة الفرصة لهم وزيارة المشروع.

تنظيمات المزارعين

مقدمة

لم يكن للمزارعين فى مشروع الجزيرة أى تمثيل لهم كشركاء فى الانتاج فى المشروع منذ قيامه وحتى عام ١٩٤٦م، وذلك لأنهم كانوا تحت وصاية حكومة السودان، ولم يكن ذلك بدعماً، فالسودانى كله تحت الوصاية البريطانية وكانت حكومة السودان والشركة الزراعية تتوقعان بأن يأتى اليوم الذى سيطالب فيه المزارعون بتمثيل لهم يمكنهم من معرفة الحقائق وحماية حقوقهم ومصالحهم بأنفسهم وبدون وصاية. وكانت الحكومة وهى صاحبة المشروع المسؤولة عن المزارعين وغيرهم، تحاول أن تسبقهم الى ذلك الهدف قبل أن يحدث بالعنف والاكراه، ويخلق عداوة بين الحكومة والمزارعين. وكانت أشد ماتخاف منه الحكومة وقتها هو الوعى المبكر فى المنطقة. ولما حدث اضراب عام ١٩٤٦م الكبير بصفة مفاجئة تنبّهت الحكومة بأن فى

ذلك ارهاصا لوعى مبكر. ولذلك أخذت فى عمل الترتيبات لقيام النظام الذى ابتدعته فى اختيار الممثلين، بأن يختار المزارعون فى كل صمودية (وحدة القرية الزراعية) واحدا منهم الى مجموعة التفتيش الانتخابية، والتى تقوم باختيار عضو واحد منهم الى مجموعة التفتيش فى الهيئة. وكان الاختيار قد تم لكل تفتيش بصرف النظر عن صغرة أو كبره. وكانت تلك نقطة الضعف لهذه البداية الاولى مما حتم تغيير هذا النظام فيما بعد.

هيئة ممثلي المزارعين

وتمت أول انتخابات فى المشروع لممثلى المزارعين بطريقة سرية لانتخاب رئيس الهيئة ونوابه ومساعديه، فوقع الاختيار على (الشيخ أحمد بابكر الأزريق) المزارع بتفتيش درويش ليكون رئيسا للهيئة، ومعه السادة (أبو الحسن عبدالمحمود)، (و موسى النعيم) و(محمد الطيب عمر) و(العبيد أحمد موسى)، (طه الشيخ سعيد)، و(ابراهيم الشيخ الطيب). و(أحمد حمد النيل)، و(حمد النيل محمد حسن) و(يوسف أحمد آدم) نوابا لمكتب الهيئة.

وعقد أول اجتماع للأعضاء الممثلين فى مكتب مدير المديرية بمدنى فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٧. وحضر الاجتماع كل الأعضاء وكان عددهم أربعين عضوا، وحضره مستر (جيتسكل) مدير الشركة الزراعية، كما حضره المستر (بيكن) باشمفتش زراعة المديرية والسيد/ محمد العوام نمر مفتش الزراعة بالمديرية، وترأس الاجتماع مدير المديرية مستر (بريدن). وبعد أن أفتتح الاجتماع سلم رئاسة الجلسة الى نائب المدير مستر (بير-) وكما يبدو بأن الاجتماعات فى البداية كانت موجهة. وتحدث رئيس المجلس مهنئا الأعضاء على اختيارهم، ثم شرح للأعضاء بأن هذا الاجتماع وأى اجتماع بعده سيجرى بالطريقة التالية:

سيكون الحوار مقتصرًا على الموضوعات المسجلة فى أجندة اجتماع المجلس، وأن أى عضو يرغب فى التحدث فلابد له من أن يطلب ذلك من رئيس الجلسة وذلك برفع يده. وأن هذا الاجتماع الحالى يجب أن يخصص فى الغالب على الشرح للأعضاء عن نشأة وأسباب مال احتياطي المزارعين ومال رفاهية المزارعين، حتى يكون فى مقدورهم طرح أية أسئلة خاصة بهذين المالين. ويمكن للأعضاء فى الاجتماع أن

يأخذوا الفرصة فى الإقتراح فى أية موضوعات لإدراجها فى الأجندة.
هذا وبعد أن شرح الرئيس للأعضاء أسباب قيام مال إحتياطى المزارعين ومال الترفيه، طالب بعض الأعضاء برفع الجلسة حتى تعرض عليهم القوانين واللوائح الداخلية للهيئة. وبعد بحث الموضوع عرض للتصويت. وكانت النتيجة أن صوت ٢٧ عضواً لاستمرار المجلس. طالب أحد الأعضاء بتوضيح أرقام الأموال التى تم تحصيلها من حساب المزارعين عن الحواشة للمال الإحتياطى منذ بداية الإستقطاع فى سنة ١٩٣٥م. وكانت كما يلى:

السنة	المبلغ من كل حواشة	السنة	المبلغ من كل حواشة
١٩٣٥	٠ , ٤٦٧	١٩٤١	٢٤ , ٢٢٨
١٩٣٦	٨ , ٢٢٣	١٩٤٢	٤٦ , ٧٩٣
١٩٣٧	١٥ , ٣٧٣	١٩٤٣	٥٧ , ٧٣٩
١٩٣٨	١٥ , ٠٠٥	١٩٤٤	٥٤ , ٢٦٣
١٩٣٩	١٥ , ٣٧١	١٩٤٥	٦٣ , ٣٧٤
١٩٤٠	١٦ , ٨٩٣	١٩٤٦	٦٤ , ٣٣٩
		١٩٤٧	٥٢ , ٨٦٧

وتم سحب المبالغ التالية من المال الإحتياطى لتسوية أرباح المزارعين.

عن السنة المنتهية فى ١٩٤٦/٦/٣٠ = ٣٢ , ٤٢٦ جنيها

عن السنة المنتهية فى ١٩٤٧/٦/٣٠ = ٣٩٩ , ٤٩٢ جنيها

الجملة ٤٣١ , ٩١٨ جنيها

اقترح أحد الأعضاء إلغاء المال الإحتياطى، فرد عليه رئيس الجلسة، اذا لم يكن هناك مال احتياطى فلن يكون هناك أية سلفيات تعطى فى السنوات الرديئة عندما يكون المحصول ضعيفا أو الأسعار متدنية. أقترح عضو آخر بان يكون لكل مزارع حساب خاص به من المال الاحتياطى، وأن كل دفعيات للحساب أو الخصم منه يجب

أن يكون على حساب المزارع الفرد. أوضح له الرئيس بأنه بالإضافة الى الأعمال الكثيرة فى هذا الشأن، فإن الغرض منه سينتهى ولن تكون هنالك أية ضمانات من المشروع للمزارعين، بمعنى أن المزارع الجديد سوف لا يكون له ضمان ولن تصرف له أية سلفيات. كما أن المال يقسم مال احتياطى جماعى (زرعوا من قبلنا فأكلنا ونحن نزرع ليأكل من بعدنا). وبعد الكثير من الجدل فى هذا الموضوع استقر رأى على أن يعود الأعضاء الى قواعدهم من المزارعين لبحث هذا الموضوع للبت فيه فى الاجتماع مستقبلا.

كان من الظاهر بأن غالبية الأعضاء كانوا من الذين اشتركوا كأعضاء اللجنة فى اضراب سنة ١٩٤٦م، والذي كان خاصا بالمال الإحتياطى. ولذلك فإن هذه المسألة كانت لاتزال عالقة بأذهانهم.

وكان المجلس الذى يتكون من أربعين عضوا بمثابة برلمان مصغر. استمرت الاجتماعات من الاجتماع الأول بتاريخ ٨ مايو ١٩٤٧ وحتى الاجتماع الأخير بتاريخ ١٩٥٢/٥/٨م. وكانت جملة الاجتماعات التى عقدت قد وصلت الى أربع وعشرين اجتماعا، وكانت عامرة بالمعلومات والحقائق التى تدفقت فيها من كل المسؤولين بناء على طلب الأعضاء. وكان يحضر هذه الاجتماعات بانتظام المستر (جيتسكل) مدير الشركة أو نائبه مستر (براون) فى حالة غيابه، استعدادا لمد المندوبين بأية معلومات يطلبونها أو الإجابة على أية أسئلة يطرحونها. كما كان يحضرها فى المناسبات مستر (جون) مساعد مدير مصلحة الرى أو من ينوب عنه. وتم انتداب (السيد/ محمد العوام نمر) المفتش الزراعى بالمديرية ليكون سكرتيرا للاجتماع.

وفى الاجتماع الثانى فى ١٩٤٧/٧/١٥ القى رئيس الجلسة (المستر بريدن) الخطاب التالى على الأعضاء.

" أرحب بكم ترحيبا حارا فى اجتماعكم الثانى فى هذه الدورة. وقبل أن نبدأ بالأخذ فى اجندتنا هناك نقطة أو نقطتان أود التوضيح بشأنهما. النقطة الأولى هى أنني أجلس الان فى هذا الكرسي فى مكان المستر (هكسويرث) الذى يقضى اجازته فى انجلترا. النقطة الثانية أريد أن أذكركم بأننا هنا فى هذه الحجرة نمثل طرفا واحدا فى هذه الشركة فى مشروع الجزيرة. اما الطرفان الآخران فهما الحكومة

والشركة الزراعية. اننا عندما نذكر الحكومة لابد لنا أن نذكر باننا نشير الى الستة ملايين الذين هم سكان السودان. ومن السياق فاننى أرجو أن اورد بياننا من السكرتير المالى القاه فى الجلسة الثالثة للمجلس الاستشارى لشمال السودان كمايلى:-

(لقد قلت بان مشروع الجزيرة هو أكبر استثمار منفرد من أموال دافع الضرائب. ويجب الا ينظر اليه بحسبانه محكوما بالاعتبارات المحلية لاحتياجات السكان المحليين فى المديرية.

ان الموارد المالية لتنمية المشروع قد تم توفيرها من السودان بأكمله، وان أى تنمية تالية ستأتى بنفس الطريقة. وعليه فان كل القطر له مصلحة فى النجاح المالى للمشروع متوقعا فى أن يأتى بعائد مناسب للأموال العامة).

اننا عندما نشير الى الشركة الزراعية يجب علينا أن نتذكر بأنها تعمل بموجب اتفاقية مع الحكومة والمزارعين، والتى مالم يحدث خلافا لذلك برضاؤهم، فانها يجب الا يحدث فيها أى تغيير حتى شهر يونيو عام ١٩٥٠م. وعليه فاننا هنا نمثل المزارعين كفئة واحدة من الشركاء الثلاثة. اننى لأجلس هنا كمدير للمديرية ولكننى كفرد منكم. وان من واجبى حسب نصوص دستور هذا المجلس هو أن أتأكد من وجهات نظركم كممثلين للمزارعين، وأن أتقدم بها الى السلطات المعنية. وعليه فاننى هنا لأمد يد المساعدة لكم فى توضيح توصياتكم وطلباتكم التى تمثل رغبات المزارعين بوجه عام، وفى السير فى هذا السبيل يجب علينا أن نتأكد بأن هذه الطلبات ستأخذ كامل الاعتبار نحو التزاماتنا للشركاء الآخرين، والا توضع فى اطار يمليه التهور أو عدم الحكمة.

أن خدماتى كرئيس لهذه الهيئة ستكون تحت تصرفكم على هذه الأسس. إن الذى يتتبع وقائع هذه الجلسات يجدها عامرة بالمعلومات القيمة عن المشروع. كما أن الطلبات التى كان يتقدم بها الاعضاء عن الشئون التى تهمهم كانت تدل على فهم تام بمشاكل المزارعين فى شراكتهم مع الشركة والحكومة. وكمثال فقد كانت أغلب تساؤلاتهم تتعلق بالدخل الذى يتحصلون عليه من مجهوداتهم فى الانتاج وهل يتساوى الدخل مع تلك المجهودات التى يبذلونها. وكان ذلك ظاهر عندما يطلبون حساباتهم وتفصيلاتها والعائد، ثم المطالبة بتواريخ دفع الأرباح والعلاوات، ثم

متابعة مال احتياطي المزارعين وكيف يحفظ وماهى أرباحه وطريقة صرفه. ثم ينتقلون بعده الى معرفة الطريقة التى تقرر بها درجات القطن، وتقدم الادارة مذكرة مستفيضة تشرح فيها الدرجات وصلاتها بالنسبة لدفع الأرباح والعلاوات، وهذه فى نظرى من أهم المعلومات فى هذا المشروع.

ذكرت بأن المستر (بريدن) مدير المديرية سلم رئاسة الاجتماع الى نائبه المستر (بيير) ولكنه لم يستمر طويلا فذهب فى اجازته السنوية وعادت الرئاسة الى مدير المديرية الذى استمر فى مزاولته للرئاسة. واعتباراً من الجلسة السادسة بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٠م عاد المستر (بيير) من اجازته، واخذ فى تولى رئاسة جلسات هيئة الممثلين واستمر فى ذلك حتى الجلسة الثامنة المنعقدة بتاريخ أول فبراير من عام ١٩٤٩م.

وكانت كل هذه الجلسات تعقد فى مكتب مدير المديرية بودمدنى. وكانت جلسات عامرة بالمواضيع المهمة التى كانت محجوبة عن المزارعين وكانوا متشوقين الى معرفتها فى تلك الفترة التى أعقبت اضراب المزارعين فى سنة ١٩٤٦م. وكان من ضمن تلك الموضوعات الهامة موضوع أسعار وحساب محصول القطن لموسم ١٩٤٨/٤٧. وكان القطن فى سنوات الحرب ومابعدها يباع الى لجنة القطن البريطانية. وكانت الأسعار مرتبطة بأسعار البورصة فى ليفزبول وفى الاسكندرية. وكانت الحكومة والشركة تحاولان أن تجعل أعضاء هيئة الممثلين يشتركون ويوافقون على سياسة البيع. وكان فى كل الجلسات التى تطرح فيها سياسة البيع يحضر مندوب من قبل مكتب السكرتير المالى ليشرح للأعضاء طريقة البيع لأن الحكومة هى التى كانت تتولى تصريف القطن الى لجنة القطن البريطانية.

كان الاجتماع الخامس بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٢ آخر اجتماع يرأسه المستر (بريدن) قبيل تقاعده من الخدمة فى السودان. ولما أخبر الأعضاء تقدم مندوب تفتيش النديانة نيابة عن أعضاء هيئة الممثلين بتسجيل صوت شكر الى الرئيس بمناسبة آخر جلسه له فى قيادة الهيئة، وذلك للمساعدة التى تلقوها منه فى مناقشات شئونهم وفى تسجيل قراراتهم. وفى الرد شكر الرئيس الأعضاء لطريقة تعاونهم الودى فى المناقشات التى كانت تجرى فى المجلس. ثم ذكرهم بأنه حتى وقت متأخر

كانت مسئوليات شئون المشروع يقضى فيها بالنيابة عنهم بواسطة الحكومة والشركة الزراعية. ولقد ابتدأ المزارعون فى السنوات الأخيرة فى مزاوله بعض المشاركه فى هذه المسئوليات، وأن وجودهم فى هذه المناسبة كان يشير الى أن الشريك الثالث كان موجودا هنا بشخصيته وليس فقط على الورق. ان هذه المسئوليات كبيرة الوزن ويجب أن يجرى تصريفها بعناية وبعد نظر. ثم أضاف مذكرا للأعضاء بالحاجة الى حفاظهم على مواردهم المالية للمستقبل وسيكتب لها الاستمرار. وأضاف بأنه كانت رئاسته كواحد منهم وليس بحكم وظيفته كمدير للمديرية. كان يتحدث اليهم بصراحة وكان يشجعهم للتحدث بحرية فى المقابل. وأضاف بأن نوه بأن لا ينسوا الأهمية القصوى فى الحفاظ على استمرارية الثقة المتبادلة بين الشركاء والتي بدونها لا يمكن للمشروع ان يتطور ويسير الى الأمام. وختم متمنيا للأعضاء والمزارعين حظا سعيدا فى حياتهم المقبلة.

استمرت الاجتماعات بعد ذلك برئاسة المستر (هوكثويرث). وفى الاجتماع السادس المنعقد بمكت مدير المديرية بمدنى وبتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٠ ظهر (السيد/ محمد عمر أحمد) ضابط تعليم الكبار وقتها بالقسم الجنوبى بالجزيرة، وحضر أيضا المستر (جيتسكل) مدير الشركة الزراعية ونائبه المستر (براون)، كما حضر المستر (أربر) ضابط اتصال حكومة السودان وقتها. وقام بالسكرتارية بالانابة (عبدالرحمن أفندى بيومى) ويبدو بأن أهمية تلك الجلسة كانت بمناسبة المواضيع التى بحثت فيها. وكانت أولها التوصية بدفع مبلغ من مال ترفيه المزارعين (١) الى المجالس الريفية الخمسة للمساعدة فى بناء قاعات الاجتماعات فى قرى الجزيرة (٢) تخصص حصة مالية سنوية كمنحة تعليمية لمساعدة أبناء المزارعين فى التعليم العالى (٣) مساهمة لداخلية ابناء الجزيرة بومدنى، ولقد اقيمت هذه الداخلية لاسكان أبناء الجزيرة الذين يفدون الى مدنى للدراسة فى المدارس الحكومية والأهلية الوسطى.

هذا وقد كان من ضمن الموضوعات الهامة التى بحثت فى ذلك الاجتماع بيان السكرتير المالى الخاص بدفع أرباح وعلاوات المحصول لعام ١٩٤٨م. وكان البيان طويلا، ولكنه خلاص فى النهاية بأن الحكومة أصدرت تعليماتها الى الشركة الزراعية بصرف أرباح ١٩٤٨م الى المزارعين، والتى تبلغ جملتها حوالى ٢,٤٠٠,٠٠٠ (مليونين واربعمئة الف جنيه) على النحو التالى:

شهر يوليو ١٩٤٨	= ٦٠٠,٠٠٠ جنيه
شهر سبتمبر ١٩٤٨	= ٦٠٠,٠٠٠ جنيه
شهر ديسمبر ١٩٤٨	= ٦٠٠,٠٠٠ جنيه
شهر أبريل ١٩٤٩	= ٦٠٠,٠٠٠ جنيه

الجملة = ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه

ولقد فسر البيان السبب فى اتخاذ ذلك الاجراء بالنسبة لثلاثة قرارات هامة وانه يرجو من الأعضاء ان يتنبهوا اليها باهتمام وان يشرحوها الى المزارعين الذين يمثلونهم. أولى هذه القرارات من الحكومة المركزية كانت بسبب مسئوليتها عن الرفاهية الاقتصادية لسكان السودان بأجمعه. وثانيها بأنكم يجب أن تلاحظوا بعناية أن دفع الأرباح الى المزارعين الذين ستكون أرباحهم قليلة بالمقارنة مع الأغلبية مع المزارعين الآخرين لن يأتى تأخيرها على نحو غير ملائم بالتوزيع العام فى دفع الأرباح على أربعة أقساط. وأخيراً يجب عليكم التوكيد والتقدير بأنه بالرغم من هذه الترتيبات التى اضطرت الحكومة لاتخاذها، فان المزارعين مع ذلك سيتسلمون فى هذه السنة أرباحاً أكبر مما كان قد وصلهم اطلاقاً قبل ذلك.

جاء فى بيان نائب السكرتير المالى بأنه فى نهاية الشهر الماضى تم دفع مليون من الجنيهات عبارة عن القسط النهائى لعلاوة محصول ١٩٤٧م، وأن أرباح وعلاوات محصول ١٩٤٨م ستصل الى حوالى أربعة ملايين من الجنيهات، ولم يحدث قط أن وصلت أرباح وعلاوات القطن الى هذا الحد الكبير قبل ذلك. أننى اطلب منكم أن تدركوا وتقدروا ماذا سيحدث اذا صرف هذا المبلغ الضخم فى فترة قصيرة، وفى الوقت الذى لا يمكن فيه اتخاذ خطوات فعالة فى زيادة كمية البضائع المعروضة للشراء. وكما تعلمون فانه نظراً لمشاكل الحرب فان البضائع المستهلكة كمياتها قليلة جداً. وأعنى بالبضائع المستهلكة تلك التى يحتاج المستهلك لشراؤها اذا كان لديه أموال للتصرف فيها. مثال ذلك الملابس- السكر- الشاي- البن- العربات- الطلمبات- الأدوات المنزلية- أدوات المبانى وغير ذلك.

دعنا ننظر كيف يستعمل المزارع النقود المتوفرة لديه فى الوقت الحاضر. انه يستعملها فى شراء ملابس وسكر بكميات، ولكن هذه الأشياء لا يمكن التوصل اليها

الا من خلال السوق الأسود السائد حاليا فى منطقة الجزيرة لابتلاع أى نقود زائدة. ويمكن للمزارع أن يشتري أيضا أدوات المبانى. ولكن هذه نادرة الوجود لأنها مطلوبة فى كل أنحاء البلاد، ويمكن للمزارع أن يدخل فى شراكة لورى وهذه نادرة الوجود فى الوقت الحاضر.

وكذلك يمكن للمزارع أن يشتري بهائم ولكنها أيضا لايمكن التحكم فيها. والكثير من المزارعين ربما يفكرون فى استثمار أموالهم فى المواشى، ولكن ذلك مما يجعل الأسعار تأخذ فى الصعود بدرجة عالية. وهناك شك فى أن المرامى بالجزيرة ستتسع امكانياتها لأعداد متزايدة من البهائم فى أشهر الصيف. كما أن هناك مشكلة ستخلقها الأموال الفائضة للمزارع وهى الارتفاع فى أجور العمل. لقد أمكن تفادى هذه المشكلة فى الموسم الماضى بسبب ندرة الأمطار فى المناطق الأخرى، مما جعل كميات كبيرة من العمال يلجأون الى الأرض المروية بحثا وراء العمل. ولكن كما يبدو فإن توقعات الأمطار هذه السنة واعدة مما يؤدى الى أن تكون المشكلة فى الجزيرة حادة.

من الظاهر فى الوقت الحاضر أن المزارعين سيجدون صعوبات جمة فى ايجاد قيمة حقيقية لأموالهم. ومن جهة أخرى فإن أى أموال يجرى الحفاظ عليها حتى تنخفض الأسعار، فأنها ستأتى بفائدة أكبر فى شراء بضائع أكثر مستقبلا. ولكن لن يتأثر فقط المزارعون وسكان المنطقة المروية.

إن تأثير التضخم المالى الذى سببه تواجد مبالغ ضخمة من المال للشراء فى منطقة واحدة، لايمكن فصلها عن بقية المناطق الأخرى فى البلاد، وسيحدث التأثير جماعيا بالنسبة لكثرة الطلب وقلة المعروض من البضائع فى السوق. ولذلك فإن المشكلة قومية.

وإن على الحكومة المركزية واجبا ليس فقط فى حماية مصالح المزارعين بل أيضا بالنسبة لمصالح الأهالى فى كل القطر، وعليها اتخاذ الاجراء الذى من شأنه أن يقلل من الأخطار ولذلك فإننا قد اتخذنا الاجراء اللازم فى تنجيم الصرفيات على أربعة دفعات كما سبق لنا ذكره.

قرئ هذا البيان من نائب السكرتير المالى فى الاجتماع، وشرح رئيس المجلس الترتيبات التى قام بها مدير الشركة الزراعية لدفع السلفيات هذه السنة الى

المزارعين. وزيادة فى سبيل المساعدة للمزارعين فان كمية خاصة من الملابس يجرى الاستعداد لاجادها لهم وقد زيدت كميات السكر لكل السكان فى البلاد.

نأتى بعد ذلك الى تعليق المندوبين، ولقد أبدوا عدم رضائهم عن بيان نائب السكرتير المالى من ناحية القرار الذى جاء فيه. وتساءلوا عما إذا كان بيان السكرتير المالى مفتوحا للمناقشة. أجاب الرئيس بأن هذا القرار يحمل قرار الحكومة المركزية فى الأمر، وكان الغرض منه تحاشى الضرر الخطير الذى يسببه التضخم المالى. وأنه لأمر يمتد خطره على كل البلاد ولن يختصر على المزارعين وعلى الجزيرة. وأضاف الرئيس بأن مندوبى المزارعين اذا كانت لهم الرغبة فى إبداء اقتراحات بناءة بديلة، والتي يمكن أن تساعد فى تفادى خطر التضخم المالى. فانها سيجرى تحويلها فوراً الى الحكومة المركزية للنظر فيها. وبعد الأخذ والرد طلب المندوبون أن يعقدوا جلسة فيما بينهم للاتفاق ولتسجيل مقترحات بديلة. وبعد مضى عشر دقائق تقدمت اللجنة بتوصيات مكتوبة كمايلى:

صرف الأرباح	صرف العلوات
يوليو ١٩٤٨ نصف الأرباح المستحقة سبتمبر ١٩٤٨ ربع الأرباح نوفمبر ١٩٤٨ ربع الأرباح ديسمبر ١٩٤٨	يناير ١٩٤٩ = ٤/١ جملة العلوات أبريل ١٩٤٩ = ٤/١ جملة العلوات يونيو ١٩٤٩ = ٤/١ جملة العلوات

أشار رئيس الاجتماع بعد ذلك الى أن قرار الحكومة المركزية كان يعنى أنه بين شهر يوليو ١٩٤٨م وشهر أبريل ١٩٤٩م سيصرف للمزارعين حوالى واحد مليون من الجنيهات أكثر مماصرفوا فى السنة الماضية. ضغط كل من رئيس المجلس ومدير الشركة الزراعية بأن اقتراحات المزارعين البديلة تعنى بأن المزارعين سيصرفون ضعف الذى وصلهم فى السنة الماضية، وإذا أخذنا ذلك فى الاعتبار فمن الظاهر بأن اقتراحات المندوبين البديلة لم تأخذ أى إعتبار بأخطار التضخم المالى الخطير بالنسبة لحماية البلاد من آثارها واتخاذ الاجراء ضدها. واخيرا وعد رئيس المجلس بأن يرسل هذه الاقتراحات الى السكرتير المالى بأسرع مايمكن.

هيئة مزارعي الجزيرة:

واستمرت هيئة ممثلى المزارعين حتى نهاية شهر ابريل سنة ١٩٥٢م وتغير الاسم بعد ذلك الى (هيئة مزارعى الجزيرة). كما تغيرت طريقة الانتخابات على أن تكون مبنية على عدد المزارعين فى كل صمودية فى كل تفتيش على النحو التالى:

- ١- الصمودية التى تمثل ٥٠ مزارعا تنتخب ممثلا واحدا.
- ٢- الصمودية التى تمثل ٥١ - ١٠٠ مزارعا تنتخب ممثلين.
- ٣- الصمودية التى تمثل أكثر من ١٠٠ تنتخب ثلاثة ممثلين.

وبتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٢م تم انتخاب الرئيس الجديد للهيئة بالطريقة السرية ففاز الشيخ الأيزرق فى قيادة المزارعين حتى تاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٢م. وكان ذلك آخر اجتماع للهيئة. والذى يطلع على وقائع الهيئة الأولى والثانية ويجد الاعمال المجيدة التى كانت غائبة عنهم فى المشروع وتاريخه وتطوره منذ انشائه، بالنسبة للحساب الفردى فى بادئ الأمر ثم الى ادخال الشراكة فيما بعد، وبالنسبة لنظام حساب الأرباح والعلاوات والسلفيات والديون ودرجات القطن وغير ذلك من المواضيع التى كانت محجوبة عنهم لوجودهم تحت وصاية الحكومة تنوب عنهم فى كل الشئون الخاصة بالمزارعين.

إتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل

وبعد اجتماعات متفرقة ونضال من المزارعين المعارضين للنظام القديم، طالبوا بالحاج لقيام اتحاد المزارعين كائى اتحاد آخر فى البلاد. وأخيراً وافقت الحكومة على طلبهم وأصدرت قانون اتحاد مزارعى الجزيرة سنة ١٩٥٤ (صورة مرفقه). وأجريت الانتخابات تحت اشراف لجنة محايدة. وشارك فى الانتخابات تسعة وعشرون الف واربعمائة مزارع. وتم بعد ذلك انتخاب اللجنة التنفيذية المكونة من ستة وستين عضوا. وأجرت هذه اللجنة انتخاباً للضباط الثلاثة فكان منهم المذكورين بعد:

- | | |
|--------------------------|---------------|
| الشيخ الأمين محمد الأمين | الرئاسة |
| الشيخ يوسف أحمد المصطفى | السكرتير |
| الشيخ عباس دفع الله | أمانة الخزينة |

وفى أول اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية برئاسة الشيخ الأمين تم اختيار نواب

ضباط الاتحاد على النحو التالي:

الشيخ أحمد على الحاج	نائب السكرتير
الشيخ أحمد مصطفى فارس	نائب أمين الخزينة

ولم تكن هذه الفترة مستقرة بالنسبة للمزارعين فقد كانت هنالك خلافات وصراعات امتلات بها جريدة الجزيرة والجرائد الأخرى بالعاصمة. وكان الاتهام الموجه الى رئيس الاتحاد والذين يعملون معه بأنهم منقادون الى حزب سياسى معين وأنهم يعملون لمصالح ذلك الحزب وليس لمصالح المزارعين وهو ما كان يسمى بالجهة المعادية للإستعمار (تغطية للشيوعية).

وأجريت انتخابات ثانية بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٦م تحت اشراف لجنة محايدة، وتمت انتخابات اللجنة التنفيذية المكونه منتسعة وخمسين عضواً. وأجرت هذه اللجنة اختيار الضباط الثلاثة ونوابهم وكانت النتيجة فوز (الشيخ جابر عثمان) برئاسة الاتحاد (والشيخ محمد عبدالرحمن الشيخ) نائباً للرئيس (والشيخ محجوب الأمين) سكرتيراً (والشيخ أحمد على الحاج) نائباً للسكرتير (والشيخ بابكر دكين) أميناً للخزانه (والشيخ أحمد حاج مصطفى) نائباً لامين الخزانه.

وفى عام ١٩٥٧م اجريت انتخابات ثالثة تحت اشراف لجنة محايدة، وبعد ظهور نتيجة الانتخابات اجتمع المؤتمر وتم اختيار اللجنة التنفيذية المكونة من ثلاثة وخمسين عضواً- وكانت المزاخمة حادة بين (الشيخ جابر عثمان) وأعيدت الانتخابات بينهما بتاريخ ١/٩/١٩٥٧م ففاز (الشيخ أحمد بابكر الإيزيرق).

وفى فترات متعاقبة بعد ذلك تقلد رئاسة الاتحاد (الشيخ النور النعيم). ثم تقلده لفترة أيضا الشيخ عبدالرحيم أبوسنينه كما تقلد الشيخ الطيب العبيد بدر ، رئاسة الاتحاد لعدة فترات وحتى الوقت الحاضر- كما تعاقب على وظيفة السكرتير كل من المشايخ المرحوم محمد عبدالله الوالى ، حسن مصطفى ، عبدالجليل حسن حسن عبدالجليل والأمين أحمد الفكى.



السيد ابراهيم عمر الأمين



السيد أحمد عبد الفتاح



السيد امام حاج عمر



الشيخ فضل الله العطايا



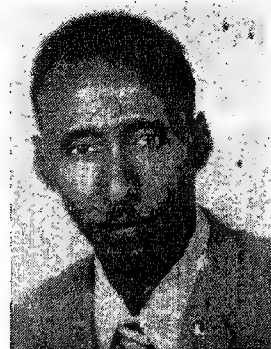
السيد سالم عامر



السيد صلاح الدين عتباني



السيد عثمان الطاهر



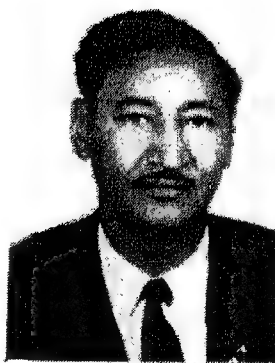
السيد ابراهيم محمد أحمد الشيخ



السيد عبد الوهاب الباشا



السيد محمد أنيس عبد المجيد



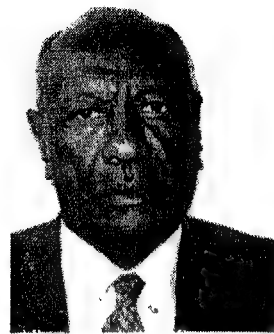
السيد يسن حاج الخضر



السيد عبد الحافظ عبد المنعم



السيد أحمد محمد إبراهيم



السيد الزين القبع



السيد ميرغنى دفع الله



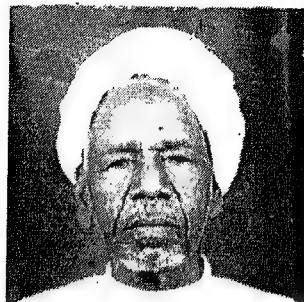
السيد حسن أحمد



السيد مأمون بحيرى



السيد الجبيلي الأنصاري



السيد علي الباشا



السيد محمد بليل



السيد عبد الرحيم محمود



السيد طه مكى الشفيع



السيد أحمد محبوب

الفصل السابع

إضرابات العمال في عهد الشركة الزراعية

الفصل السابع

إضرابات العمال في عهد الشركة الزراعية

حدثت أول إضرابات عمالية في هذه البلاد (حسب علمي) في مشروع الجزيرة، حدث الإضراب الأول في عام ١٩٤١، والثاني في عام ١٩٤٣. وكلا الإضرابين قام بهما عمال المحاريث بانفراد ولم يشترك معهم بقية العمال في المناطق الأخرى، وكان ذلك طبيعياً لأن كل عمال المحاريث كانوا من الوطنيين وغالبيتهم الساحقة من المديرية الشمالية وكانت بقية العمال الوطنيين في المناطق العمالية في تلك السنوات قليلة ولن يكون لها أى تأثير على الإطلاق وليست هنالك أى صلات متجاوبة بينهم. كان السبب في كل من الحالتين قلة الرواتب مع العمل المرهق والمعاملة القاسية والحياة الصعبة، مضافاً إلى ذلك أنهم كانوا لا يأخذون أجوراً كاملة زمن الأجازة الطويلة إذ كانوا ينتهون من عملية الحراث في أواخر شهر يونيو من كل عام ويأخذون أجرة ١٥ يوماً ويعودون إلى العمل في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، بينما يأخذ الميكانيكيون وكلهم من الأجانب أجازات بروتب كاملة.

لقد كان جزاء الإضراب في تلك الفترة الذهاب إلى السجن لأن الدنيا كانت في حالة حرب. ولم يكن الإضراب معروفاً في هذه البلاد وكان يعتبر عصياناً مع تهمة التخريب. فعلاً وضعت الحكومة مندوبى العمال في السجن. هذا وقد استدعى المستر (أرشدیل) في حالة الإضراب الأخير في عام ١٩٤٣ الحاج (أبو القاسم التهامي) زعيم الجعليين من الزيداب لأنه هو والحكومة فشلوا في اقناع عمال المحاريث الذين كانت أغلبيتهم من أولاد الجعليين للعودة إلى عملهم. وجاء أبو القاسم وطاف على كل عمال المحاريث وعقد معهم عدة مقابلات، ولم ينظر عمال المحاريث من غير الجعليين إلى تدخل الحاج أبو القاسم بعين الرضى. وكان لابد لهم أن يرضخوا في آخر الأمر إلى وساطته وإلا فإن إجماعهم سيصيبه الشلل. واستطاع أبو القاسم أن ينجح في وساطته. وعاد عمال المحاريث إلى عملهم باتفاق يمنحون بموجبه مرتب شهر بعد نهاية الموسم بالإضافة إلى الخمسة عشر يوماً التي كانوا يأخذونها في الماضي.

إضراب عمال الورش عام ١٩٤٦ :

لقد كان هذا هو الاضراب المهم والذي كان له تأثير كبير فى تغيير وجه الحياة فى المشروع بالنسبة لكل العاملين فيه. ابتداءً هذا الاضراب فى صبيحة يوم ٢٦ أبريل ١٩٤٦ وانتهى بعد أربعة أيام فى مساء يوم ١٩/٤/١٩٤٦ وعاد العمال الى عملهم فى صباح يوم ٢٠ أبريل ١٩٤٦م.

والآن ما هو السبب الذي أدى الى ذلك الاضراب؟

لقد كان السبب المباشر هو أن الحكومة قررت منح مستخدميها زيادة فى علاوة الحرب من عشرين فى المائة الى خمسة وخمسين فى المائة، وكان سبب تلك الزيادة فى الغالب سياسى. وكانت الحكومة تقوم بتلك العملية بالسردون علم الشركة الزراعية التى كانت أكبر مخدم فى ذلك الوقت. وبعد أن أصدرت الحكومة منشورها وأرسلت منه صورة الى إدارة الشركة الزراعية ببركات، كان ذلك بمثابة مفاجئة بالنسبة للمستتر (جيتسكل) الذى تقلده لتوه وظيفة المدير العام لإدارة المشروع. وكان أول عمل قام به المستتر (جيتسكل) فى هذا الصدد هو إخطار المستر (وودنق) الذى كان وقتها ينوب عن المستر (ماكنتاير) محافظ المشروع المريض بخطاب يذكر له فيه بأن الحكومة أصدرت منشورا رفعت فيه علاوة الحرب بالنسبة للمستخدمين السودانيين الى ٥٥٪ وللموظفين البريطانيين الى ٣٥٪، وأن موجة من غلاء المعيشة تسود هذه البلاد فى الوقت الحاضر. ولقد ارتفعت الأسعار وزادت ارتفاعاً أكثر فأكثر بإصدار الحكومة لمنشورها هذا.

أما بالنسبة للسودانيين عندنا فإن التموين مستمر للذرة والملابس والشاى والسكر والبن والزيت وغير ذلك - أى كل ضروريات الحياة - غير أن التموين غير كاف حسب الحاجة، والكثير من بقية لوازم الحياة تشتترى من السوق السوداء. إن الحكومة قد طلعت علينا بهذا المنشور دون سابق انذار.

سمع كل المستخدمين بأمر هذه الزيادة. وعلى أثر ذلك تكون وفد من عمال ورشة مارنجان وحضروا الى بركات فى صباح يوم ٢٥/٤/١٩٤٦ لمقابلة المدير. فلقبهم أولاً (المستر رفل) (الباشمهندس الميكانيكى وقتها) ثم أحالهم الى (المستر/ جيتسكل) الذى تحدث اليهم حديثاً مقتضياً بأنه كتب الى لندن وإنه ينتظر الرد. فتكلم العمال وقالوا أن الحكومة صرفت لمستخدميها، وكذلك شركة النور. لقد كان فى الإمكان

معالجة الأمر برفق، ولكن أراد الله خيرا بذلك الاضراب، لأنه غير الأوضاع وقلبيها رأسا على عقب. كان من الممكن المفاهمة، ولكن يبدو بأن المندوبين شعروا بنوع من عدم الاهتمام فى مقابلتهم. حيث ذكر لهم المستر (جيتسكل) بعد أخذ ورد «إذا كنتم تريدون ترك العمل فليس هناك أحد سيمنعكم بالزندية». وقفلوا راجعين الى مارنجان وبيتوا أمرا. وفى صبيحة يوم ١٩٤٦/٤/٢٦ توقفوا عن العمل، وكان النشاط والتوقف فى بادئ الأمر منحصرا فى ورشة مارنجان. وبالطبع لم يدخل معهم فى الإضراب العمال الأجانب ولكنهم كان لهم ضلع فى التحريض على الاضراب الذى سيجلب لهم زيادة فى الدخل دون أن يشتركوا فيه. أصبح بعد ذلك العمال السودانيون فى المحالج ينضمون الى ورشة مارنجان، فصار الكوم كبيرا. وكان مطلب المندوبين هو أن يعطوا أجورهم وتنتهى بذلك خدمتهم وأصروا على ذلك، ولم يكن فى لك الوقت الاضراب عن العمل معروفا.

نشط بعد ذلك "المبوجنون" (المولدون) نشاطا ملحوظا وسلوكوا سبيلهم التقليدى فى الجرى مع الأراتب والاصطياد مع الكلاب، فكانوا يرسلون الخطابات الى المدير بالنهار بالتطوع كزياتين بالمحالج أو أعمال أخرى، ويوحون بالليل الى العمال لكى يشددوا فى إضرابهم، وإزاء ذلك كان لابد لنا نحن السودانيون ن نتدخل فى الموضوع وخصوصا بعد أن تكلم معى (المستر/ جيتسكل) للمشورة، وكانت صلتى به أوثق من الآخرين لأننى كنت أعمل معه بطريق مباشر عندما كان نائبا للمدير. كما كنت فى ذات الوقت رئيسا للجنة التموين، وكنا نعمل سويا ومعنا الباشمهندس الميكانيكى.

اشتركنا (امام وعبدالله وأنا) فى الاتصال بالعمال الذين كانوا يتولون القيادة، وكان معنا بعض المواطنين والتجار بمارنجان وعلى رأسهم الأخ/ الطيب دبلوك. وكان التجار يمسون العصا من طرفيها فهم يؤيدون الاضراب لأنه سيزيد أرباحهم ولكنهم منزعجون فى نفس الوقت من إفلات الحبل بأن يستمر العمال فى اضرابهم ويأخذوا أجورهم فى اخر شهر أبريل كما كانوا يطلبون، ثم يتركون العمل فتضيع عليهم الفرصة أولا فى خلاص الديون ويفقدون ثانيا الدخل الذى كان يأتيهم من أجور العمال.

كان على رأس المندوبين الأخ/ عبدالوهاب الباشاب الذى يعمل حاليا بورشة

الحصاحيصا وكان معه من العمال المذكورون بعد:

محمد الشيخ- حسن الله جابو- أحمد دياب- عثمان الطاهر- يعقوب الدباسي- بشير الحاج كوكو- هلال دوكة- أحمد البارودي- رمضان فرج وحسين حمدي. ثم انضم اليهم فيما بعد:

محمد عيسى- أحمد مختار- بابكر محمد نور من المحاريث. وكان الأخ/ عبدالوهاب الباشاب هو الذي يتولى الحديث بصوت محتد وهائج، برهن على أنه كان خطيبا بارعا ومتحدثا صلب المراس، مع كل الذين كانوا يحاولون اقناعه. وحضرنا نحن عدة اجتماعات عقدت في أماكن مختلفة منها منزل المغفور له الشيخ أحمد الفكي عبدالرحمن بام سنط، وحضرها الأخ أحمد يوسف علقم عضو الجمعية التشريعية وقتها متوسطا في حل النزاع. والحق يقال أننا نحن الثلاثة كنا من المستمعين فقط، بالرغم من أننا كنا نحضر تلك الاجتماعات التي كانت تحدث، لأنه ليس من الحكمة أن نحاول معالجة مشكلة مع ناس في حالة ثورة نفسية عارمة يطالبون بحقوقهم دون أن يقدم لهم أى خيار. بالإضافة الى الاستعمار الجاثم على صدر البلاد والمتصرف في مقدراتها. وترى في دخيلة نفسك أنك تؤيد الاضراب بالنسبة للأحوال التي يعيش فيها العمال الوطنيون بالمقارنة مع العمال الأجانب وإن الاضراب كنوع من محاربة الاستعمار.

اضراب عمال الورش لعام ١٩٤٦ وكيف عالج المستر جيتسكل الموقف؟

كانت المشكلة بالنسبة لقادة المضربين هي أنهم عندما دخلوا في الاضراب طالبوا أما بإجابة مطالبهم وإما بإعطائهم أجورهم وتنتهي بذلك خدمتهم. فماذا يحدث إن لم تستجب مطالبهم؟ هل سيذهب معهم بقية العمال في هذا السبيل أم إنهم سيعودون الى عملهم؟ سأعود إلى الإجابة على هذا السؤال فيما بعد.

وأما (المستر/جيتسكل) فإنه كان يواجه مشكلتين: المشكلة الأولى هي إزالة سوء التفاهم الذي حدث بينه وبين مندوبى العمال في المقابلة العابرة في صباح الجمعة ١٩٤٦/٤/٢٥. وأما المشكلة الثانية والمعقدة فهي صعوبة اقناع (المستر/وودنق) عضو مجلس ادارة الشركة الزراعية. والذي كان وقتها ينوب عن المحافظ، بعدالة المطلب والحصول على موافقته في الوقت الذي يرفض فيه الاستجابة تحت التهديد بالإضراب.

سأترك هذه المشكلة أيضا في الوقت الحاضر الى وقت لاحق.

عندما علم المستر/جيتسكل بالإضراب انزعج، ليس فقط لأن العمل سيتوقف، بل لسوء الطالع (حسب تعبيره) في أن يقابل بإضراب من العمال في الوقت الذي تسلم فيه لتوه وظيفة المدير. ولذلك فقد عمل جاهدا لازالة سوء التفاهم أولا ثم محاولة إقناعهم بالعودة الى عملهم مما يساعده على إقناع (مستر/وودنق) بالموافقة. طلب مقابلة المندوبين في صبيحة نفس يوم الاضطراب في الساعة العاشرة صباحا، وأعد خطابا ليلقيه عليهم، وكان من عادته أن يسجل كتابة كل الأحداث مهما كانت وباستفاضة، وقد أخذت معه حوالى الساعة ذلك الصباح يقرأ على خطابه (بالعربي- الانجليزى) ليتأكد بأنه سيكون مفهوما لدى العمال. وكنت اجتهد في أن أسهل عليه المعانى والنطق، وها هو نص الخطاب:

لقد أردت بلقائى هذا معكم أن نتجنب أى سوء تفاهم يمكن أن ينشب بيننا بخصوص موضوع علاوة الحرب، وذلك بالتعرف على الخطوات التى اتخذتها أو التى أنوى اتخاذها فى هذا الشأن.

كان سبب توقفكم عن العمل هو اعتقادكم بأنكم لم تنصفوا فى معاملتكم وذلك لأن الحكومة وفعت فئات علاوة الحرب بالنسبة للعاملين معها الى ٥٥٪ بينما لم تحذ الشركة الزراعية حذوها.

إننى لمتأسف لعدم مقابلتى لكم والتحدث اليكم بخصوص هذا الموضوع مسبقا. إن البعض منكم ربما يخامرهم الشك بأننى غير مهتم بهذا الأمر، وهذا الشك فى غير محله اطلاقا. إننى مقتنع بأن تكاليف المعيشة فى ارتفاع مطرد وأن زيادة علاوة الحرب ضرورية ولا مناص منها.

لقد سبق لى الاتصال كتابة بمكتبنا بلندن وبالحكومة المركزية بالخرطوم ثم أخذنا بعد ذلك فى تحضير الحسابات التى ستظهر الزيادة فى راتب كل عامل من العاملين معنا على حدة عند تطبيق علاوة الحرب الجديدة. ولابد لكم أن تعلموا بأن الحكومة أدخلت هذه العلاوة بدون إخطارنا مسبقا، ولابد أنها كانت تشتغل لمدة طويلة يمكن أن تكون بين ثلاثة أو ستة أشهر بالسر وذلك بغرض معرفة تكاليف هذه الزيادات بالنسبة للعاملين معها قبل إعلانها.

ولابد أنكم تدركون بأن الشركة الزراعية كبيرة جدا بالمقارنة مع شركة النور،

وعليه فلا بد لنا بالمثل أن نحضر حساباتنا كي نتعرف على المبالغ المطلوبة للزيادة، وكما تعلمون فإن حساباتنا متشعبة، فالبعض منها يخص الشركة لوحدها والبعض يخص الحكومة والمزارعين. كما أنه من الضروري أن نتشاور مع الحكومة ونوضح لها الحسابات الخاصة بها والخاصة بالمزارعين. إن هذا بالطبع يأخذ وقتاً طويلاً لتحضير كل الحسابات، كما لا يخفى عليكم فإن المحافظ ورؤساء الشركة الزراعية موجودون في لندن، وأنا هنا لا أستطيع أن أقرر أى زيادات في علاوة الحرب دون مشورتهم وموافقتهم، لأنهم هم الذين يدبرون لنا المال اللازم لمقابلة هذه الزيادات. وليس في مقدوري أن أجاب بالنيابة عنهم، ولكن مهمتى هي أن اجتهد في اقناعهم بعدالة هذا المطلب، وربما تأخذ المكاتبات فترة قد تمتد الى عشرين أو ثلاثين يوماً.

وإننى لأدرك أنكم لم تصبروا، وعدم صبركم هذا هو الذى زاد في سوء التفاهم بسبب أنكم كنتم تنتظرون وصول الرد من لندن في يوم ٢٥ من الشهر، ولم يكن ذلك ممكناً بطبيعة الحال، ولابد لى أن أذكر بأنه لو كان لدى علم مسبق بتحركاتكم هذه، لكان في وسعى أن أجمع معكم وأشرح لكم الموقف والحقائق. وأعتقد بأن هذا الموقف هو الذى أدى الى إنتشار الأخبار التى أدت الى التوقف عن العمل. قابلنى البعض منكم بالأمس بدون سابق إنذار وذكرت لهم خلال الحديث، بأنكم إن كنتم تريدون أن تتركوا العمل فإن هذا موضوع يتعلق بكم، ولكن البعض منكم فسر هذا القول بأننى ضد مطلبكم. إنى لأسف إذا كان كلامى لم يكن واضحاً أو مفهوماً حسب ما كنت أكنه وأقصده.

إن ما كنت أقصده هو إنكم إذا كنتم ترغبون في ترك العمل فليس هنالك أى أحد يقدر أن يجبركم قسراً على البقاء.

والآن وبعد أن شرحت لكم كل هذه الحقائق فإن نصيحتى لكم هي أن تعودوا إلى أعمالكم متذرعين بالصبر الى أن يأتينا الرد من لندن. وسأكتب الى رؤسائنا مستعجلاً الرد، ولن تفقدوا أى شئ بصبركم.

هذا ولقد كانت كل أعمالى ومسئولياتى في السابق متعلقة بالفيط بشئون المزارعين حيث قد عملت هناك لفترة طويلة في خدمتى بالمشروع، ولابد أنكم تشاركوننى الرأى أننا كلنا لنا مسئولية مشتركة، وأن التوقف عن العمل ليس له ما يبرره وسيخلق الخلافات بيننا بعد المدة الطويلة التى عملنا فيها مع بعضنا

البعض. كما أن التوقف عن العمل مضر لكل الأطراف، لا سيما وأننا لم نرفض مطالبكم، فقد ذكرنا بأن الموضوع يحتاج الى وقت فى المشاورات، ولاشك أنكم تدركون بأن العمل فى هذا المشروع والاجتهاد فيه مهم للغاية لجلب إيرادات للبلاد، وأن أى خلل سينجم عنه ضرر بالمزارعين وبالدولة وبالإدارة وبكم أنتم أيضا. إننى بطبعى لا أحب أن أرى أى أحد تلحق به ظلامة من الذين يعملون معنا، وإننى لمستعد لمساعدتكم فى معالجة مشاكلكم ولا يمكننى أن أتصور بأن هناك أحدا منكم يعمل على الاضرار بهذا المشروع الذى نعتمد عليه كلنا. وإننى لأكرر فى النهاية أسفى لما حدث. إن مسئولياتى الكبيرة كانت تأخذ كل وقتى، ولو كان لدى أى متسع من الوقت لكنت قد عالجت هذا المشكل قبل أن يستفحل الأمر ويصل إلى هذا الحد من التوتر وإنى لأرجو أن تتشاوروا فى الأمر مع بعضكم البعض وتعودوا الى أعمالكم ريثما يصلنى الرد من لندن.

موقف الإضراب بعد اللقاء مع المستر/جيتسكل:

أرادت الحكومة أن تتدخل فى موضوع ذلك الاضراب. فقد كان الأمر حساسا جدا بالنسبة اليها، وبناء عليه فقد طلب (المستر/هكسويرث)، الذى كان وقتها مفتشا للجزيرة، اللقاء بمندوبى المضربين فى صباح يوم الأحد ٢٨ أبريل ١٩٤٦. وقد تم فعلا اللقاء فى مكاتب محالج مارنجان. وفى صباح نفس ذلك اليوم أخبرنى (المستر/جيتسكل) بذلك اللقاء المرتقب وطلب منى أن أذهب معه الى هناك. وفعلا ذهبنا ودخل (المستر/جيتسكل) الى ذلك الاجتماع بجانب (المستر هكسويرث) مع مندوبى العمال المضروبين، وقد أعد العمال لذلك اللقاء عدته إذ أقنعوا عمال المحالج والمحاريث بالاشتراك معهم وطلبوا منهم الحضور فى صباح ذلك اليوم الى محالج مارنجان حتى تدرك الحكومة والشركة بأن المسألة جد وأن أغلبية العمال تشترك متضامنة مع الاضراب. وحدثت حادثة لاتزال عالقة بذهنى كلما تذكرتها، وتصور الحالة التى كانت سائدة فى ذلك الوقت. كنت فى ذلك الوقت أجلس خارج المكتب لأننى منذ اللحظة الأولى، وكما سبق وذكرت، لم أحاول أية محاولة للاشتراك فى النقاش أو الجدل. والذى حدث هو أن ابن عمومتنا (عبدالرحمن محمد زين) العامل وقتها بالمحاريث من أهلنا بالزبداد، وكان من قادة اضراب المحاريث فى عامى

١٩٤٣/٤١ الذى عالجه الحاج أبو القاسم التهامى الذى جاء مخصوصا من الزيداب يطلب من (المستر أرشيدىل)، جاء (عبدالرحمن) هذا منفعلا يصارع فى الدخول الى الاجتماع الذى إمتلاء المكتب به، ولما فشل فى الدخول جاء ووقف بجانبى، فقلت له مازحا لماذا تريد الدخول؟ فرد على "ماذا تريد عاوزين قروش.. تأخذوها كشتينة ونحن تعبانيين؟" فضحكت. وكانت الكشتينة التى يعنيه فى ذلك الوقت خمسة وعشرين جنيها. ولا أدري ماذا سيقول الآن؟ (كَلِيْقَة أو بالة).

والآن ماذا حدث فى ذلك الاجتماع؟ لقد احتدم النقاش وعلت الأصوات واتهم (المستر/هكسويرث) العمال بالتخريب فى الممتلكات، وذلك فإنه دعا الى هذا اللقاء لكى يلفت نظرهم. وكان العمال فى غاية من الحصافة إذ كان ردهم بأن كل الورش والمحالج وغيرها تخصهم ولا يمكن لأحد أن يخرب ممتلكاته. وانتهى الاجتماع بدون نتائج حاسمة بل من المؤكد أنه زاد الحماس للاستمرار فى الاضراب.

عدنا بعد ذلك الى بركات وكان (المستر/جيتسكل) مكتئبا ويبدو متعبا للغاية، وطلب منى فى رجاء أن أحاول واستعمل حسن صلاتى مع العمال حتى إقنعهم بالرجوع إلى أعمالهم، ليستطيع أن يعمل فى جو مناسب مع المستر (وودنق).

وانتهت ثلاثة أيام من ذلك الاضراب فى يوم الأحد ٢٨ إبريل ١٩٤٦، اتصلت بالأخ/عبدالوهاب الباشاب والأخ الطيب دبلوك بواسطة المرحوم/ عوض بادى سائق عربية (المستر/جيتسكل) بأن نلتقى فى الساحة الواقعة بين مارنجان وبركات فى مساء ذلك اليوم، وفعلنا تم اللقاء مع كل أعضاء اللجنة. وقلت لهم بأننى لم يحدث قط أن تحدثت اليكم فى الأيام السابقة، وجئت الآن أريد أن أنقل اليكم بأن الإدارة قد جهزت كشوفات الصرف لكم كما طلبتم فى صباح يوم ١٩٤٦/٤/٣٠، فهل أنتم على موقفكم؟ فصاح الأخ عبدالوهاب قائلا "عند موقفنا". وبعد صمت رهيب هب أحد المندوبين وقال أريد أن أتكلم، فحاول الباشاب أن يمنعه، فصاح فيه "لازم أتكلم فهل أنت تريد أن تمنعنا الكلام أنا منزل ما عندى، إلى أين سأذهب؟" وكان هذا الكلام نذيرا بالتفكك، ويبدو أنه أعجب الكثيرين غيره. فأخذت عبدالوهاب الى جنب لأتحدث معه.

وهناك فائدة أقدمها لكل الذين يعملون فى علاج المشاكل، وهذه الفائدة كان يستغلها أهلنا الكبار وزعماء العشائر للدخول من بابها لحل المشاكل، وصارت الآن

تدرس فى البلاد الأوربية وفى أمريكا لكل العاملين فى القيادة وذلك فى دراسة فن الإدارة. وهذه الفائدة هى أنك إذا كنت تعالج مشاكل عويصة ووجدت منفذاً فيجب أن تلج فيه بسرعة وتصدر أوامرك بما يجب أن يعمل وستجد الاستجابة السريعة المطلوبة. وهذا ما حدث بالفعل فقد قلت لعبدالوهاب يجب أن تعودوا إلى عملكم حالا وإلا فإن اضطرابكم هذا سيفشل وستكون أنت فى موضع لا تحسد عليه، وسينفض من حولك العمال وستخسرون خسارة فادحة ولن تقوم لكم قائمة بعدها، لأنكم ستفقدون الاحترام، وسأرتب لكم الأمور مع (المستر/جيتسكل). فيجب أن تذهبوا الآن وتستعدوا للقاء باكر مع المدير ومعكم مطالبكم. ويجب أن يكون معلوما لديكم بأن الفرصة مواتية لذكر المطالب الأخرى مثل المنازل وساعات العمل والاجازة الأسبوعية بالجمعة بدلا من الأحد، وكل شئ آخر كان موضع شكواكم عن الأحوال السائدة، وسأضمن لكم عند (المستر/جيتسكل) عدم المؤاخذة عن الاضطراب أو خصم أيام الاضطراب، وعندها تدخل الأخ/ الطيب دبلوك وقال إنه مستعد أن يستضيف كل المندوبين فى منزله للتشاور وكتابة الجواب. واقترحنا على أن يصلنى الخطاب فى الساعة السادسة من صباح يوم ١٩٤٦/٢٩.

هذا وقبل أن أصل إلى المكتب فى الساعة السادسة وصلنى الخطاب وأخبرت المستر جيتسكل بمحتوياته، وقد قابل كل المقترحات بالترحاب ووعد بلقياهم فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم. وكان اجتماعا موفقا للغاية بالنسبة لكل الأطراف، وخطب فيه الأخ/ عبدالوهاب فى النهاية شاكرا (المستر/جيتسكل) واهتمامه بمشاكلهم وتحمس بأن قال (للمستر/جيتسكل) إننا لا نعطيك عشرة أيام فقط بل نمنحك فرصة كاملة كما تريد، ولم ينس أن يمنحنى صوت شكر على الجهود التى قمت بها فى التوفيق فى معالجة المشاكل وإلا لما كان هذا اللقاء. ولم ينقض ذلك اليوم حتى أرسل (المستر/جيتسكل) الرد التالى للمندوبين على مذكرتهم:

الى كل مندوبى المستخدمين: ١٩٤٦/٤/٢٩

سادتى:

ردا على خطابكم بتاريخ اليوم، واستطرادا فى مباحثاتنا الخاصة بارتفاع تكاليف المعيشة والشكليات الأخرى إننى أؤيد بهذا اتفاقنا على ما يلى:

ارتفاع تكاليف المعيشة:

وعدتكم بأننى سأكتب إلى مكتبنا بلندن اليوم بالطائرة بتوصيتى إلى مديرى الإدارة لكى يمنحوكم الـ ٥٥٪ "علاوة ارتفاع تكاليف المعيشة" كما هى الحال بالنسبة لمستخدمى الحكومة اعتبارا من ١/١/١٩٤٦. علما بأن علاوة التعليم وعلاوة الملابس والتي كانت تدفعها الحكومة فى السابق، والسكن بالمجان الذى تقدمه الشركة الزاكية ستكون محل اعتبار، ولقد أخبرتكم ايضا بأننى أتوقع أن يصلنى الرد من لندن فى أو قبل ١٠ مايو ١٩٤٦.

بالإشارة لطلبكم الخاص بأن تكون العطلة الإسبوعية يوم الجمعة بدلا عن يوم الأحد وأن تكون ساعات العمل لغاية الساعة ٢ ظهرا عدا فترة الموسم، فقد اتفقنا على تكوين لجنة غدا للنظر فى هذه الطلبات.

المنازل:

لقد سبق ولاحظت بنفسى بأن المنازل الحالية غير مناسبة للمستخدمين وأمرت الباشمهندس المعماري لكى يحضر الخطط والرسومات (بطرازات) مشيدة من المنزل، وسأبحث هذا الموضوع معكم فى الوقت المناسب.

إننى أضمن لكم بأنه لن يقع أى ضرر على العمال الذين ساندوا زملاءهم فى الموقف الذى اتخذوه فى هذه المشكلة بالذات وسوف أوجه الباشمهندس الميكانيكى بهذا حالا.

بالإشارة الى الغرامات للأضرار التى تحدث للعربات أو الماكينات وخلاف ذلك بدون خطأ واع لإهمال من العمال المعينيين، فإن اللجنة التى أشرت إليها أنفا ستنظر فى هذا الموضوع.

لن تخصص أيام الإضراب من أى أحد شريطة أن ترجعوا كلكم إلى عملكم غدا الثلاثاء الموافق ٣٠/٤/١٩٤٦ بإستثناء أعضاء اللجنة المختارين الذين سيحضرون لمقابلتى للتباحث غدا فى الساعة العاشرة صباحا ببركات.

هذا وسأترك العمال يعودون إلى أعمالهم فى صباح يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ حسب الإتفاق الذى تم بينهم وبين (المستر/جيتسكل).

ونعود الآن إلى المشكلة بين (جيتسكل) و(دوونق) المحافظ بالإنابة. تخرج (ووندى) من كلية الاقتصاد بجامعة لندن. وتمرس لعدة سنوات فى ميادين البنوك والمال

والاقتصاد والتجارة. وهو من الذين ساهموا مساهمة فعالة فى رأس مال الشركة الزراعية، وتابع تطورها. وعند مرض المحافظ أيام الحرب طلب منه مجلس الإدارة لينوب عنه أثناء مرضه. وكان (وودنق) رجلا صعب المراس، وليس من السهل اقناعه إلا بالأرقام والإنتاج لأنه لا يؤمن بغيرهما. وهو الذى دخل فى مساجلة ومجادلة مع (المستر/ارشدیل) المدير السابق وأثار حماقته ببروده فى الأخذ والرد إلى أن مهد له الطريق فى امتداد الحبل الذى شئق به نفسه وانتهت خدمته فى المشروع لأكثر من ٣٠ عاما بطريقة غير كريمة. هذا هو (المستر/وودنق) الذى نتحدث عنه، والذى وصفه (المستر/ارشدیل) مرة بالنسبة لصعوبته فى الصرف عندما قال "تطلع ضرره ما تطلع منه بقرش واحد". (المستر/جيتسكل) هو خريج الكلية الجديدة فى جامعة اكسفورد فى التاريخ وإمتلأت نفسه بعاطفة إنسانية طغت على كل حياته الدراسية، كما ذكر ذلك استاذة فى الجامعة، وقد جاء الى الخدمة فى مشروع الجزيرة فى عام ١٩٢٣ كمفتش صغير فى عبدالحكم وتدرج فى سلم من الوظائف والدرجات إلى أن وصل فى عهد الشركة الزراعية إلى وظيفة المدير فى عام ١٩٤٥. ثم تولى بعد ذلك وظيفة المحافظ عند تأميم المشروع فى أوائل شهر يوليو سنة ١٩٥٠ إلى أن تقاعد بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٢م.

دخل الرجلان فى مساجلة ومحاوره غايه فى الامتاع بين عالمين. كل منهما فى ميادينه وكل منهما يحاول إبراز وجهة نظره معززة بالحقائق والأرقام فى سبيل الإقناع. وكان سلاح (المستر/جيتسكل) الحقائق المجردة التى يراها ويعايشها كمسنول مباشر لا ينظر للحاضر فقط بل للمستقبل أيضا. وكان يدافع عن هذه الحقائق دفاعا رائعا ومتواضعا وهادئا بعيدا عن الاثارة والجدل العقيم. وكان يحفظ (للمستر/وودنق) مكانته المرموقة فى الشركة وخبرته وتجاربه. وكان سلاح (المستر/وودنق) يركز على الأرقام الموثقة والمرتبطة بالإنتاج والتكاليف والربح والخسارة. وهو لا يلتفت إلى الحقائق الأخرى المرتكزة على صعوبة الحياة المعيشية أو العدل أو الإنصاف أو الحقوق أو السياسة أو غير ذلك إلا بقدر معلوم.

لن يكون من المناسب كما أنه ليس فى وسعى حسب المقام نقل كل صور الحوار والمساجلة المطولة التى دارت بداية من أول المشكلة فى إبريل ١٩٤٦ وإلى نهايتها فى مايو سنة ١٩٤٦، ولكن سأحاول فى هذه العجالة أن أخلص تلك الأحداث بصورة مختصرة، أرجو ألا تكون مخلة بالمعنى.

لقد ذكرت مسبقا بأن أول عمل قام به (المستر/جيتسكل) هو إخطار (المستر/وودنق) الذي كان ينوب عن محافظ المشروع. وذكر له في ذلك الخطاب، الذي كان بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٥، تطور الأحداث بعد إعلان منشور الحكومة بزيادة علاوة الحرب، ووعده بأن يرسل التفاصيل والتكاليف الحسابية حتى يعطى فرصة للنظر في الموضوع. وجاء في ذلك الخطاب أيضا تكاليف المعيشة قد زادت في البلاد وارتفعت أكثر بإصدار الحكومة لمنشورها. كما أبرز أن حالة المستخدمين في الشركة الزراعية كانت هي الأسوأ بالمقارنة مع مستخدمي الحكومة. واقترح (المستر/جيتسكل) بأنه تجنباً للمشاكل والمضاعفات فإن من الحكمة اتخاذ نفس الطريق الذي سلكته الحكومة بالنسبة لمستخدمي الشركة من السودانيين. وأضاف بأن شركة النور قد استجابت وطبقت نفس فئات الحكومة، ولكن الشركات الأخرى والبنوك في البلاد لم تقرر بعد. وأردف قائلا: بأننا نتوقع صعوبات جمة إن لم يكن في مقدورنا اقناع العمال بأن يتذرعوا بالصبر. إن الأمر الذي لا شك فيه هو أن زيادة كبيرة في علاوة الحرب أصبحت ضرورة لازمة تفرضها الأحوال السائدة.

وبتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩ أرسل (المستر/جيتسكل) إلى (المستر/وودنق) خطابا آخر مطولا من أربع صفحات ومعه جداول مفصلة تفصيلا دقيقا للغاية، وتحتوى على الزيادات الناجمة من إدخال علاوة الحرب الجديدة لكل مستخدم من مستخدمي الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا، وتوضح المبالغ المطلوبة في جملتها موزعة على أقسام حسابات الشركة المختلفة. وقد احتوى خطاب (المستر/جيتسكل) على شرح لم يترك فيه مجالا (للمستر/وودنق) لينفذ منه بالأرقام التي لا يؤمن بغيرها. فضلا عن ذلك فإنه أخذ في ذكر الحقائق الأخرى الظاهرة في المنطقة التي يديرها، وموضحا بأن التكاليف الحقيقية قد صعدت إلى أعلى منذ إصدار إعلان الحكومة بزيادة علاوة الحرب". ومن الواضح أيضا بأن التكاليف ستصعد إلى أعلى وبنوع خاص مثل تكاليف الغذاءات الأساسية مثل الذرة واللحم. وتسود في المنطقة بعض الآراء بأن الأسعار في السودان، والتي كانت منخفضة بدرجة كبيرة بالمقارنة مع أقطار الشرق الأوسط المحيطة، ستكون من الأمور المحتملة أن تتجه وتذهب أكثر في خط واحد مع تلك الأقطار. من الطبيعي أن الحكومة لا تنشر هذه الحقائق. ولكن في مثل هذه الأحوال المضطربة، يبدو لي بأنه من المرغوب فيه للغاية بأننا ينبغي

أن نسلك سبيل عمل وفتئت الحكومة والذين هم أدرى بمثل هذه الأشياء منا. إن كل مستخدمينا بصرف النظر عما يفكرون فيه، يعتبرون بأن الحكومة كشريك وباستلامها للمشروع فى عام ١٩٥٠، فإن حالات الخدمة يجب أن تكون مطابقة لما يجرى فى الحكومة. إن أى اختلاف فى علاوة الحرب سيكون من شأنه أن يسبب قلقا لا نهاية له. إن كل من عمالنا له صلات بجاره الذى مع الحكومة ويقارنون أنفسهم بالأحوال المختلفة.

إننا إذا تركنا أنفسنا أقل كرما فى هذه المنطقة نحو زيادة علاوة الحرب، فإن المنازل الأحسن والسفر المجان وغيرها لا تسمن ولا تغنى من جوع، لم تكن هناك أية علاوات فى المرتبات منذ أن اندلعت الحرب بالنسبة للمستخدمين من غير البريطانيين من ذوى الدخل المنخفض.

إنه لمن اعتقائى الصادق بأن العلاوات التى كنا ندفعها حتى تاريخه كانت منخفضة جدا بالمقارنة مع الزيادة الحقيقية فى تكاليف الحياة، وإن مستوى مستخدمينا قد صار نسبيا، أسوأ مما كان عليه قبل أيام الحرب. وكان يمكن احتمال ذلك أبان الحرب، ولكن لا يمكن احتماله بسهولة الآن بعد إنتهاؤها.

وهناك مخلفات كبيرة من عدم الاستقرار فى البلاد كنتيجة للموقف الانجليزى/ المصرى. ونحن لدينا على وجه العموم مجتمع من المستخدمين ثابت الولاء فى عمله. إن معظم عدم الاستقرار يأتى من ناشئة العمال. وهناك الناس الذين على أى حال يبتغون أن ينتهزوا مزية الموقف السياسى الحالى لكى يوعزوا بأن رأس المال البريطانى لم يوفر للسودانيين عدلا متساويا. إن هذا الاتجاه لن يكون له أى وزن إذا كانت الأغلبية من مستخدمينا راضية. ولكننا على الأخص معرضون الى غضبة حامية ومفاجئة فى هذه البلاد. وإنه لمن المهم إلى أبعد حد أن نجعل الغالبية من مستخدمينا يشعرون بأنهم شركاء معنا، وأنهم تجرى معاملتهم بالعدل والصواب. إن الانحراف من سياسة الحكومة فى توفير الأحوال المعيشية المناسبة، سيكون من شأنه الانسياق الى الاتجاه المضاد وسيتسبب فى ضرر بليغ بمصالحنا.

يسود الآن اضطراب عام. وكل المحالج والورش والمحاريث متأثرة به. ومن الثابت بأنه قد رتب ونظم له ليناسب ميقاته فى الخامس والعشرين من شهر أبريل، وهو التاريخ الذى تجهز فيه كشوفات المرتبات ولقد كان من المعلوم بأن قرارا لم يكن قد

اتخذ حتى وقتها للموافقة بزيادات الحكومة. إن التأخير يعزى الى عيبى فى القصور الإدارى. لقد كنت منهمكا فى تحضير تكاليف هذه الزيادات لتقديمها اليك، ونسبة لغياب الكثيرين من موظفينا ولانشغالهم فى الأعمال الروتينية، لم يكن فى مقدورى أن أوصل اليك كل المعلومات فى وقت مبكر يمكنك من الرد على قبل الشهر الأول من زيادات الحكومة العالية الجديدة. ولكن حقيقة الأمر بأن الحكومة لم تعطنا أية إشارة أو تلميح بما كانوا يصنعون. لقد اتيج لى فى وقت قصير أن أقوم بكل هذه التفاصيل. وكان من الأفضل لو إنهم استشارونا فى سياستهم هذه بصفة سرية. لقد كان السبب فى الاضراب هو إننى لم أطبق على الفور فئات الحكومة أو أى شئ مماثل لها على مستخدمينا، وأوضحت لهم بأنه ليست لدى سلطة لأفعل ذلك بدون تصديقكم. ولكى أتحصل على تصديقكم فلا بد من أن أجهز الحسابات المطلوبة، والتي توضح التكاليف حتى يكون فى مقدورك أن تنظر فى الموضوع وتقرر ما يجب عمله. وإن مثل هذه الأشياء تحتاج إلى بعض الوقت. لقد قلت لهم بأننى سأضمن بأن أرد عليهم فى اليوم العاشر من شهر مايو، ولكنى لن أضمن ماذا سيكون ردك على ولو أننى أنا نفسى سأوصى على طلبهم.

إن الحقيقة التى توضح بأن الإضراب جاء مفاجأة وكان قد رتب له مسبقا بدون علمى، لدليل واضح على التغيير المفاجئ والذى من المحتمل أن يحدث حالا. طبيعيا كثيرون لم تكن لهم الرغبة فى الاضراب، ولكنها طريقة مألوفة بأن تحصل بها على ما تريده فى أقطار أخرى وإنها الآن قد امتدت جذورها الى هنا.

وأن بعض العناصر الخارجية كانت تسعى وراء الاضراب، وأن (المستر/ميلر) السكرتير المالى وقتها، يؤيد بشدة تطبيق فئات الحكومة ودفعها كما سيفعلون هم من أول يناير سنة ١٩٤٦، إنه يعتقد بأن فئات الحكومة مبررة بالدقة اقتصاديا.

أننى لأسف للغاية بأنك لم تعط الوقت الكافى للنظر فى هذا الأمر البالغ الأهمية. وكنت أعتقد بأن استلامك لمنشور الحكومة وقتها سيعطيك انذارا مسبقا بأننا سنواجه هذه المشكلة، وأن (المستر/ماكنتاير) فى خطاب حديث الذى كان يتنبأ بهذا الأمر، وإننى فى خطابى بتاريخ ١٦ أبريل ردا عليه قد أخبرته بأننى سأكتب بخصوص هذا الموضوع بصفة رسمية. إنه لأمر مؤسف للغاية أن الحكومة لم تتشاور معى أو معك قبل إصدار بيانهم بنحو شهر مضى. إن المشكلة قد زادت

احراجا بالحالة السياسية الراهنة ولكنه من المهم الآن بالنسبة لى أن أعطى ردا سريعا، فلقد تعهدت على نفسى بأن أفعل ذلك بحلول اليوم العاشر من شهر مايو، أخذا فى الاعتبار بأن ذلك التاريخ سيعطى وقتا كافيا لخطابى هذا لى يصل اليك ولردك التلغرافى ليصلنى فى الوقت المناسب.

لقد طبقت شركة النور السودانية نظام الحكومة بالنسبة للفتات والميقات، وأما الشركات الأخرى فإنها لم تتخذ قرارا بعد، وإن لكل منها مشكلة مختلفة فى نظامها المالى عن نظامنا نحن. وعلى أى حال فإننى أعتبر بأنه ليست لهم أية مقارنة بحالاتنا لا فى الحجم ولا فى مركزنا الخاص مع الحكومة".

أقف إلى هنا بعد هذا التلخيص المختصر للرسالتين اللتين بعث بهما (المستر/جيتسكل) الى (المستر/وودنق) عقب الإضراب، ولاشك أن القراء سيكونون قد لاحظوا بأن (المستر/جيتسكل) استعمل طرق الاقناع بالأرقام وبالأحوال المعيشية السائدة فى البلاد وبالأحوال السياسية الداخلية والخارجية وبكل الطرق المتاحة له، وحتى بالتكرار المقصود حتى يقنع المستر/وودنق بأهمية المسألة. ولكن هل أجدى كل ذلك نفعا سريعا معه؟ سنرى ذلك فيما بعد.

أنتقل الى خطوة تالية فى هذا الموضوع:

هب زملاء (المستر/جيتسكل) من خريجي اكسفورد بحكومة السودان بالمنطقة لمساندته فى هذه المشكلة، وهم (المستر/بريدن) مدير المديرية، (المستر/هكسويرث) مفتش الجزيرة والذي كان قد حاول فى صباح يوم ١٩٤٦/٤/٢٨ أثناء العمال من الاستمرار فى الاضراب، (المستر/ميلر) السكرتير المالى والذي كان ينوب عن الحاكم العام المتغيب بالأجازة فى ذلك الوقت، (المستر/ميل) وكيل حكومة السودان بلندن. وقبل أن استرسل فى الحديث لابد لى من أن أبرز بعض النقاط حتى يستطيع الذين يطلعون على هذه الأحداث بتمعن أن يلموا بمجريات التطورات عندما يأتى ذكرها فيما بعد. والنقاط هى أن (المستر/وودنق) كان مشتبكا مع (المستر/ميلر) فى نقاش وخلاف مستمر خاصا ببعض المسائل التى نجمت عقب إعلان الحكومة الشركة فى ١٩٤٤/٦/٣٠ بإنهاء امتيازها فى ٣٠ يونيو ١٩٥٠.

قررت الشركة الزراعية وقتئذ بأن ما يكفيها من مفتشى الغيط لا يزيد عن الثمانين حتى نهاية الامتياز، غير أن الحكومة ترى أن العدد يجب أن يرتفع إلى

مائة للاحتياط في المستقبل، ويرى (المستر/وودنق) أنه إذا كان الأمر كذلك فلا بد للحكومة أن تدفع تكاليف هذه الزيادة في العدد.

بينما يرى (المستر/ميلر) أن الشركة هي التي يجب أن تدفع لانتفاعها بخدمتهم في تلك الفترة. ووقف الجدل عند ذلك الحد. ويطالب (المستر/وودنق) بأن الحكومة كان يجب عليها أن تشركهم في بيع القطن عندما باعت بعض الأقطان إلى الهند، ولم يوافق (المستر/ميلر) على ذلك.

وقد أوقفت الحكومة توظيف أموال استهلاك الآلات الثقيلة والمحالج في بريطانيا. ويرى (المستر/وودنق) غير ذلك. وكان هناك إحساس لدى المستر (وودنق) بأن (المستر/جيتسكل) خطر على المساهمين ولابد من كبح جماحه. ولأنه لا يفرق بين البريطانيين الآخرين فإنه يعتقد بأنهم أخذوا كفايتهم ويمكنهم أن يقابلوا الزيادة في تكاليف المعيشة من دخلهم المتزايد بالعلوات السنوية. سئى كل هذه النقاط تبرز في سياق حديثنا في هذا الموضوع.

بعد هذه المقدمة أنتقل إلى سرد الأحداث التي طرأت فيما بعد. ذهب (المستر/جيتسكل) إلى الخرطوم قبيل اتفائه مع العمال للعودة إلى العمل وتباحث مع (المستر/ميلر) في المشكلة، ونتيجة لذلك بعث (المستر/ميلر) ببرقية بتاريخ ٢٩/٤/١٩٤٦ إلى (المستر/ميل) وكيل حكومة السودان بلندن جاء فيها:

"إن إعلان الحكومة الأخير الخاص برفع علاوة غلاء المعيشة إلى ٥٥٪ على أن يكون الحد الأدنى عشرة جنيهات في الشهر لغير البريطانيين، قد أثار مطالبة مستخدمي الشركة الزراعية بالمعاملة بالمثل مما أدى إلى إضراب عام في يوم الجمعة الماضية في محالج مارنجان والحصاحيصا وورشة بركات.

لقد أصر العمال على عدم العودة ما لم يصل رد لمطالبهم. إن وجهة نظر الحكومة هي أن علاوة الغلاء بالنسبة لشركتى القطن يجب أن تصعد إلى مستوى العلوة التي سيجرى دفعها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٦. علمت بأن (المستر/جيتسكل) كان قد سبق وأرسل (للمستر/وودنق) تفصيلات علاوة الغلاء. وأنه يجهز الآن أيضا الأرقام التي توضح جملة المبالغ المطلوبة من الشركتين حسب وضع الحكومة. كانت علاوة الغلاء مبنية في الماضي على حد أدنى من مستوى المعيشة السائد، وكان الحد وقتها يركز على ١٤٠ نقطة بينما القاعدة الحقيقية كانت ١٧٠ نقطة. إن الحكومة

تعتقد بأن الأحوال المعيشية بعد الحرب تحتم الضرورة رفع مستواها، غير إنها لا تزال ستكون أقل من المستوى الذى كان سائدا قبل الحرب، وعليه فقد أدخلنا العلاوة الحالية برفعها الى ٥٥٪ ويمكن (للمستر وودنق) أن يعتقد بأن فئات مستخدمي الشركة ليست بالضرورة مقارنتها مع فئات الحكومة، غير أن جميع المستخدمين عليهم أن يقابلوا الأحوال المعيشية السائدة بأن تكون معاملتهم متساوية.

إن الموقف معقد إذ أن واقع الحال فى مشاركة الحكومة للشركة واستلام الحكوم المرتقب للمشروع يجعل المعاملة المختلفة غير معقولة. إننى أدرك بأنه من الممكن أن يكون من الصعب على مديرى الشركتين أن يتكلفوا بزيادات ضخمة فى المصروفات بدون بيانات اضافية، ولكن الموضوع مستعجل بالنسبة للضرورة فى تفادى احتمال الاخلال بالأمن فى خلال الازمة السياسية السائدة حاليا.

ونسبة لهذه الظروف فإن حكومة السودان ستكون مستعدة بالكامل لمقابلة نصيبها من التكاليف الناتجة من هذه الزيادات. إننى أدرك بأن صعوبات الشركة قد تضاعفت بعجزنا عن إعطائهم اشعارا مقدما عن الزيادة فى علاوة الغلاء للحكومة حتى يستطيع مدير الشركة هنا أن يجهز التفاصيل المطلوبة للنظر فيها فى الوقت المناسب بواسطة مجلس إدارته. إن (المستر/جيتسكل) يجرى الآن تحضير هذه التفاصيل لإرسالها فى بحر الأيام القليلة القادمة. هل يمكنك محاولة التأثير على (المستر/ودنق) بضرورة اتخاذ إجراء مستعجل فى هذا الوقت العصيب؟ إننى لأرجو من كل وجدانى أن يقبل (المستر/ودنق) بإبراق موافقته بتطبيق فئات الحكومة اعتبارا من أول يناير ١٩٤٦ والتي كلنا هنا نعتبرها مهمة للغاية.

عقب ذلك أرسل (المستر/جيتسكل) برقية الى (المستر/ودنق) جاء فيها:

"أرجو أن أوضّح بأنه بفضل الجهود الخيرة من بعض موظفينا السودانين من ذوى النفوس الطيبة، اقنتع العمال المضربون بالتحلل من قسمهم وعادوا كلهم إلى العمل فى إنتظار الرد منكم اعتمادا علىّ بأن أنقل لك خطورة مشكلتهم فى غلاء معيشتهم وأن أرجو منك أن تمنحهم نفس المعاملة الحكومية مع بعض الفروقات التى رجوت منك فى خطابى السابق تجاهلها. فهل وصلت ذلك الخطاب؟ إذا كنت ترغب فى معلومات أكثر مما ذكرت فأرجو إبراقنا بالتاريخ والزمن للتحديث إليك تلفونيا من الخرطوم. غير أن المهم هو الرد يجب أن يصل قبل أو بحلول يوم العاشر

من شهر يونيو لتمكنى من الوفاء بوعدى للعمال".

وجاء أول رد فعل من (المستر/وودنق) بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢ فى برقية إلى (المستر/ميلر) ردا على برقيته آنفة الذكر، وجاء فيها:

"فى الوقت الذى أقدّر فيه الظروف السياسية فإن مجلس إدارتنا لا يقرّ الرضوخ المتلفه وغير المشروط للمضربين بالاعتراف الضمنى بالدخول المنخفضة مقررين بذلك سابقة خطيرة. يضاف الى ذلك إن هذا الاذعان سيفرئ الموظفين البريطانيين بالمطالبة بنفس المعاملة والتنازلات التى سيكون من الصعب تقدير تكاليفها. أرجو أن تطلب من (جيتسكل) بأن يجهز لنا تقديرا لكل من الشركتين لتكاليف علاوة الغلاء لغير البريطانيين، على فرض أن كل العلاوات الحالية والمشاركة متقبلا فى البونص سيصير سحبها وتستبدل بالخمس وخمسين فى المائة بمبلغ أقصاه عشرة جنيهات فى الشهر، إلا فى حالة الذين تبلغ رواتبهم خمسون جنيها فى الشهر فأكثر، فلم الخيار أما بالاستمرار فى الاشتراك فى البونص أو أخذ هذه العلاوة. ويجب أن يكون معلوما بأن هذه العلاوة لن تدخل فى استقطاع مال التأمين. ثم هل هناك اشتراطات لإعادة النظر؟ ليست هناك إشارة فى برقيتك إلى كيف تفكر الحكومة فى مساعدة الشركتين فى هذه التكاليف الملقاة على عاتقنا".

هذا وقد كان رد فعل من (المستر/وودنق) فى خطابه بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢ على (المستر/جيتسكل) تعليقا على خطابه له بتاريخ ٤٦/٤/٢٥ هو كما يلى:

"بالإشارة إلى خطابك بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٥ إن العمل الذى قامت به الحكومة فى إدخال هذه الزيادات الكبيرة بدون مشاورتنا بصفتنا أكبر مخدم للعاملين يأتى فى المرتبة الثانية فى البلاد، وبدون أى تقدير لردود الفعل التى تقع علينا الأمر الذى لا يمكن الدفاع عنه. من الواضح أن هذا الأمر خطوة سياسية بحثة بالرغم من المحاولة التى يزعمون فيها بأنها مبنية على أسس عادلة القصد منها التخفيف من شظف العيش. ولو أننا نعطف على مثل هذا التخفيف فى حالة المستخدمين من ذوى الدخل المنخفض، فإننا نعتقد بأنه من الخطأ المحاولة هذه فى وقت نرى فيه أن شظف العيش سادر فى الازدياد فى هذه البلاد (بريطانيا) بدلا من التخفيف فيه.

إننى لا أعتقد بأن (المستر/ميلر) يرغب فى إبداء أية بادرة بأن الحكومة يجب أن تعوضنا فى أية ناحية عن الزيادة الاجبارية فى الصرف، أو أن يرغب فى أن يرى

استجابة لمطالبنا للمشاركة فى مبيعات القطن للهند. على أية حال فإننا لا نفقد شيئاً فى ملاحقاتنا بالمطالبة ولا أدري ما هى ردود الفعل لدى الموظفين البريطانيين؟ إننا بالطبع لا نحتاج فى أن نتوقع منهم إضراباً. لكن من المحتم بأننا إذا كنا سنقابل مطالب غير البريطانيين من مستخدمينا بأن نرفعهم إلى مستوى الحكومة، ستكون هناك توقعات بأننا سنفعل نفس الشئ بالنسبة للبريطانيين. ومن الصعب أن أرى كيف يستطيع الواحد منا تقدير الشئ المناسب لجعلهم فى مستوى موظفى الحكومة. من الواضح أن زيادة الـ ٣٥٪ الحد المذكور فى منشور الحكومة" تضم عدة علاوات، وإنك سترى بأننى طلبت من (ميلر) مقدار النسبة التى تمثلها هذه الأجزاء من العلاوات. وإذا نظرنا إلى الفوائد التى نالها الموظفون البريطانيون منذ اندلاع الحرب، سيكون علينا أن ننظر فى عدة أشياء قد يكون الأمر الرئيسى منها هو أن نقدر إلى أى حد كانت الزيادات التى منحت لهم خلال الست سنوات الأخيرة التى سبقتها، إنهم من المؤكد سيكونون فى أسعد حالة تمكنهم من مقابلة الزيادات فى تكاليف المعيشة.

وهناك فوائد أخرى قد منحت لهم، مثال لذلك: علاوات السفر التى امتدت إلى زوجاتهم والتى لم يكن من الممكن اطلاقاً أن تمنح لو لم تكن ظروف الحرب. إذ إنه فى الأيام السابقة للحرب إذا كان الناس غير راضين عن شروط خدمتنا فإن لهم الحق فى الاستقالة، ولكن هذا غير مسموح به خلال سنى الحرب. وعليه فقد كنا مجبرين على أن نحيد عن سلوكنا السابق. كانت هنالك أيضاً زيادات فى مربوط مرتباتهم، كل هذه الأشياء يجب ألا تغيب عن الذاكرة".

أخذ (المستر/وودنق) فى التسويف وتعقيد المشكلة عن قصد، فقد مضت أربعة عشر يوماً منذ أن قام الاضراب فى صبيحة يوم ٢٦/٤/١٩٤٦، وتسعة أيام منذ أن عاد العمال إلى أعمالهم، وأخطر (المستر/جيتسكل) (المستر/وودنق) بذلك. وبالرغم من ذلك فقد استمر الجدل والحوار ولم تبدر أية بادرة إلى الموافقة حتى يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٦، أى قبل يومين من الميعاد الذى ضربه (المستر/جيتسكل) و(المستر/ميلر). وحتى نحن الذين كنا ننتظر رفع الستارة فى المسرح، فقد كان يهّم كل مناّ الزيادة المرتقبة فى علاوة غلاء المعيشة، لا سيما وأنها ستكون متجمدة لأربعة أشهر وكان لها شأن وأى شأن فى ذلك الزمان.

كان (المستر/وودنق) يلعب فى ميدانين، فى الأول مع (المستر/جيتسكل) حيث أشبعه جدلا مرتكزا على الأرقام والمعرفة، ويكاد يرد على كل جملة كتبها له (المستر/جيتسكل). وكان يدنو قريبا من الموافقة عندما يهنئ (المستر/جيتسكل) بما قام به من تحضيرات رائعة للحسابات، ويشيد ببلاغته وكياسته. ثم ينقلب مستدركا ليدخل فى حوار جديد إلى أن يكل (المستر/جيتسكل). ويحاول فى أن يجعل حدا للجدل لإنهاء المشكلة فيعترف له بأنه لن يستطيع اقناعه، ولما شعر بأنه يردد قصة الغبن على المساهمين، وكأنما يشير إلى (المستر/جيتسكل) بأنه لا يبدى اهتمام بهم، ذكر له (المستر/جيتسكل) بأنه زاد مؤخرا أسهمه إلى أن بلغت ألف سهم فى النهاية.

كان كل الجدل فى المال وهى صنعته. ثم يذهب إلى اللعب فى الميدان الآخر مع (المستر/ميلر)، ويختلف اللعب هنا إذ أنه يركز على المساومة ويصر عليها ويعتبرها حقا من حقوق الشركة وليس تنازلات لها. ويستمر فى ذلك إلى أن يرغم (المستر/ميلر) على الاعتراف بالخطأ فى عدم إخطارهم بالموافقة - التى كان يأبأها سابقا - على شروط (المستر/وودنق) كلها، ويطلب منه فى رجاء ملج أن يصدق على الصرف بعد أن تمت الموافقة على شروطه. سيرى القراء ماذا دار مع كل من الرجلين كما يلى:

أولا: جداله وحواره مع المستر/جيتسكل:

فى رثه على الخطاب المطول والمرفقة معه تفاصيل الحسابات من (المستر/جيتسكل) والذى سبق ذكره كتب (المستر/وودنق):
"أرى من الواجب علىّ قبل كل شئ أن أهنئك على الجهود الكبيرة التى بذلت فى تحضير وترتيب جداول الحسابات المنسقة والرائعة التى كما يبدو لى قد جمعت ورتبت تحت ضغط شديد.

أنه سيكون بالطبع أمرا سهلا أن ننصح بقبول شروط المضربين، ولكن ماذا سيؤدى ذلك من إغراء فى المستقبل؟ لدينا هذا الموسم محصول صغير، وقد تم حلق أغلبيته. ولكن لنفرض أن عملا مشابها لهذا قد تصاعد بمطالب مستحيلة فى زمن حلق المحصول المقبل فسنكون وقتها فى موقف صعب للغاية. فى حالة النزاعات

النقابية فإنه فى الغالب وبدون سابقة يتم الاتفاق على جميع الأشياء، ولن تكون الحجج المقدمة فى سبيل تخفيف شظف العيش بمقنعة تماما فى هذه الآونة. يمكن للواحد منا أن ينجذب منطلقا مع بلاغة بياناتك وشرحك واستشهاداتك، ولكن الآمال العريضة فى التطلع إلى الوصول إلى مستويات معيشة قبل الحرب فى الوقت الذى نرى فيه الكثير من هذه الدنيا بما فى ذلك هذه البلاد، لا يزال سادرا فى الاتجاه المعاكس سيبدو ذلك صعب المنال. إن الاعتبارات السيائية والتي نحن فى تمام الادراك لها يبدو أنها فى الغالب الأعم هى التى ستقرر معركتنا هذه.

إن أمامى وأنا أكتب هذا الخطاب التقرير الشهرى لحكومة السودان، وبه الإحصائيات عن التجارة الخارجية لشهر يناير. وأرى فى الصفحة الثالثة أن قيمة وحدة الواردات العمومية لعام ١٩٤٥، فباستثناء البن وصابون التواليت و"ليست أى واحدة منها ضرورية" توضح انخفاضا بالمقارنة مع عام ١٩٤٤، والذى هو فى كثير من الحالات مهم للغاية. بينما فى الصفحة الثانية نجد أن قيمة وحدة الصادرات توضح فى الغالب الأعم زيادات بعضها كبير جدا "ومجموعات هذه الأرقام الواردة لا تحتاج إلى برهان". وبناء عليه فإنه لمن الصعب تجانس مثل هذه الحقائق الرسمية مع تقديراتكم عن تكاليف المعيشة.

فى الفقرة السادسة من الصفحة الرابعة فى خطابك أراك تقترح بأن كمية كبيرة من التكاليف الإضافية يمكن استردادها بموجب الاتفاقية الأخيرة الخاصة بالعلوة فى الأسعار، أما أنا فأمقتد بأن الحكومة لديها من الاستردادات الضخمة على حسابات الرى ما يمكنها أن تمتص غالبية هذه العلوات. إن هذه الحجة التى تذكرها يمكن أن تكون مجدية فى أية اتفاقية جديدة يمكننا أن نتفاوض بشأنها على أساس أسعار أساسية أعلى لقطننا، وهذه يمكن أن تكون مما يقضى على هذه الزيادة، ولكن أى فائدة تجنى من ذلك؟ يجب أن يتساوى فيها كل الشركاء.

لقد كنت دائما أو من بمبدأ "معيشة" وأجر أساسى متدرج ومعزز بمشاركة فى حافز من الأرباح. إن تحديد كلمة "معيشة" وأجر أساسى تصعب الاحاطة به. ولكن أية زيادة جوهرية كالتى تطالبون بها الآن لابد وأن تؤدي إلى تضحية جزء أو كل البونص، والذى أرى بأنك تفضله فى الحالات الغالبة. لقد كنا دائما - كما تعلم - نتمسك بأن البونص يجب ألا ينظر إليه كزيادة فى الأجور والمرتبات، وعليه فلا

ينبغي أن يدخل فى حساب الأجور أو الطرق أو الوسائل فى مقابلة الزيادات فى تكاليف المعيشة. ومع التضحية بما اعتبره نظاما مرغوبا فيه، فإننا نفضل اقتراحك بعدم دفع البونص للمستخدمين من غير البريطانيين الذين تكون رواتبهم أقل من خمسين جنيها فى الشهر، وإعطائهم بدلا عن ذلك الخمسة وخمسين فى المائة لمقابلة تكاليف المعيشة بأقصى حد مقدارة عشرة جنيهات فى الشهر، والتي هى طريقة عبقرية فى إعطاء الفائدة الكبرى الى الذين يحتاجون اليها أكثر، ونحن نتعاطف معها تعاطفا كاملا، وإذا كان من المرغوب فيه للغاية بأننا يجب أن نكون فى مساواة مع نظم الحكومة، فإن هنالك القليل من الأخذ والعطاء. وإنه ليس من غير المعقول بالنسبة لنا إذا ما طالبنا بأن مستخدمينا يجب أن ينالوا نفس امتيازات السكة الحديد.

إن المستخدمين من غير البريطانيين والذين يأخذون رواتب أكثر من خمسين جنيها فى الشهر، يمكنهم أن يختاروا إذا كانوا يرغبون فى أخذ علاوة ماثلة أم يستمرون فى أخذ البونص، ولكن إذا قرروا بما يريدون فيجب أن يكون قرارا نهائيا.

هناك مسألة جديرة بالاعتبار وهى عما إذا كانت هذه الزيادات ستؤثر على المربوط، إن لنا نظامنا الخاص بنا بالنسبة لمال التأمين الثانى "الخاص بغير البريطانيين" لا يدخل فى أى اتفاق مع (المستر/ميلر) لكل من البريطانيين وغير البريطانيين. فإذا كانت هذه العلاوات للفلاء قابلة للمراجعة والتي يجب أن تكون كذلك بالتأكيد، فأنتى أعتقد بأنها يجب ألا تحسب على أنها أجور أو مرتبات. وهذا بالطبع ينطبق فى هذا المقام على المستخدمين من غير البريطانيين. وليس هنالك عجلة بالنسبة للبريطانيين لأن ما يقرر بشأنهم يجب أن تكون له صلة بالزيادات التى سيأخذونها فى أول يوليو، وسنتظر منك توصياتك والتي لا يجب- كما كان الحال دائما- تكتنف كل المطالب. إننا نرحب بنصائح ادارتنا المحلية (يقصد بركات) ولكن يجب ألا يختصر تصورهما فقط على الاعتبارات المحلية البحتة، ويجب ألا يعتبر هذا الخطاب كقرار نهائى، لأننى يجب أن أبعث به الى (ماكنتاير) للتصديق عليه (هذه ملاحظة ٩). ستلاحظ من تلغرافنا الى (المستر/ميلر)، بأننا قد لوحنا له بأن الحكومة يجب أن تساعدنا بأية طريقة من الطرق فى مقابلة التكاليف الزائدة

والتي وقعت علينا. ليس لدى في الوقت الحاضر اجابة، ولكن الأمر الذي أحمله في ذهني هو أن نطلب من الحكومة الموافقة على دفع تكاليف مفتشى الغيط الذين يتم استخدامهم زيادة على الثمانين، كما أنه يجب أن يوافقوا على استثمارنا لباقي أموال الاستهلاك. إن قبول هذه الاقتراحات يجب ألا ينظر اليه على ضوء أنه تنازلات.

لقد سبق وتم الاتفاق على أن العدد المطلوب لاحتياجاتنا يقف في ثمانين فقط. ولأظن أنني على حق في القول بأن الحكومة قد اعترفت بالتزامها في أن تساهم نحو تكاليف أي زيادة على هذا العدد حتى يصل الحد الأقصى وهو مائة. ونحن لا نعتقد بأنه من غير المعقول في مطالبتهم بأنه يجب أن يتحملوا كل التكاليف الكاملة. وأما بخصوص استثمار باقى أموال الاستهلاك فإن تفسيرنا الى البند ٢٤ (٢) من الاتفاقية الأصلية- ولو أنه ردى التركيب في معانيه- إن تفسيرنا قد اتفق مع تأييد محامينا فيه بواسطة شركة ديلوتسى (مراجعى الحكومة) وشركة كوبر براذر (مراجعى الشركة الزراعية). إن الموافقة على هذه المواضع ستكون إلى حد ما تعويضا لنا على الحيف الذي لحق بنا من الضرائب الاضافية.

لعله سيكون من الضروري ابرارك لكى تنتظر وصول هذا الخطاب قبل اصدارك لأي إعلان. وعليك أن توعد بأن أى واحد مستمر فى اضربه انتظارا لوصول هذا الخطاب، سيفقد أى اعتبار له فى أى مشاركة فى البونص الذى هو بمثابة منحة اختيارية من المساهمين إلى هؤلاء الذين يقدمون خدمات مقدرة. ولو أنه فى الحقيقة أن المساهمين قد صوتوا لتوهم بالتصديق على تخصيص مبلغ ليدفع كبونص. غير أن مسألة التوزيع ستكون تحت تصرفنا وحدنا.

إننا نقدر المشاكل السياسية حق قدرها، وكنا على استعداد دائم فى مساعدة الحكومة فى المسائل المتعلقة بالسياسة، غير أنه لن تحدث وقعا فى نفوسنا المطالب التى تجعل من حدوثها إعادة الأحوال المعيشية التى كانت سائدة قبيل الحرب، والتى لن يكتب لها قط أن تعود فى تاريخ حياة أى واحد منا. كما وإننا لسنا متأثرين بما تقدم شركة النور والتى تدور فى فلك سلطة الحكومة. إن ما يمكن أن يكون مستحيلا نحو بعض المخدمين هو ما يجرى إجبارهم عليه بواسطة عمال الحكومة. وإن الزعم بأنه فى مقدورنا تحمل المطالب لا يتناسب مع واقع الحال. إن شخصا ما

يجب أن يدفع. وبالتسبة لنا فإن ذلك الشخص هو مساهموننا، والكثير منهم لهم مطالب متساوية بل وأهم للنظر فيها من الناس الذين يعيشون فى السودان".
هذا تلخيص مختصر لخطاب وودنق ذى الثلاث صفحات والذي رث عليه
(المستر/جيتسكل) بما يلى فى اختصار ايضا:

"إننى لا أريد أن أذهب بعيدا فى هذا الجدل المتعلق بقضية الاضراب وبموضوع تكاليف الحياة المعيشية، ولكننى أريد أن أوجز فى الحديث.

إننى فى المقام الأول عظيم الامتنان لمساندتك فى اعتبار بعض وجهات نظرى. إننى أدرك بأن المفاجأة التى حدثت فى هذا الموقف وصورة المطالب الملحة لتطبيق فئات الحكومة، لابد أنها جعلتك تميل إلى رد كل الموضوع. لقد كنت أنا نفسى بالطبع فى نفس هذا الموقف، فقط الاختلاف هو أنه كان فى استطاعتى أن أقيم بطريقة أسهل صدق موقف تكاليف المعيشة، والشكر واجب للسند الوفى الذى وجدته من بعض موظفينا من السودانيين الذين استطاعوا أن يقنعوا العمال بالعودة إلى أعمالهم إلى أن تصل إجابتك، وأن يعتمدوا على أن أوضح بجلاء مشكلتهم اليك. كان الواجب على أن أوازن وأقرر عما إذا كان الإعلان بالرفض سيسبب خطر الفوضى وخلق تقليد من الخصومة بين الإدارة والعمال، ولكنى وصلت إلى القرار بأن قضيتهم كانت محقة وعادلة بوجه عام.

إن إنشغالى بمسائل أخرى كان السبب الأساسى الذى أدى إلى هذا الاضراب. وإن بعض عقابيل الماضى، والتى كانت بنوع ما لا تجد إلا التجاهل، كل هذه تراكمت وامتزجت مع بعضها البعض، إننى لم أدرك ادراكا تاما بأن العمل الذى قمت به قد يعرضنى إلى أشياء مماثلة فى المستقبل، اعتقادا بأن الاضراب طريق يؤدى إلى الغرض المطلوب، ولكننى شديد الأمل فى أن ما قمت به سيعتبر مقدرا بواسطة العمال (ما كان يمكن أن يعودوا إلى العمل لو لم يكن هذا هو تفكيرهم). وإنه لمن المستحسن توثيق علاقات طيبة ودفن أحقاد الماضى، قبل أن تفرخ بهذه الطريقة التى اتخذتها.

هناك بالتأكيد أناس يهتمون بأن تتطور هذه القصة إلى مشاكل مزعجة ومستوطنة الجذور. لقد استطعنا أن نتجنب هذا الموقف الآن ولكن فقط وبعد عام أو نحوه، سألهم إذا كان كنتيجة لعملى هذا سيقف العمال بجانبى فى الأزمات

المقبلة أم إنهم سيحاولون استغلالى. إننى سألزم (المستر/رقل) بأن تكون إحدى وأهم واجباته الاتجاه نحو رفاهية العمال، وإننى لأمل باتخاذى لهذا الإجراء مع تدابير أخرى، ستصير العلاقة بين العمال ولإدارة متطورة إلى محيط أفضل فى المستقبل.

وأعرف أن سيكون من الصعب اقناعك، ولكنى موقن بأنه فى مقابل الارتفاع الحالى والمتصاعد فى تكاليف المعيشة، فإن فئات الحكومة ليست بأى حال من الأحوال هى العودة إلى الحياة العادية، إنها فى منتصف الطريق بين فئات زمن الحرب وتكاليف الحياة الواقعية والممتدة من حالة الحرب الماضية إلى التكاليف الحالية. ولابد أنك تذكر بأننا لم نغيّر فئتنا منذ عام ١٩٤٣، والتي كانت تفرض على مستخدمينا مستوى من المعيشة أقل بمراحل عن مستوى شطف العيش الذى كان سائدا فى فترة الحرب. وذلك فى الوقت الذى نجد فيه الطوائف الأخرى كالمزارعين مثلاً قد تحسنت مستوياتهم بدخولهم كثيراً.

إن هذا الموقف فى رأى سيكون بعيداً جداً عن الحكمة، وسياسة غير عادلة فى حالة ما إذا كنت تعتقد بأنه لم يكن لدى الاعتبار الكافى للمساهمين. فإننى مضطر فى أن أنقل إليك بأننى مؤخراً قد اشتريت مائتى سهم زيادة، وبذلك قد بلغت جملة الأسهم الخاصة بى ألف سهم".

إنتهى بهذا تلخيص رد المستر/جيتسكل

ثانياً : المساومة مع المستر/ميلر :

ذكرت مسبقاً بأن المستر/وودنق أرسل برقية مطولة إلى المستر/ميلر بواسطة وكيل حكومة السودان بلندن بتاريخ ٢٩/٤/١٩٤٦، والتي رد عليها بتاريخ ٢/٥/١٩٤٦. وجاء بعد ذلك الرد الذى أرسله المستر/ميلر بتاريخ ٦/٥/١٩٤٦. وكان من الملاحظ أن هذه البرقيات الأخيرة كانت تعنون من الحاكم العام بالخرطوم إلى وكيل حكومة السودان بلندن ومنه إلى المستر/وودنق. ولقد جاء فى ذلك التلغراف ما يلى:

(١) بعد صعوبات جمة عاد المضربون إلى العمل انتظاراً لنتائج عرض الموضوع علم مجلس إدارتك حسبما جاء فى برقية جيتسكل بتاريخ أول مايو.

- (٢) إن الإجراء الذى اتخذه جيتسكل كان بالتشاور التام مع الحكومة، وإننا نعتقد بأن اعتراضك بحقانية الأمر المستلم به حسب أرقام تكاليف المعيشة.
- (٣) لقد علمت بأن جيتسكل أرسل لك التفاصيل الكاملة فى خطابه بتاريخ: ١٩٤٦/٤/٢٩ والذى يجب أن يكون قد غطى كل النقاط الباقية المشار إليها فى البند الأول والثانى من تلغرافك. ومن المتفق عليه بأن اكتتاب مال التأمين لا يتأثر.
- (٤) ليس هنالك أى شرط معين لإعادة النظر غير المفهوم الضمنى بأن هذه الزيادات هى عبارة عن علاوة غلاء المعيشة.
- (٥) بما إن الفئة الجديدة تمثل تغييرا كاملا فى الأسلوب، فإننى أرى بأن أية محاولة لإعطائك أرقاما متناسبة تمثل توحيد كل العلاوات المختلفة ستكون مضللة، وذلك لأن الأسلوب الجديد ينتمى إلى رواتب المستخدمين بصرف النظر عن التزاماتهم العائلية، وعلى هذا النمط فإنه مطابق حاليا لأرقامك، ولكن بنسبة مئوية أكبر.
- (٦) لقد جرى تقدير علاوة الحكومة الحالية كزيادة مئوية على الفئات الأساسية للمرتب لتواكب الارتفاع فى أسعار الضروريات منذ عام ١٩٣٩. وستلقى وتحل محل علاوات الحرب بما فى ذلك علاوة الانفصال ومعونة التعليم. إن اقتراحات جيتسكل تتماشى فى طريق مماثل بالنسبة للمستخدمين من غير البريطانيين، وإننى أؤيد بشدة توصياته. وفى هذه المناسبة يجب أن أوضح بأن علاوة الانفصال لا تؤثر على السودانيين وأن معونة التعليم تؤثر فقط على بعض الأفراد وأن الرقم الكلى لا يؤبه به.
- (٧) أما من ناحية الموظفين البريطانيين فإن جيتسكل يعتبر بأن أصحاب الرواتب العالية قد أخذوا زيادات كبيرة فى مربوطهم منذ قيام الحرب، ويجب أن يكتفوا بما لديهم، وإننى متفق معه فى ذلك ولكنه يرى أن إعادة النظر يمكن أن تقتضيها الضرورة فى حالة التعيينات الجديدة أو بالنسبة للآخرين من ذوى الرواتب المنخفضة.
- (٨) إن زيادة النفقات على الشركة ستكون فى رأى مبدأ عادلا فى زيادة تكاليف الإدارة عندما تجرى المطالبة بذلك من حكومة جلالة الملك (التي كانت تشتري

القطن في أيام الحرب). إن الزيادة على حساب المزارعين ستقدم لنا الأسباب لارتفاع زيادة أسعار المحصول القادم، وإذا حدثت أية زيادة في أسعار المحصول الحالي فإن الحكومة ستكون على استعداد لمقابلة هذه الزيادة. وأما الزيادة الأخرى الباقية فسيكون من المناسب خصمها على الحساب المشترك.

رثة المستر/وودنق بتاريخ ٨/٥/١٩٤٦م

بالإشارة إلى برقيتك بتاريخ ٦ الجاري، بينما الحكومة والمزارعون يستفيدون بدرجة عظيمة بموجب الزيادات التي حدثت مؤخرا في الأسعار، فإن الأرباح التي تجنيها الشركة تتعرض إلى الضرائب التصاعدية التي تصل في بعض أجزائها إلى مائة في المائة، وعندما جرى تخفيضها إلى ستين في المائة منذ أول يناير فإنه لمن الممكن أن تأتي بفائدة يسيرة أو لا تأتي بأية فائدة إطلاقا. إن كل لأرباح تذهب في النهاية إلى الحكومة. وتحقيقا للمساواة أقترح:

أولا: أن توافق الحكومة على تحمل جملة تكاليف مفتشى الغيط الذين يزيد عددهم عن الثمانين، وهو العدد المطلوب لحاجتنا.

ثانيا: أن توافق الحكومة على السماح للشركة بتوظيف أموال الاستهلاك، وليست أية واحدة منها تعتبر بواسطة الشركة كامتياز، لأن محامينا مع شركة دى لويتس "مراجعى حسابات الحكومة" وشركة كوبر "مراجعى حسابات الشركة" كلهم متفقون على تفسير البند ٢٤ (٢) من الاتفاقية الأساسية، وإذا وافقتم على هذه، فإننا سنأذن بالتصديق على الخمسة وخمسين في المائة على الرواتب الأساسية بحد أقصاه عشرة جنيهات في الشهر بأثر رجعى من أول يناير ١٩٤٦، مع إلغاء البونص أو ترك الخيار للذين تزيد مرتباتهم عن خمسين جنيها شهريا. إذا كانت المساواة مع نظم الحكومة هكذا مرغوب فيها، فإننا نعتقد بأن مستخدمينا يجب أن يتمتعوا بإمتيازات السكة حديد.

رثة المستر/ميلر بتاريخ ٩/٥/١٩٤٦:

"من الحاكم العام بالخرطوم إلى وودنق بواسطة وكيل حكومة السودان بلندن، بالإشارة إلى تلغرافك بتاريخ ٨ الجاري، إننا بينما نستخطئ تداخل المسائل التي

كان فى الإمكان بحثها بروية أكثر وعلى حدة، وبدون ضغط من الاستعجال فأننى الآن، وعملا بما تفرضه الضرورة الملحة أوافق:

أولا: أن الحكومة ستوفى بجملة تكاليف مفتشى الغيط الذين سيجرى تعيينهم زيادة على متطلباتكم "لقد علمت بأن هذا العدد يقدر حاليا بثمانين" وسيتبع ذلك أن العدد الذى سيزيد عن احتياجاتكم يمكن أن يتطلب مراجعة من وقت لآخر، وإن موافقة الحكومة المسبقة يمكن الحصول عليها فى حالة أى تعيين ينبغى على الحكومة أن تتحمل تكاليفه الكاملة.

ثانيا: إننى أوافق على أن الشركة يمكنها أن توظف أموال استهلاك الآلات الثقيلة والمحاج، وأن تضيف إلى هذا المال فقط الأرباح المتحصلة من ذلك.

سأكتب لك بأسهاب فى هذين الموضوعين، وبما أننى قد وافقت الآن على شروطك فقد أخبرتك (جيتسكل) بأنك تأذن بالموافقة على صرف الخمسة والخمسين فى المائة "علاوة الغلاء" للمستخدمين من غير البريطانيين من أول يناير سنة ١٩٤٦ على الأجور الأساسية بحد أقصاه عشرة جنيهات فى الشهر، مع سحب البونص اعتبارا من ذلك التاريخ، مع حق الاختيار للذين مرتباتهم أكثر من خمسين جنيها عما إذا كانوا يرغبون فى الاشتراك فى البونص أو أخذ العلاوة. سأكتب لك فيما بعد بخصوص امتيازات السكة الحديد.

لقد علم لى بأنك تنتظر من جيتسكل توصياته المتعلقة بالموظفين البريطانيين، وأخبرته بذلك".

فى صباح يوم ١٩٤٦/٥/٨ وصلت برقية من المستر/وودنق إلى المستر/جيتسكل تشير إلى خطابه الذى أرسله بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩، والذى جاء ذكره سلفا، كما كانت تلك البرقية ردا على برقية المستر/جيتسكل التى أرسلها مستعجلا بتاريخ ١٩٤٦/٥/٧. جاء فى تلك البرقية:

"سأبرق ميلر، فإذا وافق على اقتراحاتى يمكنك أن تعطى ردك بالقبول للمستخدمين بحلول العاشر من الشهر".

وكانت البرقية التى يعنها المستر/وودنق هى التى أرسلها إلى المستر/ملر والتى رد عليها بقبول الشروط كما ذكرنا آنفا.

كان لابد للمستر/جيتسكل أن يتصل بالمستر/ميلر ويطمئن على الموقف قبل

إعلان القرار. وفى صبيحة يوم ١٩٤٦/٥/٩ طلبنى المستر/جيتسكل لمقابلته وكان باديء البشر ومنشرح الصدر وفرحا كالأطفال، فجلست بجانبه لكى يقرأ على خطابا إلى مندوبى العمال كان قد قام بتحريره فى المساء وبعد قراءته مع بعض الملاحظات والتعديلات فى نطق الكلمات حتى تكون مفهومة للعمال، ذكر لى أنه يفضل أن يعقد جلسة مع مندوبى العمال فى مساء نفس ذلك اليوم بدلا من صباح يوم ١٠/٥/١٩٤٦. وطار وانتشر الخبر فى كل مكان. وحضر العمال فى مساء يوم ١٩٤٦/٥/٩ الى مكتب الرئاسة ببركات. وطلب منى المستر/جيتسكل أن أحضر معه الاجتماع حتى إنه إذا تعسر فهم أى شئ يمكننى أن أساعد فى تفسيره. وهانذا أترك الحديث للمستر/جيتسكل:

حديث المستر/جيتسكل:

دموتكم لكى ألتقى بكم فى عصر هذا اليوم وفاء لوعدى لكم بأننى سأخبركم عندما يصلنى الرد من لندن خاصا بعلاوة الحرب، والآن فأبشروا بالخير فإن الإجابة جاءت محققة لأمالنا أجمعين.

إنكم تذكرون فى بداية هذه القصة وما تلاها، كنتم تتوجسون خيفة ألا تكون معاملتكم منصفة، كما كنتم تعتقدون بأننى ربما لا أكون متحمسا لمشاكلكم، وبسبب ذلك أخذتم فى الإضراب عن العمل ودخلتم فى قسم بأن تتركوا العمل وتأخذوا حسابكم ما لم تستجب الشركة الى مطالبكم بالحصول على نفس زيادة الحكومة فى علاوة الحرب، وإنكم لتذكرون ايضا أنه بعد أربعة أيام من الإضراب - والشكر والفضل للمساعى الحميدة للرجال ذوى الصفات الطيبة لموظفينا الوطنيين لوساطتهم - قد وافقتم على إلغاء الاضراب والعودة إلى أعمالكم مقتنعين بأننى سأقوم بشرح قضيتكم إلى مجلس إدارتنا محاولا إقناعهم لمنحكم الزيادة فى علاوة الحرب التى أدخلتها الحكومة. كان موقفكم هذا موفقا وحكيما وإن صبركم وصبرى معكم قد أتيا أكلهما فى النهاية.

وأود أن أخبركم الآن بأنه عندما وصلت الأخبار فى بادئ الأمر إلى مجلس إدارتنا بلندن بإنكم تهددون بالإضراب لنيل مطالبكم، كانوا غير مبالين بالمرّة للرضوخ لمطالبكم بالتهديد، وكان ذلك ما كنت أتوقعه منهم. فإذا استمر اضرابكم

فإننى متأكد بأنهم لن يوافقوا على مساعدتكم، لأن الإنسان يمكنه بكل سرور أن يعطى ما يعتقد أنه حق وعدل، ولكن عندما يكون تحت التهديد فإن الغضب يجعله غير معقول.

بعد أن أبرقت للندن ونقلت اليهم بأنكم وافقتم على الرجوع الى العمل، وإنكم تعتمدون علىّ فى أن أوضح لهم قضيتكم العادلة، وافقوا على أن يستمعوا إلى مطالبتي بالنيابة عنكم. إنكم لاشك تتذكرون بأنه فى وعدى لكم وضحت بأننى سأطلب من مجلس إدارتنا بأن يعطيكم نفس الفئة التى قررتها الحكومة للعاملين معها، غير أننا سنقتطع منها علاوة الملابس والتعليم، لأننا لم يحدث قط أن منحنا مثل هذه العلاوات فى السابق. كما إنه سيجرى استقطاع جزء مقابل السكن، وذلك لأن الحكومة تأخذ ايجار على السكن بينما نمنح نحن السكن بالمجان. لقد ذكرت هذه الأشياء لكم فى ذلك الوقت لأننى كنت موقنا بأن مجلس إدارتنا كان ملما بهذه الفروقات، وإنه سيكون من المتوقع بالنسبة اليهم أن يصروا على تخفيض فئات علاوة الحرب تبعا لذلك. غير إننى فى خطابى الخاص اليهم رجوت منهم أن يتجاوزا عن هذه الفروقات، ويسرنى أن أنقل اليكم بأنهم استجابوا الى طلبى.

وأرجو أن أضيف بأنه إن لم يكن لدى الوقت الكافى لشرح كل تفاصيل التكاليف وإرسالها لهم فى لندن، لما كان فى وسعى اطلاقا أن أتمكن من إقناعهم فى أن يكونوا كرماء إلى ذلك الحد. والآن فإننا سنطبق نفس فئات الحكومة دون تخفيض مع وقف كل الأشياء التى كنا قد أدخلناها فى فترة الحرب للمساعدة فى تخفيف ضائقة تكاليف المعيشة، وسنستبدلها بعلاوة الحرب الجديدة (٥٥٪). وسيبدأ صرف هذه العلاوة بالنسبة اليكم من نفس تاريخ صرف علاوة الحكومة، أى من أول شهر يناير من هذا العام. وإننى سأمر بتحضير كشوفات الصرف للأربعة أشهر الأولى فى الأيام القليلة القادمة. وأرجو أن أنصحكم بأنه إذا كان كل واحد سيذهب ويصرف هذه المبالغ بدون تمييز أو تدبير وبسرعة فإن أسعار الحاجيات سترتفع. من المهم أن أذكر بأن كل الضروريات التموينية ستوزع عليكم بالعدل والقسطاط، مع علمى بأن كوتة الأقمشة قليلة. وعليه فقد طلبت من المستر/رفل "الباشمهندس الميكانيكى" أن يتعاون مع الحكومة ويجتهد فى زيادة كوتات الأقمشة والتى سيتم توزيعها بواسطة لجان التموين التابعة لنا كالمعتاد.

ويجدر بى قبل أن أودعكم أن أطلب منكم أن تنشروا هذه الأخبار السارة على زملائكم. ويجدر بى أن أقول شيئا واحدا فى النهاية، وهو إننى لأسف لحدوث هذا الاضطراب والذي كان بمثابة خيبة أمل لى، غير أنه بالرغم من ذلك قد حقق شيئا واحدا مفيدا، وذلك بأن جمعنا سويا فى رباط أقوى من الصلات والمعرفة.

والآن فى مقدورنا جميعا أن نرى فى دنيا اليوم توجد زعازع كثيرة وذات خطر عظيم من شأنها أن تجعل كلا منا يختصم مع الآخر. غير أننا إذا استطعنا أن نعمل سويا متعاونين ونزداد فهما ومعرفة ونقتنى المزيد من الاقناع أكثر مما لدينا، فسيكون فى استطاعتنا أن نوفر لكل فرد فى هذه الدنيا حياة أفضل. وفى المدة الباقية لى من خدمتى ومسئوليتى فى هذا المشروع، سأكون واحدا من بين الناس الذين سيبدلون الجهد لمصلحة المجموعة كلها.

هنالك الكثير من الناس فى الداخل وفى خارج السودان، يتحدثون زاعمين بأن التعاون شئ بطال وأن الكراهية والحقد والتباغض خير منه. ومن الممكن أن يكون البعض منكم أخذ فى التفكير فى نفس هذا الاتجاه ولكن أمل أن تتعاون أغلبيتكم معى لأننا كلنا فى هذه الجزيرة رجال عمل ولسنا رجال كلام. إن المسئوليات التى نقوم بها جسيمة وغاية فى الأهمية إلى هذه البلاد. إذا كان فى مقدورى "قبل أن أبارح السودان" أن أزرع فى نفوسكم الشعور بأنكم تساهمون وتعملون ليس فقط لأنفسكم ولكنكم تقومون بعمل جدى وخلّاق فى إسعاد بلادكم الحقيقى وضمان مستقبلها. إذا كان فى قمدورى أن أفعل ذلك سيملكنى شعور من الغبطة فيأض بأن السنوات التى قضيتها هنا لم تذهب هدرًا.

والآن فإن لى الكثير من الأشياء سأبذل جهدى فى تحسينها فى فترة إقامتى هنا. إننى مهتم فى أن أرى تحسنا فى المنازل وأن أرى فرص الترفية وتزجية الوقت فى الرياضة وغيرها، والقيام بإلقاء المحاضرات والفصول الليلية. وأن أرى زيادة فى التدريب لتحسين العمل والأداء. وأن أرى مكتبة عامرة للتثقيف. وأن أرى النور الكهربائى والماء النقى تعمان المنطقة. وأن أرى الجنائن والمتنزهات والزهور والخضروات.

إننى لوثق أمل فى أن أرى كل ذلك يتم بعملنا الجماعى بأنفسنا كإناس يتمتعون بالذكاء والعمل الخلاق فى بناء أمة. ليس كل هذا بالمستحيل، ولكنه

يحتاج الى عمل شاق وجاد وإلى إنتاج محاصيل جيدة، وإلى أن يثق كل منا في
لآخر لنيل هذه الأشياء.

وعليكم الآن أن تختاروا لجنااتكم. وأنا من جهتي فقد عيّنت (المستر رفل لكى
تعملوا سويا في التفكير في رسم الخطط المؤدية إلى النجاح الموصل إلى هذه
الأشياء الألفة الذكر.

انتهى خطاب المستر/جيتسكل

ساعات العمل والعطلات الاسبوعية:

ذكرت مسبقا بأن المستر/جيتسكل في رده على خطاب مندوبى العمال الخاص
بمطالبهم عندما قرروا العودة للعمل استجابة لوساطتنا نحن السودانيين - ذكر في
ردّه:

"بالإشارة إلى طلبكم الخاص بأن تكون العطلة الاسبوعية يوم الجمعة بدلا من يوم
الأحد وأن تكون ساعات العمل لغاية الساعة ٢ ظهرا عدا فترة الموسم. لقد اتفقنا علي
تكوين لجنة غدا للنظر في هذا المطلب".

اجتمعت اللجنة في صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٤٦/٤/٣٠ واشترك في تلك
اللجنة الموظفون، لأن المسألة كانت تهم الجميع. وبعد نقاش مستفيض في وجهات
النظر المختلفة، اتفق المجتمعون على أن تكون العطلة الأسبوعية يوم الجمعة بدلا من
يوم الأحد، وكان ذلك أمر طبيعى بالنسبة لتطور الأحوال في زيادة الوطنيين، على
أن يسمح للمسيحيين الذين يودون الذهاب إلى الكنيسة بعطلة من الساعة ١٠
صباحا أيام الأحاد. وأما ساعات العمل فقد تم الاتفاق على أن تكون:

بالنسبة للعمال من الساعة ٦ صباحا إلى الساعة ٢ مساء بأخذ ساعة للفطور.
بالنسبة للموظفين من الساعة ٢٥٦ صباحا إلى الساعة ٢ مساء بأخذ ساعة إلا ربع
للفطور.

لقد كانت ساعات العمل في زمن الشركة الزراعية مبنية على العمل في الغيط
إذ كانوا يعتقدون عن حق بأن الغيط هو العمدة والأصل في الإنتاج وإن الرئاسة في
بركات مهمتها توفير متطلبات الغيط ومراقبة الأداء.

الفصل الثامن

علاقات الإنتاج في مشروع الجزيرة

الفصل الثامن

علاقات الإنتاج في مشروع الجزيرة

ولكى نصل الى علاقات الانتاج فى مشروع الجزيرة لابد لنا فى المقام الأول أن نبدأ بمشروع الزيداب الذى انتقلت منه علاقات الإنتاج الى مشروع الجزيرة.

١ - مشروع الزيداب وعلاقات الإنتاج:

يقع مشروع الزيداب فى المديرية الشمالية القديمة (بربر) ويبعد حوالى ١٨٠ ميلا شمالى مدينة الخرطوم. وكانت بداية المشروع سنة ١٩٠٤ عندما صادقت حكومة السودان بمنح رخصة زراعة القطن لشركة السودان الزراعية، وبدأت لأول مرة زراعة القطن بالرى فى السودان فى سنة ١٩٠٦م. وذلك بتركيب طلمبات على شاطئ النيل بزراعة ٧٠ فدانا قطنًا. ثم ارتفعت فى السنة الثانية ١٩٠٧م. الى ٨٠٠ فدانا قطنًا و ٨٠٠ فدانا قمحا. كانت عملية الإنتاج تقوم بها الشركة الزراعية بواسطة العمل المباشر، مما جعل تكاليف العمل مع تكاليف الانشاء مرهقة الى حد مربك من الخسارة لأن موسم ١٩٠٦م لم يقدم أى أرباح.

وفى شهر مايو من عام ١٩٠٧م تغير نظام العمل المباشر الذى كان سائدا فى العام الماضى، الى نظام الحساب الفردى الذى كان سائدا فى القطر المصرى لإنتاج القطن والمحاصيل الأخرى بواسطة الفلاحين المصريين، إذ أحضرت الشركة الزراعية عددا منهم لتدريب مزارعى الزيداب على عملية الفلاحة. وكان التعامل بالايجار مع المزارعين بالنسبة للأرض والماء بواقع ٤ جنيهات للقطن ٢٠ ٥ جنيهه للقمح. ١٠ ٥ جنيهه لمحصول العلف، للرى الواحدة للفدان.

وسبب الحساب الفردى مشاكل عندما هبط الانتاج فى سنة ١٩١٠م الى ٧١. قنطار للفدان وعندما كانت الشركة غير قادرة على تحصيل الاجارات أو استرداد السلفيات، فإن الموقف المالى كان صعبا للغاية. أن التفكير فى حل الاشكال بالايجار حسب نوعية الأراضى له عواقبه، إذ أنه فى أحوال كثيرة يكون الضعف فى الإنتاج فى الغالب بسبب الطقس والحشرات وليس بسبب نوعية الأراضى. وعليه فإن هناك أمرا خطيرا يدعو الى الشك عما اذا كان نظام الحساب الفردى يمكن ان يكون

فى كل الأوقات مرضيا. وقد سبب الحساب الفردى كارثة فى مزارع القطن فى القطر المصرى عندما انخفض الانتاج. إن الحساب الفردى بهذه الصفة لجدير بأن يؤدى الى اضرار بالغة بالمستثمر والمزارع.

٢- مشروع الجزيرة وعلاقات الانتاج

ابتدأت التجربة الاستطلامية الأولى لزراعة القطن بالرئ فى مشروع الجزيرة فى موسم ١٩١١/١٩١٢م فى مزرعة صغيرة باسم (طيبة) نسبة لقربها من قرية (طيبة) الموقع الدينى للعركيين. قامت بهذه التجربة مصلحة الزراعة السودانية، وذلك بتركيب طلمبة على شاطئ النيل لرفع المياه لرى المنطقة المعنية، والتي تبعد حوالى بضعة أميال شمالى مدينة ودمدنى. وتكررت هذه التجربة فى الموسم الثانى ١٩١٢/١٩١٣م بواسطة الشركة الزراعية السودانية التى كانت تدير مشروع الزيداب. وذلك بعد ان اتفقت معها حكومة السودان لتدير مشروع (طيبة) بالجزيرة. كانت علاقات الانتاج فى هذين الموسمين بالحساب الفردى الذى كان سائدا فى القطر المصرى، ثم انتقل الى الزيداب فى سنة ١٩٠٧م، وهاهو ينقل الى مشروع الجزيرة عند بداية المشروع فى موسم ١٩١١/١٩١٢م. كان النظام المتبع هو أن يقوم المزارع بكل العمليات الزراعية من ذرة وقطن وقمح (زرع القمح فى طيبة لموسمين ١٩١١/١٩١٢ و ١٩١٢/١٩١٣م فقط) عن طريق ايجار الأرض والماء والضريبة بواقع ٢ جنيه مصرى للرية الواحدة للفدان، كان ذلك فى الموسم الأول ١٩١١/١٩١٢م. وأما فى الموسم التالى ١٩١٢/١٩١٣م والذى كانت تديره الشركة الزراعية، فقد ارتفعت الرسوم الى ٢.٥ جنيه مصرى للري. وتكبدت حكومة السودان خسارة بلغت فى جملتها ٦.٠٠٠ (ستة الاف جنيه مصرى). وكانت بداية غير مشجعة للحساب الفردى.

٣- الحساب المشترك (التقاعد المشترك)

لماذا تغير الحساب الفردى الى حساب مشترك ؟

كان (اللورد كتشنر) الذى قام بزيارة لمشروع طيبة فى عام ١٩١٢م، ووجد بأن المشروع يطبق الحساب الفردى، أبدى تخوفه كما ذكرنا، ولذلك فان حكومة السودان

أخذت تفكر فى بديل للحساب الفردى. وكانت فكرة البحث عن بديل قد نبعت من (مستر ديفى) مفتش مصلحة الزراعة السودانية. والذي كان يدير مشروع طيبه فى الموسم الأول ١٩١١/١٩١٢م وسلمه الى الشركة الزراعية فى الموسم التالى ١٩١٢/١٩١٣. كان يفكر عما هو الموقف بالنسبة لعلاقات الانتاج فى الاراضى الواقعة على شاطئ النيل المجاورة. وفى محاوله عرضيه مع المشايخ فى قرية تسمى فداسى (فداسى الحليماب) جلس معهم فى أرض ساقية تقع شرق القرية وهى الساقية الوحيدة التى كانت قائمة وقتها فى الجزيرة. ويبدو بأن سكان القرية وأغلبهم جاءوا من قرية (ودأبوحليمة) الواقعة شمال مدينة الخرطوم، قد جلبوا هذه الساقية الى الجزيرة، والتى كانت مستعمله عندهم هناك. جلس (مستر ديفى) مع المشايخ كما ذكرنا. وشرحوا له بمساعدة رسومات على الرمال أوضحوا له فيها الطريقة المتعارفه محليا فى علاقات الانتاج وذلك بتقسيم محاصيل الساقية الى أنصبة بأن تكون لكل عملية انتاج نصيب من المحاصيل، أى نصيب الى مالك الأرض ونصيب الى الساقية وتصليحها ونصيب للمستأجر (المزارع) ونصيب الى عوامل الانتاج الأخرى وهكذا.

هذا وعندما زار (اللورد كتشنر) مشروع طيبه للمرة الثانية فى عام ١٩١٣م قابله (مستر ديفى) وقدم وشرح له طريقه الأهالى فى المنطقة التقليدية فى الشراكه فى السواقي فى علاقة الانتاج بتوزيع انصبة المحاصيل على الشركاء فى عملية الانتاج. ولقد أبدى (اللورد كتشنر) اهتمامه بهذه الطريقة، اذ انه هو نفسه كان يفكر فى كيف يمكن ضمان نجاح اقتصادى للمشروع وفى نفس الوقت يعطى المزارع الوطنى صفقة مناسبة واعتقد بأن هذه الطريقة فى الشراكة ستكون معروفة لدى الأهالى فى منطقة الجزيرة.

كانت الطريقة التقليدية فى الساقية المذكوره عبارة عن علاقة انتاج فى شراكه فى محاصيل الساقية. وتشمل على أن لكل عامل من عوامل الانتاج نصيب محدد من المحاصيل على النحو التالى:

- ١- نصيب صاحب الارض يستحق ١٠/١ المحاصيل
- ٢- نصيب الساقية وتصليحها يستحق ١٠/١ المحاصيل
- ٣- نصيب ثيران الساقية يستحق ١٠/٢ المحاصيل
- ٤- نصيب علف الثيران يستحق ٣٠/٢ المحاصيل

٥- نصيب التقاوى والمعدات يستحق	٣٠/٤ المحاصيل
الجملة	٦ أو ٦٠ ٪
نصيب العامل المستأجر (المزارع)	٤٠ ٪
	١٠٠ ٪

وتنطبق هذه الطريقة بنظام حديث على مشروع طيبة الاستطلاعى. فستكون البدائل هى أن أصول رأس المال سيجرى تقديمه بواسطة الحكومة التى ستكون مسؤولة عن ايجارات المستأجر فى الطريقة التقليدية فى الساقية. ومن ميزة هذه الشراكة هى أنها ستكون مقبولة جدا لدى الأهالى المحليين. كما أنها فى نفس الوقت ستلبى شعورا ظاهرا لدى الحكومة بأنها لايجار الأرض ورسوم الماء والضريبة وغيرها من التكاليف ستعتمد وتتفاوت بمايؤول للمزارعين من أرباح من مزارعهم. كما أنها ستمنح الحكومة والمزارع رباطا مشتركا فى حالتى الشدة والنجاح. كما أنها ستتهىئ طريقة عملية بالمثل بين الحكومة والشركة وذلك بمنح نصيب للشركة من نصيب الحكومة السبعة أعشار (٦٠٪) فى مقابل ادارتها الفنية وفى مقابل التزاماتها فى رأس المال المقدم للإدارة فى المشروع.

٨- وبناء على ماتقدم فقد توزعت مسئوليات العمل على النحو التالى:

١- حساب ايجار الأراضى من ملاكها وجلب المياه لرى الأراضى وتشبيد وصيانة الأعمال الأساسية والقنوات تتكفل بها الحكومة.

٢- تتولى الشركة الادارة كوكيل للحكومة فى توزيع الحواشات للمزارعين وتدير وتراقب الزراعة لمد المزارعين بالسلفيات كما كانت عليه الحال فى طيبة سابقا.

٣- ستوزع الأرباح لكل حواشه حسب الطريقة التالية:

٣٥٪ للحكومة:

لتغطية الربح على القرض المطلوب من الحكومة لتأسيس المشروع - الاستهلاك - صيانة أعمال الرى - ايجارات الأراضى من ملاكها.

٢٥٪ للشركة الزراعية:

لتغطية الطرق - مصارف المياه - القنوات الصغيرة تنظيف وتسطيع الأراضى الزراعية - توظيف الموظفين للإدارة ومراقبة الزراعة - توظيف المحاسبين اللازمين للعمل - أرباح الشركة.

٤٠٪ للمزارع:

لتغطية تكاليف العمل - التقاوي - الأدوات الزراعية - حرث الأرض بالحيوانات - ربح المزارع.

٩- لقد طبق هذا النظام على مزرعة طيبة اعتباراً من موسم ١٩١٣/١٩١٤ م. أن هذا التغيير من الحساب الفردي إلى الحساب المشترك، قد خلق مشكلة بين المزارعين والحكومة إذ وجدوا بأن نصيبهم في الشركة سيكون (٢/٥ خمسين ٤٠٪) مما يؤثر على أرباحهم إذا قيست بما كان عليه الحال في الحساب الفردي، إذا انخفض ربح المزارع بحوالي ٧٠٪ كان ربح المزارع في الموسم السابق ١٤٧ جنيهاً فدان قطن و ١٠ فدان ذرة و ١٠ فدان قمح على النحو التالي:

١٠ فدان قطناً أنتجت ٥,٥ قنطاراً = ١٧٩ جنيه
للفدان بواقع ٣,٥ جنيهاً للقنطار.
١٠ فدان قمح أنتجت ٥ أردباً للفدان = ٨٠ جنيه.
بواقع ١,٦٠ جنيهاً للأردب.
١٠ فدان ذرة أنتجت ٤ أردباً للفدان = ٤٣ جنيه
بواقع ١,٨٥ جنيهاً للأردب
الجملة = ٣٠٢ جنيه

خصومات:

١- رسوم الماء والأرض والضريبة = ٧٥ جنيه
بواقع ٢,٥ جنيه للريّة للفدان
٢- تكاليف العمل = ٨٠ جنيه
الجملة = ١٥٥ جنيه
الربح الصافي ٣٠٢ - ١٥٥ = ١٤٧ جنيه
وأما بالنسبة للحساب المشترك فإن النسبة كانت كما يلي.
الحساب الإجمالي = ٣٠٢ جنيه
٤٠٪ (خمسين) جنيه
تكاليف العمل ٨٠ جنيه
الربح ٤١ جنيه

ولما لم يتحمل المزارعون هذا التخفيض فى أرباحهم، فأنهم أضربوا عن العمل. أما الحكومة فقد التزمت بقرارها بأنه بالنسبة للمستقبل فإن نظام الشركة وليس الحساب الفردى هو الذى يجب الأخذ به. وأن هؤلاء المزارعين الذين لم يكن لهم الرغبة فى المواصلة فى العمل تحت الشروط الجديدة فقد تم استبدالهم بسهولة بآخرين.

٩- تعدلت فيما بعد انصبة الشركاء الثلاثة على النحو التالى:

٤٠٪ للحكومة ٤٠٪ للمزارع ٢٠٪ للشركة

وطوال هذه السنين أرتفعت تكلفة الإنتاج وبصفة خاصة فى محصول القطن ومع أرتفاع دخول المزارعين نسبياً أيضاً. إلا أن ذلك لم يكن متوازياً مع الأرتفاع الكبير فى تكلفة المعيشة، ولم يصل المستوى المنشود منها حتى يحقق معه أمانى وتطلعات المزارعين. ولقد أصبح لزاماً على الدولة مراجعة هذه العلاقات، اخذة فى الاعتبار مزاياها وسلبياتها، ودراستها دراسة مستفيضة بهدف تحقيق زيادة مضطردة فى إنتاج جميع المحاصيل وتخفيض تكلفتها، حتى يكون فى الأمكان تحقيق زيادة فى دخول المزارعين بوجه خاص والدخل القومى بوجه عام.

كان ممثلوا المزارعين فى كثير من المناسبات خلال نضالهم الطويل يوضحون بأن توزيع الالتزامات بين الشركاء الثلاثة لا يتناسب والعائد من محصول القطن، وأن قانون الجزيرة المعمول به حالياً غير عادل ولا يساعد على أستقرار المزارع ولا يتجاوب مع أمانيه وتطلعاته.

ومما زاد الطين بلة. أن المشروع شهد فى المواسم الأخيرة تدهوراً فى إنتاجية كل المحاصيل بصفة عامة والقطن بصفة خاصة. انخفض إنتاج القطن من متوسط ٤,٨ قنطار للفدان فى الخمس سنوات الأولى من السبعينات إلى متوسط ٢,٣ قنطار للفدان فى الخمس مواسم الأخيرة منها. وكان إنتاج موسم ٨١/٨٠ قد وصل إلى ٢,٣ قنطاراً للفدان. وهو أدنى انتاجيه للفدان لنفس الفترات المذكورة "ووصلت إنتاجية فى موسم ٨١/٨٠ إلى ٢,٣ طن للفدان" وكذلك الحال بالنسبة لمحصول الذرة إذ انخفض الانتاج من ٠,٤٢ طن للفدان إلى ٠,٣٤ طن واخيراً إلى ٠,٢٥ طن للفدان فى موسم ٨١/٨٠. أما محصول الفول وبالرغم من عدم تدنى انتاجيه بصورة

ملحوظة، فلقد اتسم بالتذبذب من عام إلى آخر.

وفى الوقت الذى يشهد فيه المشروع انخفاض الانتاج فأن التكاليف قد اخذت فى التصاعد بصورة كبيرة. فزادت تكاليف الحساب المشترك بأكثر من النصف فى الموسم الأخير مما كانت عليه قبل موسم ٧٦/٧٧. كما تضاعفت تكاليف أنتاج القمح وزاد بالمثل انتاج الفول بحوالى ٧٠٪. كما أرتفعت تكاليف أنتاج الذرة بحوالى ٢٨٪. وبالرغم من أن أسعار المحاصيل الزراعية قد سجلت زيادة ملحوظة فى المواسم الأخيرة مما ساعد فى الاحتفاظ بنفس القدر أو أكثر من صافى عايد المحاصيل للمزارع، إلا أن ذلك لم يساير الأرتفاع الكبير فى تكاليف المعيشة، مما دفع كثيراً من المزارعين ليهاجروا أو يهملوا حواشاتهم والبحث عن مصادر دخل أخرى. كما انخفضت نسبة مشاركة الشباب من أبناء المزارعين وغيرهم من سكان المنطقة، فى المساهمة فى العمل الزراعى، وأصبحت الغالبية العظمى منهم تفضل العمل فى مهن أخرى غير الزراعة وذلك بالهجرة إلى خارج المنطقة أو حتى خارج القطر، الأمر الذى كان له أثره الواضح فى تركيبه المزارعين بالمشروع. وبعد نهاية امتياز الشركة السودانية الزراعية فى ٣٠/٦/١٩٥٠ واستلام الإدارة الجديدة، صدر قانون إدارة الجزيرة لسنة ١٩٥٠م. ولقد ابقى هذا القانون على الأنصبة التى كانت سائدة فى عهد الشركة، مع تحويل نصيب الشركة (٢٠٪) للإدارة الجديدة ازاء التزاماتها فى إدارة المشروع. وهى كما يلى:

- نصيب الحكومة ٤٠٪ من صافى أرباح القطن.
- نصيب المزارع ٤٠٪ من صافى القطن.
- نصيب الإدارة ٢٠٪ من صافى أرباح القطن.

وفى سنة ١٩٦٠م تعدل قانون إدارة الجزيرة لمقابلة المتطلبات التى طرأت على التزامات الشركاء الثلاثة على النحو التالى:

- نصيب الحكومة ٤٢٪ من صافى عائدات القطن
- نصيب المزارع ٤٢٪ من صافى عائدات القطن
- احتياطى المزارع ٢٪ من صافى عائدات القطن
- المجالس المحلية بالمنطقة المروية ٢٪ من صافى عائدات القطن

الخدمات الاجتماعية ٢٪ من عائدات القطن
إدارة المشروع ١٠٪ من صافى عائدات القطن
١٠٠٪

وفى الرابع من شهر فبراير سنة ١٩٦٤م. وبقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٤٤٣ عدلت أنصبه الشركاء ابتداء من موسم ١٩٦٣/١٩٦٤م على النحو التالى:
نصيب الحكومة ٤٠٪ من صافى عائدات القطن
نصيب المزارع ٤٤٪ ٤ من صافى عائدات القطن
احتياطي المزارع ٢٪ ٢ من صافى عائدات القطن
المجالس المحلية بالمنطقة المروية ٢٪ من صافى عائدات القطن
الخدمات الاجتماعية ٢٪ من صافى عائدات القطن
إدارة المشروع ١٠٪ من صافى عائدات القطن
١٠٠٪

ولقد تم تعديل آخر لهذه الانصبه ابتداء من موسم ١٩٦٥/١٩٦٦م حسبما ورد فى ميثاق الاحزاب الحاكمه انذاك على النحو التالى:
نصيب الحكومة ٣٦٪ من صافى عائدات القطن
نصيب المزارع ٤٨٪ ٨ من صافى عائدات القطن
احتياطي المزارع ٢٪ ٢ من صافى عائدات القطن
المجالس المحلية بالمنطقة المروية ٢٪ من صافى عائدات القطن
الخدمات الاجتماعية ٢٪ من صافى عائدات القطن
إدارة المشروع ١٠٪ من صافى عائدات القطن
١٠٠٪

وفى السادس عشر من شهر مايو سنة ١٩٧٠م. تم الاتفاق بين السيد/ وزير الزراعة وإتحاد المزارعين للجزيرة والمناقل، على رفع نصيب الخدمات الاجتماعية من ٢٪ إلى ٣٪ على أن يخفض نصيب المزارعين المباشر إلى ٤٧٪ من ٤٨٪ ويسرى مفعول هذا الاتفاق ابتداء من موسم ١٩٧٠/٦٩م. ولقد عمد المزارعون على تحويل بعض البنود من حسابهم الفردى الحساب المشترك كما يلى:

البند	تاريخ التحويل
بذرة الزراعة	موسم ٥٧/٥٦
الحراث	موسم ٦٤/٦٣
جنى القطن -	موسم ٦٦/٦٥
الفتحية والطرء	موسم ٦٩/٦٨
جلب عمال جنى القطن	موسم ٧١/٧٠

وفى الوقت الذى عمد المزارعون على تحويل المنصرفات الواردة أعلاه من الحساب الفردى للمزارع إلى الحساب المشترك، فأن الإدارة قد عمدت أيضا إلى تحويل بعض التزاماتها إلى الحساب المشترك. فعلى سبيل المثال قد تم تحويل المساهمة التى كانت تدفعها للأبحاث الزراعية من حساب الإدارة إلى الحساب المشترك فى موسم ١٩٧٠/٦٩. كما تم أيضاً تحويل الفائدة على القروض من بنك السودان من حساب الإدارة إلى الحساب المشترك. وعمدت الحكومة أيضاً على تحويل بعض التزاماتها إلى الحساب على النحو التالى:

- ١- مصروفات حماية المحصول ابتداء من موسم ١٩٧٢/٧١ ولكنها أرجعتها إلى حسابها فى موسم ١٩٧٤/٧٣.
- ٢- ميزانية خفراء الترع ابتداء من موسم ١٩٧١/٧٠ بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٦٨ - ولكنها اعادتها لالتزاماتها مرة أخرى فى موسم ١٩٧٤/٧٣.

إن هناك الكثير من الأسباب التى تستدعى إعاءة النظر فى علاقات الانتاج السائدة:

أ- تعديل وتكثيف الدورة الزراعية:

لقد كانت الدورة الزراعية فى الجزيرة ثمانية على أساس أن القطن هو المحصول الرئيسى الوحيد الذى ينال ربع المساحة الكلية للأراضى داخل الدورة، فى الوقت الذى لا يخصص فيه أكثر من (٨/١) من المساحة الكلية لأى من المحاصيل الأخرى. ويعنى هذا إلا يزرع أى من المحاصيل الأخرى فى قطعة الأرض الواحدة إلا مرة واحدة

كل ثمانية سنوات بالرغم أنها تسمى دورة رباعية. ولما كانت قصادات المزارع (المساحة المخصصة له) أربعة والدورة الزراعية ثمانية، فقد كان من الضروري حصول كل مزارع على حصة سنوية ثابتة من المحاصيل الأخرى، بأن تتقاسم مجموعة من المزارعين في سنوات معينة زراعة قصاد مجموعة أخرى من المزارعين مقابل نفس التى في سنوات أخرى. ومن هنا كانت إدارة الجزيرة تضم المزارعين في دورة مكونة من ثمانية وحدات من الأرض إلى مجموعتين: مجموعة (أ) ومجموعة (ب)، لكى تشارك كل من المجموعة الأخرى عند زراعة القصاد الخاص بها باحدى المحاصيل الأخرى.

وأما فى المناقل، فقد كانت الدورة سداسية على أساس أن القطن هو أكثر من (٦/١) من المساحة الكلية لأى من المحاصيل الأخرى. وبمعنى آخر فإن دورة المناقل لم تكن تشتمل محصول القمح ولا يزرع أى من المحاصيل الأخرى فى قطعة الأرض الواحدة إلا مرة كل ستة سنوات، ولو أنها تسمى دورة ثلاثية.

لقد طرأت تعديلات كثيرة فى الدورة الزراعية منذ قيام المشروع. كان أولها ذلك التعديل الذى ادخل فى عام ١٩٦١م والذى تم بمقتضاه تخفيض مساحة البور من حوالى ٥٦٪ من جملة الأرض داخل الدورة الزراعية إلى حوالى ٢٣٪، وذلك بالتوسع فى زراعة المحاصيل الأخرى. وقد أصبح ذلك ممكناً بعد إبرام اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩م وقيام خزان الروصيرص، وانتهاء سياسة استعمال جرعات أكثر من المخصبات كما كان الحال عليه ضد الأمراض، مع التكتيف فى استعمال المبيدات الحشرية.

ب- تخفيض مساحة الذرة بما يعادل ٥٠٪ واستبدالها بمحاصيل نقدية:

تمشياً مع برامج العمل المرحلية التى أجازتها اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي والتي تستهدف الاكتفاء الذاتى لحصول القمح والأرز، فقد قررت إدارة الجزيرة تخفيض مساحة الذرة بما يعادل ٥٠٪ وذلك لامكانية انتاج الذرة فى الأراضى المطرية بتكلفة أقل، الأمر الذى مكن إدارة المشروع من رفع المساحة المخصصة لحصول القمح من ١٨٠, ٢٥٤ فدان فى موسم ٧٤/٧٣ إلى ٤٢٧, ٠٠٠ فدان فى موسم ٧٥/٧٤ بالإضافة إلى تخصيص ١٠ فدان لزراعة الأرز.

ج- تخفيض مساحة القطن بما يعادل ٢٠٠ فدان واستبدالها بمحاصيل نقدية وغذائية أخرى ابتداء من موسم ١٩٧٦/٧٥ م

إن الزيادة المضطربة والمخيفة فى سكان العالم، جعلت السيد/ سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة يدق ناقوس الخطر فى الجلسة التاريخية التى عقدت بمقر الجمعية العمومية بالأمم المتحدة بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩م. وجاء فى خطابه أن تعداد سكان العالم يزداد بمقدار أربعة مليون نسمة فى كل ثلاثة أسابيع، مع عدم وجود زيادة متوازنة فى إنتاج المحاصيل الغذائية. وقد جاءت السياسة الزراعية فى السودان متمشية مع دعوة سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة، إذ تقرر تخفيض المساحة المزروعة قطناً واستبدالها بمحاصيل غذائية ونقدية كالقمح والفل. أن القطن لم يعد وحده المحصول الاستراتيجى الذى لا يعلى عليه فى الأسواق العالمية، ولم تعد تكاليف إنتاجه بوجه عام ولا سيما فى الأراضى غير المنتجة قد تضاعف خاصة بعد الزيادة التى طرأت على أسعار البترول ومشتقاته، وزادت تبعاً لها أسعار السماد والمبيدات الحشرية وأرتفعت أسعار الحرث والرش والنقل، فضلاً عن الارتفاع فى تكلفة العمالة فى الوقت الذى يلاحظ فيه عملياً زيادة تكاليف القطن - وفوق كل ذلك الكساد الذى صاحب تسويق القطن فى الموسم السابق.

هـ- إيجاد علاقات إنتاج موحده للمشاريع المروية صناعياً

إن علاقات الإنتاج الزراعى فى المشاريع المروية تختلف من مشروع لآخر. بعضها جديد جده المشروع وبعضها قديم قدم المشروع وأقدمها مشروع الجزيرة. وقد ساعدت الاختلافات فى علاقات الإنتاج على نشر البلبلة فى أوساط المزارعين، وبالتالي عدم توفر الظروف الملائمة لاستقرار المزارع وعدم دفعه للارتقاء بالانتاج. وقد أصبح لزاماً أن نبذل الجهود لإعادة النظر فى علاقات الإنتاج لجميع المشاريع بغرض توحيدها ونوفر ظروفاً أفضل لتحقيق وفرة الانتاج. وبما أن مشروع الجزيرة يعتبر المثال الحى لبقية المشاريع المروية فى السودان وله الأثر الاقتصادى والسياسى عليها، فقد أصبح لزاماً إعادة النظر فى علاقات الانتاج فيه لتواكب التطورات التى طرأت على المشروع من تكثيف وميكنة العمليات الزراعية وتمويلها، ولتوفير الظروف الملائمة لاستقرار المزارع ودفعه لمزيد من الانتاج والخلق

والإبداع.

ولقد بذلت قبل ذلك عدة محاولات للتوصل إلى أسلم الطرق المؤدية إلى علاقة إنتاج تناسب الجميع، مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المشروع خلال السنوات الماضية. وكانت من ضمن هذه المحاولات:

- ١- تقرير لجنة البنك الدولي.
- ٢- تقرير اللجنة العاملة.
- ٣- تقرير لجنة السيد/ منصور كامل منصور بوزارة الزراعة عن تكاليف الإنتاج.
- ٤- تقرير لجنة العلاقات للإنتاج في الأراضي منخفضة الإنتاج في المشروع.
- ٥- دراسة الجدوى لمشروع الرهد.
- ٦- تقرير لجنة إعادة النظر في علاقات الإنتاج الزراعى بالمشروع ابريل ١٩٧٥م.
- ٧- المؤتمرات الزراعية المتعاقبة.

وكانت دائماً الدوافع لمحاولة التغيير الجذرى في علاقات الإنتاج تنشط عندما ينخفض الإنتاج، ولكنها كانت تهدأ كلما ارتفع الإنتاج مع ارتفاع الأسعار وهكذا دواليك على مر الأعوام والمواسم. وكلما تم من زيادات في نصيب المزارع كان بسبب ضغط الاتحاد. ولم يكن هناك في تلك الفترات أى قرار قد أُنْخِذَ للتغيير الجذرى إلا في موسم ١٩٨٢/٨١.

كان عائد الشركاء من صافى عائد القطن في الفترة من موسم ١٩٧٧/٧٦م حتى موسم ١٩٨١/٨٠ من القطن كما يلي:

الموسم	الدولة والإدارة جنيه	عائد المزارعين جنيه	الخدمات الإجتماعية والحكم الشعبى
٧٦/٧٥	١,٩٤٩,٤٩٢	١,٧٤٩,٦١٧	١٣٠,١٨٦.
٧٧/٧٦	١٠,٣٢٦,٧٢٩	١٠,٥٥١,٢٢٤	١,١٢٢,٤٧١
٧٨/٧٧	١٩,٢٥٨,١٨٠	١٩,٦٧٦,٨٢٦	٢,١٩٣,٢٨١
٧٩/٧٨	١٩,٥٣٩,٨٢٦	١٩,٩٦٤,٦٠٥	٢,١٢٣,٨٩٤
٨٠/٧٩	٩,٠٢٨,٧١٤	٩,٢٣٥,٢٠٩	٠,٩٨٢,٤٩٦
٨١/٨٠	٦,٥٧٦,١٩٥	٦,٧١٩,١٥٥	٠,٧١٤,٨٠٤

تقديري

ومما يجب ذكره فإن أسعار المحاصيل الزراعية قد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في المواسم الأخيرة. فعلى سبيل المثال، فإن أسعار القطن من موسم ١٩٧٧/٧٦ وحتى موسم ١٩٨١/٨٠ كانت قد سجلت زيادة بلغت نسبيتها ١٥٠٪ من متوسط أسعار الفترة من ٧١/٧٠ - ٧٦/٧٥. كما ارتفعت أسعار القمح بنسبة ٨٥٪ والذرة ٧٢٪ والذرة حوالى ١٤٠٪ خلال الفترة المذكورة.

لقد افرز الحساب المشترك من عمره في السنوات الاخيرة ديوناً نتيجة لانخفاض الانتاجية كما يلي:

١/ القطن:

الموسم	سلفة زراعية لم تسدد جنيته	حساب مشترك جنيته
٧٧/٧٦	٣,٤٩٦,٠٤٥	٢,٧٥٠,٠٥٠
٧٨/٧٧	٢,٦٣٠,٢٤٩	١٢,٧٠٤,٠٤١
٧٩/٧٨	٤,٤٨٢,٢١٦	١,٠٣٨,٧٧٥
٨٠/٧٩	٦,٤٩٠,٦٨٠	٦,٥٣٨,٠٠٥
٨١/٨٠	١١,٥٢٧,٦٤٦	٥,٦٤٩,٠٧٢

٢/ القمح:

الموسم	سلفة زراعية لم تسدد جنيته
٧٧/٧٦	١٢,٤٠٤,٩٤٩
٧٨/٧٧	١١,٤٩٤,٠٨٤
٧٩/٧٨	١٢,٤٨١,١٤٢
٨٠/٧٩	١٢,٦٦٢,٨٩٠
٨١/٨٠	٨,٥٨٩,٧٣٧

٣/ الارز:

الموسم	سلفة زراعية لم تسدد جنيته	لقد أوقفت زراعتة بعد موسم ٨١/٨٠ لعدم جودته وتكاليف إنتاجه
٧٧/٧٦	١١٨.٤٢٧	
٧٨/٧٧	٣٦٧.٠٦٢	
٧٩/٨٠	١٥٣.٣٤٠	
٨٠/٨١	٣٣٣.٠٣٢	
٨١/٨٠	١٨٨.٦٦٨	

٤/ الغول:

الموسم	سلفة زراعية لم تسدد جنيته
٧٧/٧٦	٢٠٩.٦٨٨

إدارة المزارعين:

لقد نتج عن تدهور إنتاج المحاصيل وقلة عائدها الفعلى أن مكن المزارعين من المشاركة بأنفسهم وعوائلهم فى العمل الزراعى. فلقد انخرط كثير منهم فى أعمال اضافية كالتجارة وغيرها لتحسين احوالهم. كما قلت أيضاً مشاركة الشباب من أبناء المزارعين وغيرهم من سكان المنطقة، وأصبحوا يفضلون العمل فى مهن أخرى غير الزراعة أو الهجرة خارج السودان. وقد نتج عن ذلك تحويل ملكية الحواشات عند الوفاة للنساء والأطفال، كما ازدادت نسبة الوكلاء الشرعيين فى المشروع. والجدول التالى يدل على ذلك:

الموسم	الجزيرة			المنافس		
	ذكور	إناث	أطفال	ذكور	إناث	أطفال
٧٣/٧٢	٪٨٩.٣	٪١٠.٢	٪٥	٪٧٨.٨	٪١٢.١	٪٨
٨١/٨٠	٪٧٦.٧	٪١٢.٧	٪٦	٪٧٦.٢	٪١٢.٩	٪٩
	الجزيرة					
	ذكور	إناث	أطفال			
٧٣/٧٢	٪٨٨.١	٪١١.٢	٪٧			
٨١/٨٠	٨٦.٥	٪١٢.٧	٪٨			

سلبيات وإيجابيات الشراكة:

١- سلبيات الشراكة:

- يحمل نظام الشراكة بين طياته عيوباً أساسية ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- أ- ليس هناك حافز لأي من الشركاء للمزيد من الاستثمار بغرض زيادة العائد منه لأن الشريك يرى أن ما يعود عليه من هذا الاستثمار ليس كله ملكاً له وأن هناك من يقاسمه الأرباح دون مقابل أو جهد متساوي.
- ب- إن تطبيق الشراكة على محصول القطن لوحده جعله في بعض السنوات أقل ربحية بالنسبة لدخل المزارع من المحاصيل الأخرى. ولهذا فإن المزارع أخذ يهتم أكثر فأكثر بمحاصيله الخاصة الأخرى على حساب اهتمامه بمحصول القطن وخاصة في الأراضي ضعيفة الإنتاج.
- ج- لقد استبعدت في الماضي المحاصيل غير القطنية من الشراكة وضريبة فئة الماء والأرض، على أساس اعتبارها محاصيل معيشية، ولكنها تحولت في السنوات الأخيرة إلى محاصيل نقدية، خاصة بعد تطبيق خطة التكتيف والتنويع حيث قد اختفى البور من الدورة الثلاثية وأصبح يمثل ١٣٪ من جملة المساحة الكلية في الدورة الزراعية في المشروع.

د- أصبح حوالى ٩٦,٤٪ من مزارعى الجزيرة و٨٣٪ من مزارعى المناقل، أى حوالى ٧٤,٧٪ من مزارعى المشروع، يمتلكون حواشات ذات خمسة أفدنة وهذا بالطبع يقلل من صافى العائد للمزارع.

هـ- إن نظام الحساب المشترك يجعل المزارعين يميلون إلى تحويل التزاماتهم الفردية إلى الحساب المشترك، ورفع تكلفة العمليات التى يقوم بها المزارع نيابة عن الحساب المشترك الأمر الذى يؤدي إلى رفع التكلفة الكلية للإنتاج وتقليل العائد.

و- إن نظام الشراكة يشجع على زراعة الأراضى غير المنتجة نسبة لتحمل المزارعين الذى ينتجون محصولا أكبر العبئ الأكبر من المصروفات.

٢- مزايا نظام الشراكة:

أ- دقة اشراف الإدارة على انتاج المحاصيل وبصفة خاصة محصول القطن وحسب لوائح ادارية وارشادات فنية.

ب- تقديم الإدارة للخدمات بسعر التكلفة كالحرق والترحيل والسطح والأمن والصيانة.

ج- نظام المشتريات الجماعية تتيح فرص العمل على أسعار مناسبة تساعد على تقليل التكلفة.

الحساب الفردي اعتباراً من موسم ١٩٨٢/٨١ م

كان آخر مؤتمر لمعالجة قضايا الانتاج بمشروع الجزيرة قد عقد بمكاتب هيئة البحوث الزراعية بدمدنى فى الفترة من ١٤ إلى ١٩ يوليو ١٩٨٠. وقد قدمت العديد من الأوراق والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع.

وبينما كان المؤتمر فى آخر جلساته وقبل إتخاذ القرار بعد استقراء الحقائق. فاجأ السيد/ رئيس الجمهورية وقتها اعضاء المؤتمر بإصدار قرار بإلغاء نظام الشراكة واستبداله بالحساب الفردي.

إن ميزة هذا النظام فى تأمين حقوق المزارع كاملة دون أى شراكه فى أى من محاصيله. وفى هذا حافز له لمزيد من الارتباط بأرضه وزيادة فى إنتاجية

محاصيله. أضف هذا فإن النظام يؤمن معاملة المحاصيل بصورة متساوية من جانب تقديم محاصيله الزراعية واستقلال موارده بالصورة المثلى التى تمكنه من تحقيق أقصى عائد من الحيازة الزراعية.

وفى المقابل فإن النظام لا يخلو من عيوب، أهمها هو أن المزارع يتحمل بمفرده المخاطر الناجمة من تدنى الانتاج والعائد الناتج من تدنى أسعار المحاصيل الزراعية.

فئة الماء والأرض:

لقد تم تحديد فئة الماء والأرض بعد الاخذ فى الاعتبار تكلفة المكونات المرتبطة بتكاليف:

١- تكلفة الري. ٢- تكلفة الإدارة.

٣- تكلفة الاستهلاك. ٤- الفائدة على رأس المال.

وتم تحديد الفئة على إعتبار عدد الريات التى يحتاجها المحصول فى الدورة.

عدد الريات	المحصول
١٦	القطن
٨	الفاول
١٠	القمح
١٦	الأرز
١٤	الخضروات

وبناء عليه لقد تم تحديد الرسوم التالية لموسم ١٩٨٢/٨١:

الفئة للفدان للرية الواحدة	المحصول
٢٨,٥٠٠ جنيه	القطن
١٤,٠٠٠ جنيه	الفاول
٧,٠٠٠ جنيه	السذرة
٢٥,٠٠٠ جنيه	الخضروات
١٨,٠٠٠ جنيه	القمح

انخفضت رية الذرة إلى ٣,٥٠٠ جنيه للفدان فقط لموسم ١٩٨٢/٨١ وهذه الفئات قابلة لإعادة النظر كل ثلاثة سنوات ولذلك فإنها لموسم ١٩٨٥/١٩٨٤ ستكون كما يلي

المحصول	رسوم الأرض والماء
القطن	٣٨,٠٠٠ جنيه
القمح	٢٣,٥٠٠ جنيه
الفاول	١٩,٠٠٠ جنيه
الذرة	١٩,٠٠٠ جنيه
الخضروات	٣٣,٢٥٠ جنيه

التسويق:

بالنسبة لمحصول القطن. يتم شراء القطن الزهرة من المزارعين وفقاً للأسعار المعلنة فى بداية الموسم الزراعى، على أن تخضم تكاليف عمليات الحليج والترحيل والتأمين. وفى حالة ارتفاع أسعار القطن عن السعر المعلن تعود الزيادة الناتجة عن ذلك للمزارع فى وقت لاحق.

ملاحظة:

لم تعد تخضم عمليات الحليج بعد الموسم الأول. يلاحظ مما ورد أعلاه بالمقارنة مع عائد الدولة والإدارة تحت نظام الحساب المشترك، أن عائد الدولة والإدارة فى موسم ٨٢/٨١ تحت نظام الحساب المشترك، وأن عائد الدولة والإدارة فى موسم ١٩٨٢/٨١م تحت نظام الحساب الفردى قد فاق أعلى عائد تحقق للدولة والإدارة فى الخمسة مواسم الأخيرة من عمر الحساب المشترك بأكثر من ١٦٪ كما فاق متوسط العائد فى الخمسة مواسم بحولى ٧٧٪. أما بالنسبة لعائد المزارعين فقد بلغ حوالى ٢١,٤٣٦,٩٠٧ جنيه وذلك بعد خصم تكاليف الانتاج عن مواسم ١٩٨٢/٨١م بالإضافة لضريبة الماء والأرض للموسم المذكور وهذا العائد بالمقارنة مع نصيب المزارعين تحت الحساب المشترك، فإنه يفوق عائد الخمسة مواسم الأخيرة من عمر الحساب المشترك.

بالنسبة للخدمات الاجتماعية والحكم الشعبى فقد كان نصيبها ٢,٩١٥,١٣٣ جنيه تحت الحساب الفردى وهو أكبر من أى مبلغ تم تخصيصه لهذه الجهات فى الخمسة مواسم الاخيرة من عمر الحساب المشترك.

مشترك الحساب الفردى:

لقد أثبت نظام الحساب الفردى جدواه نظرياً وعملياً ولكن هناك بعض الجوانب الضرورية التى لا بد من معالجتها لتحقيق الفائدة القصوى للمزارع والدولة.

فئة الماء والأرض:

إن نظام تحديد فئة الماء والأرض التى تدفع سنوياً على المحاصيل يتميز باتاحة حرية الحركة للمزارع فى معاملته لمحاصيله الزراعية بصورة متساوية تحت هذه الظروف. فإن الحافز الموجود عند المزارع للإنتاج يبعد عنه الاحساس بأنه أجبر للدولة ويعمق فيه أحساس الملكية الفردية بالنسبة للمحاصيل التى يقوم بزراعتها. ولكن نظام تحديد فئة ثانية للماء والأرض تزيد من عنصر المخاطرة فى حالة فشل انتاج المحاصيل الزراعية أو تدنى أسعارها لأن فئة الماء والأرض يتحتم دفعها دون اعتبار لهذه الظروف، ولكن يمكن التقليل من عنصر المخاطرة بوضع معادلة لفئة الماء والأرض وتأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تطرأ على الانتاج والعائد من المحاصيل الزراعية.

إن اخضاع فئة الماء والأرض للتغيرات التى تطرأ على الإنتاج والعائد، بالإضافة لكونه يقلل من عنصر المخاطرة لدى المزارع فى حالة فشل المحاصيل أو تدنى انتاجها، فإنه يجعل نصيب الحكومة والادارة يتأثر بالانتاج أرتفاعاً وهبوطاً، وفى هذا الضمان خدمات للمزارع وذلك لما تؤديه الحكومة والإدارة من ضمان خدمات كثيرة ولما تبذله من جهد لزيادة الإنتاج الأمر الذى ينعكس فى ازدياد دخالها وبالتالي دخل المزارع. هذا أن أخذنا فى الاعتبار دخل الحكومة والإدارة تحت نظام الفئة الثانية سوف يجعلها عاجزة من تطوير ادائها وتحسين أحوال العاملين فى ادارة المشروع. أضف إلى ذلك أن القوة الشرائية لذلك المبلغ الثابت فى انخفاض مستمر. أن ارتفاع دخل الدولة مع أرتفاع الانتاج والعائد سوف يعنى تأمين المزارع ضد لجوء الدولة لفرض ضرائب على مدخلات الانتاج الضرورية، كما يعنى تحديد تكلفة

واقعية لهذه الخدمات التى تقدم للمزارع.

الأرض الهامشية:

هنالك نسبة كبيرة من الأرض الهامشية التى لا تصلح لزراعة القطن أو انتاجها تحت أحسن الظروف لا يتمشى مع تكاليف الانتاج ناهيك من تخفيض عائد المزارع. والوضع فى هذه الأراضى يتطلب وضعاً جديداً لزراعة محاصيل نقدية جديدة تتماشى مع الدورة الزراعية تمكن من زراعة المحصول الذى طرأ فى علاقات الانتاج.

إن الوضع الجديد يتطلب كفاءة أجهزة الخدمات الحالية للمشروع بمقومات الانتاج الضرورى اللازمة لها لأداء خدماتها بالكفاءة المطلوبة والتكلفة الواقعية. أن برنامج الانعاش الاقتصادى بالإضافة إلى برنامج تحديث مشروع الجزيرة سوف يساعد كثيراً فى رفع كفاءة الأجهزة الادارية وأجهزة الخدمات بالمشروع.

وهناك دور مطلوب من قيادات المزارعين فى هذه المرحلة هو أن تساعد فى خلق جمعيات تعاونية تساعد فى توفير الآلات الزراعية لكسر حدة التكلفة وارتفاع مستوى الاداء.

بالنسبة للمحاصيل التى تحدد أسعارها من قبل الحكومة (الدولة)، يجب وضع سياسات واضحة لتحديد هذه الأسعار وضمان أن تتماشى مع واقع التكاليف وتحقيق عائد معقول من هذه المحاصيل للمزارع يمكن رفع مستواه المعيشى وضمان مزيد من الاستثمار فى العمل الزراعى. كما يجب الاعلان عن هذه الأسعار قبل وقت كافى بالنسبة للمزارع.

التمويل الزراعي:

يجب أن تمتد سياسة التمويل لتشمل كل المحاصيل التى يزرعها المزارع، لأن فى هذه مساعدة للمزارع فى تقويم محاصيله بنفسه دون اللجوء للشراكات أو القنطرة التى أصبحت ظاهرة متزايدة بالخاص فى محاصيل الفول والذرة.

لا بد من وضع أسس فيما يختص بالتعويض أو خلافه فى حالة فشل المحاصيل نتيجة لأسباب ليس للمزارع طرفاً فيها، وبالأخص الفشل الناتج من القصور فى خدمات الري.

التطورات الاجتماعية والسياسية

ان الحاجة الماسة لإدخال الخدمات الاجتماعية فى مشروع الجزيرة بعد انقضاء أكثر من عشرين عاما من عمره، كانت قد فرضت نفسها على القائمين بأمر المشروع ولاسيما حكومة السودان التى كانت الوصية على أمور العباد فى هذه البلاد وعلى المزارعين بالذات، لأنها كانت تقوم مقام الوصى عليهم فى عقد الاتفاقيات مع الشركة الزراعيه بدون علمهم أو موافقتهم.

بالرغم من الدخل الذى وفره محصول القطن والذى ساهم فى انتاجه المزارعون، لأنهم هم القوة الدافعة لذلك الانتاج، وقد بلغ ذلك الدخل الصافى فى موسم ١٩٢٦/٢٥م وحتى موسم ١٩٤٠/٣٩م وهى الفترة التى تسجل فيها هذا التاريخ - بلغ ٢٨.٤٩٩.٣٥٠ (ثمانية وعشرون مليونا واربعمئة تسعة وتسعين الفا وثلاثمئة وخمسين جنيها مصريا). كان ذلك دخلا صافيا بعد خصم كل تكاليف الانتاج. وبالرغم من كل ذلك فقد بقيت الأحوال فى المشروع سائدة كما هى.

كانت قرى الجزيرة بحالة غاية فى السوء وفى القذارة، وكانت الحالة الصحية فيها بدائية للغاية. وكانت الدسنتاريا والملاريا والبلهارسيا من الأمراض المستوطنة والتى جلبتها المياه للمنطقة فى المشروع. وكان الاتجاه سلبيا حيال الاهتمام بالصحة ومنع تفشى الأمراض. كانت هناك شققانات قاذئة فى مكاتب التفاتيش بدلا من قيامها فى القرى. ان الاشياء التى كانت الحاجة الماسة اليها، والتى يمكن أن يشعر بها المواطنون، هى الخدمات الاجتماعية المرتبطة بحياة المواطنين اليومية والملموسة لديهم، كالعيادات فى القرى والتى تمتد الى العوائل للكشف على النساء والأطفال ولتسهيلات الولادة وتدريب القابلات والعلاج. وكانت الأحوال السائدة فى القرى غاية فى السوء والتردى ولا تسر الناظرين. لقد استبدلت، بعد طول الوقت، أكواخ القش بأكواخ من الطين، ولكن الكثير من تلك المنازل متداعية للسقوط بسبب هطول الأمطار. أن منطقة المشروع خالية من الحجارة للمباني، كما أنها بالنسبة لوجود كمية جيرية متزايدة فى التربة فان كماين الطوب أصبح وضعها بعيدا على شواطئ النهر لصالحية الطمى فى عملية الطوب المناسب للمباني. كما ان ترحيل الطوب من هناك الى المباني فى المشروع

يجعل التكاليف مرهقة بالنسبة للسكان. ولذلك فإن الحل كان يحتاج الى تجارب فى التوصل الى مواد محلية مناسبة للمبانى فى المنطقة. والحاجة ماسة بالمثل الى خلق مراكز لتدريب أبناء المنطقة فى أعمال البناء والتجارة وغيرها، لسد الحاجة المحلية بدلا من جلب هذه اللوازم من المدن مما يزيد فى التكاليف. هذا بالاضافة الى أن مثل هذه الأعمال ستقلل من نزوح شباب القرى فى الجزيرة الى المدن. ولابد فى التفكير فى صناعات متنوعة فى القرى المختلفة بالنسبة للأولاد والبنات لملء الفراغ وجلب مبالغ لسكان المنطقة، مما يساعد على تحسين المساكن والأحوال المعيشية وحتى تكون المناطق مكتفية ذاتيا فى أغلب احتياجاتها. كل هذه الأشياء المذكورة وغيرها كانت تحتاج فى المقام الأول الى مخطط ليقوم بالبحوث والتجارب والتنفيذ. وكانت الشركة الزراعية تدعى بأن هذه أمور خارجة عن نطاق اتفاقياتها، وأن الحكومة هى المسئولة عنها من الناحية المالية والعملية.

وهناك ناحية أخرى كانت مهمة غاية الاهمال فى المنطقة ويجب أن تؤخذ فى الاعتبار. ان غالبية السكان فى المنطقة كانوا فى أمية طاغية بعدم معرفتهم للقراءة والكتابة. كانت المدارس الأولية قليلة جدا ومتناثرة فى المنطقة ومتباعدة وكان من المتعذر الوصول اليها أو ايجاد أماكن فيها. كما أن دراساتها كانت محدودة. ولذلك فإن الأولاد الذين يرغب أولياء أمورهم فى زيادة تعليمهم، لابد لهم من ارسالهم خارج الجزيرة. وكانت تلك أمور لايقدر عليها الا أبناء التجار أو غيرهم من الموسرين. ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام، فإن الوعى فى المنطقة أخذ فى الازدياد فى دفع المطالبة بزيادة فرص التعليم بإكثار قيام المدارس فى المشروع. وكان الفضل الأكبر فى ذلك يرجع الى الرجل العظيم الشيخ (أحمد بابكر الازيرق) أول رئيس لقيادة المزارعين فى عام ١٩٤٧م رحمه الله لقد انتقل الى الدار الآخرة.

وموضوع آخر كانت له أهميته فى مضمار الخدمات الاجتماعية وهو الترفيه وتزجيده الوقت. كان هناك فراغ فى حياة الناس فى القرى. وكانت المناسبات الوحيدة لتبديد الراتبه هى فى المواليد والختان والزواج والمآتم. ولو ان ادخال الرى والأعمال الزراعيه المتتابعة قد حد من أوقات الفراغ التى كانت تأخذها هذه العادات والتقاليد. وكان المجتمع فى تلك الفترة فى تطور تدريجى بتقارب المسافات بين السكان مع زيادة سبل التنقل والترحال وانتشار الأخبار، مما جعل

الشبان يتطلعون الى نظام حياة أفضل، ولما لم يجدوا ذلك متوقفاً محلياً أخذوا فى النزوح الى المدينة. ومالم تتطور الأحوال بسرعة فى المنطقة يملأ الفراغ وجعل الحياة متقاربه أو مماثلة لحياة المدينة فى الأغراء، فان المستقبل سيكون قاتماً وسيكون نزوح الشبان أمراً لا مفر منه.

هذا وبينما كان الجدل مستمرا بين الحكومة والشركة ازاء الأخذ بالخدمات الاجتماعية بعد أن أصبح التطور واضحاً كما سبق ذكره، تطورت الحرب وأخذت برقيات الامبراطورية البريطانية تتوالى، مما أدى الى تحول أفكار الحكام الانجليز فى السودان الى ناحية أخرى أخطر من انتقال السلطات بواسطة المشايخ والعمد ومشايخ الخطوط متجاهلين المتعلمين من السودانيين.

ولقد ظهر فى الساحة فى ذلك الاثناء (نيوبولد) الذى انضم الى السلك السياسى بحكومة السودان فى ١٩٢٠م. وبعد خدمة فى عدة مديريات أصبح السكرتير الادارى لحكومة السودان فى الفترة من ١٩٣٨م الى ١٩٤٥م. وكانت أغلب فتراته الأخيرة فى الحكم قد تصادفت مع سنوات انتشار الوعي فى السودان ويقظة المتعلمين من السودانيين فى سنة ١٩٣٦م بمناسبة المعاهدة البريطانية المصرية فى تلك السنة، والى تجاهلت وجهة نظر السودانيين، وما أعقب ذلك من قيام مؤتمر الخريجين العام فى سنة ١٩٣٨م واندلاع الحرب فى أواخر عام ١٩٣٩م، هو اشراك السودانيين المتعلمين ليلعبوا دوراً فى شئون بلادهم باعطائهم الفرصة فى المساهمة فى التخطيط واسلوب العمل الادارى، الذى سيفتح المجال فى المشاركة فى تطوير المجتمع، بدلا من وضعهم السابق فى وظائف كتابية. فيجب أن يجدوا الفرصة للعمل فى مجال انتقال السلطات، والذى كان فى الأساس قد خطط للقيام به على قواعد الحكم المحلى بقيادة المشايخ والعمد ومشايخ الخطوط.

وهناك مذكرة دونها نيوبولد فى سنة ١٩٤٠م عما كان يجرى فى أروقة لجنة الجزيرة الاستشارية التى كانت من ضمن اختصاصاتها شئون مشروع الجزيرة. جاء فى تلك المذكرة:

" لا أدرى اذا كانت لجنة الجزيرة الاستشارية تدرك الاهتمام المتزايد من المتعلمين السودانيين بمشروع الجزيرة. فبخلاف واحد أو اثنين من المطالب المقدمة بالفعل فان هناك الكثير من المقالات المنشورة فى الصحافة المحلية وغالبيتها كانت مليئة

بالانتقاد. اننى لأريد أن أصور بعباً بالنسبة لقيام اضطرابات محلية أو اثاره يتزعمها المؤتمر، ولكن مالم يجد السودانيون سريعا بعض المشاركة الأكثر ايجابية فى المشروع بأعلى من درجة عامل، فاننا من المؤكد سنواجه المشاكل. وفضلا عن ذلك فان لدينا حالياً مدرسة زراعية فوق الثانوى. فهل ينكر على خريجي هذه المدارس المشاركة فى إدارة أكبر عملية زراعية فى السودان".

ولقد تميزت سنة ١٩٤٢م بذكره مؤتمر الخريجين العام الى حكومة السودان. وكانت تحتوى على قائمة بعدة مطالب منها حق تقرير المصير بعد نهاية الحرب، ومنها الاسراع فى سودنة الوظائف، ومنها انتهاء امتياز الشركة السودانية الزراعية فى الجزيرة.

بينما كانت تحديات الحرب وعلان ميثاق الانطلائى-الامل للشعوب المغلوبة على أمرها بتقرير مصيرها- بينما كان ذلك يجرى كان البريطانيون فى السودان أكثر تقبلا للتغيير، كما أصبح نفس ذلك الأمر بالنسبة للمتعليمين من السودان أكثر الحاحا فى المطالبة تجاه ذلك التغيير الذى انتهى باستقلال السودان فى عام ١٩٥٦م.

وقد رفضت الحكومة تلك المذكرة وارجعتها بطريقة جافة وجارحة. ولكنها- كما ظهر- ظلت عالقة فى ذهن الحكام البريطانيين الذين اعتبروها معبرة لوجهة نظر السودانييين وأخذوا فى تنفيذ المطالب بطريقتهم المعروفة.

كان هناك رد فعل لدى المتعلمين من السودانييين على الطريقة التى عاملت بها حكومة السودان المذكرة. وظهر ذلك فى الانتخابات التى أعقبت ذلك عندما فاز المعارضون- كما كان يصنفهم انجليز حكومة السودان- برئاسة خالد الذكر المرحوم (السيد/ اسماعيل الأزهرى) بعد أن كان- المؤتمر تحت رئاسة (السيد/ ابراهيم أحمد) الذى تعتبره الحكومة من المعتدلين. وكان لهذا التغيير أثره فى الاسراع فى الأخذ بما جاء فى تلك المذكرة المرفوضة، معاحدا (بنيوبولد) فى أن يوجه بالاسراع فى قيام مجلس استشارى. أعلن ذلك فى الصحف المحلية (اننا كلنا نتطلع الى المستقبل. يجرى السودان حاليا لعب دوره فى جهود الحرب بطريقة جيدة للغاية وان هذا سيكسبه مكانة فى التاريخ الحديث والتى نرجو أن نراها فى العالم عندما ننتهى من قوى الشر. هنالك الكثير من الأشياء المطلوب عملها ويجب علينا الأخذ بها

بسرعة أكثر مما كنا نسير عليه فى الماضى).

وفى شهر سبتمبر من نفس عام ١٩٤٢م، تقدم (نيوبولد) بمذكرة الى مجلس الحاكم العام والتي قام فيها بمسح تطورات الرأى السياسى فى السودان والاتجاه الحديث فى التفكير الاستعمارى لدى بريطانيا بالانتقال من وصاية الى مشاركة فى الحكم. وجاء فى مذكرته بأن السودان يجب أن يسرع الخطى للحاق بتلك الزمالة فى المشاركة. ثم اقترح فى مذكرته أيضا بأن انتقال السلطات فى الحكومة المحلية يجب دفعه للامام. كما يجب الاسراع فى السودة، مع تقصى الوسائل فى قيام مجلس استشارى لشمال السودان. وفى شهر سبتمبر من عام ١٩٤٣م. اجيز القانون القاضى بقاء المجلس الجديد، وعقد أول جلسة فى مايو من عام ١٩٤٤م.

هذا وبينما كان مجلس ادارة الشركة الزراعية فى لندن بعيداً عن الأحداث الجارية فى السودان، كانت الحكومة هنا فى اهتمام متزايد بأن ادارة الجزيرة يجب أن تتطابق فى مسيرتها على قدر الامكان مع مستقبل البلاد. وحتى لا يكون هنالك أى شك فى هذا الاتجاه فان حكومة السودان قد قررت فى سنة ١٩٤٤م (وهى الفترة الثانية فى اتفاقية سنة ١٩٢٩م) - اخطار الشركة الزراعية بأنه بعد كل الذى جرى- فانها لاترغب فى تجديد الامتياز بعد ١٩٥٠م.

لقد سبق لى وذكرت بأن حكومة السودان لم تعط الشركة الزراعية انذاراً فى التاريخ الأول فى ١٩٣٩/٦/٣٠م، لذلك كانت مفاجأة غير سارة وغير متوقعة بالنسبة للشركة عندما صدر الانذار فى ١٩٤٤/٦/٣٠م وعلى اثر ذلك أصدر (ماكنتاير) محافظ المشروع ورئيس مجلس إدارة الشركة البيان التالى الى المساهمين عبر مجلس ادارته:

"أرجو أن احيطكم علماً بأن حكومة السودان قد أصدرت الاعلان التالى:"
(أخطرت حكومة السودان شركة السودان الزراعية ليمتد بأنه نظرا الى بعض التطورات الجارية حالياً فى الساحة والمتوقع حدوثها مستقبلا كنتيجة لظرف مابعد الحرب ونظرا للتغييرات السياسية والاجتماعية المترتبة على ذلك، فان حكومة السودان لن يكون فى وسعها الموافقة على امتداد امتيازات الشركة بعد ١٩٥٠/٦/٣٠م وهو التاريخ المحدد لانتهاه أجلها. لقد ارتأت حكومة السودان بأنه لمن المناسب اخطار الشركة قرارها هذا حال اتخاذها. وفى نفس الوقت فان حكومة

السودان ترى بأنه لزاما عليها أن تسجل باشادة، أسمى آيات التقدير والعرفان، الخدمات الجليلة التي قدمتها الشركة للسودان. ففي فترة تقل عن ربع قرن من الزمان قامت مؤسسة زراعية ضخمة ثابتة الأركان، وحالفها التوفيق في جلب منافع جمة وموجودات راسخة وثابتة الأساس والبنيات في اقتصاديات البلاد.

واهتم رجالات الشركة في العديد من المناسبات في مساهمهم في تأدية واجباتهم بأن يضعوا نصب أعينهم مصلحة الأهالي بالمنطقة بما لا يقل في الاهتمام عن المصالح الأخرى المنوطة بهم. إن حكومة السودان ليراودها الأمل. عندما تتولى ادارة المشروع في ١/٧/١٩٥٠م، أن يستمر الكثير من الموظفين البريطانيين في الخدمة معها مزاولين التقاليد الحميدة التي أسسوها والتي أصبحت موضع فخر لهم.

انتهى الاعلان - استمر بعد ذلك (ماكنتاير) قائلا: (أرجو أن ألفت النظر الى تقريرنا السنوى الحالى عن السنة المنتهية في ٣٠/٦/١٩٤٣م عندما ذكرنا وقتها بأن امتياز الشركة لادارة مشروع الجزيرة سينتهى أجله من الناحية القانونية في ٣٠/٦/١٩٥٠م، ولم يكن هذا الاعلان من الحكومة متوقعا أو في حسابنا اتفاق جديد توصلنا اليه بالفعل في لقاءنا مع حكومة السودان بغرض امتداد الامتياز الى فترة أخرى. ولقد تأجل تنفيذ ذلك فقط بسبب اندلاع الحرب.

وبينما تعترف الحكومة اعترافا وتقديرأ عاليا بالدور الذى لعبته الشركة بالمشاركة معها في تطوير وتقديم السودان، فانه ليس في مقدورنا أن نفعل غير ابداء الأسف لفهم عرى هذه الزمالة بعد فترة التسع سنوات المقبلة. وبينما تدرك الحكومة بأن هنالك بعض الاتجاهات نحو انتقال السلطات والادارة الأهلية والتي ستدفعها ظروف الحرب الى المقدمة والمواجهة مع أمور من ضمن سياسات الحكومة المعلنة، فانه سيكون من المتعذر عقد أى اتفاقيات جديدة تكون على غرار تلك التي كانت سائدة في الماضى. غير أنه بالرغم من أى شئ أخر فان الحكومة تدرك باقتناع ومعرفة بأن الجهود الشاقة والمضنية والمتواصلة، قد كللت بالنجاح في تأسيس هذا الصرح الزراعى العظيم، ودفع العجلة الى أقصى درجات التطور والارتقاء على قدر الامكان.

ان الأرض التي كانت جرداء وصحراء قاحلة قد أصبحت الان تؤتى أكلها، وتقدم العيش والحياة المستقرة الى الآلاف من الأهالي من سكان المنطقة وماجاورها.

كما ساهم دخل المشروع مساهمة فعالة فى إيرادات البلاد كلها. ان الشراكة بين الحكومة والشركة والمنتجين فى الانتاج فى مشروع الجزيرة، كانت فريدة فى حد ذاتها حتى أصبحت نموذجاً بارزاً وجديراً بأن يحتذى الآخرون فى مناطق متشابهة فى العالم. ان الشركة ستستمر فى أخذ نصيبها من إيرادات المحصول الذى سيتم انتاجه فى السنوات الباقية من أجل الامتياز. أما مشروع الزيداب الذى تملكه الشركة فلن يكون جزءاً من اعلان الحكومة المذكور " انتهى المنشور.

ولا أريد أن أتابع قصة التطور الذى حدث بالنسبة للسودان بالانتقال من المجلس الاستشارى لشمال السودان فى عام ١٩٤٤م الى الجمعية التشريعية فى عام ١٩٤٨م وإلى حلقة الحكم الذاتى وتقرير المصير وإلى خاتمة المطاف فى الاستقلال التام فى أول يناير ١٩٥٦م. فتلك كانت مسألة طويلة وتاريخ لايمت بصلة مباشرة الى هذه الرحلة التى أحاول القيام بها فى مشروع الجزيرة. ولكن الأمر الذى لاشك فيه أن تلك الاحداث كان لها تأثير كبير فى التطورات التى كانت تجرى فى المشروع.

وكما جاء عام ١٩٤٤م بالاحداث التى ذكرتها، فقد جاء عام ١٩٤٥م بحدث فريد فى ادارة المشروع وذلك بتعيين (جيتسكل) مديراً بدلاً من (أرشدیل). وكان ذلك يعتبر طفرة وتغييراً كبيراً فى النهج الذى كان متبعاً فى اختيار الشخص الذى يتمتع بالصفات المطلوبة لادارة الشركة فى السودان، والذى يطمئن اليه المجلس والادارة وأصحاب رؤوس الأموال فى انجلترا. ولم يكن (جيتسكل) فى نظرهم يتمتع بالصفات المرغوبة، وذلك لأنه قد تخرج من جامعة أكسفورد الشهيرة وفى قسم التاريخ- وكتب عنه استاذة (بأن نأحيته الانسانية كانت تطغى على كل شئ فى حياته). وكان ذلك ظاهراً فى سلوكه منذ تعيينه مفتشاً صغيراً فى الغيط فى عام ١٩٢٣م وفى كل مسيرته حتى وصل الى درجة نائب مدير فى عام ١٩٣٧م وما بعدها. وكان له صداقات مع كثير من المزارعين وغيرهم من سكان المشروع، ومن المتعلمين من السودانيين، وكان أحدهم من قرية الطلحة التابعة لتفتيش عبد الحكم وهو أول تفتيش عمل فيه، وكان أحدهم من قرية ود الهندى التابعة لتفتيش حمد النيل الى انتقل منه الى الرئاسة ببركات فى عام ١٩٣٠م. وكان (أرشدیل) يعرف بأن (جيتسكل) لا تنطبق عليه المواصفات المطلوبة من أصحاب رؤوس الأموال. ولذلك فإنه لما أراد أن يترك الخدمة أرسل برقية يسأل فيها لمن يسلم الإدارة. وكان ذلك

أمرأً غريباً بالنسبة الى شخص مثله كان يعرف أن (جيتسكل) هو نائب المدير وهو الذى كان يخلفه فى فترة غيابه، ولقد كان من البديهي أن يسلم الامور اليه، ولكن (أرشديل) كان يعرف مضمون أفكار أساطين رؤوس الأموال فى لندن. وجاء الرد بأن يسلم المسؤولية إلى (جيتسكل)، وعلمت فيما بعد بان حكومة السودان قد تدخلت وحسمت الأمر فى أن يتولى (جيتسكل) الادارة فى المشروع، لاسيما وأن الفترة كانت فترة (انتقال). بل ذهبى الحكومة الى أبعد من ذلك. اذ عرضت عليه أن ينتقل الى خدمة الحكومة منذ فترة الانتقال، ولكنه اعتذر بأن يقوم بتغيير مفاجئ قبل نهاية الامتياز. وكان انجليز الشركة فى المشروع يتندرون (بان مشروعاً رأس مالى يديره اشتراكى). وقرر مجلس ادارة الشركة فى لندن أن يضع (جيتسكل) تحت المراقبة الصارمة من قبل (وودنق) وهو الشخص الذى انتدبه مجلس الادارة لينوب عن (ماكنتاير) المريض. واذا عرفنا أن (وودنق) كان مديراً لاحدى البنوك فى لندن فيمكننا ان نتصور المضايقة التى سيسببها الى (جيتسكل) من الناحية المالية التى لم يكن يهتم جيتسكل بها كثيراً بالمقارنة مع الناحية الانسانية والخدمات الاجتماعية التى تحتاج إلى المال. وحدثت العديد من الاشتباكات بينهما كما ظهر فى اضراب العمال فى سنة ١٩٤٦م. وكانت الشركة الزراعية منذ قيامها فى الزيداب عام ١٩٠٤ ومابعدها يتحكم فيها ثلاثة. وبالرغم من التنافر فى خلفياتهم، فقد كانوا يعملون فى تضامن تام فى صيانة وتنمية أموال المساهمين البريطانيين، وكانوا هو أنفسهم من المساهمين وهم ماكينات ورايت وأرشديل. ولما جاء جيتسكل مديراً فى عام ١٩٤٥م كان يختلف اختلافاً واضحاً وكبيراً عن اسلافه كان يختلف فى تعليمه وثقافته وخلفياته واتجاهاته ولذلك فإن فترته حتى نهاية امتياز الشركة تميزت بنشاط مختلف عن النشاطات السابقة والتى كانت كلها متجهة الى انتاج القطن بصرف النظر عن العامل الذى ينتج ذلك القطن- تميزت بصلاته الوثيقة مع زملائه من خريجي جامعة أكسفورد وكان على رأسهم "بريدون" الذى كان مديراً لمديرية النيل الأزرق فى الفترة من ١٩٤١-١٩٤٨ الى ١٩٤٨م وكان جيتسكل رئيساً لمجلس جامعة الخرطوم فى الاعوام ١٩٤٥-١٩٤٨م وصار فيما بعد أمين الصندوق بجامعة أكسفورد. كان لمدير المديرية فى ذلك الوقت دور قيادى فى مسيرة مشروع الجزيرة الواقعة فى نطاق مديريته وكما سبق وذكر

كان يهتم اهتماما كبيرا بالأحوال الصحية والمعيشية ولذلك فقد كان مع "جيتسكل" فريقا مكتملا فى المضى سريعا فى الخدمات الاجتماعية.

هذا وبينما كانت الامور تأخذ طريقها المرسوم لها وصلت الحرب الى نهايتها فى نفس تلك السنة ١٩٤٥م بانتصار الحلفاء كما هو معروف، وكان لذلك دفع وملاحقة فى العمل فى تنفيذ البروجرام الموضوع للتطور حتى لايسبق المزارعون الحكومة والشركة فى خطواتها. وكانت الخطوة المستعجلة نحو الأهداف التى كانت ترمى اليها الحكومة هى اصدار توجيه مشترك من مدير مديرية النيل الأزرق (المستر بريدن) ومدير الشركة (جيتسكل) الى كل مفتشى الشركة والزاهم بطريقة رسمية لأول مرة منذ بداية التجربة فى عام ١٩٠٤م فى تفتيش الحوش، باتباع السياسة التى رسمتها الحكومة لانتقال السلطات وترقية وتطور المجالس والحكم المحلى واشراك المزارعين والمواطنين الاخرين فى المشروع فى تلك العملية. وكان من ضمن ما جاء فى ذلك التوجيه هو أن مجالس القرى كانت لعدة سنوات مضت خاضعة الى سلطة بروقراطية مباشرة وبالأخص فى الزراعة فى الغيط. وكانت هذه الحالة معوقة ومؤثرة فى المجالات التى كانت تجرى لرفع مستويات المعيشة والحياة وسط السكان. ان مشروعا بهذا الحجم من الاتساع فى الجزيرة يعتمد إلى الوصول الى نهاية ناجحة، على الكثير من العوامل خلافا للعمل الزراعى الفنى المحض. فإحراز أفضل النتائج الزراعية يجب التطلع الى مجتمع من الفلاحين متمتع بالعافية والاعتماد على النفس. لقد ظهر من التجربة العملية فى الجزيرة بأن مجالس القرى، التى تشغل نفسها باهتمام كامل فى كل شئ، كانت عاملا مهما فى رفاهية القرية (أى تطوير الزراعة- ترقية التعليم والصحة والاقتصاد- والوفاق بدلا من المنازعات وغير ذلك). لقد ظهر بأن هذه التجربة العملية قد عادت. فى المدى البعيد بأفضل النتائج. وبنفس القدر فان الباشمفتشين الذين كانوا يهتمون ويشتركون بأنفسهم فى هذه النواحي الأوسع والمهمة، قد توصلوا الى نتائج ملموسة فى علاقاتهم الحميمة العامة وفى قناعة ورفاهية مع. القاطنين فى مناطقهم. هذا ولضمان التنسيق، فلا بد أن يكون هناك اتصال منسق مع كل نشاطات مجلس القرى عبر باشمفتشى التفتيش، الذى هو فى واقع الحال (المدير) فى منطقته وتقع على عاتقه مسئولية مجالس القرى فى منطقته.

كانت هذه أول مرة كما ذكرت تصدر فيها توجيهات صريحة وملزمة ومشتركة بين مدير المديرية ومدير الشركة الزراعية الى كل من يهمهم الامر فى المنطقة. ولكن الأحوال تطورت أكثر مما كان متوقعا لدى الحكومة، اذ أن الحقيقة هى أن الحكومة والشركة كانتا فى وادى والمزارعون كانوا فى واد آخر. فكان وادى الحكومة هو الاسراع بالتطور، وأما وادى المزارعين فكان يتعلق بحياتهم المعيشية والضيق الذى أحدثته الحرب. ولذلك فان المزارعين لم يكن يبداوا عليهم أى اهتمام بما يجرى حولهم بما تقوم به الحكومة والشركة.

وكان قد تملكهم الشك والريبة وبوادر عصيان أوامر التفيش التى كانت مقدسة فى الماضى. لم تكن القرى فى الجزيرة معزولة كما كانت فى السابق. فالعربات واللوارى أخذت تذرع المنطقة جيئة وذهابا الى المدن والأسواق خارج المنطقة. وقد أدى ذلك الى ازدهار تجارى ومواصلات منتظمة، وكانت حافزا الى مطالب جديدة والى خلق مفاهيم جديدة فى مستوى معيشة مقبول. ودخلت الجرائد الى المنطقة وتطابقت مع الاناعة التى كانت تنقل أخبار ما يجرى فى دنيا الناس الآخرين، مما خلق وعيا فى أوساط المزارعين وغيرهم. فأخذوا يشتركون فى الانتقاد العام للأوضاع السائدة. كما بدأوا فى التساؤلات عن الطاعة العمياء للمفتش الانجليزى وحجر حرياتهم. وكان ذلك يعنى بداية شق عصا الطاعة وتكوين الشخصية المستقلة والمتحررة.

ومما لاشك فيه هو أن الناس الذين عاشوا فى المنطقة فى فترة الحرب فى أواخر عام ١٩٣٩م وحتى عام ١٩٤٥م، يقدررون الضيق المستحكم فى التموين والسوق السوداء وقلّة الحاجيات المعيشية الأساسية والمعاناة التى يلقاها المزارعون من قلّة الدخل. ولم يكن لهم أى سبيل آخر يلجأون اليه. فقد سلبتهم السنوات العجاف الماضية كل ممتلكاتهم ومدخراتهم. هذا ولو أن أسعار القطن فى فترة الحرب كانت كما يبدو من الدفاتر متصاعدة، ولكن فى نفس الوقت فان أسعار الحاجيات كانت أكثر تصاعداً. كما كان التضخم المالى ساحقا ماحقا ومسيطرًا. كل هذه العوامل مشتركة جعلت المزارعين يضيقون ذرعا بالأحوال. فضاقت خلقهم حتى اصبحوا بحالة من الخشونة والانفعال فى معاملاتهم مع المفتشين، وحتى فى مجالس القرى كانت مجالسهم ساخنة. وأصبح الشك والريبة تسيطران على وجدانهم هل انهم فعلا

يأخذون حقوقهم من الشركة. وخصوصاً عندما سمعوا بأن هناك استقطاعات من حساباتهم لمال احتياطي، فكم مقداره، لا يعلم أى أحد منهم. أسئلة كثيرة كانت تدور فى مجتمعاتهم.

وكان دخول السياسة فى المنطقة عاملاً فى تأجيج أوار هذه التساؤلات. وفى واقع الأمر فإن تركيبة الحسابات فى هذا المشروع فريدة ومعقدة. كانت الشركة تستلم القطن من المزارعين بالقنطار الزهرة، ويذهب الى المحالج ويستخرج منه الشعرة والاسكارتو والبذرة، وبعد البيع تدفع القيمة بواقع القنطار الذى سلموه. ويتساءلون أين الاسكارتو وأين البذرة؟ ولم يجدوا من يشرح لهم بأن كل بالة من القطن تباع وكل جوال من البذرة يباع يوضع فى حساب اجمالى، وبعد خصم كل التكاليف يوزع باقى الحساب الصافى على الشركاء الثلاثة. ومن هذا الحساب الاجمالى يستخرج سعر القنطار المستلم من المزارع. ثم هناك تركيبة اخرى. فان الأرباح تقدر ويدفع للمزارعين ثلثها كأرباح حسب القناطير والدرجات. وتبقى بعد ذلك العلاوات، وهى فى واقع الأمر باقى الحساب بعد البيع. وتوزع هذه العلاوات على المزارعين كل حسب قناطيره بصرف النظر عن الدرجات والتي لا يمكن حصرها بالنسبة للثلث الباقي من الحساب. ثم تأتى مشكلة أخرى وهى كيف يعرف المزارع صحة حسابه؟ فهل يستطيع أن يذهب إلى المفتش الانجليزى ويسأله؟ وهل اذا سأل فهل يمكن أن يستجيب الى طلبه باعطائه كشفاً بالقطن الذى ورده وبدرجاته والسعر والخصومات من سلفيات ومن حساب مشترك وخصومات اخرى حتى يستطيع أن يعرف الحقائق؟ لقد كان ذلك أمراً مستحيل، ولن يجرأ مزارع أن يسأل عن كل هذه الأشياء. وكانت مثار شكوك فى وجدان المزارعين. ثم هناك مسألة اخرى وهى هل المزارع هو نفسه، وسط هذا الزحام الذى كان يعيش فيه، يعرف التكاليف التى كان يصرفها هو بنفسه عن انتاج القطن، حتى ستطيع أن يقدر ما يستلمه من أرباح وعلاوات وهل هذه العملية تأتى بربح أم خسارة؟ لا الله وحده يعلم.

وكان فى النهاية لابد لهذا الضيق أن ينفجر. وقد حدث ذلك بالفعل فى أواخر عام ١٩٤٥م وأوائل عام ١٩٤٦م عندما طلب أحد اعضاء لجنة الجزيرة المحلية بالقسم الجنوبى عقد اجتماع لأعضاء المجالس المحلية. وسرعان ما سمع المزارعون بخبر ذلك الاجتماع، حتى تجمهروا باعداد كبيرة لحضور الاجتماع الذى أخذ فى بحث

مقترحات بتوزيع بعض الاعانات من مال رفاهية المزارعين للجوامع والمدارس. وطلب كل عضو أن تعطى الأولوية الى قريته. وحدث اثر ذلك هرج ومرج خارج القاعة وصياح بالاحتجاج على توزيع أموالهم للجوامع والمدارس، فى القوت الذى هم فى أشد الحاجة اليها. وخلطوا بين هذا المال والاحتياطى. ومن ذلك الاجتماع انطلقت الشرارة التى تلقفها السياسسيون فى مؤتمر الخريجين العام وأحسنوا استغلالها، والتى أدت فى النهاية الى اضراب المزارعين فى شهر يوليو عام ١٩٤٦م. وهذا ما كانت تريد أن تفعله حكومة السودان فى مشروع الجزيرة فى بداية الأمر، ولكن بما أنها حكومة أجنبية ووصية على الشعب السودانى الى أن يرى حريته واستقلاله فانها حشيت العواقب وتخلت عن فكرة نزع الملكية والتعويض الى تسجيل الاراضى باسماء ملاكها، وكانت أغلب أراضى المشروع يمتلكها اما زعماء العشائر وإما رجال الدين. ولو أطلقت الحكومة العنان فى وقت قيام المشروع لكانت كل الاراضى يمتلكها باشوات السودان أو الأجانب كما حدث فى مصر. وكانت هناك مثل هذه الظواهر. فى المنطقة الغربية للمشروع باع بعض ملاك الاراضى الى شركة كنتومياخالوس ٢٠٠ جدعة أى الف فدان مقابل شراء طاحونة وتركيبها فى المنطقة. كما تمكن الكثير من الأجانب وأصحاب رؤوس الأموال فى السودان من الأخذ بشراء الاراضى فى المشروع بأسعار بخسة بالنسبة لحاجة الأهالى الى المال. وفيما بعد، ولما تبين للحكومة هذا الموقف، أصدرت أمرا بالا يشترى أى شخص أى أرض فى المشروع غير حكومة السودان، وفى مشروع المناقل علم أحد التجار الكبار بومدمنى بقيام المشروع من أحد اقربائه بالتسجيلات، فأخذ فى شراء الاراضى واستطاع أن يمتلك آلاف الافدنة باعها فيما بعد للحكومة فربح فيها آلاف الجنيهات.

امتداد المناقل

تعمير امتداد المناقل

أ- يعتبر تعمير امتداد المناقل امتدادا للجهود التى بذلت فى التجارب الأولى للرئى بالطمبات فى الزيداب (عام ١٩٠٤) وطيبة (١٩١١) وبركات (١٩١٣) والحاج عبدالله (١٩٢١) وود النو (١٩٢٤)، والتى أصبحت خلفية قوية لرئى مساحات واسعة فى مشروع الجزيرة بعد إنشاء خزان سنار عام ١٩٢٥. ومن العوامل التى حدثت من التوسع فى الزراعة المروية فى الجزيرة بين ١٩٢٦/٢٥ و ١٩٥٤/٥٣ هى سعة قنوات الرئى والقيود التى وضعتها إتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩، والتى نصت على ان يكون نصيب السودان ٤ مليار متر مكعب من المياه بينما كان نصيب مصر ٤٨ مليار متر مكعب. عدلت تلك الإتفاقية عام ١٩٥٩م ليصبح نصيب السودان ١٨.٥ مليار متر مكعب. يمكن بها من إنشاء خزان الروصيرص بسعة تخزينية قدرها ٢.٧ مليار فى مرحلته الأولى وبتكلفة قدرها ٦٠ مليون دولار أمريكى. ولقد سبق ذلك التفكير فى أستغلال المياه المتوفرة من الخزان. ولما كانت الأراضى التى تقع جنوب الجزيرة فى الإمتداد الطبيعى للتوسع فى الأراضى المروية، فلقد وقع الاختيار على تعمير أمتداد المناقل والذى بدأ العمل فيه عام ١٩٥٨/٥٧ لتكتمل مراحل الخمسة عام ١٩٦٢ بمساحة قدرها ٨٣٧ و ٣٢٤ فدانا قسمت الى أراضى جديدة لأكثر من ٤٥ ألف مزارع. وبين عامى ١٩٦٦/٦٥ و ١٩٧٠/٦٩ عمرت أراضى جديدة وأضيفت كامتدادات للجزيرة والمناقل، لتصل مساحة الامتدادات لحوالى مليون و ٩٥ ألف فدان وبحلول عام ١٩٧٠/٦٩ بلغ عدد المزارعين بها أكثر من ٥٧ ألف مزارع.

ب- الأستثمار فى أمتداد المناقل:

بلغت تكلفة تعمير أمتداد المناقل بمراحل الخمسة ٤٦ مليوناً من الدولارات الأمريكية، صرف الجزء الأعظم من تلك الأستثمارات لحفر القناة الرئيسية والقنوات الفرعية ، تسطير ونظافة الأرض، إنشاء نقاط التحكم فى مياه الرئى فى القنوات الرئيسية والفرعية وإنشاء الأقسام والقرويع لأدارتها كذلك نقاط العبور على القنوات.

ولقد أستخدمت تلك الأستثمارات كذلك فى تطوير سكة حديد الجزيرة الضيقة وبناء المخازن والمساكن ومكاتب العاملين بالغيط وزيادة الطاقة الحليجية وتوفير الجرارات والآلات الزراعية وحفر أبار مياه الشرب بالمشروع. كانت الخطة الأساسية فى امتداد المناقل هى تعمير ٢٠٠ ألف فدان فى كل مرحلة، تحت الافتراض أن عائد مبيعات القطن فى كل مرحلة سوف توفر التمويل اللازم للمرحلة الأخرى. لكن تدنى أسعار القطن عام ١٩٥٨ جعل هذا غير ممكنا، ومن ثم أعيد النظر فى تقليل المساحة المعمرة سنويا. كما أستطاع السودان الحصول على قرض من البنك الدولى مقداره ١٥,٥ مليون دولار أمريكى لتمويل تعمير المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من الأمتداد.

جـ- مساحة الحيازات والدورة الزراعية:

بلغت مساحة الحيازة فى امتداد المناقل ١٥ فدانا للحواشة الكاملة خلافا لمشروع الجزيرة والذى تبلغ فيه ٤٠ فدانا. ولقد راعى المسئولون فى أختيار تلك المساحة أستيعاب أكبر عدد من المزارعين مع توفير العمل اللازم للمزارع وأسرته، على أن يكون صافى العائد كافيا لتحقيق الحياة الكريمة لهم. ومنذ تعمير الأمتداد وحتى موسم ٧٤/٧٥ كانت الدورة الزراعية تتكون من ٥ فدان قطن، ٢,٥ ذرة، ٢,٥ لوبيا أو فول سودانى مع ترك ٥ فدان بور لتزرع قطننا فى الموسم التالى. وأبتداء من موسم ٧٥/٧٦ تم تكثيف الدورة الزراعية لتبلغ ١٠٠٪ وزرعت المحاصيل فيها كالأتى: ٥ فدان قطن، ٣ ٣/٤ فدان فول سودانى، ١ ١/٤ فدان ذرة، وأدخل القمح فى ٥ فدان من المساحة بدون ترك بور من أرض الحيازة.

الخدمات الاجتماعية بامتداد المناقل:

عند بداية قيام المشروع كونت لجنة المناقل المشتركة برئاسة وكيل وزارة الزراعة والرى وعضوية الأقسام المختصة للعمل على حصر ملكية الأراضى وتسويتها وتخطيط المشروع وتعمير واعادة تعمير قرى المشروع، مع العمل على توفير الخدمات اللازمة للمزارعين وأسرهم والعاملين بالغيط بجانب السكان المحليين. ولقد صاحب تطور الخدمات الاجتماعية التطور فى تعمير الامتداد والتى أوكلت

فى ذلك الحين الى لجنة تخطيط القرى المنبثقة من لجنة المناقل المشتركة. ثم تولى تلك المهمة قسم الخدمات الاجتماعية بمشروع الجزيرة، والذي عمل بمساعدة المنظمات المحلية والعمالية على توفير مياه الشرب وتعليم الكبار والصحة والأبحاث الاجتماعية لتحسين سبل الحياة للمزارعين وسكان الريف. كما عمل المشروع فى تكوين لجان الانتاج بالقرى والتفاتيح والأقسام لزيادة مشاركة المزارع فى إتخاذ القرار ومن ثم قام ٦٦٠ مجلسا. وتوسع قسم الإرشاد الزراعى لنشر نتائج الأبحاث الزراعية عليهم. ويلعب اتحاد مزارعى الجزيرة والمناقل دورا هاما فى مشاركة ادارة المشروع فى اتخاذ قراراتها لخدمة مصالح المزارعين.

٥- أهمية امتداد المناقل للاقتصاد السودانى:

رغم عدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية النهائية لأنشاء امتداد المناقل، إلا ان التدفقات المالية الحالية ومعدل العائد الداخلى ونصيب المزارع من صافى الأرباح وأرباحه من المحاصيل الأخرى، لهى دلالات قيمة على النجاح الاقتصادى للمشروع. ولقد بلغ متوسط صافى العائد الأجمالى بين ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٤ أكثر من ٢٠ مليون جنيه سودانى فى العام، قسمت بنسبة ٣٦٪ للدولة و ٥٤٪ للمزارعين بما فى ذلك ٢٪ لمال أحتياطى المزارعين ٢٪ للحكومة المحلية و ٣٪ للخدمات الاجتماعية بالمشروع و ١٠٪ لمجلس إدارة الجزيرة بموجب قانون الجزيرة لسنة ١٩٥٠ والمعدل لسنة ١٩٦٠ والذي يحدد العلاقة بين الشركاء الثلاثة من حقوق وواجبات.

بجانب عائدات القطن فإن مشروع الجزيرة وامتداد المناقل يساهمان مساهمة فعالة فى الاقتصاد السودانى من خلال عائدات الجمارك للدولة، والتي تفرض على صادرات القطن والفل السودانى و واردات المدخلات الزراعية. كما أوضحت الدراسات الاقتصادية أن صافى عائد المزارع قد يتراوح بين ٢٠٤. ١٩١ جنيها سودانيا لموسمى ١٩٧٤/٧٣ و ١٩٧٥/٧٤ من القطن والمحاصيل الأخرى للحيازة ذات الخمسة عشرة فدانا.

خاتمة

خاتمة

إن من ضمن الملاحق بهذا الكتاب بعض الصور والسير لمجموعة من النفر الذين عاصرونى فى هذه الرحلة فى مشروع الجزيرة منهم المحافظ ومنهم الإدارى والمحاسب والمزارع ومفتش الغيط والعامل والتاجر، وليس هذا استقصاء لهم. فقط هذه هى الصور التى وصلتني منهم ومن أهلهم ومعها نبذة عن سيرهم الذاتية. وليس فى الإمكان، مع رغبتى فى ذلك، أن أسجل مساهمة وإنجاز كل الذين عملوا بالمشروع فى هذا الحيز من المذكرات. فقد أكتفيت بالذين وردت صورهم وسيرهم فى الوقت الحاضر لعلى أعود إن شاء الله تعالى إلى الكتابة عن الشخصيات التى عرفتها عن كثب فى المشروع فى وقت لاحق. خصوصاً وسبق لى أن كتبت مطولاً على صفحات مجلة الجزيرة عن الذين انتقلوا إلى جوار ربهم مغفوراً لهم بإذن الله والذين تقاعدوا للمعاش أو تركوا الخدمة بالمشروع. وقد سجلت ذلك وفاء لهم وعرفاناً لما قدموه لوطنهم فى أوقات بالغة الشدة وتعريفاً بهم للذين ورثوا مسئولياتهم. فأرجو ألا يتبادر للظن أنى قد أغفلت أحداً منهم فهم كرام عندى أعزاء لدى. ولا بد كذلك من تسجيل من حضرتهم الوفاة وهم فى خدمة المشروع وقد أفنوا فيه شبابهم أمثال ميرغنى دفع الله وسليمان فضل البارى وصلاح الدين عتبانى ومحمود محمد على وإسماعيل حسن أبو وجعفر السورى وإبراهيم سراج رحم الله الجميع وجعل البركة فى ذرياتهم. هذا وكنت قد طلبت من سكرتير نقابة العاملين أن يمدنى بكل الأسماء ولكنها لم تصلنى حتى الانتهاء من كتابة هذه المذكرات. ثم أن هناك الكثير الذى رويته فى مجلة الجزيرة ولم أوردته هنا كموضوع سودنة وظائف الفريزين بكوكبه من الشبان السودانيين الذين أجادوا هذا الفن مثلاً فليرجع إلى جريدة الجزيرة من يريد الازيداد.

هذا وأود أن أذكر أنه عند نهاية خدمتى بالمشروع أقام لى فى أواخر شهر أبريل ١٩٦٤ زملائى العاملين من موظفين وعمال حفل شائ ضخم بميدان مكتب الرئاسة ببركات حضرة المشتركين فى الحفل كما حضره المدعوون من الأماكن المختلفة - وتحدث فى ذلك الحفل المدير العام ونائبه والسيد المحافظ، كما تحدث السيد ميرغنى دفع الله رحمه الله عن الكتبة والمحاسبين والسيد بارودى عن العمال وكباشى

حسونة عن المواطنين بالمنطقة وألقى قصيدة رائعة كما ألقى القصائد من الأستاذ الهادى أحمد يوسف رحمه الله والسيد هاشم الجمرى وجاء دورى فشكرتهم على ذلك التكريم الذى شرفونى به وسردت فى كلمتى رحلة العمر فى خدمة المشروع منذ صبيحة يوم ٩ يناير ١٩٢٩ عندما حضرت لمكتب المشروع ببركات باحثاً عن عمل ممطياً ظهر حمار والذى رحمه الله واستمرت الرحلة إلى أن وصلت فى مداها إلى خمسة وثلاثون عاماً منها احدى وعشرين سنة مع الشركة الزراعية والباقي مع إدارة المشروع بعد التأميم وتكرم السيد المحافظ وقتها وقدم إلى الهدايا نيابة عن المشتركين فى الحفل والتي كانت تتكون من طقمين غداء وعشاء من الكتبة والحاسبين والمصحف الشريف فى علبة من الفضة الخالصة من عمال الورش وموديل محليج بالألومنيوم من العاملين بالمحليج وموديل محراث يجره ثور من خشب الأبنوس من عمال المحاريث وبوتجاز من عمال سكة حديد الجزيرة وقدم لى المرحوم يسر حاج الخضر هدية باسمى وباسم زوجى من مفتشى الغيط بالمشروع فى شركة الغزل والنسيج السودانى. وأقيمت لى بعد ذلك حفلات وداع فى قسم المناقل وفى نادى الترابى القسم الشمالى والغربى بالجزيرة.

وبعد فقد أنتهت صلتى المكتبية الرسمية بمشروع الجزيرة فى ٣٠/٦/١٩٦٤ عندما تقاعدت للمعاش ثم عدت مرة أخرى عضواً فى مجلس الإدارة من سبتمبر ١٩٧٥ وحتى ٣٠/٦/١٩٨٩ على أن صلتى بالمشروع لم تنقطع حتى اليوم فما زلت أستقبل فى دارى الباحثين والكاتبين عن المشروع الوطنيين منهم والأجانب وما زلت أساهم فى جريدة الجزيرة الغراء كلما دعت الأسباب وأتحدث عن المشروع كلما طلب منى ذلك. وبما أن مقر إقامتى الأسرية مدينة ودمدنى حاضرة الولاية الوسطى فإن أسباب الإتصال بما يجرى فى المشروع ولقاء العاملين به والزائرين موجودة على الدوام. هذا ولا بد أن أذكر أنه عندما تقاعدت للمعاش عرض علي صديقى المرحوم حماد توفيق أن أكون مديراً لفرع البنك الزراعى الذى أفتتحوه بدمدنى فعملت فى ذلك المنصب لمدة أربعة أعوام كانت قد أكملت معرفتى بالزراعة المطرية إذ أن معظم نشاط البنك الزراعى كان فى أراضي الأمطار المحيطة بالمشروع.

أن ما يجرى فى عالمنا اليوم من تطورات ومتغيرات سياسية كانت أم إجتماعية واقتصادية تحدث بسرعة تصعب ملاحقتها ناهيك عن التكيف معها. ولسنا بمعزل

عن ذلك فى وطننا وما ينبغى أن نكون، فالثورة التقنية التى إجتاحت العالم لابد أن تؤثر على وسائل إستغلال مواردنا المختلفة لأغراض التنمية وبالسعة المطلوبة وقد شهدت بلادنا فى السنوات الأخيرة استثماراً ضخماً فى القطاع الزراعى وصحبته عدة متغيرات على نمط الزراعة وعلاقات الإنتاج فيها ولابد لكل فكر جديد وتحولات جديدة من نفر من العاملين فى هذا الحقل والمختصين فى هذا المشروع العملاق أن يسجلها وأن يأخذ القصة من حيث أنتهينا بها. فصلة الناس بالأرض وفلاحتها هى أعم خيراً وأكثر بركة والله ولى التوفيق.

الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق (١)

أسماء المحافظين الذين عملوا بمشروع الجزيرة.

ملحق (٢)

المقال الذى نشر عن زراعة القطن فى السودان فى مجلة إنتاج القطن
البريطانية فى عددها بتاريخ يناير ١٩٣١ .

ملحق (٣)

التقرير السنوى الخامس والأربعين لهيئة منتجى الأقطان البريطانية
(أبريل ١٩٥٠) .

ملحق (٤)

بيان عن مكافأة الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا لمستخدميها .

ملحق (٥)

دستور إتحاد مزارعى الجزيرة .

ملحق (٦)

رسالة إلى جريدة الجزيرة عن عمر الكارب .

ملحق (٧)

سير بعض الشخصيات التى عملت بالمشروع .

مجلس إدارة الجزيرة بالسودان رئاسة بركات

ملحق (١)

أسماء المحافظين الذين عملوا بمشروع الجزيرة والمناطق

الاسم		الفترة التي قضاها بالمشروع	
		من	إلى
السيد ماكلفزى (الشركة الزراعية)		١٩٠٧	١٩١٨
المستر ماكنتاير (الشركة الزراعية)		١٩١٩	١٩٥٠ م
المستر جيتسكل (إدارة الجزيرة)		١٩٥٠/٧/١	١٩٥٢ م
المستر ريبى		١٩٥٢	١٩٥٥ م
السيد/ مكى عباس		أبريل ١٩٥٥	أغسطس ١٩٥٨ م
السيد مكابى سليمان أكرت		٥٨/٨/١١	٦٢/٨/١٤
السيد/ ميرغنى الأمين		٦٢/٨/١٥	٦٥/٣/٢٠
السيد/ حسن متوكل		٦٦/١٠/٢٦	٧٠/٦/٢٦
السيد/ د. كمال عبد الله مقباوى		٧٠/٨/٢٠	٧٣/٥/١٠
السيد/ عباس عبد الماجد		٧٣/٥/١١	٧٤/٧/٢٧
السيد/ الصانق بدرى		٧٤/٧/٢٧	٧٥/٨/١٠
السيد/ حسن عبد الله هاشم		٧٥/٨/١٠	٧٩/١٠/٨
السيد/ د. حسن الطيب الحاج		٧٩/١٠/٨	٨٢/٥/١٥
السيد/ عبد العظيم محمد حسين		٨٢/٥/١٥	٨٥/٦/٣٠
السيد/ عبد الله محمد الزبير		٨٥/٧/١	٨٩/١/٨
السيد/ د. نصر الدين محمد نصر الدين		٨٩/١/٨	٨٩/١١/١٥
السيد/ عز الدين عمر المكى		٨٩/١١/١٥	حتى اليوم ١٩٩٢

ملحق (٢)

طلبت مجلة أنتاج القطن البريطانية من (المستر لويس بلون) سكرتير مجلس إدارة الشركة الزراعية بلندن أن يكتب مقالاً عن أنتاج القطن بواسطة الري الصناعى فى السودان - وتلبية لهذا الطلب فقد نشر هذا المقال فى المجلد الثامن من المجلة (شهر يناير ١٩٣١).

زراعة القطن بواسطة الري فى السودان

لقد وضع أنتصار اللورد كتشتر فى واقعة أم درمان نهاية لطغيان حكم المهدي وخليفته فى السودان. وكان السودان خلالها قد ظل تحت ذلك الحكم ثلاثة عشر عاماً، قاسى خلالها من السيف والاسترقاق والمجاعة والمرض وحتى أن سكانه قد هبط تعدادهم من التسعة إلى الثلاثة ملايين نفس، أما السنين التى أعقبت أم درمان فقد كرسست لاستتباب الأمن والاستقرار ولتحسين حالة الباقين من السكان.

أما عن أصل فكرة المشروع التى أدت إلى فلاحه سهل الجزيرة وتطوره فأن ذلك مما يشبه القصص، ففكرة زراعة القطن واحتمال نجاحه اقتصادياً بالسودان كانت قد نشأت فى مبدئها لدى المستر (لى هنت) أحد رجال الأعمال البارزين فى أمريكا، وكان دافعه فى التخلص من فائض السكان الزنوج الأمريكان ببلايه وأعادتهم إلى أفريقيا وطنهم الأم ولا بأس عندئذ من أن يدخلهم فى مشروع عمل ما يستفيد من ورائه. لهذا الغرض وحده زار مستر (هنت) السودان فى عام ١٩٠٤، وأستطاع أن يحصل من حكومة السودان على أمتياز لزراعة القطن بمنطقة الزيداب الواقعة ١٨٠ ميلاً شمال الخرطوم. ثم ليدعم مشروعه هذا سافر إلى لندن حيث كون شركة صغيرة مع المستر FREDERICK ECKSTEIN وشركائه أسموها "شركة السودان

للتجارب الزراعية" The Sudan Experimental Plantation Syndicate.

وقد جلبت الشركة عدداً من الزنوج الأمريكان الذين تلقوا تدريباً مهنياً فى أمريكا لتستعين بهم فى الأعمال الزراعية والميكانيكا والكهرباء ومستخرجات الألبان.... الخ، على أن التجارب كلها لم يحالفها النجاح الذى تصوره المستر "هنت" ولم يمكث الزنوج الأمريكان، وأعيد تنظيم المشروع نفسه تحت أسم الشركة الزراعية السودانية The Sudan Plantation Syndicate، بحيث أصبح منذ عام ١٩٠٧ ويعتمد على الزراع والعمال المحليين. وقد بلغت رقعته ١٠.٠٠٠ فداناً تجاوزت الأراضى التى يمتلكها السكان والتى وافقت الشركة على مدها بالماء على أساس

المشاركة فى الفوائد بينهم وبين الشركة.

ومنذ ذلك التاريخ أخذت الشركة فى التقدم ولو أنه كان بطيئاً. وكان فى هذا الاثناء يجرى العمل فى مد الخط الحديدى من الخرطوم جنوباً حتى وصل مدينة ودمدنى فى منتصف سهل الجزيرة على ضفة النيل الأزرق فى عام ١٩١٠ وبفضل هذا الخط أصبحت كل منطقة الجزيرة قابلة للتقدم والتطور.

وفى نفس العام "١٩١٠" قررت الشركة أن توسع من دائرة أعمالها ووقع اختيارها على منطقة الجزيرة بعد دراسة مستفيضة لانحاء البلاد الأخرى. والجزيرة هى سهل تبلغ مساحته حوالى ٥٠٠.٠٠٠ فداناً يقع بين النيلين الأبيض والأزرق اللذين يلتقيان فى الخرطوم، ولا تزيد كمية الأمطار التى تهطل بالجزيرة على ١٥ بوصة سنوياً وتهطل كلها فى أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر. فإذا أخذت لذلك مثلاً مدينة ودمدنى وجدنا أن متوسط الأمطار التى هطلت بها فى الفترة ما بين سنة ١٩٠٦م وسنة ١٩٢٩ حوالى ١٥,٤ بوصة سنوياً نزلت منها ١٣,٧٨ بوصة فى الأشهر الثلاثة سالفة الذكر.

والجزيرة كذلك سهل منبسطة غاية الانبساط ذو تربة "طينية" داكنة اللون ويخلو من كل أنواع الزراعة فى أشهر الصيف الساخنة ولا شئ يعترض الأفق فى هذا السهل المنبسط سوى قرى طينية البنيان تتناثر على بعد حول قنوات الماء الكبيرة. ومنها يمتد بالرائى البصر فليس هناك سوى لون التربة الداكن والمائل للاحمرار أحيانا وسوى السراب، وشتان ما بين الحال فى هذه الأشهر القاحلات وبين الحال عندما تزدهر حقول القطن الخضراء بعد ريها من النيل مما يشهد بالقدرة والمثابرة على العمل التى أدت إلى هذا التغيير الكبير.

وعندما زار محافظ الشركة السابق المستر D. P. MAC GLIVARY والمستر ALEXANDER MACINTYRE المحافظ الحالى ورئيس مجلس إدارة الجزيرة فى عام ١٩١٠م وقعا اتفاقاً مع حكومة السودان يقضى باقامة طلمبة للرى فى طيبة لرى مساحة قدرها ٣,٠٠٠ فداناً يزرع منها ١,٠٠٠ فداناً قطناً كل عام حتى يتحقق نجاح زراعة القطن فى الفترة ما بين يوليو ونهاية مارس وهى الفترة التى يكون فيها فائض مياه النيل زائداً عن حاجة مصر للرى.

وفى حالة نجاح هذه التجربة تمنح الشركة الزراعية امتيازاً تنظمه اتفاقية أخرى بينها وبين الحكومة. وقد أبدى اللورد كتشنر، وكان حينذاك المندوب السامى بمصر، اهتماماً عظيماً بهذه التجربة وقام بزيارة طيبة فى عامى ١٩١٢ و ١٩١٣م.

وقرر هو وحكومة السودان أن تشيد طلمبة أخرى ببركات لتروى ٢,٠٠٠ فدان قطناً يكون الغرض منها تدريب الأهالى على الزراعة بالرى.

وفى عام ١٩١٤م أعلن عن نجاح التجربة الزراعية فى طيبة وتم إنشاء الطلمبة الأخرى ببركات وأخذت مصلحة الرى فى الأعداد لمشروع بناء خزان سنار الذى سوف يروى ٣٠٠,٠٠٠ فداناً "يزرع منها ١٠,٠٠٠ فدان قطناً".

وقد تم عقد اتفاق بين الحكومة والشركة الزراعية على أسس كانت فى الواقع من إحياء اللورد كتشنر ومحل موافقته، وتقضى تلك الأسس بأن يساهم كل من حكومة السودان والشركة الزراعية والمزارعين فى العمل بالمشروع ثم ينال كل منهم نصيبه فى الفوائد مقابل القدر الذى يقوم به من عمل ومنصرفات فى المشروع وعليه فأن الحكومة تنال ٣٥٪ من دخل المشروع نظير تشييدها لخزان سنار وحفر القنوات الرئيسية، وينال المزارعون ٤٠٪ نظير جهودهم فى زراعة القطن وجنيه وصرفهم عليه أثناء ذلك، وتنال الشركة الزراعية ٢٥٪ لما تقوم به من أعمال لتطوير المشروع وما قامت به من حفر للقنوات وبناء المساكن والمكاتب والمنشآت الأخرى كالمحاج وسكة حديد الجزيرة وحرث الأرض والرقابة الزراعية عامة.

ويلاحظ أن الصفة الغالبة لهذا المشروع التعاونى هى أنه لا يمكن لأى من الأطراف المشتركة فيه أن يزيد من أرباحه دون حدوث زيادة مماثلة فى نصيب الطرفين الآخرين. ولذلك فإن نجاح المشروع أمر يهم كل الأطراف المساهمة فيه.

وفى عام ١٩١٤م أوقفت الحرب العمل فى بناء خزان سنار حتى أصبح إمكان قيام المشروع أمراً يشك فيه، ومع ذلك استمر تشييد الطلمبات لتدريب السكان على طرق الزراعة بالرى، وفى عام ١٩٢١م أقيمت طلمبة ضخمة ذات محركين قوة الواحد منهما ٩٠ حصان وذلك لرى مساحة قدرها ٦,٠٠٠ فدان "زيدت بعد ذلك لسبعة آلاف".

وفى عام ١٩٢٣م أقيمت طلمبة أخرى "قوة ٣,٠٠٠ حصان" فى ود النول لتروى ١١,٠٠٠ فداناً، وقد أصبحت مساحة الأرض على طول واجهة المشروع ٢٢,٠٠٠ فداناً فى عام ١٩٢٤م.

وفى عام ١٩١٩م استطاعت حكومة السودان "بعد أن ضمنتها الحكومة البريطانية" أن تحصل على المال اللازم لبناء الخزان الذى تم فى ١٩٢٦م، وأن خزان سنار هذا الذى يبلغ طوله ميلان سيقظ شاهداً على بعد نظر البريطانيين وعلى مقدرتهم الهندسية الفائقة، وفى عام ١٩٢٦م بلغت الأرض المروية من الطلمبات من

الخزان ٨٠,٠٠٠ فداناً.

ثم بعد ذلك أخذت الرقعة المزروعة قطناً فى الازدياد عاماً بعد عام. وفى عام ١٩٢٧م بلغت ١٠٥,٥٠٠ فداناً وفى عام ١٩٢٨م بلغت ١٣١,٠٠٠ فداناً وفى عام ١٩٢٩م بلغت ١٥٨,٥٠٠ فداناً. وفى كل من هذه السنوات كانت مساحات مماثلة تزرع ذرة ولوبية وغيرها من البقول، وفى هذا الموسم (١٩٣٠) مثلاً كانت مساحة القطن ١٧٥,٠٠٠ فداناً والذرة ٧٢,٠٠٠ واللوبة ٩٤,٠٠٠ فداناً. من ميزات الزراعة فى هذه المساحات الشاسعة أن المخاطر التى قد تواجه المحصول بما يعرضه للضرر فى جزء ما من المشروع قد يعوض عنها بمحصول جيد يبعد عنه أميالاً عديدة.

إن الأراضى التى يشملها المشروع الآن كانت قبل ذلك ملكاً للأهالى يزرعونها زراعة مطرية، وقد كانت حدود مزارعهم عفوية لا تتبع نظاماً معيناً ولم يكن ذلك يسمح بالتخطيط لزراعة الرى الآلية دون أن تزال تلك الحدود، لذلك أستاذت الحكومة كل أراضى المشروع لأجل طويل على أن تدفع لكل صاحب أرض أيجارا سنوياً ثابتاً وعندما تم مسح الأراضى وحفر القنوات حاولت الحكومة منح الحواشات الجديدة للمزارعين بالقدر الذى يمكنهم وليس بقدر ما كانوا يمتلكون من أرض قبل ذلك.

ومن سياسة الشركة أن تكون الدورة الزراعية ذات ثلاث سنوات وأن تشجع المزارعين على سعى الماشية والأغنام لترعى ما يزرعونه من بقول ولتستفيد التربة منها من جهة السماد. وفى نهاية شهر مايو تفلح سيقان القطن اليابسة وتحرق، وإن تبقى منها بعد ذلك شئ فإن الأرضة كفيلة بالقضاء عليه. ويبلغ متوسط ما يفلحه المزارع ٣٠ فداناً يزرع منها ١٠ أفدنة قطناً كل عام ويزرع عشرة منها ذرة ولوبية والعشرة الباقية تترك بوراً حسب ترتيب الدورة الزراعية.

ونوع القطن الذى يزرع فى الجزيرة من فصيلة القطن المصرى وهو أكبر سعراً من القطن الأمريكى. وقد بلغ جملة ما تحصل من مبيعات القطن وبذرتة فى السنوات الخمس الماضية ١٥ مليوناً من الجنيهاً وكان متوسط إنتاج الفدان من القطن المحلوج فى تلك السنوات ٣,٧٢ قنطاراً أى ٣٧٥ رطلاً تقريباً.

أما موسم ٢٩ - ١٩٢٠م فقد تعرض لظروف جوية شاذة إذ كثرت الأمطار فى فترة الزراعة وأشتد البرد فى شهرى ديسمبر ويناير مما هبط بإنتاج الفدان إلى ٢,١٢ قنطاراً فقط وهو أقل بكثير جداً من المتوسط المعتاد. ومع أن مثل هذه الظروف الشاذة لا تقع إلا فى فترات متباعدة جداً إلا أن مصلحة الرى رأت أن تحتاط لذلك

بحفر المصارف اللازمة فى الأراضى المنخفضة حتى تتخلص من آثار المياه الزائدة. وفى هذا الموسم فإن كل القطن قد زرع فى تاريخه المحدد له "أى ما بين ٢٠ يوليو إلى نهاية أغسطس" وأن كمية الأمطار التى هطلت كانت أعتيادية.

ولما كان المزارع لا دراية له بالزراعة الآلية الحديثة ولم تتعد تجربته حدود الزراعة المطرية التقليدية، فإن الشركة الزراعية تقوم بعملية الحراثة بواسطة الآلات الضخمة التى أستوردتها لهذا الغرض. وتقوم الشركة كذلك بإمداد المزارعين بالبذرة الجيدة وتقديم بعض السلفيات لهم أثناء الزراعة ولحج القطن وتسويقه.

ولابد من الإشادة بموظفى ومهندسى حكومة السودان والشركة الزراعية المسئولين عن الرى، إذ بفضل جهودهم يسير الخزان وتسير شبكة القنوات المعقدة سيراً حسناً منذ أن افتتح الخزان فى عام ١٩٢٦م وفى الشهور الأولى لافتتاح الترع الرئيسية تمكنت الإدارة من رى ٧٥,٠٠٠ فداناً ما كان لينتظر أن تروى بهذه السهولة والدقة لولا تعاون المسئولين فى الحكومة والشركة ومقدرتهم الكبيرة فى هذا المضمار.

وتحت نظام الرى المعمول به الآن فإن المسئولين يراعون بكل دقة حقوق مصر فى مياه النيل وأنه يحدث أى توزيع فى الأرض المزروعة إلا وكانت تلك الحقوق محل الاعتبار الأول، وكذلك أن هذا التوسع التدريجى كان من الحاح أصحاب الأراضى المجاورة للمشروع بأن تمتد إليهم طرق الرى بعد أن رأوا خيرات المشروع على ساكنيه.

إن نجاح مشروع كبير بهذا الحجم والحاح الأهالى المتزايد فى طلب الحواشات لدليل على الثقة العظيمة التى خلفتها الإدارة الحكومية الزراعية فى نفوس الأهالى مما جعلهم يعتقدون فى عدل الإدارة التى تتولى شئونهم وترعى مصالحهم، وأن الأساس التعاونى الذى قام عليه المشروع قد عاد بالفائدة ليس للأطراف المساهمة فيه فحسب بل للقطر السودانى عامة. أما فى الجزيرة نفسها فإن الأهالى قد أصبحوا يضمنون محاصيلهم المعيشية ومحاصيل حيواناتهم كذلك.

هذا بعد أن كانوا من قبل تحت رحمة أمطار لا يعتمد عليها ولا يشعرون معها بالأطمئنان، وقد زالت أسباب المجاعات التى كانت تلم بهم كلما تواترت سنوات القحط والجفاف. وحتى ماء الشرب قد كان يكلفهم عناء ومشقة إذ يبلغ عمق البئر ما بين السبعين والمائة والخمسين قدماً حتى يعثر على الماء. أما اليوم فإن ماء الشرب فى متناول الجميع ويعتمد على المشروع الآن ٢٠,٠٠٠ مزارعاً بأسرهم وقد

يصل كل هذا العدد إلى ١٥٠,٠٠٠ شخص، هذا ماعدى العمال فى الغيط وماعدى آلاف الذين يعملون بالمحالج وبسكة حديد الجزيرة وكلهم يلقون المعاملة الحسنة والاحترام من قبل موظفى الشركة الزراعية، وقد حرصت الشركة على اختيار موظفيها البريطانيين من الرجال ذوى المؤهلات الخلقية العالية مما يحتاج إليه العمل الشاق فى مثل هذا المشروع.

وأرتفع لكل ذلك مستوى الحياة المعيشية للسكان أرتفاعا هائلاً وأن صحة الأهالى محل اهتمام كبير لدى حكومة السودان، ولهذا الغرض أقيمت شفاخنة فى كل تفتيش تبلغ مساحته ١٥,٠٠٠ فداناً وفى هذه الشفاخانات يجد السكان الأسعافات الأولية والعناية الطبية اللازمة، وقد أصبح من الملاحظ أنخفاض الأمراض التى كثيراً ما تنتشر فى مثل هذه المناطق الحارة.

وتدير الأبحاث الزراعية حقلاً تجرى فيه تجارباً على بذرة القطن بغرض تنقيتها وتطويرها ثم إرسالها إلى أنحاء البلاد المختلفة، وهناك تجارب أخرى تقوم بها الشركة على نطاق أوسع بعد أن ثبت نجاحها فى حيز صغير بحقول قسم الأبحاث الزراعية التابع لحكومة السودان. والشركة الزراعية تساهم فى تكاليف قسم الأبحاث الحكومى هذا وهو يقوم بأبحاث فى النباتات وأمراضها وفى الحشرات وإبادة الأمراض النباتية والآفات التى يتعرض لها القطن وفى مشاكل التربة والرى والسماذ وطرق الحراثة والزراعة وعلاقة كل ذلك بالقطن وكان من ضمن الزوار البارزين لقسم الأبحاث وممن كتب عنه التقارير القيمة شخصان هما السير "جون رسل" مدير محطة الأبحاث "بروتامستد" والسير "جون فارمر" المدير السابق لقسم النباتات فى Imperial College of Science and Technology.

والشركة الزراعية تستخدم موظفين بريطانيين عديدين منهم المهندسون والمفتشون وغيرهم. وتتوخى فى اختيارهم القدرة على تحمل مشاق العمل فى جميع فصول السنة وتعتنى الشركة براحتهم وسكنهم عناية كبيرة وتيسر لهم وسائل الترفيه والرياضة كالعاب التنس والبولو وسباق الخيل، وأنشئت نوادى عديدة لهذه الأغراض.

ومن واجبات المفتش أن يكون مسئولاً عن نشاط المزارعين فى المراحل الزراعية المختلفة، وعن عملية الرى والعناية بترع الرى ماعدى الرئيسية منها، وأن يراقب نمو المحصول وأن يكون دائم الحضور واليقظة فيما يتعلق بظهور الحشرات والآفات فى الحقول، وعليه كذلك أن يساعد المزارعين فى المحصول على عمال اللقيط حتى لا

يضيع الكثير من المحصول نتيجة الأهمال أو عدم توفر الأيدي العاملة، وهو المسئول عما يناله المزارعون من مال وقد يقوم بعملية الصرف بنفسه، ويوم الصرف أشبه بيوم العطلة عند المزارعين إذ قد يجتمع حوالى الخمسمائة منهم فى مكتب التفتيش حيث يلقى بعضهم البعض.

وقسمت أرض المشروع لأسباب إدارية إلى ٣٠ تفتيشا مساحة كل منها ١٥,٠٠٠ فداناً تقريباً، ويقسم فى كل تفتيش ثلاثة أو أربعة من المفتشين البريطانيين، والمطلوب من المفتش فى علاقته مع المزارعين أن يكون حسيفاً وصبوراً فى اعتباره أنهم ذوى شخصية هى مزيج من البساطة والحق والاعتدال.

أما الاستعدادات للزراعة فتبدأ عادة فى شهر أكتوبر حينما تحرث ماكينات الديزل الضخمة الأرض التى كانت بوراً فى العام السابق ثم تصلح الترع والقنوات الصغيرة والجدوال وتنظف، ثم يبدأ الماء فى الوصول إلى الحواشيات فى منتصف شهر يوليو، ويقوم المهندسون المختصون بمراقبة تصريفه فى الترع بدقة شديدة. وبمجرد أن تجف الأرض بعد ريها الأول يقوم المزارعون بزراعة البذرة التى صرفت لهم، وتنبت مع شجيرات القطن أنواع الحشائش المختلفة وينشغل المزارعون فى هذا الوقت بعملية الحش، وفى شهر نوفمبر تبرز زهرة القطن وفى نهاية ديسمبر يبدأ اللقيط ويستمر حتى منتصف مايو.

أما محاصيل الذرة واللوبيا. الخ فأنها تزرع فى الأرض التى كانت مزروعة قطناً فى الموسم السابق وتزرع هذه المحاصيل بعد هطول الأمطار مباشرة، وبعد حصادها تترك الأرض بوراً حتى الموسم القادم.

ويحتاج لقيط القطن لأعداد كبيرة من الأيدي العاملة التى تفد إلى المشروع فى هذا الوقت من أنحاء السودان المختلفة خصوصاً منطقة النيل الأبيض المجاورة للمشروع، ويدفعهم لذلك الأجور التى يتقاضونها ولأنهم غالباً ما يكونون بلا عمل مجزى من حيث قدموا، وكذلك لأن حقول القطن تباح لبهائهم للرعى مجرد ما أنهت عملية جنى القطن.

إن هناك أموالاً ضخمة صرفت على منشآت هذا المشروع من آلات زراعية ومواد بناء وتعمير وخلافه إلا أنها جميعاً قد أشترت من بريطانيا العظمى. فهناك ثمانية محالٍ كبيرة اشترتها الشركة الزراعية وسعة الواحد منها ٨٠ دولا بتلج فى اليوم ١,٥٠٠ بالة وزن الواحدة ٤٤٠ رطلاً وهناك آلاف العمال يؤدون أشغالاً مختلفة فى هذه المحالٍ... فمنهم المهندسون والنجارون والفنيون... الخ.

وفى عام ١٩٢٩م عقدت بريطانيا ومصر اتفاقية لاستعمال وتوزيع مياه النيل يسرى مفعولها حتى عام ١٩٣٦م، عندما تكون مصر قد أكملت أعمالها فى الصيانة لتخزين المزيد من مياه الفيضان، وعندئذ يعاد النظر فى الاتفاقية. أما الاتفاقية الأصلية التى عقدت بين حكومة السودان والشركة الزراعية فقد استبدلت باتفاقيات جديدة أرتفعت بموجبها مساحة الأرض المعبود إدارتها للشركة إلى ٦٠٠,٠٠٠ فدان على أن تعدل نسب الأرباح كذلك وقد زرع ثلث الأرض قطناً فى عام ١٩٣١م. وتسير على أسس مماثلة شركة كسلا للأقطان والتى هى كفرع من الشركة الزراعية وبمقتضى اتفاقية مع حكومة السودان تدير أرضاً مساحتها ٦١,٠٠٠ فداناً.

وتتمتد الأرض التى تشرف عليها الشركة الزراعية فى الجزيرة نحو ١٠٠ ميل من الشمال إلى الجنوب وما بين العشرين والثلاثين ميلاً من الشرق إلى الغرب. كما أن هناك خطاً للسكة حديد يخرق هذه الأرض طولاً، وهذا خلاف سكة حديد الجزيرة التى بلغت تكاليفها ١٧٠,٠٠٠ مليون جنيه والتى تكون شبكة تغطى كل مساحة المشروع بما فى ذلك القطارات والاليات.

وبعد فإن هذا سرد موجز لبداية وتطور زراعة القطن فى سهل الجزيرة بواسطة الرى يهدف لأعطاء فكرة عن العمل الذى تقوم به حكومة السودان والشركة الزراعية بواسطة مفتشيها البريطانيين، وهو كذلك نبذة تاريخية عن الشركة نفسها وعن بدايتها المتواضعة وكيف تطورت إلى ما هى عليه الآن من مكان مرموق ومهم فى إنتاج القطن طويل التيلة.

نقله من الانجليزيه
صلاح عمر الكارب

ملحق (٣)

من التقرير السنوي الخامس والأربعين لهيئة
منتجي الأقطان البريطانية (أبريل ١٩٥٠)
الشركة الزراعية السودانية ليمتد
وشركة أقطان كسلا ليمتد وأعمالها في السودان
الانجليزي والمصري

فى الثلاثين من يونيو ١٩٥٠ سوف تنتهى الامتيازات الممنوحة للشركتين أعلاه
والتي كانتا تعملان بموجبها فى أرض الجزيرة بالسودان الانجليزي المصرى وقد بدأ
لبعض الوقت أن إمتداداً قد يمنح لها لإستمرار العمل لفترة خمسة أو عشرة
سنوات أخرى إلا أن حكومة السودان رأت أنها لا تستطيع أن تمد تلك الامتيازات
نسبة للتطورات التي أحدثتها الحرب بما حوته من تغيرات اجتماعية وسياسية.
وفى مايلى عرض موجز لتاريخ الشركتين إذ لعل خير عرفان يسدى لهما هو
تقديم وصف للعمل الذي أنجزاه.

فى عام ١٩٠٤ كان اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى لدى مصر قد منح
المواطن الأمريكى المستر لى هنت LEIGH HUNT رخصة زراعية للعمل على شواطئ
النيل بمنطقة الزيداب من أعمال مديرية بربور بالسودان الانجليزي المصرى والتي
تقع على بعد ١٨٠ كيلو متر شمال الخرطوم، وقد كان للمستتر (لى هنت) دافع
انسانى يحدوه إلى تشجيع الزنوج بالولايات المتحدة للعودة إلى افريقيا وقد
احضر معه بالفعل بعضاً منهم ممن تعلموا فى الكليات الزراعية ولهم معرفة
بالزراعة المختلطة ومستخرجات الألبان وزراعة المحاصيل المتنوعة. وقد كان المستتر
(نفيل) من مواطنى لا نكشير مديراً له. ولكى يطور المشروع فقد ذهب إلى لندن
وكون مع السير/ فردريك ايكستين وشركائه شركة صغيرة اسموها شركة السودان
التجريبية الزراعية وعين لها (المستتر ماكفلزى) رئيساً لمجلس إدارتها.

(أما المستتر نفيل) فقد غادر السودان بعد ذلك بقليل وخلفه كمدير للشركة
(المستتر الكسندر ماكنتير). وقد تحول مشروع الزيداب بعد ذلك إلى زراعة القطن
المصرى وبعض المحاصيل المعيشية الضرورية. وقد كان لهذه التجربة من النجاح
الكبير مما جعلهم يوسعون مشروع الزيداب بإضافة ٤٠٠٠ فدان إلى الجنوب
ناحية الكتياب. إلا أن هبوط الإنتاج من ٣ و ٤ قنابير إلى ثلاثة أرباع القنطار فى

عام ١٩٠٩م/ ١٩١٠ أدى إلى إستبدال القطن المصرى بالقطن الأمريكى طويل التيلة وذلك لأن مدة الطقس المناسب لنضوج القطن المصرى والتي تبلغ تسعة أشهر لم تكن متوفرة فى منطقة الزيداب بينما يحتاج القطن الأمريكى طويل التيلة إلى ستة أشهر فقط.

فى سنة ١٩١٠ أرسلت الشركة السيدين ماكثلفرى وماكنتير فى رحلة استكشافية إلى الجزيرة بغرض زيادة نشاط الشركة والوقوف على ما يمكن أن يعمل. هذا وقد كانت السكة حديد قد وصلت إلى مدينة ومدنى فى ذلك التاريخ. وفى سنى ١٩١١م وصلت عمليات الشركة إلى الجزيرة حيث تدير الآن إمتيازاً مساحته نحو ٨٠٠٠٠ فدان.

أما شركة أقطان كسلا ليمتد وهى فرع من الشركة الزراعية السودانية فقد تكونت فى سنة ١٩٢٢ لتعمير وادى كسلا بالسودان وعلى وجه الخصوص دلتا نهر القاش الذى ينبع من ارتريا وهى أرض ايطالية. وقد كانت الشركة ملزمة بشراء اسهم كبيرة من شركة خط السكة حديد كسلا ليمتد (الذى يسير من تهاميم على خط بورتسودان - الخرطوم الرئيسى) (والذى يبلغ طوله ٢١٧ ميلاً حتى كسلا). والتعهد بمقابلة ما ينتج أثر ذلك من بعض الخسارة فى تشغيل ذلك الخط. وفى سنة ١٩٢٧م ونسبة للصعوبات التى نتجت من جراء بناء الحكومة الايطالية خزاناً للمياه فى الجانب الارترى مما جعل كمية المياه التى تسقى دلتا القاش محدودة، فقد استولت حكومة السودان على المشروع وعوضت شركة أقطان كسلا ليمتد امتيازاً بزراعة ٧٥.٠٠٠ فداناً فى الجزيرة أسوة بامتياز الشركة الزراعية للسودان ليمتد.

إن مصلحة لانكشير فى زراعة القطن فى السودان قد نالت دفعة قوية عندما وقف السير وليام مذر (فى سنة ١٩١٠) نائب رئيس إتحاد منتجى القطن البريطانيين وعضو مجلس امناء كلية غردون التذكارية ليخاطب جمع الممثلين للمصالح القطنية فى لانكشير والذين لبوا دعوة الإتحاد فى قاعة البلدية فى مانشستر حيث كان عمدة مدينة مانشستر يرأس الحفل، وكان ذلك عقب زيارته للسودان حيث تكون لديه انطباع كبير بالإمكانات والمزايا الطبيعية المتوفرة لزراعة القطن على أوسع نطاق. ولذلك قد استحثهم ليستغلوا مآلديهم من نفوذ من خلال إتحاد منتجى القطن البريطانيين لدى الحكومة البريطانية لكى تعمل على تطوير زراعة القطن فى السودان وبالأخص فى الجزيرة، وقد لفت أنظارهم إلى أن زراعة القطن عندما بدأت فى الزيداب لم يكن عدد السكان أكثر من ٦٠٠ والآن فى

عام ١٩١٠ بلغ عددهم ٧٠٠٠ ومازلوا فى إزدياد. ولقد أثار هذا الخطاب أهتمام الحاضرين وشحن عزمهم لإصدار التوصية التالية التى أجازوها بالاجماع فى نهاية الاجتماع:

(أنه من الضرورى أن يلفت نظر حكومة صاحبة الجلالة إلى الأهمية القصوى لتشجيع الأفراد فى زراعة القطن بالسودان الانجليزى المصرى، وإلى ضرورة الاسراع بإتخاذ خطة ما على ضوء ما اقترحه صاحب الفخامة السير وليم مذر). كانت تلك هى بداية حملة جادة لحمل حكومة الامبراطورية لكى تضمن الأرباح على قرض لتمويل خزان سنار ولبعض المنشآت الضرورية لرى مساحات أوسع من الجزيرة.

وفى ديسمبر ١٩١١م أرسل الإتحاد وفدا للسودان يتكون من المستر أرثر هتون رئيس الإتحاد والسادة ر.ج. كليف و.ه. هوثلى، وكان حاكم عام السودان الانجليزى المصرى وسردار الجيش المصرى فى ذلك الوقت هو السير فرانسيس ونجبت، وقد امضى الوفد شهرين بالسودان زار خلالهما الجزيرة وكسلا وطوكر ثم أصدر تقريره بعنوان (إمكانات زراعة القطن فى السودان الانجليزى المصرى) وقد نشر التقرير ولم يترك استنتاجه مجالا للشك فى الإمكانات الهائلة للمنطقة.

وبعد ذلك مباشرة نظم الاتحاد وفدا ممثلا لصناعة القطن بالبلاد بقيادة أيول داربى السابع عشر، رئيس الاتحاد، وقد استقبلهم رئيس الوزراء المستر هـ-هـ- اسكوث يوم ٢٣/١/١٩١٢ وقد حثوا حكومة الامبراطورية على ضمان قرض يبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرلينيا يقدم لحكومة السودان لاغراض الرى وما يتبعه من لوازم، وكان يؤيد رئيس الوزراء كل من المستر لويد جورج وزير المالية والسير أوارد قرى سكوتير وزارة الخارجية ومستر سونى رئيس الغرفة التجارية، وقد وعدت الحكومة بهذا الضمان ووافق عليه البرلمان ولكن قبل الشروع فيه تدخلت الحرب العالمية الكبرى بنشوبها.

وخلال فترة الحرب التى استمرت لمدة أربعة أعوام لم يكن من الممكن عمل شئ يذكر بخصوص بناء الخزان الضخم والأعمال الرى الرئيسية. وعندما بعثت الرغبة فى الاستمرار بالعمل من جديد كانت أسعار الموارد وأجور العمل قد بلغت من الارتفاع حدا جعل التقديرات الأولى لاتفى بالنهوض بالعمل، لكن الازدهار الذى ظهر فى النشاط التجارى وإرتفاع اسعار القطن والطلب الكبير لنوع القطن الذى يزرع فى السودان أتاح الفرصة للضغط على حكومة الامبراطورية لتستأنف العمل

فى المشروع ولضرورة ضمانها للزيادة المطلوبة فى القرض.

وفى سنة ١٩١٩ زار السودان وفد آخر من الاتحاد وأيد تقريره ماورد فى تقرير الوفد السابق وكان النشاط فى هذا الأمر دائباً لايفتر. وقد عقدت عدة مقابلات مع وزارة حكومة صاحب الجلالة وكان للورد داربى الضلع الأوفر فيها كما كانت مساعده السير ادجيرينارد السكرتير المالى لحكومة السودان كبيرة. فقد قدم من الخرطوم إلى لندن وأمضى كل وقته بين وزارتى المالية والخارجية. واستطاع الاتحاد كذلك أن يحصل على عون مساعدة هيئة منتجى القطن للإمبراطورية برئاسة السير رتشارد جاكسون وإدارة السير جيمس كرى المدير السابق لكلية غردون التذكارية بالخرطوم. وفى النهاية أصدرت حكومة صاحب الجلالة موافقتها على ضمانه قرض قيمته ٦ مليون جنيه استرلينى (بما فى ذلك الثلاثة ملايين التى وافقوا عليها سنة ١٩١٣).

وفى سنة ١٩٢٢ وزعت التعاقدات الجديدة لبناء الخزان وقنوات الري الرئيسية وقد اضطلع بأعمال المقاولات المقاولون المشهورون السادة بيرسون وابنه وكان المدير المشرف هو المشرف هوبكنسون ولقب فيما بعد بالسير (فردريك هوبكنسون). والمهندس المشرف كان المستر جيسون لقب فيما بعد بالسير جون جيسون والذي كان مسئولاً عن إنشاء ملبرى هاربرز أثناء الحرب.

وفى عام ١٩٢٦ افتتح خزان سنار رسمياً وكان من المناسب جداً افتتاحه بواسطة اللورد دولوبريان (تصحبته السيدة عقيلته) المندوب السامى لدى مصر والسودان الانجليزى المصرى والذي كان القوة الدافعة وراء حكومة الهند، وعندما كان حاكماً لبومبى (لانشاء قناطر لويد فى سكور بمنطقة الهند).

انشاء خزان سنار كان من انجازات العالم الهندسية الكبرى وقد كتب عنه الكثير وكذلك عن الرجال الذين صمموا الفكرة والذين نفذوا المشروع، غير أن اسم السير وليم قارستن مهندس الري صاحب التجربة الواسعة فى الهند وفى مصر والذي قام بالتصميمات والمقترحات الأولية، واسم السير ميردوك ماكونالد الذى مهز تفاصيل خطط الإنشاء وبدأ العمل لايد -من أنهما دائماً سيذكرا- وقد تداول بعض الوقت كثير من النقد للخزان والتشكيك فى جدواه وما إذا كان يمكن أن يخدم أغراضه. إلا أن السير ميردوك ماكدونالد كان دائم الثقة والقدرة مما تغلب بهما على ذلك النقد.

وعلى الرغم من أن اتحاد منتجى القطن البريطانى يستطيع بكل جداره أن

يفخر بالدور الذى لعبه عبر مدة طويلة (وقد شاركة فى المراحل الاخيرة منتجى القطن للامبراطورية بتاييدها وتعاونها) فى إثارة انتباه واهتمام الحكومة البريطانية ولانكشير وكل القطر إلى الامكانيات الكبيرة لزراعة القطن والتنمية بوجه عام فى السودان، على الرغم من ذلك فإن التنمية الفعلية كانت بالطبع مما قامت به حكومة السودان والشركة الزراعية للسودان ليمتد.

ولقد كانت هناك أسماء شهيرة ارتبطت بالعمل الذى قامت به حكومة السودان وكان أشهرها على الاطلاق اسم الراحل اللورد كتشنر فى الخرطوم، الذى منذ أن قاد الجيوش التى حررت السودان من دكتاتورية المهدي أصبح من المتحمسين لتنمية البلاد. وعندما صار فيما بعد المندوب السامى لحكومة صاحب الجلالة لدى مصر والسودان الانجليزى المصرى أبدى كثيراً من الاهتمام الرسمى والشخصى فى تنمية السودان، مما حدى به للقيام بزيارات ميدانية لأماكن الزراعة وتقديم كثير من المقترحات الفعالة. ويعزى له الفضل فى تنظيم الشراكة الثلاثية فى مشروع الجزيرة، أى أن تكون الحكومة مسئولة عن تكاليف وصيانة قنوات الري الرئيسية، وتكون هناك شركة تجارية مسئولة عن القنوات واستصلاح الارض، وعن المباني والمخازن وسكة حديد الجزيرة والحراثة والمحالج، وتمويل إدارة المشروع والاشراف عليها على احسن ما يمكن أن يكون عليه الحال من الناحية العملية والاقتصادية.

كما تكون مسئولة كذلك عن تسويق القطن. ثم يكون هناك المزارع الذى يقوم بزراعة القطن، وتشارك الأطراف الثلاثة فى الأرباح وكان كتشنر يعتقد بأنه مالم تكن هناك مصالح تجارية للاستثمار ولتحمل المخاطر فى تنمية البلاد، فإن الحكومة البريطانية يجب الا تطالب بضمانة الديون وأن حكومة السودان امكانياتها للأعمال العامة الكبيرة.

وكانت هناك أسماء أخرى شهيرة خلاف من ذكرنا من المندوبين الساميين لدى مصر والسودان مثل اللورد كرومر واللورد كتشنر واللورد لويد أوف دولوبران والذى سبق ذكرهم وبالإضافة إلى السير بيرس لورين والسير ليلز لامبسون الآن لورد كليرن.

وكم من حاكم عام للسودان كان يذكر له فضله كذلك. فقد كان السير رجنالد ونجت فى بداية العهد وكان هناك السير لى استاك حاكم عام السودان - وسردار الجيش المصرى الذى اغتيل فى القاهرة سنة ١٩٢٤ عندما كان فى طريقه لزيارة المندوب السامى. وتلاه السير جفرى ارثر الذى افتتح الخزان فى عهده ثم جاء جون

مفى (لورد رقبى الآن) الذى كان شديد الحماسة وتلاه السير ستيوارت سايمز الذى أمضى الأوقات الطويلة مترحلاً فى المنطقة ليوقف بنفسه على الأشياء. وفى سنوات الحرب كان السير هيوبرت هدلستون، والآن السير روبرت هاو. كما ساهم مديرو مديرية النيل الأزرق، حيث يقع مشروع الجزيرة، مساهمات مادية لانجاجة.

السير جورج شوستر خبير الشؤون المالية الشهير والذى ظل سكرتيراً مالياً لحكومة السودان لسنوات عديدة كما كان مع السير لى ستاك عند اغتيال الأخير فى القاهرة، كان كثير التفاؤل فيما يختص بالخزان وإنشائه. وعندما عين وزيراً للمالية فى الهند خلفه السير ارثر هدلستون ثم السير ارنست فاس ثم السير فرانسيس ريمان ثم السير ادنغتون ملر والآن المستر أزل شيكز. ان السكرتيرين الماليين مثلهم مثل وزراء المالية ببريطانيا لهم الباع الطويل فى أعمال تنمية البلاد.

ثم ماذا يمكن أن يقال عن الرجال الذين أسسوا مصلحة الزراعة التى كانت فى تلك الايام الأولى (سندا ألاً) للحكومة. فقد كان عددهم قليلاً ولا بد من تقديم الثناء والعرفان لكل أولئك العاملين، وقد كان رئيسها الأول روبرت هيوستن وخلفه و. أ. ديفى وهما الرواد الأوائل الحقيقيين. ثم تلاهم ج. ن. كامرون و أ. لودرن والدكتور ج. د. توتهل وج. ف. مارشى والدكتور ج. سميث.

إن عمل حكومة السودان مستمر بطبيعة الحال إلا أن عمل الشركة الزراعية هو الذى ينبغى أن يوجه إليه الثناء ويسدى إليه الجميل، إذ أن مسئولية الشركة ستنتهى بحلول عام ١٩٥٠م. إن أسم الشركة الزراعية سيظل عالقا بالأذهان كلما ذكر اسم الجزيرة وأنه لمن المناسب جداً والمرغوب أن يمتد الثناء والعرفان لأولئك النفر من الرجال الذين كان لثقتهم وإيمانهم وحماستهم الفضل الكبير فى هذا الانجاز البارز للعيان وتسحب ذلك كله على شركة أقطان كسل. إلا أن الشركة الكبيرة هى التى تذكر فى العادة وذلك لمجرد تسيير الأمور.

كانت الشركة فى البداية قد اتخذت أعمال الزراعة بالزيداب وكانت قطعة الأرض التى استعملتها تقع بعيداً بعض الشئ عن شاطئ النهر ولم يكن يملكها أحد ولم يرغب فيها أحد إذا أن المزارعين المحليين كانوا يعتقدونها غير صالحة للزراعة وأنهم كانوا وما زالوا يملكون ويزرعون تلك الأرض الواقعة على شاطئ النهر.

قبل أن تشرع حكومة السودان فى وضع خططها لرى الجزيرة كانت حكيمة فى أن تعرض زراعة القطن طويل التيلة والحبوب للتجربة العملية والتجارية وكذلك

محاصيل المزارعين المعيشة وعلف بهائمهم، وبناء على ذلك أقامت الحكومة فى سنة ١٩١١ طللمبة فى قرية طيبة على شاطئ النيل الأرق. ولما كانت إدارة الشركة للزيادة على قدر كبير من النجاح فقد طلبت منها الحكومة أن تتولى هذه المساحات كذلك.

وقبل أن تعطى الشركة الزراعية حق الامتياز لمشروع الجزيرة كان مطلوب منها أن تبرهن على أن القطن يمكن أن يزرع فى الجزيرة من مياه الفيضان التى لا تحتاج إليها مصر. وقد أقيم ذلك كدليل بمحطة طيبة. وتلا ذلك إقامة طللمبة أخرى ببركات تحملت الحكومة تكلفة انشائها بينما قامت الشركة بحفر القنوات الرئيسية والفرعية لتنمية مساحة قدرها ٦,٠٠٠ فدان. وزرع منها ٢,٠٠٠ فدان قطعاً للمرة الأولى سنة ١٩١٤م.

وقد شكلت نتائج تلك الاختبارات وكذلك تجربة الشركة الزراعية. شكلت الاسس التى بنيت عليها الشروط والقواعد بمقتضاها يدار مشروع الجزيرة، وكانت باختصار كمايلى: تكون حكومة السودان مسئولة على بناء وصيانة خزان سنار وقنوات الري الرئيسية بعد أن استولت على أراضى المشروع من ملاكها الأصليين وتعويضهم عليها تعويضا عادلا. عليها كذلك تقديم الأرض والماء، وعلى شركات الامتياز مد القنوات الفرعية وصيانتها واصلاح الأراضى ونظافتها والاشراف على الزراعة وتقديم سلفيات أثناء عملية الزراعة وجمع محصول القطن وتخزينه وحلج القطن وتسويقه على أساس حساب مشترك، ثم على المزارعين أن يقوموا بعملية الزراعة على أساس ٤٠ فدان لكل منهم ليزرع عشرة منها قطعاً وجزءاً منها محاصيل نقدية وغذائية أخرى ويترك منها بوراً.

وتوزع أرباح محصول القطن على أساس التالى: للحكومة ٣٥٪ وللمزارعين ٤٠٪ وللشركة ٢٥٪. غير أن هذه الأنصبة تعدلت فى وقت لاحق لتصبح ٤٠٪ للحكومة و ٤٠٪ للمزارعين و ٢٠٪ للشركة. أما المحاصيل الأخرى غير القطن فينول دخلها كله للمزارعين.

لقد كانت المياه التى تتدفق للبحر من النيل كبيرة جداً قبل أن يكتمل المشروع وكما ذكر من قبل فإن الخزان لم تكتمل فيه إلا الأعمال المبدئية عندما نشبت حر سنة ١٩١٤، وأن أول محصول كبير اعتمد فى زراعته على خزان سنار كان فى عام ١٩٢٦م.

فى ذلك الأثناء لم تكن الشركة تابعة فى مكانها منتظرة أيام الرخاء القادمة. أنما

أخذت على عاتقها بناء تلمبات ضخ أخرى واقامة قنوات واضافات جديدة من الاراضى، فقد أنشأت الشركة على حسابها الخاص تلمبة فى الحاج عبد الله لرى ١٩,٥٠٠ فدان (٦,٥٠٠ منها لزراعة القطن) وذلك فى عام ١٩٢٢/٢١، ثم فى ود النو لرى ٣٠,٠٠٠ فدان (منها ٢٠,٠٠٠ قطناً) فى عام ١٩٢٥/٢٤.

وقد أشرف على انشاء الحاج عبد الله وود النو (بعد أن تعطلت عمليات تمويل الخزان) المستر ماكنثير الذى خلف المستر ماكفلقرى كرئيس لادارة المشروع بعد أن توفى الاول مع بداية اكمال بركات.

ثم تلا ذلك وبعد أن اتسعت الأرض المزروعة، أزدادت امدادات الماكينات لنظافة الأرض وازدادت ماكينات الحليج وازداد الموظفون اعداداً وتوسعت المزارع التجريبية (التجارب) لامداد المزارعين بأجود أنواع البذور ومنتقاتها ولاختيار أنواع السمادات لصلاحيتها، وأن أحدث المعارف العلمية كانت تستعمل لبحث المسائل الزراعية وفى السنوات الأخيرة استعملت أحدث الوسائل لرش المحصول ضد (الجاسد) بواسطة التراكاتورات والطائرات. وفى سهل الجزيرة نفسه انشئت ابحاث الجزيرة الزراعية كمساهمة بين الحكومة والشركتين وهيئة منتجى القطن بالامبراطورية.

وكانت شركة اقطان كسلا تقوم فى ذلك الوقت بتنمية رقعة الأرض فى شرق السودان التى ترويه مياه نهر القاش وتخدمها سكة حديد كسلا. وفى عام ١٩٢٥م بلغ انتاجها من القطن ٦,٧٩٤ باله رغم أن مياه الفيضان لذلك العام كانت نصف متوسط الفيضانات للخمس عشرة سنة التى سبقتها. وما يدل على إنجازهم أنه كان هناك ٨٠٠ رجل يعملون على اتصال دائم للنصف الأول من تلك السنة لاصلاح ومد منشأة الرى الموجودة وفى حفر قنوات جديدة. ويمكن أن نستبين تقدم زراعة القطن بالسودان فيما يلى:

الموسم	الفدان	
١٩١٢/١١م	٢٥٠	طيبة
١٩١٣/١٢م	٦١٠	طيبة
١٩١٥/١٤م	٢.٩٦٢	بركات ٢.٠٠٠
١٩٢١/١٠م	٩.٨١٨	حاج عبد الله ٦.٠٢٠
١٩٢٤/٢٣م	٢٢.٤٨٣	ود النو بدايتها
١٩٢٦/٢٥م	٨٠.٠٣١	الأراضى المروية بالإنسياب من خزان سنار

الأراضي المروية بالإنسياب من خزان سنار	١٣١.٢٥١	١٩٢٩/٢٨م
الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا	١٧٤.١٣٣	١٩٣٠/٢٩م
الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا	١٩٦.٠٢٣	١٩٣١/٣٠م

ومنذ عام ١٩٣٨/٣٧م أصبحت رقعة الأرض المخصصة لزراعة القطن ٢٠٠,٠٠٠ فدان سنويا ماعدا ١٠,٠٠٠ فدان زرعت ذرة فى موسم ١٩٤٦/٤٥م وهو محصول الغذاء الرئيسى للقطر.

بالإضافة للمساحات المزروعة قطناً والمذكورة أعلاه وهى ما تساوى ٢٥٪ من جملة مساحة الأرض الصالحة للزراعة فان هناك ٢٠٪ من مساحة الأرض مخصصة للمحاصيل الغذائية كالذرة واللوبيا أما بقية الأرض فتترك بوراً.

إن التوسع الذى طرأ فى موسم واحد مباشرة بعد استعمال المياه التى وفرها الخزان والذى قارب أربعة أضعاف ما كان قبله من مساحة مروية أى من ٢١,٦١٦ فدان فى موسم ١٩٢٥/٢٤ إلى ٨٠,٣٠٠ فداناً فى موسم ١٩٢٦/٢٥ وما قابل ذلك فى زيادة أحجام المحاصيل الأخرى ما كان يمكن له أن يحدث لولا أن الشركة قامت بتلك الأعمال الرائدة فى مجال مشاريع التلمبات، وكان ذلك يعنى أيضاً استخدام الموظفين الاوربيين الزراعيين وتوزيع المزارعين وتدريبهم، وقد استخدمت الشركة موظفين اوربيين يتراوحون ما بين ١٢٠ إلى ١٤٠ موظفاً من أصحاب الخبرات فى مثل هذه الأعمال الزراعية الرائدة فى أنحاء أخرى من العالم وأصبحوا من أميز البريطانيين وقد خاض عدد منهم حربين أوربيتين ونالوا الجدارة لبلادهم. وأن الذين اتيح لهم أن يشاهدوا اولئك المفتشين وهم يؤدون عملهم ويلحظون العلاقات الطيبة بينهم وبين المزارعين، أصابهم الزهو الشديد تجاه ذلك الأداء الممتاز والانجاز المتقن والذى ما كان له أن يحرز إلا باعتقادهم أن الجهود التى يبذلونها تساعد فى صنع سودان أكثر أمناً وسعادة للعيش فيه من قبل سكانه المحليين.

ولم يكن ذلك التقدم على أية حال تلقائياً فقد كانت هناك صعوبات متنوعة تنشأ. وكان لابد من مواجهتها والتغلب عليها، وقد ذكر بعضاً من هذه العقبات كتاب (حولية القطن المصرى) عدد ١٩٣٣/٣٢ فى مقالة بعنوان (زراعة القطن الكلاريدس فى السودان الانجليزى المصرى) تقول المقالة: انه يستحيل على السائل السودانى أن ينافس السائل المصرى لا فى أسعاره ولا فى حالة تسليمه إذ أن تكلفة الانتاج فى

الجزيرة أكبر منها بكثير مما فى مصر. أضف إلى ذلك أن هناك حدا أدنى للسعر لا تستطيع الشركة الزراعية أن تباع بأقل منه.

ثم قالت (غير أن السبب الرئيسى الذى يجعل مصر لا تخشى منافسة الجزيرة ليس فى ميزات الجزيرة أو عدمها وإنما يقع فى كون مستقبل السودان كقطر فى أن أهمية إنتاج القطن موثوق به).

ثم استطردت المقالة فى تعدد المآخذ على زراعة القطن فى الجزيرة منها المحصول المتدنى للجزيرة فى العشرة سنوات الأخيرة والتي عزتها إلى طبيعة تربة الجزيرة ثم أوردت الشكوك التى كان قد أبداه فى وقت سابق السير وليم ولكوكس عندما ذكر أن السودانين يعزفون عن العمل المجهد وأن هناك أفئتان مدمرتان هما (البلاك آرم) (واليف كرل) بالإضافة إلى دودة (البك بول) التى تسبب أضرار بالغة (واللستريس) التى تكثر مع نهاية الخريف وهناك أسراب الجراد الضخمة التى تأتى من الصحراء وتأتى على كل ما هو أمامها.

لا تخلو الصورة القائمة أعلاه من بعض الصحة فأن تكاليف الإنتاج كانت - باهظة إذ أن الأعمال الانشائية التى كان مقررا أن تبنى قبل الحرب نفذت بعد سنوات الحرب وكانت تلك الفترة قد شهدت ارتفاعاً فى الأسعار كان لا بد من مقابله، كذلك كانت قيمة الفوائد على الديون التى استصدرتها حكومة السودان بلغت ٤٥,٠٠٠ جنيه استرلينى كما أن الحكومة تدفع سنوياً لملاك أراضي المشروع السابقين مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه استرلينى كتعويضات سنوية، وقد شهدت فترة العشرينات والثلاثينات مواسم ذات أسعار منخفضة وقد تسببت مشاكل التربة وانتشار الحشرات والأمراض فى انخفاض المحاصيل ولكن مع الزمن أن لم يكن قد تم التغلب على ذلك فأنه قد تمت السيطرة عليه.

ومع الزمن كذلك ارتفعت نوعية القطن وازدادت شهرته وسط الغزاليين وطالما ظل القطن معروضا فى سوق لانكشير فإن رغبة الهند والقارة الأوروبية فيه قد تزايدت، فى السنوات الأولى كانت تساور الغزاليين بعض الشكوك والعزوف عن استعمال القطن الذى لا يزرع فى مصر شاكين أنه كان جافاً وأن عملية كبسه تتم دون استعمال الماء. غير أن المميزات الناتجة عن وجود كميات كبيرة منه فى لانكشير مما يتيح للغزاليين أن يختاروا احتياجاتهم من العينات المطروحة وأن الأسعار الأساسية ثابتة رغم أنه يباع جنباً لجنب مع القطن المصرى، تلك المميزات استطاعت أن تكسب تقدير الغزاليين وريداً روياد كما اتضح أن بعض الجفاف

أكسب ذلك القطن ميزة أخرى كما أن ظروف الحرب التي اضطرتهم لتوفير العملات المحولة كان له أثر مساعد.

واليوم فإن الجزيرة تنتج قطناً يزيد متوسط محصوله على ٢٠٠,٠٠٠ باله فى العام كما بلغ الانتاج ذروته فى سنة ١٩٤٥ وهى ٢٧٧,٠٠٠ باله، وقد أخذت هيئة القطن الخام محصول العام الأخير بأسره زائداً عليه كميات من قطن القاش وطوكر وبعض المشاريع الحكومية على النيل الأبيض - وقد بيع بعضه بالمزاد العلنى فى السودان إذ أنه من الطبيعى أن يرغب القطر فى الحفاظ على الاتصالات ببعض الزبائن. ومن المحصول الحالى فإن هيئة القطن الخام قد تعاقدت على أخذ كل الدرجات العليا وكثير من المتوسطة لأقطان الجزيرة والقاش. وعلى أية حال فإنه فيما يتعلق بالجزيرة فإن معظم محصولها من تلك الدرجات.

ثم ماذا عن ما يعود على القطر نفسه من مزايا؟ لقد خرب حكم المهدي البلاد وانقص سكانه بالملايين تاركاً على قيد الحياة الذين يعيشون على السلب والنهب وقطع الطرق. أما الآن فقد ازداد سكان السودان ملايين وقد استقر أولئك الرحل على الأرض الزراعية بل أن الأفارقة الآخرين قدموا إلى السودان من بلاد بعيدة مثل نيجيريا (الفلاته والهوسا) لقيموا فيه. وللقطر اليوم جامعته فى الخرطوم، والسودانيين المحليين لينخرطوا أطباء ومحامين وموظفى حكومة ويحلون محل الأوربيين. فإن السودانيين يعدون الآن للمشاركة الفعالة فى حكم بلادهم.

إن مشروع الجزيرة يسهم للبلاد بربع جملة دخلها كما يدفع ٤٠٠,٠٠٠ جنيها للسكة. حديد نظير عمليات الترحيل هذا وأن زراعة الذرة قد برهنت على كونها ضماناً ضد العجز فى محاصيل الاعاشة.

وفى مقالة مطولة له بعنوان (استعراض للسودان الانجليزى المصرى ١٨٩٨ - ١٩٤٤) كتب المستر ل. د. د هنريسون بسلك الخدمة السياسية بالسودان قائلاً عن الجزيرة:

(وفى السنوات القليلة الأمطار قد أصبح هذا المحصول الضخم المضمون للذرة ضماناً ضد الفزع وضد ارتفاع الأسعار. وفى سنة ١٩٢٦/٢٥ عندما كان المشروع مازال تحت التشييد وصلت أسعار طن الذرة بالخرطوم ١٧ جنيهاً مصرياً بينما فى ابريل ١٩٤٢ بلغت سبعة جنيهاً مصرية فقط وذلك بعد ثلاثة سنوات من سوء المحصول المصرى وسنتين من الحرب.

وبالإضافة إلى الأراضى المزروعة ذرة كل عام كانت الشركة الزراعية وشركة

اقتطان كسلا قد خصصا حصة اضافية من الاراضى تبلغ ١٠,٠٠٠ للذرة استقطعت من اراضى القطن وذلك لسد النقص الشديد الذى حدث للذرة فى موسم ١٩٤٦/٤٥.

وفى عدد ابريل ١٩٤٩ من المجلة الهندسية لانتاج القطن التى تصدرها اللجنة المركزية الهندية للقطن ظهرت مقالة بعنوان (حول مشروع الجزيرة بالسودان الانجليزى المصرى) بقلم محمد افضل المتخصص فى نبات القطن بكلية ليلبور بالباكستان والان رئيس الابحاث للجنة المركزية الباكستانية لزراعة القطن. وكان السيد/ محمد زار الجزيرة فى ربيع ١٩٤٦. كتب يقول:

(إن ما رأيته هناك ليثير الدهشة والعجب وانى أنتهز الفرصة لأصف المشروع على أمل أن يكون مفيداً لسكان شبه القارة الهندية - الباكستانية.

إن مشروع الجزيرة لهو من تلك التجارب المتميزة فى عالم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لهذا القرن وأنه بلغ من النجاح الكبير ما يؤهله ليحتل مكانه فى التاريخ كقصة عظيمة لانجاز خلاق مبدع... بالحقول الخضراء والوجوه الباسمة لأولئك العاملين على الأرض والذين كانوا حتى الأمس القريب بدأوا رحالة يجوبون الصحارى لهم يعتصرون ما يقتاتون به من تلك القفار القاسية، تقف دليلاً على نجاح التجربة العظيمة، وأن كل من يزور هذا المشروع لابد أن يكون لديه انطبعا قوياً لهذه التجربة الناجحة).

سبق أن ذكرنا ما قام به السير وليم مذر فى تحقيق امكانيات الجزيرة وقدرته على استشارة لانكشير لهذا الموضوع عندما تحدثنا عن زراعة القطن ومحاولات الزيداب الرائدة. ولا بد أن نذكر المستر آرثر هتون رئيس هيئة الاقطن البريطانية وإلحاحه وأصراره العنيد، خصوصاً بعد زيارته للسودان فى ملاحقة كل المرتبطين بزراعة القطن فى هذا القطر واغلاق حكومة الامبراطورية المستمر حتى وافقت على القرض للسودان فى عام ١٩١٣ وقد صار رئيساً لمجلس ادارة الشركة الزراعية فى السنوات الأولى واستمر كذلك لمدة ثلاثين عاما.

ومن وراء أولئك كلهم هناك مديروا ادارة الشركة الزراعية وشركة اقطان كسلا الذين وضعوا كل مآلديهم من أمل وخبرة ومال فى هذه المخاطرة وقد حق القول لمجلة (العالم الافريقى) فى عددها الخاص بمناسبة افتتاح خزان سنار والذى نشر فى مايو ١٩٢٦ وتحت مقالة (تلجيم النيل الأزرق) حق لها أن تقول:

(لقد كان معلوماً أن التكاليف ستكون باهظة وأن المشروع نفسه ربما يكون أمراً نظرياً بعد، لولا وجود الشركة الزراعية ليمتد التى أجرت تجارب زراعة القطن فى

حقل الجزيرة).

المستر فردريك ايكشاين الذى أنعم عليه بلقب البارون مكافأة لعمله الجليل فى السودان والذى كان قبل ذلك مرتبطاً بأعمال التنجيم عن الذهب والجواهر فى جنوب افريقيا قد كان يرى منذ البداية الامكانيات الضخمة للسودان مما حدا به لأن يهجر اهتماماته الاخرى ويركز على السودان، كما أنه كان كثير الاهتمام بالامبراطورية وكان يحب الأعمال الرائدة بروح المغامرة وقد بقى رئيساً لمجلس إدارة الشركتين لمدة سنين حتى يونيو ١٩٢٨ ثم استمر عضواً فى مجلس الادارة حتى وفاته سنة ١٩٣٠ وبالإضافة إلى ابنه الكابتن برنارد اكستين فقد عمل معه مجموعة من الرجال المقتدرين ذوى الخبرات فى مجال الاعمال والمال والزراعة منهم المستر د. ب. كاكلفلى الذى ادرك امكانية نجاح زراعة القطن فى موسم الفيضان القصير منذ بداية، ومنهم لورد لوقان ك. ت. الذى زارته زيارته المتعددة للسودان تفاؤلاً على تفاؤل، ومنهم البرجوار اسكويث الحائز على نيشيان د. س. و. ثلاث مرات فى الحرب والذى قضى فى وقت سابق عدة سنوات فى الخدمة الادارية بحكومة السودان.

ومن الأسماء التى تستحق ذكراً خاصاً السير الاسكندر ماكنثير الذى عمل فى إدارة الشركتين بالسودان منذ بدايتهما حتى صار رئيساً لهما لعدة سنوات وكذلك المستر بيوننتز - رايت الذى خلفه فى السودان واخيراً صار عضواً بمجلس الادارة ثم خلفه المستر و. ب. ارشديل وكان ذو طاقات هائلة استطاع أن يتحمل العبء فى السودان طوال سنين الحرب.

ثم خلفه المستر أ. جيتسكل المدير الحالى. أما الرئيس ورئيس مجلس الادارة الحالى المستر هارولد وودنق فأن قدرته على العمل لا حدود لها وهو يقضى شهرين أو ثلاثة كل عام فى السودان. ويجب أن لا ينسى مكتب لندن فأنهم رغم قلة عددهم كانوا ذوى كفاءة كبيرة وكانوا تحت الاشراف الجيد للسكرتين المستر ل. بلوين ذى الخدمة الممتازة الطويلة والمستر و. أ. سمير والان المستر ج. ف. بورن والمستر أ. د. وسون.

بالإضافة إلى مديرى الشركة الزراعية وإدارة شركة أقطان كسلا كان هناك اللورد لوقادر الذى خدم كجندى فى السودان عام ١٨٨٥م والذى كانت خدماته للمستعمرات البريطانية فى افريقيا منعدمة النظير من حيث طول مدتها وانجازاتها حتى لو قورنت بتلك الاسماء اللامعة لكبار الاداريين فى المستعمرات.

وكان هناك أيضاً السير وليم همبرى رئيس منتجى الاقطان البريطانى والذى زار السودان ستة زورات مكثفة فى الفترة ١٩٢٣م - ١٩٣٩م كما زار كل حقول القطن المهمة فى الامبراطورية وأغلب حقول القطن فى العالم، ولنذكر كذلك المستر ج. ج. فلمنج المدير الحالى لشركة أقطان كسلا.

وليس من الأنصاف أن نغادر هذا السجل دون أن نقول كلمة اشادة بأولئك النساء البريطانىات زوجات الموظفين الاوربيين. فقد كن يقدمن تلك الراحة والعزاء للزوج المتعب، والغاضب أحياناً، مما ينسيه منغصات العمل ويشعره أن قدومه للسودان لم يفقده ذلك الجانب من الحياه الذى يسوى.

بالرغم من أنه يدرك حتمية انتهاء أمد الشركة وشركة أقطان كسلا، إلا أن اتحاد منتجى القطن البريطانى سوف يذكر ذلك بالحزن والاسف، فقد عملنا سويا فى انسجام تام مع الشركتين منذ بداية عملياتهم وكنا نرقب بعظيم الاهتمام معاركهم للتغلب على كثير من الصعاب. ونحن فخروون بالنجاح الذى حققه والذى نعتبره من انجازات التنمية فى هذا العصر وفى بلد بكر ولم يجرب من قبل، ونحن ندرك أن هذا النجاح تعاون فيه ثلاث اطراف هم:

موظفو الحكومة بدأ بالحاكم العام ومن هم دونه ثم المزارع السودانى والعمال المحليين واخيراً وليس آخراً الشركتان المسئولتان عن الزراعة والحصاد والحلج وتسويق المحصول. وعند النظر إلى الوراء عبر الثلاث وأربعين سنة التى مضت مستعرضين كل ما أتمته الشركة من انجازات لابد من أن يساق الثناء والفضل فى ذلك إلى تلك الحفنة من الرجال الذين قاموا بالأعمال الجسام وفى ظروف هى ظروف امتحان واختبار يعيشون على الصحراء فى الخيام تحت درجة حرارة تبلغ ١٠٠ إلى ١٢٠ ويردون النيل طلباً لماء الشرب والاستحمام. تلك الأيام كانت ذات قسوة وشظف بدائى وتلك الحياه التى لم تخلو من متعة وجد فيها أولئك الرواد الاوائل الحقيقين السادة ماكننيز وبوبترز رأيت وارشديل وكان جزاؤهم أن نجاح المشروع قد بلغ ذروته.

سوف تسلم الشركتان مسئولياتهم فى اليوم الثلاثين من يونيو ١٩٥٠ وقد نشرت حكومة السودان اعلاناً بذلك قالت فيه:

"لقد رأيت الحكومة أنه من الصواب أن تبلغ الشركتين بهذا القرار بمجرد أن أتخذ، ونود فى نفس الوقت أن تسجل للتاريخ تقديرها العظيم لكل تلك الخدمات الجليلة التى أسدتها الشركتان للسودان، وفى أقل من ربع قرن من الزمان قد

أفلحتا فى اقامة عمل زراعى كبير نتج عنه انشاء صناعة دائمة العطاء للبلاد، وفى مناسبات كثيرة كانت تقدمان الدليل على أنهما اثناء ادارتهما لأعمالهما تضعان مصلحة السكان نصب أعينهم بنفس القدر على الأقل الذى اهتمتا فيه بمصالحهما المباشرة"

وسيدار المشروع الان بواسطة لجنة ادارة الجزيرة التى تضم فى عضويتها سودانيين اثنين على الاقل، وسيكون رئيس مجلس الادارة والذى بحكم منصبه سيكون عضوا فى المجلس، وسيكون المستر أ. جيتسكل المدير الحالى للشركة وشركة اقطان كسلا بالسودان. والحكومة تتعشم فى أن يستمر الموظفون الحاليون فى الخدمة كما أشارت الحكومة فى اعلانها "ليستمرؤا بتلك التقاليد التى لها الحق فى أن يكونوا بها فخورين".

وبعد محصول ١٩٥٠/٤٩ سوف تفقد بالات القطن تلك العلامات التى أشهرتها لسنوات طوال S.P.S أو K.E.C. إلا أن المأمول الاستمرار فى تلك النوعية الممتازة من القطن التى عرفتھا لانكشير وتوقعنا المأمول فيها بالاستمرار.

نقله من الانجليزية
صلاح عمر الكارب

ملحق (٤)

الشركة الزراعية السودانية وشركة أقطان كسلا ليمتد
بيان عن مكافأة الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا لمستخدميها

(١) سؤال: ماهي مكافأة الشركة الزراعية لمستخدميها؟

جواب: هي مبلغ من المال ستخصصه الشركة الزراعية لكل مستخدم مستديم من مستخدميها يكون موجودا في خدمة الشركة لغاية ٣٠ يونيو ١٩٥٠م علشان السنين التي خدمها المستخدم حتى يكون له هذا المال تحت يده ينزل للمعاش في حالة كبر سنه. وسيشترك مستخدمو الموسم في هذا المال ولكن الاشخاص الذين سبق وتركوا الخدمة فلا نصيب لهم في هذا المال.

(٢) سؤال: ماهي طريقة حساب هذا المال؟

جواب:

(١) إذا كان المستخدم غير داخل في مال التأمين بالطريقة الآتية: لغاية يوم ١١ فبراير ١٩٤٩م على حساب ماهية نصف شهر أصلية (حسب ماهية شهر فبراير ١٩٤٩) عن كل سنة خدمها بشرط إلا تزيد المكافأة عن ماهية سنة واحدة واعتبارا من يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩م على حساب ماهية نصف شهر أصلية مضافا عليها علاوة غلاء المعيشة (في ٣١ ديسمبر ١٩٤٩) عن كل سنة في الخدمة.

(٢) أما إذا كان المستخدم داخل في مال التأمين فبالطريقة الآتية: نتصور بأن مال التأمين ابتداء من أول يولييه ١٩٢٥ بدلا من سنة ١٩٣٩ ولذلك فإن الشركة ستضيف لحساب المستخدم النصيب الذي كانت ستدفعه له من التاريخ الذي يستحق فيه الدخول إلى مال التأمين على شرط أن يكون هذا المستخدم سبق ودخل في مال التأمين بعد ١٩٣٩ في التاريخ الذي كان يجب أن يدخل فيه.

(٣) سؤال: كيف تكون حالة الشخص الذي يكون اشتغل سنينا كثيرة قبل أن

يكون مستحقا للدخول في مال التأمين؟

جواب: سيعطى هذا الشخص مكافأة على حسب ماهيته قبل دخوله في مال التأمين عن هذه السنين (على شرط أن تكون زيادة عن ثلاثة سنوات) وسيعطى أيضا من مال التأمين عن السنين التي يستحقها في مال التأمين على شرط أن يكون دخل في

مال التأمين فى التاريخ الذى يجب أن يدخل فيه.

(٤) سؤال: ماهى الطريقة التى أعرف بها المال المخصص له من المكافأة؟

جواب: من المأمول قبل ٣٠ يونيه ١٩٥٠ أن نعطى لكل مستخدم شهادة توضح المبلغ الذى خصصته له الشركة الزراعية.

(٥) سؤال: من سيكون مسئولاً عن حفظ هذا المال؟

جواب: من المأمول عمل الترتيب لوضع مال كل مستخدم فى بنك التوفير بالبوستة فى دفتر خاص باسم كل فرد وسيحفظ هذا الدفتر ببركات حسب اقتراح بعض المستخدمين ولكن هناك بعض الصعوبات فى قوانين بنك التوفير بالبوستة (ربما تجعل ذلك غير ممكن) وإذا لم تزل هذه الصعوبات فسيوضع المبلغ فى مال أمانات خاص ببركات.

(٦) سؤال: هل يمكن أن أسحب هذا المال عندما أريد؟

جواب: نعم يمكنك أن تسحب ولكن لصالحك الخاص ننصحك ألا تفعل ذلك لأنك ستفقد فوائد مهمة للغاية ستعطى لك إذا تركته فى مال الأمانات.

(٧) سؤال: لماذا تعطينى لي فوائد إذا لم أسحب المال؟

جواب: لأن الغرض من هذه المكافأة أن يكون للمعاش فى حالة العجز وليست للمصاريف فى الوقت الحاضر فإذا أخذت هذا المبلغ الآن فهناك خطر فى أن تضيعه بدون معنى فى وقت لا قيمة فيه للفلوس مع غلاء الحاجات فى هذا الزمن الحاضر وأنها فيما بعد عندما يأتى الزمن الذى يجب أن تنزل فيه للمعاش لاتقدر أن تنزل لأنك ستكون مفلس لأنك سبق وصرفت مال معاشك وبقائك فى العمل ستسد الطريق على غيرك فى الترقية ويمكنك أن تحكم بنفسك على الفوائد المعروضة عليك إذا لم تسحب المال ويمكنك أيضا أن ترى بنفسك الاضرار إذا سحبت مال معاشك الآن واصبحت بدون ضمان لحياتك المقبلة.

(٨) سؤال: ماهى الفوائد التى أجنيتها؟

جواب: إذا لم تسحب المال الآن فأنا سنيين خدمتك مع الشركة ستساعدك فى حساب

التاريخ الذى تتمكن بواسطته أن تأخذ مكافأة أخرى من لجنة الجزيرة - وبحسب قانون المخدم والمستخدم الذى سيسرى مفعوله على لجنة الجزيرة فأن المستخدم لا يستحق مكافأة كاملة إلا إذا خدم ٣٠ سنة وعليه أن يخدم ١٥ سنة حتى يستحق نصف مكافأة إذا هو استغنى عن الخدمة (انظر البند ٢٦).

أما إذا لم تسحب مالك فأن فائدة سنين خدمتك مع الشركة ستضاف إلى هذه الجملة ويمكن أن تعمل لك فرق كبير فى أخذك مكافأة أخرى من لجنة الجزيرة أم لا وكم يكون مقدار ما تأخذه من هذه المكافأة.

(٩) سؤال: ما هي الأضرار في سحب المكافأة؟

جواب: إذا أخذت المكافأة الآن:

أولاً: بما أنك سحبت الفلوس التى كانت مدخرة لمعاشك فى الكبر بدلا من تركها فى مال الأمانات فيجب عليك أن تفهم جيداً بأنه لايمكن بأي حال من الأحوال أن تتحمل لجنة الجزيرة أى مسؤولية عن سنينك التى خدمتها قبل الدخول فى خدمتها.

ثانياً: انك ستبدأ العمل مع لجنة الجزيرة كمستخدم جديد فيما يختص بتواريخ المكافأة ولا يمكن أن تحسب لك أى مدة من خدماتك السابقة وعليه فأنت ستفقد كل الفوائد المذكورة سابقاً بخصوص أخذ مكافأة أخرى من لجنة الجزيرة.

(١٠) سؤال: ماذا يحصل بخصوص مال التأمين هل نفس الشئ ينطبق إذا

سحب المستخدم استحقاقه؟

جواب: نعم سيكون نفس الشئ منطبق على مال التأمين كل مستخدم يستطيع أن يسحب مكافأته ويستطيع أيضاً أن يسحب المال الموجود من مال التأمين ولكنه عندما يفعل ذلك فسيبدأ كمستخدم جديد فيما يختص بسنين خدمته فى مال التأمين الجديد وبما أن المبلغ الذى سيأخذه فى النهاية سيكون بنسبة السنين التى خدمها فأن الضرر سيكون خطير جداً عندما يفقد المستخدم كل مدة خدمته السابقة لدخوله فى خدمة لجنة الجزيرة والرجاء المعلوماتية فأن الشركة والحكومة ولجنة الجزيرة لاصالح لها فى هذا الخصوص بالمرّة بل الصالح يعود على المستخدم الذى يجب أن يدرك بنفسه ويتصور الحالة التى سيكون عليها عندما يذهب للمعاش فى حالة العجز فيجد بجانبه مالا يكرم به نفسه من العوز والحاجة.

(١١) سؤال: ومع ذلك هل هناك خوف أن لجنة الجزيرة أو الحكومة تحرمني من هذا المال إذا حصل أي شيء ضدي؟

جواب: ليس هناك أي خوف فالمال سيكون موضوعا باسمك الخاص في صندوق التوفير بالبوستة أو في مال الأمانات وهو ملك خاص لك لا يتصرف فيه أحد. وفي حالة وفاة المستخدم وهو في الخدمة فإن كل المبلغ سيعطى لورثته بدون خصم أي جزء منه.

(١٢) سؤال: إذا وافقت علي ترك مكافاتي الآن ولكن احب أن اسحبها فيما بعد واستمر في العمل مع لجنة الجزيرة فماذا يحصل؟

جواب: إذا كان في أي وقت قبل نزولك للمعاش أخذت مال مكافأتك فأنك ستفقد الفوائد المذكورة أعلاه في حساب سنين الخدمة السابقة بدخولك في خدمة مع لجنة الجزيرة لحساب أي مكافاة تحت قانون المخدم والمستخدم.

(١٣) سؤال: إذا كان المستخدم كبيرا في العمر ويريد أن يترك مال مكافاته ويستمر في الشغل مع لجنة الجزيرة فهل هناك خوف في الاستغناء عن خدمته لكبر سنه؟

جواب: لقد قالت الحكومة أن مستخدمى الشركة الزراعية ستأخذهم اللجنة الجديدة ولا يكن اجبارهم على المعاش في سن ٥٥ التى هى سن المعاش الاعتيادية عند الحكومة بشرط أن يكونوا لائقين للخدمة طبيا وقادرين على أداء أعمالهم واللجنة حتما ستسير على هذا النظام.

(١٤) سؤال: ربما تكون هناك صعوبات خاصة في فهم أحسن الطرق لاتباعها فهل يمكن انتداب أحد يستمع ويجيب علي بعض الاسئلة في هذا الخصوص؟
جواب: نعم - بعد هذا البيان العام سأكلف حضرة عمر أفندى ليظوف على الجماعات المختلفة لهذا الغرض.

إمضاء أ. جيتسكل
مدير الشركة الزراعية
بركات في ٢٨/٤/١٩٥٠م

ملحق (٥)

دستور اتحاد مزارعي الجزيرة

المادة الأولى : الاسم

١- يسمى هذا الاتحاد (الاتحاد العام لمزارعي الجزيرة) ويشار اليه فيما بعد بـ (الاتحاد).

المادة الثانية : أغراض الاتحاد

- ١- رعاية مصالح مزارعي الجزيرة وحق تمثيلهم لدى الجهات المختصة.
- ٢- تقديم التوصيات لادارة المشروع فيما يختص بصرف مال رفاهية المزارعين.
- ٣- اعانة الأعضاء ومن يعولونهم فى حالات المرض أو الحوات أو الوفاة أو مشاكلها حسبما تقرره اللجنة التنفيذية.
- ٤- تنظيم العلاقات وتسوية الخلافات بين الأعضاء وادارة المشروع أو بين الأعضاء المزارعين أما بالاتفاقات الودية أو بأية وسيلة أخرى تراها اللجنة ضرورية ولا تتعارض مع أحكام الدستور.

المادة الثالثة: العضوية

- ١- عضوية الاتحاد مفتوحة لكل شخص مسجل كمزارع بمجلس ادارة الجزيرة على أن يدفع رسم الدخول الذى تقرره اللجنة التنفيذية.
- ٢- على كل عضو أن يدفع اشتراكا سنويا حسبما تقرره اللجنة التنفيذية.
- ٣- يعطى كل عضو بطاقة عضوية بالشكل الذى تقرره اللجنة التنفيذية.
- ٤- كل الحقوق والامتيازات التى يكلفها هذا الدستور للعضو تكون شخصية له ولايجوز له نقلها أو تحويلها لغيره.
- ٥- يجوز للجنة التنفيذية أن تنذر أى عضو تأخر عن دفع اشتراكه بالفصل ان لم يقيم بتسديده فى وقت تعيينه اللجنة فاذا عجز العضو عن تسديد اشتراكه بعد وصول ذلك الانذار له جاز للجنة فصله.
- ٦- يسقط حق العضوية من الشخص تلقائياً متى ماشطب اسمه من كشف مزارعي الجزيرة.

٧- كل شخص فصل بموجب الفقرة (٥) أو سقطت عضويته بموجب الفقرة (٦) من المادة أعلاه لا يجوز منحه العضوية مرة أخرى الا بعد دفع رسم دخول جديد.

المادة الرابعة: الإدارة

تدار شئون الاتحاد عن طريق:

١- المؤتمر العام.

٢- اللجنة التنفيذية

٣- اللجان الفرعية

وطبقا للأحكام المقررة فى هذا الدستور.

المادة الخامسة: المؤتمر العام للاتحاد

١- المؤتمر العام هو السلطة العليا للاتحاد وهو الذى يقرر السياسة العامة ويراقب أعمال اللجنة التنفيذية.

٢- يعقد المؤتمر اجتماعه السنوى العادى فى شهر يوليو من كل سنة فى اليوم والكان اللتان تحدهما اللجنة التنفيذية.

٣- على اللجنة التنفيذية أن تخطر اللجان الفرعية قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد المؤتمر بتاريخ الاجتماع مع إرسال صور كافية من جدول الاعمال ومن تقرير مطبوع عن أعمال الدوة الماضية.

٤- كل مائة عضو تكون حواشاتهم متجاوزة ينتخبون من بينهم بطريق الاقتراع السرى مندوبا يمثلهم فى المؤتمر العام.

٥- يكون اجتماع المؤتمر قانونيا أن حضره ثلثا الاعضاء المنتخبين بموجب الفقرة (٤) أعلاه.

٦- يتكون جدول أعمال المؤتمر من :

(١) مناقشة تقرير اللجنة التنفيذية عن الدوة الماضية.

(٢) مناقشة واقرار الميزانية.

(٣) أى اقتراحات أو أعمال أخرى.

(٤) انتخاب اللجنة التنفيذية للدورة القادمة من بين أعضاء المؤتمر.

المادة السادسة: اللجنة التنفيذية

- ١- تتكون اللجنة من ممثلين لكل تفتيش بنسبة ممثل واحد لكل تفتيش يقل عدد مزارعيه من ٨٠٠ وممثلين اثنين لكل تفتيش يزيد عدد مزارعيه على ٨٠٠.
- ٢- تنتخب اللجنة التنفيذية في الاجتماع السنوي العادي عن طريق الاقتراع السري.
- ٣- مدة دورة اللجنة التنفيذية سنة كاملة.
- ٤- اللجنة التنفيذية مسؤولة للمؤتمر العام.
- ٥- اللجنة التنفيذية الحق في تمثيل الاتحاد في كل الشؤون التي تقع تحت نطاق أغراضه المنصوص عليها في هذا الدستور.
- ٦- تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا وسكرتيرا وأميناً للصندوق ويقوم الرئيس والسكرتير برئاسة وسكرتارية المؤتمر.
- ٧- يجوز للجنة التنفيذية تكوين لجان اختصاص حسبما تدعو اليه الحاجة وتقوم هذه اللجان بتقديم توصياتها الى اللجنة التنفيذية.
- ٨- تعين اللجنة التنفيذية محاسباً لضبط حساباتها ومسك دفاترها.
- ٩- النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة التنفيذية يتكون من أكثر من نصف الاعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات.

المادة السابعة: اللجان الفرعية

- ١- يكون للاتحاد لجان فرعية في كل تفتيش
- ٢- تتكون كل لجنة فرعية من ممثلين للتفتيش ينتخبون عن طريق الاقتراع السري بنسبة ممثل واحد لكل خمسين مزارع.
- ٣- كل عضو ممثل للتفتيش في اللجنة التنفيذية يكون رئيساً للجنة الفرعية بحكم مركزه وفي حالة وجود عضوين للتفتيش الواحد تنتخب اللجنة الفرعية بطريق الاقتراع السري الرئيس من بينهما ويكون الآخر نائباً للرئيس.
- ٤- يجب أن لايزيد عدد أعضاء اللجنة الفرعية بما فيهم عضو أو عضوا اللجنة التنفيذية عن ١٥ عضواً.
- ٥- يجب أن تجتمع اللجنة الفرعية ثمان مرات على الأقل في كل سنة وعليها أن تعقد اجتماعاً غير عادي متى ما طلب ذلك ثلثاً أعضائها أو طلبته اللجنة التنفيذية.

٦- مهمة اللجنة الفرعية هي دراسة مايقدم اليها من اقتراحات ورفع توصياتها الى اللجنة التنفيذية وهي التى تتلقى القرارات والتعليمات الصادرة من اللجنة التنفيذية لايصالها لكل مزارعى التفتيش.

المادة الثامنة: المالية

- ١- تتكون مالية الاتحاد من اشتراكات الاعضاء ومن أية إعانات أو هبات تصله عن طريقاللجنة التنفيذية أو المؤتمر.
- ٢- يعين وزير المالية مراجعا واحدا أو أكثر حسبما يرى لمراجعة حسابات الاتحاد متى رأت الحكومة ذلك مناسبا أو متى طلبت اللجنة التنفيذية ذلك.

المادة التاسعة : الانتخابات

- ١- تعين الحكومة لجنة محايدة لاجراء انتخابات الاتحاد (انتخابات المؤتمر السنوى العام وانتخابات اللجنة التنفيذية أو انتخابات اللجان الفرعية) فى المواعيد المقررة فى هذا الدستور.
- ٢- لايحق لأى مزارع لديه سلطات ادارية أو قضائية أن يرشح نفسه لانتخابات الاتحاد.

المادة العاشرة : أحكام عامة

- ١- لايجوز تعديل هذا الدستور الا بقرار يجيزه المؤتمر فى اجتماع عام بأغلبية الاعضاء الحاضرين ولايسرى ذلك التعديل الا بعد موافقة الحكومة عليه.
- ٢- يجوز للجنة التنفيذية أن تدعو المؤتمر لعقد اجتماع عام غير عادى متى مارأت اللجنة التنفيذية سببا لذلك أو إذا ماتقدم لها طلب كتابى لعقد مثل ذلك الاجتماع موقعا عليه من أكثر من نصف أعضاء المؤتمر ومتى ماقررت اللجنة التنفيذية عقد اجتماع عام غير عادى فعليها أن تخطر اللجان الفرعية وترسل لها أجندة الاجتماع فى مدة لاتقل عن ١٥ يوما قبل تاريخ الاجتماع ولايجوز أن يبحث فى ذلك الاجتماع الا المواضيع التى عقد من أجلها الا اذا كان غرض ذلك الاجتماع التصويت بالثقة فى اللجنة التنفيذية فاذا مقرر الاجتماع اقالة اللجنة. جاز لذلك الاجتماع انتخاب لجنة تحل محلها.

صادق مجلس الوزراء على هذا الدستور

فى جلسته المنعقدة فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٤

ملحق (٦)

(خواطر... العم عمر الكارب:
رسالة إلى جريدة (الجزيرة)
(جريدة الجزيرة بتاريخ ١٩٧٥/٩/٣٠)

أود أن أتقدم بهذه النبذة المتواضعة بمناسبة تعيين العم عمر الكارب عضواً في مجلس إدارة الجزيرة الموقر، عارضا بعض الخواطر وفاءً وتقديراً لما أسداه سيادته لهذا المشروع والعاملين فيه.

اقترن اسم السيد عمر بهذا المشروع الذي واكب مسيرته بعزيمة الإيمان متقلبا في بعض وظائفه حتى تبوأ وظيفة نائب المدير العام. فقد ظل طوال مرحلة ارتباطه بخدمة المشروع متمسكا بأهداف ومثل عليا متسما بكمال الأخلاق ومحاسن الصفات التي تلاقت في شخصه فكانت منه رجلا عظيما.. كان والحق يقال متجردا من جميع مظاهر التعالي والترفع عن السفساف وصغائر الأمور والبعد عن التكلف والتعقيد فأجمع العاملون على حبه وتقديره.

ولاغرو أن يكون هذا شأن "العم" عمر الذي قلدته ثورة مايو المجيدة هذا الشرف العظيم بتعيينه عضوا في مجلس إدارة الجزيرة -فهو وبلا منازع أهلا لهذا التكليف الذي يؤهله ألامامة المستفيض بأحوال المشروع وخبرته الواسعة المتجمعة لديه للمنه بجدارة.

لقد عنى السيد عمر -بحكم عمله- بتفهم أوضاع المشروع والعاملين فيه فكرس جل عنايته للتعرف على جميع جوانبه وتوسع فيها مما جعله محيطا بها -فدبج يراعه العديد من الكلمات المليئة بالمعلومات الجزيرة التي انتظمت في ذكر أكثر من الوقائع تحليلا وتعليقا عليها في استفاضة واستقراء للحوادث التي مر بها المشروع منذ أن كان فكرة.

ولقد برزت خصائص "العم" عمر لأول مرة في بداية الأربعينيات على أثر مذكرة مؤتمر الخريجين المشهورة فعمل مخلصا في متابعة ملء الوظائف التي تشفر بإنهاء خدمات الأجانب واستقالتهم عن الخدمة التي كانت تأخذ طريقها في خطى ونيدة فأبدى سيادته في تلك الفترة العصيبة جهدا موقفاً حيث سعى داعيا الشباب المثقف للالتحاق بعمل المشروع مستهدفا وضع نواة لإعداد بعض الموظفين الذين يمكن الاعتماد عليهم في المستقبل وظفرت هذه المحاولة المبكرة بالاستجابة فوفد إلى

المشروع بعض الراغبين للالتحاق بالعمل فيه. وظل "العم" عمر يحبب لهم العمل بالمشروع ويشجعهم للمضى بعزم وتصميم مقدما لهم مختلف التسهيلات مزودهم بنصائحه الأبوية حاثاً أياهم -وفى الحاح- اجتياز المصاعب بالصبر والثبات.. وكان محط مشورتهم فيلجأون اليه فى حل المعضلات والمشكلات التى يلاقونها من عنت وكيد الأجانب الذين أزعجهم التحاق (أولاد البلد) فى خدمة المشروع فعمدوا للتقليل من شأنهم. وظل "العم" عمر يفتح صدره لهم ويستجيب لشكاوهم بأذا الكثير فى تذليلها بفضل اجتهاداته الخاصة وحسن توجيهاته التى كان لها أثرها الإيجابى فى التغلب على كثير من المتاعب آنذاك. وكان بيته ملتقى لهم للتباحث والتشاور فى شئونهم وكان الكل يتقبل توجيهاته ونصائحه بالرضى والقبول واصطلع على تكتيته وقتئذ (بحمامة السلام).

وابتدأت مرحلته الثانية عندما عين ضابطا للعمل بالمشروع ويحق لنا أن نقول وبلا أى مبالغة أنه استطاع اجتياز مهامها الكبيرة والمعقدة بنجاح باهر مما ساعد وبقدر كبير فى دفع عجلة السودان وحقق بذلك ما قصد اليه.

كان أكثر ما يتحاشاه ويخشاه تفشى الاضرابات التى أخذت فى التفاقم وقتئذ. فعمل ما فى وسعه لانكماشها بفضل أفكاره النيرة، وقد كان ينصح ويوجه بعض النقابيين الذين يثق فى مرونتهم بالضبط والاعتزان اعتقادا منه بأن مشروع الجزيرة لا يقبل أى هزات أو الاضرابات المتكررة فعمل مخلصا لتفاديها ما أمكن لذلك سبيلا بفضل ارشاداته القيمة وتوجيهاته السديدة التى كان لها أثرها الواضح فى هذا المضمار.

ولقد استطاع بمثابرته وحنكته اجتذاب كبار البريطانيين لجانبه فأولاه (المستر جيتسكل) ثقته وكان له بمثابة المستشار الأول وكذا (المستر ريبى) كان يحبه ويعظمه فكانت هذه العلاقات فيه رجلاً مبرزاً استطاع استغلالها فى كل ما يعود للمشروع والعاملين فيه بالمنفعة وحقق بذلك الغاية التى انصرف جهده من أجلها.. وكفاه فخراً بذلك.

وكان "للعلم" عمر دوره البارز -كما يروى- فى اقناع (المستر ريبى) الذى أبدى مخاوفه من سودنة الوظائف العليا بالمشروع وأوشك أن يحتدم الخلاف بينه والسيد وزير المالية آنذاك حول هذا الموضوع. واستطاع السيد عمر إثناء المستر ريبى عن مخاوفه التى أبداهها وكان التوفيق حليفه فحقق بذلك الآمال الكبار التى ظل يتطلع إليها فزاد الناس فى حبه والتفافا حوله فلمع اسمه وذاع صيته.

لقد كان السيد عمر الكرب قويا فى كلمة الحق شجاعا فى ابداء ما يؤمن به يتميز بالحزم فى مواطن الشدة.. وفى الوقت نفسه كان أباً شفوفاً مع ابنائه العاملين تزخر نفسه بالمثل الحية التى لا تحتاج منا إلى تبيان. وهكذا كان "العم" عمر أمضى حياته العملية بالمشروع فى تفان وإخلاص ونكران ذات ... ورغم كل ذلك لم تفرش طريقه بالرياحين فقد لاقتة الأشواك وتعرض للكثير وتناول بعض المتهورين والمفرضين فلم يثنه ذلك من السير قدما فى أداء رسالته السامية. لم يحنق على أحد بل ظل يعمل فى صمت حتى ظفر بتقدير معارضيه فأخذ بأيديهم إلى مواقع المسئولية وعكس بذلك سمو أخلاقه الكريمة. وخلاصة القول أنى استطيع القول بثقة تامة أن تعيين "العم" عمر عضوا فى مجلس الإدارة الموقر يعد كسباً كبيراً للمشروع ودعم قويا للعهد الجديد، وفقه الله وأمد فى أيامه أنه سميع مجيب الدعوات.

حبيب حسن علي

ملحق (٧)

سير بعض الشخصيات التي عملت بالمشروع

الاستاذ مكي عباس:

١- تخرج المرحوم الاستاذ مكي عباس في عام ١٩٣٢ من قسم المعلمين بكلية غردون وعين مدرسا - عمل أولا في مدرسة أم درمان الوسطى ثم في مدرسة تدريب معلمى المدارس الابتدائية (العرفاء) ثم غادر مع الرعيل الأول إلى بخت الرضا عندما قررت مصلحة المعارف آنذاك نقل كلية تدريب مدرسى المدارس الابتدائية من الخرطوم إلى بخت الرضا.

عمل فترة بسيطة مدرسا بالأبيض ومنها سنة ١٩٣٨ إلى انجلترا وقضى فترة دراسية في جامعة اكستر في العلوم الاجتماعية وعاد من انجلترا في عام ١٩٤٠.

٢- عاد إلى العمل في معهد التربية ببخت الرضا وكان الرائد الأول في إدخال تجربة تعليم الكبار في مشاريع مزارع الطلمبات بالنيل الأبيض (جزيرة أم جر).

٣- ذهب بعد ذلك إلى الجزيرة لبحث إمكانية إدخال تجربة تعليم الكبار في مشروع أوسع كمشروع الجزيرة، وسكن في أحد منازل - المشروع بالقسم الأوسط، وقام بمقابلة المزارعين ومديرى ومفتشى الأقسام ومدير المشروع ببركات وبعد ثلاثة أشهر أصدر تقريره الذى أوصى فيه بشدة بأمكانية إدخال تعليم الكبار والإرشاد النسائى في مشروع الجزيرة.

٤- وفي سنة ١٩٤٤ إختارته الحكومة لعضوية المجلس الاستشارى - لشمال السودان كان من ضمن الأعضاء الذين زاروا الجنوب للاتصال بالجنوبيين واقتناعهم بالإنضمام إلى الشماليين في وحدة السودان.

٥- وفي سنة ١٩٤٦ كان عضوا في اللجنة المختارة للجزيرة لبحث أفضل الطرق لإدارة المشروع بعد إنتهاء فترة امتياز الشركة الزراعية في ١٩٥٠/٦/٣٠ وبعد إنتهاء فترة اللجنة في ذلك المجال وتقديم التقرير بتوصياتها أوكلت إليها الحكومة مواصلة العمل في المشروع لبحث مشكلة إضراب المزارعين في إبريل سنة ١٩٤٦ بسبب المال الاحتياطى للمزارعين وكانت فترة عصيبة جدا للعمل وسط عوامل السياسة المتوترة وبعد تقديم تقرير اللجنة بتوصياتها وجد ما ظهر له بأن الوقت قد حان له بأن يعمل بالسياسة وبما أن قوانين الحكومة لا تسمح له بذلك فقد أستقال من خدمة الحكومة.

٦- وفى سنة ١٩٤٧ أنشأ جريدة الرائد مستقلة من الأحزاب وتدعوا إلى إستقلال السودان وكانت الجريدة قد ملأت فراغا مستقلا فى السياسة والأدب والشعر والفن وكانت لمقالاته عن (الحكم الثنائى فى الميزان) أثرها الكبير فى الاوساط السودانية والخارجية- ولكن الجريدة لم تعيش طويلا كما كان يرجو لها بسبب كثرة تكاليف الورق والطباعة وكانت لم تمنح أمانات حكومية - وكان قد تنبأ فى إحدى مقالاته بعد تحليله للموقف آنذاك بأن السودان سينال استقلاله فى ثمانى سنوات وستكون له جمهورية اشتراكية وقد صحت تنبؤاته إذ نال السودان استقلال فى يناير من عام ١٩٥٦.

٧- وفى سنة ١٩٤٨ قبل عرضا بمنحة تقدمت له بها جامعة اكسفورد لكتابة بحث عن مسألة السودان فى الحكم الثنائى بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية فأنضم إلى كلية نفيك بـجامعة اكسفورد- وفى سنة ١٩٥٠ أتم بحثه الذى قدمه إلى سلطات الجامعة ونال عليه (B.LIT.) شهادة بكالوريوس فى الآداب (ولقد تم طبع البحث فى كتيب فى سنة ١٩٥٢ بمطبعة فيروقيد بلندن) تحت عنوان مسألة السودان (SUDAN QUESTION).

٨- وبعد نهاية دراسته فى جامعة اكسفورد وفى سنة ١٩٥٠ عرضت عليه حكومة ليبيا العمل معها ليؤسس معهد تربية مماثل لمعهد التربية ببخت الرضا وكاد أن يقبل العرض لولا مبادرة حكومة السودان السريعة بعرضها عليه عضوية مجلس إدارة الجزيرة الجديد الذى سيقوم بعد تأميم المشروع كما وصلته أيضا بعض البرقيات من اصدقائه بالسودان بالا يقبل عرض ليبيا وأن يعود للبلاد.

٩- أنضم إلى عضوية مجلس الإدارة الجديد عند أنشائه فى ١٩٥٠/٧/٨ وفى نفس الوقت أشير ليكون مديراً للخدمات الاجتماعية فقام بتأسيس مصلحة الخدمات الاجتماعية وظل يراها إلى أن أنتهت فترة عمله بالمشروع فى سنة ١٩٥٨.

١٠- وفى سنة ١٩٥٥ أوكل اليه مجلس الإدارة مهمة سودنة الوظائف البريطانية بالمشروع وكان أهمها وظائف الغيط وقد أتم هذه المهمة بأكثر من توقعات نقابة المفتشين من السودانيين فى ذلك الوقت والتي كانت تصر فى اجتماعاتها على سودنة وظائف الغيط حتى الباشمفتش ولما اجتمعوا بالمرحوم الاستاذ مكى عباس فى نادى المسلمية أخبروه بأنهم يقترحون سودنة الوظائف حتى باشمفتش التفاتيش فرد عليهم أن أوراقى أفضل من أوراقكم لأننى ذهبت إلى سودنة حتى مديرى الأقسام فكانت مفاجأة بالغة لأعضاء النقابة وأخذوا فى رجائه بأن يترك

مديرى الأقسام للاستفادة من خبراتهم فرد عليهم بأنه إذا كان مفتشوا التفاتيش أكفاء ومقتردين فى أعمالهم فما هى وظيفة مدير القسم.

١١- وفى سنة ١٩٥٨م، استقال السيد/ مكى عباس. عندما تم اختياره ليكون أول أمين عام للجنة الأفريقية الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بأديس ابابا، وقام بتأسيسها والسير بها قدما إلى الأمام.

١٢- فى تلك الفترة انتدبه السكرتير العام للأمم المتحدة (همرشولد) ليكون ممثله فى رئاسة القوات التابعة لهيئة الأمم المتحدة فى الكونغو التى كانت مستعمرة بلجيكية، عندما ظهرت المنازعات ومشاكلها فى السلطة التى أدت إلى مشابكات حربية بين الأطراف المتخاصمة، مما جعل الأمم المتحدة تتدخل بإرسال قوات تابعة لها للفصل بين القوات المتحاربة ومحاولة معالجة المشاكل الناجمة عن الاستقلال، عقب الاستعمار الطويل. قام الاستاذ مكى بهذه المهمة خير قيام، فى تلك الفترة الحرجة، كما جاء فى تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة، وكانوا يطلقون عليه (الجنرال عباس).

١٣- وفى سنة ١٩٦٣ استقال من عمله فى أديس ابابا نظراً لإصابة زوجته بالضغط لإتفاع المنطقة وعلوها، مما جعل وجودها فى أديس ابابا يعرضها للخطر.

١٤- عاد إلى السودان، وتم اختياره نائبا لمدير البنك التجارى بالخرطوم، ولم يستمر طويلا لأنه وجد عمل البنك قليل ويورث الكسل.

١٥- عاد إلى السودان للاستجمام ولم يبق طويلا إذ عرضت عليه هيئة الامم المتحدة منحة فى جامعة اكسفورد لجمع وتدوين المعونات التى قدمتها الأمم المتحدة للبلاد المختلفة.

١٦- عاد بعد نهاية الفترة فى جامعة اكسفورد للمرة الثانية إلى السودان منهوك القوى بعد تطابق أمراض الضغط والسكرى عليه وبعد فترة من الاستجمام وجمع قواه طلبت منه هيئة التغذية والزراعة بروما بالشخص اليها للمساهمة فى بعض المهمات التى كانت تتعلق بمشاكل اقتصادية فى مشروع فى تنزانيا كانت تموله الامم المتحدة ولم يحالفه النجاح.

١٧- وبعد فترة من الزمن عاد إلى السودان من روما واستقر به المقام فى الخرطوم ولازمه المرض وبقي طريح الفراش وفى سنة ١٩٧٩ أهدى مكتبته العامرة إلى جامعة الجزيرة وذكر فى خطاب الاهداء بأنه أسف لعدم تمكنه من حضور احتفال الجامعة بافتتاحها وأنه لسعيد غاية السعادة أن يعيش إلى أن يسمع بقيام جامعة

بأسم الجزيرة فى مدينة ودمدنى.

١٨- وأخيراً لابد لنا من ابراز شهادة من أحد الاستاذة (بروفسير من هولندا) كان يداوم فى سنوات المشروع الأخيرة قبل التأميم ليتفقد بعض المشاريع التى كانت تقيمها الحكومة الهولندية فى الجزيرة وكان يسمع من الانجليز بأن المشروع بعد تأميمه وذهابهم وتركه فى أيدي السودانين لن يكتب له الإستمرار والنجاح- وكان ذلك البروفسير قد تعرف بالسيد/ المرحوم مكى عباس والذى كان مسئولاً عن الخدمات الاجتماعية بصفته مديراً لها فى مجلس الإدارة وبعد أن عاد ذلك الاستاذ من رحلته الأخيرة كتب فى مذكرة عن مستقبل الجزيرة بعد ذهاب الانجليز - كتب ما يلى:

(.. فإذا ما أطلنا التفكير فى مستقبل الجزيرة بعد تولى البريطانيين عنها، يتبادر إلى الأذهان ما سينجم عن ذلك من مشكلة.. فهل تسلف القول بأن فى استطاعته القائمين بالأمر الآن الحفاظ على نفس المستوى من حيث الكفاءة والمقدرة، لا يخالجننا ظل من الشك فى أن السيد/ مكى عباس، الرئيس الحالى موظف كفاء من الطراز الرفيع وهو فى رأينا كسب حقيقى لأى مؤسسة دولية - أنه عملاق القلب والبدن مارد- جامع الطاقة متدفق الحماس - ثاقب النظر - سريع الفهم حاضر البديهة - لا يحار فى الإجابة، مع ثبات فى القول بشخصيته طاغية ومسيطرة وهو فى نفس الوقت رجل مهذب من قمة الرأس إلى أخمص القدم).

السيد/ صاح الدين متولي

١- بعد خدمة سابقة فى حكومة السودان تقدم السيد/ صلاح الدين للعمل بمشروع الجزيرة وابتدأت خدمته بالمشروع بتاريخ ١١/٣/١٩٥٣ مفتشاً بالغيط ثم ترقى سريعاً لمدير قسم بالمناقل بتاريخ ٣/٩/١٩٥٣، ثم بعد ذلك نقل لمكتب الصحافة بالرئاسة بركات مؤقتاً بتاريخ ٥/٥/١٩٦٤.

٢- أصيب بمرض استدعى ارساله للمملكة المتحدة للعلاج. وحدثت وفاته فى يناير ١٩٦٥/١/٩ فى لندن إثر عملية جراحية. وكان ممتازاً فى كل أعماله وكان رحمه الله مطلعاً ومثقفاً وأديباً حتى أنه كان من ضمن السودانين الذين تم اختيارهم للقاء الأستاذ عباس محمود العقاد بعد أن وصل الجيش الألمانى إلى العلمين، وكان معروفاً بعدائه للألمان وكتب عدة مقالات يهاجمهم ويدافع عن الديمقراطية.

هذا ولما وصل إلى الخرطوم أنزله الحاكم العام البريطاني في السرايا فيما جعل
السودانيين يهاجمونه بأنه منحاز للبريطانيين.
هذا وقد أقام الأدباء السودانيين المعجبين به حفل لقاء معي وكان من ضمن
الخمس الأستاذ/ صلاح الدين ونالت كلمته إعجاب الحاضرين.
رحم الله صلاح الدين رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

السيد/ عثمان الطاهر أول مدير سوداني لورشة مارجان خلفية تاريخية

جاء السيد/ عثمان الطاهر باحثاً عن العمل في مشروع الجزيرة في سنة ١٩٣٢
بعد دراسته حتى نهاية السنة الثانية من المدرسة الإرسالية الوسطى، والتي كانت
وقتها تدرس باللغة الإنجليزية. واستطاع أن يجد له عملاً كعامل في ورشة مارجان
بتاريخ ١٥/٧/١٩٣٢. وكان ذلك موضوع استغراب في ذلك الوقت أن يختار شاب
متعلم العمل كعامل بدلاً من أن يسعى للعمل في دواوين الحكومة كما كان يفعل
الكثيرون.

واستمر العامل الصغير عثمان الطاهر يعمل بالورشة في مارجان منذ ذلك
التاريخ. وكانت الورشة وقتها تعج بكثير من خلق الله من بريطانيين ويونانيين
وجنسيات أخرى. وكان على قمة الورشة مدير بريطاني ويشرف على إدارتها
معتمداً على الميكانيكيين الذين يعملون تحت أمرته وكان على (عثمان الطاهر)
العامل السوداني الصغير أن يكيف نفسه مع هذا الخليط من البشر، والذين كانوا
ينظرون إليه شذراً، لأنه أحتل مكاناً كان في العادة مخصصاً لأحد محاسبيهم.
فكانت السنوات الأولى بالنسبة لعثمان وسط هذا الزحام، غاية في الصعوبة من
كل النواحي : السكن، العمل، المعاملة. وعلينا أن نتخيل شاباً سودانياً دون العشرين
من العمر يعيش وسط هذا الزحام.

وبعد عشرين سنة أصبح المستر جيتسكل مديراً للمشروع وهو يختلف عن
الآخرين الذين سبقوه. وكنت وقتها أعمل معه بطريقة مباشرة. فأخذ جيتسكل يفكر
في تدريب بعض السودانيين في القسم الميكانيكي بإرسالهم إلى المملكة المتحدة.
ووقع الاختيار على (عثمان الطاهر) و(يوسف عز الدين) الذي كان يعمل وقتها في
المحاريث (أنظر سيرته المنفصلة). وتم إرسالهما لفترة تدريبية قصيرة من ٢٧/٤/

١٩٥١ إلى ١٦ / ١١ / ١٩٥١. وكانت تلك هي الفترة التي كنت فيها في المملكة المتحدة للتدريب على الأعمال الإدارية. وكان تدريبهما في مدينة ليفربول. فانتهزت الفرصة وأخذت فترة تدريب هناك لمدة عشرة أيام، حتى يمكنني أن أطمئن على أحوال عثمان ويوسف من الناحية العملية والسكنية. وكانت لي معرفة سابقة بمدير شركة (ماكفرن) الذي كان يحضر سنوياً إلى الجزيرة لتفقد الوابورات والآلات التي كانت تستوردها الشركة من مصانعهم في إنجلترا. واستطعت في تلك الفترة - وكنت وقتها ضابطاً للعمل - أن أطمئن عليهم من ناحية عملهم، وأن أعالج مشكلة سكنهم في ليفربول التي كانت تعج بالأجناس المختلفة الذين يعملون في المصانع ولم تكن سمعة أولئك الأجانب في سكناهم مع العوائل البريطانية فوق الشبهات. واستطعت بمساعدة مدير الشركة أن نجد لهما مكاناً مع عائلة يعمل ربها في مزرعة صغيرة خارج ليفربول. وقابلنا الرجل وزوجته، وكان متخوفاً لأنه كما يبدو له تجارب سابقة. ولكن طمأنه مدير الورشة بأنه يزور السودان وأن هؤلاء يختلفون عن الآخرين. وبعد سبعة أيام قمت بزيارتهما، فقابلني الرجل وزوجته بترحاب، وأكدوا لي بأنهما سعداء بوجود جوزيف وعثمان معهما وأنهما فعلاً يختلفان عن الآخرين اللذين سكنوا معهم، فهما لا يشربان ولا يعربدان، وأنهم أصبحوا كلهم عائلة واحدة في حياتنا المنزلية، وكنا نترك بنتنا معهما عندما نذهب إلى لندن وهي في العشرين من عمرها. وأضاف بأنه سيكون سعيد باستضافة أي سودانيين يأتون للعمل في ليفربول.

عاد عثمان للعمل في الورشة. واستمر يعمل بثقة في نفسه حتى عام ١٩٥٥. وفي منتصف ذلك العام أرسلته الإدارة إلى المملكة المتحدة لفترة أطول أمتدت إلى سنتين عابداً بعدها في أواسط عام ١٩٥٧ ليستلم وظيفة مدير الورشة. وفي تلك الفترة بالمملكة المتحدة، قضى بعض الوقت في مؤسسة فكرز وكتريلر وماس هرس ورسن والشركات الأخرى. واكتسب خبرة في عمل الورش وعلاقات العمل.

وبعد عودته الأخيرة من المملكة المتحدة وتولى مسئولية الورشة، أخذ يطبق كل ما تعلمه وتدريب عليه على ورشة مرنجان. وكان يختلف عن الرؤساء البريطانيين الذين سبقوه والذين كانوا يؤدوا مسئولياتهم معتمدين على اليونانيين الذين هم تحت إدارتهم.

لقد كان عثمان يختلف عنهم، إذ كان يعرف عمل كل عامل لأنه سبق له العمل فيه في الماضي. وكان يقوم بتدريب السودانيين على الأعمال الرئيسية في الورشة.

وكان المحافظ المستر (ديبى) يعتبر عثمان الطاهر المهندس الحقيقى الذى يفهم ويتقن عمله، والذى لم يكن له مكان مستديم فى كرسى المكتب إذ أنه فى حركة ومرور مستمر على كل أقسام الورشة يوجه ويراقب. وكان كل قسم يتوقع أن يمر عليه فى أي وقت، وكانت الورشة قد بلغت أوجها من النشاط والمقدرة والكفاءة فى عهد رئاسته حتى كان مضرب الأمثال.

وفى عام ١٩٦٢ فى عهد المحافظ السيد / مكايى سليمان أكدت، حدث عكس فى طرف إحدى كباسات القطن المحلوج. وكان من رأى الباشمهندس البريطانى أن الكباس لن تكون له أى منفعة ولا بد من شراء كباس جديد من المملكة المتحدة. ولكن المهندس عثمان الطاهر أختلف مع رئيسه بأن الطرف المكسور يمكن لحامه. وكان ذلك تحدياً لرئيسه البريطانى. ووافق المحافظ علي رأى عثمان الطاهر الذى استطاع أن يلخم الكباس. وكانت تجربة قاسية وإمتحان عسير بالنسبة لعثمان، ولكنه نجح نجاحاً باهراً وعاد الكباس إلى العمل.

رحم الله عثمان الطاهر رحمة واسعة. فقد كان شخصية فريدة فى كل مسيرة حياته. وكانت الدماثة تقابلك فى وجهه عندما تلقاه.

عمر الكارب

السيد / عبد الله كرار

كان المرحوم عبدالله كرار من أوائل الشبان السودانيين الذين وجدوا الفرصة للعمل فى مشروع الجزيرة فى عهد الشركة الزراعية منذ وقت مبكر، حيث بدأت خدمته فى ١٧/٢/١٩٣٢ وكان وقتها فى السادسة عشر من عمره.

وتدرج فى عدة أقسام ووظائف. ابتدأ حياته العملية فيما كان يعرف فى ذلك الوقت بمكاتب المخازن والتأمين، وكان الوطنى الوحيد وسط زمرة من الأجانب من يونانيين وأرمن ودرزى ومالطى. وبعد سنة واحدة نقل إلى مكتب الحسابات بعد أن أتقن العمل فى الآلات الكاتبة والحاسبة ومسك الدفاتر والكروت. والذى مكنه من ذلك فى تلك الفترة الوجيزة هو أنه كان يعمل ليلاً بعد أن تخلو المكاتب من الأجانب. فكان ذلك هو السر الذى لازمه حتى آخر أيامه بالمشروع. وبعد فترة أخرى فى مكتب الحسابات أصبح ملماً إلماماً تاماً بالعمل ويعتمد علي فى ما يوكل إليه من مسئوليات.

وكننت فى تلك الفترة مسئولاً عن مكاتبات ووثائق المشروع، ومن ضمنها دار الوثائق الصغيرة فى مخزن الطابق الأرضى. وكننت كلما أزمع السفر للأجازة أطلب منه ليحل محلى، وكان يستجيب لطلبنى سريعاً لأن العمل فى هذا المكتب يجد نفوراً من الأجانب لأنه يتصل مباشرة بالرؤساء البريطانيين وبعد سودة الوظائف عين عبد الله أميناً لدار الوثائق.

يوسف عز الدين

ولد يوسف عز الدين فى يوم ١٥/٧/١٩٢١، وبعد أن أتم دراسة الدبلوم صناعى للهندسة فى القاهرة القطر المصرى فى أواخر شهر يونيو من عام ١٩٤٠، جاء يسعى للعمل فى مشروع الجزيرة، ولقد كان من الممكن له أن يجد عملاً مريحاً فى العاصمة المثلثة مع أهله، ولكن ساقه القدر وأثر أن يسعى للعمل فى مشروع الجزيرة وكان ذلك مكتوباً له فى القدر ومن حظ المشروع.

وقبل (يوسف) العمل فى خدمة الشركة الزراعية بتاريخ ١٠/٨/١٩٤٠ وهوى العشرين من عمره، فى وظيفة رسم، بمرتب يومى مقداره عشرة قروش فى اليوم بورشة مارجان، باعتباره تلميذاً تحت التجربة والتدريب، وكانت الورشة وقتها تعج بكل خلق الله من يونانيين وأرمن وأنواع أخرى من الأجانب وعلى رأسهم مهندس بريطانى يشرف على أعمالهم، وكان على يوسف أن يكيف نفسه مع هذا الجيش الجرار من الأجانب والذين كانوا ينظرون إليه شزراً، إذ احتل محلاً كان مخصصاً لأحد محاسبينهم. وكانت السنوات الأولى بالنسبة ليوسف وسط هذا الزحام فى غاية الصعوبة فى كل شئ، فى السكن وفى العمل وفى المعاملة، وكانت تلك الفترات من أصعب السنوات على الانجليز لمضايقتهم فى الحرب العظمى الثانية، وكانت روحهم (كاره)، ومصابون بضيق شديد عايشته أنا بنفسى فى مكتب الرئاسة ببركات، ولن أنسى يوم أن كان يقف مدير الشركة وقتها، المستر رايت، فى برودة المكتب فى الساعة السادسة صباحاً ليراقب الحضور للعمل، وكل كاتب كان يحضر بعد الساعة السادسة كان من نصيبه الطرد والرجوع على عقبه - ولا بد لنا أن نتخيل شاباً سودانياً فى العشرين من عمره يعيش فى مثل هذا الجو المتكهرب إننا إذا تخيلنا ذلك فى عام ١٩٨١ يمكننا أن نقدر بسهولة الأحوال التى عايشها يوسف عز الدين فى بداية حياته بالعمل فى الشركة الزراعية، وخصوصاً إذا عرفنا بأن يوسف عز الدين كان شاباً عزيز النفس وشجاعاً وكان يعتمد بعد الله

على أدائه وكفاءته ومقدرته وصبره وعزيمته.

واستمر يوسف في ورشة مارنجان مدة أربعة سنوات إلى أن ترقى إلى مساعد ميكانيكي بالحارث في ١٩٤٤/٧/١، ثم عاد مرة أخرى لورشة مارنجان كمساعد ملاحظ وذلك في ١٩٥١/٧/١ ولم تكن الترقيات سهلة بالنسبة للسودانيين.

ولأول مرة في تاريخ المشروع عام ١٩٥١- أى بعد تأميم المشروع بسنة واحدة كان ولا يزال المشروع تحت إشراف البريطانيين- لأول مرة بعد تفكير الإدارة في إرسال بعض السودانيين للتدريب في المملكة المتحدة، ولقد تم اختيار المرحوم عثمان الطاهر، رحمه الله رحمة واسعة، والأخ يوسف أطال الله عمره، للتدريب في شركة ماكلارن بمدينة ليفربول، وكانت هي الشركة التي تمد المشروع بالالات والمعدات للورش وسكة حديد الجزيرة والحارث فأرسل يوسف للمملكة المتحدة لفترة دراسية قصيرة بدأت في ١٩٥١/٤/٢٧ وانتهت في ١٩٥١/١١/١٦- وكانت تلك هي الفترة التي بعثت فيها أنا للمملكة المتحدة للتدريب على الادارة والترقيه للعاملين عندما كنت وقتها ضابط اتصال بالادارة ولقد قضيت في تلك الفترة سبعة أيام في ليفربول للاطمئنان على حياة المرحوم عثمان الطاهر ويوسف عزالدين. من الناحية العملية والسكنية، ولقد كانت لى معرفة سابقة مع صاحب شركة ماكارون والذي كان يحضر سنويا في عهد الشركة الزراعية لتفقد الالات والاطمئنان على عملها وحث الشركة الزراعية لشراء عدد أكثر- ولقد استطعت في تلك الفترة أن أطمئن على حل مشكلة سكنهما وعلى عملهما بورشة حيث أثنى مدير الشركة ثناء طيبا على أدائهما، وقال لى أنهما ينتجان بالفعل ويستحقان اجرا على ذلك، غير أن إدارة الجزيرة لم توافق على إعطائهما اجرا لأنها ترسل لهما ما يكفيهما.

وفي عام ١٩٥٣/٨/٨ بعث يوسف مرة أخرى الى المملكة المتحدة لفترة دراسية وتدريبية مدتها سنتان، جاء بتقرير مشرف.

وإذا تابعتنا مسيرة الأخ يوسف في عمله في إدارة الجزيرة فإننا نعيشها كما يلي:

١٩٥٥ / ٧ / ١ ترقى لوظيفة ملاحظ لورشة مارنجان.

١٩٥٧ / ٦ / ٨ ترقى لوظيفة المهندس المسئول المرتقب للمحارث.

١٩٥٧/١٠/٢٩ ترقى لوظيفة المهندس المسئول لقسم المحارث.

١٩٧٥/ ٤ / ١٥ ترقى الى وظيفة كبير المهندسين الميكانيكيين للفيط والرئاسة في القطاع الادارى المهني الاول.

١٩٦١ / ٢ / ١ نقل الى مكتب السيد الباشمهندس الميكانيكي ببركات.

وبعدها ترقى الى المجموعة الرابعة العليا وكانت نهاية المطاف أن وصل إلى المجموعة الرابعة العليا واستمر إلى أن منح أجازته النهائية لمدة ٩٠ يوما اعتبارا من يوم ١٦/٤/١٩٨١ بعد خدمة مضمينة طويلة بلغت فى مداها ٤٠ سنة و١١ شهرا و٨ أيام.

لقد كانت الفترة التى قضاها يوسف بقسم المحاريث من أنصع الفترات فى تاريخ حياته العملية - لقد كان قسم المحاريث فى إدارة مشروع الجزيرة من أهم الأقسام فيها، فقد درب عمال المحاريث وكانت غالبيتهم من أهلنا الجعليين، على تكنولوجيا الحراثة بالمحراث السلكى من الزيداب بأن يجر المحراث بمسلك غليظ فى الحواشات بين وابورين إحداهما فى طرف أبوعشرين والآخر فى الطرف المقابل له، ويدير المحراث سائق يتحكم فى مسيرته. وكانت هذه العملية تطلب رئيسا لكل وابورين، ومعه سائق وزيات وسقاء وزيات لكل جانب من الجانبين، ولقد استمر هذا العمل منذ قيام المشروع فى الزيداب عام ١٩٠٥/١٩٠٤ ثم انتقل الى الجزيرة فى مشروع طيبة فى عام ١٩١٣/١٩١٤ عند استلام الشركة مشروع واستمر الى أن حلت محله التراكترات بالتدرج وإلى أن تمت عملية التغيير فى موسم ١٩٥٦/١٩٥٧. ومن الصدف أن تكون تلك الفترة هى التى تسلم فيها يوسف عز الدين رئاسة عمل الحراث فى المشروع، وكان له الفضل فى تطوير الحراث، كما شهد بذلك كل المهندسين البريطانيين الذين كانوا يحضرون سنويا ويسكنون مع يوسف، ويذهبون معه يوميا لمشاهدة أداء المحاريث والاقتراحات التى يتقدم بها يوسف فى التحسين بالنسبة لتربة الأرض فى المشروع، حتى يمكن إدخال التحسينات فى المحاريث العاملة وفى المحاريث المباعة للعمل فى المشروع، وإننى أتذكر أن قابلت أحد هؤلاء المهندسين فى منزل (المستركارد) والذى كان وقتها المهندس الميكانيكى، فسأل (المستركارد) ذلك المهندس أمامى عن العمل الذى يباشره (يوسف) فى المحاريث فأثنى ثناء عاطرا على الكفاءة والمقدرة التى يتمتع بها يوسف، وأضاف بأن ميزة يوسف هو إنه تدرج من تلميذ بالورشة إلى أن بلغ درجة مهندس وهذا هو المهندس الحقيقى عندنا فى المملكة المتحدة، وليس هو المهندس الذى تخرج من الجامعة ويأتى ليباشر أعماله بعد ذلك وإنه بالرغم من أن شركتنا تقوم بتوريد كثير من الآلات الى كل أنحاء المعمورة، وكنت أمر على أغلب هذه الأماكن، ولكننى أتكلم بصراحة بأننى لم أصادف أحدا يتمتع بكفاءة ومقدرة يوسف فى قيادته لعمله ولحسن الأداء، وشركتى ستكون على استعداد لمنحه مرتبا سنويا مقداره خمسة

آلاف جنيه استرليني إذا قبل أن يكون مندوب الشركة المتجول فى الأماكن التى تهمنا.

كان قسم المحاريث فى السابق يدار بواسطة صنف وضيع من البريطانيين وتعاونهما أصناف مماثلة، لدرجة أن بريطانى المحاريث لا يشتركون مع البريطانيين الآخرين فى النوادى، بل يقضون وقتهم فى حانات اليونانيين فى الحاصيصا وكانت عدم الأمانة والسرقة متفشية فى كل مكان، وجاء يوسف واستلم المسئولية واستطاع أن يرسم لنفسه خطا يسير على الحق والعدل والعزيمة وكان بذلك فى مقدوره أن يقود عمال المحاريث بالصفات التى لم يحد عنها أبدا طوال مدة عمله، وكانت أمانة يوسف فوق الشبهات، ولم يهتم فى حياته الطويلة بالمشروع بالالتفات إلى جمع المال أو احترامه، ولو أراد يوسف أن يفعل ذلك، فكان ما أسهله ولكن نفسه الابية ترفعت عن ذلك السبيل فإنه كسب احترام وثقة العاملين معه، فالنزاهة هى عنوان القيادة الرشيدة فى كل مكان، وزرع الجزيرة والمناقل شرقا وغربا وشمالا وجنوبا فى مباشرة عمله فى الحراث ولو كانت أراضى الجزيرة تتحدث لأقرت بأنه لم تكن هناك قطعة من الأرض إلا ومر عليها يوسف آلاف المرات - وكانت علاقته ممتازة مع كل رؤساء المصالح.

ويبارح يوسف المشروع الذى أحبه وبذل فيه أحلى أيام شبابه ومعاناته، يبارح المشروع وهو مطمئن النفس بما أدى وما خلف من بعده من تقاليد راسخة البنيان السليم فى قسم المحاريث وفى كل مكان آخر عمل به كما خرج خالى الوفاض حامدا وشاكرا لله بأن منحه الصحة جزاء وفاقا لأداء الأمانة السامية. وإننى لأسأل الله أن يديم صديقنا يوسف نعمة العافية، وأن يستمر فى عطائه فى أماكن أخرى من البلاد فهى فى أشد الحاجة الى كفاءته ونزاهته. والله ولى التوفيق.

محمد أحمد

ولد المرحوم فى وطنه مدينة بربر، بالولاية الشمالية عام ١٩١٩م، وأكمل تدريبه بقسم المعلمين فى أواخر عام ١٩٣٧ وعمل مدرسا بمدرسة بربر الوسطى عام ١٩٣٨م ثم أختير للعمل بمعهد التربية، بخت الرضا عام ١٩٤٢ وقضى عامين دراسيين بالملكة المتحدة فى جامعة "اكستر" يدرس العلوم الاجتماعية. وكان الفقيه الرائد الأول لبداية تجربة تعليم الكبار عام ١٩٤٨م فى منطقة تفتيش الحوش بالقسم الجنوبى بمشروع الجزيرة وبالطبع كانت مهمته صعبة للغاية

فى ذلك الوقت إذ الوضع كان مضطربا بالأحداث السياسية والاجتماعية عقب إضراب المزارعين عام ١٩٤٦م إذ كان كل عمل جديد من الحكومة مهما تكن فائدته ينظر له كعملية انصرافية استعمارية يديرها الانجليز لصرف نظر المزارعين وغيرهم عن قضاياهم كمواطنين فى محاربة الاستعمار كما أن المفتشين البريطانيين فى المنطقة ينظرون اليه كأمر يخلف الوعى وسط المزارعين.

مما يخلق لهم المشاكل وبالرغم من كل ذلك فقد تمكن الاستاذ المرحوم محمد عمر أحمد بحنكته وإخلاصه وأمانته وصبره وحسن قيادته وصلاته الحميمة مع المزارعين وسكان المنطقة - التى بدأ فيها العمل كما ذكرت - تمكن من أن يستحوذ على صداقة الجميع واحترام المفتشين البريطانيين الذين كانوا يديرون أعمال شركة السودان الزراعية وكان الاستاذ المرحوم محمد فى واقع الأمر أرقى "من" الكثيرين منهم تعليما وثقافة بالإضافة إلى ثقة وتشجيع مستر "جيتسكل" الذى يدير المشروع وكان بطبيعته شخصية إنسانية.

وبعد نجاح التجربة اقتنع المزارعون بفائدتها الجمة خاصة فى مجال الإرشاد النسائى وأخذ المزارعون يتسابقون من كل أنحاء المشروع لنقل التجربة إلى مناطقهم واستمر الاستاذ محمد عمر أحمد يقدم هذا العمل حتى نهاية عام ١٩٥١. غادر الاستاذ محمد الجزيرة فى أوائل عام ١٩٥٢م ليكون مسئولا عن تعليم الكبار بالرئاسة بالخرطوم، وفى أواخر عام ١٩٥٣م نقل للعمل برئاسة مكتب التعليم بالجنوب.

فى أوائل إبريل سنة ١٩٥٥م وقع عليه الاختيار عميداً لمعهد التربية بالجنوب وهو أول معهد أنشأته الوزارة لتدريب معلمى المدارس الابتدائية بالجنوب وذلك بعد قفل المعهدين اللذين كانت تديرهما الارساليات - أحدهما كانت تديره الارساليات الكاثوليكية، "بترى" ببجر الغزال والآخر تديره الارساليات "البروتستانتية" بمندرى الاستوائية.

فى شهر أغسطس عام ١٩٥٥م وبعد حوادث التمرد تم ترحيل المعهد مؤقتا للخرطوم وظل الاستاذ محمد عمر أحمد يشرف عليه وعميدا له إلى أن تم انتدابه للعمل بمشروع الجزيرة للمرة الثانية، ولابد لى هنا أن أذكر التجربة القاسية التى جابهت الاستاذ محمد وزوجته فى تلك الفترة العصيبة عندما كان مأسورا لمدة شهرين فى أيدي المتمردين وكان القتل يرفرف عليهم باجنحته بين اللحظة والأخرى بالإضافة إلى الضرب والتهديد المتواصل وكان أن قدر الله لهم بالخلاص هو وزملاءه

السودانيين وكان منهم زميله الاستاذ محمد جاد كريم والذي كان من الممكن أن تنقذه بشرته البيضاء باعتباره اجنبى ولكن كعادته أعلن بكل شجاعة أنه سودانى وينتظر نفس مصير زملائه السودانيين وكانت نجاتهم وسلامتهم بسبب معاملتهم الحسنة لطلبتهم الجنوبيين والاستاذة الأجانب الذين يعملون معهم فى التدريب فى أوائل عام ١٩٥٧م تم انتدابه إلى مشروع الجزيرة ليكون ضابطا للخدمات الاجتماعية خلفا للاستاذ رحمة الله عبد الله الذى استقال لاختياره سفيراً بوزارة الخارجية عند إعلان إستقلال السودان.

ولقد تصادف أن وجد زميله الاستاذ مكى عباس فى معهد التربية الذى أخذ لهذا المنصب والذي كان قد تخرج فى المرة الأولى قبل الاستاذ محمد عمر من الجامعة نفسها بالملكة المتحدة وكان وقتها محافظا للمشروع وظلا يعملان سويا فى اتمام أقسام مصلحة الخدمات الاجتماعية إلى أن بلغت أوجها وكانت لخدمات الاستاذ محمد السابقة فى الجزيرة فى مجال تعليم الكبار فى ترحيب المزارعين بعودته مرة أخرى "للجزيرة" وقيادة مصلحة الخدمات الاجتماعية وجاب الاستاذ محمد أرض الجزيرة كلها مشرفا ومتفقدا وناصحا وكان كلما اقترب موعد إنتهاء فترة انتدابه يطالب إتحاد المزارعين بتجديد وإستمرار يؤدي هذه الرسالة السامية إلى نهاية خدمته وأحالتة للتقاعد.

وعند نهاية خدمته قدم تقريراً قيماً عن الخدمات الاجتماعية فى الجزيرة يصلح لأن يكون كتاباً عن تاريخ الخدمات الاجتماعية خلال ربع قرن من الزمان. لم ينس مزارعوا مشروع الجزيرة كعادتهم الخدمات الجيلة التى قدمها الاستاذ محمد عمر أحمد فاقاموا له حفل وداع ضخم ساهم فيه كل المزارعين فى العربة التى قدمت له نهاية الحفل.

وأخيراً أختارته جامعة الجزيرة عند قيامها ليكون الأمين العام لمجلس إدارتها ولقد كان من حسن الطالع للجامعة الوليدة أن تجد خدماته وخبراته الواسعة وتعليمه الجامعى وتوظفه فى تأسيس إدارة ثابتة الأركان، فنال رضا كل مديرى الجامعة المتعاقبين واساتذتها والعاملين إلى أن انتهت فترة خدمته مشكوراً ومقدراً من إدارة الجامعة.

وبعد تقاعده من خدمة الجامعة استقر رأية على أن يقيم باقى عمره بود مدنى فإستمر فى بناء منزله فوق قطعة الأرض التى أشتراها ولكن تصاعد أسعار مواد البناء حال دون سرعة التشييد وكان قد سبق وأسس منزلاً بالخرطوم.

وفى نهاية المطاف كان له الفضل فى قيام فكرة حلقة تلاوة القرآن وسط زملاءه القدامى بمشروع الجزيرة والجامعة وزملاء حى المطار وكانت الحلقة تسير بانتظام فى منزل واحد من الاعضاء كان لكل منزل دور فى ختم القرآن وظلت هذه الحلقة مستمرة لعدة سنوات إلى أن أصاب الفقيد ضعف فى نظره مما اضطره للذهاب إلى مصر للمرة الثانية للعلاج وبالرغم من أنه عاد أحسن حالا بالنسبة لبصره غير أنه فى الفترة الأخيرة اشتد عليه المرض وأخذت صحته تتدهور إلى أن تمت أيامه فى الحياة وصعدت الروح إلى بارئها "إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ".

السيد علي أبو النجا

أول سودانى يدخل فى خدمة الشركة الزراعية

فى الزيداب فى سنة ١٩١٨

إن السودانى الوحيد الذى استطاع أن يجد طريقه الى العمل فى الشركة السودانية الزراعية فى أول عهدها (بالزيداب) كان المغفور له (على ابو النجا)، من مواطنى مدينة بربر بالمديرية الشمالية، وكان قد تخرج من المدرسة الوسطى، وكانت معرفته باللغة الانجليزية قد سهلت مهمته،، وكان له تقدير مرموق من كل من (اسكندر) و(توفيق)، كما كان يجد الاحترام والتقدير من الرؤساء الانجليز الذين يعرفونه ويقدرون أعماله ويثقون فيه ثقة كاملة. ابتدأت خدمة المغفور له فى أول يناير من عام ١٩١٨م (١/١/١٩١٨)، وكانت مقدرته وكفاءته وأخلاقه عاملا فى تقديره واحترامه، وتقلب فى عدة وظائف منذ انضمامه للخدمة. وكانت بداية عمله بالمحالج إلى أن وصل بأن يكون أول سودانى، باشملا حظا بالمحالج، وكان فى فترة نهاية العمل بالمحالج، بعد نهاية الموسم، يعمل إما فى الرئاسة بركات أو محاسبا بالتفاتيش.

ولقد سعدت بمقابلته لأول مرة فى مكتب الرئاسة ببركات فى آخر أيامه وعقدت معه معرفه وصداقة. وكان يبدو متوعكا ومنهوك القوى وكان ضعيفا فى حجمه، وقليل الكلام. وكانت تلك المقابلة فى سنة ١٩٣٣، وعاد أول عام ١٩٣٤م إلى مكان عمله فى المحالج. وفى نهاية موسم ١٩٣٤، تم انتدابه ليخلف باشكاتب تفتيش عبدالحكم (بالاجازة) فى القسم الأوسط من المشروع، وكانت هناك حدثت المفاجأة عندما وصلنا الخبر بوفاته المفاجئة فى يوم ٨ يناير ١٩٣٤ وكانت وفاته مأساة وفاجعة بالنسبة لنا نحن الوطنيين فى خدمة الشركة، لإننا كنا نعتبره اللبنة والركيزة الأولى لمسار

الوطنيين فى خدمة المشروع وكنت قد أمضيت وقتها سبع سنوات فى خدمتى بالشركة الزراعية عندما حدثت تلك المأساة - رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيح جناته مع الصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا، ويحق لأبناء الفقيد أن يفتخروا بوالدهم فقد كان رجلا عظيما ومن الخالدين فى تاريخ مشروع الجزيرة والسودان. وإننى لسعيد بأن استطعت أن أجد تاريخ خدمته وأن اتحصل على صورته من أحد أبنائه، واسجل هذه الكلمة تخليدا لذكراه.

السيد/ إمام الحاج عمر

ولد المرحوم إمام الحاج عمر عام ١٩٠٧ بقرية ودسليمان التابعة لمكتب درويش التابع لقسم المسلمية بمشروع الجزيرة. وكان إخوانه الثلاثة مزارعين بالمشروع، وهو الوحيد الذى استطاع أن يجد فرصة للتعليم فى المدرسة الوسطى. وفى عام ١٩٢٥ عينه المفتش البريطانى فى مخزن تفتيش المكتب، وسمح له بأن يتدرب على الأعمال المكتبية. ثم أوصى عليه، فعينه الشركة الزراعية موظفا كاتباً فى مكتب الرئاسة ببركات فى يوليو ١٩٢٥.

وبعد سنين فى قسم الطباعة ترقى وظيفة كاتب بريد الشركة. واستمر فيها لمدة ثمان سنوات. وفى سنة ١٩٣٥ ترقى الى وظيفة كاتب مدير الشركة البريطانى. واستمر فيها الى أن انتهت فترة الشركة الزراعية فى ١٩٥٠/٦/٣٠. واستمر بعد ذلك كاتباً لأول محافظ بريطانى (مستر/جيتسكل) من يوليو ١٩٥٠ إلى فبراير ١٩٥٢. وانتقل فى مارس ١٩٥٢ كاتباً للمحافظ الثانى البريطانى (مستر ريبى) وبقي معه حتى نهاية خدمته عام ١٩٥٥.

ثم ترقى إلى وظيفة الضابط الادارى للمشروع إلى أن تقاعد فى عام ١٩٦٢، بعد خدمة فى المشروع امتدت إلى ٣٧ سنة و٨ أشهر و٣ أيام. وكانت زاخرة بالعمل والأمانة والنزاهة، حتى أصبح المشروع جزءاً من حياته.

السيد/ محمد بليل

ولد المرحوم الحاج محمد بليل فى وطنه فى جزيرة تنقسي فى عام ١٩٠٤، وكالعادة بالنسبة لاسلافه فقد أدخل الخلوة لحفظ القرآن، ولكنه بعد افتتاح المدرسة فى المنطقة أدخل المدرسة، واستمر فيها وكان مبرزاً لدرجة إنه تم اختياره إلى الذهاب إلى المدرسة الوسطى بالخرطوم، وكان معه صديقه وزميله وقريبه السيد/

محمد نور على وعاد الى أهله فى تنقسي فى اجازة المدرسة، ولكنه لم يعد للدراسة خلافا لزميله المذكور الذى عاد إلى الدراسة إلى أن اكملها وعمل فى الحكومة فى مصلحة البريد والبرق، وأما الحاج محمد بليل فقد استمر فى العمل فى الزراعة والتجارة فى الجزيرة، وكان فى تلك الفترة جذب مشروع الجزيرة الكثير من الشبان من الشمالية إلى العمل هناك، وكان أبناء الشمالية مشهوداً لهم بالعمل الجاد وتقدير المسؤولية حسب طبيعة بلادهم، كان حاج بليل من ضمن الذين جذبهم المشروع فذهب إلى هناك وهو فى عنفوان شبابه، وعمل لأول مرة، وزانا للقطن فى محطة (طيبة) للسكة حديد، ثم انتقل بعد ذلك للعمل فى أول محلج صغير شيد فى مدينة ودمدنى، فى المكان الذى يقيم فيه قسم وزارة الرى الميكانيكى، وفى سنة ١٩٢٤م. عندما اقيم أول محلج بمارنجان، انتقل إلى العمل هناك، وزاول الحاج بليل عدة وظائف إلى أن وصل إلى وظيفة ملاحظ، وبعد وفاة الملاحظ السابق المرحوم على زكى، والذى كان سابقا يعمل فى البريد والبرق وبعد تقاعده من عمل الحكومة، أوصت عليه الحكومة وقبل باشملاحظ فى مكان المرحوم على ابو النجا الملاحظ السابق الذى توفى فى سنة ١٩٣٤ - وبعد وظيفة باشملاحظ فقد رقى إلى وظيفة مفتش بالمحالج، وكانت هذه أول مرة يصبح فيها الباشملاحظ والمفتش فى عهد الشركة، شخص لا يعرف اللغة الإنجليزية والذى حدث هو إنه بعد وفاة المرحوم على زكى أوصى مفتش المحالج البريطانى على موظف يعرف اللغة الانجليزية وأرسله إلى مدير وقتها (مسترجيتسكل) الذى ارجع التوصية وأصدر أمره بتعيين محمد بليل الباشملاحظ ثم فيما بعد المفتش بالمحالج، وكان المشروع وقتها قد جذب الكثير من أبناء الشمالية وبالذات من جزيرتى تنقسي وحمور للعمل فى المحالج، ولم يحاول محمد بليل أن يتهاون فأخذ يعين يرفت ويطرد أى عامل، مهما كانت صفته، لم يؤد أعماله بجد وأمانة وإخلاص، ولم يشترك أو يضرب عن العمل أى واحد لمعرفتهم بأنه كالوالد بالنسبة لهم. وأنه على حق.

وفى سنة ١٩٥٦م، عندما وصل إلى علم المحافظ وقتها، المرحوم الاستاذ مكى عباس، بأن بعض تجار القطن استطاعوا أن يحثوا بعض الوزانين لأن القطن كان يسلم للمشتريين بالوزن، اختار السيد/ محمد بليل وأرسله إلى بورتسودان ليشرف على عملية الوزن ومراقبتها وعمل الترتيب فى اختيار الوزانين وقام بالمهمة خير قيام، وتقاعد الحاج بليل.

المرحوم علي عبد الله الباشا (١٨٩٠م - ١٩٨٧م)

السيرة الذاتية

الاسم : علي عبدالله علي

اللقب : الباشا

تاريخ ومكان الميلاد: ١٨٩٠م - الزيداب - الولاية الشمالية

- بدأ المرحوم علي الباشا حياته العملية بمشروع الزيداب الزراعى وهو ما زال صبيًا فى السنوات الأولى لهذا القرن العشرين، وذلك حينما كانت الادارة الانجليزية تقوم بتجارب زراعة القطن قبل التفكير فى إنشاء مشروع الجزيرة.

- عندما فكرت الادارة الانجليزية فى نقل تجربة زراعة القطن بالجزيرة فإنها نقلت معها الكوادر السودانية التى اعتادت على طبيعة العمل. وكان علي الباشا من أوائل السودانيين الذين عملوا بالشركة الزراعية بالجزيرة وكان ذلك عام ١٩٠٦م وهو فى السابعة عشر من عمره حيث أوكلت له مهمة الإشراف على بيت الضيافة والذي يسمى استراحة بركات والذي كان مقرا لضيافة كبار الزوار للمشروع منذ الاستعمار وإلى وقتنا الحالى.

- ترك المرحوم الباشا العمل بمشروع الجزيرة عام ١٩٥٩ حيث أحيل للتقاعد حسب قوانين الخدمة العامة.

- توفى الباشا الى رحمة مولاه فى يوم ٢٧/١٠/١٩٨٧م الموافق ٥ ربيع أول ١٤٠٨هـ ببركات.

إنجازات الباشا الاجتماعية:

- ١ - الإشراف على استضافة وتخديم أبناء الزيداب بمشروع الجزيرة جيلاً بعد جيل، حيث كان يعتبر بمثابة الأب الروحى لأبناء الجعليين بالجزيرة.
- ٢ - الاهتمام بالنواحى الدينية والإسلامية مثل إقامة صلوات العيدين وجمع الزكوات والأضاحى وتوزيعها على الفقراء بالمنطقة.
- ٣ - التنظيم والإشراف على الاحتفالات بالمولد النبوى الشريف وبذكرى الإسراء والمعراج بانتظام وللسنوات طويلة ببركات، الشئ الذى ترك ذكريات جميلة وطيبة فى المنطقة بأسرها.
- ٤ - كان المرحوم الباشا من العلامات الاجتماعية البارزة منذ بداية قيام المشروع وإنشاء مدينة بركات والمناطق المجاورة لها.

أحمد بابكر الأزيرق

ولد الشيخ أحمد بابكر الأزيرق في قرية النعيم التابعة لتفتيش درويش الواقع في القسم الأوسط من مشروع الجزيرة في السنة ١٨٩٠ ويبلغ حالياً ٨٥ سنة من عمره الملى بالأحداث العظام، وإننى لأسأل الله أن يكتب له الشفاء والبلل السريع من المرض الذى لازمه في الفترة الأخيرة "كتبت هذا المقال قبل وفاته رحمه الله رحمة واسعة توفى ٨٣/١٢/٢١.

وكالعادة دائماً في ماضى تاريخنا وبنوع خاص في القرى فقد أدخل الشيخ أحمد الأزيرق إلى خلده الفقيه على وشيد بقرية ود النعيم وفي سنة ١٩٠٨ فتحت المدارس الصغرى في المنطقة وكانت تسمى مدارس شيوخ الأخطاط أى وضع كل مدرسة في منطة شيخ الخط، وبالرغم من أن الشيخ الأزيرق قد سجل اسمه في مدرسة سعد الشفيق «شيخ خط الجعليين» فإنه لم يدخل المدرسة وفيما بعد ذهب إلى مدرسة السوربية الأولية وقضى فيها أربع سنوات وكان في فترة الاجازة يذهب الى الخرطوم ليمضى تلك الفترة مع جده الشيخ سليمان محمد الحلاب وجده لوالدته، وفي سنة ١٩١٢ ظهر الشيخ الأزيرق كمزارع في مزرعة طيبة التجريبية لأنهم كانوا يملكون بعض الأراضى في تلك المنطقة مكنته في أخذ الحواشة التى بقى فيها لسنتين ١٩١٢-١٩١٣، وبعد قيام طلعبه أم سنط انتقل إلى تفتيش بركات في سنة ١٩١٤، واستمر مزارعا حتى نهاية موسم ١٩١٩-١٩٢٠، وكان ذلك الموسم مشهورا بدخله الوفير في الدخل والانتاج والسعر إذ بلغ الانتاج ٢٥ره قنطار للفدان كما وصل سعر القنطار إلى ٤٥ جنيه إبان الحرب العامية الأولى. وكان ذلك موسم معروفا في أوساط المزارعين «سنه خمس» نسبة لكثرة الدخل الغير متوقع.

ترك الأزيرق بعد ذلك الموسم الحواشه بعد أن كونت العائلة رأس مال ضخّم وسافر بصحبة خاله ابوبكر الحلاب في رحلة تجارية طويلة ابتدأت بالأبيض وانتهت بابشى في السودان الفرنسية- امتدت الرحلة حتى عام ١٩٢٢م وكانت لتلك الرحلة فوائدها الجمة المادية وغيرها، بالنسبة لحياة الشيخ الأزيرق بما اكتسب في خبرة ومن نضوج برزت اثارها في كل تطورات حياته العملية في المشروع كما سنرى.

عاد الشيخ الأزيرق مرة أخرى إلى قرية ود النعيم وأخذ حواشة في تفتيش درويش في سنة ١٩٢٢م، ومن هنا تبدأ سيرة الشيخ الأزيرق الطويلة في تاريخ المشروع وكان اضراب مزارعى الجزيرة في ابريل سنة ١٩٤٦ باكورة الاعداد لظهور

دور الازيرق فى القيادة لقد أفرز ذلك الاضراب عدة قيادات نذكر منها قيادة المرحوم الشيخ المبارك رحمه الله بقرية الطريفى المقام فيها ضريح الشيخ أحمد الطريفى صاحب السجاده للعركيين فى تلك المنطقة وتتبع قرية الطريفى إلى تفتيش عبدالحكم التابع للقسم الأوسط من المشروع. وكان هناك مؤتمر الخريجين العام والذي كان يعمل فى السياسة علناً وفى صراع مع الحكومة بعد رفض مذكرته الشهيرة فى ابريل من سنة ١٩٤٢، انتهز المؤتمر تلك الفرصة السانحة وأخذ فى احتكار قضية المزارعين والوصاية عليهم كما ذكرت ذلك بالتفصيل فى مذكراتى الخاصة باضراب المزارعين ولم تترك حكومة السودان أن تستمر الأمور على هذه الوتيرة الأمر الذى لاشك فيه أن الاضراب كان بمثابة مفاجأة لها غير متوقعة ولا بد من احتوائها فأخذت فى عمل الترتيب اللازم إلى قيام نظام تحت اشرافها لتمثيل المزارعين كانت الطريقة التى تم اتباعها فى اختيار الممثلين للمزارعين هى أن المزارعين فى كل صمودية وحدة القرية الزراعية عليهم أن يختاروا ممثلاً منهم إلى مجموعة التفتيش الانتخابية والتى من شأنها أن تقوم باختيار عضو يمثل المزارعين فى التفتيش فى ما يسمى "هيئة ممثلى المزارعين لسنة ١٩٤٧" وكان الاختيار لعضو واحد لكل تفتيش بصرف النظر عن صغره أو كبره. وتمت على أثر ذلك أول انتخابات للمزارعين فى مشروع الجزيرة فى شهر ابريل سنة ١٩٤٧م وبعد أن تجمع المندوبون بمعدل مندوب واحد لكل تفتيش فى مبان المديرية بود مدنى أجريت الانتخابات بطريقة سرية لانتخاب "رئيس هيئة ممثلى المزارعين" قاد الشيخ الازيرق المزارع بتفتيش درويش بالرئاسة استمر الازيرق بعد ذلك فى قيادة المزارعين حتى نهاية شهر ابريل سنة ١٩٥٢ وبعد ذلك أجريت انتخابات جديدة بعد تغير الاسم إلى "هيئة مزارعى الجزيرة" وتغيرت طريقة الانتخابات على أن تكون مبنية على عدد المزارعين فى كل صمودية فى كل تفتيش على النحو التالى:

(١) الصمودية التى تمثل ٥٠ مزارعاً تنتخب ممثلاً واحداً

(٢) الصمودية التى تمثل ٥١ - ١٠٠ مزارعاً تنتخب ممثلين وبتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٢م تم انتخاب الرئيس الجديد للهيئة بالطريقة السرية ففاز الشيخ الازيرق بالرئاسة اذ نال ٣٨ صوتاً من مجموع الأصوات الأربعين واستمر الازيرق فى قيادة المزارعين حتى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وكان ذلك آخر اجتماع للهيئة. والذي يطلع على وقائع الهيئة الأولى والثانية يجد الأعمال الجيدة التى قام بها الممثلون فى تلك

الفترة والتي أوضحت للمزارعين الكثير من تاريخ وسيرة المشروع منذ إنشائه بالنسبة لنظام الشركة وحساب الأرباح والعلاوات والسلفيات والديون ودرجات القطن وخلاف ذلك.

تبدأ بعد ذلك سيرة اتحاد المزارعين فى سنة ١٩٥٤م وتلك قصة أخرى تولى فيها المرحوم الشيخ الأمين محمد الأمين الرئاسة وسيأتى الحديث عن الشيخ الأمين إن شاء الله.

ويظهر الشيخ الأزيرق فجأة فى سنة ١٩٥٧م يظهر مزاحماً للشيخ جابر عثمان على رئاسة الاتحاد وبعد إجراء الانتخابات تتعادل الأصوات ٣١ صوتاً لكل منهما ولقد تقرر إجراء الانتخابات بعد أن صرف النظر عن قصة تقاسم فترة الرئاسة بينهما. أُميدت الانتخابات بتاريخ ١٩٥٧/٩/١ ففاز فيها الأزيرق بأربعة وثلاثين صوتاً تاركاً جابر متخلفاً بثلاثين صوتاً. يستمر الشيخ الأزيرق فى القيادة إلى أن تظهر حكومة عبود فى شهر نوفمبر ١٩٥٨م وتتخذ قرار بحل كل الاتحادات ويستطيع الأزيرق بلباقته المعهودة بأن يقنع الحكومة بأن اتحاد المزارعين غير سياسى. ويستمر بهذه اللعبة الماهرة فى الرئاسة حتى أدخل معه مندوبين فى مشروع المناقل فى سنة ١٩٦١م وكان عددهم ٣١ مندوباً واستمر يقود اتحاد مزارعى الجزيرة والمناقل حتى سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك فاز بالرئاسة السيد النور النعيم وهو بالمناسبة ابن اخت الأزيرق. ترك بعد ذلك الشيخ أحمد الفرصه لغيره لتزاحم عليها كما رأينا.

نأتى بعد ذلك إلى انجازات الأزيرق:

(١) شارك الشيخ الأزيرق برئاسة عشرة من المزارعين فى حضور جلسات المجلس التشريعى للنظر فى قانون مشروع الجزيرة ١٩٥٠ وكان لأرائه وزن فى كثير من مواد القانون كما هو معروف.

(٢) قيام المعهد العلمى بدمودنى والذى أصبح حالياً مدرسة السنن الثانوية. عندما رأى الشيخ الأزيرق الصعوبات التى يلاقيها أبناء المزارعين فى الدراسة الدينية فى الجوامع وما تابع ذلك مبيت الأولاد بالجوامع وما لحق ذلك من أحداث أخذ الشيخ الأزيرق بمساعدة الخدمات الاجتماعية فى بناء المعهد العلمى من طابقين على أن يكون الطابق الأرضى للدراسة والطابق الأول خلية أولاد المزارعين وحل بذلك مشكلة ازالته عن كاهل المزارعين الخوف على أولادهم الذين يدرسون بدمودنى بعيداً عنهم وصعوبة السكن فشمر عن ساعد الجد لقيام

داخلية لأبناء المزارعين فى ودمدنى بمساعدة الخدمات الاجتماعية ويتولى رعايتها بنفسه من ناحية المسكن والفراغات وكان فى بعض الأحوال يتولى الصرف عليها من نفسه واستمر فى ذلك إلى أن قامت المدارس الداخلية بالجزيرة.

(٣) ثم أخذ فى تشييد الاستراحات بالمستشفيات للرجال والنساء والزائرين والمرافقين المرضى فى ودمدنى وفى ابن عشر.

(٤) ثم القيام بإنشاء اجزخانة للمزارعين بودمدنى والتي قدمت عند إنشائها مساعدات جمة لكثير من المزارعين فى وفرة الدواء.

(٥) وكانت من ضمن إنجازاته الكبرى بناء دار اتحاد مزارعين الجزيرة والمناقل بودمدنى فى سنة ١٩٥٣ بمساعدة الخدمات الاجتماعية ثم قام بعد ذلك بعمل فردى وشخصى فى حل أزمة حصاد القمح فى سنة ١٩٦٤، إذ قام بشراء عشر حاصدات وخفض الأجر المخصص لحصاد الجوال من ٥٠ قرشا إلى ٤٠ قرشا فرفع من كاهل المزارعين ستة ألف جنيه لأن حاصداته استطاعت أن تحصد ٦٠ ألف جوال ولما زادت الرقعة لزراعة القمح من عشرين ألف الى خمسين ألف فدان زاد شيخ الازيرق الحاصدات الى ٢٠ حاصدة.

كان الشيخ الازيرق يؤمن فى قرارة نفسه أن التعليم هو أساس التقدم والإرتقاء بالنسبة لأبناء المزارعين وغيرهم فى المشروع ولذلك فقد وضع كل ثقله فى هذا الاتجاه بحماس منقطع النظير ولقد كان محقا فى ذلك إذ أن أنجليز الشركة الزراعية كانوا يعتقدون بأن التعليم فى المنطقة سيكون عائقا للإنتاج فانتهز الشيخ الازيرق ظهور الخدمات الاجتماعية وتصادف أن كان وقتها رئيسا لهيئة المزارعين فأخذ فى المطالبة بقيام مدارس وسطى فى كل قسم من أقسام الجزيرة الخمسة ودخل فى حوار مع المستر بير الذى انتدب من المديرية ليكون أول ضابط للخدمات الاجتماعية ولقد سبق لى وذكرته الواقعة التى حضرتها بنفسى عندما سأل الشيخ الازيرق من اين ستجد المدرسين لكل هذه المدارس فرد عليه الازيرق بسرعة بديته قائلا "المدرسين فى جيبى" فذهل المستر بير وسكت عن الكلام وبعد خروج الازيرق سألنى المستر بير ماذا يعنى الازيرق بأن المدرسين "فى جيبه" فقلت له إنه يعنى بأنه سيحضر المدرسين من مصر. فرد على مسرعا "داه رجل مجنون" وتمر الأيام وتقوم المدارس الوسطى فى كل قسم من أقسام الجزيرة وينتشر التعليم بكل درجاته حتى يشمل كل أنحاء الجزيرة وبالنسبة للأولاد

والبنات حتى أنه من النادر أن تجد منزلاً في الجزيرة بدون أن يكون فيه المتعلمين من الجنسين وقد كانوا في كثير من الحالات يقدمون دخلاً ثابتاً لأهلهم عند استخدامهم. رحمه الله رحمة واسعة.

السيد أحمد النوراني الزبير

كان النوراني من أبناء الشمالية الذين جذبهم المشروع للعمل فيه، وحسب ملفات المشروع فإن المرحوم النوراني ولد سنة ١٩٠٩ بالمديرية الشمالية، وحسب سمة العائلة فإنه قد أدخل في بادئ الأمر إلى الخلوة، لحفظ القرآن، وحسب التغيير الذي حدث في المنطقة بإفتتاح المدارس فإنه أدخل إلى الكتاب كما كان يسمى في ذلك الوقت، وكان مبرزاً في دراسته لدرجة أنه قبلته المدرسة الوسطى، وبعد نهايتها، جذبه العمل للمشروع وتدرج فيه إلى أن وصل إلى رئيس العمل في المخازن العمومية في بركات، وكان النوراني أول سوداني يتولى هذا المنصب وكان أميناً أمانة مطلقة، فكل الذين سبقوه إما صاروا أغنياء وهربوا وإما ذهبوا إلى السجون. وبوجود النوراني بالمخازن طرد كل المقاولين الذين كانوا يحضرون لإحتواء المخزنية.

وأخيراً تقاعد المرحوم أحمد النوراني الزبير بعد خدمة امتدت إلى ٥٠ سنة و٧ شهور، قبل الميعاد المقرر بخمس سنوات لتقاعده في ٦٨/١٢/٣١ تقاعداً إجبارياً.

السيد / محمد عمر عباس

كان السيد/ محمد عمر عباس من طليعة الطلبة الذين تخرجوا من مدرسة أم درمان الثانوية الصفري التجارية، واختاروا العمل في المشروع من عهد إدارة الشركة الزراعية واستمروا بالرغم من صعوبته ومشاكله وسط الأجانب الذين كانوا يسيطرون على المشروع.

تخرج السيد/ محمد عمر من المدرسة المذكورة في عام ١٩٤٤، وهي ثاني دفعه تم تخريجها، والتحق بخدمة الشركة الزراعية بتاريخ ١٩٤٥/١/٢ محاسباً واستمر حتى فبراير ١٩٥٤، عندما تم اختياره مفتشاً بالغيث. وفي فترة عمله كمحاسب تنقل في أجزاء مختلفة في المشروع كمساعد باشكاتب ثم كباشكاتب في تفتيش صغير، وفي سنة ١٩٥٢، تمت ترقيته إلى باشكاتب مكتب كبير، إلى أن تم اختياره إلى وظيفة مفتش في سنة ١٩٥٤ كما سبق وذكرت.

كان تعليمه التجارى له أثر واضح فى بروز كفاءته فى الحسابات فقد كان من ابرز المحاسبين فى كل أطوار عمله كفاءة ونزاهة و إخلاصا فى العمل وكان من القلائل من خريجى مدرسة أم درمان الثانوية الصغرى التجارية الذين واصلوا العمل فى المشروع.

هذا وقد نجم من هذه الذخيرة الكبيرة من الخبرة بالعمل الحسابى فى أرجاء الجزيرة المختلفة عن اختياره للعمل مفتشا بالغيط حتى ترقى إلى وظيفة باشمفتش فى يونيو ١٩٥٧، وكان من المبرزين فى هذا المضمار عملا وسلوكا ونزاهة مما أدى لاختياره من بين جميع زملائه للعمل فى هذا القسم الهام بالنسبة لاكتثار البذور واستمر فى هذه الوظيفة حتى نوفمبر ١٩٦٧ حيث أثر وقتها الاستقالة عن العمل بالمشروع بعد رحلة عملية حافلة بحلائل الأعمال والإنجازات وخدمة متواصلة بلغت فى مداها ثلاثة وعشرين عاما.

السيد أحمد محجوب

كان أول لقائى ومعرفتى بالسيد أحمد محجوب عندما كان أمينا لدار الثقافة بالخرطوم. وكان الشخص الذى يتولى تلك المهمة لابد أن يكون ملما باللغة العربية وباللغة الإنجليزية بنوع خاص، لأن أعضاء الدار وزوارها من الانجليز بالذات والأجانب عامة من الموجودين بالعاصمة. وكان اختيار أحمد محجوب اختيارا مناسبا. وكنت أحضر للخرطوم فى بعض الأوقات لزيارة ابن عمى المرحوم مكى عباس، وهو الذى أخذنى الى دار الثقافة. وفى تلك الفترة توثقت الصلات والصدقة بين مكى عباس وأحمد محجوب.

وأما لقائى الثانى فكان عام ١٩٥١ عندما بعثت الى المملكة المتحدة للتدريب على شئون العاملين بمنحة من المجلس البريطانى. فوجدت السيد/ أحمد محجوب، وكان أول سودانى انتدب للعمل فى مكتب الطلبة بلندن. وكان قد (تنقلز) فى تلك الفترة لدرجة أنه كان يتكلم اللغة الانجليزية التى أتقنها بعدة لهجات، وذلك لاتصاله بالجهات المختلفة لايجاد مساكن للسودانيين المبعوثين للدراسة. واستطاع أن يحل الكثير من المشاكل الخاصة بالسكن وغيره، والتى كان يتعرض لها السودانيون كثيرا. ولكنه استطاع معالجتها بلباقته وخبرته. وكان يأخذ الطلبة المبعوثين فى رحلات إلى الأماكن المهمة فى لندن وحواليها. وقد ذهبت معه مرتين وكانت رحلات لا تنسى بالرغم من إننى كنت فى رعاية المجلس البريطانى.

ثم جاءت معرفتى به فى المرة الأخيرة عندما اختاره السيد/ مكى عباس ليسودن وظيفة الصحافة والإعلام بمشروع الجزيرة. ولن أنسى يوم وصوله ومقابلته للسيد/ المحافظ الذى طلب منى بصفتى ضابط العمل أن أجد مكتبا مناسبا للسيد أحمد. ولم نجد له مكانا مناسبا فى الطابقين الأول والثانى، وأخيرا مررنا بمخزن كبير خارج منطقة المكاتب كان قد شيد مخزنا للبنادق أثناء الحرب العالمية ليستعمله البريطانيون فى حالة وصول الايطاليين الذين احتلوا كسلا الى منطقة الجزيرة وكان ذلك المخزن بدون شبابيك وبه باب ضخم. فتوقف عنده السيد/ أحمد وقال إنه اختار ذلك المخزن مكتبا له، فاستغربت وقلت لعله فيلسوف. ثم طلب منى بناء ونجارا فأحضرتهما له من الورشة. وبعد ثلاثة أسابيع كان افتتاح المكتب الجديد الذى حضره المحافظ ومساعدوه ليجدوا مكتبا متكاملًا وبه أثاث ليجلس عليه الزوار الأجانب، وبه ملصقات تحكى تاريخ المشروع.

وكانت مهمة السيد/ أحمد مقابلة الزوار والتحدث اليهم ثم أخذهم للسيد/

المحافظ وغيره من المسؤولين. ثم أخذهم بعد ذلك إلى زيارة بعض الأماكن المهمة في المشروع. وكانت تلك الفترة من أعمر الفترات في زيارات المشروع. وقد كتب الكثير من الزوار عقب عودتهم بالشكر والتقدير لما وجدوا من رعاية في المقابلة والمشروع وكان للسيد/ أحمد النصيب الأكبر.

ثم انتدب السيد/ أحمد بعد ذلك ليكون وكيل إدارة الجزيرة في تسويق القطن في المملكة المتحدة. وكانت فترة عصيبة وصعبة لتدخل السفارة السودانية بلندن في العمل، مما جعل التعاون مستحلاً. وأخيراً تقاعد السيد أحمد عند بلوغه سن التقاعد، بعد أن أدى واجباته في الأماكن المختلفة التي تولاه بأمانة وتفاني وإخلاص. وأتمنى له ولأسرته الصحة والاستقرار.

السيرة الذاتية

السيد/ صالح محمد صالح، أول مدير سوداني لمشروع الجزيرة

بعد تأميمه

كان السيد/ صالح محمد صالح من السودانيين الأوائل الذين التحقوا بخدمة مشروع الجزيرة في أول شهر مايو ١٩٥١ في وظيفة مفتش غيط، وكان للسيد/ صالح خليفه قبل ذلك في تعليمه وعمله، فقد أكمل المدارس الأولية في سنة ١٩٣٠ والوسطى في ١٩٣٤، وقبل في الثانوية بكلية غردون التذكارية في ١٩٣٨، وأكمل الدراسة بكلية الهندسة بالمدارس العليا والحصول على دبلوم الكلية، في علم المساحة في ١٩٤٢/١/١م. وعمل مهندساً بمصلحة المساحة في نفس السنة في ١٩٤٢/١/١ واستمر فيها حتى إبريل ١٩٥١.

التحق بخدمة مشروع الجزيرة في ١٩٥١/٥/١م. في وظيفة مفتش غيط واستمر فيها حتى نهاية ١٩٥٢، مفتش غيط بتفتيش أبوجن في القسم الشمالي وود العطايا في القسم الجنوبي. وفي سنة ١٩٥٤، تم انتدابه لمديرية النيل الأزرق للعمل في تخطيط قرى الجزيرة، قضى فيها ستة أشهر بالمملكة المتحدة في كورس عن تخطيط المدن والقرى. وعاد السيد/ صالح في ١٩٥٥ إلى العمل بالغيط بالمشروع أولاً في وظيفة باشمفتش بمكتب الدبابة في القسم الشمالي، ثم مديراً للقسم الشمالي. وفي نهاية عام ١٩٥٨ تمت ترقيته إلى وظيفة نائب المدير العام للمشتروات في رئاسة المشروع ببركات وتشمل مسؤوليات الوظيفة الإشراف على مكتب المشتروات بليفربول بالمملكة المتحدة ومكتب المخازن في بورتلاند وقد اختصت

الفترة بشراء احتياجات لتعمير امتداد المناقل. وفى سنة ١٩٦٣ تمت ترقية السيد/ صالح الى وظيفة المدير العام وفى الفترة من اكتوبر ١٩٦٤ وحتى نهاية ١٩٦٦، كان يقوم بوظيفة محافظ المشروع بالانابة. ثم انتقل بعد ذلك الى البنك الزراعى السودانى فى وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الادارة.

كان السيد/ صالح فى كل فترات عمله المختلفة فى المشروع مبرزاً وممتازاً فى الأداء بمقدرة وكفاءة وكان يمتاز بروح عالية من المرح والانشراح كانت تعبر عنها الضحكة العالية خاصة فى المناسبات، وكان من ضمن ما ذكره مرة بأنه عندما كان يعمل فى التخطيط فى بعض قرى الجزيرة، مما يدعو إلى تكسير بعض المنازل فظهرت له إحدى المواطنات قائلة له - (كسر المنازل خلى أهلك يجو يبئوها تانى) لقد لاحظت أن السيد/ صالح كانت شلوخة شايقية وأن الشايقية هم الذين يقومون ببناء المنازل، فما كان من السيد/ صالح إلا وأخذ فى الضحك- ويخيل الى بأنه لو كان هناك أحد غير صالح لاعتبر ذلك إهانة وثأر على المواطنه وكان السيد/ صالح طيباً وفاضلاً وابن بلد بمعنى الكلمة.

ابراهيم محمد أحمد

رئيس العمال الحالي بالمشروع

كان ابراهيم من ضمن الذين حضروا من المديرية الشمالية للعمل بالمشروع، وبما أن الشركة الزراعية التى كانت تدير مشروع الزيداب بالمديرية الشمالية قد برأت مسيرتها فى عام ١٩٠٤، فإن الكثير من العمال الذين حضروا للعمل فى مشروع الجزيرة بعد قيامه فى موسم ١٩١١/١٩١٢ كانوا إما من الذين سبق لهم العمل فى مشروع الزيداب أو غيرهم من المنطقة وكان ابراهيم من الذين حضروا من المديرية الشمالية واستطاع أن يجد له عملاً فى أماكن مختلفة وتدريب على العمل فى الورش والمخازن والمحالج وقد برزت كفاءته فى العمل وأمانته.

وعندما ظهرت نقابة العمال فى عهدها الأخير كان من ضمن الذين برزوا لإقناع العمال بسيرتهم واختيارهم بقيادة النقابة وكانت من ضمن مسئولياته المهمة مع زملائه تكوين مكتب النقابة بمرنجان والإشراف عليه بتحصيل الاشتراكات والأعمال فى الإشراف على الجمعية التعاونية للعمال والفصل فى المنازعات والمفاوضات مع الإدارة ومع الحكومة عن ترشيح حقوق العمال ولم يحدث أن تغير وضع ابراهيم كرئيس لنقابة عمال الجزيرة حتى فى الوقت الحاضر.

تاج السر عابدون

كان هذا اسمه المكتمل ولكن أصبح الاسم المعروف بالتخفيف (السر) وكان والده الخليفة محمد عابدون من الذين سبق لهم العمل بالمشروع وكان قد تولى خلافة الخاتمية وكان يقيم الليالى بانتظام وكان منزله محط الأهل والذين يحضرون من الشمالية للبحث عن العمل وكان يأويهم بمنزله إلى أن يجد عملاً لهم.

نشأ السر فى هذا الجو الدينى وخلف والده فى الخلافة وكان الله قد منح للسر الذكاء والعظمة والاستقامة وكان فى تلك الفترة قد انتشرت الشيوعية فى السودان وفى نقابة السكة الحديد. وكانت القيادات تختص الأذكىاء من العمال لتدريبهم على النظام الشيوعى ولذلك فإن المؤسسة الشيوعية قد وضعت نصب عينها فى استقطاب السر وتدريبه على العمل النقابى. وعندما استولى عبود على الحكم فى السودان وكانت من أشد الحكومات بطشا على الشيوعيين وكان من ضمن الذين اتهموا بمزاولة الشيوعية (السر) فالتقى القبض عليه وأرسل إلى السجن فى تلك الفترة. وكانت فترة أفادته بأن علمته الصبر على المكاره وقوة الشكيمة والشجاعة مما كان له الأثر فى الوعى فى قيادة عمال المشروع وأدرك بأن النقابة تتكون من جماعات مختلفة (وطنى/ اتحادى/ أمة/ شيوعى/ مستقلين) ولذلك فكانت حكمته وبعد نظره بأن لا ينتسب لأى فئة وبذلك استطاع أن يقود العمال إلى بر السلامة وجعل مصلحة المشروع ومصلحة العاملين هدفه الأساسى وكان صريحاً فى معاملته مع الحكومة ومع الإدارات المختلفة فى مشروع الجزيرة وتم اختياره عضواً فى مجلس الإدارة فى أغلب دوراته إلى يومنا. ولقد عملنا سوياً فى مجلس الإدارة لعدة سنوات كزملاء إلى أن تركت خدمة المشروع وتمر الأيام وتتعاقب الحومات وينال السر ثقة كل عمال السودان ويصبح رئيس كل عمال السودان وهو جدير بهذا المنصب.

هذه معرفتى الطويلة به عندما كنت ضابطاً ومساعداً ونائباً للمدير العام وعضواً فى المجلس.

ومن المهم أن أذكر بأنه لم يحدث أى خلاف بينه وبين رئيس النقابة ابراهيم وهذا مما أثار الإعجاب.

السيرة الذاتية

للشيخ أحمد يوسف علقم

لمع اسم المرحوم (أحمد يوسف علقم) في الجزيرة مزارع وبمميزة مرتبطة بمشروع الجزيرة والعاملين فيه بعلاقات مباشرة، وكان محل تقدير جميع مفتشى الغيط الوطنيين ومفتشى الأقسام وإدارة المشروع بالرئاسة. عين عمدة العمودية (ود البر) في حوالى عام ١٩٤٦، ثم رئيساً للقسم الأوسط، لما كان يسمى (سينير) وهى درجة تعادل رئيس الإدارة الأهلية حيث كان يرأس ثلاث نظارات بقسم المدينة بالقسم الأوسط. فتحت مكاتب الإدارة بقرية (أم دوينه) وظلت الخزانة الحكومية تعمل من منزله بالجزيرة إلى أن تم بناء المجلس وترحيلهم إلى (المدينة عرب).

وفى سنة ١٩٤٦ مع أحداث اضطراب المزارعين المشهور كان الشيخ أحمد يوسف علقم واحداً من أبرز المتحدثين باسم المزارعين ومن أكثر الأصوات سماعاً حتى تحقق بفضل وفصل زملائه قيادات المزارعين حل مطالب المزارعين وفى عام ١٩٤٨ عين عضواً بالجمعية التشريعية وهنا لمع اسمه كأكبر مدافع عن حقوق المزارعين داخل الجمعية مما أكسبه حب المزارعين وتقديرهم وفى أول الخمسينات تم اختياره كأول رئيس للجنة (ممثل المزارعين)، وهى أول هيئة تمثيلية للمزارعين فى عهد الاستعمار كانت مكونة من عشرة أشخاص وفى عام ١٩٥٠ أوفد مع بعض المزارعين لزيارة بريطانيا وقبولوا بترحاب من شركات الغزل والنسيج التى كانت تحتكر قطن الجزيرة طويل التيلة.

كما كان يرافقهم (مستر بير) نائب مدير مديرية الجزيرة، كما دعاهم (مستر بيردين) مدير المديرية فى منزله الريفى بمنطقة اكسفورد وكانا بالأجازة. وأوقف بعد ذلك الحاج أحمد نفسه لخدمات المنطقة فى كل المجالات التعليمية والاجتماعية. رحمه الله رحمة واسعة.

نبذة عن الأمين محمد الأمين

كان الأمين محمد الأمين من قبيلة الحلاويين التى كانت معروفة بولائها للإمام المهدي، ظهر الأمين محمد الأمين فجأة فى ميدان العمل السياسى، وكان رجلاً ذكياً وشجاعاً وشق عصا الطاعة على زعامة القبيلة وباكتشاف الشيوعيين لذكائه

وشجاعته استقطبوه فكانت فترة توليه لقيادة المزارعين من أصعب الفترات في مشروع الجزيرة.

بالنسبة للحكومة وإدارة المشروع فهو أول من قاد الميراث إلى مكاتب إدارة الجزيرة بركات وإلى الحكومة المركزية بالخرطوم مما جعله عرضة للإعتقال والمحاكمة وبالرغم من كل شيء آخر فإن تلك الفترة خلقت وعياً لدى المزارعين واستطاعوا أن يتحصلوا على الكثير من حقوقهم- باشتراكهم في الحكومة والإدارة في عضوية مجلس الإدارة لأول مرة في تاريخ المشروع.

السيد/ سالم عامر

بعد خدمة سابقة بقسم البساتين بحكومة السودان أنضم السيد/ سالم إلى خدمة الجزيرة بمصلحة الخدمات الاجتماعية بالمشروع مساعداً لضابط البساتين البريطاني (مستر فشر) بمنطقة مساعد بالإقليم الأوسط من الجزيرة، وعندما تمت سودنة الوظائف بعد تأميم المشروع وتقلد السيد/ سالم وظيفة ضابط البساتين. وجد سالم نفسه وقد تولى منصب ضابط البساتين ولقد امتدت ميزته والعاملين معه لإقامة الحدائق بالجزيرة والمناطق مما أحال الأرض اليباب أرضاً خضراء ومزدهرة بالنماء والخير ولعل ما بذله في تلك الفترة أشبه بالإعجاز والخير ولازال ذلك الجهد الكبير ماثلاً للعيان ويذكره المزارعون ورجال الغيط وهم يتحدثون عن زيادة الرقعة التي أقيمت عليها الجنائن، كما أن المشاكل قد تزايدت في تلك الفترة. ولقد لاقت المعارض التي كانت تقيمها مصلحة الخدمات الاجتماعية اهتماماً كبيراً من قبل المزارعين وقدمت الجوائز تحفيزاً للبذل والعطاء. وكان سالم شخصية فريدة بمعنى الكلمة فهو رجل طيب المعشر كريم مضياف وقلبه ومشاعره مفتوحة للجميع وكلمات الترحيب للضيوف لا تفارق لسانه ومن هذه الصفات الكريمة أطلق عليه لقب «عمدة مساعد».

نال دراسات في البساتين من شتى أنحاء العالم فقد أوفد إلى سيلان وجمهورية مصر العربية وأوفد عدة مرات لفترات تدريبية بالمملكة المتحدة كما زار بلغاريا للتعرف على تجربة تعليب الخضروات وقد رافقه في تلك الزيارة عدد من المزارعين. كتب هذه المذكرة صديقه القديم الأستاذ زكريا جاد كريم جزاه الله خيراً.

عبد الجليل حسن عبد الجليل

نشأ عبد الجليل تحت كنف والد مشهور له بالقيادة والريادة وبعد النظر واحترام مواطنيه بمجتمعه الذى عاش فيه وسط أسرته ومجتمع المزارعين بوجه عام ولقد كان والده من قادة المزارعين المرموقين تبوأ مناصب قيادية وسطهم وفى المجالس الريفية وكان له دور بارز فى الحياة السياسية حيث عرف طريقه إلى البرلمان فى أول عهدنا بالحياة البرلمانية ولاشك أن عبد الجليل كان حريصاً على أن يسير على هذا الدرب ويكون خليفة لوالده فى ذلك المجال فبعد أن أكمل تعليمه الثانوى انخرط فى هموم المزارعين فتدرج فى هذا السلم حتى أصبح رئيساً لاتحاد المزارعين ورئيس مجلس إدارة قوزكبرو وعضواً بمجلس إدارة مشروع الجزيرة وعمل فى العديد من لجان المزارعين التى تناقشت مع الحكومات المتعاقبة ومشروع الجزيرة العديد من قضايا المزارعين المصيرية وقد عين فى أيام مايو وزير دولة بوزارة الزراعة.

زار العديد من الأقطار بالخارج وله مجهودات مشهودة فى قيام مصنع النسيج للمزارعين كان رئيساً لمجلس الشعب للإقليم الأوسط فى عهد مايو ورغم صغر سنه نسبياً بين قادة المزارعين استطاع بعزمته وجهاده أن يتبوأ كل تلك المناصب القيادية.

الطيب العبيد بدر

ينتمى الشيخ الطيب العبيد بدر إلى بيت دينى عريق يدين له العديد من مختلف أنحاء بلادنا بالولاء والطاعة إذ أن السادة البادراب كانوا عبر تاريخنا القديم وحتى الآن من أشعل (التقابة) وعمرُوا الخلاوى فكانت منطقتهم منطقة دين وتقوى عرفها الناس من مختلف أنحاء القطر بل أن العديد من الزوار من البلاد العربية والإسلامية عرفوا هذه المنطقة وزاروها عدة مرات وفى هذا الجو الدينى نشأ شيخنا الطيب العبيد ولأزمه وقار يفرض على من يخاطبه احترامه وتقديره.

نال الشيخ الطيب قسطاً كبيراً من التعليم الدينى وكغيره من المزارعين التحق بالعمل العام وقد مكنته بيئته الدينية ومايدين لها العديد من القطاعات فى أوساط المزارعين من ولاء إذ تبوأ منصب رئيس اتحاد المزارعين فى دورات عديدة كما اختير رئيساً لاتحاد مزارعى السودان وعضواً بمجلس الإدارة ومجلس الشعب أيام مايو، وقد زار بعض الدول العربية والعالمية فى زيارات ذات صلة بقضايا

المزارعين.

إن أميز ما يتمتع به الشيخ الطيب سعة الصدر وإحترام الآخرين والإبتعاد عن الصغائر ولعل ذلك كله راجع إلى إرثه الدينى القويم.

الشيخ الأمين أحمد الفكى

عندما يقابلك الشيخ الأمين أحمد الفكى لأول مرة وتتفرس فى معالم وجهه يسترعى انتباهك هذا الوجه الوقور وتلك اللحية التى تنم عن انتمائه لبית دينى عريق فى القدم وعندما تتحدث معه يحدثك فى هدوء واحترام لوجهة نظرك مهما كنت مختلفا معه فى الرأى ولعل كل تلك الصفات الحميدة قد اكتسبها شيخنا من أسرته الدينية منذ أن ولد بقرية العقدة بمحافظة المناقل سنة ١٩٢٥ ونشأ فى كنف والده الوقور الشيخ الفكى أحمد ود الماحى من كبار الانصار ومن الذين عاصروا الإمام المهدي فى فترة الجهاد وهو مؤسس قرية الهدى وكان يحفظ القرآن وأسس خلاوى عديدة بمنطقة المناقل لتحفيظ القرآن الكريم.

كان أول عمل له فى المجالات العامة أن التحق بعضوية مجلس القرية وذلك قبل بداية تعمير مشروع المناقل ثم تدرج فى العمل العام حيث تم انتخابه عضوا بمجلس ريفى المناقل وعندما تمت أعمال الإنشاء والتعمير بمشروع المناقل تم انتخابه عضوا باللجنة المركزية لإتحاد المزارعين عام ١٩٦٧م ثم أخذت بعد ذلك اهتماماته ومؤهلاته القيادية تفرض نفسها على مجتمع الجزيرة والمناقل وتم اختياره سكرتيرا عاما لإتحاد المزارعين منذ عام ١٩٦٩م حتى عام ١٩٧١م وبعدها تم انتخابه نائبا لرئيس اتحاد المزارعين فى عام ١٩٧٢م وهو مركز قيادى مرموق فى أوساط المزارعين.

وفى عام ١٩٧٣م اجريت الانتخابات العامة لإتحاد المزارعين وتم اختياره ممثلا لقسم الهدى فى اللجنة المركزية حتى نهاية الدورة عام ١٩٧٧، وعندما اجريت انتخابات المزارعين عام ١٩٧٨ أعيد انتخابه سكرتيرا عاما للإتحاد حتى نهاية ١٩٨٥م وفى نفس العام اجريت انتخابات وأختير ممثلا لقسم الهدى فى اللجنة المركزية.

إن المتتبع لنشاطات ونجاحات الشيخ الأمين أحمد الفكى والتى نالها فى فترة وجيزة -فوصل إلى قمة المسؤولية فى اتحاد المزارعين- ليتساءل كيف تم هذا الإنجاز العظيم؟ والجواب على ذلك هو أن الشيخ الأمين رجل متطلع لقيادة منطقته والبذل والعطاء من أجلها، وقد صبح منه العزم فحقق الله أمانيه بفضل صلاته

الواسعة ونشاطاته فى المجالات الإجتماعية والسياسية وقد زان أعمال شيخ الأمين تواضع جم ونكران للذات والصبر على مايبديه أحياناً معارضوه فى رأى من تجريح ومكايده فيقابل ذلك بالصفح والهدوء وسعة الصدر، ويقينى المؤكد أن شيخنا الذى لازال دائماً وأبداً يعتز بأنه من خريجى تعليم الكبار حرى به أن يتبوأ أعلى مناصب الدولة، لقد استمعت اليه عدة مرات يتحدث نيابة عن اتحاد المزارعين فى اللجان الحكومية المختلفة والمؤتمرات وجامعة الجزيرة ومع كبار الضيوف فى الداخل والخارج فكان نعم من يمثل المزارعين ويشرفهم ومايدلى به من حديث كان وقعه حسناً على المجتمعين فى هذه المناسبات.

بقيت مسألة أخيرة هو أن الشيخ الأمين يمتاز بقدره فائقة على إدارة الجلسات والتوفيق بين الآراء المتضاربة وهو أيضاً رجل لاينزعج قط مهما اشتدت حدة المعارضة له.

هذا كتاب فريد في الذكريات، فهو يجمع بين البحث العلمي والسيرة الذاتية. امتزجا معا في نسيج واحد أفرز قصة مشروع وحياة إنسان، وقد مزج المؤلف بين قصة المشروع وحياته مزجا جعل تاريخ المشروع متدغما في حياته، وتبدت حياته انعكاسا لتاريخ المشروع. فقد عاش المؤلف المشروع لأربع حقب متتالية بدأها مزارعا ثم موظفا صغيرا ثم نائبا للمدير العام ثم عضوا في مجلس الإدارة، وعاش أشق سنوات تأسيسه وكذلك أيام ازدهاره واختلجت في نفسه مشاعر الأمل والفرح، فجاء الكتاب نابضا بالحياة. واحتوى الكتاب على تفاصيل دقيقة في تاريخ المشروع وتطوره قل أن تجود بها الوثائق والمراجع، فملات بعض الفجوات وأسهمت في إثراء البحث العلمي.



إصدارات مركز الدراسات السودانية بالقاهرة
٣٥ شارع شامبوليون - تليفون ٧٦٩٨٧٨